الأَمْثَالُ العَرَبِيَّةُ القَدِيمةُ

دِرَاسةٌ نَحْوِيَّةٌ

للدكتور

محمد جمال صقر

كلية دار العلوم * جامعة القاهرة

كلية الآداب * جامعة السلطان قابوس

الطبعة الأولى (وللمؤلف وحده حق الطبع)

١٤٢١ هـ = ٢٠٠٠ م

رقم الإيداع : ٢٠٠٠/١٣٥٠٥

مطبعة المدني المؤسسة السعودية بمصر
٦٨ شارع العباسية - القاهرة - ت : ٤٨٢٧٨٥١

بسم الله المولى الأعلى ،
مولى الشعراء المستَثْنَيْن ، مولاي .
أحمد الله العليّ ، كما ينبغي لجلال وجهه
وعظيم سلطانه ، حمدًا لا يَبْلى جديده ، ولا
يُحصى عديده ، ولا يُبْلغ حُدوده ، وأصلى وأسلم
على محمد النبي الأمي العربي ، أفصح العرب
طُرًّا ، الذي سمح له البيان الأبي . رب أعوذ
بك من العِيّ والحَصَر .
آمين !

فهرس

تقديم ١٣

تمهيد : ١٩

الميدانى وقدْرُه ، كتابه (مجمع الأمثال) وقيمتُه ، أمثال كتابه ، ماهية أمثال كتابه ، صعوبة تصنيف الأمثال ، أربع نظرات إلى ما في (مجمع الأمثال) ومثله غيره ، بعض آثار مجافاة الدقة ، نظرة خامسة النوع الأول : المَثَل الحِوارِىُّ النوع الثانى : المَثَلُ الحِكْمِىُّ النوع الثالث : المَثَلُ التَّعْبِيرِىُّ ، مخالفة المثل التعبيرى للتشبيه والكناية ، اتفاقات واختلافات بين أنواع الأمثال .

الباب الأول – بناءُ الأمثال النحوىُّ

مدخل : ٢٩

ميزتان لبناء الأمثال ، المعنى والفائدة والجملة ، جملة المثل ، النوع والطول والامتداد ، أمور ثلاثة اعتمدها الباب .

الفصل الأول – المسند إليه

أولا – حال ذكر المسند إليه

(أ) نوع المسند إليه : ٣٦

جدول نوع المسند إليه ثم معطياته ، تنكير المسند إليه ، أوّلية الاسم الظاهر ، قَبول تنكير المبتدأ لأنه فى مثل ، حاجة المثل الحكمى إلى تنكير المسند إليه ، استخدام المثلين الحكمى والحوارى للمعرف بأل ، مذاهب فى فهم تنكير المبتدأ فى (شَرٌّ أهرَّ ذا نابٍ) ، قَصْدُ الوصف واستخدام المثل التعبيرى المعرف بأل والنكرة ، استخدام المثل التعبيرى لضمير الغيبة ، سيدنا عمر بن الخطاب والحريرى والمعرى يُدلون من ضمير الغيبة ، المثل الحكمى وضمير الغيبة ، استخدام المثل الحكمى لضمير الخطاب ، نزعة خطابية قديمة ، المثل التعبيرى وضمير الخطاب ، استخدام المثل التعبيرى لضمير التكلم ، المثل الحكمى وضمير التكلم ، مراحلُ إضمارٍ ، استخدام المثلين الحوارى والتعبيرى دون الحكمى ، للأعلام وأسماء الإشارة .

(ب ، جـ) طول المسند إليه وامتداده : ٥٤

جدولا طوله وامتداده ثم معطياتهما ، نزعة موقعية ، تحقيق التركب الإضافى للبيان والاختصار معًا ، حاجة المثل الحكمى إلى إطالة المسند إليه ، قَصْدُ الوصف ومَدُّ المثل التعبيرى للمسند إليه ، الازدواج مظهرٌ بدائى .

ثانيا – حال حذف المسند إليه : ٥٨

خلو المثل الحكمى من هذه الحال ، حذف المثل التعبيرى للمسند إليه ، تقليد لما جلبه معلمون أجانب ، سيدنا عمر بن عبد العزيز والمعرى يستفيدان من الحذف

فى المثل التعبيرى ، حذف المثل الحوارى للمسند إليه لدلالة السياق .

الفصل الثانى – المسند

أولا – حال ذكر المسند

القسم الأول – المسند المفرد

(١) المسند المفرد الاسم

(أ) نوع المسند المفرد الاسم : **٦٦**

جدول نوعه ثم معطياته ، استخدام الأمثال للمعرفة لإثبات النسبة ، الجرجانى وحال المشبه به تنكيرًا وتعريفًا ، مدخل اسم الإشارة إلى المثل الحكمى (خَيْرُ الناس هذا النَّمَطُ الأَوْسَطُ) ، مدخل العلم إلى المثل التعبيرى .

(ب ، جـ) طول المسند المفرد الاسم وامتداده : **٧٢**

جدولا طوله وامتداده ثم معطياتهما ، تأكيد مقولة الواسطى ، النزعة الموقعية ، أصل الإسناد والتركيب الأساس ، إطالة المثل التعبيرى للمسند المفرد الاسم ، الجرجانى وحال المشبه به المتوصل به إلى ما بعده ، قَصْدُ وصف خاص وَمَدُّ المثل التعبيرى للمسند المفرد الاسم ، المثل الحكمى واستخدام الاسم الموصول .

(٢) المسند المفرد الفعل

(أ) نوع المسند المفرد الفعل : **٧٨**

جدول نوعه ثم معطياته ، الماضى ثم المضارع ثم الأمر ، استخدام المثل الحوارى للماضى ، استخدام المثل التعبيرى للماضى ، امرؤ القيس والهمذانى والحريرى يقتطعون جزء الوصف ويستعملونه ، استخدام المثل الحكمى للمضارع والأمر .

(ب ، جـ) طول المسند المفرد الفعل وامتداده : **٨٣**

جدولا طوله وامتداده ثم معطياتها ، تطور النقصان عن التمام ، التركيب الأساس ، حاجة المثلين الحكمى والتعبيرى إلى مد المسند المفرد الفعل ، ندرة الاقتصار على الفعل والفاعل .

القسم الثانى – المسند الجملة

(١) المسند الجملة الاسمية : **٨٧**

التشقيق الذى فى المسند الجملة الاسمية ، استخدام المثل الحكمى للجملة الاسمية مسندا ، المثل التعبيرى والمسند الجملة الاسمية .

(٢) المسند الجملة الفعلية

(أ) نوع المسند الجملة الفعلية : **٨٩**

جدولا نوع ركنى هذه الجملة ثم معطياتهما ، استخدام المثل التعبيرى للمضارع ، استخدام المثل الحكمى للمضارع ، استخدام المثل الحكمى للماضى .

(ب) طول المسند الجملة الفعلية : **٩٢**

جداول طول ركنى هذه الجملة وامتدادهما ثم معطياتها ، الجرجانى والتشبيه

المركب .

(جـ) امتداد المسند الجملة الفعلية : ٩٥

جدول امتداده ثم معطياته ، النزعة الموقعية ، الاكتفاء بالطول عن الامتداد ، مناسبة أسلوب الشرط للمثلين الحكمى ثم الحوارى ، قَصْد وصف خاص ومَدّ المثل التعبيرى للمسند الجملة الفعلية ، التمكين للوصف والتسميع بالموصوف .

القسم الثالث – المسند شبه الجملة

(١) المسند شبه الجملة الحرفى :

(أ) نوع المسند شبه الجملة الحرفى : ٩٩

جدولا نوع الجار والمجرور ثم معطياتهما ، استخدام المثل التعبيرى للكاف جارًّا وتركه له ، الجرجانى وحال المشبه تعريفًا وتنكيرًا ، عنترة يطرح الكاف من مسند المثل التعبيرى ، استخدام المثلين الحكمى والحوارى للمعرف بأل مجرورًا ، استخدام المثلين الحكمى والحوارى للّام جارًّا ، قَصْدُ وصف خاص واستخدام المثل التعبيرى للّام جارًّا ، استخدام المثل الحكمى (لمن) جارًّا ، المثل التعبيرى وضمير الغيبة ، إبدال بعض الشعراء من ضمير الغيبة ، استخدام المثل التعبيرى (لحتى) جارًّا .

(ب) طول المسند شبه الجملة الحرفى : ١٠٧

جدولا طول المجرور وامتداده ثم معطياتهما ، النزعة الموقعية ، حاجة الوصف إلى طول المجرور ، حاجة الوصف إلى مد المجرور .

(جـ) امتداد المسند شبه الجملة الحرفى : ١١٠

النزعة الموقعية ، حاجة الوصف الخاص إلى مدّ المسند شبه الجملة .

(٢) المسند شبه الجملة الظرفى :

(أ) نوع المسند شبه الجملة الظرفى : ١١١

جدول نوع الظرف ثم معطياته ، البداوة والاهتمام بمكان الحدث ، المثل الحكمى وتساوى الزمان والمكان ، قصد وصف خاص واستخدام المثل التعبيرى لظرف المكان .

(ب ، جـ) طول المسند شبه الجملة الظرفى وامتداده : ١١٣

النزعة الموقعية ، استخدام المثل الحكمى للمعرف بأل مضافا إليه ، حاجة المثل التعبيرى إلى إطالة الظرف ، مد المسند من أجل معنى خاص متعلّق بمدّه .

ثانيا – حال حذف المسند : ١١٦

تأكيد لكلام ابن الحاجب وتقوية لكلام الواسطى ، أغراض حذف المثل الحوارى للمسند ، تعقيبان على نماذج الحذف ، المثل الحكمى وحذف المسند ، المثل التعبيرى وحذف المسند .

تقديم المسند وتأخير المسند إليه : ١٢٢

جداول نوع المسند المقدم والمسند إليه المؤخر فى أنواع الأمثال ثم معطياتها ،

أصلية تقديم المبتدأ وتأخير الخبر ، جانبان لمسألة تقديم المسند شبه الجملة الحرفى وتأخير المسند إليه النكرة ، المثل التعبيرى والتقديم والتأخير ، المثل الحوارى والتقديم والتأخير ، المثل الحكمى والتقديم والتأخير .

الفصل الثالث – الجملة

أولا – حال ذكر الجملة

(أ) نوع الجملة : ١٢٨

جداول نوع المسند والمسند إليه فى أنواع الأمثال ثم معطياتها ، مستويان من الكلام ، دلالة الجملة ، إيثار المثلين الحكمى والتعبيرى للجملة الاسمية ، إيثار المثل الحوارى للجملة الفعلية ، الأستاذ الجارم وأساسية الجملة الفعلية ، تفنيد الدكتور السامرائى لكلام الأستاذ الجارم ، تعقيب على التفنيد ، المثل الحوارى والتركيب (فعل ماض ، ومعرف بأل) ، المثل الحكمى والتركيب (معرف بأل ، ونكرة) ، المثل التعبيرى والتركيب (ضمير غيبة ، ونكرة) ، أصلية تعريف المبتدأ وتنكير الخبر ، عكس الأصل ، ملاحظتان على ما ورد من التركيب (معرفة ، ومعرفة) .

(ب) طول الجملة : ١٤٤

جدولا طول المسند والمسند إليه وامتدادهما ثم معطياتهما ، طول الجملة والإيجاز ، تفاوت الأمثال فى إطالة الجملة .

(جـ) امتداد الجملة : ١٤٧

جدول امتدادها ثم معطياته ، النزعة الموقعية ، امتداد الجملة الفعلية ، فرق ما بين الجملتين ، اختلاف طرق الامتداد لاختلاف طبائع الأمثال ، تفاوت مقادير الامتداد لاختلاف طبائع الأمثال ، السجع المتوازن فى المثلين الحكمى والتعبيرى ، جدول امتداد جملة المثل الحوارى الفعلية إلى مثيلتها ثم معطياته ، امتداد الأمرية إلى المضارعية الندائية ، النداء لا يكاد ينفك عن الأمر أو ما جرى مجراه ، فائدة الامتداد بالترتب الطلبى .

ثانيا – حال حذف الجملة

نسب وأسئلة ، تعلق الفائدة بحذف الجملة : ١٥٦

أولا – حذف الجملة وجوبا : ١٥٧

(أ) القسم : ولم يقع بالمثل الحكمى ، (ب) النداء : ولم يقع بالمثل الحكمى ، (جـ) الدعاء : ولم يقع بالمثل الحكمى ، (د) الأمر : ولم يقع بالمثل التعبيرى ، (هـ) الإغراء : ولم يقع بالمثلين التعبيرى والحوارى ، (و) التحذير : وقد وقع بالأنواع الثلاثة جميعا ، إشكال التحذير فى المثل الحوارى (أَهْلَكَ واللَّيْلَ) ، (ز) التوبيخ : ولم يقع بالمثلين الحكمى والتعبيرى .

ثانيا – حذف الجملة جوازا : ١٦٤

دلالة السياق ، وجوب حذف الجملة لكونها فى مثل ، أولا – الحذف لدلالة المقام والمقال جميعا ، ثانيا – الحذف لدلالة المقام وحده ، ثالثا – الحذف لدلالة

المقال وحده ، التمكين للوصف والتسميع بالموصوف ، المثل الحكمى وحذف الجملة ، إشارة إلى تردد جملة المثل بين الفعلية والاسمية ، الذى يبدو لى فى هذا .

تعقيب : **١٧٦**

بعض ما أكّده الباب ، بعض ما ضعّفه ، بعض آثار اتفاق أنواع الأمثال ، بعض آثار اختلاف أنواع الأمثال ، أبو العتاهية ورسوخ هذه الاتفاقاتِ والاختلافاتِ وآثارِها ، بحثٌ فى أرجوزته (ذات الأمثال) .

الباب الثانى – شذوذُ الأمثالِ النحوىُّ

مدخل : **١٨٧**

شذوذ الأمثال ، الاطراد والشذوذ ، الأمثال كالشعر محل ضرورة ، تفسير مخالفة المطرد فى الشعر والكلام البديعى المسجوع ، دليلان لنقاء كلام علمائنا من الخلط ، أوجه تشبيه الأمثال بالشعر ، أولا – كثرة الاستعمال ،ثانيا – التسيير ، ثالثا – قلة الدور ، محاولات المحدثين تفسير تشبيه الأمثال بالشعر ، المحاولة الأولى للدكتور عبد المجيد قطامش ، سجع الأمثال وتحسين ألفاظها ، خطأ من لا يحكم أمر اللغة ، المحاولة الثانية للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ، اقتطاع الأمثال من شعر ، ترك التزام الإعراب فى الكلام العادى ، نقاش مفصل لاقتطاع الأمثال من شعر ، جدول طول الأمثال الشعرية ووزنها ثم معطياته ، المحاولة الثالثة للدكتور عبد الحكيم راضى ، الأمثال من نماذج اللغة الاضطرابيّة ، احتمال أن يكون ما وقع بالأمثال بعض آثار النظام اللغوى المتروك ، أسس البحث فى هذا الباب .

الفصل الأول – المسند إليه

أولا – حال ذكر المسند إليه

(أ) نوع المسند إليه : وقد وقعت خلاله بعض حالات شذوذ

وقوع الجملة مسندًا إليه ٢٠٦

وقوع الكاف مسندًا إليه ٢١٥

قلب الإعراب ٢١٧

(ب) طول المسند إليه : وقد وقع خلاله ما يأتى

إقحام اللام بين المتضايفين ٢٢٣

حذف العائد المبتدأ من الصلة القصيرة ٢٢٦

(جـ) امتداد المسند إليه : وخلاله وقعت هذه الحالات

حذف العائد المبتدأ من الصفة القصيرة ٢٢٨

مجىء الحال معرفة ٢٣١

اقتران الحال الجملة الفعلية المضارعية بالواو ٢٣٥

حذف المضاف إليه من خبر (لات) ٢٣٩

حذف معمولى (لات) ٢٤٠
تقديم الحال على العامل وصاحب الحال ٢٤١

ثانيا – حال حذف المسند إليه

وقد حذف شاذًا ٢٤٢

الفصل الثانى – المسند

أولا – حال ذكر المسند

القسم الأول – المسند المفرد

(١) المسند المفرد الاسم

(أ) نوع المفرد الاسم : وفى خلاله حدث ما يأتى

وقوع اسم التفضيل على غير جهته مسندًا ٢٤٨
نصب خبر (ليت) ٢٥٤
منع الاسم المصروف من الصرف ٢٥٦

(ب) طول المسند المفرد الاسم : وقد وقع خلاله ما يأتى

نصب اسم التفضيل للمفعول به ٢٥٨

(جـ) امتداد المسند المفرد الاسم : وقد وقع خلاله ما يأتى

إبدال المفرد من المثنى ٢٦١

(٢) المسند المفرد الفعل

(أ) نوع المسند المفرد الفعل : وخلاله حدث ما يلى

استخدام الفعل الماضى للإغراء ٢٦٤
توكيد المضارع ٢٦٦
إجراء الوقف مجرى الوصل ٢٦٨
إهمال (أنّى) الشرطية ٢٧٠
حذف حرف النفى من (ما زال) ٢٧١
حذف همزة الاستفهام ٢٧٣
وقوع الجملة القسمية خبرا (لليس) ٢٧٥
دخول (أنْ) خبر (كاد) ٢٧٧
خلوّ خبر (عسى) من (أنْ) ٢٧٩
مجىء خبر (عسى) اسمًا منصوبًا ٢٨٠

(جـ) امتداد المسند المفرد الفعل : وخلاله حدث ما يأتى

تعدى فعل الضمير المتصل إلى ضميره المتصل ٢٨٦
إبدال المثنى من المفرد ٢٨٨
استخدام (إذا)لما مضى وإضافتها إلى الجملة الاسمية ٢٩٠
تعريف التمييز ٢٩٢
زيادة الباء فى نائب المفعول المطلق ٢٩٤

صرف الممنوع من الصرف ٢٩٦
خلوّ الحال الجملة الفعلية الماضوية من (قد) ٢٩٨
حذف الفتحة من آخر المنقوص ٣٠٠
حذف صلة الاسم الموصول ٣٠٣
إضافة (حيث) إلى جملة محذوفة مقدرة ٣٠٥
حذف اسم (ليت) وخبرها ، وحذف (لا) واسمها ٣٠٧
القسم الثانى – المسند الجملة
(١) المسند الجملة الاسمية
(أ) نوع المسند الجملة الاسمية : وخلاله وقع ما يأتى
وقوع الجملة الطلبية خبرًا ٣٠٩
(٢) المسند الجملة الفعلية
(أ) نوع المسند الجملة الفعلية : وفى خلاله حدث ما يأتى
زيادة لام التأكيد المزحلقة فى خبر المبتدأ ٣١١
(ب) طول المسند الجملة الفعلية : وخلاله حدث ما يأتى
نصب فعل التعجب مفعولا به غير المتعجب منه ٣١٤
إبدال المفرد من الجمع ٣١٥
(جـ) امتداد المسند الجملة الفعلية : وقد وقع خلاله ما يأتى
وقوع المضارع المرفوع جوابا لأداة شرط عاملة ٣١٦
القسم الثالث – المسند شبه الجملة
(١) المسند شبه الجملة الحرفى
(أ) نوع المسند شبه الجملة الحرفى : وخلاله حدث ما يأتى
دخول باء البدل والمقابلة على المأخوذ ٣١٨
ثانيا – حال حذف المسند : وخلاله وقع ما يأتى
حذف الفعل بعد لو ٣٢٠
حذف الفعل دون دليل ٣٢١
حذف الخبر مع وجود الحال الصالحة ٣٢٢
الفصل الثالث – الجملة
أولا – حال ذكر الجملة
(أ) نوع الجملة : وقد وقعت خلاله حالا الشذوذ التاليتان
الإخبار بالزمان عن الجثة ٣٢٤
تذكير الفعل وفاعله حقيقى التأنيث ٣٢٦
(ب) طول الجملة : وخلاله وقع ما يلى
العطف على معمولى عاملين مختلفين ٣٢٨

(جـ) امتداد الجملة : وقد وقع خلاله ما يأتى
رفع المضارع فى جواب الشرط المجزوم ٣٣١
حذف المعطوف والمعطوف عليه ٣٣٤
حذف المبتدأ مقرونًا بالفاء فى جواب الشرط ٣٣٦
حذف ركنى أسلوب التسوية ٣٣٩
حذف الضمير الرابط للخبر الجملة ٣٤٠
حذف تمييز مخصوص (نِعْمَ) المضمر ٣٤٣
حذف حرف النداء من النكرة المقصودة ٣٤٥
تنوين المنادى العلم ٣٤٩
زيادة الفاء فى جواب الشرط ٣٥٠
زيادة الواو في خبر كان ٣٥٢
استعمال (قَطّ) فى غير نفى ٣٥٤
ثانيا – حال حذف الجملة : وخلاله وقع ما يأتى
حذف عامل المفعول المطلق ٣٥٥
ندبة النكرة ٣٥٧
تنوين المندوب ٣٥٩
مجىء الحال من المنادى ٣٦١
تعقيب : ٣٦٣
الحصر والنسبة والدلالة ، جدول التفاسير المحتملة ومعطياته ، نقاش ثم انتهاء إلى مداخل خصوصية لغة الأمثال .
الباب الثالث – قضايا البناء والشذوذ
مدخل : ٣٦٥
تعلّق هذه القضايا بالبابين السابقين ، واستقلالها .
الفصل الأول – جُمودُ الأمثال
أولا – تأصيل قاعدة (الأَمْثالُ لا تُغيَّرُ) ٣٦٧
ثانيا – تعليل قاعدة (الأَمْثالُ لا تُغيَّرُ) ٣٧٠
ثالثا – تأثير قاعدة (الأَمْثالُ لا تُغيَّرُ) : ٣٧٣
(أ) التقعيد للأمثال ، تفسير الدكتور محمد حماسة لنص سيبويه ، (ب) التقعيد لأشباه الأمثال ، تفريق الأستاذ عباس حسن بين الأمثال وأشباه الأمثال .
رابعا – تصديق قاعدة (الأَمْثالُ لا تُغيَّرُ) : ٣٨٣
استعمال العرب للمثل التعبيرى ، استعمال العرب للمثل الحكمى ، استعمال العرب للمثل الحوارى .
خامسا – التعقيب على ما سبق ٤٠٠

الفصل الثانى – غموض الأمثال

الغموض والمعنى الدلالى : ٤٠٨

الإشكال فى الكلام ، ملاحظة غموض معنى الأمثال الدلالى ، تعقيب على الملاحظة ، حالان لاستعمال الأمثال ، ولكلّ غموضها .

غموض الحال الأولى : ٤١٤

جدول مداخل غموض الحال الأولى ، غموض المعنى الوظيفى النحوى ، غموض المثل الحوارى (احتَلِبْ فَرْوَةْ) ، الإبهام والتوجيه ، غموض المثل الحكمى (الذّئب خاليًا أَسَدٌ) ، غموض المثل التعبيرى (ما عنده أَبْعَدُ) ، غموض المثل الحوارى (خَشٌ ذؤالةَ بالحِبالةِ) ، غموض المثل الحكمى (ابنُك ابنُ بُوحِك) ، غموض المثل التعبيرى (بيضة البلد) ، نتيجة بحث غموض الحال الأولى .

غموض الحال الثانية : ٤٢٠

نتيجة بحث غموض الحال الثانية .

الفصل الثالث – الاستشهاد بالأمثال

ابن خلدون و(الكتاب) والأمثال : ٤٢٤

الأمثال فى تآليف النحاة ، قلة الأمثال فى كتاب سيبويه ، ما وراء ضعف الاستشهاد النحوى بالأمثال ، ابتذال الأمثال وشعبيتها ، شذوذ الأمثال وتشوهها ، ماهيّة الأمثال الواردة فى (الكتاب) و(شرح التسهيل) ، الأمثال والاستشهاد وامتلاك ناصية اللسان العربى .

تعقيب شريف **٤٢٩**

ختام **٤٣٠**

فهرس الأمثال الواردة **٤٣٥**

فهرس المصادر وما إليها **٤٤٨**

تقديم

قال إبراهيم النظام : (يجتمع في المثل أربعةٌ لا تجتمع في غيره من الكلام : إيجاز اللفظ ، وإصابة المعنى ، وحسن التشبيه ، وجودة الكناية ؛ فهو نهاية البلاغة) .[١]

وقال بعض الباحثين : (يمتاز القديم من الحكم والأمثال عن الشعر الجاهلي الصحيح في بحث موضوع نشأة اللغة العربية لأنها تحتفظ بصيغتها الأصلية أكثر من أي نوع آخر من الأساليب اللغوية ، فلا يدخلها شيء من التغيير والتحوير .

ويمكننا أن نطمئن إلى مقدار كبير منها على اعتبار أنه قديم بل على اعتبار أنه أقدم ما وصل إلينا من أساليب اللغة العربية .

والسبب في احتفاظ الحكم والأمثال بصيغتها الأصلية يرجع إلى صوغها في صيغة موجزة جدًّا مع وفاء دلالتها على المعنى المطلوب فهي تدل على المعنى الكبير باللفظ القصير وليس في غيرها من الأساليب شيء من ذلك ومن هنا كان جمالها وروعتها وكان سحرها وبلاغتها) .[٢]

وقال أبو العباس المبرد : (الأمثال يُستجاز فيها ما يُستجاز في الشعر)[٣] ، وقال ابن برهان : (الأمثال تشذّ كثيرًا وتشوّه)[٤] .

وقال أبو عمرو بن العلاء : (الأمثال تُؤَدِّي على ما فَرَطَ به أوّلُ أحوال وقوعها ، كقولهم : « أَطِرِّى فإنّك ناعِلةٌ » ، و « الصَّيْفَ ضَيَّعْتِ اللَّبَنَ » ، و « أَطْرِقْ كَرَا » ، و « أَصْبِحْ نَوْمانُ » ، يؤدّي ذلك في كل موضع على صورته التي أُنْشئ في مبدئه عليها)[٥] .

وبنى السيوطي في (الأشباه والنظائر) فصلًا على أن (الأمثال لا تُغَيَّرُ)[٦] .

وقال الميداني في بعض الأمثال : (قال أبو عمرو : وكُلُّهن يضربن أمثالا ، ولم يُبيِّن في أي موضع تستعمل)[٧] .

وقال بعض الباحثين : (أبو الحسن الأخفش يهمل أمثال العرب ، ويخرجها من دائرة احتجاجه)[٨] .

---

(١) (مجمع الأمثال) للميدانى ١/٧ - ٨.

(٢) (تاريخ اللغات السامية) لولفنسون ٢١٢، وراجع (تاريخ الأدب العربى) لبروكلمان ١/١٣٠وما بعدها.

(٣) (المقتضب) للمبرد ٤/٢٦١.

(٤) (شرح اللمع) لابن برهان ص ٧٠.

(٥) (لسان العرب) لابن منظور ، مادة (زول) .

(٦) (الأشباه والنظائر) للسيوطى ، ١/١٠٤.

(٧) (مجمع الأمثال) للميدانى ٢/٢٨٩ - ٢٩٠.

(٨) (معانى القرآن) للأخفش الأوسط ١/١٠٣ .

هذا بعض كلام من لاحظوا الأمثال قديمًا وحديثًا، فأثبتوا للغتها خصوصية تمثلت فيما يأتي:
١ - قِدَمها الموثوق، بحث يمثل ما تؤديه، شكل اللغة العربية القديمة.
٢ - وإحكامِها الذي مكّنها من أن ترتقى بالأمثال إلى ذِرْوة البلاغة.
٣ - وشذوذِها وتشوهها وشبهها - وهي منثورة كما رسخ في الأذهان - بالشعر.
٤ - وجمودِها وعدم تغيّرها.
٥ - وغموضها أحيانًا بحيث لا يُدْرى كيف تستعمل.
٦ - ونفيها من الاستشهاد النحوي، رغم أن المُعَوَّل فيه كان على كلام العرب الذي هي بعضه.

وهذه المظاهر التي جعلت لغة الأمثال لغة خاصة، داعية - لا شك - إلى بحثها، بل قد دفعت بعض الباحثين إلى الدعوة اليه:

قال الدكتور طه حسين: (الأمثال بطبيعتها أدبٌ شعبيٌّ مضطرب متطور، يصح أن يؤخذ مقياسًا لدرس اللغة ومقياسًا لدرس الجملة القصيرة كيف تتكون ومقياسًا بنوع خاص لعَبَث الشعوب بالألفاظ والمعاني)[1].

وقال بلاشير: (إن دراسة الشكل الذي اتخذه الأدب المثلى في العصر الجاهلي لدقيقة بقدر ما هي خطيرة ... إنه لعمل أساسي في تاريخ اللغة)[2].

وقال زلهايم: (لن نتحدث في هذا الكتاب عن مضمون هذه الأمثال أو ما له علاقة بتشكيل الفكرة، ولا عن الشكل الخارجي لهذه الأمثال، ذاك الشكل الذي يعبر عنه باللغة والأسلوب والوزن، فإن ذلك يتطلب بحثًا مستقلا)[3].

وقال الدكتور محمد أحمد أبو الفرج: (لا أعلم أحدًا كتب عن لغة الأمثال، ولكني أحْسَبُ أن دراستها جديرة بأن تظهر لنا «لُغَوّة» لها خصائصها المتميزة عن النثر وعن الشعر)[4].

وقال الدكتور محمد حماسة: (أرى أن دراسة أصول الأمثال تحتاج إلى بحث مستقل متخصص يقوم على التتبع والمقارنة والإحصاء حتى يعطى نتائج دقيقة)[5].

وقال الدكتور عبد المجيد قطامش: (في الأمثال العربية مجالات فسيحة للدراسات اللغوية والبلاغية، بما يتوافر لها من خصائص أسلوبية لا توجد إلا فيها، وفي الشعر القديم، كالشذوذ عن القياس اللغوي، وتحمل الضرورات، وتعدد الروايات، والإيجاز الشديد، والصور البيانية.

---

(١) (فى الأدب الجاهلى) للدكتور طه حسين ص ٣٥٤.
(٢) (تاريخ الأدب العربى) لبلاشير، ٩٢٠.
(٣) (الأمثال العربية القديمة) لزلهايم ص٢٧.
(٤) (مقدمة لدراسة فقه اللغة) للدكتور محمد أحمد أبو الفرج ص١١٦.
(٥) (الضرورة الشعرية) للدكتور محمد حماسة ص٢٠٣، الحاشية الرابعة.

ولم يُولِ الباحثون المعاصرون هذه الخصائص ما تستحقّ من دراسة وعناية)[١] .

وقال الدكتور عفيف عبد الرحمن : (في الأمثال ظواهر كثيرة لم يقف عندها الباحثون الذين عرضوا للأمثال وقفة متأنية ، بل مرّوا بها مرورًا عابرًا من غير استقراء شامل دقيق للأمثال ... وإن ميدان الأمثال ما زال بكرا لم يُدرس بعناية ... وحريّ بالباحثين اليوم أن ينهضوا بعبء دراستها دراسة موضوعية وفنية تفيد من وسائل العصر ونظرياته وعلوم المعرفة المختلفة .

ومن الموضوعات التي أراها جديرة بالبحث والدراسة الموسعة : ظاهرة المبالغة وصيغة أفعل التفضيل ... والأساليب اللغوية في الأمثال والقيمة اللغوية للأمثال)[٢] .

إن هذه الدراسةَ المرجوّةَ مفتقدةٌ :

أما الأولون الذين لاحظ بعضهم شبه الأمثال بالشعر ، وشذوذها وتشوهها ، فلم يقدموا دراسة لهذا الأمر كتلك التي صنعوها بالشعر ، وكان الأحرى لتمام التشبيه أن تقدم .

وأما الآخرون فقد طالعت ما خصّوا به الأمثال - ووصل إليه علمي - فما وجدته يسُدُّ ذلك النّقْصَ ولا يُوجد المُفْتَقَدَ :

* أما المستشرق زلهايم فقدّم كتابه (الأمثال العربية القديمة) الذي شغله بالحديث في تدوين الأمثال ، وقدم له بحديث عن أنواعها .

وقد سبق ذكر كلامه فيما يخص حاجة لغة الأمثال إلى بحث مستقل .

* وأما الدكتور عبد المجيد عابدين فقدّم كتابه (الأمثال في النثر العربي القديم مع مقارنتها بنظائرها في الآداب السامية الأخرى) ، فشغله بمقارنة الأمثال العربية بالأمثال السامية الأخرى ، وكشف التأثير والتأثر ، ومراحل التحول (التطور) ، وقد قدم لهذا بحديث عن أنواع الأمثال وأفاد من الكتاب السابق ولم يخل كتابه من بعض إشارات لغوية لا تتعدى طور الاشارة إلا نادرًا .

* وأما الدكتور عبد المجيد قطامش فقدم كتابه الذي كان رسالته للدكتوراه : (الأمثال العربية دراسة تاريخية تحليلية) ، فشغله بالتأريخ للأمثال وتدوينها ومضامينها وما تدل عليه وتشير إليه ، وشَقّ هذا بحديث لغوي أدبي عن الأمثال ، أشار في اللغوي منه إلى قضايا مهمة غير أن عرضه لها كان عرض من لم يجعلها همه وقصده ، ثم قدم لعمله بحديث في أنواع الأمثال . وقد أفاد من الكتابين السابقين .

* وأما الدكتور ممدوح حقي فقدم كتابه (المثل المقارن بين العربية والإنكليزية) فشغله بوضع ما يشابه بعض الأمثال العربية من الأمثال الإنكليزية ، معنًى ، وقدم لهذا بحديث مقتضب عن أنواع الأمثال .

* وأما الدكتور محمد توفيق أبو علي فقدم كتابه الذي كان رسالته للدكتوراه (الأمثال

---

(١) (الأمثال العربية) للدكتور عبد المجيد قطامش ص٤٧٠.

(٢) (الأمثال العربية القديمة) للدكتور عفيف عبد الرحمن ص ٣٧.

العربية والعصر الجاهلي) الذي شغله بالحديث عن مضامين الأمثال وما تدل عليه وتشير إليه ، وقدم له بحديث عن أنواع الأمثال وتدوينها . وقد أفاد من الكتابين الأولين والكتاب الرابع .

* وأما السيد عبد الرحمن التكريتي فقدم كتابه : (دراسات في المثل العربي المقارن) الذي شغله بمقارنة أمثال بعض الأقطار العربية ببعضها مكتفيا كالدكتور حقي ، بالذكر دون الدرس . وقد قدم لهذا بحديث مقتضب عن الأمثال القديمة لكنه لم يعتن بهن فليس بُغْيته .

* وأما الدكتور عفيف عبد الرحمن فقدم بحثه الصغير (الأمثال العربية القديمة) الذي جعله عن مصادرها وتوثيقها وأهمية دراستها ، مشيرًا إلى ما ينبغي درسه فيها – كما تقدم فيما نقلته عنه – ممثّلًا له .

* وأما الدكتور عبد الفتاح الحموز فقدم كتابه : (الحذف في المثل العربي) الذي تحدث فيه عما رآه من أشكال الحذف في الأمثال ، معتمدًا (مجمع الأمثال) للميداني مصدرًا لبحثه داعما بحثه بالإحصاء . إنه بحث في لغة الأمثال لا في غيرها ، غير أنه كان شكليًا إلى أبعد حد ، جعل وكده الإحصاء وذكر آراء النحاة أحيانا ولم يقطع في الحكم ، ولم يعتن بربط المثل بسياقه . ورغم أنه – كما لا يخفى – خاص بالحذف وحده ، لم يعرض لجميع ما تعلق بالحذف في الأمثال من إشكال .

* وأما السيد إمام حسن حسن الجبوري فقدم رسالته للماجستير إلى كلية اللغة العربية بالقاهرة (المسائل النحوية والصرفية في كتاب « مجمع الأمثال » للميداني) التي جعلها لبيان قدر الميداني النحوي ، فترجم له وجمع نحوه وصرفه من (مجمع الأمثال) ورتبه ، ثم قام بعمل تحقيقيٍّ لبعض الأمثال ولأبيات الكتاب وأعلامه ، فصحّح ونسب وعرّف وفهرس .

*وأما السيد ياسر إبراهيم الملاح فقدم رسالته للدكتوراه إلى كلية الآداب بالإسكندرية (التركيب اللغوي في الأمثال العربية القديمة) التي جعل وكده فيها البحث عن صور أنماط تركيبية معينةٍ سَلَفًا ربما كانت من ابتكار أستاذه المشرف الجليل الدكتور عبده الراجحي ، وكان يشير عَرَضًا إلى بعض ما يتعلق بالدلالة وآراء النحاة ، وقد قدم لهذا بحديث عن تدوين الأمثال وأنواعها وتعاريفها .

لقد بدا لي أن ليس ثَمّ دراسةٌ استطاعت أن توفى مظاهر خصوصية لغة الأمثال حقها من البحث ، فرجوت أن تكونها دراسة أعدها مستفيداً ممن سبقني ، راتقًا ما بعمله من فَتْقٍ ، مقتنعًا بأن المدخل الحسن إلى ذلك إنما هو النحو الذى تظهر براعة إمكاناته عند اقتحام النصوص الأدبية ، والأمثال فى الذروة منها .

ومن ثمّ أشير إلى أمرين :

أولهما – أننى اعتنيت من جوانب لغة الأمثال بنَحْوها ، لأنه – فيما بدا لى – أكثر الجوانب دلالةً على خصوصية تلك اللغة وكشْفًا لها ولأنه يصرف عن سواه بما يقتضى من جهد أحسب أن علاماته غير خافية .

وقد بنيت هذا البحث النحوي على ما قدمه علماؤنا قدامى، ومحدثين، من نظر في البناء النحوي، تقعيدا وتفسيرا، سواء منه ما تعلق بالأمثال وما تعلق بغيرها مما يفيد في بحثها.

ثانيهما – أنني اقتصرت على (مجمع الأمثال) للميداني مصدرا لمادة بحثي، لأسباب كثيرة ذكرتها في التمهيد. هذا على أنني لم أترك غيره من كتب الأمثال قط.

وقد طبع (مجمع الأمثال) طبعات راجعت منها (طبعة بولاق)، و (طبعة محمد محي الدين عبد الحميد)، و (طبعة محمد أبو الفضل ابراهيم) و (طبعة نعيم حسين زرزور)، فاعتمدت على (طبعة محمد أبو الفضل ابراهيم) لأنها الأكثر عونا- رغم حاجة الكتاب إلى تحقيق آخر – ولم أترك المقابلة بين الطبعات رَغْبةً في التصويب والدقة.

وليس جديدًا الحديث عن صعوبة درس الأمثال القديمة، بل معادٌ مكرورٌ، حتى لقد قال الدكتور عفيف عبد الرحمن عن دراسة الأمثال: إنها (تعترضها عقبات وصعوبات كثيرة، وأول تلك الصعوبات يكمن في تحديد المثل وتعريفه اصطلاحًا ليسهل على الباحث معرفته، ويليه التمييز بين المثل والحكمة والقول المأثور أو السائر... ويشكل غموض المثل متمثلا في مضمونه أو لغته أو شدة إيجازه عقبة لا يسهل عليها تجاوزها)[1].

ثم قال أيضا: (وليست السبيل ممهدة أمام الباحث الذي يريد البحث في الأمثال العربية القديمة)[2].

فقد كان فهم المثل عقبة، انبنت عليها عقبة تقسيم ما في (مجمع الأمثال)، فالأنواع متقاربة تقاربًا سوغ لجامعيها التسوية بينها وإطلاق مصطلح (أمثال) عليها. ولكنها مختلفة فيما بينها اختلافا لا بد من كشفه، لأنه يسيّر بناءها ويقف وراء ما يعرض لها.

ولكنّ هنا عقباتٍ لم يذكرها الدكتور عفيف لأنه لم يدرس بل نصح بالدراسة، واجهتني عند كل خُطوة من خُطًا بحثي:

فاختيارُ المحاور أو الأفكار التي تفضي ببحث بناء الأمثال النحوي إلى كشف إيجاز الأمثال وملامح اللغة العربية القديمة مع التعرض لكل ما أثاره النحاة عن بناء الأمثال – اختيارٌ صعب.

وتحرير تشبيه القدماء للأمثال بالشعر في تحمل الضرورة، واستقصاءُ ما وقع بالأمثال مما ينتمى إلى تحمل الضرورة، وإنعامُ النظر فيه وفيما قيل فيه – إنْ كانَ – والاجتهادُ في تفسيره من أَجْل الفَصْل، وبيانُ ما من أجله صارت لغة الأمثال لغة خاصة كلغة الشعر – أمورٌ صعبة.

وبحث مسألة ثبات الأمثال وجمودها، بتأصيلها وتعليلها، وبيان تأثيرها في التقعيد النحوي، وكشف مدى تصديق الاستعمال لها الذي اقتضى قراءةَ مصادرَ أدبيةٍ كاملة، والتعقيب بالفصل في المسألة – أمور صعبة.

---

(١) (الأمثال العربية القديمة) للدكتور عفيف عبد الرحمن ص١٣.

(٢) نفسه ص٢٩.

وكذلك كان كشف مداخل الغموض إلى الأمثال في حالي استعمالها، وبحث قضية الاستشهاد بها وشهرة الصّدّ عنه، رغبةً في تحقيق أسباب ذلك - صعبًا مكدًّا للفكر.

ولكن صدقت العرب: (قَدْ يُمْتَطَى الصَّعْبُ بعد ما جَمَحَ)!

فإنْ كانَ ثَمّ إحسان فهو بعضُ فضل الرحمن المنّان وكرَمه، ثم ما عَمّني به أستاذي الدكتور أحمد كشك الذي أتيت ساحته الفسيحة في يدي قَلَمٌ بلا حِبْر، ولسانٌ كالطريق الوَعْر، وفَهْمٌ ليس تكفيه الاشارةُ، فلم يَثْنِهِ عنى أنّ النَّحْتَ في الصَّخْر كالرّقْم في الماء، دماثةٌ في خُلُقه ورحابةٌ في صدره، وتصديقًا لأنّ العرب إنما أرادته بمثلها: (حَدِّثْ عَنَ مَعْنٍ ولا حَرَجَ)، وأنها إن يكن الاسمُ أَخْطَأَها فلم يُخْطِئْها المُسَمّى.

ثُمّ أمّا أَنْتَ أبا فِهْرٍ محمود محمد شاكر...

سيّدي وشَيْخي، ما أَقولُ والصَّمْتُ عَنْ وَصْفِك أَبْلَغُ فيه...

سيّدي وشَيْخي، صَمَتُّ...

صَمَتُّ فنازَعَتْني إلى وَصْفِكَ نَفْسي...

سَيِّدي وشَيْخي، أَحْسَنَ اللهُ إِلَيْك!

ثم جزى الله أستاذتي الدكاترة: سعد مصلوح، ومحمد حماسة، ومحمود الطناحي، ومحمود شرف الدين، وعبد الجواد الطيب، وكريم زكى حسام الدين، ومحمد عيد، بما أرشدوا ونصحوا فعلموا، وإخواني الدكتور زكريا سعيد، والدكتور محمد عبد الدايم، والأساتذة عبد السلام السيد حامد، ومحمد أشرف، ومصطفى عراقي بما جادلوا وحاوروا فأعانوا، خَيْرَ الجزاء وجعل أعمالهم خالصةً لِوَجْهه، في موازين حَسَناتهم.

ثُمّ أَمّا أَنْتَ يا أَبي ومَوْلاي، وأنت يا أمّي وجَنَّتي، وأنت يا أختي وأستاذتي، وأنت يا زَوْجي ونَفْسي، وأنت يا ابنتى وكبدي، وأنتم يا تلامذتي وخلودي، وأنتم يا إخوتي وبقيّتي، فدونكم قلبي عَنْ يَدِي، مُرُوا تُطاعوا، أَحْسَنَ اللهُ إليكم!

ثم شكر الله للصديق الأستاذ الكاتب وهدان سعد ومكتب (المشكاة للجمع التصويرى).

وكتب محمد جمال صقر

عفا الله تعالى عنه

منوف - مجلس أبي مذود - عصر الخميس

٤ من رمضان ١٤١٣هـ - ٢٥ من فبراير ١٩٩٣م

تمهيد

الـميداني :

هو أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم أبو الفضل النيسابوري ، المشهور بنسبته إلى « الميدان » إحدى محالّ نيسابور ، كان يسكنها .

أديب فاضل ، عالم نحوي لغوي عاش في آخر القرن الخامس عشر الهجري وأول السادس عشر ، فقرأ على أبي الحسن على بن أحمد الواحدى ، وعلى يعقوب بن أحمد النيسابوري ، وكتب عن الإمام أبي الحسن على بن فضال المجاشعي النحوي فحصل له بصر باللغة والأدب أَقْدَرَه على تأليف ما لا يغفل ككتاب (السامي في الأسامى) و (النموذج في النحو) و (نزهة الطرف في علم الصرف) و (شرح المفضليات) و (منية الراضي في رسائل القاضي) و (الهادي للشادي) و (مجمع الأمثال) الذي ذكره ياقوت باسم (جامع الأمثال) وذكره ابن خلكان باسم (الأمثال) .

وقرأ على الميدانى وتخرج به ابنه سعيد وصار إماما بعده ، والإمام أبو جعفر أحمد بن علي المقرئ البيهقي .

ومات – رحمه الله – سنة ثمانى عشرة وخمسمائة ، ودفن بمقبره (ميدان)[١] .

كتابه (مجمع الأمثال) :

قال ياقوت الحموى : (له من التصانيف : كتاب جامع الأمثال ، جيد بالغ)[٢] ، وقال ابن خلكان : (أتقن في العربية خصوصًا اللغة وأمثال العرب ،وله فيها التصانيف المفيدة ، منها كتاب : « الأمثال » المنسوب إليه ولم يعمل مثله في بابه)[٣]

لقد اختلط بالأمثال اختلاطا حصل له به علم جم أودعه كتابه الذي تَضمّن إلى الأمثال روحه وعقله فحق أن يفتن به الأولون والآخرون .

هذا متخصص في الأمثال يقول : (كتاب « مجمع الأمثال » كتاب جليل خطير ، استحوذ منذ تأليفه على إعجاب الناس ، وما زال يستحوذ على هذا الإعجاب حتى اليوم ، لاستيعابه للأمثال العربية القديمة ، وتدوينه لطائفة كبيرة من الأمثال المولدة لم يدونها كتاب غيره ، ولإيجازِه

---

(١) راجع ترجمته فى(معجم الأدباء) لياقوت الحموى ، ٥/ ٤٥، و(وفيات الأعيان) لابن خلكان ص١٤٨، و(إنباه الرواة) للقفطى ، ١٢١/١ .

(٢) (معجم الأدباء) ٤٦/٥.

(٣) (وفيات الأعيان) ١٤٨/١.

وحسن تصنيفه)[١]

ولقد أخبر الميداني نفسه عما أخذ به نفسَه في تأليف كتابه ، ثم قال : (حتى لقد تصفحت أكثر من خمسين كتابا ، ونخلت ما فيها فصلا فصلا وبابا بابا ، مفتشًا عن ضوالِّها زوايا البِقاع ، مشذّبًا عنها أَبَنها بصارمي القطّاع)[٢] .

ولقد أدركت هذا خلال قراءتي ؛ فقد كان الميداني وقّافًا عند أسرار اللغة التي تؤديها الأمثال ، غير تارك لصناعة نحوِهِ ، فطالما كشف نحو المثل وخرج تركيبه ، فكان كتابه لهذا كله ، أفضل من جمهرات الأمثال الأخرى .

أمثال كتابه :

قال الدكتور عبد المجيد قطامش : (يشتمل الكتاب على نحو ستة آلاف وثمانين مثلا ، منها خمسة آلاف وثمانون مثلا عربيا ، وألف مثل من أمثال المولدين وبذلك يكون أوسع كتب الأمثال قاطبة)[٣] .

فأثْبَتَ إلى الإحصاء الدقيق ، فضيلتي الكتاب : السعة[٤] ، وتمييز القديم من المولد[٥] . وتعنينا هنا الخمسة الآلاف والثمانون القديمة . ولقد وقع للميداني أمران نَقَصا من هذا العدد لديّ :

أولهما – أنه كان يعد مثلا واحدا ما يمكن عده مثلين أو أكثر ؛ فقولهم : (أَبْعَدُ من النَّجْم ، ومِنْ مَناطِ العَيُّوقِ ، ومِنْ بَيْضِ الأنوق ، ومن الكَواكِبِ)[٦] مثل واحد عنده ، وربما أخرج منه غيره أربعة أمثال ، وقولهم : (أَبْغَضُ من قَدَح اللَّبْلاب ، ومن الشَّيْب إلى الغواني ومن ريح السَّداب إلى الحيّات ، ومن سَجّادة الزانية ، ومن وجوه التّجّار يَوْمَ الكَسَاد)[٧] مثل واحد عنده يمكن لغيره أن يخرج منه ستة أمثال[٨] .

---

(١) (الأمثال العربية ، دراسة تاريخية تحليلية) للدكتور عبد المجيد قطامش ص١١٧، وراجع (التراث فى رؤية عصرية) للدكتور محمد حسن عبد الله ص٢١٦، و(الحذف فى المثل العربى) للدكتور عبد الفتاح الحموز ص٥، و(الأمثال العربية القديمة) لرودلف زلهايم ص٢٠٤ .

(٢) (مجمع الأمثال) ١/ ٥.

(٣) (الأمثال العربية) ص١١٤.

(٤) يتضح هذا بذكر أن (جمهرة الأمثال) شمل نحو ثلاثة آلاف مثل ، وأن (المستقصى) شمل ٣٤٦١ مثل ، لم يعدواها ، وهما و(مجمع الأمثال) الأوسع جمعا . راجع (الأمثال العربية) للدكتور قطامش ص ١٠٩، ١٢٠.

(٥) يتضح هذا بذكر أن الكتابين السالف ذكرهما فى الحاشية لم يميزا هذا التمييز . راجع (جمهرة الأمثال) لأبى هلال العسكرى، و(المستقصى فى أمثال العرب) لأبى القاسم الزمخشرى، وكذلك غيرها .

(٦) مجمع الأمثال ٢٠١/١ . (٧) نفسه ٢٠٨/١.

(٨) راجع مثل هذا فى(مجمع الأمثال) ١/ ٣٣٥، ٣٩٥، ٤٠٣، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٥٦، ٢/ ١٩٨، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢٥٦، ٢٧٦، ٢٧٧، ٣/ ٧٠، ٧٥، ٢١٨، ٢٢٠، ٢٢١، ٤٥٨، وقد لاحظت أن الميدانى لا يكاد يجاوز بما صنعه أمثال (أفعل من) ، وربما رجع هذا إلى إمكان أن يتكلم العربى بهذا كله على أنه مثل واحد ، مبالغة فى الوصف المقصود .

ثانيهما – أن طول الكتاب وكثرة الأمثال ربما أَغْفَلَاه عن أنه ذكر هذا المثل أو ذاك من قبل، فيذكره مرة أخرى. فقولهم: (رُبَّ أَخٍ لَكَ لَمْ تَلِدْه أُمُّك)[١]، وقولهم: (عادَتْ لِعِتْرِها لَمِيسُ)[٢]، وقولهم: (أَعْلَمُ بِمَنْبِتِ القَصِيصِ)[٣]، وقولهم (أَعْلَمُ مِنْ أَيْنَ تُؤْكَلُ الكَتِفُ)[٤]، كرر الميداني ذكرها سهوا منه، والكثرة تُنْسِي[٥].

فباعتبار هذين الأمرين يصير لدىّ من ذلك العدد، ستة وعشرون وسبعمائة وأربعة آلاف مثل (٤٧٢٦).

ماهيّة أمثال كتابه:

ضم (مجمع الأمثال) – ومثله غيره – أقوالا كثيرة تتفق بحيث يمكن الكلام عنها على أنها نوع واحد من أقوال العرب، وتختلف بحيث يمكن الكلام عنها على أنها أكثر من ذلك.

وقد عرف ذلك بعض الباحثين، فجعله أول الصعوبات التي تعترض طريق دراسة الأمثال، قائلا: (أول تلك الصعوبات يكمن في تحديد المثل وتعريفه اصطلاحا ليسهل على الباحث معرفته، ويليه التمييز بين المثل والحكمة والقول المأثور أو السائر)[٦].

وكذلك قال الحسن اليوسى من قبل: (الحق أن من الأمثال ما لا يَشْتَبه بالحكمة في وِرْدٍ ولا صَدَرٍ، نحو: «الصَّيْفَ ضَيَّعْتِ اللَّبن»، ومن الحكم ما لا يشتبه بالمثل ككثير من الحكم الإنشائية، ويبقى وراء ذلك وَسَطٌ يتجاول فيه الفريقان كالمثل السابقة؛ فان كثيرا منها قد يعد مثلا تارة، وحكمة تارة، ولا فرق فيما يظهر إلا بالحَيْثِيَّة، وهي أنها إن سيقت مُلاحَظًا فيها التشبيه فمَثَلٌ، وإن سيقت ملاحَظًا فيها التنبيه أو الوعظ أو إثبات قانون أو فائدة ينتفع بها الناس في معاشهم أو معادهم فحِكْمة. وهذا معروف بالاستقراء، وشاهِدُه الذوق بعد معرفة أن مرجع الحكمة الإصابة، ومرجع المثل التشبيه)[٧]. فهنا صعوبة من اجتماع مظاهر اتفاق ومظاهر اختلاف، للذوق معها مجال في الحكم.

أثّرت هذه الصعوبة في رأي الناظرين في الأمثال، فأخذ بعضهم طَرَفًا وأخذ غيره طرفا ووقف

---

(١) (مجمع الأمثال) ٣١/٢ وتَكَرَّرَ ص٥٠ من الجزء نفسه.

(٢) نفسه ٣٢١/٢ وتكرر ص٣٧٠.

(٣) نفسه ٣٨٧/٢ وتكرر ص٤٠٥.

(٤) السابق نفسه.

(٥) راجع مثل هذا فى (مجمع الأمثال) ٤٨٠/٢ تكرُّر المثل(٢٨٤٩) فى ص ٥٢٩، وفى٣١٧/٣ تكرر المثل(٤٠٣٥) فى ص٣٣٦، وفى٤٧٠/٣ تكرر المثل (٤٤٩٩) فى ص٤٧٦، وفى ٤٧٠/٣ تكرر المثل (٤٥٠١) فى ص ٤٨٩، وفى٤٦٥/٣ تكرر المثل (٤٤٨١) فى ص٤٩٠.

(٦) (الأمثال العربية القديمة) للدكتور عفيف عبد الرحمن ص١٣.

(٧) (زهر الأكم فى الأمثال والحكم) للحسن اليوسى، ١/ ٣٠، وفى الأصل «ملاحَظًا فيه التنبيه» والصواب ما أثبت.

غيرهما بينهما ، فحصلت من هذا أربع نظرات :

الأولى – أن ما (بمجمع الأمثال) وغيره من جمهرات الأمثال مثله – نوع واحد (أمثال) . وأصحاب هذه النظرة أغلب جامعي الأمثال أنفسهم ، والنحاة القدامى ، وبعض المعاصرين ومنهم من تابع استسهالاً[١] .

الثانية – أنه نوعان : (أمثال) و (حكم) . وهي نظرة بعض جامعي الأمثال المتأخرين ، وبعض المعاصرين[٢] .

الثالثة – أنه نوعان : (أمثال) و (تعابير اصطلاحية) أو (أشباه أمثال) أو (أقوال مأثورة) على اختلاف ، وهي نظرة بعض المعاصرين[٣] .

الرابعة – أنه ثلاثة أنواع : (أمثال) و (حكم) ، و (تعابير مثلية) ، وهي نظرة بعض المستشرقين[٤] .

---

(١) راجع(كتاب الأمثال) لأبى عبيد القاسم بن سلام ، و (فصل المقال فى شرح كتاب الأمثال) لأبى عبيد البكرى ، و (جمهرة الأمثال) للعسكرى ، و (المستقصى فى أمثال العرب) للزمخشرى ، و (الاشتقاق) لابن دريد ، ص١٤٧، ٢٢٦، ٢٣١، (وشرح مقصورة ابن دريد) لابن خالويه ، و (البلاغة القرآنية فى تفسير الزمخشرى ، وأثرها فى الدراسات البلاغية) للدكتور محمد أبو موسى ، و (أمثال القرآن وأثرها فىالأدب العربى إلى القرن الثالث الهجرى) للسيد نور الحق تنوير ص ٥، و(الأمثال العربية والعصر الجاهلى : دراسة تحليلية) للدكتور محمد توفيق أبو على ص ٥١؛ فقد قال : (نشير إلى أننا سنستخدم مصطلح «مثل» فى مجمل بحثنا ، ليشمل كل الأقوال التى قالتها العرب ، ونقلتها كتب الأمثال على أنها «أمثال» والتى لا تندرج بالضرورة ، تحت هذا المصطلح من زاوية فنية خالصة ودقيقة ، وذلك لكى لا يتشعب العمل نحو متاهات أكاديمية لا يتسع لها سياق هذا البحث ، فيحيد عن جادته الأساسية) . وقد نظر هذه النظرة الأولى العلامة أحمد تيمور باشا ، لما جمعه من الأمثال العامية المصرية ، وقد أثبت التصريح بهذا عنه فى مواضع كثيرة من كتابه(الأمثال العامية) كالصفحات : ١، ١٠٠، ١٨٤، ٢٠٥، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٩٤، ٤١٥ وغيرها .

(٢) راجع (زهر الأكم فى الأمثال والحكم) للحسن اليوسى ، المقدمة ، و(إحكام صنعة الكلام) للكلاعى ، ص١٧٩ وما بعدها ،و (الأمثال فى النثر العربى القديم مع مقارنتها بنظائرها فى الآداب السامية الأخرى) للدكتور عبد المجيد عابدين ص١٢٦، وهو يسمى المثل (المثل الشعبى) والحكمة(المثل الكتابى) ، و(الأمثال العربية) للدكتور عبد المجيد قطامش ص ١١، ١٨، و(تاريخ اللغات السامية) ، لولفنسون ص ٢١٢، ٢١٣، و (المثل المقارن بين العربية والإنكليزية) للدكتور ممدوح حقى ، ص ١٥ وما بعدها . وقد صرح بالتقارب بين هذين النوعين قائلا : (قدمنا فيما سبق وصفا للتقارب بين المثل والحكمة ، وفرقنا بينهما من حيث الأساس والنشوء والهدف والعمق . وقلنا إن كثيرا من الناس يخلطون بين المثل والحكمة لتشابههما) ص ٢٥ .

(٣) راجع (النحو الوافى) لعباس حسن ، ولا سيما ٤/ ١٣٨، و (التعابير الاصطلاحية والسياقية ومعجم عربى لها) للدكتور على القاسمى ص ٣١، و(التعبير الاصطلاحى : دراسة فى تأصيل المصطلح ومفهومه ومجالاته الدلالية وأنماطه التركيبية) للدكتور كريم زكى حسام الدين ، ص ١٣١ وما بعدها ، و(الأمثال العربية القديمة) للدكتور عفيف عبد الرحمن ص ٢٩، و(إبداع الدلالة فى الشعر الجاهلى : مدخل لغوى أسلوبى) للدكتور محمد العبد ص ١١٧ .

(٤) راجع (الأمثال العربية القديمة) ، لرودلف زلهايم ص ٢٧ وما بعدها .

لقد أخذ أصحاب النظرة الأولى أحد الطرفين ، فرجحوا الاتفاقات بين ما في كتب الأمثال من أقوال العرب ، فحكموا بأنه نوع واحد ، وأخذ صاحب النظرة الرابعة الطرف الآخر ، فرجع الاختلافات فحكم بأن ما في كتب الأمثال ثلاثة أنواع ، وهذا أقصى آثار مراعاة الاتفاقات والاختلافات ، ولذلك يبدو لي أن هاتين النظرتين أسد من غيرهما .

وقد لاحظت بعض آثار مجافاة الدقة ، على كلام أصحاب النظرتين الثانية والثالثة :

فقد أخرج الدكتور قطامش[1] من الأمثال والحكم ، ما يسمى (المُكَنّي والمُبَنّى والمُثَنّى والمُضاف) فقال : (قد جرت هذه الكلمات في كلام العرب مجرى الأمثال ، وشاعت فى لغتهم شيوعًا ، وهذه الصفة وحدها هى التى تجمعها بالأمثال ، وفيما عداها لا تَمُتّ إليها بأية صلة ، لأنها ليست جملا ، ولا تتضمن تشبيها ، وهما من أركان المثل)[2] ، ثم قال : (فهذه المضافات ، إذًا ، ما هي الا أشخاص أو أشياء ضربت العرب بها أمثالها ، كما ضربت بقسّ بن ساعدة ، وحاتم طيّئ ، وكليب وائلٍ ، وقَوْس حاجبٍ)[3] .

وهو القائل : (الخرافة : الحديث المستملح من الكذب ، ويقول العرب في أمثالهم « حديثُ خُرافَةَ » ، و « أَمْحَلُ من حديثِ خُرافةَ »)[4]

و (حديث خرافة) من (المضاف) الذي أخرجه من المثل والحكمة وجعله من إقوال العرب السائرة . وليس من فرق بين (هذا حديثُ خرافةَ) و (هذا أَمْحلُ من حديثِ خرافةَ) الا أن يكون الثاني أكثر مبالغة في التشبيه ، وقد ذكر الدكتور قطامش هذا المعنى[5] .

وقد صرح الجرجاني بأن مثل (هذا حديث خرافة) (يوجب قصدك التشبيه لاستحالة أن يكون له معنى وهو على ظاهره)[6] .

ومثل المضاف المُكَنّى (كقولهم « أبو الحارث » و « أبو جَعدة » للذئب) والمُبَنّى (كقولهم « ابن عِرْس » و « ابن آوى » لسبُعَيْن) والمُثَنّى (كقولهم « الجديدان » للّيل والنهار ، و « الأسودان » للتمر والماء) لأنها تستخدم استخدامه .

فإذا كان يرى إخراجها من الأمثال ، فقد كان يجب ألا يضم أمثال (أفعل من) وهي مثلها .

وكذلك ضم ولفنسون[7] ، إلى الحكم أمثالا ولم يستطع ضبط نماذجه[8] .

---

(١) هو من أصحاب النظرة الثانية التى ترى أن ما فى كتب الأمثال (أمثال) و(حكم) .

(٢) (الأمثال العربية) ص ٢٥.

(٣) نفسه ص ٢٧.

(٤) نفسه ص ٣١، الحاشية الخامسة .

(٥) نفسه ص٢٩.

(٦) (أسرار البلاغة) لعبد القاهر الجرجانى ص٣٢٣.

(٧) هو من أصحاب النظرة الثانية أيضا .

(٨) راجع (تاريخ اللغات السامية) ص ٢١٢، ٢١٣.

وكذلك فعل الدكتور كريم حسام الدين[1] ، فضم إلى (التعابير الاصطلاحية) أمثالا ، كما في هذه النماذج (الحديثُ ذو شُجُونٍ ، سبق السيفُ العَذَلَ ، لا أطلب أَثَرًا بعد عَيْن ، أَعَنْ صَبوحٍ تُرَقِّقُ ، لا يَنْتطِحُ فيها عَنْزانِ ، إنّ المنبت لا أَرْضًا قطَعَ ولا ظَهْرًا أَبْقى)[2] .

وقد لاحظ ذلك فقال : (نلاحظ على مثل هذه التعبيرات التداخل بين التعبير الاصطلاحي والمثل ، فقد يشيع المثل ويصبح تعبيرا كما رأينا في الأمثال السابقة ، وقد يصبح التعبير مثلا كما رأينا)[3] .

فقد تبين لي إذن سداد النظرتين الأولى والرابعة ، فرأيت أن أجمع بينهما في نظرة خامسة أقيم عليها هذا البحث فلا أخشى ضعف أساسه .

النظرة الخامسة – ومؤدّاها أن ما في (مجمع الأمثال) وغيره ثلاثة أنواع :

النوع الأول – المَثَلُ الحواريُّ : وهو قول موجز سائر ، يُشَبَّه مَضْرِبُه بمَورِدِه .

إنه قول ذو تاريخ وقصة وموقف لغوي ، قيل في حوار ما ، فخرج مناسبًا له مناسبةً متميزة ، بأن كان سديدًا موجزا محكمًا ، ثم صادف قَبولًا ممن سمعوه ، فاستخدموه وسار فيهم ، حتى إنّهم ليستحضرونه في كل موقف مشابه للموقف الذي قيل فيه ، رغبة منهم في أن يناسبه كما ناسب موقفَه الأول ، كما قال الحسن اليوسي : (ثم إنك أنت اليوم إذا رأيت أحدًا فرّط في حاجة زمنَ إمكانِها ، ثم جعل يطلبها وقد أَدْبَرَتْ ، ساغ لك أن تشبّه هيئته بهيئة من ترك اللبن أو مَحَلّه في وَقْت ، ثم جعل يطلبه في وقت آخر ، فنقول له لأجل هذه المشابهة : « الصيفَ ضيعتِ اللبن » أي حالتك هذه كحالة التي قيل لها : « الصيفَ ضيعتِ اللبن »)[4] .

فهذا هو تصور المثل الذي يتحقق (في اعتبار إحدى خِبْرات الحياة ، التي تحدث كثيرا في أجيال متكررة ، مُمَثِّلةً لكل الحالات الأخرى السائلة)[5] .

النوع الثاني – المَثَلُ الحِكْمِيُّ[6] : وهو قول موجز سائر ، صائب المعنى يعبر عن تجربة من تجارب الحياة أو خبرة من خبراتها ، وهدفه الموعظة والنصيحة .

هو قول ذو تاريخ ، أبدعه المفكرون البلغاء ، معتمدين على كشفهم حقائق الأشياء ، التي تثبت ولا تتغير ، فهم يخرجون هذه الحقائق في عبارات مناسبة لها كاشفة موضحة معينة على تثبيت المعنى وتأكيده ، غير مرتبطة غالبًا بموقف لغوي ، غير ما أخذه المتكلمون فوجهوه بما يناسب

---

(١) هو من أصحاب النظرة الثالثة التى ترى أن ما فى كتب الأمثال (أمثال) و(تعابير اصطلاحية) .

(٢) (التعبير الاصطلاحى) ١٣١-١٣٣.

(٣) نفسه ص ١٣٢.

(٤) (زهر الأكم) ٢٢/١.

(٥) (الأمثال العربية القديمة) لزلهايم ص ٢٧.

(٦) منظورٌ فى تعريفه إلى ما أورده الدكتور قطامش فى (الأمثال العربية) ص ١٨ .

حوار الموقف ، فسار وذاع ، حتى انهم ليستحضرونه عندما يريدون بيان حقيقة شيء فلا يجدون أصوب ولا أبلغ مما خلّفه لهم مفكروهم ، فيذكرون هذا المثل الحكمي لما فيه من مناسبة العبارة للحقيقة مناسبةً لا تدع شكا في صدر سامع ، كأن يستصغر الابن بعض أعمال الخير ، فيريد أبوه أن يعلمه أن اجتماع هذه الأعمال يجعلها كبيرة فيقول له هذا المثل الحكمي : (التَّمْرةُ إلى التَّمرة تَمْرٌ)[١] ، أو يريد أن يعلمه أن استصغاره لها يوقعه في البعد عن أعمال الخير جُمْلةً ، وحرمان الناس ، فيقول له هذا المثل الحكمي : (مَنْ حَقَرَ حَرَمَ)[٢] . إنه بذكره هذين المثلين يبين لابنه حقيقتين ثابتيين هما : أن من الشيء الصغير مجتمعا إلى مثله ينشأ الشيء الكبير ، وأن احتقار العمل الصالح لقلته مُفْضٍ إلى تركه جملة .

النوع الثالث – المَثَلُ التَّعْبيريُّ : وهو قول موجز سائر ، قصد منه الوصف عن طريق التشبيه والكناية .

هو قول ذو تاريخ ، أبدعه البلغاء مُريدين به دِقّة الوصف ، وإفهام أشباههم الذين يعرفون مجاري الكلام ، فتلقفه الناس منهم واستخدموه فشاع وذاع بحيث صار من استخدمه في محله فالجًا به على غيره ممن أرادوا الوصف الذي أراد . فعندما أراد البليغ وصف شخص بالنميمة بعد أن وصفه غيره بمثل « إنه لشديد النمّ » قال : إنه « أنمُّ من التُّراب »[٣] و « دِيكُهُ يَلْقُطُ الحَبَّ »[٤] ، فوصفه بالأول عن طريق التشبيه وبالثاني عن طريق الكناية ، ففلج على غيره بدقة وصفه .

والذي منع من أن يكون هذا المثل التعبيري تشبيها أو كناية أمران :

أولهما – أن التشبيه والكناية يخضعان لبراعة الكاتب ولا يخضعان لعرفية التعبير ؛ فالكاتب يستطيع أن يأتي بتشبيهات وكنايات لم يُسبق إليها ، ولكنه لا يستطيع في العادة الإتيان بأمثال تعبيرية جديدة ، لأن المثل التعبيري – وان كان أصله تشبيهًا وكناية – يتطلب زمنًا طويلا لكي يشيع استعماله ويصبح مثلا تعبيريا يتعرفه القارئ أو السامع ويفهم معناه دون جهد ، ولهذا لا حد لعدد الكنايات في اللغة ، أما الأمثال التعبيرية فيمكن إحصاؤها وإن كثرت .

ثانيهما – يجوز في الكناية إرادة المعنى القريب إضافةً إلى المعنى البعيد ، أما في المثل التعبيري ، فلا يجوز فيه إرادة المعنى القريب ، وإن كان[٥] .

* * *

---

(١) (مجمع الأمثال) ١/٢٤٠ (٢) نفسه ٣/٣٣٢.
(٣) نفسه ١/٤٠٤ (٤) نفسه ١/٤٧٥.
(٥) راجع (التعابير الاصطلاحية) للدكتور على القاسمى ص ٣١.

اتفاقات واختلافات:

قد تبين إذًا أن ما ضمّه (مجمع الأمثال) - ومثله غيره - متفق في أمرين أَقْدما جامعي الأمثال على جَعْلِهِ كله (أمثالا)، هما:

١ - **الإيجاز**: وهو اندراج المعاني المتكاثرة تحت اللفظ القليل[١].

٢ - **السيرورة**: وهي الشُّياع والانتشار في الناس على ألسنتهم وفي كتاباتهم.

فالإيجاز هو الذي سهّلها على ألسن المتكلمين وهو الذي حببها إليهم، لأنهم يميلون إلى الإيجاز وما يكفي قليله؛ ومن ثم شاعت «البلاغة الإيجاز».

قال إبراهيم النظام: (يجتمع في المثل أربعة لا تجتمع في غيره من الكلام: إيجاز اللفظ، وإصابة المعنى، وحسن التشبيه، وجودة الكناية؛ فهو نهاية البلاغة)[٢].

(فالإيجاز) في الأنواع كلها، و (إصابة المعنى) في الأمثال الحكمية، و (حسن التشبيه وجودة الكناية) في الأمثال التعبيرية.

قال الحسن اليوسي: (مرجع الحكمة الإصابة، ومرجع المثل التشبيه)[٣]

وقال زلهايم في الأمثال التعبيرية: (هي تُقوّى التعبير وتوضحه بسبب ما فيها من بيان عظيم)[٤]

ولهذا يبدو قول الدكتور قطامش: (الأمثال صائبة المعنى في ذاتها، وصائبة المعنى حين يتمثل بها الانسان، حتى أصبحت كالقضايا المسلمة)[٥] - غير صائب ولا سيما إذا كان ممن يقسّم ما في كتب الأمثال إلى أمثال وحكم؛ فهذا الذي قاله خاص بالحكم (الأمثال الحكمية) فقط.

وأما السيرورة التي هي مترتبة على الإيجاز، فهي التي أبرزت هذا النوع من الأقوال وميّزته على غيره، ولولا هي ما عرفه اللغويون والمتكلمون من بين ما يقال. لهذا قال العسكري: (قد يأتي القائل بما يحسن أن يُتَمثَّل به، الا أنه لا يتفق أن يسير فلا يكون مثلا)[٦]. إنها رِزْقٌ يُرْزَقُهُ بعضُ الكلام دون بعض!

وقد تبين أيضا أن ما في (مجمع الأمثال) - ومثله غيره - مختلف في أمور أَقْدَمَتْ زلهايم على جعله عدة أنواع، هي:

١ - أن المثل الحواري كلام مقتطع من حوار بين شخصين أو أكثر، جائز أن يكونوا من عامة

---

(١) راجع (الطراز) للعلوي، ٨٨/٢.
(٢) (مجمع الأمثال) ١/٧-٨.
(٣) (زهر الأكم) ١/ ٣٠، و هو كما سبق، يضم الأمثال التعبيرية تحت اسم (الأمثال) مقابل (الحكم).
(٤) (الأمثال العربية القديمة) ص٣٠.
(٥) (الأمثال العربية) ص٢٦١ .
(٦) (جمهرة الأمثال) ٧/١.

الناس أو من خاصتهم، والمثل الحكمي كلام مرسل بنفسه غالبا، قاله شخص من خاصة الناس المفكرة المثقفة البليغة، والمثل التعبيري كلام وسط، لا هو مقتطع من سياقه في أغلبه، ولا هو مرسل في أغلبه، قاله شخص من الخاصة الوصافين البلغاء.

قال المرزوقي في شرح الفصيح: (المثل جملة من القول مُقْتَضَبَةٌ من أصلها، أو مُرْسلةٌ بذاتها، فتتّسم بالقبول وتشتهر بالتداول)[1]، فكما أشار إلى سيرورة الأمثال، أشار إلى اقتطاع بعضها من سياقه (أصله)، وأن بعضها غير ذلك.

وقال الميداني في شرحه المثل الحواري (ما عَدَا مِمّا بَدَا): (هو متصل بقوله: (عرفتنى بالحجاز، وأنكرتنى بالعراق، فما عدا مما بدا؟)[2]، فوجّه مَثَلًا - وهو كما لا يخفى حِواريٌّ - باقتطاعه من سياقه، وأن معرفَته تُفْهِم معناه.

وقال الدكتور عبد المجيد عابدين: (الوحدة الأدبية للمثل الكتابي هي الجملة، لذلك صاغها الحكماء مستقلة بمعناها. وهي بخلاف المثل الشعبي، لا تفتقر إلى قصة تشرحها، ولا ترتكز على مناسبة توضحها. ومن ثم كانت الفكرة المعبر عنها في الجملة الواحدة كاملة ونهائية)[3]، فأكد ذلك الاختلاف بين أنواع الأمثال، وإن لم يكن امتناع الحِكَم من الاقتران بسياق حاسمًا؛ ففي مثل قولهم (لا تَكْرَهْ سَخَطَ مَنْ رِضاه الجَوْرُ)[4] يحتمل أن يكون هنا مخاطب فيكون للكلام سياق أخذ منه.

٢ - أنّ أساس المثل الحواري تشبيه المضرب بالمورد، وأساس المثل الحكمي إصابة المعنى وعرض حقائق الأشياء، وأساس المثل التعبيري الوصف.

٣ - أنّ المقصود من استخدام المثل الحواري الاحتجاج، ومن المثل الحكمي التنبيه والإعلام والوعظ، ومن المثل التعبيري إثبات الوصف[5].

ولقد كان لهذه الاتفاقات والاختلافات، أثرها الواضح في قضايا كثيرة متعلقة بالأمثال يأتي تناولها، غير أنني أشير إلى أنها كانت وراء عدد أمثال كل نوع من تلك الأنواع؛ فقد كان عدد الأمثال الحوارية (١٠٠٩)، وعدد الأمثال الحكمية (١١٠٠)، وعدد الأمثال التعبيرية

---

(١) (المزهر) للسيوطى ٤٨٦/١.

(٢) (مجمع الأمثال) ٣٠٥/٣.

(٣) (الأمثال) ص ١٤٩، وهو يفرق بين المثل الكتابى (الحكمى)، والمثل الشعبى (الحوارى و التعبيرى)، فهو من أصحاب النظرة الثانية.

(٤) (مجمع الأمثال) ١٥٨/٣.

(٥) راجع (زهر الأكم) ١/ ٣٠، و (الأمثال العربية) للدكتور قطامش ١٨- ١٩، و (الأمثال العربية) للدكتور محمد توفيق ص٤٦، وما بعدها، و (الأمثال العربية القديمة) للدكتور عفيف عبد الرحمن ص ٣٠، و(الأمثال) للدكتور عبد المجيد عابدين ص ١٢٦- ١٢٧، و (الأمثال العربية القديمة) لزلهايم ص ٢٧- ٣٥، و(التعابير الاصطلاحية) للدكتور على القاسمى ص٣١.

(٢٦١٧) . كانت الأمثال الحوارية أقلها عددا لأنها مرتبطة دائما بموقف وحوار ، وكانت الأمثال التعبيرية أكثرها عددا لأنها تشبيهات وكنايات غير متناهية ، وكانت الأمثال الحكمية أوسطها عددا ، لأنها - وإن لم يحكمها موقف - حَكَمَها أنها عبارة عن معنى كامل أو حقيقة ثابتة واضحة .

* * *

البابُ الأولُ

بِناءُ الأمثالِ النحويُّ

مَدْخَلٌ

تتميز هذه الأقوال (الأمثال العربية) بميْزتين ظاهرتين:

أولاهما – الإيجاز، وهو اندراج المعانى المتكاثرة تحت اللفظ القليل[١]، وله مظهران، هما تقليل الألفاظ والحذف منها.

أخراهما – القِدَمُ، فنحن (يمكننا أن نطمئن إلى مقدار كبير منها على اعتبار أنه قديم بل على اعتبار أنه أقدم ما وصل إلينا من أساليب اللغة العربية)[٢]

ويتميز التعرض لبناء الأمثال النحوي، بأنه يقفنا على مداخل الإيجاز الذي انبنت عليه سيرورة الأمثال، وعلى كثير من ملامح شكل اللغة العربية القديمة، وهي غايةٌ تَعَاظَمَت اللغويين لفَقْدِهِم ما يَشتوثِقون به منها.

قال ولفنسون: (يمتاز القديم من الحكم والأمثال عن الشعر الجاهلي الصحيح في بحث موضوع نشأة اللغة العربية لأنها تحتفظ بصيغتها الأصلية أكثر من أي نوع آخر من الأساليب اللغوية)[٣].

ويتعلق بحث البناء النحوي بالجملة؛ فهي (الغاية الأولى لكل نظام نحوي؛ إذ يعمل على كشف تركيبها، ويحاول أن يربط بين الصورة الصوتية المنطوقة لها والمعنى المراد من خلال النظام العقلي الذي يحكمها)[٤].

وهذا (المعنى) هو ما قصده عبد القاهر الجرجاني (بالفائدة) التي مدارها على الإثبات والنفي، قائلًا: (لما كان الأمر كذلك احتيج إلى شيئين يتعلق الإثبات والنفي بهما، فيكون أحدهما مُثْبِتًا والآخر مثبتا له = وكذلك يكون أحدهما منفيًّا والآخر منفيا عنه، فكان ذانِك الشيئان: المبتدأَ والخبرَ، والفعلَ والفاعلَ. وقيل للمُثْبَتِ والمَنْفِيّ «مسنَدٌ» و «حَدِيثٌ»، وللمثبت له والمنفى عنه «مسند إليه» و «محدَّث عنه». واذا رُمْت الفائدة أن تحصل لك من الاسم الواحد

---

(١) راجع (الطراز) للعلوى ٨٨/٢.

(٢) (تاريخ اللغات السامية) لولفنسون ٢١٢، و راجع (تاريخ الأدب العربى) لبروكلمان، ١/ ١٣٠، وما بعدها؛ فقد قال الشيء نفسه.

(٣) (تاريخ اللغات السامية) ص٢١٢.

(٤) (النحو و الدلالة) للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ص ٩.

أو الفعل وحده ، صِرْت كأنك تطلب أن يكون الشيء الواحد مثبتا ومثبتا له ، ومنفيا ومنفيا عنه ، وذلك محال)[١] .

لذلك قصدتُ الجملة في الأمثال ، فدرستُها متبِّعًا طريقة علمائنا ، فقد بدأوا بأجزائها ، وهذا وعْي منهم لضرورة التحليل ، ومقتضاه .

لقد درسوا المبتدأ ثم الخبر ثم الجملة ، وقد تبعتُهم ضامًّا إلى المبتدأ الفاعل ونائبه ، وإلى الخبر الفعل ، جاعلا إياهما في جميع أحوالهما التي يأتيان عليها تحت مصطلحى المسند إليه والمسند ؛ فهما اختيار الجرجاني - كما سبق- وغيره[٢] ، ثم تبعتهم بالختم ببحث الجملة لأن بحثها يقدم صورة تامة للبناء النحوي بعد أن كانت مجزوءة .

وأشير إلى أن الجملة المقصودة هنا هي المبدوء بها المثل ؛ ففي قولهم : (لكلِّ صارمٍ نَبْوةٌ ولكلِّ جَوادٍ كَبْوةٌ ولكلِّ عالِمٍ هَفْوَةٌ)[٣] ، الجملة (لكل صارم نبوة) هي الجملة الأولى المبدوء بها ، وهي التي ركّز عليها البحثَ لأسباب ثلاثة :

أولها – أن الأمثال اكتفت بجملة واحدة في الأغلب ، فلم تتجاوزها إلى غيرها إلا بنسبة (١٥,٥٧٪) وهي قليلة .

ثانيها – أن درس الجملة الأولى تفصيلا كاف لأنه دال على الجمل الأخرى ، والمثل السابق موضح لهذا .

ثالثها – أن البحث تناول الجمل الأخرى من حيث اتصال الجملة الأولى بها .

ولأن المسند إليه والمسند والجملة جميعا تُشارِكُ مذكورة ومحذوفة ، تناولتُها في حالي ذكرِها وحذفها .

وقد تعارف البلاغيون – وبخاصة متأخروهم[٤] – في درس علم المعاني على ما قدمته وتبعتهم فيه ؛ فهم يدرسون جزأي الجملة تحت مصطلحي المسند إليه والمسند ، بادئين بالمسند إليه مُثَنِّين بالمسند مُثَلِّثين بالجملة ، ثم يدرسون حالي الذكر والحذف بادئين بالحذف ، غير أنني قدمت الذكر لأنه الأصل المتعلِّقةُ به الفائدة ، وهو الأكثر ، ولكي ينبنى عليه درس الحذف .

---

(١) (أسرار البلاغة) للجرجانى ٣٦٦ .

(٢) آثرت هذين المصطلحين لأنهما الأعون على النظر الشامل ، ولأن سيبويه عندما أراد مثل هذا قال : (هذا باب المسند و المسند إليه) ثم بدأ بالمسند إليه (المبنى عليه) . راجع (الكتاب) ١/ ٢٣، وما بعدها .

(٣) مجمع الأمثال ٣/ ١٠٣.

(٤) راجع (شرح عقود الجُمان) للسيوطى ، و (الإشارات والتنبيهات) للجرجانى ، و (علم المعانى) للدكتور درويش الجندى ، و (خصائص التراكيب) للدكتور محمد أبو موسى ، و (البلاغة العربية فى ثوبها الجديد) للدكتور بكرى شيخ أمين .

النَّوْع والطُّول والامْتِداد :

كان بحثي للمسند إليه والمسند والجملة جميعا من خلال أفكار ثلاثة ، هي النوع والطول والامتداد ، أوضِّحها فيما يلي :

أولا – النوع ، وهو في اللغة الضَّرْب من الشيء وكل صنف من كل شيء ، وقد استخدمه النحاة مخصصا ليدل على التذكير أو التأنيث ، ولكننى استخدمته بذلك العموم الذي لا يخصصه إلا طبيعة المبحوث .

لقد بحثت نوع المسند إليه والمسند المفرد الاسم (وهو الخبر المفرد) من حيث التعريف والتنكير[١] ، ونوع المسند المفرد الفعل (الفعل في الجملة الفعلية) من حيث كونه ماضيا أو مضارعا أو أمرا ، ونوع المسند الجملة من حيث نوع ركنيها وهما كشبيهيهما في الجملة الكبرى ، ونوع المسند شبه الجملة الحرفي (وأعنى به الجار والمجرور الواقعين خبرا ، فقد عدهما بعض النحاة كذلك) من حيث نوع الجار والمجرور ، فأما الجار فنوعه من حيث كونه باء أو كافا أو غير ذلك من الحروف الجارة ، وأما المجرور فنوعه كنوع المسند إليه ، ونوع المسند شبه الجملة الظرفي (وأعنى به الظرف الواقع خبرا وقد عده بعض النحاة كذلك) من حيث كون الظرف للزمان أو للمكان ، ونوع الجملة الكبرى من حيث نوع ركنيها وقد سبق بحثهما مستقلين .

ثانيا – الطول ، وهو في اللغة نقيض القصر في الناس وغيرهم ، وقد استخدمه سيبويه وصفا لصلة الموصول ، فجوز حذف العائد منها على الموصول إذا طالت ، وكان واضحا عنده فرقُ ما بين صلةٍ طويلة وصلة قصيرة[٢] ، واستخدمه الدكتور محمد حماسة وصفا للجملة التي تتجاوز القصر بإطالة ركنيها بطرقٍ شَرَحها وأفدتُ منها[٣] ، وقد استخدمتُه كما استخدماه ، محددا المقصود منه عند كل جزء أطلقته عليهن وأبقيت على جامع يجمع كل موصوف بالطول ، هو أنه لا يوصف بالطول إلا كل مجموعة ألفاظ شديدة الارتباط .

لقد وصفت المسند إليه بالطول إذا كان (مُرَكَّبًا اسميًا) ، وقد بحث الدكتوران محمود شرف الدين ومحمد حماسة عبد اللطيف هذا (المركب الاسمي) فعرّفه الدكتور محمود بأنه (الوحدة النحوية التي ترد في مركز المفرد الاسم فتؤدي الوظيفة النحوية التي يؤديها من كونه

---

(١) و تخصيص التعريف و التنكير هنا دون التذكير والتأنيث مثلا ، له ما يسوّغه من صنيع نحاتنا أنفسهم ؛ فقد كانوا يبدأون كتبهم بالكلام عن التعريف والتنكير ، و المعرفة و النكرة ، لأنهما أساس فى بناء الجملة ، يشترط فى ركنيها أن يكونا على حال ما من حيث التعريف والتنكير ، على حين لا يشترط فيهما من حيث التذكير والتأنيث شيء لتنشأ هذه الجملة . راجع (مقدمات التأليف ونظرات فى المنهج) للدكتور محمود شرف الدين ص ٣ وما بعدها .

(٢) راجع الكتاب ١٠٨/٢ .

(٣) راجع (فى بناء الجملة العربية) للدكتور محمد حماسة ص ٧٦. وقد صَحِبتْه فكرة (الطول) فى تآليفه ، راجع (الجملة فى الشعر العربى) ، و(اللغة وبناء الشعر) .

فاعلا ، مفعولا به ، مجرورا بالحرف أو بالاضافة مثلا)[١] ، وعرّفه الدكتور حماسة بأنه (كل مجموعة وظائف نحوية ترتبط ببعضها عن غير طريق التبعية لتتم معنى واحدا يصلح أن يشغل وظيفة واحدة أو عنصرا واحدا في الجملة ، بحيث إذا كانت وحدها لا تكون جملة مستقلة)[٢] .

وقد خرجت من التعريفين بأن (المركب الاسمي) هو (المركب الإسنادي) وهو عبارة عن جملة كاملة قصد لفظها ، و (المركب الإضافي) وهو عبارة عن اسمين مضاف ومضاف إليه ، وقد تكثر الاضافات ، و (العامل عمل الفعل) وهو كل اسم مشتق أو مؤول بمشتق ، نصَب مفعولا أو تَعلَّقُ به جارٌ ومجرور أو غير ذلك مما يعرف بعمل الفعل ، و (المصدر المؤول) وهو كل ما سبقه حرف مصدري يؤوّل معه باسم ، و (الاسم الموصول) وهو غير منفصل عن صلته ، و (الاسم المميَّز) عندما يتعلق به تمييزه .

وقد وصفت المسند المفرد الاسم بالطول إذا كان (مركبا اسميا) كذلك .

ووصفت المسند المفرد الفعل بالطول إذا كان ناقصًا ناسخًا ناصبًا خبرا ، فقد رأى النحاة أن الخبر مكمل للفعل الناقص ، قال ابن يعيش متحدثا عن (كان) : (تفتقر إلى الخبر ولا تستغنى عنه لأنها لا تدل على حدث بل تفيد الزمان مجردا عن معنى الحدث ، فتدخل على المبتدأ والخبر ، لإفادة زمان الخبر فيصير الخبر عوضا من الحدث فيها ؛ فإذا قلت : كان زيدا قائما ، فهو بمنزلة قولك : قام زيد ، في إفادة الحدث والزمن)[٣] .

ووصفت المسند الجملة بالطول إذا كان ركناها طويلين أو ممتدين ، فأما طولهما فكطول شبيهيهما في الجملة الكبرى ، وقد سبق بيانه ، وأما امتدادهما فكامتداد شبيهيهما في الجملة الكبرى ، وهذا ما سيأتي بيانه في الفكرة الثالثة .

ووصفت المسند شبه الجملة الحرفي بالطول إذا كان المجرور فيه طويلا أو ممتدا ، فأما طوله فكطول المسند إليه السابق بيانه ، وأما امتداده فكامتداد المسند إليه نفسه ، وسيأتي بيان هذا .

ووصفت المسند شبه الجملة الظرفي بالطول إذا كان الظرف مضافا .

ووصفت الجملة بالطول إذا كان ركنَاها طويلين أو ممتدين ، وقد سبق بيان كيفية طولهما ، وسيأتي بيان الأخرى .

ثالثا – الامتداد : وهو في اللغة مطاوعة المد وهو المَطْل[٤] . وهو قريب من الطول ، استخدمه

---

(١) (المركب الاسمى) للدكتور محمود شرف الدين ص ١٣٧.

(٢) (فى بناء الجملة العربية) للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ص ٧٨ .

(٣) (شرح المفصل) لابن يعيش ٩٧/٧.

(٤) لم أقل (المد) لأننى لم أقل (الإطالة) بل قلت (الطول) الذى ذكره سيبويه ، و (الامتداد) أكثر اتفاقا واتساقا هو و (الطول) .

الدكتور محمود شرف الدين وصفا لتركيب النعت المطال بكثرة النعوت[1] ، ولم يصفه بالطول ، وربما كان هذا لإحساسه أن هذا الطول مختلف عما سماه من قبل (المركب الاسمي) . إن هذا الاختلاف حقيقي ، وهو الذي دفعني إلى هذه الفكرة ؛ ففي اللغة مجموعات وتراكيب أخرى أقل ارتباطا مما يشمله (المركب الاسمي) ، يسوِّى وصفُها بالطول بينها وبينه . تفترق عما يشمله (المركب الاسمي) في مساحة الطول المادية ؛ فهي أطول . هذان نوعان من التركيب ، افترقا من حيث درجة الارتباط ، ومن حيث مساحة الطول ، فتركت لأولهما (المركب الاسمي) صفةَ (الطول) – ولا سيما أنها له عند سيبويه – ووصفت الثاني بالامتداد الذي هو (طول إلى طول) إذا جاز هذا القول .

وقد وصفت المسند إليه بالامتداد إذا نُعت أو أُكّد أو أُبدل منه أو عُطف عليه أو جيء منه بالحال .

ووصفت المسند المفرد الاسم بالامتداد إذا كان كذلك ولكنّ هنا شيئا خاصا به هو من صور الامتداد ، هو تعدُّد هذا المسند ؛ فالخبر حكم ومن الجائز تعدُّد الأحكام ، ففيه زيادة فائدة ، ويدل على أن تعدده من الامتداد ، أنّ النحاة جوزوا عطف الثاني على الأول[2] .

ووصفت المسند المفرد الفعل بالامتداد إذا نصب مفعولا به أو غيره من المفاعيل ، أو تعلق به جار ومجرور ، إلى آخر ما يعرف بعمل الفعل .

ووصفت المسند الجملة بالامتداد إذا تعدى موقعه واتصل به شيء بعده ليس منه ، وطريقه امتداده هي طريقة امتداد الجملة وبيانها يأتي .

ووصفت المسند شبه الجملة الحرفي بالامتداد إذا تعدد أو عطف عليه غيره ، وكذلك المسند شبه الجملة الظرفي .

أما امتداد الجملة فقد كان كامتداد المسند الجملة ، ولكن تعددت طرق هذا الامتداد لكثرته . لقد امتدت الجملة إلى غيرها (بالعطف) وهو عطف غيرها عليها ، و (الترتُّبِ الشرطي) وهو أن تكون شرطًا ، والممتدة إليها جوابه ، و (الترتّب الطَّلَبي) وهو أن تكون طلبًا ، والممتدة إليها جوابه ، و (الترتب الطلبي بالحرف) وهو أن تتضمن نفيًا أو طلبًا محضين ، وتأتي بعدها الجملة الممتدة إليها ، ذات فعل مضارع منصوب بعد (فاء السببية) أو (واو المعية) أو ((أو) التي بمعنى (إلى أن) ، وسميته (الترتب الطلبي) لغلبة الطلب على الجملة الممتدة . وامتدت كذلك (بالتوكيد اللفظي) وهو أن تكون الممتدُّ إليها تَكْرارًا لفظيًا للممتدة مؤكِّدًا ، و (الاعتراض) وهو

(١) راجع (التوابع بين القاعدة والحكمة) للدكتور محمود شرف الدين ص ١٠٥ .

(٢) راجع (شرح الكافية) لرضى الدين الإستراباذى ١/ ١٠١ ، أما ما يحتمل تعدد المبتدأ فقد أوضح الرضى أنه مبتدأ ثان هو وخبره خبر للمبتدأ الأول . راجع ١/١٠٩ .

أن تقع الممتدة إليها بين أجزاء الممتدة ، و (الاستئناف) وهو أن يُبتدأ بالممتدة إليها بعد الممتدة .

ثم بحثت المسند إليه والمسند والجملة في حال الحذف من خلال ملاحظة ما وَرَدَ منه في الأمثال .

وقد عقبتُ على المسند إليه والمسند ببحث تقديم المسند على المسند إليه ، وقد كان البلاغيون يبحثونه مرتين ، الأولى بعد بحث المسند إليه ، والأخرى بعد بحث المسند ، فبدا لي أن الأفضل هنا ما صنعتُ ، فتقديمُ المسند هو تأخير المسند إليه .

ينبغي في ختام هذا المدخل أن أشير إلى أمور ثلاثة :

أولها – أنني سلكت في بحث بناء الأمثال النحوي ، ذلك المسلك لأنني رأيته الأفضل من أجل كشف هذا البناء وأثر الاتفاقات والاختلافات بين أنواع الأمثال فيه ، ومن أجل أنه يظهر كثيرا من سمات إيجاز الأمثال ، ويؤكد أو يضعف كثيرا مما قيل بشأن اللغة العربية القديمة . وقد قال الدكتور سعد مصلوح : (إن الفحص الأسلوبي يقوم عادة على اختيار عدد محدود من المتغيرات الأسلوبية قد يقل حتى يكون واحدًا لا غير ، وقد يتعدد إلى ما شاء الباحث ، أما الفحص الشامل فأمر غير وارد بالكلية . وأساس الاختيار هو ما يرجحه الباحث – بالظن الغالب أو مستعينًا بما سبقه من دراسات – من مسئولية المتغيرات المختارة عن تميز النص ، ثم إن عليه أن يخضع فروضه هذه للاختيار ، كما ذكرت ، لأن المعوّل عليه هنا هو فحص الخواص الدالة ، لا الحصر الشامل للدالة وغير الدالة)[1] .

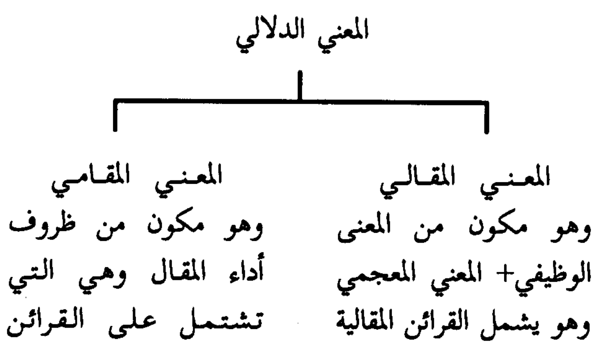
ثانيها – أنني اعتمدت الإحصاء في كل خطوة ، رغبة في دقة النتائج ، فكنت أقدِّم الجداول الإحصائية ، ثم أستخلص منها معطياتها ، ثم أحاول تفسيرها ، من خلال النظام النحوي ، مستضيئا بما قدمه علماؤنا القدامى والمحدثون من نظر نافذ إلى أغوار النصوص .

ثالثها – أنني راعيت أن إفراد البناء النحوي إنما هو ضرورة بحث ، وأنه في الحقيقة لا يقوم وحده بأداء تلك (الفائدة) التي تحدث عنها عبد القاهر الجرجاني فيما سبق ، وهي التي سماها الدكتور تمام حسان (المعنى الدلالي) .

إن أداء (معنى دلالي) ما معتمد على قرائن المقام والمقال معا ، والبناء النحوي بعض قرائن المقال . قال الدكتور تمام : (إذا كان المعنى الدلالي يعتمد على هاتين الدعامتين ، فإن الشكل التالي ربما يوضح العلاقة بينهما توضيحا كافيا :

---

(١) (دراسات نقدية) للدكتور سعد مصلوح ص٦٥-٦٦.



ولهذا بحثت بناء الأمثال النحوي من خلال فهمي لمعناها الدلالي المقصود، ووقوفي على عناصره.

* * *

(١) (اللغة العربية معناها ومبناها) للدكتور تمام حسان ص٣٣٩.

الفصل الأول

المسند إليه

أَوّلًا – حالُ ذِكر المسند إليه :

بلغ المذكور من المسندات إليها فى الجمل المقصودة بالبحث فى الأمثال (٣٢٨٦) مسند إليه ، أى بنسبة (٥٣, ٦٩٪) من (٤٧٢٦) هو عدد تلك الجمل.

ومن الميسور تفسير غلبة المذكور، فالذكر هو الأصل المتعلِّقةُ به الإبانة[1].

كان المذكور منها فى جملة المثل الحوارى (٩٣٨) مسندٍ إليه أى بنسبة (٩٦, ٩٢٪) من (١٠٠٩) هو مجموع الأمثال الحكمية.

وكان المذكور منها فى المثل الحكمى (١٠٧٤) مسند إليه أى بنسبة (٦٣, ٩٧٪) من (١١٠٠) هو مجموع الأمثال الحكمية.

وكان المذكور منها فى جملة المثل التعبيرى (١٢٧٤) مسند إليه أى بنسبة (٦٨, ٤٨٪) من (٢٦١٧) هو مجموع الأمثال التعبيرية.

ولا يخفى أن المسند إليه كان أكثر ذكرا فى جملة المثل الحكمى ، وهذا راجع إلى افتقار الموعظة والنصيحة والإرشاد ، إلى التفصيل والبيان لكشف حقائق الأشياء ، ثم إن هذا النوع مرسل بنفسه غالبا ، غير مقتطع من سياق ، فليس فيه ما يدل على المحذوف إن حذف.

ففى المثل الحكمى (شَرُّ الرَّأْيِ الدَّبَرِيُّ)[2] تعلَّقَ انكشاف الحقيقة بركنى الجملة جميعا ؛ فلا يستطاع التفريط فى أيٍّ منهما.

وبحث المذكور من المسند إليه متعلق بنوعه وعلاقته بغيره.

(أ) نوع المسند إليه :

فيما يلى جدول مفصّل لأحوال المسند إليه من حيث التعريف و التنكير ، تبيِّنُ مَحالُّه الرأسية نوع الجملة التى يقع فيها المسند إليه ، وتبين مَحالُّه الأفقية نوعه.

وقد ضممت إلى (خانة) النكرة أربع مرات كان المسند إليه فيها جملة ، كقولهم : (قِيلَ للبَغْلِ : مَنْ أَبُوكَ؟ قالَ : الفرس خالى)[3] ؛ ففى هذه الحال يكون المسند إليه جملة دون شذوذ ،

---

(١) راجع (الأشباه و النظائر فى النحو) للسيوطى ، فقد قال فى ١/ ٨٤: (الإضمار خلاف الأصل ، ولذلك رُدّ على قول من قال إن الاسم بعد لولا مرتفع بفعل لازم الإضمار ، بأنه لا دليل على ذلك مع أن الإضمار خلاف الأصل).

(٢) (مجمع الأمثال) ٢/ ١٥١ والدبرى الرأى الذى يسنح بعد فَوْت الأمر.

(٣) نفسه ٢/ ٥٠٧، ويضرب للمُخَلِّط. وراجع مثله فى ٢/ ٤٧٥، ٤٨٤، ٥٠٣.

قال سيبويه : (اعلم أنّ « قلت » ، إنما وقعتْ فى كلام العرب على أن يحكى بها ، و إنما تَحْكِى بعد القول ما كان كلاما)[١] .

وقال البغدادى فى قول الفرزدق : « إذا قيل أَىُّ الناسِ شَرٌّ قَبيلةً » : (جملة « أى الناس شر قبيلة » من المبتدأ و الخبر نائب فاعل ، ونيابة الجملة مختصّة بالقول نحو : ﴿ ثم يقال هذا الذى كنتم به تكذبون ﴾ لأن الجملة التى يراد بها لفظها تنزّل منزلة الأسماء المفردة)[٢] . فبدلا من قولهم (قيل كلام) قالوا : (قيل من أبوك؟) ، و من أجل هذا أيضا ضممت المسند إليه عندئذ إلى مَحَلّ النكرة[٣] .

وصنفت المصدر المؤول الواقع مسندا إليه ، من حيث التعريف و التنكير ، بحسب ما يؤوّل به ، فقولهم : (أَنْ أُصْبِحَ عِنْدَ رأْسِ الأَمْرِ أَحَبُّ إِلَىَّ مِنْ أَنْ أُصْبِحَ عِنْدَ ذَنَبِه)[٤] مثلا ، كان المسند إليه فيه معرفة لأن المصدر هنا يؤوّل (بإِصبَاحى) . وهكذا عاملت المصدر المؤوّل على اختلاف مواقعه .

نوع المسند إليه / جملته	معـــرفـــة							نكرة	المجموع
	ضمير تكلم	ضمير خطاب	ضمير غيبة	علم	اسم إشارة	معرف بأل	بقية المعارف		
جملة المثل الحوارى	٨٤	٢٣٦	٨٢	٥٢	٢٧	١٦٢	١٥٣	١٤٢	٩٣٨
جملة المثل الحكمى	١١	١٩٦	٤	–	–	٣٣٦	٢٤٥	٢٨٢	١٠٧٤
جملة المثل التعبيرى	١٥٥	١٠٧	٥٥٢	١٠	١٣	١٥١	١٥٠	١٣٦	١٢٧٤
المجموع	٢٥٠	٥٣٩	٦٣٨	٦٢	٤٠	٦٤٩	٥٤٨	٥٦٠	٣٢٨٦

– ولهذا الجدول معطيات قدمها للبحث ، هى[٥] :

م١– استخدمت الأمثال ، المعرفة مسندا إليه (٢٧٢٦) مرة ، أى بنسبة (٩٥, ٨٢٪) .

م٢– استخدمت الأمثال ، الاسم الظاهر مسندا إليه (١٨٥٩) مرة ، أى بنسبة (٥٧, ٥٦٪) ، واستخدمت الضمائر (١٤٢٧) مرة ، أى بنسبة (٤٢, ٤٣٪) .

م٣– استخدمت الأمثال من الأسماء الظاهرة ، المعرف بأل والنكرة مسندا إليهما (١٢٠٩) مرة أى بنسبة (٠٣, ٦٥٪) . للمسند إليه فى جملة المثل الحكمى منها (٦١٨) مرة أى بنسبة (٦١, ٧١٪) ، وله فى المثل التعبيرى منها (٢٨٧) مرة أى بنسبة (٣٩, ٦٢٪) ، وله فى جملة

---

(١) (الكتاب) ١٢٢/١.　　(٢) (خزانة الأدب) للبغدادى، ١١٦/٩.

(٣) راجع (الأشباه والنظائر) للسيوطى ؛ فقد صنع فصلا حكى فيه تأييد أن (الجمل نكرات) من كلام العلماء، ١٧٦/١.

(٤) (مجمع الأمثال) ١١٥/١.

(٥) أرمز فيما يأتي إلى آخر الكتاب ، بحرف (م) قبل الرقم ، إلى (المُعطَى) ، وبحرفي (ت م) قبل الرقم كذلك ، إلى (تَفسير المعطَى) .

المثل الحوارى منها (٣٠٤) مرة أى بنسبة (٧١, ٥٦٪) .

م٤- استخدمت الأمثال من الضمائر فى موقع المسند إليه ، ضمير الغيبة (٦٣٨) مرة أى بنسبة (٧٠, ٤٤٪) ، للمسند إليه فى جملة المثل التعبيرى منها (٥٥٢) مرة أى بنسبة (٨١, ٦٧٪) ، وله فى جملة المثل الحوارى منها (٨٢) مرة أى بنسبة (٣٩, ٢٠٪) ، و له فى جملة المثل الحكمى منها (٤) مرات أى بنسبة (٨٩, ١٪) .

م٥- استخدمت الأمثال من الضمائر فى موقع المسند اليه ، ضمير الخطاب (٥٣٩) مرة أى بنسبة (٧٧, ٣٧٪) ، للمسند إليه فى جملة المثل الحوارى منها (٢٣٦) مرة أى بنسبة (٢٠, ٥٩٪) ، وله فى جملة المثل التعبيرى منها (١٠٧) مرة أى بنسبة (١٤, ١٣٪) .

م٦- استخدمت الأمثال من الضمائر ، ضمير التكلم مسندا إليه (٢٥٠) مرة أى بنسبة (٥١, ١٧) . للمسند إليه فى جملة المثل الحوارى منها (٨٤) مرة أى بنسبة (٨٩, ٢٠٪) ، وله فى جملة المثل التعبيرى منها (١٥٥) مرة أى بنسبة (٠٤, ١٩٪) ، وله فى جملة المثل الحكمى منها (١١) مرة أى بنسبة (٢١, ٥٪) .

م٧- لم يستخدم المثل الحكمى من المعارف العلم و لا اسم الإشارة مسندا إليه ، على حين استخدم المثل الحوارى العلم (٥٢) مرة أى بنسبة (٥٣, ٦٪) ، واستخدمه المثل التعبيرى (١٠) مرات بنسبة (٨٧, ٠٪) واستخدم المثل الحوارى اسم الإشارة (٢٧) مرة أى بنسبة (٣٩, ٣٪) ، واستخدمه المثل التعبيرى (١٣) مرة أى بنسبة (١٤, ١٪) .

و لكل معطى من هذه المعطيات دلالة وتفسير ، يمكن تقديمهما فيه على الترتيب :

ت م١- قال سيبويه فى إحكام الإسناد : (أحسنه إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن يبتدئ بالأعرف ، وهو أصل الكلام ، ولو قلت : رجل ذاهب لم يحسن حتى تعرفه بشىء فتقول : راكب من بنى فلان سائر . وتبيع الدار فتقول : حدٌّ منها كذا ، وحَدٌّ منها كذا ، فأصل الابتداء للمعرفة[1] ، والأمثال - كما يفيد هذا المعطى - تَدْعَمُ كلام سيبويه ، وتؤكد أن هذا الأصل أصيل فى كلام العرب .

ت م٢- حاول بعض اللغويين تصور نشأة اللغة ، وقدموا فى هذا نظريات تفاوتت قوةً ودقةً ، منها ما قارب الصحة كما قال الدكتور وافى ، رغم أن الأمر كلَّه ظنّىٌّ .

لقد كان من علامات صحة هذه النظرية ، أن المراحل التى تقررها بصدد اللغة الإنسانية تتفق فى كثير من وجوهها هى ومراحل الارتقاء اللغوى عند الطفل (ومن المقرر أن المراحل التى يجتازها الطفل فى مظهر من مظاهر حياته تمثل المراحل التى اجتازها النوع الانسانى فى هذا المظهر)[2] .

وعندما تناول الدكتور وافى لغة الطفل ، ووصل إلى المرحلة الثالثة التى سماها (مرحلة التقليد

---

(١) (الكتاب) ١/٣٢٨- ٣٢٩.

(٢) (نشأة اللغة عند الإنسان والطفل) للدكتور على عبد الواحد وافى ، ٤٢- ٤٣، وراجع (فلسفة الضمير) للأستاذ على النجدى ناصف . .

اللغوى) ، قال ضمن سماتها : (أول كلمات تبدو عند معظم الأطفال هى أسماء الذوات ، وتظهر بعدها الأفعال ، ثم الصفات ، ثم الضمائر)[١] .

ويؤكد كلام أولئك اللغويين ، أن الأمثال – وهى وثيقة موثقة للغة العربية القديمة – غلب عليها استخدام الاسم الظاهر مسندا إليه .

ويحتمل هذا أن يكون أثر إرسال أمثال كثيرة بنفسها ، منقطعة عن سياق ، وهذا يشمل أغلب الأمثال الحكمية وكثيرا من الأمثال التعبيرية .

ت م٣- يجوز فى الفاعل أن يكون نكرة ، وإن كان مسندًا اليه ، لما فيه من معنى التخصيص ، (ووجه التخصيص فى الفاعل أنّ حُكْمه لما كان متقدّمًا صار المحكوم عليه لا يذكر الا بعد تقرُّر الحكم فى الذهن ، فلما تقدّم العِلْم بالحُكْم صار كالصفة فى كونه متقدما عليه لكون الصفة لا فرق بينها وبين الخبر إلا تقدم العلم بها دونه . فمن ثم جاز أن يكون الفاعل نكرة مطلقا)[٢] . ومثل الفاعل نائبه ، أما المبتدأ فحقه أن يكون معرفة لكى يصح الإسناد إليه ، فلا وجه للإخبار عمن لا يعرف[٣] .

وقد وردت شواهد كثيرة لتنكير المبتدأ ومنها أمثال ، وكانت مفهومة فوضّح النحاة كيفيتها . قال السيوطى جامعا ما قيل : (يجوز الابتداء بالنكرة بشرط الفائدة ، وتحصل غالبا بأحد أمور . . .) وجعل يعرضها إلا أنه قال : (الثامن : أن تكون مثلا ، إذ الأمثال لا تغير نحو : « لَيْسَ عَبْدٌ بأخٍ لَكَ »)[٤]

وغيرُ هذا كان أدقّ ؛ فالكلام عندما يبتدأ لا يَعْرف قائلُه أنه سيصير مثلًا فيتجوّز فيه . ولذا قال الحسن اليوسى بعد ما شرح كيفية مجىء المبتدأ فى بعض الأمثال نكرة وكأنه يُعرِّض بالسيوطى : (هو أحسن من التعبير بأن المسوغ كونه مثلا ، اذ لا يكون مثلا الا بعد حين . وهو مفتقرٌ أوّلَ وَهْلةٍ إلى المسوّغ ، مع أن كونه مثلًا وإن حَصَلَ ابتداءً لا يناسب أن يكون مسوِّغًا بوجه كما لا يخفى ؛ إذ التسويغ إنما هو بالتخصيص أو التعميم المُخْرِجِ للقضية عن الإهمال المحض لفظًا ومعنى)[٥] .

والمثل الذى ذكره السيوطى مثالًا ، فيه مسوغ لتنكير المسند إليه ، هو أنه فى إطار نفى ، وقد ذكر السيوطى نفسه فى المسوغ الثامن عشر (أن يسبقه نفى) وهذا المثل منه .

---

(١) (نشأة اللغة) للدكتور وافى ص ١٩٠.　　(٢) (أمالى ابن الحاجب) ٢/ ٥٧٥.

(٣) راجع (شرح التسهيل) لابن مالك ٢٨٩/١ .

(٤) (همع الهوامع) للسيوطى ، ٢/ ٢٧-٣١ وقوله «ليس عبد بأخ لك» مَثَلٌ ، أورده الميدانى ٣/ ١٤٦.

(٥) (زهر الأكم) ٢/ ١٨٥، وقال ابن هشام : (لم يعوّل المتقدمون فى ضابط ذلك(أى الابتداء بالنكرة) إلا على حصول الفائدة) (مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب) لابن هشام ٢/ ٩١، وهذه الطبعة هى المعتمد عليها فى الإحالة .

وهذا الذى ذكره الحسن اليوسى – أعنى التعميم المخرج للقضية عن الإهمال المحض لفظا ومعنى – هو المسوغ الذى كان وراء استخدام المثل الحكمى للنكرة مسندا .

إن الحكيم الذى أبدع المعنى الحكمى بحيث كان عبارة عن عرض حقائق الأشياء ، رأى أنّ الطريقة المُثلى التى تجعل للمعنى الحكمى بالسامع مَوْقِعًا ، أن يخرجه فى عموم يجعله كالقاعدة المؤكدة المسلّمة التى لا تتغير ، من ناحية ، ويجذب المتلقى الذى يأنَفُ من أن يُنْصح ويوعظ . من الأمثال الحِكْميّة :

١ – (رَهَبُوتٌ خَيْرٌ مِنْ رَحَمُوتٍ)[1]

٢ – (خَشْيَةٌ خَيْرٌ مَنْ وادٍ حُبًّا)[2]

٣ – (عِيٌّ أَبْأَسُ مَنْ شَلَلٍ)[3]

٤ – (لَحْظٌ أَصْدَقُ مَنْ لَفْظٍ)[4]

لقد استفاد الحكيم من العموم الذى تُكِنُّه النكرة فى عرض هذه الحقائق بحيث تبدو كقاعدة مسلمة و لا تُصادم المتلقى .

وقريب من هذا استخدامُه للنكرة مفيدةً فردًا من الأفراد التى يصدق عليها اللفظ ، فهى فيه تفيد فردًا أىَّ فردٍ . فمن الأمثال الحكمية :

١ – (أَنْجَز حُرٌّ ما وَعَدَ)[5]

٢ – (حَلأَتْ حالِقَةٌ عَنْ كُوعِها)[6]

٣ – (جَلَّى مُحِبٌّ نَظَرَهُ)[7]

٤ – (أَمامَها تَلْقَى أَمَةٌ عَمَلَها)[8]

ومن أجل أنَّ عَرْضَ الحكيم للمَعْنى الحِكْمىّ فى هذا البناء يجذب المتلقى فلا يأنَفُ أن يَأْتَمِر به ، فهِمَ السهيلى من المثلين الأول والثانى من هذه الأربعة ، أن البناء خبر معناه أمر ، فقال : (قد جاءت أشياء بلفظ الخبر وهى فى معنى الأمر أو النهى ، منها قول عمر – رضى الله عنه – « جمعَ

(١) مجمع الأمثال ٢٥/٢.

(٢) نفسه ٤٣٩/١.

(٣) نفسه ٣٢٧/٢.

(٤) نفسه ١٤٩/٣.

(٥) نفسه ٣٧١/٣.

(٦) نفسه ٣٤٣/١ و الحالقة المرأة تحلأ الأديم أى تقشره ، تقول : حلأتُ الجلد ، إذا أزَلْتَ تِحْلِئَهُ ،وهو قشوره ووسخه ، والمرأة الصناع ربما استعجلت فحلأت عن كوعها . يضرب لمن يتعاطى ما لا يحسنه ، ولمن يرفق بنفسه شفقةً عليها .

(٧) نفسه ٢٨٤/١.

(٨) نفسه ٣١/١.

رجلٌ عليه ثيابُهُ » ، ...وقول العرب : « أنجز حر ما وعد » و « حلأت حالئة عن كوعها » ... وهو كثير فى الكلام ، ولكنه فى معناه كله الأمر ولكنه جاء بلفظ الخبر الحاصل قصدا إلى معنى ثبوته ووجوبه فى الديانة والمروءة ، كأنهم يريدون بقولهم : « أنجز حر ما وعد » أى : ثبَتَ ذلك فى المروءة واستقر ، و « حلأت حالئة » أى : جرَى ذلك فى العادة واستمرّ)[١].

يريد أنه لمّا هذا المعنى ثابتا واجبا فى الديانة والمروءة انبغى عليك أيها المتلقى أن تأتمر به ثم هو يؤكد أثر التنكير فيقول : (الإشارة إلى هذه المعانى صَيَّرَتْهُ إلى هذا البناء. وإن كان فى معنى الحكم وشيوع النكرة فى جنسها على العموم. فلو جعلت مكان النكرة فى هذه الأحوال اسمَ معرفة تمحض فيها معنى الخبر وزال معنى الأمر فقلت : ...« أنجز عمرو ما وعد » صار خبرا لا أمرا)[٢] وهى طريقة جيدة ناجعة ، أن توضح عن طريق المقابل.

وقد بدا لى أن استخدام المثل الحكمى للمعرف بأل مسندا إليه ، لم يكن عما سبق ببعيد ؛ فمن الأمثال الحكمية :

١- (النَّدَمُ تَوْبَةٌ)[٣]   ٢- (السِّرُّ أَمانَةٌ)[٤]

٣- (النَّجاحُ مَعَ الشِّراحِ)[٥]   ٤- (الرَّباحُ مَعَ السَّماحِ)[٦]

ففى هذه الأمثال استخدم الحكيم (أل) الجنسية التى تشير إلى الحقيقة من حيث هى ، دون نظر إلى عمومها أو خصوصها ، والتى لا تفيد تعيينا كما قال البغدادى[٧] ، ليعرض المعنى الحكمى. ولا يخفى ما بين دلالة (أل) الجنسية وبين المعنى الحكمى من وفاق.

أما المثل الحوارى فقد استخدم النكرة مفيدة بطرق مختلفة ، و استخدم المعرف (بأل) بحيث كانت (أل) فيه عهدية.

فمن الأمثال الحوارية :

١- (أَبَى الحَقينُ العِذْرَةَ)[٨]   ٢- (لَيْسَ المُرَكْزِكُ بأَنْبَتِهِنَّ)[٩]

٣- (لا يُحسِنُ العَبْدُ الكَرَّ إلّا الحَلْبَ و الصَّرَّ)[١٠]

---

(١) (نتائج الفكر فى النحو) للسهيلى ص١٤٦- ١٤٧، وقد قال العسكرى فى جمهرة الأمثال : (لفظ قولهم « أنجز حر ما وعد » لفظ الخبر ومعناه الأمر ، أى لينجز حر ما وعد) ٣١/١ .

(٢) (نتائج الفكر) ص١٤٧.   (٣) (مجمع الأمثال) ٣٨٦/٣.

(٤) نفسه ١٠٣/٢.

(٥) نفسه ٣٨١/٣ والشراح التشريح ، أى اشرح لى أمرى ، فان ذلك مما يُنْجح حاجتى .

(٦) نفسه ٤٧/٢ والرباح الربح ، والمعنى أن الجود يورد الحَمْد ويربح المدح .

(٧) راجع (خزانة الأدب) للبغدادى ٣٥٧/١.

(٨) (مجمع الأمثال) ٦٩/١والعذرة المعذرة .

(٩) نفسه ٣/ ١٣٢ والمزكزك الطائر المتبختر ، وعنى به طائرا أفلت منه قبل أن ينضَج فيأكلَه .

(١٠) نفسه ٢٠٩/٣ و الصَّرُّ شَدُّ خِلْفِ الناقةِ لئلا يَرْضَعَ فصيلُها ، يضرب لمن يُكلَّف ما لا يُطيق .

٤- (أَوْدَى العَيْرُ إلا ضَرِطًا)[١].

فالقائل يريد بالحقين - فى المثل الأول - اللبن المحقون الذى أمامه، و بالمزكزك فى الثانى الطائر الذى نهض أمامه، وبالعبد فى الثالث نفسه، وبالعير فى الرابع الذى أودى منه. وهذا العهد إنما قدمه الموقف والمقام الذى خرج المثل الحوارى فيهما، وتميز بارتباطه بهما.

ومن الأمثال الحوارية:

١- (قَدْ عَلِقَتْ دَلْوَكَ دَلْوٌ أُخرى)[٢].

٢- (أَوْدَتْ أَرْضٌ وأَوْدَى عامِرُها)[٣].

٣- (قَرَبَ طِبٌّ)[٤] ٤- (شَرٌّ أَهَرَّ ذا نابٍ)[٥]

٥- (شَرٌّ ما يُجِيئُكَ إلى مُخَّةِ عُرْقُوبٍ)[٦]

وفيها استخدم المثل الحوارى النكرة مسندا إليه، وقد تخصصت بالوصف فى الأول، وقصد بها العموم فى الثانى رغبة فى التعريض بالسامع أو بغيره.

إن قائل هذا المثل لم يرد أن يُباشر السامع فيقول له: لقد أودت أرضك وذهب زمانك، بل أراد أن يعمّم الكلام فيصل إلى مقصده ولا يؤاخذ بما قال.

وقائل المثل الثالث عروس سألها عروسها ليلة جَلْوتها: أَبِكر أَنْتِ أَمْ ثَيِّبٌ؟ فهى تستحيى أن تباشره بقولها: قرب طِبُّكَ أى اختبارك وعلمك، فأرسلت الكلام عاما حياء أو تظاهرا به، وهو فى الوقت نفسه مؤدٍّ غرضها منه.

أما النكرة فى المثل الرابع فهى كما يبدو غير مخصصة، (وشرط النكرة ألا يبتدأ بها حتى تخصص بصفة كقولنا: رجل من بنى تميم فارس، وابتدأوا بالنكرة ها هنا من غير صفة)[٧]. هذا كلام الميدانى فى شرح هذا المثل، قد فهم له معنى تاما، لكنه لم يقدم لنا الكيفية بذكر مقامه، ولكن قال بعد ذلك: (إنما جاز ذلك لأن المعنى «ما أهر ذا ناب إلا شر»، وذو الناب السبع. يضرب فى ظهور أمارات الشر ومخايله)[٨].

وهذا كلام سيبويه؛ فقد قال: (أما قوله: شيءٌ ما جاء بك، فإنه يحسُن وان لم يكن على فعل مضمر، لأن فيه معنى ما جاء بك إلا شيء. ومثله مثل العرب: «شَرٌّ أَهَرَّ ذا ناب»)[٩]، وهو المعنى الذى روى الزجاجى أن المبرد شرحه للزجاج[١٠].

---

(١) (مجمع الأمثال) ٤٢٧/٣ (٢) نفسه ٤٩٢/٢.

(٣) نفسه ٤٣٣/٣ (٤) نفسه ٤٨٧/٢.

(٥) نفسه ١٧٢/٢.

(٦) نفسه ٢/ ١٥١، ويجيئك أى يلجئك، و العرقوب - وهو موضع فى الرجل - لا مخ له، يضرب للمضطر.

(٧) نفسه ١٧٢/٢. (٨) السابق نفسه.

(٩) (الكتاب) ٣٢٩/١. (١٠) راجع (مجالس العلماء) للزجاجي ص ١٢٦.

رغم هذا أحسب أن ابن جنى هو الذى ذكر مقام المثل ؛ فقد قال : (ذلك أن قائل هذا القول سمع هرير كلب فأَضافَ منه وأَشْفَقَ لاستماعه أن يكون لطارق شرٌّ ، فقال : شرٌّ أهرَّ ذا ناب ، أى ما أهر ذا ناب إلا شر ، تعظيمًا عند نفسه ، أو عند مستمعه . وليس هذا فى نفسه كان يَطْرُق بابَه ضيفٌ أو يُلِمُّ به مُسترشد . فلما عناه وأهمه وَكّدَ الإخبار عنه ، وأخرج القول مخرج الإغلاظ به والتأهيب لما دعا إليه)[١] .

وقد فهم النحاة كون معنى (شر أهر ذا ناب) مفهوما لرجوعه إلى (ما أهر ذا ناب إلا شر) ، بأربع طرق :

الأولى – أن النكرة المبتدأ بها هنا أشبهت الفاعل ، ولما كان تنكير الفاعل جائزًا جاز تنكير المبتدأ . ففي (ما أهر ذا ناب الا شر) (فعل = أهر) تأخر بعده (فاعل = شر) . وهذا عند هذا الرأي ، أمرٌ خاص (شرطه أن يكون الخبر جملة فعلية في معنى نفي عموم مَنْ نُسب إليه الفعل وإثباته لذلك المبتدأ ، كقولك : « شر أهر ذا ناب » بمعنى : ما أهر ذا ناب إلا شر ، و« أَمْرٌ أَقْعدَه عن الخروج » في معنى : ما أقعده عن الخروج الا أمر)[٢]

الثانية – أن هذه النكرة واقعة – بهذه الطريقة – في سياق نفي ، و (إذا دخل الحديث معنى النفي فلا غرو أن يبتدأ بالنكرات ، فقد تقدم حسن الإخبار عنها في النفس لما فيه من العموم والفائدة)[٣] . ففي (ما أهر ذا ناب إلا شر) نفيٌ أداتُه (ما) .

الثالثة – أن الابتداء بالنكرة هنا قُصد به الحَصْر ، ففي (ما أهر ذا ناب إلا شر) حصر أداتُه (ما وإلا)[٤] . ويبدو لي أن هذا التسويغ راجع إلى النفي .

الرابعة – أن النكرة هنا مقصود بها الجنس ؛ فقائل المثل أراد أن يُعلم مستمعه أن الذي أهر ذا ناب هو من جنس الشر لا جنس الخير ، وقد جعل الجرجاني قول العلماء إن المثل بمعنى (ما أهر ذا ناب إلا شر) دليلًا على ما يقول ، فقال : (ألا ترى أنك لا تقول : « ما أتاني إلا رجل » إلا حيث يتوهّم السامع أنه قد أتتك امرأة ... وإنما يتصور قَصْر الفعل على معلوم ، ومتى لم يُرَدْ بالنكرة الجنس ، لم يقف منها السامع على معلوم ، حتى تَزْعم أني أقصر الفعل له عليه ، وأخبره أنه كان منه دون غيره)[٥] .

---

(١) (الخصائص) لابن جنى ١/ ٣٢٠، وراجع كلامه فى (التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة) ص٢٦١-٢٦٢.

(٢) (أمالى ابن الحاجب) ٢/ ٥٧٥، وراجع (شرح الكافية) للرضى ١/ ٨٩، و (المقرب) لابن عصفور ١/ ٨٨.

(٣) (نتائج الفكر) للسهيلى ص ٤١٠، وراجع (الفصول الخمسون) لابن مُعْطِ ١٩٨.

(٤) راجع (همع الهوامع) للسيوطى ٢/ ٢٧ -٣١.

(٥) (دلائل الاعجاز) لعبد القاهر الجرجانى ،١٤٣-١٤٤ .

ولكن من النحاة من قبل النكرة في المثل على أنها مخصصة بوصف مقدر، فقد ذكر ابن هشام في مسوغات الابتداء بالنكرة (أن تكون موصوفة لفظا أو تقديرا أو معنى ... والثاني نحو قولهم: «السمنُ مَنَوانِ بدرْهم» أي منوان منه، وقولهم: «شر أهر ذا ناب» و «قدَرٌ أَحَلَّكَ ذا المجازِ»؛ إذ المعنى شر أيُّ شَرٍّ، وقَدَرٌ لا يُغالَبُ)[1].

والسيوطي نفسه الذي فهم المثل على الحصر، ذكر ضمن المسوغ الثاني للابتداء بالنكرة: (أن تكون موصوفة إما بظاهر ... أو مقدر نحو: «السمن منوان بدرهم» أي منوان منه، وقولهم «شر أهر ذا ناب» أي شر عظيم)[2]

وقد يقدح في التفسير أن تَتَفَرَّقَ بالمُفَسِّر السُبُلُ، إلا أنه يَشْفَعُ له أنّ المثل قديمٌ فاقدٌ سِياقه، وأنه يُولى أَكْبَرَ جُهْدِه شَطْرَ جَمْعِ ما يستطيع جمعَه من آراء النُّحاة وتَفاسيرِهم.

والنكرة في المثل الخامس (شرٌ ما يجيئك إلى مخة عرقوب) ليست بعيدة من نكرة المثل السابق، الا أن بَعْدَها ما.

لقد تعرض السهيلي لهذا المثل - مع تغيير يسير[3] - موضّحًا أن معنى الكلام (ما جاء به الا شر)، وأن الذي أدى إلى هذا انتظام (ما) الزائدة بالاسم النكرة قبلها (والنكرة لا يبتدأ بها، فلما قصد إلى تقديمها علم أن فائدة الخبر مخصوصة بها، ووكد ذلك التخصيص «بما»، وانتفى الأمر عن غير الاسم المبتدأ، ولم يكن إلا له وصار ذلك بمنزلة من يقول: «ما جاء به إلا شر»، واستغنينا «بما» ههنا عن «ما» النافية، وبالابتداء بالنكرة عن «إلا»)[4].

ولكن الذي يبدو لي أن (ما) هذه يمكن أن تكون اسمية، وأن تكون عندئذ صفة للنكرة قبلها، فتكون قد أفادت تعظيم ذلك الشيء الذي جاء به، وسوغت البدء بالنكرة[5].

أما المثل التعبيري، فقد كان قَصْدُ الوصف - وهو أساسُه - وراءَ طريقة استخدامه للمعرف بأل والنكرة مسندًا إليهما.

فمن الأمثال التعبيرية:

١ - (بَلَغَ السَّيْلُ الزُّبى)[6]

٢ - (جاوَزَ الحِزامُ الطُّبْيَيْنِ)[7]

---

(١) (مغنى اللبيب) ٢/ ٩٢.
(٢) (همع الهوامع) للسيوطى ٢/٢٧-٣١.
(٣) روايته عنده هى (شر ما جاء به إلى مخة عرقوب).
(٤) (نتائج الفكر) ص٤١١.
(٥) راجع (الجنى الدانى) للمرادى، ص ٣٤٠.
(٦) (مجمع الأمثال) ١/ ١٥٨، والزبى جمع زُبْية، حُفْرةُ صَيْدِ الأسد. يضرب لما جاوز الحد.
(٧) نفسه ١/ ٢٩٥، هو كالسابق، والطُّبى لذات الحافر و السباع، كالضرع لغيرها.

٣ - (قَد رَكِبَ السَّيلُ الدَّرَجَ)[١]
٤ - (اِسْتَوَتْ به الأَرْضُ)[٢]

إن قائل المثل التعبيري أراد أن يصف حاله أو حال غيره أو ما أشبه هذا، فبنى الكلام على أن يكون عاما ينطبق على ما أراد وصفه، فاستخدم المعرف بأل الجنسية التي تفيد عموما لا تعيين معه، ويقصد بها هنا أحد ما يقع عليه اللفظ، أيّ أحد.

فهو لا يريد سيلًا بعينه، ولا أرضًا بعينها، وإلا ما صح أن ينقل الوصف إلى ما يريد. لهذا استطاع سيدنا عثمان أن يكتب إلى سيدنا علي - رضي الله عنهما - لما حوصر واصفًا حاله قائلا: (أمّا بعدُ فإنّ السَّيلَ قَدْ بَلَغَ الزُّبى، وجاوَزَ الحِزامُ الطُّبْيَيْن، وتَجاوَزَ الأَمْرُ بي قدره)[٣]، فأوقع بنا مثل ما به ولا سيل هناك ولا حزام، ولكن كناية عن بلوغ الشدة منتهاها، صارت مثلا.

ومن الأمثال التعبيرية:

١- (لا ينْتَطِحُ فِيهِ عَنْزانِ)[٤]
٢- (ما تَبِضُّ له منّي حاسّةٌ)[٥]
٣- (ما عِنْدَه طائِلٌ ولا نائِلٌ)[٦]
٤- (شَقَّ فلانٌ عَصَا المُسْلمين)[٧]
٥- (لَقِيَ فلانٌ وَيْسًا)[٨]
٦- (لُزَّ فُلانٌ بحَجَرِه)[٩]

في المثل الأول والثاني استخدم المثل التعبيري النكرة للعموم كما استخدم (أل) الجنسية، فأية عنزين وأية حاسة تحقق الوصف المقصود وهو عدم الاختلاف في الأول، وعدم الشفقة في الثاني. أما في المثل الثالث فاستخدمها قاصدًا أقل شيء، ومن دلالات النكرة أنها تفيد أقل شيء مما تنطبق عليه، ومن مقاصد المثل التعبيري الظاهرة الوصف بانعدام أقل شيء، واستخدام النكرة يحقق له هذا.

---

(١) (مجمع الأمثال) ٥٠٧/٢ الدرج أى طريقه المعهود. يضرب للذى يأتى الأمر على عهد.
(٢) نفسه ١٢٤/٢ والمعنى مات ودرس قبره.
(٣) نفسه ٢٩٥/١.
(٤) نفسه ١٧٤/٣.
(٥) نفسه ٢٨٣/٣ أى ليس عندى له عطف و لا رقة.
(٦) نفسه ٢٨٢/٣ والطائل: من الطول وهوّ الفضل، والنائل: من النّوْل وهو العطاء، والمعنى ما عنده فضل ولا جود.
(٧) نفسه ١٦٠/٢.
(٨) نفسه ١٣٩/٣.
(٩) نفسه ٩٨/٣ أى ضُمّ إلى قِرْنٍ مثلِه.

أما في الثلاثة الباقية، فلم يكن الوصف صادرا عن المسند إليه، بل تكوّن من الفعل وما تعلق به، فلما أنشأ القائل الوصف وجمعه اللغويون أرادوا أن يوضحوا طريقة العرب في استعمال هذا الوصف (المثل التعبيري)، وهذا يكون بتكوين علاقة وصفية تشمل مع هذا الوصف موصوفًا، فلما كان تركيب الوصف هنا (فعل، وبعض المتعلقات) كان الموصوف هو الفاعل، فوضعوا في موقعه هذا الاسم (فلان) الذي هو كناية عن أسماء الآدميين[1].

فاستخدام المثل التعبيري للنكرة في الأمثال الثلاثة الأخيرة، تَدَخُّلٌ من جامعي الأمثال لبيان طريقة استعماله، ولهذا وقع اختيارهم هنا على هذا الاسم الذي يُكْنى به عن أسماء الآدميين التي يمكن أن تقع موقعه. ويدل على هذا ما رواه ابن منظور، قال (لقى فلان ويسا أي ما يريد؛ وقوله، أنشده ابن الإعرابي:

عَصَتْ سَجاحِ شَبَثًا وقَيْسَا وَلَقِيَتْ مِنَ النِّكاحِ وَيْسَا

قال: معناه أنها لقيت منه ما شاءت)[2].

فقد استعمل الراجز المثل التعبيري الخامس مما سبق، طارحا عنه الاسم المكنى به، لأنه يريد أن يصف هذه المراة المتنبئة التي ضرب بها المثل في الزنى، فقيل (أَزْنى مِنْ سَجاحِ)[3]، فوضع في موقع المسند إليه ضمير الغيبة الذي يعود على اسمها المذكور قبله.

ت م٤- خلاصة هذا (المُعْطَى) أن الأمثال تؤثر ضمير الغيبة مسندا إليه، من الضمائر. والحقيقة أن المثل التعبيري وحده، وراء هذا الإيثار.

من الأمثال التعبيرية:

١- (هُوَ يَشوبُ ويَرُوبُ)[4] ٢- (هُمُ المِعَى والكَرِشُ)[5]

٣- (إنّه لغَضِيضُ الطَّرْفِ)[6] ٤- (إنّه لنَكِدُ الحَظيرةِ)[7]

٥- (جاءَ ناشرًا أُذُنَيْهِ)[8] ٦- (قَرَعَ له ظُنْبُوبَهُ)[9]

٧- (يدِبُّ له الضَّراءَ ويَمْشِي له الخَمَرَ)[10]

---

(١) راجع (لسان العرب) لابن منظور المصرى، مادة (فلن).

(٢) السابق مادة (ويس).

(٣) (مجمع الأمثال) ٢/ ٩٤.

(٤) نفسه ٤٩٥/٣ ويشوب أى يخلط ويروب أى يصلح، ويضرب للذى يخطئ ويصيب.

(٥) نفسه ٤٧٠/٣ والمعنى متآلفون.

(٦) نفسه ١٠٩/١ أى يغض طرفة عن مال غيره.

(٧) نفسه ٧٧/١ والنكد قلة الخير، والحظيرة المال، والمعنى قليل الخير.

(٨) نفسه ٢٩٠/١ إذا جاء طامعا قيل هذا.

(٩) نفسه ٤٧٧/٢ والظنبوب حرْفُ الساق من القَدَم، والمعنى جد ولم يَفْتُرْ.

(١٠) نفسه ٥٢٢/٣ والضراء الشجر الملتف يوارى ما خلفه، والخمر ما وارى ما خلفه، والمعنى يَخْتِلُه ويخدعه.

٨- (ما يَعْرِفُ قَبيلًا مِنْ دَبِيرٍ)[١]

هذه ثمانية أمثال تعبيرية وقع فيها ضمير الغيبة مسندا إليه مبتدأ وفاعلا لفعل ماض ولفعل مضارع، فهي نماذج لجميع أشكال مجيئه مسندا إليه.

ويبدو لي أن بينها وبين الأمثال التعبيرية الثلاثة التي وقع (فلان) مسندا إليه فيها، شَبَهًا من حيث كون مجيء المسند إليه فيها بهذا الشكل تدخّلًا من جامعي الأمثال يشرحون به طريقة استعمال العرب لهذا الوصف الذي لم يتعلق في تركيبه بالمسند إليه، وإنما تعلُّقه به من حيث كون المسند إليه موصوفا إليه.

إن اختيار ضمير الغيبة ليشدَّ موقع المسند إليه الموصوف، فتتضحَ طريقةُ الوصف بالمثل التعبيري الذي الموصوف فيه المسند إليه، اختيارٌ موفق؛ فهو لا يوقعهم في حَرَجٍ؛ إذ لو جعلوه ضمير تكلم لمدحوا أنفسهم أو ذمّوها، ولو جعلوه ضمير خطاب لمدحوا المتلقى أو ذموه، وفي كلٍّ حرج لا يُخْرجهم منه إلا ضميرُ الغيبة.

وأَمْرٌ آخر، هو أنّ ضمير الغيبة آخِرُ مراحل الإضمار بعد التكلم والخطاب، لذا كان قريبا من اسم الاشارة، مشارِكًا له في جواز أن يدل على معنى أو حيوان أو جماد.

قال بعض الباحثين: (ضمائر الغائب التي هي النوع الثالث من الضمائر، موضعها الحقيقي بين الضمائر وبين أسماء الاشارة، تشارك الضمائر في الانقسام إلى منفصلة، ومتصلة، مرفوعة ومجرورة ومنصوبة، وتشارك أسماء الاشارة في أنه يكنى بها عن الأسماء)[٢].

ويدل على هذا أن سيدنا عمر بن الخطاب في كتابه إلى سيدنا علي – رضى الله عنهما – قال: (أَمِثْلي تَمْشى له الضَّراءَ، وتدِبُّ لهُ الخَمَرَ، أمْ مثلُكَ يَتَقَبِضُ عليه الفَضاءُ)[٣]، وأن الحريري في (المقامة السنجارية) على لسان أبي زيد السَّروجيّ، قال: (أتى الوالي ناشرًا أُذُنَيْه، وأَبَثَّه ما كُنْتُ أَسْرَرْتُه إليْه)[٤]، وفي (المقامة الفارقية) على لسان عيسى بن هشام قال: (قَرَعْتُ ظُنْبُوبي، وأَلْهَبْتُ أُلْهُوبِي)[٥]، وأن المعرّيّ في خلال تمجيده ربَّه قال: (لا أَعْلَم كُنْهَكَ ولا أَهْوءُ، وأَشُوبُ في تَقْديسِكَ وأَرُوبُ، وأُوقِنُ أنّي في الغَدِ أَمُوتُ)[٦].

فقد أبدل سيدنا عمر – رضى الله عنه – من ضمير الغيبة في المثل السابع، ضمير خطاب،

---

(١) (مجمع الأمثال) ٢٥٣/٣ والقبيل ما أقبل على الصدر، من القبل، والدبير ما أدبر عنه، أى لا يعرف شيئا، وَصْفٌ بالجهل.

(٢) (التطور النحوى للغة العربية) لبرجشتراسر ص ٧٩.

(٣) (جمهرة رسائل العرب) لأحمد زكى صفوت ٩٥/١.

(٤) (مقامات الحريرى) ص ١٣٩.

(٥) نفسه ص١٥٤ وألهبت ألهوبى أى حملت على فرسى ليجتهد فى العدو.

(٦) (الفصول والغايات) للمعرى، ٣٧٤، والكُنْه المِقدارُ أو الغايَةُ، وأهوء أى أهُمّ.

واصفا سيدنا عليا - كرم الله وجهه - بمحاولة خداعه وختله .

وأبدل الحريري من ضمير الغيبة في المثل الخامس ، اسما ظاهرا واصفًا الوالي بالطمع ، ومن ضمير الغيبة في المثل السادس ، ضمير تكلم واصفًا الراوي بالنشاط والإسراع .

وأبدل المعرى من ضمير الغيبة في المثل الأول ضمير تكلم واصفًا نفسه بالحَيْرة والتَّخْليط في محاولتِهِ تَقْدِيسَ كُنْهِ الله سبحانه .

بل إنه صرح في تفسيره الذي كان بِعَقِبِ غاياته ، قائلا : (وأشوب وأروب : من المثل « هو يشوب ويروب » أي يخلط)[١]

فمجيء ضمير الغيبة مسندا إليه في جملة المثل التعبيري ، بهذا الحجم ، ليس إلا ضرورةَ شرحٍ وإيضاح أثبتها استعمالُ مَنْ سبق جمع الأمثال - كسيدنا عمر رضى الله عنه - وعرفها من جاء بعد جمعها -كالمعري والحريريِّ مُعاصرِ الميداني .

أما جملة المثل الحكمي التي ندر استخدامها لضمير الغيبة مسندا إليه ، فإن كونها مرسلة بنفسها غير مرتبطة بسياق أو مقام غالبا ، يناسبه ألا يكون بها ما يحتاج إلى مقال أو مقام يقفان وراءه ليوضحا معناه ودلالته[٢] .

وقد أثبت الجدول أن لها نسبة -وان كانت ضئيلة- من استخدامه ، وفيما يلي بيان .

إن الأمثال التي وقع ضمير الغيبة مسندا إليه في جملها المقصودة بالبحث ، هي :

١ - (إِنَّما يُضَنُّ بالضَّنِينِ)[٣]

٢ - (قَدْ يُؤْتَى عَلَى يَدَيِ الحَرِيصِ)[٤]

٣ - (لَيْسَ يُلامُ هارِبٌ مِنْ حَتْفِهِ)[٥]

٤ - (طالَما مُتِّعَ بالغِنى)[٦]

إن المسند إليه في الأمثال الأول والثاني والرابع ، ضمير غيبة يعود على المصدر المفهوم من الفعل قبله ، وهو الضن في الأول والإتيان في الثاني ، والتمتع في الرابع[٧] .

---

(١) (الفصول والغايات) ص٣٧٥ .

(٢) قال الدكتور عبد المجيد عابدين فى الأمثال الحكمية - وهى عنده (الأمثال الكتابية) : (هى بخلاف المثل الشعبى (ويقصد به الحوارى والتعبيرى معا) ، لا تفتقر إلى قصة تشرحها ، ولا ترتكز على مناسبة توضحها . ومن ثم كانت الفكرة المعبر عنها فى الجملة الواحدة كاملة ونهائية) الأمثال ص١٤٩.

(٣) مجمع الأمثال ٨٧/١

(٤) نفسه ٥٠٥/٢.

(٥) نفسه ١٥٠/٣ (٦) نفسه ٢٩٢/٢.

(٧) آثرت هذا الرأى على جعل المجرور هو المسند إليه ، وهو صنيع بعض النحاة فى مثل هذه التراكيب ، راجع (البيان فى غريب إعراب القرآن) لابن الأنبارى ٢/ ٤١، و(التبيان فى إعراب القرآن) للعكبرى ١/ ٢٨، ٢/ ٧٣٢.

والمسند إليه في المثل الثالث ضمير شأن لا يحتاج إلى مرجع، بل يكتفى بجملة بعده مفسرة لإبهامه، وهي في المثل فعلية مضارعية.

قد تبين إذن أن الحالات التي كان المسند إليه فيها ضمير غيبة في جملة المثل الحكمي، لم يحتج فيها إلى مرجع يوضحه لأنه كان خاصًّا.

أما المثل الحواري الذي كانت جملته أكثر من جملة المثل الحكمي استخداما لضمير الغيبة مسندا إليه، فقد كان ميسورا فيه أن يعود هذا الضمير إلى ما يوضح إبهامه من مقال أو مقام.

أما أنه أقلُّ نسبةً من المثل التعبيري، فلأجل أن المثل الحواري كان يؤثر غيره من الضمائر كما سيتضح، فمن الأمثال الحوارية:

١- (رَمَتْنِي بدائِها وانْسَلَّتْ)[١] ٢- (أَسَاءَ سَمْعًا فأَساءَ جابَةً)[٢]

٣- (عَنْ ظَهرِهِ يَحُلُّ وِقْرًا)[٣] ٤- (إلا تَجِدْ عارِمًا تَعْتَرِمْ)[٤]

فضمير الغيبة في المثل الأول يعود إلى امرأة رمت ضَرَّتَها بعيب كان فيها، فقالت لها ضرتها هذا القول الذي صار يضرب لمن يعير صاحبه بعيب هو فيه. والضمير في الثاني يعود إلى فتى خاطَبَهُ سهيلُ بن عمرو بما لم يسمعه جيدًا فأجاب خطأً فقال له سهيل هذا القول الذي صار يضرب مثلا لمن يخطئ السمع فيسيء الإجابة.

أما الثالث فكان كلاما يقوله الرجل لدابّته الذي يُسرع ليضع عن ظهره حملَه، فالضمير راجع إلى دابته الذي يركبه، فصار هذا الكلام مثلا لمن لنفسه يعمل.

والمثل الرابع عَجُزُ هذا البيت:

ولا تُلْفَيَنَّ كذاتِ الغُلا م إلّا تَجِدْ عارِمًا تَعْتَرِمْ

يعني أن الأم المرضع إن لم تجد من يمص ثديها مصته هي؛ فالضمير راجع إلى (ذات الغلام) في الكلام الذي اقتطع منه هذا المثل الحواري، ثم صار يضرب للمتكلف ما ليس من شأنه.

ت م٥- أوضح الجدول أن نسبة استخدام ضمير الخطاب مسندا إليه، كانت بعد نسبة ضمير الغيبة، ولكن بدا أن هذا الضمير شغل - دون ضميري التكلم والغيبة - أغلب مواقع استخدام الضمائر في جمل الأمثال الحكمية.

إنه لمّا كانت الأمثال الحكمية خالية من الاقتران بمقام أو مقال، ناسبها هذا الضمير، لأنه يفيد غرضها، ولا يكسر طبيعتها.

من الأمثال الحكمية:

١- (أَقْلِلْ طَعامَكَ تَحْمَدْ منامَكَ)[٥] ٢- (إكْذِبِ النَّفْسَ إذا حَدَّثْتَها)[٦]

---

(١) مجمع الأمثال ٢/٢٣ (٢) نفسه ٢/١٠١.

(٣) نفسه ٢/٣٥٨ (٤) نفسه ١/١١٦.

(٥) نفسه ٢/٥٠٢ (٦) نفسه ٣/١٧.

٣- (أَتْرِكِ الشَّرَّ يَتْرُكْكَ)[١]   ٤- (آخِ الأَكفاءَ وداهِنِ الأَعْداءَ)[٢]

إن الحكيم يقدم النصيحة والوعظ في أغلب أحواله لغيره الذي يأتيه مستنصحًا، فيوجه إليه النصيحة لأنه استنصحه فلن يأنف أن يتلقاها مخاطبا بها مأمورا بالعمل بمقتضاها، فيَخْرُجُ المعنى الحكمي عن عمومه الذي كان يبدو كقاعدة مسلمة.

كذلك يحمل ضمير الخطاب إمكانية أخرى تؤيد كثرته وتفسرها، هي (التجريد)، وهو تغيير وجهة الخطاب بطريقتين:

الأولى – أن يكون ظاهر الكلام خطابا من المتكلم لغيره، وهو يريد خطاب نفسه، وهذا هو التجريد المحض.

الأخرى – أن يكون الكلام خطابا من المتكلم لنفسه دون غيرها، وهو التجريد غير المحض[٣].

ولا يخفى أن كون ضمير الخطاب قادرا على أن يوجه المعنى الحكمي هذا التوجيه، جدير بأن يجعله أكثر الضمائر استخداما هنا لما فيه من الفائدة للمعنى والغرض.

فيمكن في الأمثال السابقة أن تكون من الحكيم للمستنصح، وأن تكون من مستعملها لنفسه، وهذه الاحتمالية نفسها يمكن أن تُلَطِّف من حدّة وَقْعِ النُّصْح على المتلقّى.

وتأتي جملة المثل الحواري بعد جملة المثل الحكمي في نسبة استخدام ضمير الخطاب مسندا إليه، غير أنها كانت كذلك أكثر من نسبة استخدام ضميري التكلم والغيبة مسندين إليهما فيها.

ولا شك أن المتكلم مفتقر إلى الضمائر في حواره ليوجه كلامه، ولكن هذه النسبة توضح أن العربي كان أكثر اهتماما بالكلام يخاطبُ به شخصٌ غيرَهُ، منه بالكلام يتحدث فيه شخصٌ عن نفسِهِ أو عن غيره. فهي -لا ريب- نَزْعةٌ خطابيةٌ قديمةٌ.

أما جملة المثل التعبيري، فقد كان استخدامها ضميرَ الخطاب أقلَّ من استخدامها ضميري التكلم والغيبة، وهذا لأن الأوصاف عندئذ تكون مقتطعة من سياقات استعملت فيها، ولم يكن هذا الاقتطاع كثيرا فيما يخص الأمثال التعبيرية[٤].

فمن الأمثال التعبيرية:

١- (إنَّكَ لعالِمٌ بمَنَابِتِ القَصِيصِ)[٥]   ٢- (إِنَّكَ خَيْرٌ مِنْ تفارِيقِ العَصا)[٦]

٣- (دَعْ عَنْكَ بُنَيَّاتِ الطَّرِيقِ)[٧]   ٤- (أَلْقِ دَلْوَكَ فِي الدِّلاءِ)[٨]

---

(١) (مجمع الأمثال) ٢٤٣/١.   (٢) نفسه ١٣٢/١.

(٣) راجع (معجم البلاغة العربية) للدكتور بدوى طبانة ص١٢٥.

(٤) راجع التمهيد.

(٥) مجمع الأمثال ٥٣/١، والقصيص شجيرات تنبت عند الكَمْأَةِ.

(٦) نفسه ٦١/١ وتفاريقها أجزاؤها يستفاد منها فى أمور كثيرة.

(٧) نفسه ٤٧٣/١ وبنياتها شعابها الصغيرة.   (٨) نفسه ١٠٩/٣.

فقد رويت هذه الأمثال التعبيرية بهذا الشكل الذي يدل على أنها مقتطعة من سياق كانت فيه هكذا، فحاول جامعو الأمثال أن يُبقوها على حالها إيمانا منهم بأن الأمثال ينبغي ألا تغير.

فمستعمل هذه الأمثال السابقة يصف مخاطبه بالعلم الدقيق في المثل الأول، وبكثرة خيره في المثل الثاني، ويطلب منه أن يكون واضحا وألا يسلُك ما غَمَض من الطريق في المثل الثالث، ويطلب منه أن يشارك في العمل في المثل الرابع. ويدل على أنها مقتطعة من سياقها أن الميداني فى شرح المثل الثاني ذكر أنه من قول غُنَيَّة الأعرابية في ابنها:

أَحْلِفُ بالمَرْوَةِ حقًّا والصَّفَا إنَّكَ خيْرٌ مِنْ تفارِيقِ العَصَا

وذكر أيضا في شرح المثل الرابع قول الشاعر:

وَلَيْسَ الرِّزْقُ عَنْ طَلَبٍ حَثِيثٍ ولكِنْ أَلْقِ دَلْوَكَ فِي الدِّلاءِ

فيبدو لي أن الأمثال التعبيرية التي استخدمت ضمير الخطاب مسندا إليه، إنما اقتطعت من سياق خوطب فيه بها.

ت م٦- قارب المثل التعبيري المثل الحواري في نسبة استعماله ضمير التكلم مسندا إليه. أما المثل الحواري فكلامُ نقاشٍ يستعين فيه المتكلم بالضمائر لتُوجِّه كلامه، وقد تَساوى - من خلال ما أدته الأمثال - ضميرا التكلم والغيبة أو كادا، وهذا لاهتمام السامع بالخطاب.

أما المثل التعبيري فقد كان استخدامه لضمير التكلم مسندا إليه أكثر من استخدامه لضمير الخطاب، لأهمية كلام المتكلم عن نفسه عندما يكون وصفا.

فلا شك أننا نتحدث كثيرا عما فعلناه ونفعله اليوم وغدا، وفي خلال كلامنا تأتي جمل نصف فيها أنفسنا. إن لهذه الجمل طرافتها، وسواء أكنا مادحين بها أم قادحين.

فمن الأمثال التعبيرية:

١- (أَنا ابْنُ بَجْدَتِها)[١] ٢- (أَنا جُذَيْلُها المُحَكَّكُ وعُذَيْقُها المُرَجَّبُ)[٢]

٣- (رَدَدْتُ يَدَيْهِ في فِيْهِ)[٣] ٤- (ما ظَلَمْتُهُ نَقيرًا ولا فَتيلًا)[٤]

٥- (ما أَقْوَمُ بسَيْلِ تَلَعاتِكَ)[٥] ٦- (ما أُباليهِ عَبَكَةً)[٦]

لقد وقف الحُباب بن المنذر كبير الأنصار يطلب لهم خلافة المسلمين أو بعضها يوم السقيفة،

---

(١) (مجمع الأمثال) ١/ ٣٤، أى ابن الأرض الخبير بها، وَصْفٌ بالعلم.

(٢) نفسه ١/ ٥٢، والجذيل تصغير الجِذْل وهو أصل الشجرة، والمحكَّك الذى تُرك للإبل لتتحكّك به، وعذيق تصغير عَذْقٍ وهو النخلة، والمرجّب ما له رُجْبة وهى دِعامة تبنى حوله من الحجارة لتحفظه، والتصغير فيهما للتعظيم.

(٣) نفسه ٣٠/٢ أى غِظْتُه.

(٤) نفسه ٢٧٧/٣ والنقير النقرة فى ظهر النواة، والفتيل ما يكون فى شقها، وصف بانتفاء أقل الظلم.

(٥) نفسه ٢٦٩/٣، والتلعة مسيل الماء، وَصْفٌ بالضعف عن مجابهة الخصم الخطير.

(٦) نفسه ٢٧٩/٣ والعَبَكة الحَبَّةُ من السويق، وَصْفٌ بالاستهانة.

وجادل المهاجرين، ثم وصف نفسه بسداد الرأي، فقال: (أنا جذيلها المحكك وعذيقها المرجب)[١]، فتناقل الناس جميعا هذا الوصف الطريف الذي وصف به كبير الأنصار نفسه.

وكذلك الأمر في بقية الأمثال؛ فهي مأخوذة من سياق استعملت فيه كما كانت الحال مع التي كان ضمير الخطاب مسندا إليه فيها.

أما المثل الحكمي، فقد كانت مستعمله يوجهه أحيانا إلى نفسه ناصحًا أو مذكرا، فمن الأمثال الحكمية:

١- (آكُلُ لَحْمِي ولا أَدَعُهُ لآكِلٍ)[٢]

٢- (قَدْ أَحْزِمُ لَوْ أَعْزِمُ)[٣]

فمستعمل المثل الحكمي الأول - كما روى الميداني - رجل أَضَرَّ بقريب له وآذاه ثم عاب قريبَه هذا بعضُ الغُرَباءِ بحَضْرَتِهِ فنافَحَ عنه، فقيل له في هذا، فقال: (آكل لحمي) فكأنه يريد أن يُعلم السائل بأنه إنما فَعلَ ما فعل نتيجة انتصاحه بهذه النصيحة وتوجيهه إياها لنفسه.

وكذلك ينصح القائلُ المثلَ الثاني نفسَهُ بالعَزْم، فإنها إنْ عَزَمتِ الرأي فأمضَتْه فهو حازم.
فكأن ظهور المعنى الحكمي كان في صورة فارغة من الضمائر، ثم في صورة مقترنة بضمير الخطاب، ثم في صورة مقترنة بضمير التكلم، فإذا وصل معنى حكميٌّ ما إلى هذه الصورة فقد نجح الحكيم وحقق هدفه وهو اتعاظ المتلقى وانتصاحه، وضمير التكلم - وهو المرحلة الأخيرة كما اتضح - مسندا إليه، دليل على هذا النجاح. وقد عرضت الصفحات السابقة لهذه المراحل كلها.

ت م٧- إن لدلالة المقام والمقال أثرا على الضمائر والأعلام وأسماء الإشارة بحيث تفتقد هذه المعارف دلالتها ويلفها الغموض والإبهام إذا لم يُسْعِفها الموقف والسياق والمقام. وقد كان هذا وراء عَلاقة الأمثال الحكمية بالضمائر.

وفي ضوء هذه الفكرة ينظر إلى خلو الأمثال الحكمية من العلم واسم الاشارة مسندا إليهما.
إن العلم كضمير الغيبة يتعرف بطريق العهد والمعرفة السابقة، فلم يكن ليصلح لأن يكون ركنًا في بناء يؤدي معنى مستقلًّا.

وكذلك اسم الإشارة يعرفه حضور المشار إليه، وتنافيه طبيعة المثل الحكمي.

ولارتباط المثل الحواري بسياق، لا ينفك عنه، كان أكثرَ الأمثال استخداما للعلم واسم الإشارة مسندين إليهما، ولاقتطاع المثل التعبيري من سياق أحيانا، وَقَعَ به مثل ذلك.

---

(١) (العقد الفريد) لابن عبد ربه ٢٦٨/٤.

(٢) (مجمع الأمثال) ٧٠/١.

(٣) نفسه ٤٩٦/٢.

من الأمثال الحوارية :

١- (شَرِيْقَةُ تَعْلَمُ مِن اطَّفَحَ)[١]　　٢- (زَيْنَبُ سُتْرَةٌ)[٢]

٣- (هذا جَنَايَ وخِيارُهُ فيه)[٣]　　٤- (هذا حَظٌّ جَدٌّ مِنَ المَبْنَاةِ)[٤]

ومن الأمثال التعبيرية :

١- (بَرَزَ عُمانٌ فلا تُمَارِ)[٥]　　٢- (صَرَّحَتْ كَحْلٌ)[٦]

٣- (ذاكَ أَحَد الأَحَدِين)[٧]　　٤- (هذِه مِنْ مُقَدِّماتِ أَفَاعِيكَ)[٨]

فلا تخفى طبيعة الحوار التي تدعم استعمال تلك المعارف في الأمثال الحوارية .

أما الأمثال التعبيرية فينتمى الأول منها والثاني إلى قدر قليل جدا من الأمثال التعبيرية كان الوصف فيها بالجملة الكاملة لا بجزء منها .

(فعمان) جبل بعينه ، و (كحل) علم على السنة الشديدة ، وقد استخدمهما المثل التعبيري لتحقيق الوصف المقصود . فلأن هذا الجبل ظاهر لأهل المكان ، ولأن (كحلًا) إذا أتت لم تخف ، استخدمهما المثل التعبيري بهذا الشكل كناية عن الظهور والانكشاف ، دون نظر إلى أصلهما .

وأما المثلان الثالث والرابع فمقتطعان من سياقهما الذي استُعملا فيه للوصف بالدهاء في الأول وبداءة الشر في الثاني .

* * *

(١) (مجمع الأمثال) ٢/ ١٥٦، وشريقة امرأة ، واطفح أى أخذ طفاحة القدر أى زبدها . يضرب لمن يعلم كيفية الأمر .

(٢) نفسه ٢/٨١ وزينب امراة كنى باسمها القائل عن غيرها ، يضرب عند الكناية عن الشيء .

(٣) نفسه ٣/٤٨٨.

(٤) نفسه ٣/٤٩٤ وجد اسم رجل ، والمبناة النِّطع .

(٥) نفسه ١/١٨٢ .

(٦) نفسه ٢/٢٣٤.

(٧) نفسه ٢/١٥.

(٨) نفسه ٣/٤٨٥.

(ب ، جـ) طول المسند إليه وامتداده :

فيما يلي جدولان ، يُفصِّل أولهما جوانب الطول بجعل مَحالِّه الرأسية لنوع جملة المسند إليه ، ومَحالِّه الأفقية لأشكال طوله ، ويُفصِّل ثانيهما جوانب الامتداد بجعل مَحالِّه الرأسية لنوع جملة المسند إليه ، و مَحالِّه الأفقية لأشكال الامتداد :

الجدول الأول

طول المسند إليه / جملته	مركب إسنادى	مركب إضافى	عامل عمل الفعل	مصدر مؤول	اسم موصول	اسم مميز	المجموع
جملة المثل الحوارى	٢	١٥١	١٠	٢	١٩	٥	١٨٩
جملة المثل الحكمى	٢	٢٥٧	٢٩	٦	٣١	—	٣٢٥
جملة المثل التعبيرى	—	١٥٧	—	٢	٧	—	١٦٦
المجموع	٤	٥٦٥	٣٩	١٠	٥٧	٥	٦٨٠

الجدول الثاني

امتداد المسند إليه / جملته	نعت	توكيد	بدل	معطوف	حال	المجموع
جملة المثل الحوارى	١٨	١	٥	١٧	٢٤	٦٥
جملة المثل الحكمى	٣٤	—	١	١٥	٢٥	٧٥
جملة المثل التعبيرى	١٢	—	٥	٣٩	٥٠	١٠٦
المجموع	٦٤	١	١١	٧١	٩٩	٢٤٦

– ويمكن إخراج هذه المعطيات من هذين الجدولين :

م١– بلغت نسبة طول المسند إليه وامتداده (١٨, ٢٨٪) من مجموع المذكور منه .

م٢– بلغت نسبة طول المسند إليه (٦٩, ٢٠٪) ونسبة امتداده (٤٨, ٧٪) .

م٣- بلغت نسبة طول المسند إليه عن طريق التركب الإضافي (٨٣,٠٨٪).

م٤- بلغت نسبة طول المسند إليه في جملة المثل الحكمي وامتداده (٣٧,٢٤٪)، وفي جملة المثل الحواري (٢٧,٠٧٪)، وفي جملة المثل التعبيري (٢١,٣٥٪).

م٥- بلغت نسبة طول المسند إليه في جملة المثل التعبيري (٨,٣٢٪) وفي جملة المثل الحكمي (٦,٩٨٪)، وفي جملة المثل الحواري (٦,٩٢٪).

- وقد وجدت لها دلالات وتفاسير، أذكرها مرتبة:

ت م١- لقد انبنت سيرورة الأمثال وشياعها على الإيجاز، ومن الإيجاز تقليل اللفظ، ولا شك في أن قلة نسبة طول المسند إليه وامتداده، داعِمةٌ لذلك الوجه من الإيجاز.

ت م٢- يبدو لي أن هنا (نزعةً موقعيّةً) في الأمثال العربية: إن الطول والامتداد كليهما تجاوُزٌ للقصر، غير أن الطول - كما بيّنه المدخل - تكون العناصر فيه من شدة الترابط بحيث تشغل موقعا واحدا لا تجاوزه، أما الامتداد فتتعدد فيه المواقع فللنعت ما للمنعوت وللتوكيد ما للمؤكد وهكذا. وإيثار الطول أكثر تحقيقا للإيجاز، فالامتداد طول إلى طول.

ت م٣- إن التركيب الإضافي كما يبدو لي أكثر أشكال الطول ملاءمةً للأمثال، فهو يحقق البيان والاختصار في وقتٍ معا.

فمن الأمثال الحوارية:

١- (تَذْرِيعُ حِطَّانَ لنا إِنْذَارٌ)[1] ٢- (وَأَهْلُ عَمْرٍو قَدْ أَضَلُّوهُ)[2]

ومن الأمثال الحكمية:

١- (شِدَّةُ الحِرْصِ مِنْ سُبُلِ المَتَالِف)[3] ٢- (شَرُّ العِيشَةِ الرَّمَقُ)[4]

ومن الأمثال التعبيرية:

١- (بَيْنَهُمْ داءُ الضَّرائِرِ)[5] ٢- (بَيْنَهُمْ عِطْرُ مَنْشمَ)[6]

يتضح من معاودة النظر، أن مجيء المسند إليه فيها جميعا مركبا إضافيًا أَخصرُ وأبين من أيِّ مقابلٍ آخرَ.

ت م٤- اقتضت طبيعة المثل الحكمي أن يكون المسند إليه في جملته أكثر طولًا وامتدادا. فإن شرح حقائق الأشياء للوعظ والنصح يناسبه أن يكون الكلام أكثر تفصيلا من غيره، وبخاصة إذا كان المعنى الحكمي مستقلا غير مرتبط بقرائن المقال والمقام، فلن يعوّل الحكيم إلا على بسط

---

(١) (مجمع الأمثال) ٢٥٧/١، والتذريع تصفير ذراع الأسير بالزعفران أو الخَلوق علامة على قتله، وحطانُ رجل.

(٢) نفسه ٤٣٦/١ (٣) نفسه ١٨٠/٢.

(٤) نفسه ١٦٧/٢ (٥) نفسه ١٦١/١ أى العداوة.

(٦) نفسه ١٦١/١ ومنشم امرأة أىبينهم شىء عظيم.

جزأي الجملة، والمسند إليه أحدهما.

وفي داخل هذا - كما يوضح الجدولان - فاقت نسبة طول المسند إليه في جملة المثل الحكمي نسبة الامتداد.

فلما نزعت الأمثال هذه النزعة الموقعية السابقة الإشارة اليها، اكتفت الجمل التي طال المسند إليه فيها بطوله غالبًا عن امتداده.

فمن الأمثال الحِكميّة:

١- (طَعْنُ اللِّسانِ كوَخْزِ السِّنانِ)[١]

٢- (سُوْءُ الظَّنِّ مِنْ شِدَّةِ الضَّنِّ)[٢]

٣- (الدّالُّ على الخَيْرِ كفاعِلِهِ)[٣] ٤- (طالِبُ عُذْرٍ كمُنْجِحٍ)[٤]

٥- (مِنَ الخَواطِئِ سَهْمٌ صائِبٌ)[٥] ٦- (لِكُلِّ جَيش عَراةٌ وعَرامٌ)[٦]

لقد طال المسند إليه في الأمثال الأربعة الأولى، وامتد في الآخرين. ولقد ميّزتْ تلك النزعة الموقعية الطول على الامتداد. ويبدو لي أن وجود الطول كان يغنى المسند إليه عن الامتداد، فإذا حاولنا مد المسند إليه الطويل بإحدى طرق الامتداد، ما استطعنا أو أفسدنا التركيب.

وإذا حاولنا تحويل الطول إلى الامتداد بانت لنا ميزة الطول التي بين (المعطى) الأول إيثار الأمثال العربية لها:

(طَعْنُ اللِّسانِ كوَخْزِ السِّنان) - (الطَّعْنُ الحادث من اللسان كوخز السنان)

ولا يخفى فرق ما بين التركيبين إيجازًا وبيانًا.

ت م٥- إن الوصف أساس المثل التعبيري وهدفه الذي تبنى جملته من أجله، وقد كان المسند إليه في جملة المثل التعبيري، الأكثر امتدادا، من أجل اقتضاء الوصف وحده ذلك:

فمن الأمثال التعبيرية:

١- (ما عِنْدَهُ طائِلٌ ولا نائِلٌ)[٧] ٢- (ما له هابِلٌ ولا آبِلٌ)[٨]

٣- (ما عِنْدَه شَوْبٌ ولا رَوْبٌ)[٩] ٤- (ما عِنْده خَيْرٌ ولا مَيْرٌ)[١٠]

٥- (جاءَ بقَرْنَيْ حِمارٍ)[١١] ٦- (جاءَ بإحْدَى بَناتِ طَبَقٍ)[١٢]

---

(١) (مجمع الأمثال) ٢٨٨/٢ (٢) نفسه ١٢٧/٢.

(٣) نفسه ٤٧١/١ (٤) نفسه ١٨٤/١.

(٥) نفسه ٢٧٣/٣ (٦) نفسه ١٣١/٣.

(٧) نفسه ٢٨٢/٣ (٨) نفسه ٣٠٠/٣ والهابل المحتال والآبل الحسن الرّعية.

(٩) نفسه ٢٩٤/٣ والشوب العسل المشوب والروب اللبن الرائب.

(١٠) نفسه ٢٨٢/٣ أى ما عنده خير عاجل ولا يرجى منه أن يأتي بخير.

(١١) نفسه ٢٩٦/١ أى بالكذب الباطل فلا قرن للحمار.

(١٢) نفسه ٢٩٣/١ يضرب للرجل يأتي بالأمر العظيم.

٧- (جاءَ بذاتِ الرَّعْدِ وَالصَّليلِ)[١]   ٨- (جاءَ بالقَضِّ والقَضِيضِ)[٢]

سبق في هذا الفصل أن قليلا من الأمثال التعبيرية تضمّن تركيب الوصف فيها المسند إليه، والأمثال الأربعة الأولى مما سبق من هذا القليل.

لقد أراد المثل التعبيري فيها وفي أشباهها، المبالغة في الوصف بانتفاء أقل شيء، لهذا احتاج إلى أن يعطف على الاسم الواقع مسندا إليه، اسما آخر بحيث يعبران معا عن أنه (لا كثير عنده ولا قليل) و (لا كبير عنده ولا صغير).

ولا يخفى ما في الأمثال التعبيرية التي تهدف إلى هذه المبالغة، من ازدواج بين الكلمتين (المسند إليه وما عطف عليه) المفيدتين الكثير والقليل أو الكبير والصغير، يُحَقِّقُ جَرْسًا عَدَّهُ بعض الباحثين من المظاهر اللغوية البُدائية التي حفظتها الأمثال ولا إنكار لأنها نموذج للغة العربية القديمة - الدالة على أوّلية حياة الشعوب التي تشبه إلى حد ما حياة الطفل (وإذا نظرنا في حياة الطفل، وجدنا أنه مولع بتكرار اللفظ أو ترديد الألفاظ المتشابهة الجرس في داخل العبارة. يرددها مرة بعد مرة، ويساجل أترابه في النطق بها صحيحة، دون أن يعثر اللسان، أو يختلط القول)[٣].

ويبدو لي أن بهذا الفهم للجرس الحادث في مثل هذه الأمثال التعبيرية من الازدواج السابق توضيحه - بعضَ العجلة.

إن قائل هذا النوع أراد أن يملأ الدنيا صياحًا وصَخَبًا وجَلَبَةً وأن يُسَمِّع بحال الشخص الموصوف، فلم يكتف بألا كبير عنده ولا صغير ولا كثير ولا قليل، بل زاد هذا الجرس الذي أحدثه الازدواج، وهو الذي كان بمثابة الصياح والصخب الذي يصحب النزاع والشجار. وربما كان دليلا مقبولا أن هذا العطف بهذا الازدواج لم يحدث إلا في سياق نفي. والشَّأْوُ بَطِينٌ بين صَخَبِ الكبار وعَبَثِ الأَطْفال!

وفي الأمثال الأربعة الباقية أراد المثل التعبيري أن ينسب جزء الوصف الذي هو أساسه إلى المسند إليه الذي كان في أغلب الأمثال التعبيرية هو الموصوف. والمسند إليه في هذه الأمثال (فاعل) ضمير غيبة، وجزء الوصف شبه جملة حرفي من جار هو الباء الدالة على الإلصاق ومجرور قصد منه الدلالة على المبالغة كذلك[٤]. لذلك كان جزء الوصف حالا من المسند إليه فامتد به. إن هذه الخصوصيات الوصفية، كانت وراء كون المسند إليه في المثل التعبيري الأكثر امتدادا.

---

(١) (مجمع الأمثال) ٣١٤/١ أى بشر وَغرٍ، بسحابةٍ ذات رعد.

(٢) نفسه ٢٨٦/١ بكبير الحجارة وصغيرها، أى بكل شىء.

(٣) (الأمثال) للدكتور عابدين ص١٢١.

(٤) يَحتمل هذا التركيب فى ظاهره أمرين أَوضَحهُما العُكبرىُّ عندما تناول تركيبا قرآنيًا مشابها هو قول الحق فى سورة هود فى الآية (٥٣) منها: ﴿ما جئتنا ببيِّنة﴾، فقال: (يجوز أن تتعلق الباء بجئت والتقدير: ما أظهرت بينة، ويجوز أن تكون حالا، أى ومعك بينة أو محتجا ببينة) التبيان ٧٠٣/٢، لكن اختلاف تركيب المثل=

ثانيا – حال حذف المسند إليه :

يتضح بعد ملاحظة المذكور من المسندات إليها في أنواع الأمثال، والعدد الأصلي لأمثال كل نوع، أن المحذوف من المسندات إليها (١٤٤٠) مسندٍ إليه، غير أن هذا العدد يشمل الحالات التي حذف معه فيها المسند، وبحث أحوال المسند إليه يقتضى إفراده أولا .

وقد تبين لي ما يأتي :

م١– أن عدد المسندات المحذوفة وحدها (١٢٤٧) مسندٍ إليه، أي بنسبة (٣٨, ٢٦٪) من عدد الأمثال .

م٢– أن المحذوف منها في جملة المثل الحواري (٣٣) مسندا إليه، أي بنسبة (٢٧, ٣٪) .

م٣– أن المحذوف منها في جملة المثل التعبيري (١٢١٤) مسندٍ إليه، أي بنسبة (٣٨, ٤٦٪) .

م٤– أنه لم يحذَفْ منها شيء في جملة المثل الحكمي .

– وفيما يلي أحاول تفسير هذه النسب :

ت م١– إن هذه النسبة – وهي غير قليلة – تدل على مشاركة المسند إليه في الجملة محذوفًا كما شارك مذكورا، بل إن المتكلم في بعض الأحيان يكون أحوج إلى حذفه لأغراض كثيرة، فإذا ذكر عندئذ نزل قدر الكلام وفشِل المتكلمُ، ولهذا وغيره قال الجرجاني في الحذف الذي بدأه بحذف المسند إليه المبتدأ : (هو باب دقيقُ المَسْلَك، لطيفُ المأْخَذِ، عجيبُ الأَمْرِ، شَبيهٌ بالسِّحر، فإنّكَ ترى به تَرْكَ الذِّكْرِ، أَفْصَحَ مِنَ الذِّكْرِ، والصَّمْتَ عن الإفادَةِ، أَزْيَدَ للإفادَةِ، وتَجِدُكَ أَنْطقَ ما تكونُ إذا لم تَنْطِق، وأَتمَّ ما تكونُ بيانًا إذا لم تُبِنْ. وهي جملةٌ قد تُنكِرُها حتى تَخْبُرَ، وتَدْفعُها حتى تَنْظر)[١] .

وكما كان عدم الطول والامتداد سببًا للإيجاز، كان الحذف كذلك .

ت م٢– لقد كان طبيعيًا أن تخلو جملة المثل الحكمي من هذه الحال، فإن المعنى الحكمي الذي اقتضى بسط جزأي الجملة لم يكن يناسبه حذف المسند إليه فيها .

ت م٣– إن النسب السابقة توضح أن حذف المسند إليه يرجع في أغلبه إلى جملة المثل

= التعبيرى الظاهر فى الأمثال الأربعة الأخيرة، عن جزء الآية السابق من كون تركيب المثل قصد المبالغة فى وصف المسند إليه بالكذب فى الخامس والإغراب فى السادس والشر فى السابع والجمع فى الأخير – قوّى اعتبارَ الحاليّة، ثم إنّ (جاء) فى الآية متعد إلى مفعول به، فتعلق الجار والمجرور به جائز وأقوى لأن المسند إليه أوصل هذا الفعل إلى المجرور فهو يظهر البينة لهم. أما فى الأمثال السابقة فلا مفعول به، ومن ثم يتركز الاهتمام على المسند إليه فيها وبيان حاله .

(١) (دلائل الاعجاز) للجرجانى ص١٤٦ .

التعبيري ، فمقدار المحذوف من المسند إليه فيها (٣٥,٩٧٪) من مجموع المحذوف .

إن غرض هذه الأمثال الثابت – وهو الوصف – اقتضى هذه النسبة الكبيرة ، كما أن غرض الأمثال الحكمية – وهو الوعظ والنصح بشرح حقائق الأشياء– اقتضى الذكر .

فمن الأمثال التعبيرية :

١- (ذَلِيلٌ عاذَ بقَرْمَلَةٍ)[١] ٢- (أُمٌّ فَرَشَتْ فأَنامَتْ)[٢]

٣- (نزِقُ الحِقاقِ)[٣] ٤- (شَيْطانُ الحَماطَةِ)[٤]

٥- (أَجْوَعُ مِنْ زُرْعَةَ)[٥] ٦- (أَحْكَمُ مِنْ لُقْمانَ)[٦]

٧- (أَزْكَنُ مِنْ إِياسٍ)[٧] ٨- (أَبْصَرُ مِنْ غُرابٍ)[٨]

٩- (كَدُودَةِ القَزِّ)[٩] ١٠- (كحِمارَيِ العِبادِيِّ)[١٠]

قال العلويُّ : (الخبرُ عبارةٌ عن الصِّفة ، والمبتدأُ في نفسه عِبارةٌ عن الذّات ، ولا شَكَّ أن الذات بالابتدائية والصفة بالخبرية أحقُّ من العكس)[١١] .

إن هذا الكلام تؤكد صحته الأمثال؛ لقد قدّم المثلُ التعبيريُّ الوصفَ عن طريق تشبيهات وكنايات ، وكان أصلح موقع لها المسند ، فجُمعَت وحدها بحذف المسند إليه الذي يكون الموصوفَ ، لأن غاية المثلِ التعبيري الوصف وقد قدّمه ، أما الموصوف فيقدمه مستعمِل المثل .

لقد سبق حقًّا أنّ كثيرًا من الأمثال التعبيرية ذكر فيها المسند إليه الذي كان ضمير غيبة غالبا ، وقد ذكرت أنه كان تدخلا لشرح كيفية الاستعمال ، وقد كانت فيه كفايةٌ وغُنْيةٌ عن استمراره معها جميعا .

إن ابن سلام في كتاب الأمثال بدأ الأمثال التعبيرية التي سماها (الأمثال في منتهى التشبيه) بقوله : (إنّه لأَبْصَرُ مِنْ غُرابٍ) فأورد مسندا إليه موصوفا بالمثل التعبيري ، ثم لم يذكره بعد ذلك اكتفاءً بشرحه المثل الأول[١٢] . وهو المثل الثامن فيما سبق ، ولم يورد له الميداني مسندًا اليه .

والميداني نفسه يقول في شرح المثل الرابع مما سبق : (يقال « كأنه شيطان الحماطة » و « ما هو إلا شيطان الحماطة »)[١٣] . فهو لم يذكر له في متنه مسندًا إليه ، واستغنى بذكره في الشرح .

---

(١) (مجمع الأمثال) ١٠/٢ والقرملة شجيرة ضعيفة لا ورق لها أى ذليل عاذ بمثله .

(٢) نفسه ٣٥/١ يضرب فى بِرِّ الرجل بصاحبه .

(٣) نفسه ٣٨٨/٣ أى طائش المخاصمة .

(٤) نفسه ١٥٧/٢ أى حية بذلك المكان تألفه ، ويضرب للرجل إذا كان قبيح المنظر .

(٥) نفسه ٣٣٢/١ وزرعة كلبة لبنى ربيعة الجُوعِ أماتوها جوعًا .

(٦) نفسه ٣٩٥/١.

(٧) نفسه ٢٠٢/١.

(٨) نفسه ٩٥/٢.

(٩) نفسه ٤٧/٣ يضرب لمن يتعب نفسه لأجل غيره .

(١٠) نفسه ٥٦/٣ يضرب فى خَلّتين من الشَّرِّ إحداهما شرٌّ من الأخرى .

(١١) (الطراز) ٢٤/٢.

(١٢) (كتاب الأمثال) لابن سلام ص٣٦٠.

(١٣) (مجمع الأمثال) ١٥٧/٢.

وقد لاحظ بعض الباحثين هذا فقال أثناء حديثه عن حذف المبتدأ في الأمثال العربية: (من ذلك كونه (يقصد الخبر) (أفعل) تفضيل، وهي مسألة تشيع في المثل العربي شيوعا مفرطا... ولقد ذكر (أفعل) التفضيل في المثل العربي مصحوبا بالمبتدأ في مواضع، ومنها قولهم: («هُوَ أَذَلُّ مِنْ حِمارٍ مُقَيَّدٍ»، «هُوَ أَوْثَقُ سَهْم في كِنانتي» «هو أشدُّ حُمْرَةً مِنَ المُصَعَةِ»، «هذا أَحَقُّ منزلٍ بتَرْكٍ»)[1] وإن لم يقدّم لهذا الحَذْف تفسيرًا.

ورغم هذا رجع فقال في إطار حديث عن حذف الموصوف فيما لا يصح فيه الابتداء بالنكرة: (من ذلك قولهم: «مَخْشُوبٌ لَمْ يُنَقَّحْ» أي شيء مخشوب لم ينقح وقولهم: «ذليل عاذ بقرملة» أي حيوان ذليل عاذ بقرملة، وهي الشجرة الضعيفة التي لا ورق لها)[2].

وغَيْرُ هذا كان أَسَدَّ؛ فهذه الأمثال التعبيرية الأخيرة أوصافٌ عبارةٌ عن أخبار حذفت مبتدآتها وإن كانت أخبارا ممتدة فلبَسط الوصف، ولا فرق بين (ذليل عاذ بقرملة) و (أَذَلُّ مِنْ قَقْع بقَرْقَرَةٍ) من هذه الناحية فإن كان الأول ممتدًا بالنعت فالثاني طويلٌ بعَمَل الفعل. بل لقد قال في موضع آخر: (من ذلك قولُهم «مواعيدُ عُرْقُوب» أي مواعيده مواعيد عرقوب، ولقد ذُكر هذا المشبه في رواية أخرى «مواعيده مواعيد عرقوب» وقولهم «ضُروعُ مَعْزٍ ما لها أَزْماتٌ» أي (بِشْرُهُ ضُروعُ مَعْزٍ وقولهم: «هَدْمَةُ الثَّعْلَب»)[3] إنه يتحدث عن أن المبتدأ المشبَّه قد حذف في هذه الأمثال وبقى الخبر المشبَّه به وهذا ما بدا لي في جميع هذه الأمثال التعبيرية.

فليس مستقيمًا أن يفرق بينها وجميعُها بَقِى فيه الجزءُ المحقِّقُ للوصف وهو الخبر.

وكذلك تحدث الدكتور عابدين عن الأمثال التعبيرية المحذوفة المسند إليه، التي كان مسندها الباقي شبه جملة حرفيا من الكاف الجارة التَّشْبيهية والمجرور، كما في المثلين التاسع والعاشر (كدودة القز - كحمارى العبادي)، ورأى أن هذا كان تقليدا لطريقة الشرق القديم التي جلبها المعلمون العَجَمُ، فقال: (غير أن هذه الطرائق التعليمية تتجلى في الأدب العربي في عصر متأخر بصورة واضحة، فقد امتصت الحكمة الكتابية العربية أكثر ما كان شائعًا في الشرق القديم من طرائق تعليمية وكتابية)[4].

ولكن تبدو لي على هذا الكلام ملاحظتان:

الأولي - أن أكثر ورود هذه الطريقة في أمثال تعبيريةٍ وصفية لا حكميةٍ كتابيةٍ.

---

(١) (الحذف فى المثل العربى) للدكتور عبد الفتاح الحموز ص ١٢- ١٣، وما أورد من أمثال، مذكور فى (مجمع الأمثال) ٣/ ٤٧٩، ٤٩٢، ٤٨٩، ٤٦٩، مراعاة لترتيب الباحث.

(٢) (الحذف) ص١٣٩- ١٤٠، وأول المثلين فى (مجمع الأمثال) ٣/ ٢٧١، وقد سبق بيان الثانى.

(٣) (الحذف) ٣٦-٣٧ وما أورد من أمثال مذكور فى (مجمع الأمثال) ٣/ ٣٣٠، ٢/ ٢٦٨، ٣/ ٤٧١، مراعاة لترتيب الباحث.

(٤) (الأمثال) ص١٥٧.

الثانية – أن هذه الطريقة نتيجة ما فصَّلْتُه وهو الإبقاء على جزء الوصفِ الذي يؤدِّي هنا بالتشبيه، فليست في رأيي تعليمًا، بل الإبقاء على المسند (ک، والمجرور) كالإبقاء على غيره من المسندات. لقد أبقى جامعو الأمثال هذا الجزء وحده لأنه الذي سيستعمله الناس واضعين له المسند إليه الذي يريدون وصفه.

في كتابه إلى الجراح بن عبدالله قال سيدنا عمربن عبدالعزيز – رضى الله عنه –: (بلغني أنك كنت لمخلد بن يزيد بن المهلب، ولآل المهلب، أمَّا فَرَشَتْ فأَنامَتْ)[1].

وفي وعظه لنفسه قال المعري: (كأنِّي بِيَ في الدار المُخَمَّلَةِ، وقَدْ فَزِعَ إلى العَمَلِ العَمَلَةُ، فَكُنْتُ ذَليلًا عاذَ بِقَرْمَلَةٍ)[2].

فاستخدم سيدنا عمر المثل التعبيري الثاني من المجموعة السابقة المحذوفة المسند إليه، ووضع له ضمير الخطاب مسندا إليه لأنه أراد أن يصف مخاطبه بالبر بمَخْلد وآل المهلب جميعًا.

واستخدم المعري المثل التعبيري الأول، ووضع له ضمير التكلم مسندا إليه، لأنه أراد أن يصف حاله في القبر بالذلة التي لا منجى منها إلا العمل الصالح، وإذ لا عمل صالحا وصف نفسه بهذا الوصف. وقد كان المعري يعرف رواية جامعي الأمثال، لأنه قال في تفسير كلامه: (مثل يضرب، تقول العرب: « ذليل عاذ بقرملة »، أي عاذ بذليل)[3].

فحذْفُ المسند إليه في جملة المثل التعبيري اهتمامٌ بجُزْءِ الوَصْف، وتَمْكينٌ للمُسْتعملين، عرف هذا من جاء بعد جمع الأمثال كالمعرّىّ، وأثبته استعمال من سبق جمعها كسيدنا عمر، رضي الله عنه. هذا هو الأعم الأغلب، لأن هذا النوع غير مقتطع من سياق غالبا، بل عبارة عن أوصاف جمعت بغرض بيان الوصف لا بيان السياق الذي استعملت فيه.

ولكن لا يمتنع أن يستعمل متكلم – أو يكون قد استعمل – بعضها قاصدا حذف المسند إليه رغبة عنه لحقارته أو بطشه، كأن يقول إنسان في حضرة حاكم باطش: « شيطان الحماطة » قاصدًا الحاكم حاذفًا ما يشير إليه خوفا من بطشه. انه بهذا الحذف قد سَرَّى عن نفسه وأفهَم السامعين، وأفلت من المؤاخذة.

أما جملة المثل الحواري فلاختلافها عن جملة المثل الحكمي في أنها مقتطعة من سياق يمكن أن يدُلّ على المحذوف، وقع بها هذا الحذف.

وأما أن الحذف كان ضئيلا إلى ما وقع بجملة المثل التعبيري، فلأنه لم يُقْصَدْ قَصْدًا كهذا، بل جاء بحسب طبيعة السياق الذي خرج منه كل مثل وقع فيه حَذْف المسند إليه.

---

(١) (جمهرة رسائل العرب) ٢/٢٩٠.

(٢) (الفصول والغايات) ص ٨١، والمخملة المسترة، والعملة جمع عامل.

(٣) نفسه ص٨٢.

فمن الأمثال الحوارية :

١- (مُحسِنَةٌ فَهِيْلِي)[١]
٢- (هَيْنٌ لَيْنٌ وأَوْدَتِ العَيْنُ)[٢]
٣- (ذُلٌّ لوأَجِدُ ناصِرًا)[٣]
٤- (فَتًى ولا كَمَالِكٍ)[٤]
٥- (غَرْثَانُ فارْبُكُوا لَهُ)[٥]

فالمثلِ الأول كلام رجل وجد امرأة تُفْرِغ من وعائها طعامًا في وعائه ، فسألها : ما تصنعين؟ فقالت : أُهيلُ من هذا في هذا ، فقال لها : محسنة - أي أنت محسنة- فهيلى . فقد استغنى بدلالة الحال فحذف المسند إليه حذفا جائزًا قصد منه أن يَجْبَهَ المرأة بوصفها بالإحسان لتستمرَّ فيما تصنع .

والمثل الثاني كلام (دُغَةَ) المُحَمَّقة حين حسدها صواحبُها على أَنْساع كرٍّ لها جُدُدٍ جعلت تَئِطُّ إذا ركبَتْ ، فقلن لها : وَيْحَكِ يا دُغَةُ إنّ أَنساعَكِ تَئِطُّ وإذا سمع أطيطها الرجال قالوا : هذا ضُراط دغَة ، لو أَنَّكِ دهنتِها فهو أَلينُ لها وأبقى ، فيذهبُ عنك هذا الذي تخافين عارَه . قالت : فإني فاعلة ، فلما نَزَلَتْ حملَت النساءُ إليها السَّمْنَ في الأَقْداح ، فلما صار السمن بيدها أخذَتْ نِسْعًا من أنساعها فقَطَرَتْ على بَعْض نواحِيهِ من السمن ، فاسْوَدَّ ولانَ ، فعِنْدَ ذلك قالت دُغَةُ : (هَيْنٌ لَيْنٌ وأَوْدَتِ العَيْنُ) أي نِسْعِى هَيْنٌ . فقد استغنت بدلالة الحال فحذفت المسند إليه حذفًا جائزا قصدت منه تناسى حال نِسعِها الأولى الجيدةِ التي تبدّلَتْ .

والمثل الثالث من كلام أَنَسِ بن أبي الحُجَيْرِ حين سأله الحارث بن أبي شمر الغساني المِلِكُ عن بعض الأمر ، فأخبره ، فلطمه ، فغضب أَنَس وقال : (ذُلٌّ لو أجد ناصرا) أي لَطْمُكَ إيايَ ذُلٌّ أو هذا ذُلٌّ ، فاستغنى بدلالة الحال فحذَفَ المسند إليه حذفا جائزا قَصَدَ منه الإفلات من بطش الملك الغساني .

والمثل الرابع من كلام متمم بن نويرة الشاعر حين عُرِض عليه رجل مُكتمِلٌ ، فقال : فتًى - أي هذا فتى- ولا كمالك - أي ولا يكون كمالك ، يقصد مالكًا أخاه الذي قتل في حروب الردة ، فقد استغنى بدلالة الحال فحذف المسند إليه حذفًا جائزا قصَدَ منه عدمَ إحراج الرجل المعروض عليه بانْتقاصِه .

والمثل الخامس كلام امرأة لسانِ الحُمَّرةِ حين دخل عليها وهو جائع عطشان - كما يقول الميداني- فبَشَّرُوه بمولود وأَتَوه به ، فقال : والله ما أدرى أآكله أَمْ أَشْرَبُه ، فقالت امرأته : غَرْثَانُ -

(١) (مجمع الأمثال) ٢٤٣/٣.
(٢) نفسه ٤٦١/٣.
(٣) نفسه ١١/٢ .
(٤) نفسه ٤٥٠/٢.
(٥) نفسه ٤١٣/٢.

أي جائع – فارْبكُوا له أي اصنعوا له الرَّبِيكة وهي طعام . وتقدير الكلام (هو غرثان ...) ، فقد استغنت بدلالة الحال فحذفَت المسند إليه حذفا جائزا قصدت منه أن تَجْبَه أَهْلَ بيتها بحال زوجها فيسرعوا بإطعامه .

فحذف المسند إليه في هذه الأمثال الحوارية وغيرها كان جائزًا لدلالة الحال عليه ، ولكنّ ذكره – لو حدث – كان سينزل ببلاغة الكلام التي حقّقها الحذف وسبقَ بيانُها .

وقد عرف النحاة هذا من الأمثال وغيرها ، فأجازوا حذف المبتدأ لقرينة ، وشرح سيبويه كيف تدل الحال على المحذوف وتغنى عنه ، قائلا : (ذلك أنكَ رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت : عبدُ الله وربّي ، كأنك قلت : ذاكَ عبدُ الله)[1] .

ورغم هذا تناول بعض الباحثين المثل الخامس مما سبق على أن (فاربكوا له) في موضع خبر للمبتدأ المحذوف الذي (غرثان) .صفة له ، فقال : (ذكر ابن الأنباريّ أن جملة الطلب لا يصح أن تقع خبرا لأنها لا تحتمل الصدق أو الكذب ، وقيل إن المفرد لا يحتمل ذلك أيضا ، وذهب ابن السراج إلى وجوب تقدير القول في مثل هذه المسألة . ومما جاء من ذلك في المثل العربي قولهم : « غرثان فاربكوا له » ، قولهم : « فاربكوا له » في موضع خبر على أن غرثان صفة لموصوف محذوف ، أي : رجل غرثان فاربكوا له ، ويقدَّر القول قبل جملة الطلب على مذهب المانعين)[2] .

إن مثل هذا لا يجوز أن يقع الا ممن مرّ على فهرس الأمثال ببصره مرورًا ، ولا يشفع له أنه ذكر بعد ذلك احتمال كون (غرثان) خبر مبتدأ محذوف .

* * *

---

(١) (الكتاب) ٢/ ١٣٠، وراجع (ارتشاف الضرب من لسان العرب) لأبى حيان الأندلسى ٢/٢٩.

(٢) (الحذف) للدكتور الحموز ص٤٨.

الفصل الثاني

المسند

أولا – حالُ ذِكْر المسند :

بلغ المذكور من المسندات في الجمل المقصودة بالبحث، (٤٤٣٨) مسند، بنسبة (٩٠, ٩٣٪) من عدد الجمل وهو (٤٧٢٦)، على حين كانت نسبة المسندات إليها المذكورة (٥٣, ٦٩٪) كما سبق.

وقد كان ابن الحاجب ذَكَر في ترجيح كون (صَبْرٌ) في الآية الكريمة ﴿فَصبْرٌ جَميلٌ والله المُستعانُ على ما تَصِفُونَ﴾[١]، خبرًا، (أنّ حذْف المبتدأ أكثرُ، وحملُ الشيء على الأكثر أولى من حملة على الأقل)[٢].

ويبدو أن الأمثال تؤكد هذا الكلام الذي لم يستشهد عليه الشيخ، وقد كان علماؤنا يعتمدون في مثل هذه الاشارات على بصر المتلقى بالأساليب العربية.

وأورد ابن هشام مسألة يمكن الاعتماد في حلها على النسبة السابقة، هي (إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبرا، فأيهما أولى؟ قال الواسطي: الأولى كون المحذوف المبتدأ لأن الخبر محط الفائدة. وقال العبدي: الأولى كونه الخبر لأن التجوز في أواخر الجملة أسهل)[٣].

فالأمثال تؤيد قول الواسطي الذي وافق قول ابن الحاجب، والتعليل بأن الخبر محط الفائدة وجيه جدا[٤]، أما القول بأن التجوز في أواخر الجملة أسهل، فإنه إذا كان حذفًا لَحِقَ طَرَفَ الكلمة، أما أنْ يأخذ ركن الجملة فنادر جدا[٥].

وكان المذكور من المسندات في جملة المثل الحواري (٨٨٨) مسندا بنسبة (٨٨٪)، وفي جملة المثل الحكمي (١٠٦٦) مسند بنسبة (٩٠, ٩٦٪) وفي جملة المثل التعبيري (٢٤٨٤) مسند بنسبة (٩١, ٩٤٪) ولا يخفى أن أكثر نسب الذكر كانت في جملة المثل الحكمي والمثل التعبيري، وهذا منتظر؛ فإن المعنى الحكمي الهادف إلى الوعظ والإرشاد بكشف حقائق الأشياء، والمرسل بنفسه فلا سياق له يدل على المحذوف إن حذف – يقتضى التفصيل والبيان اللذَيْن

---

(١) سورة (يوسف) الآية: ١٨.
(٢) (الإيضاح في شرح المفصل) لابن الحاجب ١٩٤/١.
(٣) (مغنى اللبيب) ١٦٢/٢.
(٤) راجع ما سبق في (الفصل الأول) من حديث عن حذف المسند إليه في المثل التعبيري وبقاء المسند.
(٥) سيأتي في الباب الثاني تفصيل هذا الأمر.

ينافيهما حذف المسند. ولأن الوصف الذي المسند أشد المواقع له مناسبة[١]، ينافيه حذف هذا المسند، كانت تلك النسبة في جملة المثل التعبيري.

أما المثل الحواري الذي يحيط به سياقه، فقد كان المسند فيه أقل لزومًا وأكثر حرية لدلالة الحال عليه إن حذف.

ويمكن الحديث عن أحوال المسند، من خلال ملاحظة أنه ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأول – المسند المفرد.

والثاني – المسند الجملة.

والثالث – المسند شبه الجملة.

وقد أخذت في الأخير برأي من رأي الجار والمجرور أو الظرف، المسند[٢].

وبحث حال المذكور من المسندات يتعلق بنوعها تفصيلا وبعلاقتها بغيرها.

* * *

(١) راجع الفصل السابق.

(٢) راجع (حاشية الصبان على شرح الأشموني) ١/٢٠٠.

القسم الأول – المسند المفرد :

وينقسم قسمين :

١- المسند المفرد الاسم . ٢- المسند المفرد الفعل .

(١) المسند المفرد الاسم :

بلغ المذكور من المسند المفرد الاسم (١٧٥٧) من عدد المسندات أي بنسبة (٥٨, ٣٩٪) ، لجملة المثل الحواري منها (١٧١) بنسبة (٢٥, ١٩٪) ، ولجملة المثل الحكمي منها (٣١٩) بنسبة (٩٢, ٢٩٪) ، ولجملة المثل التعبيري منها (١٢٦٧) بنسبة (٥١٪) . ولهذه النسب دلالات تتضح من خلال البحث .

(أ) نوع المسند المفرد الاسم :

وفيما يلي جدول مفصّل لأحوال المسند ، تبين محالّه الرأسية نوع الجملة التي يقع فيها ، وتبين محالّه الأفقية نوعه من حيث التنكير والتعريف .

نوع المسند / جملته	نكرة	معرفة			المجموع
		اسم إشارة	علم	بقية المعارف	
جملة المثل الحوارى	١١٩	٣	٣	٤٦	١٧١
جملة المثل الحكمى	٢٠٢	١	—	١١٦	٣١٩
جملة المثل التعبيرى	١١٦٤	—	٣	١٠٠	١٢٦٧
المجموع	١٤٨٥	٤	٦	٢٦٢	١٧٥٧

- وهذه معطيات استخلصتها من الجدول السابق :

م١- استخدمت الأمثال العربية النكرة مسندا (١٤٨٥) مرة ، بنسبة (٥١, ٨٤٪) ، واستخدمت المعرفة (٢٧٢) مرة ، بنسبة (٤٨, ١٥٪)

م٢- استخدمت جملة المثل التعبيري النكرة مسندا (١١٦٤) مرة ، بنسبة (٨٧, ٩١٪) ، واستخدمتها جملة المثل الحواري (١١٩) مرة ، بنسبة (٥٩, ٦٩٪) ، واستخدمتها جملة المثل الحكمي (٢٠٢) مرة ، بنسبة (٣٢, ٦٣٪) .

م٣- استخدم المثل الحكمي اسم الاشارة مسندا ، مرة واحدة ، واستخدم المثل التعبيري العلم مسندا ثلاث مرات .

- وقد وجدت لهذه المعطيات ما يأتي من دلالات وتفاسير ، مرتبة بحسبها :

ت م١- قال السيوطي : (أصل المبتدأ أن يكون معرفة وأصل الخبر أن يكون نكرة ، وذلك لأن الغرض من الإخبارات إفادة المخاطب ما ليس عنده وتنزيله منزلتك في علم ذلك الخبر)[١] .

(١) (الأشباه والنظائر) ٢/٦١.

وقد أكدت الأمثال هذا الكلام ، غير أن الجدول يوضح ورود أمثال غير قليلة ، على عكس هذا الأصل . وقد حاول بعض النحاة الاعتراض على مقولة الجمهور السابقة (أصلية التنكير في الخبر) فقال : (أما قول النحاة أصل الخبر التنكير لأن المسند ينبغي أن يكون مجهولا فليس بشيء لأن المسند ينبغي أن يكون معلومًا كالمسند إليه ، وإنما الذي ينبغي أن يكون مجهولا هو انتساب ذلك المسند إلى المسند إليه ، فالمجهول في قولك : «زيد أخوك» هو انتساب أخوّةِ المخاطب إلى زيد وإسناده إليه لا أُخُوّتُه)[1] .

وهي لفتة ذكية منه ، غير أن ابن مالك يعلل وضع النحاة لذلك الأصل بقوله : (يلزم من كون المبتدأ معرفة في الأصل كون الخبر نكرة في الأصل ، لأنه إذا كان معرفة مسبوقًا بمعرفة ، توهم كونهما موصوفا وصفة ، فمجيء الخبر نكرة يدفع ذلك التوهم ، فكان أصلا)[2] .

من الأمثال الحواريّة :

١- (إنَّ الشّقيَّ وافِدُ البَراجِمِ)[3]
٢- (ألْقولُ ما قالَتْ حَذامِ)[4]
٣- (لا فتىً إلا عَمْرُو بْنُ تِقْنٍ)[5]
٤- (هذا التَّصافِي لا تَصافِي المِحْلَبِ)[6]

ومن الأمثال الحكمية :

١- (العُقُوبَةُ ألْأَمُ حالاتِ القُدْرَةِ)[7]
٢- (خَيْرُ الأُمورِ أوْساطُها)[8]
٣- (المَدْحُ الذَّبْحُ)[9]
٤- (الهَوَى الهَوانُ)[10]

ومن الأمثال التعبيرية :

١- (إنّه لَمَوْهُونُ الفَقار)[11]
٢- (إنّه لَمُنْقَطِعُ القِبال)[12]
٣- (مَطْلُهُ مَطْلُ نُعاسِ الكَلْبِ)[13]
٤- (أنا عَريرُكَ مِنْ هذا الأمْرِ)[14]

إن هذه الأمثال جميعا تؤكد كلام الرضى . فقد كانت النسبة بين ركني الجملة هي المطلوب إثباتها ، ولا يرِدُ هذا أن جزء الوصف في المثل التعبيري يكون أحيانا كناية غير معروفة ، فهي لم تصِرْ مثلا تعبيريًّا إلا بعد معرفتها .

---

(١) (شرح الكافية) للرضى ١٠٩/١.
(٢) (شرح التسهيل) لابن مالك ٢٨٩/١ - ٢٩٠.
(٣) (مجمع الأمثال) ١٣/١ والبراجم قبائل من أولاد حنظلة بن مالك .
(٤) نفسه ٤٩٩/٢ وحذام امرأة مُصدَّقة .
(٥) نفسه ١٩٩/٣.
(٦) نفسه ٤٧٥/٣ والمحلب الإناء.
(٦) نفسه ٢٧٧/٢.
(٨) نفسه ٤٣٠/١
(٩) نفسه ٢٨٠/٣.
(١٠) نفسه ٤٦٩/٣
(١١) نفسه ١١٠/١ أي ضعيف .
(١٢) نفسه ١١٠/١ والقبال سير النعل ، أي هو سيئ الرأي فيمن استعان به في حاجة .
(١٣) نفسه ٣١٥/٣، ومَطْلُهُ تأخيره ، ونعاس الكلب دائم متصل .
(١٤) نفسه ٧٦/١ أي أنا عالم بهذا الأمر فاغترني أي سلني عنه .

ونلاحظ أن المسند في جملة المثل الحكمي جاء مرة مضافا إلى ضمير غيبة، وهذا الضمير راجع إلى المسند إليه، ولولا هذا لكان غريبًا عن بناء هذا النوع.

ولكن استخدام المعرفة مسندا في المثل الرابع من الحوارية والثالث والرابع من الحكمية، مُوقع في اللبس الذي أوضح ابن مالك أن (أصل النحاة) السابق إنما وُضع لمنعه.

وستكون لنا وقفة أخرى مع مثل هذه الصور[١]، غير أنني أرى هنا أن المخرج من اللبس الذي ربما استخدمه القائل والمستعمل كلاهما، هو الوقف - بصورة ما - على آخر كل مثل، أو استخدام نغمة هابطة، مُؤْذِنٌ بنهاية المثل. أما استخدام ضمير الفصل فقد ندر جدا[٢].

أما المثل التعبيري، فلم يقع في مثل هذا، من أجل أن تركيزه كان على المسند وحده، وقد كان هذا في الأغلب الأعمّ نكرةً.

ت م٢- قال الجرجاني في مِثْل الأمثال التعبيرية: (إذا جعلت الاسم المجرور معربا بالإعراب الذي يستحقه الخبر من الرفع أو النصب كان كلا الأمرين = التعريف والتنكير = فيه حَسَنًا جميلا، تقول: «زيدٌ الأسد»، و«الشمسُ»، و«البحرُ»، و«زيدٌ أسدٌ»، و«شمسٌ» و«بدرٌ» و«بحرٌ»)[٣]

يريد الشيخ أننا إذا نزعنا كاف التشبيه الجارةَ، وجعلنا المجرور المشبه به خبرًا بما للخبر من أشكال، استوى في مجيء المشبَّه به تنكيره وتعريفه.

ولكن الجدول السابق يثبت غلبة التنكير عندئذ، ولم يكن هذا لأصليته في الخبر فقط، بل يرجع إلى أن هذا النوع الذي هدف إلى الوصف بالتشبيه والكناية، كان يتخذ طريق المبالغة في التشبيه لإثبات الوصف، وقد سبق أن بعض السمات التركيبية يرجع إلى قصد المبالغة[٤].

لقد أكثر هذا النوع (الأمثال التعبيرية) من استخدام (اسم التفضيل) مسندا من أجل هذا الغرض.

فمن الأمثال التعبيرية:

١- (أَسْرَى مِنْ جَرادٍ)[٥] ٢- (أَسْلَحُ مِنْ حُبارى)[٦]

ان أشكال اسم التفضيل ثلاثة، كما يقول الميداني:

(**الأول**: أن يكون معه «من» نحو: زيدٌ أَفْضلُ مِنْ عمرو.

---

(١) تكون في بحث نوع الجملة في الفصل الثالث.
(٢) سيأتي حديث عن هذا الأمر في الفصل الثالث.
(٣) (أسرار البلاغة) للجرجاني ص٢٤٧.
(٤) راجع الفصل الأول من هذا الباب.
(٥) (مجمع الأمثال) ١٤٣/٢.
(٦) السابق نفسه.

الثاني : أن تدخل عليه الألف واللام نحو : زيدٌ الأفضلُ .

الثالث : أن يكون مضافا ، نحو : « زيدٌ أفضلُ القومِ ، وعَمْرٌو أفضلُكُمْ »(١) .

أما الثاني فيستخدم للوصف بزيادة المفضَّل على غيره في حالة واحدة ، هي إذا عُهد هذا الوصف لأنه كما قال الرضى : (يشار باللام إلى مُعَيَّن مذكور لفظًا أو حكما كما ذكرنا في اللام العهدية في بابها فتكون إشارة إلى أفعل المذكور معه المفضل عليه كما إذا طُلب شخص أفضل من زيد ، قلت : عمرو الأفضل أي الشخص الذي قلنا إنه أفضل من زيد ، فعلى هذا لا يجوز أن تكون اللام في أفعل التفضيل في موضع من المواضع إلا للعَهْد)(٢) .

أما الثالث فإذا قصد به الزيادة على المضاف إليه اشترط أن يكون منهم كما قال ابن الحاجب(٣) ، فقولنا : (محمد أفضل الناس) يشترط فيه أن يكون « محمد » بعض الناس ، فلا يجوز (محمد أفضل الملائكة) رغم أنه كذلك ؛ فليس من الملائكة(٤) .

والمثل التعبيري أراد ، مُبالغةً في الوصف ، أن يفضِّلَ الموصوفَ على كائن مشهور بمعنى الوصف المقصود ، فلم يصلح له الثاني لأنه ليس ثَمَّ عَهْدٌ ، ولا الثالثُ لأن المفضَّلَ ليس بعض المفضل عليه ، وقد أدرك أَوْسُ بن غَلْفاءَ الهُجَيْمِيُّ هذا القَصْد ، فقال حين أرادَ وَصْفَ خَصْمه بالخوف :

(وَهُمْ تَرَكُوكَ أَسْلَحَ مِنْ حُبارَى رَأَتْ صَقْرًا وأَشْرَدَ مِنْ نَعامِ)(٥)

فبالغ في وصفه بأن فضّله على أخوف الطير ، الحبارى التي إذا رأت صقرا سَلَحَتْ ، ولذا قالوا فيها : (سِلاحُهُ سُلاحُهُ) .

ت م٣- يكشف لنا الجدول عن ورود أنواع من المسندات غير مناسبة لما جاءت فيه من أمثال . فالمثل الحكمي يعتمد على عموم الجملة وعدم إدخال أي جزء تفتقر معه إلى سياق ، فليس ثمّ سياق . رغم هذا ورد المثل الحكمي : (خَيْرُ النّاسِ هذا النَّمَطُ الأَوْسَطُ)(٦)

فالمعنى الحكمي المقصود تأديته هو أن خير الناس الوسط بين المقصِّر والغالي ، وهو قريب مما سبق (خير الأمور أوساطها) ؛ فاستخدام اسم الإشارة مسندا هنا دخيل على بناء المثل الحكمي إذَن .

---

(١) (مجمع الأمثال) ١٣٨/١.

(٢) (شرح الكافية) للرضى ٢١٤/٢.

(٣) راجع (شرح الكافية) للرضى ١٣٨/١، وراجع تناظر أبي سعيد السيرافي وأبي بشر متى بن يونس في مثل هذه المسألة في (الإمتاع والمؤانسة) لأبي حيان التوحيدي ١٠٧/١ وما بعدها.

(٤) فَضّل الميدانيُّ زيدًا ، وفضّلَ الرضيُّ عَمْرًا ، وفَضَّلْتُ محمّدًا - صلى الله على نبينا وسلم- ، فما لي ولزيدٍ وعَمْرٍو !

(٥) (المفضليات) للضّبّي ص٣٨٨.

(٦) (مجمع الأمثال) ٤٣٢/١.

ولكن يبدو لي أن للحكيم غرضا بما فعل؛ فقد كان بإمكانه أن يُخرج المعنى الحكمي في بناء (كخير الأمور أوساطها) ولكنه أراد أن يقول للمتلقى : إن النمط الأوسط من الناس موجود - رغم قلته - في كل مكان وزمان ، فانتبه إليه وتشبه به . ولو أخرج الحكيم الكلام دون (هذا) لوافق طبيعة الأمثال الحكمية ، ولكن سيفتقد عندئذ هذا المعنى الحكمي الزائد الجليل .

والمثل التعبيري يعتمد في الأغلب على المسند محلا لجزء الوصف؛ لذلك كان شاذًا أن تأتي هذه الأمثال التعبيرية :

١- (أَنا منهُ فالِجُ بنُ خلاوَةَ)[1] ٢- (هو الضُّلالُ بنُ يَهْلَلَ)[2]

٣- (صَلْمَعَةُ بنُ قَلْمَعَةَ)[3]

قال سيبويه : (إذا ذكرت شيئًا من هذه الأسماء التي هي علامة للمضمر (يقصد الضمائر) فإنه محال أن يظهر بعدها الاسم (يقصد العلم) إذا كنت تخبر عن عمل ، أو صفة غير عمل ، ولا تريد أن تعرّفه (يقصد المتلقى) بأنه زيدٌ أو عمرو)[4] .

فالمثل التعبيري يجعل موقع المسند لجزء الوصف في الأغلب الأعم ، وكلام سيبويه السابق يمنع أن يستخدم العلم لهذ الغرض في هذا الموقع .

ولكن يبدو أن المثل التعبيري قد نكّر هذا العلم واستفاد منه المعنى الذي يدل عليه . قال الميداني في شرح المثل الأول : (أي أنا منه برىءٌ ، فصار مثلا لكل من كان بمعزل عن أمر ، وإن كان في الأصل اسمًا لذلك الرجل)[5] .

لقد صنع المثل هذه المعادلة :

=	أنا منه	برىء
	أنا منه	فالج بن خلاوة

ثم وجد في تنكير هذا العلم تحقيق المعنى الذي اقترن به ، مع قدر من السُّخَر غير خافٍ ، من كون الموصوف كأنّه لم يَعْدُ هو .

والميداني في شرحه للمثل الثاني لم يتعد قوله : (من أسماء الباطل ومعناه باطل ابن باطل)[6] ، ولم يتعد في شرحه للمثل الثالث النقل عن ابن الأعرابي أنه يقال (اذا كان لا يُدْرى من هو ولا يُعْرف أبوه)[7] .

ولا يبعد أن يكونا كالأول ، غير أن أصلهما لم تُتَحْ للميداني معرفته ، فيكون أصلهما أن رجلًا حَلّ بقوم وذكر أن اسمه (الضلال بن يهلل) ومثله (صلمعة بن قلمعة) ، ثم ذهب عنهم

---

(١) (مجمع الأمثال) ٧٧/١

(٢) نفسه ٤٨٤/٣ أى هو باطل ابن باطل .

(٣) نفسه ٢٣٦/٢ أي هو مجهول .

(٤) (الكتاب) ٨٠/٢.

(٥) (مجمع الأمثال) ٧٧/١.

(٦) نفسه ٤٨٤/٣.

(٧) نفسه ٢٣٦/٢.

ولم يعرفوا له أصلا ولا فَصْلًا ، فصنع المثل التعبيري معه هذه المعادلة :

	هو	مجهول (باطل)
=	هو	الضلال بن يهلل (صلمعة بن قلمعة)

ثم آثر العَلَم لما سبق من تحقيقه مع المعنى ، السّحرَ ، وكثير جدا من الأمثال التعبيرية قصد منه قَرْنُ الوَصْفِ بالسّحرِ وإلا كان كافيًا عند المتكلم أو غيره ، استخدام الصفة المباشرة .

وقد عرف النحاة هذا ، فقال ابن مالك : (قد ينكّر العلم تحقيقًا أو تقديرًا فيجرى مجرى النكرة)[١] ، وشرح ابن يعيش كيفية التنكير وكأنه يقصد طريقة المثل التعبيري في استخدامه مسندًا ، فقال : (العلم إذا اشتهر بمعنى من المعانى ينزل منزلة الجنس الدال على ذلك المعنى : فالمعنى الذي يقال هذا الكلام عنده هو الذي يسوّغ التنكير)[٢] .

* * *

---

(١) (شرح التسهيل) لابن مالك ١٨٠/١.

(٢) (شرح المفصل) لابن يعيش ١٠٤/٢.

(ب ، جـ) طول المسند المفرد الاسم وامتداده :

وفيما يلي جدولان ، يفصّل أوّلهما جوانب الطول بجعل مَحالّه الرأسية لنوع جملة المسند ، والأفقية لأشكال الطول ، ويفصل ثانيهما جوانب الامتداد ، بجعل مَحالّه الرأسية لنوع جملة المسند ، والأفقية لأشكال الامتداد :

الجدول الأول

طول المسند / جملته	مركب إضافي	عامل عمل الفعل	مصدر مؤول	اسم موصول	اسم مميز	المجموع
جملة المثل الحوارى	٣٧	١٦	٢	٤	٥	٦٤
جملة المثل الحكمى	٧١	١١٠	١	٢٤	١	٢٠٧
جملة المثل التعبيرى	١٠٣	٩٤٩	١	١	٣١	١٠٨٥
المجموع	٢١١	١٠٧٥	٤	٢٩	٣٧	١٣٥٦

الجدول الثاني

امتداد المسند / جملته	نعت	توكيد	بدل	معطوف	حال	متعدد	المجموع
جملة المثل الحوارى	١٧	١	٢	١٠	٦	—	٣٦
جملة المثل الحكمى	١٦	—	١	١٤	٤	١٠	٤٥
جملة المثل التعبيرى	٢٤٢	—	—	٣٦	٨	٣	٢٨٩
المجموع	٢٧٥	١	٣	٦٠	١٨	١٣	٣٧٠

– ولهذين الجدولين معطيات قدماها للبحث ، هي :

م١– بلغت نسبة طول المسند المفرد الاسم وامتداده (٢٣, ٩٨٪) على حين كانت نسبة طول المسند إليه وامتداده – وهو مشابهه – (١٨, ٢٨٪) .

م٢– بلغت نسبة طول المسند المفرد الاسم (١٧, ٧٧٪) ونسبة امتداه (٠٥, ٢١٪) .

م٣– بلغت نسبة طول المسند المفرد الاسم عن طريق عمله عمل الفعل (٢٧, ٧٩٪) .

م٤– بلغت نسبة طول المسند المفرد الاسم وامتداده في جملة المثل التعبيري (٤٤, ١٠٨٪) ، وفي جملة المثل الحواري (٤٧, ٥٨٪) ، وفي جملة المثل الحكمي (٩٩, ٧٨٪) .

م٥- كانت نسبة امتداد المسند في جملة المثل التعبيري عن طريق نعته والعطف عليه (٩٦,١٩٪).

م٦- كانت نسبة طول المسند في جملة المثل الحكمي عن طريق الاسم الموصول (٥٩,١١٪)، وفي جملة المثل الحواري (٢٥,٦٪) وفي جملة المثل التعبيري (٠٩,٠٪).

- ولكل (معطى) من هذه المعطيات دلالة وتفسيره أطرحهما فيما يأتي على الترتيب:

ت م١- تؤكد نسب هذا (المعطى) مقولة الواسطى التي رأي بها أن الخبر موطن الفائدة، ولذا يقل حذفه عن حذف المبتدأ[1]. فإن تقديم هذه الفائدة يندر - كما يوضح الجدولان - أن يعتمد على الخبر (المسند المفرد الاسم) وحده، دون توضيح أو بيان. وطريق تقديم هذا المسند للتوضيح أو البيان إما أن تكون بالطول أو بالامتداد، أو بهما معا.

ت م٢- يبدو من الجدولين أن تلك (النزعة الموقعية) التي اتصف بها المسند إليه، اتصف بها المسند المفرد الاسم، وهذا راجع إلى التشابه الكبير بينهما، وهو راجع في الأساس إلى أن هذه النزعة هي الأشد مناسبة لتحقيق الإيجاز، من تعدد المواقع.

ت م٣- يدعم (المعطى) الثالث فكرة النحاة عن أن (الأصل في الإسناد الفعل دون الاسم، لأن الاسم يصلح لكونه مسندا ومسندا إليه والفعل مختص بكونه مسندا، فصار الإسناد لازما له دون الاسم)[2]؛ فإن هذا الموقع إن كان قد شغل بالمسند المفرد الاسم بنسبة (٣٩,٥٨٪) من مجموع المذكور من المسندات، فإن آثار الفعل باقية، وأبرزها العمل الذي هو أصل في الفعل فرع في غيره.

وربما كان في هذا بعضُ التّقْوية لما قاله الدكتور محمود شرف الدين عن (التركيب الأساسي) في الجملة الاسمية وهو أنه (المبتدأ والخبر والمفعول / الجار والمجرور) قاصدًا بالتركيب الأساسي (المكون من أقل عدد ممكن من المواقع النحوية التي تقوم الكلمات فيها بأداء معنى تام)[3].

ت م٤- إن المسند هو موطن الفائدة، ومن ثَمّ ركز عليه نوعا الأمثال اللذان يقصِدان فائدةً ما، وهما التعبيري والحكمي، ففاق تركيزهما تركيز المثل الحواري، الذي لا يدور حول أداء فائدة مقصودة والذي يدعَم سياقُه معناه بحيث لا ينحصر أداؤه في ركني الجملة كالمعنى الحكمي والوصفي غالبا. ثم إن المعنى الحكمي يبسط في خلال ركني الجملة جميعا، أما الوصف - في

---

(١) راجع (مغنى اللبيب) ٢/ ١٦٢، وراجع أول هذا الفصل.

(٢) (شرح الكافية) للرضى ١/ ١٠٩، وقد تحدث الدكتور محمود شرف الدين في (الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة) له، بالفصل الخامس (الفعلية في الاسمية) عن (المعنى الفعلي في الخبر)، ولم يتعرض لآثار الفعلية في الخبر، ربما لأنه لم تسعفه إحصاءات مؤكدة من كلام العرب الموثق كالتي تيسرت لهذا البحث.

(٣) (التوابع بين القاعدة والحكمة) للدكتور محمود شرف الدين ص ٤.

المثل التعبيري – فيكاد أداؤه ينحصر في المسند المفرد الاسم ، فمن ثم جاء تركيز المثل التعبيري على مسنده عن طريق إطالَتِهِ ومَدِّه ، أقوى من تركيز المثل الحكمي .

ولكن يبدو أن تركيبًا خاصًّا من تراكيب الأمثال التعبيرية كثير الورود جدًّا ، كان وراء نسبة الطول العالية .

إن تركيب (أفعل) التفضيل في الأمثال التعبيرية ، بشكله الذي سبق بيان حيثية اقتصار المثل التعبيري عليه ، استلزم الطول بتعلُّق (من ، والمجرور) به وكان يستلزم الطول بالتمييز أحيانا :

من الأمثال التعبيرية :

١- (أَخَفُّ حِلْمًا مِنْ بَعِير)[1]	٢- (أَثْبَتُ رَأْسًا مِنْ أَصَمّ)[2]
٣- (أَصْدَقُ ظَنًّا مِنْ أَلْمَعِيّ)[3]	٤- (أَسْرَعُ غَضَبًا مِنْ فاسِيَةٍ)[4]
٥- (أَكْذَبُ أُحدُوثَةً مِنْ أَسِير)[5]	٦- (أَعْزَبُ رأيًا مِنْ حاقِنٍ)[6]

فالمفضل عليه يجيء في هذا التركيب مجرورًا (بمن) ، والجار والمجرور متعلقان باسم التفضيل مُكْسِبانِ إياه طولًا . وقد كثر هذا التركيب حتى إنّ بعض العلماء أفرده بالتأليف[7] .

وكذلك تحتم أن يتعلق بهذا الاسم نفسه أحيانا (تمييز) كما توضح هذه المجموعة ، فلولا التمييز لكان لزامًا أن تكون أسماء التفضيل السابقة هكذا : (أَحْلَمَ – أَرْأَسَ – أَظَنُّ – أَغْضَبُ – أَحْدَثُ – أَرْأَى) أو أن يطرح التمييز فتصير هكذا : (أَخَفُّ – أَثْبَتُ – أَصْدَقُ – أَسْرَعُ – أَكْذَبُ – أَعْزَبُ) وفي كلٍّ تجاوُزٌ :

فبعض صيغ اسم التفضيل ستكون عندئذ على غير وجهها مثل (أرأس) الذي لا فعل له . وبعضها سيؤدي معنى آخر ربما ضارَّ المقصود (كأَحْلَم) ، فهي تفيد فضل الحلم ، المثل يريد العكس ، و(أَظَنُّ) التي تفيد كثرة الظن ، والمثل يريد صدقه .

وإذا لم يحدد المقصود من اسم التفضيل فمَصِيرُه إلى معنى الزيادة ، و(أغضب) التي تفيد كثرة الغضب والمقصود سرعته ، و(أرأى) التي تفيد صواب الرأي والمقصود غيابه .

وكذلك أسماء التفضيل المطروحة تمييزاتها ، لأن المقصود متعلق بوجود التمييز مع اسم التفضيل في مثل هذه الحالات وإن كانت قليلة إلى غيرها .

ت م٥– إن تنكير المسند المفرد الاسم وراء امتداده بالنعت ، كما كان تعريف المسند إليه في هذا المثل نفسه وراء امتداده بالحال ، والحال والنعت متشابهان في أن كل واحد منهما لبيان هيئة

---

(١) (مجمع الأمثال) ٤٤٨/١ — (٢) نفسه ٢٨٠/١.

(٣) نفسه ٢٤٨/٢ — (٤) نفسه ١٣٧/٢.

(٥) نفسه ٧١/٣ — (٦) نفسه ٤٠٢/٢.

(٧) راجع (الدرة الفاخرة في الأمثال السائرة) لحمزة الأصبهاني.

مقيّدة[١]. وأقصد هنا غير تركيب (أفعل) التفضيل الذي سبق بيان طوله، وهو مكتف بطوله هذا عن الامتداد، ولهذا كانت نسبة طول مسند جملة المثل التعبيري أكثر من نسبة امتداده. (فأفعل) التفضيل يشغل عددا كبيرا من هذه الأمثال.

أما امتداده بالعطف فقد كان في حالاتِ الوصفُ فيها خاصٌ كما كان امتداد المسند إليه في هذا المثل نفسه بالعطف في حالات قصد فيها أداء وصف خاص.

من الأمثال التعبيرية:

١- (شَيْخٌ يُعَلِّلُ نَفْسَهُ بالباطِلِ)[٢] ٢- (جَبانٌ ما يَلْوِى على الصَّفِير)[٣]

٣- (رَبٌّ يُؤَدِّبُ عَبْدَهُ)[٤] ٤- (كَلأٌ لا يَكْتُمُهُ البَغِيضُ)[٥]

٥- (بَقْلُ شَهْرٍ وشَوْكُ دَهْرٍ)[٦] ٦- (خُلَّةُ أَعْرابٍ ودَيْنٌ فَادِحٌ)[٧]

٧- (شَوْقٌ رَغيبٌ وزُبَيْرٌ أَصْمَعُ)[٨] ٨- (صَوْتُ امرئٍ واسْتُ ضَبُعٍ)[٩]

قال الجرجاني: (اعْلَمْ أَنَّ «المَثَلَ» قد يُضْرَبُ بجُمَلٍ لا بُدّ فيها من أَنْ يتقدَّمها مذكورٌ يكونُ مُشَبَّهًا به، ولا يُمْكِنُ حَذْفُ المشبَّهِ به والاقتصارُ على ذِكْرِ المُشَبَّه، ونَقْلُ الكلام إليه حَتّى كأنَّه صاحِبُ الجُمْلة، إلا أنَّه يُشَبَّهُ بِمَنْ صِفَتُهُ وحُكمه مَضْمونُ تلكَ الجُمْلة.

والجُمْلَة إذا جاءَتْ بعد المُشَبَّه به، لم تَخْلُ من ثلاثةِ أَوْجُهٍ:

أحدُها – أَنْ يكون المشبَّهُ به مُعَبَّرًا عنه بلَفْظ مَوْصولٍ، وتكون الجملةُ صِلَةً، كقولك: «أنت الذي من شَأْنه كَيْتَ وكَيْتَ» كقوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كمَثَلِ الذى اسْتَوْقَدَ نارًا فلمّا أضاءَتْ ما حَوْلَه﴾ «سورة البقرة: ١٧».

والثاني – أَنْ يكونَ المشبَّهُ نكرةً تقعُ الجُمْلَةُ صفةً له، كقَوْلنا: «أَنتَ كرجلٍ مِنْ أَمرِهِ كذا وكذا»، وقول النبي – ﷺ –: «الناسُ كإبِلٍ مِئَةٍ لا تَجِدُ فيها راحِلةً» وأشباهِ ذلك.

والثالثُ – أن تجيء الجملةُ مبتدأةً، وذلك إذا كانَ المشبَّهُ به معْرفةً، ولم يكُنْ هناكَ

---

(١) راجع (الأشباه والنظائر) للسيوطي ٢/٢٦٦.

(٢) (مجمع الأمثال) ٢/١٦٦يضرب للعِنّين أو الشيخ الكبير الذي لا يقدِرُ على الباه.

(٣) نفسه ١/٣١١ أي ما يُعَرِّجُ لشِدَّة جُبنه على ما يصفر به.

(٤) نفسه ٢/٧٢.

(٥) نفسه ٣/٦٠ أي كثير.

(٦) نفسه ١/١٧٢ يضرب لمن يقصر خيره ويطول شره.

(٧) نفسه ١/٤٣٦ والخلة المحبة والصداقة، وفيه بفتح الخاء والصواب ما أثبتّ ،و الدين الفادح المثقل. يضربه من يلزمه ما يكره ولا بد له من تحمله.

(٨) نفسه ٢/١٧٨ والشوق فَتْح الفم ورغيب واسع، والزبير اللقمة، الأصمع الصغيرة. يضرب لمن وعد وأكثر ثم لا يفي بشيء، فإن وفى قلّل وصغر.

(٩) نفسه ٢/٢٣٠.

« الذي » ، كقوله تعالى : ﴿ كَمَثَلِ العَنْكبوتِ اتّخَذَتْ بيتًا ﴾ « سورة العنكبوت : ٤١ »)[1] .

وينبغي أن أشير إلى أمرين يوثقان ارتباط هذا النص بما البحثُ بصَدَدِه :

الأول – أن هذه الأمثال التعبيرية السابقة تشبيهات ذُكِر المشبّه به فيها وحده ، وإن لم تذكر أداة التشبيه فربما كان من التشبيه البليغ الساقط الأداة[2] .

الثاني – أنّ ما قصده الجرجاني بالوجه الثالث هو ما صنفته في جدول الامتداد في مَحلّ الحال ؛ فمادة الأمثال التعبيرية التي بين يدي تعد تطبيقًا مناسبا جدًّا ، يصدِّقُ ما قاله الجرجاني أو يكذّبه . والجرجاني نفسه ذكر في بدء كلامه (المثل) ، وهو لا ريب ، يقصد الأمثال التعبيرية ، فهي التي وصفها ، ولكنه لم يستشهد بالأمثال السائرة في العرب ، التي اختارها ذوقهم اللغوي البياني ، اللهم إلا مثلا واحدا ، هو (الناس كإبل مئة) .

ويبدو لي كذلك أنه لم يستحضرها ، فبين معطيات جدولي طولها وامتدادها السابقين ، وبين ما توحى به طريقة عرضه لكلامه ، خلاف :

لقد وضع المشبهَ به الاسمَ الموصول في المقدمة وجدول الطول يوضح أنه لم يأت المسند في جملة المثل التعبيري اسمًا موصولا غير مرة واحدة[3] .

ووضع في الوجه الثاني صورة امتداد المسند المعرف بأل بالحال ، وهو لم يأت معرفًا بأل غير ثلاث عشرة مرة ، وجدول الامتداد السابق يوضح أنه لم يمتد بالحال غير ثماني مرات[4] .

بَقِيَ الوجه الثاني من الأوجه الثلاثة التي قَدَّمها مساويًا بينها الشيخُ عبدالقاهر ، وهو الوجه الذي تثبت الجداول السابقة أنه الأثير لدى الأمثال العربية ، لأن (٨٧, ٩١٪) من المذكور من هذا المسند فيها كان نكرة ، و (٧٣, ٨٣٪) من امتدادات مسنداتها ، كان بالنعت . ويقوى هذا أن الوجه الثاني هو وحده الذي استشهد في شرحه الشيخ الجرجاني ، بمثل سائر في العرب هو (الناس كإبل مئة)[5]

ولا يخفى أن توضيح الوصف وتفصيله أدى إلى نعت هذا المسند النكرة ، بل لقد أوضح الشيخ عبد القاهر فيما سبق أن النعت هو المقصود وأن المنعوت وُصْلةٌ إليه .

أما في الأمثال الأربعة الأخيرة ، فقد أراد المثل التعبيري وصفًا خاصًّا تكمُنُ خصوصيته في

---

(١) (أسرار البلاغة) ١١٣- ١١٤.

(٢) ستأتي مناقشةٌ لهذا أوسع في بحث المسند شبه الجملة الحرفي .

(٣) سيأتي في جدول طول المجرور في المسند شبه الجملة الحرفي في جملة المثل التعبيري أنه لم يأت موصولا غير مرة واحدة ، فراجعه .

(٤) سيأتي في جدول نوع المجرور في مسند جملة المثل التعبيري ، شبه الجملة الحرفي ، أن المعرف بأل كان أكثر أنواعه ، غير أن جدول الامتداد الخاص به سيوضح أنه لم يمتد بالحال غير ست وعشرين مرة .

(٥) المثل كما ذكره الجرجاني ، في (مجمع الأمثال) ٣٨٤/٣.

التناقض الذي يحمله .

إنه يريد بالمثل الخامس وصف موصوفٍ ما بأنه قليل الخير كثير الشر ، وبالمثل السادس أن يصف صداقة إنسانٍ ما بأنها غُنْم وغُرْم ، وبالمثل السابع أن يصف موصوفًا ما بأنه كثيرُ الوعْد قليلُ الوفاء ، وبالمثل الثامن أن يصفه بأنه قويٌّ من ناحية ضعيفٌ من ناحية . فهو يريد أن يقدم وصفًا بالتقلُّب أو التضادّ أو التناقض ، ولذا عطف الضدّ على ضده ، والنقيض على نقيضه ، فالعَطْفُ ضروريٌّ لتحقيق هذا الوصف الخاص ، فكان هذا كامتداد المسند إليه في جملة هذا المثل أيضا بالعطف ، بل إن بين المعطوف والمعطوف عليه في بعضها تَرْصيعًا يقرب أحيانًا من الازْدِواج الذي كان في امتداد المسند إليه فيه ، وفي كلِّ وَصْفٌ بالسلب ، فهو يخرج له نقصًا مهما كان قدر الخير فيه والكمال .

ويلاحظ على الامتداد بالعطف هنا أن المثل التعبيري قدم الجزء المُفْرِح (بَقْلُ شَهْرٍ (وهو خير على كل حال) -خُلَّةُ أَعرابٍ (أي محبة قوية) - شَوْقٌ رَغيبٌ (أي وعد كثير) - صوتُ امرئٍ (أي قوة)) ، وأَخَّرَ الجزء المُحْزِنَ (شوك دهر (شرٌّ مُسْتَمِرٌّ) - دَيْنٌ فادِحٌ (وهو هَمٌّ ثَقيلٌ)- زُبَيْرٌ أَصْمَعُ (وهو لا نَفْعَ فيه) - است ضبع (أي ضَعْفٌ وجُبْن)) .

ويبدو لي أنّ غايةَ هذا التَّمْكِينُ للوصف؛ فإِنَّهُ يَجْذبُ أولُه ثم يجلِدُ آخِرُه ، فيُحْدِث كالزلزلةِ للسامع ، ويشبه هذا ما كان في امتداد المسند إليه في هذا النوع ، فقد كان المثلُ التعبيريُّ يُقَدِّمُ نَفْيَ الكَبيرِ والكثير ، ليتوهم أن هنا شيئًا وإن لم يكن كبيرًا ولا كثيرًا ، ثم يُتْبِعُهُ نَفْيَ الصغير والقليل ، ليَجْلِد السامعَ ويُزَلزله .

فهي طريقة مستمرة - فيما يبدو لي - لاستمرار القصد .

ت م٦- إن مجيء المسند اسما موصولا محتاج إلى تفكير في الاسم الموصول المناسب ، ثم في صلته المناسبة ، ثم في العائد إلى الاسم الموصول وإلى المسند إليه أحيانًا ، من هذه الصلة .

وابتكار الأمثال الحكمية هو الأكثر أَناةً لعُمْق معانيها ، فكانت الأكثرَ ملاءمةً ومناسبةً للاسم الموصول ، ومن ثمّ كثُرَ فيها بخاصةٍ دون غيرها .

* * *

(٢) المسند المفرد الفعل :

بلغ المذكور من المسند المفرد الفعل فى الأمثال (١٩٠٥) مسند بنسبة (٩٢, ٤٢٪) . لجملة الحوارى منها (٥٤٩) أى بنسبة (٨٢, ٦١٪) ، و لجملة المثل الحكمى منها (٤٣٢) أى بنسبة (٦٢, ٤٠٪) و لجملة المثل التعبيرى منها (٩٢٤) بنسبة (١٩, ٣٧٪) .

و لهذه النسب دلالات تتضح من خلال البحث .

(أ) نوع المسند المفرد الفعل :

و فيما يلى جدول مفصَّل لهذا ، تُبَيِّنُ مَحالُه الرأسية نوع الجملة التى يقع فيها المسند ، و مَحالُه الأفقية نوع المسند من حيث كونه ماضيا أو مضارعا أو أمرا .

نوع المسند / جملته	ماض	مضارع	أمر	المجموع
جملة المثل الحوارى	٣٠٩	١٢٣	١١٧	٥٤٩
جملة المثل الحكمى	١٢٦	١٨٩	١١٧	٤٣٢
جملة المثل التعبيرى	٧١١	١٧٤	٣٩	٩٢٤
المجموع	١١٤٦	٤٨٢	٢٨١	١٩٠٥

- و يمكن لهذا الجدول أن يؤدى هذه المعطيات :

م١- بلغت نسبة استخدام الأمثال للماضى مسندا (١٥, ٦٠٪) على حين بلغت نسبة استخدام المضارع (٣٠, ٢٥٪) و استخدام الأمر (٧٥, ١٤٪) .

م٢- بلغت نسبة استخدام المثل التعبيرى للماضى مسندا (٣٤, ٧٦٪) واستخدام الحوارى له (٢٨, ٥٦٪) و استخدام الحكمى (١٦, ٢٩٪) .

م٣- بلغت نسبة استخجدام المثل الحكمى للمضارع مسندًا (٧٥, ٤٣٪) ، واستخدام الحوارى له (٤٠, ٢٢٪) واستخدام التعبيرى (٨٣, ١٨٪)

م٤- بلغت نسبة اسخدام المثل الحكمى للأمر مسندا (٠٨, ٢٧٪) ، واستخدام الحوارى له(٣١, ٢١٪) واستخدام التعبيرى (٢٢, ٤٪) .

- ومن خلال هذه المعطيات ، يبدو لى ما يأتى مرتّبًا بحسبها :

ت م١- خاض النحاة بحث « رأى الأفعال أصل لغيره منها » فرأى بعضهم أن الأصل (هو الماضى لأنه لا زيادة فيه ، لأنه أكمل وجوده فاستحقّ أن يُسَمَّى أصلا)[1] ، ويرى جمهورهم أن

(١) (الأشباه و النظائر) للسيوطى ٢/ ١٤.

الأمر مأخوذ من المضارع صيغةً[١].

ويؤخذ منهما أنه إن كان الأمر قد أخذ من المضارع بنزع حروف المضارعة وبعض التغيير، فالمضارع مأخوذ من الماضى بإضافة حروف المضارعة وبعض التغيير.

وقد ثار بعض المعاصرين على بحث النحاة عن هذا الأصل بحجة (أن هذه المسألة لا تخرج عن حدود الافتراضات التى ينقصها الدليل التاريخي ... أما الباحثون المحدثون فليس لديهم من الوثائق اللغوية التاريخة ما يعينهم على الأخذ بشيء مهم فى هذه المسألة)[٢].

ويبدو لى أن الأمثال - وهى نموذجٌ للغة العربية القديمة موثّقٌ - تُقدِّم لذلك الرأى دليله التاريخى، وتثبت لذلك الافتراض أساسا من واقع الاستعمال اللغوى.

ت م٢- يبدو لى أن استخدام المثل التعبيرى للماضى بهذا المقدار، مبنى على ميل المثل الحوارى إلى استخدامه؛ فلذا أبدأُ بالأخير.

إن العربى الذى انتقى الأمثال الحوارية ليرددها فيما أشبه من المواقف، إنما هدَفَ من هذا إلى الاحتجاج، ولذا كان يختار ذات المسند الفعل الماضى، ليحتج بها فيؤكد أن هذا الأمر الذى يحدث الآن قد حدث من قبل، وقيل فيه كلام صار مثلا هو كذا وكذا.

من الأمثال الحوارية:

١- (لأَمْرٍ ما جَدَعَ قَصِيرٌ أَنْفَهُ)[٣] ٢- (ضَرَطَ وَرْدانُ بوادٍ قِيٍّ)[٤]

٣- (كَبِرَ عَمْرٌو عَنِ الطَّوْقِ)[٥] ٤- (أَمِرَ دُونَ عُبَيْدَةَ الوَذْمُ)[٦]

٥- (تَمَرَّدَ مارِدٌ وعَزَّ الأَبْلَق)[٧] ٦- (تَذَكَّرَتْ رَيًّا صَبِيًّا فَبَكَتْ)[٨]

فقد أراد العربى الذى اختار هذه الجمل أن يحتج لظنه أنّ وراءَ ما أمامه شيئًا خطيرًا مجهولًا، بأنّ قصيرًا فى زمانٍ مَضَى جدعَ أَنْفَهُ ليَغُرَّر بالزباء كما فى المثل الأول، وأن يحتج لأَنّ فلانًا يخاصم فلانًا فى باطل، بأن «وردان» فى زمان مضى ضرط فى فلاة لا تُظهر أثرًا لضراطه كما فى المثل الثانى، وأن يحتج لأَنّ فلانًا تجاوزَ سِنّ اللهو و اللعب، بأن عمرًا ابن أُخت جذيمة

(١) (شرح المفصل) لابن يعيش ٥٨/٧ .

(٢) (الفعل زمانه وأبنيته) للدكتور إبراهيم السامرائى، ص ٥١ - ٥٢. ولم يقف المؤلف على الرأى الذى نقلته عن السيوطى، وإن كان اعتمد على الكتاب نفسه، فقد شغله تسفيه آراء نحاتنا عما بها أو ببعضها من وجاهة.

(٣) (مجمع الأمثال) ١٢١/٣.

(٤) نفسه ٢٦٦/٢.

(٥) نفسه ١٤/٣.

(٦) نفسه ٣/ ٢٨٣.

(٧) نفسه ٢٢٢/١

(٨) نفسه ٢٥٧/١.

الأبرش ، فى زمان مضى ، لم يصلح له طوقه الذى كان يُطَوَّقُه صغيرًا ، بعد ما كبر ، كما فى المثل الثالث ، وأن يحتجّ لأنّ شأنًا ما قد حدث وقُضِى دون علم صاحبه ، بأن الوَذْم ، وهو سَيْرٌ تُشَدُّ به أُذُنُ الدّلو ، أمِرَ أى أُحْكِم وشُدّ بدَلْوِ عبيدةَ قديمًا ولم يَشْهَدْه ، كما فى المثل الرابع ، وأن يحتجّ لعِزّة شىءٍ اجتهد فى طَلَبِه ، وامتناعِه عليه ،أو على غيره ، بأن الحِصنَيْن ماردًا والأ بْلق تَمرّدا على الزباء ملكة « تدمر » قديمًا ولم تقدِرْ على اقتحامهما ، كما فى المثل الخامس ، وأن يحتج لحُزْن شخصٍ ما أمامه أو بلغَه حزنُه على أمر لا مَطْمع فى إدراكه لبُعْد العهد به ، بأنّ « ريا » - وهى امرأة فى الزمان الماضى أَسَنَّتْ فخَرِفَتْ - تذكّرت ولدًا لها مات من قديم ، فأسِفَتْ وبكَتْ .

وهكذا يبدو أن الاحتجاج بالأمر قَدْ حدث ، أقوى منه بالأمر يحدُثُ ، وهذا مقبول فى جميع أحوال الاحتجاج .

أما المثل التعبيرى ، فقد كان فى أحيان يقدم (جزء الوصف) متصلًا بالفاعل أو بالفعل ، فيخرجه فى حالِ المسندُ فيها فعل ماض غالبًا ، لأن العربى - كما بينت الأمثال الحوارية - منتبهٌ جدًّا إلى ما حدث ليلتقطه و يردده ويحكيه .

من الأمثال التعبيرية :

١- (رَضِىَ مَنَ الوَفاءِ باللَّفاء)[١] ٢- (ما ذُقْتُ عَدوفًا)[٢]

٣- (وَقَعَ على الشَّحْمَةِ الرَّقَّى)[٣] ٤- (جاء بَعْدَ اللَّتيّا والتى)[٤]

٥- (جاء وفى رأسِهِ خُطّة)[٥] ٦- (حَمَلَهُ على قَرْنٍ أَعْفَر)[٦]

إن المقصود من المثل الأول هو الوصف بالرضا بالشىء التافه ، ومن المثل الثانى الوصف بانتفاء ذوق أقل شىء ، ومن المثل الثالث الوصف بالضعف ومن المثل الرابع الوصف بالمجىء بعد شدة ، وبالمثل الخامس الوصف بالمجىء المقترن بإضمار عزم على شىء ما ، وبالمثل السادس الوصف بالحمل على المشقة .

وجميع هذه الأوصاف متعلق بجزء من الجملة يقوم بالوصف ولا يرتبط بوجود الفعل الماضى ارتباطًا لزوميا بحيث لا يؤدى المقصود منه دونه ، ولكن جامعى الأمثال اختاروا أن يجعلوه فى

---

(١) (مجمع الأمثال) ٥١/٢ والوفاء التوفية واللفاء الشىء الحقير .

(٢) نفسه ٢٧٤/٣ والعدوف الشىء المذوق .

(٣) نفسه ٤٣٢/٣ والشحمة الرَّقَّى السريعة الذوب ، ويدل على المعنى الذى تناولت به هذه الأمثال التعبيرية أن الميدانى روى مثلا استخدم جزء الوصف الذى فى هذا المثل الثالث (الشحمة الرقى) المقصود به الكناية عن (الضعيف) ، هو (وجدتنى الشحمة الرقى طرفا) ٤٣٧/٢، مما يؤكد ما بدا لى ، وهو أن هذه الأفعال من عمل جامعى الأمثال .

(٤) نفسه ٢٩١/١ ويكنى بهما عن الشدة الكبيرة و الصغيرة .

(٥) نفسه ٣١٢/١ فى رأسه عزم على قضاء حاجة .

(٦) نفسه ٣٧٩/١ أى على مركب وعر .

إطار الفعل الماضى ما دامت الجملة فعلية بناء على ما أدركوه من الاهتمام السابق من العربى بالفعل الماضى فى مثل هذه الأحوال . ولقد روى الميدانى نفسه المثل الرابع هكذا : (بعد اللتيا والتى)[١] قبل أن يرويه بالرواية الأخرى ، وكأنه يستدرك على نفسه ليعطى للوصف سياقه ويحيطه بالاهتمام الذى لغيره .

وقد عرف مستعملو هذه الأمثال هذا الذى فعله جامعوها ، كما يأتى :

قال امرؤ القيس :

(ولا مِثْلَ يومٍ فى قُذارانَ ظِلْتُهُ كأنّى وأَصحابى على قَرْنِ أَعْفرا)[٢]

وقال بديع الزمان الهمذانى فى (المقامة النهيدية) على لسان عيسى بن هشام : (أَضْيافٌ لم يذوقوا منذُ ثلاثٍ عَذُوقًا)[٣] .

وقال الحريرى في (المقامة الدمياطية) على لسان أحد شخوصها : (وأُديمُ تَشآلى عن السّالى ، وأَرْضى من الوَفاء باللَّفاء)[٤] .

فاستخدم امرؤ القيس جزء الوصف الذى فى المثل السادس دون الفعل ، بل جعله مسندا خبرا ، أى كما يؤثر المثل التعبيرى أن يكون موقع الوصف منه .

واستخدم الهمذانى والحريرى جميعًا المضارع بدلا من الماضى . فكثرة مجىء المسند المفرد الفعل فى المثل التعبيرى فعلًا ماضيًا ، من فعل جامعى الأمثال تأثرًا بطريقة العرب أنفسهم الظاهرة فى الأمثال الحوارية .

وقد عرف هذا من جاء بعد جمع الأمثال كالهمذانى والحريرى معاصر الميدانى ، وأثبته استعمال من سبق جمعها كامرئ القيس .

ت م٣- إن الفعل المضارع يحمل هاتين الإمكانتيْن :

دلالته على الحال والاستقبال ، ودلالة المسبوق ب- (لا) الناهية منه على النهي .

والحكيم يرى الدلالة الأولى مُكسبةً المعنى استمرارية تجعله أكثر تأكّدًا وإقناعًا ، ويرى الدلالة الثانية مناسبة لتوجيه المعنى الحكمي بما فيه من وعظ ونصح إلى المستنصح بالكيفية التي سبق بحثها في الفصل الأول .

وقد لاحظت بعض الباحثين ميل المثل الحكمي إلى هذا الفصل فقال : (وكثرت في المثل الكتابي - وهو الحكمي- أساليب الأمر والنهي والتحذير)[٥] .

---

(١) (مجمع الأمثال) ١٥٩/١ .

(٢) (ديوانه) ، ص ٧٠.

(٣) (مقامات الهمذانى) ، ص ١٧٧.

(٤) (مقامات الحريرى) ص ٣٥.

(٥) (الأمثال) للدكتور عبد المجيد عابدين ص ١٤٩.

من الأمثال الحكمية :

١- (يَرْكَبُ الصَّعْبَ مَنْ لا ذَلُولَ لَهُ)[١]

٢- (مَنْ مَأْمَنِهِ يُؤْتَى الحَذِرُ)[٢]   ٣- (لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وتَأْتِيَ مِثْلَهُ)[٣]

٤- (لا تَسْخَرَنَّ مِنْ شَيْءٍ فيَحُورَ بِكَ)[٤]

فالمضارع في المثلين الأولين أدى المعنى الحكمي على أنه يحدث في كل وقت وسيحدث فيما يأتي من الزمان ، وفي هذا إقناع لا يخفى ، للمتلقي . وهو في المثلين الآخرين مع (لا) الناهية ، قد وجّه المعنى الحكمي إلى المتلقي أيًّا كان .

ت م٤- وما سبقَ مُسْتَمِرٌّ هنا ، فالمضارع المسبوق (بلا) الناهية مساو في دلالته للأمر ، ومن أجل هذا أنكر الكوفيون هذا الفعل واكتفوا بالمضارع .

من الأمثال الحكمية :

١- (أَتْبِع السيئةَ الحسنةَ تَمْحُها)[٥]

٢- (أَقِيلوا ذَوِي الهَيْئاتِ عَثَرَاتِهم)[٦]

٣- (خالص المؤْمِنَ وخالِقِ الفاجِرَ)[٧]

٤- (آخِ الأَكْفاءَ وداهِنِ الأَعْداءَ)[٨]

ففعل الأمر مناسب تماما للمعنى الحكمي عندما يراد توجيهه بالكيفية التي سبق بحثها فى المسند إليه ضمير الخطاب في الفصل الأول [٩] .

* * *

---

(١) (مجمع الأمثال) ٥٢٨/٣.
(٢) نفسه ٣٢٩/٣.
(٣) نفسه ١٩٧/٣.
(٤) نفسه ١٩٥/٣.
(٥) نفسه ٢٥٥/١.
(٦) نفسه ٥٢٦/٢.
(٧) نفسه ٤٣٨/١.
(٨) نفسه ١٣٢/١.
(٩) قد كان ذلك عِنْدَما سُمِّي بالتجريد ، وله طريقتان : أن يكون ظاهر الكلام خطابًا من المتكلم لغيره ، وهو يريد خطاب نفسه ، وهذا هو التجريد المحض، وأن يكون الكلام خطابا من المتكلم لنفسه دون غيرها ، وهو التجريد غير المحض .

(ب ، جـ) طول المسند المفرد الفعل وامتداده :

فيما يلي جدولان يفصِّل أولهما حالات طول المسند المفرد الفعل، وتشير مَحالّه الأفقية إلى نوع المسند الطويل وجملته، ويفصِّل ثانيهما امتداده، وتشير مَحالّه الأفقية إلى أشكال الامتداد، ومَحالّه الرأسية إلى نوع جملته.

الجدول الأول

طول مسند جملة المثل الحوارى	طول مسند جملة المثل الحكمى	طول مسند جملة المثل التعبيرى	المجموع
٧٠	٣٢	٣٨	١٤٠

الجدول الثاني[1]

امتداد المسند / جملته	مفعول به	مفعول مطلق	نائب مفعول مطلق	مفعول له	ظرف	مفعول معه	مستثنى	تمييز	جار ومجرور	المجموع
جملة المثل الحوارى	٢٣٢	٧	٩	–	٢٨	–	٢	٣	١٥٣	٤٣٤
جملة المثل الحكمى	٢١٤	١	–	–	٣٣	–	٢	٣	١٥١	٤٠٤
جملة المثل التعبيرى	٤٦٥	٣٠	١٧	٢	٦٩	١	١	٥	٣٣٥	٩٢٥
المجموع	٩١١	٣٨	٢٦	٢	١٣٠	١	٥	١١	٦٣٩	١٧٦٣

– ولهذين الجدولين معطيات قدماها للبحث، هي :

م١– بلغت نسبة طول المسند المفرد الفعل وامتداده (٢٢, ١٠٧٪) على حين كانت نسبة طول المسند المفرد الاسم وامتداده (٢٣, ٩٨٪)

م٢– بلغت نسبة طول المسند الفعل (٢٤, ٧٪) ونسبة امتداده (٨٨, ٩٩).

م٣– بلغت نسبة امتداد هذا المسند إلى المفعول به والجار والمجرور (٩١, ٨٧٪).

م٤– بلغت نسبة طول مسند جملةالمثل التعبيري المفرد الفعل وامتداده (٥١, ١٠٨٪)، وفي

---

(١) نظرًا إلى أن الفعل اذا كان ناقصًا لم يمتد – كما يرى جمهور النحاة ويثبته بناء الأمثال – طرحت مِرارَ الطول (١٤٠) من مجموع المذكور من هذا المسند (١٩٠٥)، ليكون حساب نسب الامتداد بالنظر إلى العدد (١٧٦٥) مسندًا مفردًا فعلًا، الباقى. وكذلك أصنع بكلٍّ من الأمثال على حدة.

جملة المثل الحكمي (١٠٨,٤٠٪) وفي جملة المثل الحواري (١٠٣,٣٥٪) .

– ولكل (معطى) منها دلالة وتفسير ، يلي طرحهما على حسب الترتيب :

ت م١– يؤكد (المعطى الأول) مقولة النحاة « الأصل في الإسناد الفعل دون الاسم » لأن الفائدة التي يقدمها المسند قد تَوسَّع المسند المفرد الفعل في تقديمها كما يبدو.

وترجع ضخامة هذه النسبة إلى أن هذا المسند ، من أجل الفائدة كان يمتد بأكثر من صورة في وقت واحد كما سبق في المسند المفرد الاسم في جملة المثل التعبيري :

ففي المثل الحكمي :

(عِنْدَ الصَّباحِ يَحْمَدُ القَوْمُ السُّرَى)[١]

امتد المسند إلى مفعول به وظرف فلا يؤدى المعنى الحكميَّ الفعلُ والفاعلُ وحدهما ، ولا الفعلُ والفاعل والمفعول به ، لأن المعنى أن هؤلاء القوم إنما يحمدون سراهم وتعبهم بعد أن ينقشع الظلام ويكشفَ لهم الصباحُ أنهم بلغوا قصدهم أو قاربوا ، وهذا كما يبدو متعلق بذكر كل جزء مما ذكر.

ت م٢– يشرح النحاة كيف أن الفعل الذي أصله (ما دل على اقتران حدث بزمان)[٢] يُفرَّغُ من دلالته على الحدث فيوصف بالنقص – فقد نقصت منه إحدى دلالتيه (فلما نقصت دلالتها كانت ناقصة)[٢] أي الأفعال الناقصة الناسخة. فكلامُهُم يوضح أنها كانت تامة ثم (نقصت) ، فلما نقصت دلالة الحدث أطالوا الفعل حتمًا إلى ما يشدُّ هذا النقص وهو (الخبر) (فيصير الخبر عِوضًا عن الحدث)[٣] وكلامهم في هذا الشأن يوضح أن هذه الأفعال دخلها النقص بعد ما كانت تامة ، بل يتحدثون عن أن هذا الإجراء (نقص دلالة الحدث) ، يمكن أن يحدث لكثير من الأفعال على وجه التضمين بشرط السماع عن العرب واستعمالهم له بهذا الشكل؛ قال الرضى : (وقد يجوز تضمنُ كثير من التامة معنى الناقصة كما تقول : تَتِمُّ التسعةُ بهذا عَشَرَةً ، أي تصيرُ عشرةً تامّةً)[٤] .

والأمثال التي يتناولها البحث ، نموذج للغة القديمة ؛ فهي لذا نموذج لمرحلة من التطور كان (طول المسند المفرد الفعل) فيها قليلا.

وقد فهم بعض المعاصرين هذا التطور الحادث بهذه الأفعال ، فجعلها الدكتور تمام حسان من الأدوات المُحَوِّلة ، لأنها تتحول من التمام إلى النقصان[٥] .

---

(١) (مجمع الأمثال) ٣١٨/٢ .

(٢) (شرح المفصل) لابن يعش ٢/٧.

(٢) نفسه ٨٩/٧.

(٣) نفسه ٩٧/٧.

(٤) (شرح الكافية) للرضى ٢٩٠/٢.

(٥) راجع (اللغة العربية معناها ومبناها) ١٢٣.

وقال آخر : (تطورت في الاستعمال فانتقلت من هذه الصورة القاصرة المكتفية بفاعلها إلى شيء آخر يفتقر إلى المنصوب المكمِّل للمعنى)[١].

ولكن وصفه صورة (التمام) بأنها (الصورة القاصرة) ، وإنْ عنى به تمام هذه الأفعال الناقصة- غير مقبول ، لأن العرب يستطيعون من خلالها التعبير ، ولأن كثيرًا من الأفعال- كما قال الرضى منذ قليل- يمكن أن تُفرَّغ إحدى دلاليتها أحيانا ويكون تمامها الأغلب عليها .

وأَدَقُّ منه أن يصفها بأنها (الصورة القصيرة) بدليل أنه وصف الصورة الأخرى بأنها (الاستعمال الطويل) ، وهو قريب مما استخدمه البحث .

فنسبة طول هذا المسند قليلة في الأمثال العربية ، لأنها نموذج لمرحلة قديمة لم يتوسع العربي فيها في تطويل هذا المسند .

ت م٣- إذا ذكرنا أن المجرور مفعول غير صريح أو مفعول بوساطة الحرف ، وقفنا على أن المفعول به المنصوب الصريح والمجرور غير الصريح ، شيء واحد .

وينبنى على هذا أن الفعل الذي يدل على (اقتران حدث بزمان) كما سبق ، ويستلزم مُحْدِثًا ، يغلب عليه أن يحتاج إلى متقبِّل للحدث أو ما يقع عليه الحدث ويصل إليه .

وهذا يؤكد ما قاله الدكتور محمود شرف الدين عن (التركيب الأساسىّ) في الجملة الفعلية ، وهو أنه (الفعل والفاعل والمفعول/ الجار والمجرور)[٢].

ت م٤- يبدو أن التفصيل والبيان اللذين يقتضيهما المعنى في المثل الحكمي ، اقتضيا أن تكون نسبة طول المسند وامتداده بهذا المقدار . وقد سبق أن هذه الطبيعة كانت وراء طول مسنده المفرد الاسم وامتداده .

أما المثل التعبيري فقد كان الوصف فيه يعتمد على جزء متعلق بالمسند المفرد الفعل ، ومِنْ ثَمَّ امتدّ بهذه النسبة الضخمة .

من الأمثال التعبيرية :

١- (وَجَدَ تَمْرَةَ الغُرابِ)[٣]   ٢- (طَلَبَ الأَبْلَقَ العَقُوقَ)[٤]

٣- (وَقَعَ فلانٌ في سِيِّ رَأْسِهِ)[٥]   ٤- (وَقَعَ القَوْمُ في وَرْطَةٍ)[٦]

---

(١) (الفعل زمانه وأبنيته) للدكتور إبراهيم السامرائى ٥٧.

(٢) (التركيب الأساسى) عنده : (المكون من أقل عدد ممكن من المواقع النحوية التى تقوم الكلمات فيها بأداء معنى تام) (التوابع بين القاعدة والحكمة) له ، ص٤.

(٣) (مجمع الأمثال) ٣/ ٤٢٤، لمن وجد أفضل ما يريد . والتمرة التى يختارها الغراب من أفضله .

(٤) نفسه ٢/٢٨٤ أى المحال وهو الحصان الحامل .

(٥) نفسه ٣/٤٢٢ أى فى نعمة غمرته حتى ساوَتْ برأسه وكَثُرتْ عليه .

(٦) نفسه ٣/٤٣٠ أصل الورطة الأرض تطمئن لا طريق فيها ، يضرب فى وقوع القوم فى الهلكة .

٥- (لَقِيتُهُ بَيْنَ سَمْعِ الأَرْضِ وبَصَرِها)[١] ٦- (لا تَدْخُلْ بَيْنَ العَصا ولِحائِها)[٢]

نلاحظ أولا أنه اختار في الأغلب ضمير الغيبة مسندًا إليه والفعل الماضي مسندًا، وكلاهما يؤكد ما سبق أن بحث، وهو كثرة استخدامهما وُصلة إلى جزء الوصف.

سبق في الفصل الأول وهذا الفصل أن المسند المفرد الاسم هو أشد المواقع مناسبة لجزء الوصف، ولكنه كان يستخدم أحيانا في جملة فعلية، وعندئذٍ يكون جزءًا متعلقا بالمسند إليه أو المسند. ولهذا طال المسند هنا لتحمُّله جزءَ الوصف الذى هو أساس المثل التعبيري.

فالمقصود من المثل الأول هو (تمرة الغراب) كناية عن الأفضل من أي شيء، وفي المثل الثاني هو (الأبلق العقوق) كناية عن المحال، وفي المثل الثالث هو (في سي رأسه) كناية عن زيادة النعمة، وفي المثل الرابع هو (في ورطة) كناية عن الهلكة، وفي المثل الخامس هو (بين سمع الأرض وبصرها) كناية عن الانفراد، وفي المثل السادس هو (بين العصا ولحائها) كناية عن التصافي، ولكن وضع جامعوا الأمثال هذه الأجزاء في جمل فعلية فكانت في تلك المواقع التي تَكسِبُ المسند امتدادا، ليشرحوا بعض طرق العرب فى استعمالها. ولا يبعد أن يستعمل متكلمٌ المثل الأول فيقول (هذا تمرة الغراب) أي أفضل شيء، وكذلك الثاني ولا يختلف الباقي عنهما.

ولقد روى العسكري في الجمهرة المثل الخامس هكذا: (بين سمع الأرض وبصرها)[٣]، وربما فعل هذا لعلمه بأنه جزء الوصف وأن للمستعمل أن يُصرِّفه في كلامه كيف شاء، ولا يلزَمُه أن يعلقه بفعل. بل إن الميداني نفسه روى المثل السادس من قبل هكذا: (بين العصا ولحائها)[٤] إحساسًا منه بما ذكرْتُ، ثم عاد فربط الوصف بفعل، وربما فَعَلَ هذا خوفًا ألَّا يُفْهم استعمالُه.

أما نسبة امتداد مسند جملة المثل الحواري الذي اقُتطع من موقف والذي لم يصرَّفْ بناءه غرض واحد سابق، فتؤكد أن بقاء الجملة الفعلية في صورة (فعل وفاعل) فقط، نادر جدا، ولا يكاد يحدث، فإن حدث كان الموقف مغنيًا عما لم يُذْكَرْ.

فالمثل الحواري: (طارَ أَنْضَجُها)[٥] المقتصر على المسند والمسند إليه، لم يطل المسند فيه ولم يمتد، وإن كان المسند إليه طويلا. ولكن كان ينبغى أن تكون الجملة هكذا: (طارَ أنضجُها رَغْمًا عنِّى مِنْ قَبْلِ أَنْ أَهْنَأَ بِهِ)؛ فالمثل كلامُ رجلٍ اصطاد فراخَ هامَةٍ، فملَّهُنَّ في رمادٍ وهُنَّ أحياءٌ- فانفلتَ أحدها فلم يَرُعْهُ إلا وهو يطيرُ، فعند ذلك قالَ المثل.

* * *

(١) (مجمع الأمثال) ٩٧/٣ أى فى مكان خال لا أحد يسمع أو يبصر الا الأرض القفر دون الناس.
(٢) نفسه ١٨٥/٣ يضرب فى المتخالَّيْنِ المتصافِيَيْنِ.
(٣) (جمهرة الأمثال) للعسكرى ٢٢٤/١.
(٤) (مجمع الأمثال) ١٦٠/١.
(٥) نفسه ٢٨٩/٢.

القسم الثاني – المسند الجملة :

وينقسم قسمين المسند الجملة الاسمية ، والمسند الجملة الفعلية .

(١) المسند الجملة الاسمية :

بلغ (٢٥) مسندا من مجموع المذكور من المسندات ، أي بنسبة (٥٦, ٠٪) ، لجملة المثل الحواري (٦) منها بنسبة (٦٧, ٠) ولجملة المثل الحكمي منها (١٥) بنسبة (٤٠, ١٪) ولجملة المثل التعبيري (٤) بنسبة (١٦, ٠٪) وفي إطار هذه النسبة الضئيلة يصعب أن نَتَلَمَّسَ آثارَ اتجاهٍ في بناء الأمثال . ولعل الذي قلّل مجيئَها ، ما تتسم به من تَشْقِيقٍ . بل هي بداءةُ تشقيقِ الجملة الكبرى ، في حين أن مجيء المسند جملةً فعلية لا يُحدث مثل هذا ؛ فعندما نقول : (زَيْدٌ قَدَمَ صَدِيقُهُ) لا يمكننا أن نفعل شيئًا لما قُلْناه ، يُشَقِّقهُ .

ولكن الرضى جعل مُسندَ هذه الجملةِ جملةً اسميةً ، وقدَّمها بهذه الصورة :

(زَيْدٌ أَبوهُ أَخوهُ عمُّه خالُه ابنُه ابنتُه صِهْرُها جاريتُه سيِّدها صديقه قادمٌ)[١] ولا سبيل إلى مثل هذا التشقيق بالجملة الفعلية .

وقد كان الاستاذ الجارم رأى أن العربى يبعد في كلامه العادي عن تكرار الإسناد ، فيقول « سافر محمد » دون « محمد سافر » إلا إذا قصد إلى هذا قَصْدًا لغرضٍ ما[٢] .

ويبدو لي أن هذا أَشدُّ في المسند الجملة الاسمية التي تحتمل مجيء خبرها جملة فعلية أو اسمية . ان هذا التشقيق والتفريع تفصيل وبيان من ناحية ، وتفكير من ناحية أخرى ، والمثل الحكمي هو الأشد مناسبة لهما .

فالمعنى الحكمي مُفَكَّرٌ فيه ، ثم هو محتاج إلى بسط الجملة لشرح حقائق الأشياء . وقد كان هذا وراء زيادة نسبة المثل الحكمي من المسند الجملة الاسمية ، على غيره .

فالمثلان الحكميان :

١- (الشَّرُّ قَلِيلُهُ كثيرٌ)[٣]　　　٢- (الظُّلْمُ مَرْتَعهُ وَخِيمٌ)[٤]

لا يستقيم المعنى الحكمي فيهما بغير هذا التفصيل الذي احتاج إلى المسند الجملة الاسمية .

وهذا التقديم في البدء (الشر = والظلم) ، ثم تفصيل المقصود منهما ، وهو (القليل) من الأول و (المرتع = الإفراط) من الثاني ، يناسبه التفكير الذي هو من سمات المثل الحكمي[٥] .

---

(١) (شرح الكافية) للرضى ١٠٩/١.

(٢) (الجملة الفعلية أساس التعبير فى اللغة العربية) للاستاذ على الجارم ص٣٥٠.

(٣) (مجمع الأمثال) ١٦٧/٢

(٤) نفسه ٣١٠/٢ والمعنى عاقبته مذمومة .

(٥) راجع التمهيد فى هذا المعنى .

أما الأمثال التعبيرية الأربعة فقد كان المسند الجملة الاسمية فيها هو جزء الوصف المقصود، وهي:

١- (هِيَ الخَمْرُ تُكْنَى الطِّلاءَ)[١]

٢- (هُوَ السَّمْنُ لا يَخِمُّ)[٢]

٣- (هُوَ الفَحْلُ لا يُقْدَحُ أَنْفُهُ)[٣]

٤- (إن الجَوَادَ عَيْنُهُ فُرارُهُ)[٤]

فالضمائر الواقعة مسندا إليه في الثلاثة الأولى، ضمائر شأن وقصة، إنما استخدمها المثل التعبيري لينبّه إلى وصف الشأن والحال الذي سيعقبها فيكون إيضاحا بعد إبهام، وكذلك المثل الرابع، الوصف فيه جملة اسمية وُصِف بها (اسم إن) فكانت مسندًا جملة اسمية.

أما أساس هذه الأمثال التعبيرية، فالجملة الاسمية الواقعة مسندا، لأنها جزء الوصف.

وقد ورد من الأمثال التعبيرية ما يؤكد هذا، فقولهم: (الذِئْبُ يُكْنَى أَبا جَعْدَة)[٥]، وهو وصف بالبر باللسان مع إرادة الغوائل، مُشْبه للجزء (الخمر تكنى الطلاء) في المثل الأول مما سبق، بناءً ومعنًى أيضًا؛ إذ يراد من الأخير الوصف بحسن الظاهر وقبح الباطن. وقد يؤكد هذا أن الزمخشري رواه هكذا: (الخمرُ تُكْنى الطِّلا)[٦]

فمجيء المسند جملة اسمية في الأمثال التعبيرية إنما كان بنوع من التصرف بجزء الوصف.

* * *

---

(١) (مجمع الأمثال) ٤٩٦/٣.

(٢) نفسه ٤٩٥/٣ ولا يخم أى لا يُنْتِنُ، يضرب للرجل يثنى عليه بالخير، أى هو حسن السجية.

(٣) نفسه ٤٨٥/٣ والقدح الكف، يضرب للشريف لا يرد عن مصاهرة أو مواصلة.

(٤) نفسه ١٢/١ وفراره اختباره، أى يدل ظاهره على باطنه.

(٥) نفسه ٧/٢ والجعدة الأنثى من الضأن، أى الذئب وإن كانت كُنيتُهُ حسنة، فعله قبيح.

(٦) (المستقصى) للزمخشرى ٣٨٦/١.

(٢) المسند الجملة الفعلية :

بلغ (٣٢٣) مسندا بنسبة (٢٧,٧٪)، لجملة المثل الحواري منها (٧٥) بنسبة (٤٤,٨٪)، ولجملة المثل الحكمي (١٨٤) بنسبة (٢٦,١٧٪) ولجملة المثل التعبيري (٦٤) بنسبة (٥٧,٢٪).

نلاحظ ارتفاع استخدام الجملة الفعلية مسندًا، إلى استخدام الجملة الاسمية كذلك، وانما هذا لما ذكرته من أنها أقل تشقيقًا وتفريعًا، وهو أجدر بتحقيق الإيجاز. وكما يبدو ظهرت نسبة استخدام المثل الحكمي للجملة الفعلية مسندًا، على المثلين الآخرين، وإنما هذا لميل الحكيم إلى أن يظهر المعنى الحكمي في أسلوب الشرط الذي يتكون من (أداة شرط، ففعل شرط، فجواب شرط)، لما بينهما من مناسبة يأتي بيانها. وفي بعض الأحيان كانت أداة الشرط اسما يقع مسندًا إليه، ومسنده الجملة الفعلية الواقعة شرطًا.

(أ) نوع المسند الجملة الفعلية :

لأن هذا المسند جملة، نعرف نوعه بنوع ركني الجملة، وفيما يلى جدولان، يوضح الأول نوع المسند إليه في هذه الجملة، ويوضح الثاني نوع المسند :

الجدول الأول

نوع المسند إليه / جملته	معرفة				نكرة	المجموع
	ضمير تكلم	ضمير خطاب	ضمير غيبة	بقية المعارف		
جملة المثل الحوارى	٤	٤	٦٥	٢	-	٧٥
جملة المثل الحكمى	٢	٦	١٥١	٢٣	٢	١٨٤
جملة المثل التعبيرى	-	١	٥٩	٣	١	٦٤
المجموع	٦	١١	٢٧٥	٢٨	٣	٣٢٣

الجدول الثاني

نوع المسند / جملته	فعل ماض	فعل مضارع	المجموع
جملة المثل الحوارى	٣٨	٣٧	٧٥
جملة المثل الحكمى	٥٩	١٢٥	١٨٤
جملة المثل التعبيرى	١٠	٥٤	٦٤
المجموع	١٠٧	٢١٦	٣٤٣

– ومن هذين الجدولين أمكنني إخراج هذه المعطيات :

م١– كان المسند إليه في هذه الجملة الصغرى ، ضمير غيبة بنسبة (١٣, ٨٥٪) ، والمسند فعلا مضارعا بنسبة ٩٧, ٦٢٪) .

م٢– كان المسند في المثل التعبيري فعلا مضارعا بنسبة (٣٧, ٨٤٪) ، وفي المثل الحكمي بنسبة (٩٣, ٦٧٪) ، وفي المثل الحواري بنسبة (٣٣, ٤٩٪) .

– ودلالة هذا وتفسيره يضِحان فيما يأتي مرتَّبًا :

ت م١– هذا النوع من المسندات يقع في جملة اسمية كبرى ، وقد كان المسند إليه فيها اسما ظاهرا بنسبة (٥٧, ٥٦٪) ، وعندما كان ضميرا كان ضمير غيبة بنسبة (٧٠, ٤٤٪) .

وعندما يكون المسند جملة يجب أن يربط بالمسند إليه في الجملة الكبرى برابطٍ الأكثر فيه أن يكون ضميرا .

وهذان الجدولان يوضحان أنه كان في الأكثر في موقع المسند إليه من الجملة الصغرى (المسند) . وفي هذه الحال يؤتي به ضمير غيبة ليصلح للعودة إلى الاسم الظاهر أو ضمير الغيبة وهما بمثابة واحدة[1] ، وعندما تكون الجملة الكبرى اسمية ، يكون القائل قد قصد من ورائها إثبات معنًى ما[2] ، وتأكيده ، ولا يخفى أن الاستمرار الذي يضفيه المضارع على المعنى مناسِب للإثبات والتأكيد اللذين تقصِدُ الجملة الاسمية الكبرى إليهما .

وقد ربط النحاة المضارع بالاسم ، وذكروا في هذا (أنه يقع في مواقع الأسماء ، ويؤدي معانيها ، نحو قولك : زيد يضربُ ، كما تقول : زيد ضارب ، وتقول في الصفة : هذا رجل يضرب ، كما تقول : هذا رجل ضارب ، فقد وقع الفعل هنا موقع الاسم ، والمعنى فيهما واحد)[3] . وهذه الأمثال تَمُدُّ كلامَهم باستعمال العرب الذي يؤكده . في المثال الذي في النص السابق ، عاد من المسند ضمير غيبة – هو المسند إليه في الجملة الصغرى – على المسند إليه في الجملة الكبرى ، وهكذا جاءت الأمثال في كثير منها كقولهم :

(شَرِيقَةٌ تَعْلَمُ مَنِ اطَّفَحَ)[4]

ت م٢– سبق أن المثل التعبيري يؤثر المسند المفرد الاسم ، لجزء الوصف الذي هو أساسه[5] ، وفي أحيان قليلة اقتضى الوصف في المثل التعبيري أن يكون بالجملة الفعلية وقد ورد بنسبة (٥٧, ٢٪) .

---

(١) راجع ما سبق فى الفصل الأول عند بحث نوع المسند اليه .

(٢) يأتى تفصيلٌ لهذا فى بحث نوع الجملة فى الفصل الثالث .

(٣) (شرح المفصل) لابن يعيش ٦/٧.

(٤) (مجمع الأمثال) ١٥٦/٢ وشريقة امرأة ، تعلم من أخذ طُفاحة القِدْر أى زَبَدَها . يضرب لمن علم كيفية أمر .

(٥) راجع ما سبق فى الفصلين الأول وهذا .

إن الفعل جزء أساس من الوصف عندئذ ، لهذا كان إيثار (المضارع) الذي يشبه المسند المفرد الاسم ، ويفيد الوصفَ استمرارًا ودلالةً على اقترانه بالموصوف فيكون بهذا أحرى لأَنْ تتناقله الأسماع .

فمن الأمثال التعبيرية :

١- (هَوَ يَحُطُّ في هَواهُ)[١] ٢- (هُوَ يَخْصِفُ حِذاءَهُ)[٢]

٣- (هُوَ يَرْقُمُ في المَاءِ)[٣] ٤- (هُو يَنْسَى ما يَقُولُ)[٤]

أراد المثل التعبيري أن يصف الموصوفَ في المثل الأول بأنه يعتَمِدُ في مَنْفعةِ فلان ويميل إليه ، وأن يصفه في المثل الثاني بأنه يزيد في حديث الصّدقِ ما ليس منه ، وأن يصفه في المثلِ الثالث بأنه حاذق في صنعته ، وفي المثل الرابع بأنه كاذب ، فاستخدم الأفعال المضارعة التي تُمكّن للوصف وتُسمّع بالموصوف .

أما الأمثال الحكمية فتفيدها الأفعال المضارعة التأكيد الذي تريدُ للمعنى الحكمي بدلالتها على أنه يحدث في كل زمن .

فمن الأمثال الحكمية :

١- (المِنَّةُ تَهدِمُ الصَّنيعةَ)[٥] ٢- (المُزاحةُ تُذْهِبُ المَهابةَ)[٦]

٣- (إِنَّ المَقْدُرَةَ تُذْهِبُ الحَفِيظَةَ)[٧] ٤- (البِضاعةُ تُيَسِّرُ الحاجةَ)[٨]

ولا يخفى أن الفعل المضارع يُضفي على المعنى الحكمي شكل القاعدة العامة المؤكدة المسلمّة ، بما فيه من استمرار ، وهو ما يريده الحكيم لتَلْقى حكمته قبولًا وتُحدث التأثير الذي أراد .

ولا يخفى أيضا أن المثل الحكمي استخدم (الماضي) ، ولكن يبدو أنه استخدمه بشكل لا ينافي ما سبق :

فمن الأمثال الحكمية :

١- (مَنْ خاصَمَ بالباطِلِ أُنْجِحَ بِهِ)[٩] ٢- (مَنِ اسْتَرْعى الذِّئْبَ ظَلَمَ)[١٠]

والماضي في سياق الشرط يشبه المضارع ، لأنه يتحول من المُضِيِّ إلى الاستقبال والاستمرار أيضا . فهو يريد (مَنْ سيُخاصِمُ بالباطل سيغْلِبُه باطلُه) ، و (من سَيَسْتَرْعِي الذئبَ سيظلم نفسَه وغنمَه) فطريقة المثل الحكمي مستمرة لأن طبيعته واحدة باقية .

---

(١) (مجمع الأمثال) ٤٦٥/٣. (٢) نفسه ٤٨٥/٣.

(٣) نفسه ٤٩٠/٣. (٤) نفسه ٤٨٥/٣.

(٥) نفسه ٢٨٥/٣. (٦) نفسه ٢٨٦/٣.

(٧) نفسه ٢٠/١. (٨) نفسه ١٨٥/١.

(٩) نفسه ٣٢٥/٣ . (١٠) نفسه ٣١٤/٣.

(ب) طول المسند الجملة الفعلية :

والجملة بركنيها ، وفيما يلي أربعةُ جداول ، يوضح الأولُ طولَ المسند إليه ، والثاني امتدادَه ، والثالثُ طولَ المسند ، والرابعُ امتدادَه .

الجدول الأول

طول المسند إليه / جملته	مركب إضافى	اسم موصول	المجموع
جملة المثل الحوارى	١	-	١
جملة المثل الحكمى	١٢	١	١٣
جملة المثل التعبيرى	٣	-	٣
المجموع	١٦	١	١٧

الجدول الثاني

امتداد المسند إليه / جملته	نعت	بدل	حال	المجموع
جملة المثل الحوارى	١	-	-	١
جملة المثل الحكمى	-	١	٥	٦
جملة المثل التعبيرى	-	-	٥	٥
المجموع	١	١	١٠	١٢

الجدول الثالث

طول مسند جملة المثل الحوارى	طول مسند جملة المثل الحكمى	طول مسند جملة المثل التعبيرى	المجموع
٤	٨	٣	١٥

الجدول الرابع

امتداد المسند / جملته	مفعول به	مفعول مطلق	نائب مفعول مطلق	ظرف	مستثنى	تمييز	جار ومجرور	المجموع
جملة المثل الحوارى	٤٢	١	١	٣	-	١	٢٠	٦٨
جملة المثل الحكمى	٩٧	١	١	١	١	-	٥١	١٥٢
جملة المثل التعبيرى	٣١	-	-	١٥	-	١	٢١	٦٨
المجموع	١٧٠	٢	٢	١٩	١	٢	٩٢	٢٨٨

- ولهذه الجداول معطيات قدمتها للبحث، هي:

م١- بلغت نسبة طول المسند الجملة الفعلية (٣٩, ٥١٪)، على حين كانت نسبة طول المسند المفرد الاسم (١٧, ٧٧٪).

م٢- بلغت نسبة طول المسند في هذه الجملة الصغرى وامتداده (٨٠, ٩٣٪) ونسبة طول المسند إليه فيها وامتداده (٩٧, ٨٪).

م٣- بلغت نسبة امتداد المسند في الجملة الصغرى إلى المفعول به والجار والمجرور (٩٧, ٩٠٪).

م٤- بلغت نسبة طول المسند الجملة الفعلية في جملة المثل الحكمي (٦٤, ٤٨٪)، وفي جملة المثل التعبيري (٧١, ٦١٪) وفي جملة المثل الحواري (٤٤, ٤٩٪).

- ولكل (معطى) منها دلالة وتفسير، أطرحها فيما يأتي:

ت م١- إن مجيء المسند جملة فعلية طولٌ في نفسه، ولا ينطبق على المسند المفرد الاسم إلا أن يعمل هذا عمل الفعل. بهذا نفهم هذه النسب، فمن الأمثال الحوارية:

١- (لَيتَ حَظِّي مِن العُشْب خُوصُهُ)[1]

٢- (أَبو وَثِيلٍ أَبلَتْ جِمالُهُ)[2]

والمسند الكبير في المثل الأول طويل بالتركُّب الإضافي وكذلك المسند إليه في الجملة الصغرى في المثل الثاني، ولا يخفى مع هذا أن مجيء المسند جملة فعلية في المثل الثاني - وكذلك غيره - طول لأنه يعني (مسندًا إليه ومسندًا وعَلاقةَ إسناد).

ت م٢- تفاوت في الجملة الصغرى - كما كان في الجملة الكبرى - المسندُ إليه والمسند طولًا وامتدادًا، نظرًا إلى أن المسند هو موطن الفائدة مهما كان إطاره.

ت م٣- ندر اقتصار الفعل في هذه الجملة الصغرى، على الفاعل - كما كان في الجملة الكبرى - وكان أكثر امتداده إلى (المفعول به الجار والمجرور) كما كان في الجملة الكبرى.

ت م٤- كان مسند جملة المثل التعبيري هو الأكثر طولا لضرورة توضيح الوصف، ولأن الوصف عندما يجيء فيه مسندًا جملة فعلية لا يقتصر على الفعل وحده؛ وذلك لأن هذا النوع من الأمثال يعتمد على الكناية والتشبيه[3] والوصف عندما جاء مسندًا جملة فعلية كان من الكنايات التي اشتهرت فصارت أمثالا تعبيرية.

وقد تحدث الجرجاني خلال حديثه عن الشبه إذا انتُزع من الوصف، عما يُنتزع منه الشبه لأمر لا يرجع إلى نفسه، فقال: (مِثالُهُ أَنْ يَتَعدَّى الفِعْلُ إلى شَيءٍ مَخْصوصٍ يكونُ لَهُ مِنْ أَجْلِهِ

---

(١) (مجمع الأمثال) ٣/١٠٠.

(٢) نفسه ١/١١٨ أى رعت الرُّطْب فسمنت، يضرب لمن كان ساقطا فارتفع.

(٣) راجع فى هذا، التمهيد؛ فقد فصله.

حُكْمٍ خاصّ، نَحْو كونه واقعًا في مَوْقِعِهِ على الصَّوابِ، أوْ واقعًا غَيْرَ مَوْقِعِه، كقولهم: «هُوَ كالقابِضِ عَلى الماءِ» و «الرّاقِمِ في الماءِ»، فالشَّبَهُ ههُنا مُنْتَزَعٌ مّما بَيْنَ القَبْضِ والماءِ، وليس بمُنْتَزَعٍ مِن القَبْضِ نَفْسِهِ، وذلك أنَّ فائِدَةَ قَبْضِ اليد على الشيْءِ أنْ يَحْصُلَ فيها، فإذا كانَ الشَّيْءُ ممّا لا يَتماسَكُ فَفِعْلُكَ القَبْضَ لَغْوٌ = وكذلكَ القَصْدُ في «الرَّقْمِ» أنْ يَبْقى أَثَرٌ في الشَّيْء، وإذا فعلتَهُ فيما لا يَقْبَلُه، كانَ فِعْلُكَ كلا فِعْلٍ = وكذلكَ قولُهم «يَضْرِبُ في حَدِيدٍ» و «يَنْفُخُ في غَيْرِ فَحْمٍ». وإذا ثَبَتَ هذا، فَكُلُّ شَبَهٍ كانَ هذا سَبِيلَه، فإنَّكَ لا تَجِدُ بَيْنَ المَعْنَى المَذْكُور، وبَيْنَ المُشَبَّهِ إذا أَفْرَدْتَه ملابسةً البتّةَ. أَلَا تَراكَ تَضْرِبُ الرَّقْمَ في الماءِ والقَبْضَ عَلَيْه، لِأُمورٍ لا شَبَهَ بَيْنَهُما وبَيْنَها البتّةَ، من حيث هما رَقْمٌ وقَبْضٌ)[1].

فقد تناول الجرجاني أمثالا تعبيرية، ولكن روايته لها مختلفة في بعضها عن كتب الأمثال، وفي فهمه لمعنى بعضها اختلاف عن فهم بعض جامعي الأمثال. ولكن الذي لا خلاف فيه أن الوصف الذي هو أساس المثل التعبيري معتمد على الفعل وما امتد إليه معًا عندما يكونان مسندًا في جملة كبرى.

وقد سبقت نماذج تعرّض لبعضها الجرجاني كقولهم: (هو يَرْقُمُ في الماءِ)، و (هُوَ يَخْصِفُ حِذاءَهُ)، وغيرها. وقد فهم الجرجاني المثل الأول على أنه كناية عن العَبَثِ ومُحاولةِ المُحال، وفهمه الميداني على أنه كناية عن الحِذْقِ والمَهارَةِ، وهما وجهانِ لهذا الكلام وَجِيهانِ. لقد كان مسند المثل التعبيري الجملة الفعلية أميل إلى الطول دون المثلين الآخرين، لما سبق من تعلق الوصف الخاص (المركب) بهذا الطول.

أما المثل الحكمي فيبدو لي أن الذي قلل نسبة الطول ميله إلى الامتداد، وفيما يأتي بحث هذا الأمر.

* * *

---

(١) (أسرار البلاغة) ص ١٠٤ - ١٠٥.

(جـ) امتداد المسند الجملة الفعلية :

فيما يلى جدول موضح لامتداد المسند الجملة الفعلية، توضح مَحالّه الرأسية نوع جملته، وتوضح مَحالّه الأفقية نوع امتداده وطريقة هذا الامتداد :

امتداده / جملته	جملة فعلية	طريقة الامتداد إليها	جملة اسمية	طريقة الامتداد إليها	المجموع
جملة المثل الحوارى	٢٠	١٦ بالترتب الشرطى ٢٠ بالعطف	–	–	٢٠
جملة المثل الحكمى	٧٢	٦٦ بالترتب الشرطى ٦ بالعطف	١	بالترتب الشرطى	٧٣
جملة المثل التعبيرى	١٠	٣ بالترتب الشرطى ٧ بالعطف	–	–	١٠
المجموع	١٠٢	٨٥ بالترتب الشرطى ١٧ بالعطف	١	بالترتب الشرطى	١٠٣

- ولهذا الجدول معطيات قدمها للبحث، هي :

م١- بلغت نسبة امتداد المسند الجملة الفعلية في الأمثال (٨٨, ٣١٪) على حين كانت نسبة امتداد المسند المفرد الاسم - كما سبق - (٠٥, ٢١٪) وقد كانت نسبة طول المسند الجملة الفعلية -كما سبق- (٣٩, ٥١٪).

م٢- بلغت نسبة امتداد المسند الجملة الفعلية عن طريق الترتب الشرطي (٤٩, ٨٣٪) من مجموع امتداده، وعن طريق العطف (٥٠, ١٦٪).

م٣- بلغت نسبة امتداده في جملة المثل الحكمي (٦٧, ٣٩٪)، وفي جملة المثل الحواري (٦٦, ٢٦٪) وفي جملة المثل التعبيري (٦٢, ١٥٪).

م٤- بلغت نسبة امتداده بالعطف في جملة المثل التعبيري (٧٠٪) وفي جملة المثل الحواري (٢٠٪) وفي جملة المثل الحكمي (٢١, ٨٪).

- ولكل (معطى) دلالة وتفسير يَتَدَوَانِ فيما يلي :

ت م١- يبدو أن (النَّزْعَةَ الموقعيَّة) مستمرة مع هذا المسند[1]، فنسبة طوله أكثر من نسبة امتداده، ولكنه مع هذا كان أكثر امتدادًا من المسند المفرد الاسم، وما ذلك - فيما يبدو لي - إلا لأن المسند المفرد الاسم كان يكتفى بطوله (١٧, ٧٧٪)، أما المسند الجملة الفعلية، فقد كان

(١) راجع ما ذكرته عن النزعة الموقعية فى بحث طول المسند إليه، والمسند المفرد الاسم، فى الفصلين الأول وهذا الثانى، وقد ذكرت أن هذه النزعة مناسبة لإيجاز الأمثال .

امتداده لازما أحيانا كما يأتي بعد قليل.

ت م٢- يبدو أن المسند الجملة الفعلية يميل إلى عدم الامتداد، وسواء أكان هذا لاكتفائه بطوله أم لا. وذلك لأنه إذا امتد كان امتداده في أغلب الأحيان لازمًا، فإن لم يُبْنَ الكلام على الامتداد مِنْ أوَّلِهِ آثَرَ عَدَمَ الامتداد.

وإن هذا المعطى الثاني ليكشف ذلك، لأن الامتداد بالترتب الشرطي يكون الكلام فيه من أوله مبنيًّا على هذا. وهو ما كان مناسبًا ولا سيما للمثلين الحكمي ثم الحواري.

من الأمثال الحكمية:

١- (مَنْ صانَعَ الحاكِمَ لَمْ يَحْتَشِمْ)[1] ٢- (مَنْ لا يَذُدْ عَنْ حَوْضِهِ يُهْدَمْ)[2]

٣- (مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ)[3] ٤- (مَنْ يُرِ يومًا يُرَبِهِ)[4]

لقد لاحظ الدكتور عابدين على المثل الكتابي أو الحكمة الكتابية (المثل الحكمي) بروز استخدام أسلوب الشرط، فقال: (قَفَزَت الجُمَلُ الشرطيةُ فاحتلّت مكانًا بارزًا في الحكمة الكتابية)[5].

إن طبيعة المثل الحكمي التي تهدف عن طريق كشف حقائق الأشياء، إلى الوعظ والإرشاد، كانت تميل إلى تقديم المعنى الحكمى في بناء مُحايدٍ عامٍّ مفرَّغ من التوجيه المباشر إلى مُتَلَقٍّ ما، وترى في هذا تأثيرًا أعظمَ من تأثير الأمر والنهي المباشرَيْن اللذَيْن قلَّ ورودُهما.

إن الأمثال الحكمية تقدم من خلال تركيب الشرط مُقَدِّمةً مَنْطِقِيَّةً، يبنى عليها المتلقى مقدمة أخرى ثم يستخلص النتيجة التي لا تنفكُّ عن أمر أو نهي.

والأمثال الحكمية -رغم حاجتها إلى البسط والشرح لم تنخلع من صفة الإيجاز الذي يتمثل هنا في اكتفائها بمقدمة واحدة من القياس المنطقى فقط تقوم بأطراف القياس كلها.

فالمثل الأول (مَنْ صانَعَ الحاكِمَ لَمْ يَحْتَشِمْ) يتلقاه المتلقى ثم يبنى عليه مقدمةً أُخرى يجعلُ الحكيمَ كأنَّه قالَها في تَضاعيفِ المثلِ الحكمي، هي (أَنْتَ إذا صانَعْتَ الحاكِمَ لَمْ تَحْتَشِمْ) ثم ينتهى إلى نتيجة يجعلُ الحكيمَ كأنه نَصَحَهُ بها وهي (لا تُصانِعِ الحاكم).

ولئن كان هذا نَهْيًا إنَّ المَثَلَ الثانى لَغَيْرُ نَهْيٍ، وإجراؤُهُ بهذه الطريقة:

(مَنْ لا يَذُدْ عَنْ حَوْضِهِ يُهْدَمْ)
(أَنْتَ إذا لَمْ تَذُدْ عَنْ حَوْضِكَ هُدِمَ) } (ذُدْ (أَوْ لِتَذُدْ) عَنْ حَوْضِكَ)

---

(١) (مجمع الأمثال) ٣٣٢/٣.
(٢) نفسه ٣٣٣/٣.
(٣) نفسه ٣١٠/٣.
(٤) نفسه ٣١٨/٣.
(٥) (الأمثال) للدكتور عبد المجيد عابدين ص ١٤٩.

من أجل هذه المناسبة كان امتداد المسند الجملة الفعلية في المثل الحكمي بالترتب الشرطي بنسبة (٤١, ٩٠٪) .

أما المثل الحواري فقد كان يستفيد من أسلوب الشرط بطريقة ملائمة لكلام حوار وموقف لغوي ؛ فمن الأمثال الحوارية :

١- (مَنْ يَرَ الزُّبْدَ يَخَلْهُ مِنْ لَبنٍ)[١]　　٢- (مَنْ جَزِعَ اليَوْمَ مِنَ الشَّرِّ ظَلَمَ)[٢]

٣- (مَنْ عَالَ بَعْدَها فلا اجْتَبَرَ)[٣]　　٤- (مَنْ دَخَلَ ظَفارِ حَمَّرَ)[٤]

إن المثل الأول كلام رجل سأل امرأةً (هَلْ لَبِنَتْ غَنَمُكِ؟ فقالت : لا ، وهو يرى عندها زُبْدًا ، فقال : مَنْ يَرَ الزُّبْدَ يَخَلْهُ مِنْ لَبَنٍ ، يضرب للرجل يريد أن يُخْفِيَ ما لا يَخْفَى) كما شرح الميداني[٥] ، ولا يخفى أن وضع المتكلم كلامه في أسلوب الشرط أخرجه مخرج التعريض ، والتعريض هنا أَحْمَدُ ، لأنه ليس له على المرأة حُكْمٌ فيُجْبِرَها ، وربّما لانَتْ له ، فالتعريض يحمِلُ داخله إثباتَ الحُجَّةِ ، ولو لم يستخدم أسلوب الشرط ما تحقّق له هذا المعنى ، وكذلك ما بَقِي ، وإن لم يذكر لها الميداني مقامات ككثير مِمّا لم يعرف له سياقًا[٦] .

من أجل هذا كان امتداد المسند الجملة الفعلية في المثل الحواري بالترتب الشرطي بنسبة (٨٠٪) .

ت م٣- يبدو أن المعنى الحكمي الذي لم يُشرح ويفصَّل عن طريق طول المسند تمامًا (فقد كان طوله بنسبة ٤٨,٦٤٪) ، قد اتّخذَ امتداد المسند لهذا سبيلًا ، وقد كانت سبيلا مُوفَّقةً كما سبق .

ت م٤- إن امتداد مسند المثل التعبيري الجملةالفعلية ، قليلٌ؛ لأن الوصف - كما سبق - كان يؤخذ من الفعل وما يتعلق به . ولكن كان المثل التعبيري يريد وصفًا خاصًّا يحتاج إلى تركيب خاصٍّ[٧] .

من الأمثال التعبيرية :

١- (هُو يَشُوبُ ويَرُوبُ)[٨]

٢- (إنَه يَحْمِي الحَقِيقَةَ ويَنْسِلُ الوَدِيقَةَ ويَسُوقُ الوَسِيقَةَ)[٩]

---

(١) (مجمع الأمثال) ٣٢٤/٣ ..　　(٢) نفسه ٣٤٣/٣ .

(٣) نفسه ٣٣١/٣ وعال افتقر واجتبر جبر فقره .

(٤) نفسه ٣٢١/٣ وظفار قرية كانت باليمن ، وحمر تكلم الحِمْيَرِيَّةَ .

(٥) نفسه ٣٢٤/٣.

(٦) تزداد هذه المسألة بيانا فيما يأتى من مراحل البحث .

(٧) راجع الفصل الأول وهذا الفصل ، فستجد أنها طريقة المثل التعبيرى متى أراد وصفًا خاصًّا .

(٨) (مجمع الأمثال) ٤٩٥/٣ يشوب يخلط ويروب يصلح .

(٩) نفسه ٣٨/١ والحقيقة ما تحق عليه حمايته ، وينسل الوديقة يسرع العدو فى شدة الحر ، ويسوق الوسيقة أى إذا سرق إبلا ساقها مُتَئدًا ثقةً بقوته .

٣- (إنّكَ لتُكْثِرُ الحزَّ وتُخطِئُ المَفصِلَ)[١]
٤- (إنّكَ لَتَحْدُو بِجَمَلٍ ثَقَالٍ وتَتَخَطَّى إلى زَلَقِ المَراتِبِ)[٢]

إنه أراد بالمثل الأول أن يصف الموصوف بأنه مخلّط يخطئ ويصيب، وبالثاني أنه جمع أشكال القوة، وبالثالث أنه رغم اجتهاده لا يظفر بشيء، وبالرابع أنه جمع المكروهين وزاد السوءَ سوءًا.

إنه أراد أن يصفه بجمع نقيضين أو ما يصعب جمعه على الشخص العادي، لذا عطف الطرفين اللّذين يعطيان هذا المعنى الذي لا يفهم دون عطفهما. ولا يخفى الازدواجُ والتّرصيعُ بين المتعاطفات، وهما من طريقة المثل التعبيري في التّمكينِ للوصف والتّشميع بالموصوف[٣].

* * *

(١) (مجمع الأمثال) ٩٦/١.
(٢) السابق نفسه، والجَمَلُ الثّقالُ البطيءُ، والمكان الزَّلَقُ الدَّحضُ يَزْلَقُ مَنْ يَمْشى فيه. يُضْرب لِمَنْ يَجْمع بين شيئين مكروهين.
(٣) راجع طول المسند إليه وامتداد المسند المفرد الاسم، فى الفصل الأول وهذا الفصل؛ ففيهما الملاحظة نفسها.

القسم الثالث – المسند شبه الجملة :

وينقسم قسمين : المسند شبه الجملة الحرفي ، والمسند شبه الجملة الظرفي .

(١) المسند شبه الجملة الحرفي :

بلغ (٣٤٠) مرة من المسندات المذكورة (٤٤٣٨) بنسبة (٧,٦٦٪) لجملة المثل الحواري منها (٦٢) بنسبة (٩٨,٦٪)، ولجملة المثل الحكمي (٩٦) بنسبة (٩٪)،و لجملة المثل التعبيري (١٨٢) بنسبة ٣٢,٧٪).

ويتضح ما لهذه النسب من دلالات من خلال البحث .

(أ) نوع المسند شبه الجملة الحرفي :

لتكوُّنه من (جارّ) و (مجرور) يَلي جدولان يوضِّح أولهما نوع (الجار) ، ويوضح ثانيهما نوع (المجرور) :

الجدول الأول

نوع الجار / جملته	من	إلى	لام	حتى	باء	في	على	كاف	المجموع
جملة المثل الحوارى	١٠	–	١٦	–	١٣	١٢	٨	٣	٦٢
جملة المثل الحكمى	٢٩	١	٢٩	–	٦	١٦	.٣	١٢	٩٦
جملة المثل التعبيرى	٧	٤	٣٥	٦	١٥	٢٢	١٨	٧٥	١٨٢
المجموع	٤٦	٥	٨٠	٦	٣٤	٥٠	٢٩	٩٠	٣٤٠

الجدول الثاني

نوع المجرور / جملته	نكرة	معرفـــــة			المجموع
		معرف بأل	ضمير غيبة	بقية المعارف	
جملة المثل الحوارى	١١	١٦	٢	٣٣	٦٢
جملة المثل الحكمى	٣١	٣٧	–	٢٨	٩٦
جملة المثل التعبيرى	١٧	٥٠	٤٤	٧١	١٨٢
المجموع	٥٩	١٠٣	٤٦	١٢٢	٣٤٠

– ويمكن استخلاص هذه المعطيات من الجدولين :

م١- كان (الجار) في المسند شبه الجملة الحرفي في الأمثال العربية حرف (الكاف) بنسبة (٤٧, ٢٦٪) وكان (المجرور) فيه (معرفًا بأل) بنسبة (٢٩, ٣٠٪)، على حين كانت نسبة مجيء المسند المفرد الاسم (معرفًا بأل) (٧٨, ٢٪).

م٢- كان (اللام) في المسند شبه الجملة الحرفي في جملة المثل الحكمي هو (الجار) بنسبة (٢٠, ٣٠٪) وفي جملة المثل الحواري كذلك بنسبة (٨٠, ٢٥٪)، وفي جملة المثل التعبيري كذلك بنسبية (٢٣, ١٩٪).

م٣- كان (من) هو (الجار) في المسند شبه الجملة الحرفي بجمل المثل الحكمي بنسبة (٢٠, ٣٠٪) وفي جملة المثل الحواري كذلك بنسبة (١٢, ١٦٪) وفي جملة المثل التعبيري كذلك بنسبة (٨٣, ٣٪).

م٤- كان (ضمير الغيبة) في المسند شبه الجملة الحرفي في جملة المثل التعبيري هو (المجرور) بنسبة (١٧, ٢٤٪) وفي جملة المثل الحواري كذلك بنسبة (٢٢, ٣٪) ولم يقع في مسند جملة المثل الحكمي الحرفي.

٥- كان (حتى) في المسند شبه الجملة الحرفي بجملة المثل التعبيري هو (الجار) بنسببة (٢٩, ٣٪) ولم يقع بغيرها.

- كما يمكن تقديم هذه التفاسير لها على حسب ترتيبيها:

ت م١ - ترجع كثرة استخدام (الكاف) جارًا في الحقيقة إلى المثل التعبيري فقد استخدمه في مسنده شبه الجملة الحرفي بنسبة (٢٠, ٤١٪) على حين كانت نسبة استخدامه في مسند جملة المثل الحواري (٨٣, ٤٪) وفي مسند جملة المثل الحكمي (٥٠, ١٢).

وإنما كان ذلك لأن (الكاف) من وسائل التشبيه الذي هو أحد طريقتين يؤدَّى بهما المثل التعبيري الوصف المراد: (التشبيه والكناية).

وموقع (المسند) أشد مناسَبة للوصف، كما قال العلوي[1]، فكان العربي يجعل المشبه به (الخبر) مسندًا مفردًا اسما، ويجعله (المجرور) في المسند شبه الجملة الحرفي في الأمثال التعبيرية.

ويتردد النظر إلى ما حدث بهذه الأمثال التعبيرية بين احتمالين:

الأول- أنَّ العرب قصدت أنْ يكون المشبه به في الأمثال التعبيرية مرّةً (المسندَ) ومرةً (المجرورَ) في (المسند) فميّزت بين التشبيهات.

الثاني- أنّ جامعي الأمثال أرادوا شرح طريقة استعمال العرب لهذه الأمثال التعبيرية، فذكروا الكاف مرّةً وتركوها مرّةً اكتفاءً بمرّات ذكرها.

ويقوى الاحتمال الأول قول الجرجاني: (القَوْلُ في ذلكَ أنّ التشبيةَ إذا كانَ صَريحًا بالكاف

---

(١) راجع (الطراز) ٢/٢٤ وقد ذكرت قوله فى آخر الفصل الأول السابق عند الحديث عن حذف المسند إليه.

و« مِثْل » ، كانَ الأَعْرفُ الأَشْهَرُ في المُشَبَّهِ به أَنْ يكونَ مَعْرِفةً ، كقَوْلِكَ : « هُو كالأَسَدِ » و « هُو كالشَّمْسِ » و « هُو كالبَحْرِ » و « كلَيْثِ العَرِينِ » ، و « كالصُّبْحِ » و « كالنَّجْمِ » و ما شاكَلَ ذلكَ ، ولا يكادُ يجيءُ نكرةً مجيئًا يُرْتَضَى نحو : « هُو كأَسَدٍ » و « كبَحْرٍ » و « كغَيْثٍ » ، إلا أَنْ يُخَصَّصَ بصفةٍ نَحو « كبَحْرٍ زاخِرٍ » فإذا جَعَلْتَ الاسْمَ المجْرورَ بالكاف مُعْرَبًا بالإعراب الذِى يَستَحِقُّه الخَبَرُ من الرَّفْعِ أَو النَّصْبِ ، كانَ كِلا الأَمْرَيْنِ « التعريفُ والتَّنكيرُ » فيه حَسَنًا جَميلًا ، تقول : « زيدٌ الأَسَدُ » و « الشَّمْسُ » و « البَحْرُ » و « زَيْدٌ أَسَدٌ » و « شَمْسٌ » و « بَدْرٌ » و « بَحْرٌ »)[1] .

ويوضّح « المعطى الاول » أنّ المعرف بأل هو الأكثر وقوعًا في موقع المجرور في شبه الجملة الحرفي في الأمثال ، ونسبة وقوعه في المثل التعبيرى بخاصة (٤٧, ٢٧٪) ونسبة وقوع النكرة في هذا الموقع (٣٤, ٩٪) على حين كانت نسبة وقوع النكرة مسندا مفردا اسما في جملة المثل التعبيري - كما سبق- (٨٧, ٩١٪) ، ونسبة وقوع المعرف بأل في هذا الموقع (٠٢, ١٪) ، فيبدو أن العربي كان يستخدم (الكاف) مع المعرفة -كما شرح الجرجانيُّ وأَوْضَحَت النسبُ- ويطرحُها مع النكرة .

ويُؤَدينا هذا إلى الكلام عن تفسير مجيء المجرور (معرفا بأل) في الأمثال وبخاصة المثل التعبيري . وتعليل النسب السابقة في المثل التعبيري راجع إلى الفرق بين (زيد أسد) و (زيد كالأسد) . إن الوصف في الأولى يدّعى أن زيدًا قد صارا أسدًا ، وليس كذلك في الثاني ، إنه فيها يشبهه به فقط ، لهذا احتاج إلى (أل) الجنسية التي تفيد أحد ما يقع عليه اللفظ دون تعيين .

وإنما احتاج الوصف عند ذكر الكاف إلى المعرف بأل الجنسية لأنها تستحضر إلى ذهن المتلقى هيئة الأسد وصور شجاعته وجرأته فيَجْعلُ يقارِنُ بينهما ويَعْقِدُ التَّشْبيه ، أما الآخر فلا تشبيه صريحًا فيه ، بل هو ادّعاءٌ لكَوْنه أسدًا ، فلم يحتج إلى كاف التشبيه .

ومن الأمثال التعبيرية :

١- (هُوَ حُوّاءَةٌ)[2]

٢- (هُو ابْنَةُ الجَبَلِ)[3]

٣- (هُما كفَرَسَيْ رِهَانٍ)[4]

٤- (كالخُروفِ أَيْنَمَا مالَ اتَّقَى الأَرْضَ بصُوفٍ)[5]

فالمثل التعبيري أراد أن يصف الموصوف في المثل الأول بأنه لا يبرح مكانه فشبهه بنبتة يَتَسَطَّحُ ورقُها على الأرض ، وفي المثل الثاني بأنه تابعٌ لكلِّ أحدٍ فشبّهه (بابنة الجبل) أي صَدى

---

(١) (أسرار البلاغة) ٢٤٦- ٢٤٧.
(٢) (مجمع الأمثال) ٤٨٩/٣.
(٣) نفسه ٤٨١/٣
(٤) نفسه ٤٧٦/٣.
(٥) نفسه ٢٤/٣.

الصوت ، وفي المثل الثالث أراد أن يصف موصوفَيْن بالتساوي فشبَّههما بفرسين يجريان في بداءة رهان مُتساويَيْن ، وفي المثل الرابع أراد أن يصفه بأنه يجد معتمِدًا كلّما اعْتَمَدَ فشبّهه بالخروف الذي يتقى بصوفه الأرض من كل ناحية .

إن المعرف بأل كما في المثل الرابع ، يستحضر صورة أي خروف ينقلب على الأرض فيحميه صوفه ، وقد ساعدت (أل) الجنسية على هذا . وقد صدّق كلامَ الجرجاني في المثل الأول حرفُ التشبيه ، والنكرة المجرورة بحرف التشبيه في الثالث مخصّصةٌ بالإضافة وإن لم يذكر الجرجاني غير التخصيص بالصِّفَة . ولكن هناك ما يُرشِّح للاحتمال الثاني ويقوّيه :

قال عنترة :

(ومـا لَـبَّـيْـتُـهُ إلّا وسَـيْـفِـي ورُمْحِي في الوَغَى فَرسا رِهانِ)[1]

وروى الميداني المثل الرابع في مكان سابق هكذا : (الخَروفُ يَتَقَلَّبُ على الصُّوفِ)[2] وقال : (يُضرب للرجل المكفئ المُوَّن) وهو قريب جدًّا مما قاله في الأول وقد ذكرته : (يضرب لمن يجد معتمدا كلما اعتمد) .

وروى المثل الثاني في مكان سابق أيضا هكذا : (مِثْلُ ابْنَةِ الجَبَلِ مَهْما يُقَلْ تَقُلْ)[3] وقال : (يضرب للإمّعة يتبع كل إنسان على ما يقول) وهو قريب جدًّا مما قاله في السابق .

لقد استخدم عنترة (المجرورَ) مسندًا مفردًا اسمًا ، وكذلك الميداني فيما رواه . فالاحتمال الثاني يجد ما يُؤَكِّده من استعمال من سبق جمع الأمثال وهو عنترة ، ومن استعمال من عاصر جمعها وهو ما توضحه رواية الميداني .

كذلك كان (المعرف بأل) مناسبًا للأمثال الحكمية والحوارية بحيث آثرته على غيره . ويبدو أنه كان مناسِبًا للمثل الحكمي لأنه كان معرفا بأل الجنسية ، فقدم للمعنى الحكمي العموم الذي يريده في جنسه .

فمن الأمثال الحكمية :

١- (السَّراحُ مِنَ النَّجاح)[4] ٢- (فِى الطَّمَعِ المَذَلَّةُ للرِّقابِ)[5]

فالحكيم يريد جنس النجاح والطمع ، لا يقصد قليلا أو كثيرا ، فناسبه المعرف بأل الجنسية ، كما أنّ صِحَّةَ البَعْضِيَّةِ والظَّرْفيَّةِ اللَّتَيْن في (من) و (في) الجارَّتين ، تستقيم بمجيء المجرور معرفًا بأل الجنسية لأن المتلقى سيستحضر ما يتصوّر بَعْضَه وظَرْفه .

---

(١) (ديوانه) ص ١٧٩.

(٢) (مجمع الأمثال) ٤٢١/١.

(٣) نفسه ٣١٢/٣.

(٤) نفسه ٩٩/٢ والسراح التَّيْئِيس ، يضرب لمن لا يريد قضاء الحاجة ، أى ينبغى أن تؤيسه منها إذا لم تقضها .

(٥) نفسه ٤٥٣/٢.

أما المثل الحواري فقد كانت (أل) في (المجرور) المعرف بأل في مسنده شبه الجملة الحرفي ، عهديّةً :

من الأمثال الحوارية :

١- (آخِرُ البَزِّ على القَلُوصِ)[١] .   ٢- (لكنْ بالأَثَلاثِ لحْمٌ لا يُظَلَّلُ)[٢]

(فالقلوص) ناقة (قصير) قائل المثل ، قصدها بكلامه ، و (الأثلاث) مكان معهود للقائل والسامعين .

أما كونُ (المجرورِ) هنا في مسند جملة المثل الحكمي (معرفًا بأل) بنسبة (٥٤, ٣٨٪) - وكان (المعرف بأل) مسندًا مفردًا اسما بنسبة (١٥, ٨٪)- وأَنَّ المجرور كان معرفًا بأل أيضا في مسند جملة المثل الحوارى بنسبة (٢٥,٨٠٪) - وكان (المعرف بأل) مسندًا مفردًا اسما بنسبة (٨٤, ٥٪) - فهذا راجع إلى اختلاف المواقع ، فالمعرف بأل هناك هو المسند ، وليس هنا غير مجرور يتكون المسند منه مع الجار . ولا يمكن إغفال أن احتمال تعلق الجار والمجرور بفعل محذوف وجوبًا ، قائمٌ ، وعندئذ يكون المجرور بمثابة مفعول به غير صريح .

ت م٢- يكشف هذا (المعطى) أن (اللام) كان -مع (من)- الأكثر استخداما في مسند جملة المثل الحكمي شبه الجملة الحرفي ، وهو وحده في مسند جملة المثل الحواري ، وهو في المرتبة الثانية في مسند جملة المثل التعبيري بعد (الكاف) . وانما يرجع ذلك لما يؤديه من دلالة ، وفيما يلي بيان .

من الأمثال الحِكَمِيَّةِ :

١- (لِكُلِّ مَقامٍ مقالٌ)[٣]   ٢- (لِكُلِّ دَهْرٍ رِجالٌ)[٤]

٣- (لِكُلِّ زَعْمٍ خَصْمٌ)[٥]   ٤- (لِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعٌ)[٦]

فالحكيم أراد أن ينصح باختيار المقال المناسب في المثل الأول ، وكشف الرجل المناسب في الثاني ، وبالاحتراس من الخصم المناوئ في الثالث ، وبقبول المقدَّر في الرابع ، فاختار (اللام) لتؤدي معنى (الاستحقاق) أو (شبه الملك) - لأن ما بعدها هنا لا يُملكُ ملكًا حقيقيًا - فيسلم المتلقى بالمعنى الحكمي على أنه قضية محسومة : إذا كان كل مقام يمتلك مقالا فلابد أن يبحث القائل عن هذا المقال ... وهكذا .

---

(١) (مجمع الأمثال) ١٣٧/١

(٢) نفسه ١٤٦/٣.

(٣) نفسه ١٢٦/٣

(٤) نفسه ١٣٣/٣.

(٥) نفسه ١٢٤/٣

(٦) نفسه ١٣٣/٣.

من الأمثال الحواريَّة :

١- (لِكُلِّ أُناسٍ في بَعِيرهم خَبَرٌ)[١]

٢- حَيُّكَ لِلَّيِّ أَبَا رَبِيع)[٢]

٣- (اَلْوَلَدُ لِلْفِراشِ ولِلْعاهِرِ الحَجَرُ)[٣]

٤- (أَنْتَ لَها فَكُنْ ذَا مِرَّةٍ)[٤]

فاللام في المثل الأول بمعنى التملك ، وفي الثاني بمعنى انتهاء الغاية ، وفي الثالث بمعنى التعليل ، إذا قصد بالفراش الزواج ، والمقصود بالولد النسب ، ويمكن أن يكون معنى اللام هنا البعدية أي بعد الفراش (الزواج الشرعي) . وتؤدي اللام في المثل الرابع معنى النَّسب .

فقد تبين أن اللام حرف كثير المعانى ، وحينما نذكر أن المثل الحواري مرتبط بحوار تتعدد سياقاته ، يتأكد لدينا أن هذا الحرفَ الكثيرَ الدَّلالاتِ هو الأَكثر مناسَبةً .

أما المثل التعبيري ، فقد سبق أنه كان يريد أحيانا الوصف بأن الموصوف لا يملك كثيرا ولا قليلا ولا كبيرا ولا صغيرا ، ومن أجل هذا كان المسند إليه يمتد في هذه الأحيان فقط ، عند قَصْد وصفٍ خاصٍّ ، أداؤُهُ بالمسند إليه ، وهذا قليل كما ذكرت عندئذ[٥] . هنا يحتاج المثل التعبيري إلى حرف (اللام) ليؤدي معنى (التملك) .

من الأمثال التعبيرية :

١- (ما لَهُ حابِلٌ ولا نابِلٌ)[٦]

٢- (ما له سَبَدٌ ولا لَبَدٌ)[٧]

٣- (ما له حَبَضٌ ولا نَبَضٌ)[٨]

٤- (ما له حانَّةٌ ولا آنَّةٌ)[٩]

فقد تبين أنه يفتقر إلى هذا الحرف لينفى أنه - أي الموصوف - يملك شيئا .

ت م٣- لقد وجد الحكيم في (من) معنى قريبا من معنى (اللام) ومناسبا للمعنى الحكمي .

---

(١) (مجمع الأمثال) ٩٠/٣.

(٢) نفسه ٣٧٣/١ والحى الجمع واللى المطل، يضرب لمن يجمع المال ثم لا يعطى منه أحدا ولا يَنْتفع به .

(٣) نفسه ٤٢٩/٣.

(٤) نفسه ٩١/١ ولها أى للحرب ، والمِرَّةُ القُوَّةُ .

(٥) راجع فى الفصل الأول بحث طول المسند إليه وامتداده .

(٦) نفسه ٢٩٢/٣ والحابلُ السَّدَى والنابلُ اللُّحْمَةُ أى ما له شيء .

(٧) نفسه ٢٥٥/٣ والسَّبَدُ الشَّعْرُ واللَّبَدُ الصوفُ .

(٨) نفسه ٢٥٥/٣ والحبض - فى قولٍ - الصوتُ ، والنَّبَض اضطرابُ العِرق .

(٩) نفسه ٢٥٥/٣ والحانَّة الناقة والآنَّة الشاة .

إنه يستخدم (من) لتؤدي معنى (التبعيض)، وهو في حَشمه للمعنى قريبٌ من المِلْك، بل إنه أشدُّ منه دلالةً لأن قوّةَ تَمَلُّك الشيء تجعله كبعض مُتَمَلِّكه.

من الأمثال الحكمية:

١- (إنَّ مِنَ ابْتِغاءِ الخَيْرِ اتقاءَ الشَّرِّ)[١] ٢- (الهَيْبَةُ مِنَ الخَيْبَةِ)[٢]

٣- (الحَيَاءُ مِنَ الإيمانِ)[٣] ٤- (مِنَ العَناءِ رِياضَةُ الهَرِمِ)[٤]

فقد أراد الحكيم أن ينصح باتقاء الشر وتجنّب الهيبة والتزام الحياء، وتجنب رياضة الهرم، فاختار (من) لتفيد معنى (التبعيض) فيسلِّم المتلقى بالمعنى على أنه قضية محسومة كما كان مع (اللام).

ت م٤- سبق منذ قليل أن المثل التعبيري كان يجعل المسند إليه في أحيان قليلة هو جزء الوصف، وأنه كان يمُدُّه بالعطف ليخرج معنى خاصًا هو نفى الكبير والصغير والكثير والقليل، وأنه كان يحتاج اللام لتؤدي معنى التملك.

وكونُ المثل التعبيري يذكر الموصوف - وهو هنا المجرور باللام- راجعٌ إلى أَخْذِ المثل مُستَعملًا في سياق. ولكن كون هذا الموصوف ضميرَ غيبة، لا يختلف -فيما يبدو لي- عن كون المسند إليه - في الغالب- ضميرَ غيبة، الذي كان من عمل جامعي الأمثال ليشرحوا استعمال العرب للأمثال التعبيرية.

ذكر الزمخشري في شرح المثل التعبيري (ما له سَبَدٌ ولا لَبَدٌ) قولَ الراجز:

(أرَيْتَ إنْ كانَ الكِتابُ قَدْ خَلَدْ وَأزَمَ الدَّهْرُ عَلَيْنا وجَمَدْ
وَلَمْ يَكُنْ لِى سَبَدٌ ولا لَبَدْ أآخِذِى أنْتَ بِما لَسْتُ أَجِدْ)[٥]

فأبدل الراجز من ضمير الغيبة ضمير التكلم لأنه يريد وصف نفسه، وكذلك شأن غير هذا المثل، وهذا أمر مقبول عقلا. لهذا كانت نسبة استخدام ضمير الغيبة مجرورا في مسند جملة المثل التعبيري شبه الجملة الحرفي متميزةً. أما عدم استخدامه في جملة المثل الحكمي فللعموم الذي يضع فيه الحكيم المعنى الحكمي ليتلقاه المتلقى كقاعدة مسلمة، وهو ينافيه ضمير الغيبة الذي يوجه الكلام، وأما ندرة استخدامه في مسند جملة المثل الحواري، فلإيثار غيره عليه.

ت م٥- لقد كان المثل التعبيري يقدم أحيانا وصفا سماه جامعو الأمثال (التَّأْبِيدَ) أي استمرار الحدوث دون انقطاع.

والوصف بالتأبيد كان - من خلال ملاحظة الأمثال - ينفى الحدوث معبِّرًا عن معنى (أبدا) بطرق مختلفة طريفة حُفظت لطرافتها، فبدل أن يقول: لا أفعل هذا (أو لن أفعله أو لا آتيك أو

---

(١) (مجمع الأمثال) ١٣٤/١.
(٢) نفسه ٤٩٧/٣.
(٣) نفسه ٣٧٥/١.
(٤) نفسه ٣١٣/٣.
(٥) (المستقصى) ٣٣١/٢.

لن آتيك ...) أبدًا، يقول: (لا أفعل كذا ما بَلَّ البَحْرُ صُوفَةً)[١]، والبحرُ لا يَنْفَكُّ يَبُلُّ الصُوفَ؛ فلن يفعل المتكلم (كذا) أبدًا إذن!

وكذلك كان الوصف بالتأبيد عن طريق القصر بالنفي والاستثناء، كقولهم «لا آتيكَ حتّى يَؤُوبَ القارِظان»[٢] فنفَى (بلا) واستثنى (بحتى) الجارة الداخلة على مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعدها.

والمعنى هنا على الاستثناء المفرّغ أي (لا آتيك إلا وقت أَوبِ القارظَيْن) وهما لن يئوبا؛ فلهذا يكون المعنى (لا آتيك أبدًا) وهذا المعنى معروف (لحتى) هنا[٣].

وأساس الوصف بالتأبيد هنا هو (حتى وما بعدها)، لهذا روى جامعو الأمثال بعض الأمثال التعبيرية الهادفة إلى الوصف بالتأبيد هكذا:

١- (حتّى يَؤُوبَ المُثَلِّمُ)[٤] ٢- (حتّى يَرْجِعَ السَّهْمُ على فُوقِهِ)[٥]
٣- (حتّى يَجِيءَ نَشِيطٌ مِنْ مَرْوِ)[٦] ٤- (حتّى يَرْجِعَ الدَّرُّ في الضَّرْعِ)[٧]
٥- (حتّى يُؤَلَّفَ بَيْنَ الضَّبِّ والنُّونِ)[٨]

وقد جعلتُها مسنداتٍ المسندُ إليه محذوفٌ قبلها، من أجل أنّ أَشد المواقع مناسبة لجُزْء الوصف هو الخبرُ كما قال العلويُّ، ومن أجل قول ابن هشام: (إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلا والباقي فاعلًا وكونه مبتدأ والباقى خبرًا، فالثانى أَوْلى، لأنّ المبتدأ عين الخبر، فالمحذوف عينُ الثابت، فيكون الحذف كلا حذفٍ، فأما الفعل فإنه غير الفاعل)[٩]، فإذا كان هذا، والفعل مع فاعله كالكلمة الواحدة، فهو هنا أولى، غير أنني لم أفعل هذا مع ما دلّ استعماله على أنه (جارٌّ ومجرور) متعلقان بفعل محذوف، بل وافقتُ المقام، وما هنا يمكن أن يكون خبرًا شبهَ جملة حرفيًا لمبتدأ محذوف تقديره (غيابي) أو (امتناعي) حتى يئوبَ المثلمُ مثلا. ومن أجل تَعَلُّق (حتى) بهذا الوصف وهي بهذا الموقع، اختصَّتْ بالمثل التعبيري فلم تتجاوزه إلى غيره كما وضح الجدول الأول.

* * *

(١) (مجمع الأمثال) ١٨٣/٣.
(٢) نفسه ١٥٢/٣ وهما رجلان خرجا فى طلب نبات القَرَظ فلم يرجعا.
(٣) راجع (مغنى اللبيب) ١١٢/١، و(النحو الوافى) ٤٨٥/٢.
(٤) (مجمع الأمثال) ٣٨٣/١ والمثلم رجُلٌ فُقِد، قتلته الخوارج.
(٥) نفسه ٣٦٠/١ وفُوقُه مَجْرَى الوَتَرِ منه.
(٦) نفسه ٣٨٤/١ ونَشيطٌ غلامٌ كان لزياد بن أبى سفيان.
(٧) نفسه ٣٦٠/١ والدَّرّ اللَّبَنُ.
(٨) نفسه ٣٧٩/١ وهما لا يأتلفان أبدًا، والنون الحوت.
(٩) (مغنى اللبيب) لابن هشام ١٦٣/٢.

(ب) طول المسند شبه الجملة الحرفي :

هو بطول المجرور وامتداده ، وفيما يلى جدولان يوضح أولهما طوله ، وثانيهما امتداده :

الجدول الأول

طول المجرور / جملته	مركب إضافي	عامل عمل الفعل	مصدر مؤول	اسم موصول	المجموع
جملة المثل الحوارى	١٩	-	١	٣	٢٣
جملة المثل الحكمى	٣١	١	-	٥	٣٧
جملة المثل التعبيرى	٦٥	٣٢	٨	١	١٠٦
المجموع	١١٥	٣٣	٩	٩	١٦٦

الجدول الثاني

امتداد المجرور / جملته	نعت	معطوف	حال	المجموع
جملة المثل الحوارى	١	-	-	١
جملة المثل الحكمى	٣	١	٢	٦
جملة المثل التعبيرى	٩	-	٢٦	٣٥
المجموع	١٣	١	٢٨	٣٢

- ولهذين الجدولين هذه المعطيات :

م١- بلغت نسبة طول المسند شبه الجملة الحرفي (١٧, ٦١٪) ، على حين كانت نسبة طول المسند المفرد الاسم (١٧, ٧٧٪) ، ونسبة طول المسند الجملة الفعلية (٣٩, ٥١٪) .

م٢- بلغت نسبة طول المجرور في هذا المسند شبه الجملة الحرفي (٨٢, ٤٨٪) ، ونسبة امتداده (٣٥, ١٢٪) .

م٣- بلغت نسبة طول مسند جملة المثل التعبيري شبه الجملة الحرفي (٤٧, ٧٧٪) ، ونسبة طول مسند جملة المثل الحكمي (٧٩, ٤٤٪) ونسبة طول مسند جملة المثل الحواري (٧٠, ٣٨٪) .

م٤- كان طول المجرور في المسند شبه الجملة الحرفي عن طريق التركب الإضافي بنسبة (٢٧, ٦٩٪) ، وكان عن طريق عمل الفعل بنسبة (٨٧, ١٩٪) .

م٥- كان امتداد المجرور في هذا المسند عن طريق الحال بنسبة (٩٠, ٦١٪) .

- وفيما يلى عرض ما يبدو فيها من تفسير ودلالة :

ت م١- يميل هذا المسند - كغيره من المسندات - إلى الطول ، من أجل أنه موطن الفائدة ، وهي تعتمد أصلًا على بَسْط الكلام .

أما وقوع هذا المسند في الطول بين المسند المفرد الاسم والمسند الجملة الفعلية ، ويجمعُهُم جميعًا أنّ جملتهم الكبرى اسمية ، فلأن هذا المسند شبه الجملة الحرفي -والظرفيُّ مثله- متردِّدٌ بين مُتعلِّقين إذا أُريد تعليقُه ، إما جملةٍ فعليةٍ (استقر) وإما مفردِ اسمٍ (مستقر) ، فربما كانت نسبة الطول مبنية على أنه في الوَسَط .

ت م٢- لأن (النزعة الموقعية) مناسِبةٌ لإيجاز الأمثال ، استمرّتْ مع المجرور في المسند شبه الجملة الحرفي[١]

ت م٣- كان مسند جملة المثل التعبيري هو الأطول لأنه هو موقع جزء الوصف الذي هو أساس المثل التعبيري ، أما المثل الحكمي - وان كان أَطْلَبَ للطول من المثل الحواري من أجل تفصيل المعنى الحكمي وتوضيحه - فمعتمد على جزأي الجملة كليهما .

ت م٤- سبق أن (التركّب الإضافي) أكثر الطرائق مناسبة لطول الاسم في الأمثال ، من أجل أنه يجمع الاختصار والبيان جميعا وهما مقصد بناء الأمثال[٢] .

أما (عمل الفعل) فإنما ترجع كثرته إلى المثل التعبيري وحده ، فقد كان يقدم وصفًا مركبًا يقتضي أن يعمل المجرور عمل الفعل .

وقد سبق نقل كلام الجرجاني الذي تحدث فيه عن مثل ما هنا فقال : (« هو كالقابض على الماء » و « الراقم في الماء » فالشبه هنا منتزع مما بين القبض والماء، وليس بمنتزع من القبض نفسه)[٣]

من الأمثال التعبيرية :

١- (كالمُتَمَرِّغِ في دَمِ القَتِيلِ)[٤]   ٢- (كالعاطِفِ على العاضِّ)[٥]

٣- (كالمَمْهورةِ مِنْ مالِ أبِيها)[٦]   ٤- (كالفاخِرَةِ بِحِدْجِ رَبَّتِها)[٧]

فالمثل التعبيري أراد الوصف عن طريق التشبيه المركب الذي ذكره الجرجاني ، في المثل الأول بالدُّنُوِّ من الشرّ ، وفي الثاني بمواصلة القاطع ، وفي الثالث بالمكافأة بالخسارة ، وفي الرابع بالافتخار بما للآخرين .

ومن أجل هذا الوصف الخاص طال المجرور في مسند جملة المثل التعبيري وشه الجملة الحرفي

---

(١) راجع بحث امتداد المسند إليه فى الفصل الأول .
(٢) راجع بحث طول المسند إليه فى الفصل الأول .
(٣) (أسرار البلاغة) ص١٠٤.   (٤) (مجمع الأمثال) ٣٤/٣.
(٥) نفسه ٨/٣.   (٦) نفسه ٦٦/٣.
(٧) نفسه ١٧/٣، والحِدْجُ مِنْ مَراكب النِّساء .

خاصة بعمل الفعل.

ويدل على هذا أن البكريَّ في شرح المثل الرابع ذكر أنَّ أصلَهُ قولُ دخْتَنُوسَ بنتِ لَقيطِ بنِ زُرارةَ:

(فَخْر البَغِيِّ بِحِدْجِ رَبَّتِها إذا ما النّاسُ شَلُّوا)[1]

فعندما أبدع الوصّافُ المثل التعبيري أخرجه في ذلك البناء (حرف جر وتشبيه، فمجرور معرف بأل، فجار ومجرور متعلقان بالمجرور المعرف بأل) لكي يحقق الوصف المقصود.

ت م٥- ترجع هذه النسبة الكبيرة إلى مُسند جملة المثل التعبيري خاصة. وقد سبق نقل كلام الجرجاني الذي تحدث فيه عن أن المثل في بعض الأحيان يكون مضروبًا بجملة الحال التي بعد المشبه به، فقال: (اعْلَمْ أنَّ «المَثَلَ» قَدْ يُضْرَبُ بجُمَلٍ لابُدَّ فيها مِنْ أنْ يَتَقَدَّمَها مَذْكورٌ يكونُ مشبَّهًا به، ولا يُمْكِنُ حذفُ المُشَبَّهِ بِهِ والاقْتصارُ على ذِكْرِ المُشَبَّه)، ثم ذكر من أوجه هذا (أن تجيء الجملة مُبْتدأةً، وذلك إذا كان المُشَبَّهُ به معرفةً ولم يكُنْ هناك «الذي» كقولِهِ تعالى ﴿كَمَثَلِ العَنْكَبُوتِ اتخذَتْ بيتًا﴾)[2].

فالأمثال التعبيرية هي التي استعملت (الكاف) جارًا بكثرة (٢٠, ٤١٪) و (المعرف بأل) مجرورًا كثيرًا (٤٧, ٢٧٪).

لهذا كله امتد المجرور في مسندها هذا إلى الحال دون غيرها تقريبًا (٢٨, ٧٣٪)، لأن جملة الحال كانت -كما قال الجرجاني، وإن كانت هذه الصورة قليلة كما سبق في بحث امتداد المسند المفرد الاسم- هي المقصودة.

من الأمثال التعبيرية:

١- (كالثَّوْرِ يُضْرَبُ لمّا عافَتِ البَقَرُ)[3] ٢- (كالكَبْشِ يَحْمِلُ شَفْرةً وزِنادًا)[4]

٣- (كالخَمْرِ يُشْتَهَى شُرْبُها وَيُخْشَى صُداعُها)[5]

٤- (كَصَفِيحَةِ المِسَنِّ تَشْحَذُ ولا تَقْطَعُ)[6]

فقد تبين أن توضيح الوصف وتفصيله أدّيا إلى الإتيان بحال لهذا المجرور المعرف بأل، بل لقد أوضح الجرجاني فيما سبق أن (الحال) - وهو ما سماه (الجملة المبتدأة) - هو المقصود وأن صاحب الحال وُصْلةٌ وإنْ لم يُجِزْ حذفه.

* * *

(١) (فصل المقال) لأبى عبيد البكرى ص٤٠٢.

(٢) (أسرار البلاغة) للجرجانى ص١١٤ وراجع ما قبلها.

(٣) (مجمع الأمثال) ٢٣/٣. (٤) نفسه ٢٤/٣.

(٥) نفسه ٤٨/٣. (٦) نفسه ٤٧/٣.

(جـ) امتداد المسند شبه الجملة الحرفي :

قد امتد (٧) مرات بنسبة (٠٥, ٢٪). وكان في (٦) مرات منها امتدَّ بالعطف ، وفي مرة واحدة امتدّ إلى شبه جملة ظرفي بالتعدّد .وكان لمسند جملة المثل التعبيري من الامتداد (٤) مرات بنسبة (١٩, ٢٪) ولمسند جملة المثل الحكمي (٢) مرتان ، بنسبة (٠٨, ٢٪) ولمسند جملة المثل الحواري مرة واحدة بنسبة (٦١, ١٪) من المذكور فيها من هذا المسند .

- ولهذه النسب دلالة وتفسير يأتي بيانهما :

إن تلك (النزعة الموقعية) مستمرة مع هذا المسند لمناسبتها لإيجاز الأمثال ، فنسبة امتداده ضئيلة إلى نسبة طوله ، وتُعدُّ نسبة امتداد هذا المسند ضئيلة كذلك بالنسبة لامتداد المسند المفرد الاسم (٠٥, ٢١٪) والمسند الجملة الفعلية (٣٩, ٥١٪) ، ويبدو لي أن هذا راجع إلى وجود هذا الاسم المجرور ؛ فقد كان يميل إلى الطول والامتداد ، وهو جزء من المسند الذي أمامنا ، فإذا ما سبقه حرف الجر الذي يتردد بين التعلق بجملة فعلية والتعلق باسم ، كان هذا طولا للمسند يُغْنِيه كثيرًا عن الامتداد .

والنسبة على كل حال ضئيلة مستعصية على البحث ، غير أنّ في كون مسند جملة المثل التعبيري أكثر امتدادا من غيره ، مجالًا للبحث .

من الأمثال التعبيرية :

١- (لا في العيرِ ولا في النَّفِيرِ)[1]

٢- (لا في أَسْفَلِ القِدْرِ ولا في أَعْلاها)[2]

فهنا وصف خاص ، هو وصف بالحقير عن طريق نفى المكانة صغيرة كانت أو كبيرة . فالوصف لا يتحقق الا بعطف مثل المسند شبه الجملة الحرفي عليه ، لنفى الصغر والكبر جميعا .

ومن ثم كان مسند هذا المثل أكثر امتدادا من غيره . ولا يخفى ما في المثل الأول من الترصيع الذي سبق مثْلُه كثيرا ، فقد تأكّد بهذا أنه من المطالب الثانويّة للتّمكين للوَصْف والتّشميع بالموصوف .

---

(١) (مجمع الأمثال) ١٦٨/٣ والعير الإبل تحمل الميرة ، والنفير القوم يتنافرون فى القتال . يضرب للرجل يَحط أمره ويصغر قدره .

(٢) نفسه ١٩٠/٣ قال الميدانى فى شرحه :(هذا قريب من قولهم «لا فى العير ولا فى النفير»).

(٢) المسند شبه الجملة الظرفي :

بلغ (٨٨) مسندا من المذكور من المسندات في الأمثال العربية أي بنسبة (٩٨, ١٪) ، لجملة المثل الحواري منها (٢٥) مسندًا بنسبة (٨١, ٢٪) ، ولجملة المثل الحكمي (٢٠) مسندا بنسبة (١٧, ١٪) ، ولجملة المثل التعبيري (٤٣) بنسبة (٧٣, ١٪) .

ولهذه النسب دلالات يوضحها البحث .

(أ) نوع المسند شبه الجملة الظرفي :

فيما يلى جدول يوضح نوع الظرف زمانيًا كان أو مكانيًا وتشير مَحالّه الرأسية إلى نوع الجملة والأفقية إلى نوع الظرف .

نوع الظرف / جملته	ظرف زمان	ظرف مكان	المجموع
جملة المثل الحوارى	١٠	١٥	٢٥
جملة المثل الحكمى	١٠	١٠	٢٠
جملة المثل التعبيرى	٨	٣٥	٤٣
المجموع	٢٨	٦٠	٨٨

- ولهذا الجدول معطيان قدمهما للبحث ، هما :

م١- كان المسند شبه الجملة الظرفي في الأمثال ظرف مكان بنسبة (١٨, ٦٨٪) .

م٢- كان المسند شبه الجملة الظرفي في المثل التعبيري ظرف مكان بنسبة (٣٩, ٨١٪) ، وفي المثل الحواري كذلك بنسبة (٦٠٪) ، وفي المثل الحكمي بنسبة (٥٠٪) .

- ولهذا دلالة وتفسير كما يأتي :

ت م١- يبدو أن البداوة التي كان عليها العرب القدماء ، والتي حملتهم على إيثار البدء بالفعل الذي يتضمن الحدث قبل المحدِث كما يقول الأستاذ على الجارم[1] - حملتهم أيضا على الاهتمام بمكان الحدث ، أما زمانُه فربّما مر عليهم في أعمالهم اليومية فلا يكْتَرِثُونَ له كثيرا .

ت م٢- إن الحكيم الذي يتناول حقائق الأشياء بالبيان من أجل النصح والوعظ ، لا يغفل بعضها ويذكر بعضها ، من أجل هذا تساوى الزمان والمكان في تناوله لأنهما حيّزان للحقيقة .

(١) راجع (الجملة الفعلية) ص ٣٤٩.

من الأمثال الحكمية :

١- (العِتابُ قَبْلَ العِقابِ)[١] ٢- تَحْتَ جِلْدِ الضَّأْنِ قَلْبُ الأَذْؤُب)[٢]

فالمعنى الحكمي في الأول (موعد عقاب المخطئ بعد عتابه) وفي الثاني (النفاق أو الخداع حسن المظهر خبيث المخبر). وقد استخدم في الأول ظرف الزمان وفي الثاني ظرف المكان، وهما مستويان، وهذا يؤكد أن إخراج المعنى الحكمي - المعتمد على بيان حقائق الأشياء، لا يعتمد على مكان أو زمان بخاصة. أما المثل التعبيري فقد ناسبه ظرف المكان لضرورة وصفية.

من الأمثال التعبيرية :

١- (هُوَ بَيْنَ حاذِفٍ وقاذِفٍ)[٣] ٢- (أَنْتَ بَيْنَ كَبِدِي وخِلْبِي)[٤]

٣- (ما عِنْدَهُ خَيْرٌ ولا مَيْرٌ)[٥] ٤- (ما عِنْدَهُ طائِلٌ ولا نائِلٌ)[٦]

فالمثل التعبيري أراد أن يصف موصوفًا بأنه مُلَقًّى محاطٌ بالشر في المثل الأول، وبأنه مُعَزٌّ مشفق عليه محاط بالحب فى المثل الثانى، فاستخدم فيهما ظرف المكان الذي يفيد أن الموصوف واقع - في المثل الأول - بين شرين، وفي المثل الثاني بين مكانَي الحُبِّ والإشفاق، وأراد في المثلين الثالث والرابع أن ينفى عن الموصوف امتلاك كثير أو قليل، فاستخدم فيهما ظرف المكان الذي يفيد أنه ليس كثير ولا قليل عند هذا الموصوف. من أجل كثرة هذه الأوصاف كثر استخدام ظرف المكان.

أما المثل الحواري فهو كلام الحوار المُقْتَطَع من سياقه الذي يحسن شاهدا على ما ذكرته في تفسير (المعطى الأول)، فاهتِمام العربِ بالمكان فَضَلَ اهتمامهم بالزمان.

* * *

(١) (مجمع الأمثال) ٣٦٨/٢.

(٢) نفسه ٢٥٧/١.

(٣) نفسه ٤٨٠/٣.

(٤) نفسه ١٣٣/١ والخلب الحجاب الذى بين القلب وسواد البطن.

(٥) نفسه ٢٨٢/٣.

(٦)السابق نفسه.

(ب ، جـ) طول المسند شبه الجملة الظرفي وامتداده :

م١- بلغت نسبة طول هذا المسند وامتداده (١٣, ١٠١٪) ، وكان طوله عن طريق إضافته ، وامتداده عن طريق العطف عليه .

م٢- بلغت نسبة طوله (٣١, ٩٤٪) ونسبة امتداده (٨١, ٦٪) .

م٣- بلغت نسبة طوله عن طريق إضافته إلى (معرف بأل) و (ضمير غيبة) (٤٢, ٥٥٪) .

م٤- بلغت نسبة طوله وامتداده في جملة المثل التعبيري (٦٥, ١٠٤٪) وفي جملة المثل الحكمي (١٠٥٪) وفي جملة المثل الحواري (٩٢٪) .

- وفيما يلي تفسير هذه النسب :

ت م١- يميل هذا المسند كغيره من المسندات - إلى الطول والامتداد لما يُؤَدّيه من فائدة تحتاج إلى بسط الكلام .

ت م٢- استمرت تلك (النزعة الموقعية) مع هذا المسند أيضا ، بل إنه دون الأسماء ، لا يطول إلا بالتركب الاضافي ، وقد سبق فى بحث المسند إليه أن الطول كان عن طريق التركب الإضافي في الأغلب لأنه يحقق البيان والاختصار معا .

ت م٣- بلغت نسبة طول مسند جملة المثل الحكمي عن طريق الإضافة إلى المعرف بأل (٦٠٪) ، على حين بلغت نسبة طوله هكذا في المثل الحواري (٣٠٪) وفي المثل التعبيري (٥٨, ٢٥٪) .

ويرجع هذا إلى استخدام المثل الحكمي للمعرف بأل الجنسية مضافًا إليه في هذا المسند ، وهو ملائم للمعنى الحكمي المُرْسَلِ عامًّا .

من الأمثال الحكمية :

١- (المُشاوَرَةُ قَبْلَ المُثَاوَرَةِ)[١]   ٢- (الرِّباحُ مع السَّماحِ)[٢]

فالمعنى الحكمى - وهو (التشاور قبل التقاتل) ، فى الأول ، (و الجود يُورِدُ الحَمْدَ ويُرْبِحُ المَدْحَ) فى الثاني - مبنى فى إرساله كقاعدة مسلمة على مجيء المضاف إليه معرفًا بأل الجنسية التى لا تفيد تعيينًا.

وبلغت نسبة طول مسند جملة المثل التعبيرى عن طريق الإضافة إلى ضمير غيبة(٥٣, ٣٩٪)ولم يقع فى غير هذا المسند ضمير الغيبة مضافًا إليه.

وهذا راجع إلي أن هناك فى الأمثال التعبيرية أمثالًا يكون جزء الوصف فيها هو المسند إليه ، ويقوم المسند عندئذ بتوجيه هذا الوصف إلى موصوف ما ، والمسند هنا ظرف لا يمكن التصرُّف فيه

---

(١) (مجمع الأمثال) ٢٩٢/٣   (٢) نفسه ٤٧/٢.

ليوجّه الوصف ، ومن ثم قام بهذا المضاف إليه ، فجعله جامعو الأمثال ضمير غيبة كما جعلوا المجرور فى المسند شبه الجملة الحرفى كذلك ، وكما جعلوا المسند إليه الكبير كذلك.

فمن الأمثال التعبيرية :

١- (بَيْنَهُمْ عِطْرُ مَنْشِمَ)[1] ٢- (بَيْنهم داءُ الضَّرائِرِ)[2]

٣- (دُونَهُ بَيْضُ الأَنُوقِ)[3] ٤- (ما عِنْدَهُ شَوْبٌ ولا رَوْبٌ)[4]

فالمثل التعبيرى أراد وصف موصوفين ما ، فى المثل الأول بوقوع شيء عظيم بينهم ، وفى الثانى برسوخ العداوة بينهم ، وفى الثالث بالبعد ، وفى الرابع بانتفاء القليل والكثير .

وقد وجّه جامعو الأمثال جزء الوصف الذي وقع بقلّةٍ مُسْنَدًا إليه ، عن طريق المضاف إليه في المسند شبه الجملة الظرفي شرحًا منهم لطريقة العرب .

ولا يخفى أن هذه الأوصاف لا يمتنع أن يوصف بها غير الغائب ، ولكنهم اختاروه لما سبق في نوع المسند إليه - اختيارا موفّقًا .

ت م٤- ترجع هذه النسبة في جملتي المثل التعبيري والحكمي إلى اجتماع الطول والامتداد في بعض الأحيان في هذا المسند ، وترجع هذه النسبة في المثل الحواري إلى أن الظرف لم يضف في خمس مرات ، وان امتد في ثلاث مرات أخرى .

وأما أن الظرف في أغلب أحواله يكون مضافًا ، فهذا لأن معناه يتعلق في جزء منه بالمضاف إليه ، وأما أن هذا الظرف قد قُطع عن الإضافة في جملة المثل الحواري ، فلطبيعة الحوار نفسه التي تستخدم الظروف غير المضافة .

فمن الأمثال الحوارية :

١- (اليومَ خَمْرٌ وغدًا أَمْرٌ)[5] ٢- (اليَوْمَ قِحافٌ وغَدًا نِقافٌ)[6]

وقد مُنع الظرفان من الإضافة لتعرفهما (بأل العهدية) المشيرة إلى يوم المتكلم الحالي ، فهو كلام حوار مبنى على سياق يصرِّفُ تركيبه ، فهو ألصق بالمثل الحواري وبعيد بصورة كبيرة عن المثلين الحكمي والتعبيري ، وهما في الوقت نفسه محتاجان لبَسْط اللفظ لشرح المعنى الحكمي والوصف المقصود .

ويبدو أن المسند شبه الجملة الظرفي كالحرفي ، نادرُ الامتداد ، لاكتفائه بالمضاف إليه الذي

---

(١) (مجمع الأمثال) ١٦١/١.

(٢) السابق نفسه .

(٣) نفسه ٤٦٤/١.

(٤) نفسه ٤٩٤/٣.

(٥) نفسه ٥٣٦/٣ ويضرب للدُّول الحالية للمحبوب والمكروه .

(٦) نفسه ٥٣٢/٣ والقحاف المُشَارِبة بالقِحْف والنِّقاف شَقُّ الهام عن الدماغ أى الحَرْب .

يطوِّله، ويؤكد هذا أن امتداده في أنواع الأمثال كلها كان من أجل معنى خاص لا يتكرر.

فمن الأمثال الحوارية: (أنا دُونَ هذا وفَوْقَ ما في نَفْسِكَ)[١]

ومن الأمثال الحكمية: (إِنّ مع الكَثْرَةِ تَخاذُلًا ومَعَ القِلَّةِ تماسُكًا)[٢]

ومن الأمثال التعبيرية: (بَيْنَ المُطِيعِ وبَيْنَ المُدْبِرِ العاصِي)[٣]

إن الشخص لا يكون في مكانين، ولكن كونه في مكان بين مكانين - كما في المثل الأول - ووصفه بتردده بين مكانين - كما المثل الثالث - كانا وراء امتداد المسند شبه الجملة الظرفي في جملتى المثل الحواري والتعبيري.

أما المثل الحكمي فقد حدث فيه ما يسمى «العطف على معمولي عامل» ويكون التركيب فيه كأن العامل قد حذف من المكان الثاني الذي كان سيُكرّر فيه واكتُفِى بالمكان الأول.

فالشكل الأول للمثل الثاني -فيما يبدو لي- هو (إن مع الكثرة تخاذلًا وإن مع القلة تماسكًا) لكنه تجاوز هذا الشكل من أجل الاختصار ومن أجل جعل الحقيقتين «التخاذل مع الكثرة والتماسك مع القلة» المتناقضتين، حقيقةً واحدةً مُؤكَّدَةً مُسَلَّمةً.

* * *

(١) (مجمع الأمثال) ١/٨٨، قاله أمير المؤمنين عليّ - رضى الله عنه - لرجل مدحه نفاقًا.

(٢) نفسه ١/١٠٤.

(٣) نفسه ١/١٨٣ ويضرب لمن يكاشِفُ بعداوة ولا يناصح بمودة.

ثانيا – حال حذف المسند :

يتضح من ملاحظة المذكور من المسندات والعدد الأصلي لكل نوع من الأمثال ، أنّ المحذوف من هذه المسندات (٢٩٢) مسندا ، غير أن هذا الرقم يشمل الحالات التي حذف فيها المسند مع المسند إليه ، وبحث أحوال المسند يقتضى إفراده أوّلًا .

م١– وبعد الرجوع إلى الأمثال وضح أنّ عدد المسندات المحذوفة وحدها (٩٥) من عدد الأمثال الذي هو (٤٧٢٦) أي بنسبة (٢,٠١ ٪) على حين كان المحذوف من المسند إليه وحده بنسبة (٢٦,٣٨ ٪) .

م٢– كان المحذوف منها في جملة المثل الحواري (٨٣) بنسبة (٨,٢٢ ٪)، وكان المحذوف من المسندات إليها فيها بنسبة (٣,٢٧ ٪) كما سبق .

م٣– وكان المحذوف منها في جملة المثل الحكمي (٨) بنسبة (٠,٧٢ ٪) ولم يحذف من المسندات إليها فيها شيء .

م٤– وكان المحذوف منها في جملة المثل التعبيري (٤) بنسبة (٠,١٥ ٪) ، وكان المحذوف من المسندات إليها فيها (٤٦,٣٨ ٪) .

– ولهذه النسب ما يأتي من تفسير ودلالة مرتَّبيْن :

ت م١– إن هذه (المعطى الأول) بما فيه من نسب يؤكد كلام ابن الحاجب الذي سبق نقله وهو (أن حذف المبتدأ أكثر)[1] ، ويستقيم مع كلام « الواسطى » –وقد سبق أيضا– في دوران الأمر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبرًا ؛ فقد قال (الأَوْلى كونُ المحذوف المبتدأ لأنّ الخبر محط الفائدة)[2]، وسواء أكانت الفائدة في الخبر نفسه أم في النسبة بينه وبين المبتدأ ؛ فهي مبينة على وجود هذا الخبر ، وكذلك غيره من المسندات .

ت م٢– إن هذا العدد السابق – عدد المسندات المحذوفة – يرجع في أغلبه إلى جملة المثل الحواري ؛ فقد وقع بها (٨٧,٣٦ ٪) منه .

ويعد غريبًا كون نسبة حذف المسندات في الأمثال الحوارية أكثر من نسبة حذف المسندات إليها .

يبدو لي أن هذه المجموعة من الأمثال الحوارية المرتبطة بنقاش الأطراف المتحاورة ، يعتمد المسند فيها على دلالة المقام والمقال أكثر من اعتماد المسند إليه ، ويروغ المتحاور من ذكر المسند من أجل حاجة في نفسه ، ومن أجل اهتمام غيره بأن يذكره – أكثرَ من رَوغانه من ذكر المسند إليه .

(١) (الإيضاح) ١/ ١٩٤.

(٢) (المغنى) لابن هشام ١٦٢/٢.

من الأمثال الحوارية :

١- (تَحَوُّفي التَّضيجَ مِنْ حَوْل النَّيّ)[١]
٢- (رِزْقُ الله لا كَدُّكَ)[٢]
٣- (قُرْبُ الوِسادِ وطُوْلُ السِّوادِ)[٣]
٤- (القَيْدُ والرَّتْعَةُ)[٤]
٥- (القِرْدانُ حِتّى الحَلَمُ)[٥]
٦- (خَيْرٌ قليلٌ وفَضَحْتُ نَفْسِي)[٦]

ذكر الميداني في شرح المثل الأول : (قيل لرجُلٍ : ما أَحْبَنَ بَطْنَكَ؟ أي أيُّ شيءٍ عَظَّمَ بَطْنَكَ ؟ يعني سَمَّنَهُ ، قال : تَحَوُّفي التَّضيجَ – المثل ، والتحوّف أخذ الشيء من حافاته) ، وقال في الثاني : (أي لا يَنْفَعُكَ كدُّكَ إِذا لم يُقَدَّر لَكَ) ، فهو حِوارٌ بين طرفين ، قال أولهما : لقد استغنيتُ بكدِّي وتَعَبي فقال ثانيهما : (رِزْقُ الله لا كدُّك) أي أغناك أو نفعك رزقُ الله لا كدُّك ، وذكر في الثالث أنه (قيل لابنة الخُسِّ : لِمَ زَنَيْتِ وأَنْتِ سَيِّدةُ قَوْمِكِ؟ فقالت هذه المقالةَ) ، وتخريج الكلام « دَفَعنى أوْ أَقْدَمنى على هذا قُرْبُ الوِساد وطولُ السِّواد » .

وذكر في الرابع أنّه من كلام عمرو بن الصعق ، أَسَرَتْه شاكرُ هَمْدانَ ، ثم رَجَع إلى قومه ، قال الميداني : (فلما وصل إلى قومه قالوا : أَيْ عمرُو ، خرجتَ مِنْ عِندِنا نَحيفًا وأَنْتَ اليومَ بادِنٌ ! فقال : « القَيْدُ والرَّتْعَةُ ») معنى كلامهم : ما فعل بك هذا ؟ وتخريج كلامه : أَسْمَنَنى القيد والرتعة أي اجتماعهما .

أما المثل الخامس فقد وجدت الميداني فى شرح قولهم – وهو مشابه له – (عَذَرْتُ القِرْدانَ فما بالُ الحَلَمِ)[٧] : (هذا قريب من قولهم « استنّت الفصال حتّى القَرْعى ») ، وقد قال في شرح هذا الأخير : (يضرب للذى يتكلم مع من لا ينبغي أَنْ يتكلم بين يديه لجلالة قدره)[٨] .

وقد قال في شرح (القردانُ حتى الحلم) : (يضرب لمن يتكلم ولا ينبغى له أن يتكلم لنذالته) ، وهذا قريب مما سبقه ، ويتضح المحذوف منه بوضعه بإزائه :

استنَّت	الفصالُ حتّى القَرْعى
...	القِرْدانُ حتّى الحَلَمُ

=

(١) (مجمع الأمثال) ٢٥٤/١
(٢) نفسه ٧٢/٢.
(٣) نفسه ٤٧٧/٢.
(٤) نفسه ٤٨٨/٢.
(٥) نفسه ٤٨٤/٢.
(٦) نفسه ٤٢٧/١.
(٧) نفسه ٣٨٠/٢.
(٨) نفسه ١٠٦/٢.

ففي الأخير مسند مفرد فعل ماضٍ محذوف؛ فهو يدل على أن مقامه ضم أشخاصًا سِفْلةً في حَضْرةِ كبيرٍ يُحادثونَه، فيتكلمُ شَخْصٌ مِنْهم، وقد أَقْبلَ رجل من الكُبَراء وقد سمعهم وسمعه، فيقول: (القِرْدانُ حتى الحلم) أي تكلم القردان حتى الحلم، تشبيهًا للسِّفْلة بالقِرْدان (جمع قراد) وللمتكلم منهم بالحلم (وهو صغار القردان).

وذكر الميداني في المثل السادس أنا الذي قاله امرأة مُرّةَ الأسدي وكانت من أجمل النساء في زمانها. وأن زوجها غاب عنها أعوامًا فهَوِيَتْ عبدًا، فكانت تهُمّ به ثمّ ترجع، حتى همَّتْ فزَنَتْ ثم نَدِمَتْ فقالت: (خير قليل وفضحت نفسي) أيْ أصابني خير قليل وفضحت نفسي.

ولي على ماسبق تعقيبان:

الأول – أن الملاحظ أن المسند المحذوف كان مفردًا فعلًا ماضيًا وقد سبق بيان ميل الأمثال الحوارية إلى استخدام الماضي مسندًا، وأجزاءُ جملة المثلِ الحواري تُعبّرُ عن نفسها – لاتكائها على دلالة المقام والمقال– مذكورةً ومحذوفةً.

الثاني – أنّ دلالة المقال على المحذوف ظاهرة في الأمثال الأربعة الأولى، فالمسندات المحذوفة إما موجودة في كلام المحاور، وإما مفهومة منه، ودلالة المقام ظاهرة في المثلين الخامس والسادس، فليس ثَمّ كلامٌ يضمُّها.

ولا يخفى ما في الأمثال (من ٣ – ٦) من روغانٍ ورغبةٍ عن الذكر. إن المرأتين اللتين قالتا المثلين الثالث والسادس شريفتان، وليستا ممن اعتدْنَ الفاحشة، بل إن ابنة الخس حكيمة من حكيمات العرب؛ فقد منعهما الخجل مما ارتكبتا من العار والشنار، من ذِكْر الحدث الذي اقترفتاه، وهو القائم بالمسند الفعل.

أما حذف المسند في المثل الرابع فلأن المثل كلام أَسيرٍ حديثِ عهدٍ بحريّة، بعْدَ أَسْرٍ لا يخلو من تعذيب، فكان مناسبا أنْ يترك المسند ليذكر كلمة (القيْدِ) خاصة ليَجْبَهَ سائليه بما يمنعهم من السَّخَر منه، بل يُحْرِجُهُمْ لتقصيرهم عن فَكِّ أَسْرِه.

وأما حذف المسند في المثل الخامس، فقد كان تعريضًا من القائل بالمتكلم الذي أمامه والذي يحيط به أهْلُ طبقته، فأراد القائل أنْ يعبّر للكبير عن بَرَمه بالملتفّين حوله، شاتمًا إيّاهُمْ في خَلَل كلامه، فاكتفاؤه بالمسند إليه يُفْهِم صاحبه الكبير، ويُنجيه من جمهور السفلة، وهذا من الحذف الذي أجازه النحاة للدلالة عليه[1]

ت م٣– هذه النسبة – كما يبدو – قليلة جدًّا، وهذا راجع إلى حاجة المثل الحكمي لبسط أجزائه بَلْهَ ذكرها لشرح المعنى الحكمي. ولكن يُعَدُّ غريبًا أن نعدم حذف المسند إليه، وأن نصادف حذف المسند في هذه الأمثال الحكميّة، وإن كان قليلا. ويبدو لي أن الأمثال الحكمية التي وقع بها حذف المسند لم تخالف طبيعتها ولا آراءَ النحاة.

فهذه هي الأمثال الثمانية التي رَأَيْتُ بها هذا الحذف:

---

(١) راجع (مغنى اللبيب) لابن هشام ١٦٩/٢.

١- (لَوْلا الوِئَامُ لَهَلَكَ اللِّئَامُ)[١] ٢- (إنْ جانِبٌ أعْياكَ فالْحَقْ بِجانِبِ)[٢]
٣- (إنْ كَذِبٌ نَجّى فَصِدْقٌ أَخْلَقُ)[٣] ٤- (رُبَّ مُسْتَغْزِرٍ مُسْتَبْكِئٍ)[٤]
٥- (رُبَّ قَوْلٍ أَشَدُّ مِنْ صَوْلٍ)[٥] ٦- (مَنْ لَكَ بِأَخِيكَ كُلِّهِ)[٦]
٧- (مَنْ لَكَ بِأَخٍ مَنِيعٍ حَرَجُهُ)[٧] ٨- (مَنْ لَكَ بِذَنابَةِ لَوْ)[٨]

أما في المثل الأول فالمسند محذوف وجوبا لأنه كونٌ عامٌّ استُغنى عن ذكره حتى صار مرفوضًا[٩]. وأما في الثاني فالمسند مفرد فعلٌ محذوف وجوبًا كذلك لدلالة الفعل الثاني المفسّر عليه ولا يجتمع مفسّر ومفسَّر[١٠] ومثله الثالث.

أما في المثلين الرابع والخامس، فقد كان التركيب: (رب، فاسم مجرور، فنعت ...) والمسند محذوف. وقد نقل سيبويه عن الخليل عدم ذكر جوَاب ربّ، والمقصود المسند، فقال: (زعم أنه قد وجد في أشعار العرب رب لا جواب لها. من ذلك قول الشّمّاخ:

ودَوِّيَّةٍ قَفْرٍ تُمَشِّى نَعامُها كَمَشْيِ النَّصارى في خِفاف الأَرَنْدَجِ

وهذه القصيدة التي فيها هذا البيت لم يجئ فيها جواب لرُبّ، لعِلْم المخاطَب أنه يريد قَطَعْتُها وما فيه هذا المعنى)[١١]

والحقيقة أن النحاة مختلفون في (رب) والتراكيب التي تتضمّنها، ولكنّ ابن هشام أَحْسَنَ بقوله إنها (زائدة في الإعراب دون؛ المعنى فمحل مجرورها في نحو «رُبَّ رَجُلٍ صالحٍ عنْدِي» رفع على الابتدائية، وفي نحو «رُبّ رجلٍ صالحٍ لقيت» نصب على المفعولية، وفي نحو «رُبَّ رَجُلٍ صالحٍ لقِيتهُ» رفعٌ أو نَصْبٌ)[١٢].

---

(١) (مجمع الأمثال) ٨٤/٣ (٢) نفسه ٥٢/١.
(٣) نفسه ١٩٩/١ (٤) نفسه ٧١/٢.
(٥) نفسه ٢٩/٢ (٦) نفسه ٣١٣/٣.
(٧) نفسه ٣٤٦/٣.
(٨) نفسه ٣٣٥/٣، معناه (من لك بأن يكون «لو» حقًّا).
(٩) راجع (الكتاب) ٢/ ١٢٩، و(المقرب) ص ٩١.
(١٠) هذا رأى البصريين ويرى الكوفيون أن الاسم المرفوع بعد (إن) (يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل) راجع (الإنصاف) للأنبارى ٢/ ٦١٦.
(١١) (الكتاب) ١٠٣/٣ - ١٠٤، وقد رجعت إلى ديوان الشماخ فوجدت هذين البيتين من القصيدة الثانية:
٣٠- وداوِيَّةٍ قفرٍ تُمَشى نِعاجُها كَمَشْيِ النَّصارى في خِفاف اليَرَنْدَجِ
٣١- قَطَعْتُ إلى مَعْروفِها مُنْكَراتِها إذا خَبَّ آلُ الأَمْعَزِ المُتَوَهِّجِ
وقد علّق الأستاذُ هارون فى حاشيته على ما سبق من (الكتاب)، قولَه: (قد رُدَّ على ما نقله سيبويه عن الخليل من تأوّله الجواب بأن بعد البيت: قطعت إلى). ويبدو لى أنّ الخليل لم يَرْوِ هذا البيت الحادى والثلاثين، لأنه بتقديره (قَطَعْتُها) لم يكن ليغفل عن (قَطَعْتُ إلى معروفها) لوْ رَوَاه.
(١٢) (مغنى اللّبيب) ١/ ١٢٠.

وهذان المثلان من النّحو الأول (رب رجل صالح عندي)، وقد حذف المسند فيهما لاكتفاء التركيب بنَعْتِ مجرورِ رُبّ، ولهذا كثُر حذف المسند فيه.

أما في الأمثال الباقية، فقد حذف المسند الجملة الفعلية (الفعل الفاعل) المضارعة وأُبقى على الجار والمجرور المتعلقين بالمسند.

قال الميداني في الأول منهما (من لك بأخيك كله أيْ مَنْ يَكْفُلُ لكَ ويضمَنُ لك بأخٍ كلّه لَكَ). فهذا الحذف كثير جدًّا لأن الكلام مفهوم دونه.

لقد جعل الرضى الفعل المعنوي على ضربين: أحدُهما أنْ يكون في اللفظ مُشْعِرٌ به قويٌّ، والآخرِ ألّا يكون في اللفظ ذلك المُشْعِرُ، ثم قال: (فالأوّل نحو (مالك) لأن الجار والمجرور متعلق بالفعل أو بما في معناه)[1].

والأمثال أكثر الكلام إيجازًا – رغم أن الحكمية محتاجة إلى التفصيل – فلا عجب أن تستخدم مثل هذه التراكيب.

فقد تبيّن أنّ هذه الحُذُوف لم تكن كحذوف المثل الحواري، بل كانت إما واجبةً نَحْوًا، وإما كثيرةً كَثْرةً قرّبتْها من الوجوب، لأن الوجوب نفسه إنّما حدث بعد كَثرة استعمال الكلام متضمنًا هذه الحذوف[2].

ت م٤– وكذلك هذه النسبة ضئيلة من أجل أن المسند المفرد الاسم (الذي هو أكثر المسندات حذفًا) أكثر الأمكنة مناسبة للوصف الذي هو أساس الامثال التعبيرية.

ولكن يبقى أن هذه المرات الأربع غريبة عن طريقة الأمثال التعبيرية، غير أنّ نَظْرةً إليها ربما غيّرت الغرابة إلى تأكيدٍ للطريقة نفسها. فهذه هي الأمثال الأربعة:

١- (إنَّكَ ما وَخَيْرًا)[3] ٢- (إنّما أَنْتَ خِلافَ الضَّبُعِ الرّاكِبَ)[4]

٣- (لا حَمَّ ولا رَمَّ أَنْ أَفْعَلَ كَذَا)[5] ٤- (لا غَزْوَ ولا هَيَمَ)[6]

أما المثل الاول فقد حذف المسند فيه كما وضح الميداني: («ما» زائدة، ونصب «خيرا» على تقدير إنك وخيرًا مجموعان أو مقترنان).

وهذا الخبر ملتزم الحذف كما يقول الزمخشري[7].

وقد شرح ابن يعيش المثال الذي أورده الزمخشري قائلا: (أما قولهم: «كلُّ رجلٍ وضَيْعَتُهُ»

---

(١) (شرح الكافية) ١/ ١٩٦.

(٢) راجع (الكتاب) لسيبويه ٢/ ١٣٠.

(٣) (مجمع الأمثال) ١/ ٨٤.

(٤) نفسه ٤٢/١ ويضرب لمن يخالف الناس فيما يصنعون.

(٥) نفسه ٢٠١/٣ اى لابد من ذلك.

(٦) نفسه ٢٠٧/٣ ويضرب للأمر إذا أشْكَلَ.

(٧) راجع (شرح المفصل) لابن يعيش ١/ ٩٥.

فالمراد : كل رجل وضيعته مقرونان ، إلا أنّك حذفتَ الخبر واكتفَيْت بالمعطوف لأن معنى الواو هنا كمعنى (مع) . فقولك : كلُّ رجلٍ وضَيْعَتُه ، بمعنى مع ضيعته ، وهذا كلامٌ مُكْتَفٍ)[١] .

وقد تعرض سيبويه لهذا المثل الأول ، فقال : (مثل ذلك قول العرب : إنك ما وخيرًا ، تريد : إنك مع خير)[٢] .

أما المثل الثاني فقد تناول سيبويه تركيبًا يشبهُه ، حاكمًا عليه بأن حذف المسند الجملة الفعلية (الفعل والفاعل) واجبٌ لدلالة المصدر المذكور عليه ، ولضرورةٍ وصفيةٍ .

قال سيبويه : (هذا باب ما ينتصب فيه المصدر المشبَّه به على إضمار الفعل المتروك إظهاره ، وذلك قولك : مرت به فإذا له صوتٌ صَوْتَ حِمارٍ فإنما انتصب هذا لأنّك مررت به في حال تصويت ، ولم ترد أن تجعل الآخر صفة للأول ولا بدلًا منه . ولكنك لما قلت : له صوت ، عُلم أنه قد كان ثَمَّ عَمَلٌ ، فصار قولك : له صوت بمنزلة قولك : فإذا هو يصوت ، فحملت الثاني على المعنى ...، وقد يدخل في صوت حمار ، إنما أنت شُرْبَ الإبل إذا مُثِّل بقوله : إنما أنت شُرْبًا . فما كان معرفة كان مفعولا ولم يكن حالا ، وشركته النكرة . وإن شئت جعلته حالا وقع عليه الأمر ، وهو تشبيه للاول ، يدلك على ذلك أنك لو أدخلت « مِثْل » ههنا كان حسنًا وكان نصبًا ، فإذا أخرجت « مثْل » قام المصدرُ النكرةُ مقامَ « مثْل » لأنه مثله نكرة ، فدخول (مثل) يدل على أنه تشبيه)[٣]

فقوله : (إنما أنت شُربَ الإبل) يشبه (إنما أنْتَ خِلافَ الضَّبُعِ الرّاكبَ) وكما كان حذف مسند الاول واجبًا للدلالة على تشبيه شربه بشرب الإبل ، كان كذلك في المثل لتشبيه خلافه بخلاف الضبع ، ليصفه بمخالفة الناس دائمًا فيما يصنعون ، والتشبيه أحد طريقي المثل التعبيري إلى أداء الوصف .

وقد قال الميداني في شرحه : (نصب « خلاف » على المصدر أي تُخالِفُ خلافَ الضبع) .

أما في المثلين الثالث والرابع فقد حذف المسند الذي هو خبر (لا) النافية للجنس . وفيه يقول ابن هشام : (قد كثُرَ حذفُ خبرِ لا هذه حتى قِيل إنّه لا يُذْكر)[٤] .

فقد تبين أن المثل التعبيري كالحكمي ، لم يخالِف طبيعته بما تحمّله من حذف المسند ، لأن هذا الحذف كان بين الوُجوب وما هو كالوجوب .

* * *

---

(١) (شرح المفصل) لابن يعيش ٩٨/١.

(٢) (الكتاب) ١/ ٣٠٢.

(٣) نفسه ١/ ٣٥٥، ٣٥٦ ، ٣٦٠.

(٤) (مغنى اللبيب) ٢/ ١٦٨.

تقديم المسند وتأخير المسند إليه

ينحصر هذا المبحث فيما يكون بين المبتدأ والخبر، فإذن يخرج منه المسند المفرد الفعل لأنه متقدم أبدًا فيما أخذ به البحث.

وقد كان المذكور من المسندات (الاسم والجملة وشبه الجملة)(٢٥٣٣) مسندٍ، لجملة المثل الحواري منها (٣٣٩) مسندًا، ولجملة المثل الحكمي منها (٦٣٤)، ولجملة المثل التعبيري (١٥٦٠)، فالبحث يكون في تقدم هذه المسندات على ما أسندت إليه.

وفيما يلي ثلاثة جداول، يوضح أولها تقديم المسند وتأخير المسند إليه في جملة المثل الحواري، والثاني في جملة المثل الحكمي، والثالث في جملة المثل التعبيري، تكون مَحالّ كل جدول منها الرأسية لتوضيح نوع المسند إليه المتأخر، ومَحالّه الأفقية لتوضيح نوع المسند المتقدم:

الجدول الأول

نوع مسند جملة المثل الحوارى / نوع المسند إليه	مضاف إلى ضمير خطاب	نكرة	شبه جملة حرفى	شبه جملة ظرفى	المجموع
مضاف إلى ضمير متكلم	–	–	٢	–	٢
ضمير خطاب	–	١	–	٢	٣
مضاف إلى ضمير خطاب	١	١	–	٢	٤
مضاف إلى ضمير غيبة	–	١	٢	٢	٥
علم	–	–	١	–	١
مضاف إلى علم	–	–	١	–	١
اسم الإشارة	–	١	–	–	١
اسم موصول	–	١	٣	٢	٦
معرف بأل	–	١	٤	٢	٧
نكرة	–	–	١٦	٦	٢٢
المجموع	١	٦	٢٩	١٦	٥٢

الجدول الثاني

نوع مسند جملة المثل الحكمي / نوع المسند إليه	مضاف إلى ضمير خطاب	نكرة	مضاف إلى النكرة	شبه جملة حرفي	شبه جملة ظرفي	المجموع
مضاف إلى ضمير خطاب	–	–	–	٢	–	٢
مضاف إلى مضاف إلى ضمير خطاب	–	–	–	٢	–	٢
مضاف إلى ضمير غيبة	١	–	٢	٢	–	٥
اسم موصول	–	٣	–	١	١	٥
معرف بأل	١	١	–	١	–	٣
مضاف إلى معرف بأل	–	٢	–	٣	٢	٦
نكرة	١	–	–	٣	٢	٣٣
مضاف إلى نكرة	–	–	–	١	–	١
المجموع	٣	٥	٢	٤٢	٥	٥٧

الجدول الثالث

نوع مسند جملة المثل التعبيري / نوع المسند إليه	نكرة	شبه جملة حرفي	شبه جملة ظرفي	المجموع
ضمير خطاب	١	–	–	١
ضمير غيبة	١	–	–	١
مضاف إلى ضمير غيبة	–	١	–	١
مضاف إلى مضاف إلى ضمير غيبة	–	١	–	١
علم	–	–	١	١
مضاف إلى علم	–	–	١	١
مضاف إلى مضاف إلى علم	–	–	١	١
اسم موصول	–	–	١	١
معرف بأل	–	٥	٢	٧
مضاف إلى معرف بأل	–	١	٥	٦
نكرة	–	٤٨	٩	٥٧
مضاف إلى نكرة	–	٣	٢	٥
المجموع	٢	٥٩	٢٢	٨٣

- ويمكن أن نستخلص هذه المعطيات من تلك الجداول :

م١- بلغت حالات التقديم والتأخير في الأمثال العربية (١٩٢) حالة بنسبة (٥٧, ٧٪) .

م٢- بلغت حالة تقديم المسند شبه الجملة الحرفي وتأخير المسند إليه النكرة (٩٤) مرة (٤٨,٩٥٪).

م٣- بلغت حالات التقديم والتأخير في جملة المثل الحواري (٥٢) بنسبة (٣٣, ١٥٪) ، وفي جملة المثل الحكمي (٥٧) بنسبة (٩٩, ٨٪) ، وفي جملة المثل التعبيري (٨٣) بنسبة (٣٢, ٥٪) .

- ولكل منها تفسيره ودلالته اللذان يلي بيانهما على الترتيب :

ت م١- يقول ابن مالك في ألفيته :

والأَصْلُ في الأخبارِ أَنْ تُؤخَّرا وجَـوَّزوا التـقـديم إذْ لا ضَـرَرا

وشرح الأشموني قائلا : («أن توخرا» عن المبتدآت لأن الخبر يشبه الصفة من حيث إنه موافق في الإعراب لما هو له ، دالٌّ على الحقيقة أو على شيء من سببيّه ، ولمّا لم يبلغ درجتها في وجوب التأخير توسّعوا فيه)[1] .

ويبدو أن اللغة العربية القديمة - من خلال الأمثال - تؤكّد هذا الأصل ، وتوضّح في الوقت نفسه - أنّ تغييره كان قليلًا جدًّا .

ت م٢- هنا جانبان لهذه المسألة :

الأول- أن من مسوغات مجيء المبتدأ نكرة (أن يتقدم الخبر عليها ، وهو ظرف أو جار ومجرور ، نحو «في الدار رجل» و «عند زيد نمرة» ، فإن تقدم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور لم يجزء نحو: «قائم رجل»)[2] .

وقد عقب الشيخ محمد محيى الدين على هذا الكلام بذكر أن الجملة مثل الظرف والجار والمجرور ، مثل : « قَصَدَكَ غلامُهُ رَجُلٌ » .

ولكن ربما قُصد إغفالها فيما سبق من نقل ، لقلّتها الشديدة ، والجداول السابقة توضّح أنه لم يأت هذا الشكل في الأمثال العربية القديمة

الآخر- أن النحاة تكلموا كثيرا عن الاتساع في الجار والمجرور والظرف ، بحيث يتصرف العربي فيها بين أجزاء الكلام أكثر من تصرّفه في غيرها[3] .

أما كون الجار والمجرور هما الأَوْرَدَ هنا في حالات التقديم والتأخير ، فلأنّ المسند شبه الجملة الحرفي في الأمثال كان مستخدمًا بنسبة (٦٦, ٧٪) ، على حين لم تتجاوز نسبة استخدام المسند

---

(١) (حاشية الصبان) ١/٢٠٨- ٢٠٩.

(٢) (شرح ابن عقيل) ١/١١٦.

(٣) راجع (كتاب الشعر) للفارسى ١/ ٢٧٠، و (خزانة الأدب) للبغدادى ٨/٤٥٣.

شبه الجملة الظرفي (٩٨, ١٪).

ت م٣- سبق أن المثل التعبيري الذي وجد موقع المسند المفرد الاسم مناسبًا لجزء الوصف، كان يكتفى به كثيرًا ويحذِفُ المسند إليه ليترك للمستعمل أن يصف الذي يريد، حتى بلغت نسبة حذف المسند إليه فيه (٣٨, ٤٦٪)(١).

وفي تركيب كهذا تقل حالات التقديم والتأخير لسببين:

الأول – كثرة حذف المسند إليه تُبقى جزءًا واحدًا (المسند) ولا مجال معه لتقديم وتأخير.

الآخر – كون المسند المفرد الاسم هو الموقع الأشد مناسبة لجزء الوصف يجعل الأشد مناسبة أيضًا بقاء الترتيب بين المسند والمسند إليه على أصله، من أجل أنّ الأصل في الوصف أن يتقدم الموصوف وتتأخّر الصفة.

أما الأمثال التعبيرية القليلة التي خالفت ما سبق بِأَنْ ذُكر فيها المسند إليه، ولم يكن المسند المفرد الاسم هو جزء الوصف فقد كانت هي المجال لحالات التقديم والتأخير.

فمن الأمثال التعبيرية:

١- (ما لَهُ دارٌ ولا عَقارٌ)(٢) ٢- (ما له دقيقةٌ ولا جَليلَةٌ)(٣)

٣- (ما لَهُ ثاغِيَةٌ ولا راغِيَةٌ)(٤) ٤- (ما لَهُ سَعْنَةٌ ولا مَعْنَةٌ)(٥)

ويبدو أن التقديم والتأخير في هذه النماذج، لم يكن لتسويغ مجيء المبتدأ نكرة، فهذه النكرة واقعة في سياق نفى فضلا عن أنها معطوف عليها، وكلاهما مسوّغ كاف كما ذكر السيوطي(٦)، فالتقديم جائز إذَنْ. إن الذي وراء التقديم والتأخير في هذا الأمثال التعبيرية، تحقيق غرض متعلق بالوصف الذي هو أساسها. إنها – كما يبدو – عبارة عن وصف فلان بانتفاء مِلْك أقلّ شيء عنه والسُّخر منه والتسميع به، وتقديم المسند شبه الجملة الحرفي هنا أفاد أنه إن لم يكن له شيءٌ فلِغَيْره أشياءُ، وهذا أَبلغُ في السُّخر.

قال صاحب الطراز متحدثًا عن فرق ما بين تقديم المسند الجار والمجرور وتأخيره في سياق النفي: (أما إذا كان واردًا في النفي فقد يرد مقدَّمًا، وقد يرد مؤخرًا، فإذا ورد مؤخرًا أفاد النفي مطلقًا من غير تفصيل، وهذا كقوله تعالي: ﴿لا رَيْبَ فِيهِ﴾؛ فإنه قَصَد أنه لا يلصَقُ به الرَّيْبُ ولا يُخالِطُه، لأن النَّفْي التصقَ بالريب نفسه، فلا جَرَمَ كان منتفيًا من أصله، بخلاف ما لو قُدِّم

---

(١) راجع فى الفصل الأول حال حذف المسند إليه.

(٢) (مجمع الأمثال) ٢٨١/٣ والعقار النخل ويقال متاع البيت.

(٣) السابق نفسه و الدقيقة الشاة و الجليلة الناقة.

(٤)السابق نفسه و الثاغية النعجة والراغية الناقة.

(٥) نفسه ٢٥٦/٣ و السعنة الوَدَك و المعنة القليل من الطعام و غيره.

(٦) راجع (الأشباه و النظائر) للسيوطى ٢٧/٢، و (شرح ابن عقيل) ٢١٧/١.

الظرفُ فإنه يفيد أنه مخالفٌ لغيره من الكتب ؛ فإنه ليس فيه ريبٌ ، بل في غيره ، كما لو قلت : لا عَيْب في هذا السيف ، فإنه نفى العيب عنه على جهة الاطلاق ، بخلاف ما لو قلت : « هذا السيف لا فيه عيب » . ولهذا أخّره ههنا وقدمه في قوله تعالي : ﴿لا فيها غَوْلٌ ولا هُمْ عَنْها يُنزَفُون﴾ لأنّ القصد ههنا تفضيلُها على غيرها من خمور الدنيا ، والمعنى أنّه ليس فيها ما في غيرها من الغَوْل وهو الخُمار الذي يصدع الرءوس ، أو يريد أنّها لا تَغْتالُهم بإذهاب عقولهم كما في خُمور الدنيا)[1] .

ولا يخفى أن الأمثال التعبيرية السابقة من قبيل (لا فيها غول) ، ولا يبعد أن يكون المستعِمل لهذه الأمثال أراد أن ينبّه الموصوف وغيره من السامعين إلى أنه هو يملك ما لا يملكه الموصوف .

من الأمثال الحوارية :

١- (لكنْ بالأَثَلاتِ لَحْمٌ لا يُظَلَّلُ)[2] ٢- (لكِنْ على بَلْدَحَ قَوْمٌ عَجْفَى)[3]

٣- (لَكَ العُتْبَى ولا أَعُودُ)[4] ٤- (عَلَى جارَتِي عِقَقٌ وليس عليَّ عِقَقٌ)[5]

فلم يكن المسند إليه شبه الجملة الحرفي واجب التقدم إلا في المثل الرابع ، أما المثلان الأول والثاني فمن كلام (بَيْهَس) رجل قُتِل إخوتُه بهذه المكانين (الأَثَلات وبَلْدح) ، ثم صَحِب هو قاتليهم زمنًا فَنَحروا جَزُورًا في يوم شديد الحرّ ، قال الميداني : (فقالوا : ظَلِّلوا لَحْمَكُمْ لا يفسُدْ ، فقال بَيْهس : « لكنْ بالأثلات لحمٌ لا يُظَلَّل » ، فذهبت مثلًا ، فلما قال ذلك قالوا : إنّه لمُنْكَرٌ ، وهَمُّوا أنْ يقتلوه ثم تركوه وظلّوا يشوُون من لحم الجزور ويأكلون ، فقال أحدُهم : ما أطيبَ يومَنا هذا وأخصبَه ، فقال بيهس : « لكِنْ على بلدح قَوْمٌ عَجْفَى » ، فأرسلها مثلا »[6]

أن القائل مُسْتَعِرٌ كَمَدًا لقتلهم إخوتَه بتلك الأماكن ، فلا شك تُفْلِتُ مِنْ صمْته إشاراتٌ مُنْتَحِبةٌ إلى هذه المُصيبة . وهاتان الجملتان (لكن بالأَثَلاتِ لَحْمٌ لا يُظَلَّلُ) و (لكنْ على بَلْدَحَ قَوْمٌ عَجْفَى) لا مُشيرَ فيها إلا الأماكن الواقعة في المسند شبه الجملة الحرفي . فالتقديم مقصودٌ لا للاختصاص فقط كما يقول صاحب الطراز[7] ولكن للاختِراقِ أيضا !

أما المثل الثالث فقائله أخطأ فى حق آخر فقال متعذرًا : « لَكَ العُتْبَى ولا أَعودُ » فتقديمه المسند شبه الجملة الحرفي من أجل بيان اهتمامه وعنايته به ، وأنّه مُقِرٌّ بذنبه وباستحقاق الآخر للعُتْبى .

---

(١) (الطراز) للعلوى ٢/٧١-٧٢.

(٢) (مجمع الأمثال) ٣/١٤٦.

(٣) نفسه ٣/١٤٥ وهو و السابق يضربان فى التحزّن بالأقارب .

(٤) نفسه ٣/١٣٥ ، يقوله التائب المعتذر .

(٥) نفسه ٢/٣٧٠ و العِقَقُ جمع (عِقَّةٍ) وهى قطعة الشَّعَر ، يعنى الذوابة ، يضرب لمن يَحْسُدُ غَيْرَ مَحْسود .

(٦) نفسه ١/٢٦٨ و فى طبعة أبى الفضل إبراهيم (لكنْ بالإثلاث لحمًا لا يظلّلُ) و الصواب من طبعة بولاق .

(٧) راجع (الطراز) للعلوى ٢/٧٠.

فالحوار يقتضى أحيانًا هذا التقديم على حين لا يقتضيه المثل الحكمي المرسل بنفسه دون أن يحيط به مقام أو مقال. إن الحكيم يجعل وَكْدَهُ شرح المعنى الحكمي وتفصيله، ولا يعترضُه ما يجعله يخالف أصلَ الترتيب إلا إذا اقتضى التركيب نفسه ذلك ليتمَّ له معنًى:

من الأمثال الحكمية:

١- لِكُلِّ مقام مَقالٌ)[١]

٢- (لِكُلِّ دَهْرٍ رِجالٌ)[٢]

٣- (لِكُلِّ زَعْمٍ خَصْمٌ)[٣]

٤- (إنَّ مِنَ ابْتِغاءِ الخَيْرِ اتِّقاءَ الشَّرِّ)[٤]

فان التركيب النحوي الصحيح يقتضى تقديم المسند في الأمثال الثلاثة الأولى لمجيء المبتدأ نكرةً لا مسوِّغ لها إلا تقديمُه، على حينَ كانَ التقديمُ في الرابع جائزًا، وهذا قليل، من أجل أنّ المعنى الحكمي الذي يريد الحكيم عَرْضَه، طريفٌ، فخالف الترتيب ليُوَجِّه اهتمامَ المتلقّى، لذلك أيضًا أكّد الجملة (بإن).

فيبدو لي أن الذي يستولى على فكر الحكيم هو المعنى الحكميّ وأنْ يُخْرِجه في بناء موضَّح مفصَّل. أمّا مخالفة الترتيب الأصلي فلا تكون إلا لاقتضاء التركيب النحوي - كما في الأمثال الثلاثة الأولى، أو لطرافة المعنى - كما في المثل الرابع.

* * *

(١) (مجمع الأمثال) ٣/١٢٦.

(٢) نفسه ٣/١٣٣.

(٣) نفسه ٣/١٢٤.

(٤) نفسه ١/ ١٣٤.

الفصل الثالث

الجملة

أولا – حال ذكر الجملة :

تنبغي الاشارة إلى أن الجملة تُعتبر – عند البحث – مذكورةً ، إذا ذُكر ركناها (المسند إليه والمسند) أو أحدهما ؛ ففي الحالة الثانية يدل أحدهما على الآخر فنستطيع أن نتبين ملامح الجملة .

بلغ المذكور من الجمل في الأمثال جميعها (٤٥٣٣) جملة من (٤٧٢٦) مثل أي بنسبة (٩١, ٩٥٪) ، للمثل الحواري منها (٩٧١) جملة من (١٠٠٩) مثل ، بنسبة (٢٣, ٩٦٪) ، وللمثل الحكمي منها (١٠٧٤) جملة من (١١٠٠) مثل ، بنسبة (٩٧,٦٣٪) ، وللمثل التعبيري منها (٢٤٨٨) جملة من (٢٦١٧) مثل ، بنسبة (٠٧, ٩٥٪) .

ولا يخفى أن نسبة المذكور طاغية ، فالإبانة متعلقة به ، كما أن الناس الذين يختارون هذه الأمثال ليرددوها لا يختارون جملا محذوفة غالبا . فالإطار الذي يصلح فيه ما بقى بعد حذف الركنين ، ضيق ، أمّا أنّ المثل الحكميّ أكثرُها ذكرًا للجملة فلما يقتضيه المعنى الحكمي من تفصيل وبيان ينافيهما الحذف وبخاصة أنه لا يدعَمُه سياق غالبًا .

وأما أن المثل التعبيري أقلها ذكرًا للجملة فلما سيأتي من أنه كان يصِفُ بما بَقِيَ بعد حذف ركني الجملة . وفيما يأتي من البحث تفسير لتلك النسب .

(أ) نوع الجملة :

يكون يبحث نوع المسند إليه والمسند معًا ، وقد كان أحدهما يحذف فيدل عليه الآخر -مع القرائن المتاحة- بحيث يمكن تقديره من خلال فهم طبيعة كل نوع من الأمثال .

فالمقام والمقال دالّان في الأمثال الحوارية ، على المحذوف ، وطريقة الحكيم في إخراج المعنى الحكمي وتفصيله دالة على ما يقع من حذف وإنْ قلَّ . وطريقة الوصّاف في الوصف دالّة على ما يقع من حذف . ففي المثلين الحكمي والتعبيري يكشف المذكور المحذوف لأن الطريقة ثابتةٌ غالبًا لثبات القَصْد . وفيما يلى ثلاثة جداول ، يوضِّح أولُهما نوعَ جملة المثل الحواري وثانيهما نوعَ جملة المثل الحكمي ، وثالثُهما نوعَ جملة المثل التعبيري ومَحالّ كل جدول الرأسيةُ لنوعِ المسند إليه ، والأفقيةُ لنوعِ المسند .

الجدول الأول

نوع المسند إليه / نوع مسند بجملة المثل الموازي	شبه جملة ظرفي	شبه جملة حرفي	جملة فعلية مضارعية	جملة فعلية ماضوية	جملة اسمية	فعل أمر	فعل مضارع	فعل ماض	مضاف إلى نكرة	نكرة	مضاف إلى معرف بأل	معرف بأل	مضاف إلى اسم موصول	اسم موصول	اسم إشارة	مضاف إلى علم	علم	مضاف إلى ضمير غيبة	ضمير غيبة	مضاف إلى مضاف إلى ضمير خطاب	مضاف إلى ضمير خطاب	مضاف إلى ضمير تكلم	المجموع
ضمير متكلم	١	–	٢	–	–	–	٣٧	٤٠	–	٣	٢	١	–	–	١	–	–	–	–	–	–	–	٨٧
مضاف إلى ضمير متكلم	–	٣	٥	٢	–	–	٢	٩	–	٥	–	–	–	–	–	–	–	٢	–	–	–	–	٢٨
مضاف إلى مضاف إلى ضمير متكلم	–	–	–	–	–	–	٢	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٢
ضمير خطاب	٢	٤	٢	٣	–	١١٧	٣٦	٥٩	٣	٩	–	١	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٢٣٦
مضاف إلى ضمير خطاب	٢	١	٢	٢	–	–	٤	٧	١	٦	–	١	–	–	–	–	–	–	–	–	١	–	٢٧
مضاف إلى مضاف إلى ضمير خطاب	–	–	–	–	–	–	–	١	–	١	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١	–	–	٣
ضمير غيبة	–	–	–	١	–	–	٥	٤١	–	٢٥	–	٤	–	–	–	–	–	–	٣	٤	٢	–	٨٤
مضاف إلى ضمير غيبة	٢	٢	–	١	–	–	١	١٤	–	٣	–	–	–	–	–	–	–	٧	–	–	–	–	٣٠
علم	–	٤	١	٧	٢	–	٥	٣١	–	٢	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٥٢
مضاف إلى علم	–	١	–	٣	٢	–	–	٤	–	٣	–	–	–	–	١	–	–	–	–	–	–	–	١٤
مضاف إلى مضاف إلى علم	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١
اسم إشارة	–	٣	–	–	–	–	–	١٠	٢	٥	٢	٥	–	٢	–	١	–	–	–	٥	–	٢	٣٧
اسم موصول	٢	٣	–	–	–	–	٣	٩	–	٢	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١٩
معرف بأل	٦	١٤	١١	٥	–	–	٢٨	٧٢	٤	٢٤	٢	–	١	٢	–	–	١	–	–	–	٢	–	١٧٢
مضاف إلى معرف بأل	–	٣	١	–	١	–	٣	٩	–	٧	١	٢	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٢٧
مضاف إلى مضاف إلى معرف بأل	١	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٢	–	–	–	–	–	–		–	–	–	٣
نكرة	٩	٢٤	١٢	٢٣	١	–	١٠	٢٣	–	٢٥	–	٢	–	–	٢	–	١	–	–	–	–	–	١٣٢
مضاف إلى نكرة	–	–	٢	١	–	–	–	٢	–	٩	–	–	–	–	–	–	١	–	–	–	–	–	١٥
مضاف إلى مضاف إلى نكرة	–	–	–	–	–	–	–	١	–	١	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٢
المجموع	٢٥	٦٢	٣٨	٤٨	٦	١١٧	١٣٦	٣٣٢	١٠	١٣١	٧	١٦	١	٤	٦	١	٣	٩	٢	١٠	٥	٢	٩٧١

الجدول الثاني

نوع مسند جملة المثل الحكمي / نوع المسند إليه	شبه جملة ظرفي	شبه جملة حرفي	جملة فعلية مضارعية	جملة فعلية ماضوية	جملة اسمية	فعل أمر	فعل مضارع	فعل ماض	مضاف إلى نكرة	نكرة	مضاف إلى مضاف إلى معرف بأل	مضاف إلى معرف بأل	معرف بأل	اسم موصول	اسم إشارة	مضاف إلى ضمير غيبة	مضاف إلى مضاف إلى ضمير خطاب	مضاف إلى ضمير خطاب	المجموع
ضمير متكلم	–	–	١	–	–	–	٧	٣	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١١
مضاف إلى ضمير متكلم	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١	–	–	–	–	–	–	–	–	١
مضاف إلى مضاف إلى ضمير متكلم	–	–	–	–	–	–	–	١	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١
ضمير خطاب	–	–	٤	–	–	١١٧	٥٩	١٥	–	١		–	–	–	–	–	–	–	١٩٦
مضاف إلى ضمير خطاب	–	٧	١	–	–	–	٤	٤	–	١٠	–	–	–	٦	–	–	١	٣	٣٦
مضاف إلى مضاف إلى ضمير خطاب	–	٢	١	–	–	–	١	٤	–	–	–	–	–	٣	–	–	–	–	١١
ضمير غيبة	–	–	–	–	–	–	٢	٢	–	–	–	–	–	–	–		–	–	٤
مضاف إلى ضمير غيبة	–	٢	–	–	–	–	٣	٨	٢	–	–	–	–	–	–	–	–	١	١٦
اسم موصول	١	١	٢	١	–	–	١٤	٨	–	٣	–	–	–	–	–	–	–	١	٣١
مضاف إلى اسم موصول	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١	–	–	–	–	١
معرف بأل	٩	١٩	٤٦	٣	٦	–	٦٩	٤٥	٢	٩٣	٣	٣٠	٤	٦	–	–	١	–	٣٣٦
مضاف إلى معرف بأل	٣	١١	١٦	–	٢	–	٨	٨	–	٤٤	–	٩	٢١	٦	١	١١	–	١	١٤١
مضاف إلى مضاف إلى معرف بأل	١	١	٣	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١	١	–	١	–	–	٧
نكرة	٥	٤٩	٤٢	٥٢	٢	–	٢١	٢٧	٢	٣٥	–	١	–	١	–	١	–	١	٢٣٩
مضاف إلى نكرة	–	٤	١١	٣	٥	–	١	٣	–	١٢	–	–	–	١	–	–	–	–	٣٩
مضاف إلى مضاف إلى نكرة	١	–	٢	–	–	–	–	–	–	–	–	١	–	–	–	–	–	–	٤
المجمـــــوع	٢٠	٩٦	١٢٨	٥٩	١٥	١١٧	١٨٩	١٢٨	٦	١١٩	٣	٤١	٢٦	٢٤	١	١٣	٢	٧	١٠٧٤

الجدول الثالث

نوع المسند إليه / نوع مسند الجملة الأصل الصحيحة	شبه جملة ظرفي	شبه جملة حرفي	جملة فعلية مضارعية	جملة فعلية ماضوية	جملة اسمية	فعل أمر	فعل مضارع	فعل ماض	مضاف إلى مضاف إلى نكرة	مضاف إلى نكرة	نكرة	مضاف إلى مضاف إلى معرف بأل	مضاف إلى معرف بأل	معرف بأل	مضاف إلى اسم موصول	اسم موصول	مضاف إلى مضاف إلى علم	مضاف إلى علم	علم	مضاف إلى مضاف إلى ضمير غيبة	مضاف إلى ضمير غيبة	مضاف إلى ضمير خطاب	المجموع
ضمير تكلم	–	٤	١	–	–	–	٣٨	١٠٤	–	١	٢	–	–	١	–	–	–	–	–	٢	١	١	١٥٥
مضاف إلى ضمير تكلم	–	٢	١	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٣
ضمير خطاب	٢	٣	٦	١	–	٣٩	٢١	٢٢	–	١	١٢	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١٠٧
مضاف إلى ضمير خطاب	–	٢	٢	١	–	–	–	٩	–	–	٥	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١	٢٠
مضاف إلى مضاف إلى ضمير خطاب	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١
ضمير غيبة	١٦	٩٧	٢٤	١	٣	–	٧٩	٣٤٢	–	١١	١١٠٣	٣	٥٩	١٠	٣	–	١	٦	٣	٢	٢	–	١٧٦٥
مضاف إلى ضمير غيبة	–	٤	٥	–	–	–	٩	٤٦	١	١	٣	٢	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٧١
مضاف إلى مضاف إلى ضمير غيبة	–	١	١	–	–	–	٢	٣	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٧
علم	١	–	–	–	–	–	–	٩	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١٠
مضاف إلى علم	١	٢	–	–	–	–	١	٤	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٨
مضاف إلى مضاف إلى علم	١	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٢	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٣
اسم إشارة	–	١	–	–	–	–	٢	٢	١	١	٥	–	١	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١٣
اسم موصول	١	–	–	–	–	–	١	٥	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٧
معرف بأل	٤	٦	٩	١	١	–	٩	١١١	–	–	٩	–	١	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١٥١
مضاف إلى معرف بأل	٥	–	٢	٢	–	–	١	٩	–	–	٧	–	–	٢	–	١	–	–	–	–	–	–	٢٩
مضاف إلى مضاف إلى معرف بأل	–	١	–	–	–	–	–	١	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٢
نكرة	١٠	٥٦	٤	٤	–	–	١٠	٣٧	–	–	١	–	١	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١٢٣
مضاف إلى نكرة	٢	٣	–	–	–	–	١	٧	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١٣
المجموع	٤٣	١٨٢	٥٥	١٠	٤	٣٩	١٧٤	٧١١	٢	١٥	١١٥٠	٥	٦٢	١٣	٣	١	١	٦	٣	٤	٣	٢	٢٤٨٨

- وقد قدمت هذه الجداول للبحث هذه المعطيات :

م١- كانت الجملة فعلية في الأمثال الحوارية (٥٨٥) مرة بنسبة (٢٤, ٦٠٪) ، واسمية في الأمثال الحكمية (٦٤٠) مرة بنسبة (٥٩, ٥٩٪) ، واسمية في الأمثال التعبيرية (١٥٦٤) مرة بنسبة (٨٦, ٦٢٪) .

م٢- كان التركيب (فعل أمر ، وضمير خطاب) أكثر صور الجملة الفعلية تردّدًا في الأمثال الحوارية ؛ فقد كان بنسبة (٢٠٪) ، وتلاه التركيب (فعل ماض ، ومعرف بأل) ، بنسبة (٣٠, ١٢٪) .

م٣- كان التركيب (معرف بأل « مسندًا إليه » ، ونكرة « مسندا ») أكثر صور الجملة الاسمية تردّدًا في الأمثال الحكمية بنسبة (٥٣, ١٤٪) .

م٤- كان التركيب (ضمير غيبة « مسندًا إليه » ، ونكرة « مسندًا ») أكثر صور الجملة الاسمية تَرَدُّدًا في الأمثال التعبيرية ، بنسبة (٥٢, ٧٠٪) .

م٥- ورد التركيب (معرفة « مسندًا إليه » ، ومعرفة «مسندًا ») بالأمثال العربية (٢٧٣) مرة ، بنسبة (٨٨, ١٥٪) من الجمل الاسمية ذات المسند المفرد الاسم وعددها (١٧١٩) .

وورد التركيب (نكرة « مسندا إليه » ، ونكرة « مسندا ») بالأمثال العربية (٦٠) مرة بنسبة (٤٩, ٣٪) من الجمل الاسمية ذات المسند المفرد الاسم .

وورد التركيب (نكرة « مسندا اليه» ، ومعرفة « مسندا») بالأمثال العربية (١٠) مرات ، بنسبة (٥٨, ٠٪) من الجمل الاسمية ذات المسند المفرد الاسم .

- ويبدو للبحث فيها هذه التفاسير والدلالات مرتبة :

ت م١- اتفق كثير من الباحثين على أن الأمثال وثيقةٌ مُوَثَّقةٌ تضم « أقدم ما وصل إلينا من أساليب اللغة العربية »[1] وقد بدا لي من معاودة النظر فيها أنها مختلفة فيما بينها[2] ، فالأمثال الحوارية من كلام الناس العادي وحواراتهم في شئون حياتهم المتنوعة ، فهي نموذج لهذا المستوى من الكلام ، والأمثال الحكمية من كلام مفكريهم وعقلائهم المرسل غالبًا دون أن يرتبط بحواراتهم ، وإن كان موجّهًا لهم لما يجب أن يسلكوه في شئون حياتهم المتنوعة ، والأمثال التعبيرية من كلام بلغائهم ووصّافيهم المرسل غالبًا ، وإن كان متعلقًا بهم وبأحوال ما يعرض لهم في شئون حياتهم المتنوعة فهما نموذج لهذا المستوى من الكلام .

إن الأمثال في الحقيقة - مستويان من الكلام- أحدهما تلقائي عادي والآخر موجّه مقصود من أجل غرضٍ ما وهذا ، (المعطى الأول) يوضح أن المستوى الأول من الكلام (التلقائي العادي

(١) (تاريخ اللغات السامية) لولفنسون ص ٢١٢، وراجع (تاريخ الأدب العربي) لبروكلمان ١٣٠/١ وما بعدها .

(٢) راجع في هذا التمهيد .

وتمثله الأمثال الحوارية) يُؤْثِر الجملة الفعلية ، والمستوى الثاني (الموجه المقصود وتمثله الأمثال الحكمية والتعبيرية) يُؤْثر الاسمية ، ويبدو أن هذا راجع إلى ما في كل جملة منهما من إمكانات دلالية .

قال العلويُّ : (إذا جئت بالجملة الفعلية فقلت : قام زيد ، فليس فيه إلا الإخبار بمطلق القيام مقرونًا بالزمان الماضي من غير أن يكون هناك مبالغة وتوكيد كقوله تعالى : ﴿ وحُشِرَ لِسُلَيْمانَ جُنُودُهُ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ نَزَّلَ الكتابَ ﴾ ، فالغرض الإخبار بهاتين الجملتين بالفعل الماضي من غير إشعار بمبالغة هناك ، ولما أراد المبالغة في الجملة الأولى قال في آخرها ﴿ فَهُمْ يُوزَعُونَ ﴾ وقال في الثانية ﴿ وَهُوَ يَتَوَلَّى الصالحِينَ ﴾ ، فإتيانه بالجملتين الاسميتين من آخر الجملتين السابقتين المُصَدَّرتين بالفعلين دلالةٌ على المبالغة والتأكيد في المقصود الذي سقناه من أجله ، وهو التَولّي للصالحين والإيزاع)[١] .

وقد قال الجرجاني : (إذا كانَ الفِعْلُ ممّا لا يُشَكُّ فيه ولا يُنْكَرُ ، لم يَكَدْ يجيءُ على هذا الوَجْه ، ولكن يُؤْتى به غير مَبْنيٍّ على اسم ، فإذا أَخْبرتَ بالخُروج مثلًا عن رجُلٍ من عادتِه أَنْ يَخْرُجَ في كلِّ غَداةٍ قُلْتَ : « قَدْ خَرَجَ » ، ولم تَحْتَجْ إلى أَنْ تَقولَ « هو قَدْ خَرَجَ » وذلك لأنّه ليس بشيءٍ يَشُكُّ فيه السامعُ فتَحتاجَ إلى أَنْ تحقّقَه ، وإلى أَنْ تُقَدِّمَ فيه ذِكْرَ المُحَدَّثِ عَنه)[٢] .

يشير هذان النصان إلى أن المتكلم يتحدث عن شئونه بإخراج الكلام في جملٍ فعلية تفيد الأحداث والازمان ، ولكنه إذا قَصَد بيان شيء قَصْدًا لإزالة شَكٌّ أو للإثبات ، أَخْرَجَ الكلام في جملة اسمية تُقَدِّمُ المتحدَّث عنه تنبيهًا (لأن ذلك يجرى مجرى تكرير الإعلام في التأكيد والإحكام)[٣] .

إن هذا (المعطى) بين أن الأمثال الحكمية والتعبيرية – وهي التي يقصد فيها المتكلم ذلك القصد – آثرت الجمل الاسمية . فالحكيم الذي يُفَكّر في المعنى الحكمي زمنًا ثم يريد أن يخرجه قصدًا إلى الوَعْظ والنُّصْح ، يكون بين حالين :

الأولى – أن يكون المعنى الحكمي من الطرافة والغرابة بحيث يحتاج إلى تأكيد وإثبات .

والأخرى – أن يتوقع تشكّك المتلقّى ، بأن يدل سلوك الناس على هذا ، فيحتاج المعنى الحكمي إلى تأكيد وإثبات ، والجملة الاسمية سبيله إلى هذا .

من الأمثال الحكمية :

١- (الصِّدْقُ في بَعْضِ الأُمَورِ عَجْزٌ)[٤] ٢- (المَدْحُ الذَّبْحُ)[٥]

٣- (الشَّماتَةُ لُؤْمٌ)[٦] ٤- (الظَّفَرُ بالضَّعِيفِ هَزِيمَةٌ)[٧]

---

(١) (الطراز) للعلوى ٣١/٢.
(٢) (دلائل الاعجاز) للجرجاني : ١٣٥.
(٣) نفسه : ١٣٢.
(٤) (مجمع الأمثال) ٢٤٠/٢.
(٥) نفسه ٢٨٠/٣.
(٦) نفسه ١٦٨/٢.
(٧) نفسه ٣١٢/٢.

فكون الصدق وهو الخلق الحميد عجزًا والمدح الذي هو إكرامٌ ذبحًا ، طريفٌ وغريبٌ ، وهو حقٌّ سديدٌ كذلك ، وكون الشماتة لؤمًا والظفر بالضعيف هزيمةً ، مُسَلَّمٌ به ولكنّ سلوك الناس في عمومهم يُخالف مقتضاه .

فإخراج الحكيم للمعنى في هذا الشكل فيه تأكيد وإثبات لكي يقبلَ المتلقى المعنيين الأوَّلين ، ويذكر المعنيين الآخرين ، ويعمل بمقتضى الجميع . والوصّاف الذي يصف فلانًا من الناس ، يعنيه أنْ يُثبت له الوصف ويؤكد نسبته إليه وأنّه لا ينفك عنه ، يناسبه أن يُخرِج كلامه في جملٍ اسمية .

وقد بحث الجرجاني أمثالا تعبيرية خلال كلامه عما يقتضى الجملة الاسمية ، فقال : (أنْ تُحقِّقَ على السامِعِ أنَّه قَدْ فَعَلَ وتَمْنَعَهُ مِنَ الشَّكِّ ، فأَنْتَ لذلك تَبْدَأُ بذِكْرِهِ ، وتُوقِعُه أوّلًا = ومِنْ قَبْلِ أنْ تَذكُرَ الفِعْلَ = في نفسه ، لكي تُباعِدَه بذلك من الشُّبْهة ، وتَمْنَعَه من الإنكار ، أوْ مِنْ أنْ يَظُنَّ بكَ الغَلَطَ أو التَّزَيُّدَ . ومثالُه قولُك : « هُوَ يُعْطِى الجزيلَ » ، و « هُوَ يُحِبُّ الثَّناءَ »)[١] .

ثم إنه إذا كان الكلام عن موصوف وصفة ، فالأشد مناسبة هو الجملة الاسمية ، لأن (الخبر عبارة عن الصفة ، والمبتدأ في نفسه عبارة عن الذات)[٢] .

من الأمثال التعبيرية :

١- (هُوَ إحْدَى الأَثافِيّ)[٣]		٢- (هُمُ المِعَى والكَرِشُ)[٤]

٣- (إنَّكَ لعالِمٌ بمَنابِتِ القَصِيصِ)[٥]		٤- (أَنْتَ كَبارِحِ الأَرْوَى)[٦]

فوصف فلان بأنه يُعين العدو -كما في المثل الأول- وغيرِهِ بأنهم متآلفون- كما في الثاني- وغيرهم بأنه عالم -كما في الثالث- وغيرِه بأنه طويلُ الغيبة -كما في الرابع- ناسبته الجملة الاسمية التي تقدم الموصوف وتتبعه الصفة ، وتركيبها مناسب جدا لأسلوب الوصف الذي هو أساس الأمثال التعبيرية .

ويبين هذا (المعطى) أيضا أن الأمثال الحوارية التي لم يتعلق بها قصد في مجموعها ، بل خرجت من كلام الناس العادي الذي اقتضته ضرورة الفهم والإفهام والإعراب عما بالنفس - آثرت الجمل الفعلية ، وهو ما يصدِّقُ كلامَ الجرجانيِّ والعلويّ السابق .

ويبدو أن ملاحظة كلام العرب -والأمثال منه- دفعت الأستاذ على الجارم إلى أن قال : (تقتضى العقلية العربية أن تكون الجملة الفعلية الأصل والغالب الكثير فى التعبير ، لأن العربى

---

(١) (دلائل الاعجاز) : ١٢٩ .		(٢) (الطراز) للعلوى ٢٤/٢ .

(٣) (مجمع الأمثال) ٤٨١/٣ والأثافىّ جمع أُثْفِيَّة إحدى حجَراتِ المَوْقد البدوىّ .

(٤) نفسه ٤٧٠/٣ .		(٥) نفسه ٥٣/١ وقد مر شرحه .

(٦) نفسه ١١٧/١ والأروى إناث المِعْزَى الجبليّة ، ولا تكون إلا فى الجبل فلا تُرى قط فى البراح أى الفضاء، فبارِحُها - أى الكائن منها فى البراح - قليلًا ما يُرى .

جرت سليقته ودفعته فطرته إلى الاهتمام بالحدث في الأحوال العادية الكثيرة وهي التي لا يريد فيها أن ينبه السامع إلى الاهتمام بمن وقع منه الحدث أو التي لا يهتم هو فيها بمن وقع منه الحدث ، فالأساس عنده في الإخبار أن يبدأ بالفعل فيقول : عدا الفرس ورعت الماشية وعاد المسافر . وقد يلتجئ العربي إلى الجملة الاسمية إذا كان القصد إلى الفاعل وإلى الإسراع بإزالة الشك فيمن صَدَر منه الفعل ، فيبدأ بذكره أولًا قبل أن يذكر الفعل لكى يخصصه به أو لكي يبعد الشبهة عن السامع ويمنعه أن يظن به الغلط أو التزيّد)[1] .

ثم جاء الدكتور إبراهيم السامرائي فقال : (من اهتمام العربية بالفعل غلبة الجملة الفعلية على كلام العرب ، ذلك أننا لو نظرنا إلى كتاب من كتبهم فاحصين على طريقة الإحصاء في أيامنا ، لاهتدينا إلى صدق هذه الدعوى)[2] .

وقد حاول الأستاذ الجارم تفسير هذا الأمر قائلا : (لعل أساس ميل العرب إلى البداءة بالفعل أنهم كانوا يعيشون عيشة بداوة تحيط بها المخاوف ويكتُنفُها التوجس ، وتكثر فيها المفاجآت فكان يهمهم أن يسرع المتكلم بذكر الحدث قبل من وقع منه ، فنقول مثلا : سطا الذئب وأغارت قبيلة بنى فلان ، ونَضِبت البئر ، إلى غير ذلك . ثم إن الفعل في نظر العربي يتضمن فوق الحديث الذي يفيده ، نوع الفاعل على شيءٍ ما من الإجمال . فإذا قيل مثلا : « عدا » فإنه يفهم قبل أن يذكر فاعل العدو أن الفاعل لا بد أن يكون حيوانا ، وأن يكون حيوانا خاصا مما يصح أن يعدو . ويتضح الأمر أكثر من هذا إذا قيل : « اجْتَرّ » مثلا ؛ فإن الفاعل ينحصر في أنواع قليلة من الحيوان ... والفعل يتضمن حدثًا وزمنًا ، أو بعبارة أخرى يتضمن معنيين في آنٍ ، فالعربي يسرع بتقديمه بدل أن يُقَدِّمَ من صدر منه الفعل لأنه لا يفيد إلا معنيٍ واحدًا . ثم إن العربي ميّالٌ بفطرته إلى الإيجاز وتجنّب الفضول . فهو يقول : جاء الرجل ولا يقول الرجل جاء ، لأن الثانية تتضمن تكرار الإسناد لا مَحالة . وهو لا يلجأ إلى تكرار الإسناد إلا لغرض بلاغي)[3] .

وقد تعرض الدكتور إبراهيم السامرائي –رغم قوله الذي سبق– لكلام الأستاذ الجارم بالتفنيد كما يلي :

أولا – القول بأن الجملة الفعلية هي الأصل في التعبير يفتقر إلى الاستقراء .

قال : (أقول إن الجارم مفتقر إلى أن يثبت هذا الرأي بالاستقراء الوافي الشافي ليطلع علينا فيقول : « إن الأساس عند العربي في الإخبار أن يبدأ بالفعل » . وأنى له أن يحقق هذا الاستقراء وكيف يتحقق وكلام العربية المأثور لا يظفر به إنسان والذي ضاع من كلامهم أكثر . ولنا أن

---

(١) (الجملة الفعلية أساس التعبير فى اللغة العربية) للأستاذ على الجارم : ٣٤٧ .

(٢) (الفعل والنظام الفعلى فى العربية) للدكتور إبراهيم السامرائى ، ص ٣٨٠ .

(٣) (الجملة الفعلية) للجارم : ٣٤٩ .

نتذكر مقالة أبي عمرو بن العلاء)[١] .

ثانيا – التفريق بين الجملتين لا يمتّ للبحث النحوي بصلة .

قال : (كأن الشيخ الجارم يفرق بين الفعلية والاسمية في أن الأولى وهي المصدرة بالفعل تشير إلى الاهتمام بالحدث ، أما الاسمية وهي المصدرة باسم فإنها تشير إلى الاهتمام بمن وقع منه الحدث . وهو يريد أن يقول مقالة البلاغيين في أن تقديم اللفظ على غيره دليل الاهتمام به . وهذه مسألة بلاغية لا يمكن أن تكون مادة في البحث النحوي. والشيخ الجارم يجد في « دلائل الإعجاز » للجرجاني ما أعانه على إثبات ما أَثْبَتَه)[٢] .

ثالثا – تعليل ميل العرب إلى البداءة بالفعل مردود غير مفيد .

قال : (لا أريد أن أعلق على مقالة الجارم فهي تعليلات فكرية فلسفية ، ولا يهم الباحث اللغوي غير بحث الصيغ والأساليب ، وربما كان سلوك هذا المذهب ابتعادًا عن الحقيقة اللغوية التي هي موضوع البحث)[٣] .

رابعا – القول بأن الجملة الفعلية (جاء الرجل) أَوْجَزُ من الاسمية (الرجل جاء) مردود .

قال : (الشيخ الجارم يعتبر أن في (جاء الرجل) إيجازًا وتجنبًا للفضول ، وفي « الرجل جاء » تكرار للإسناد . ولا نعلم نحن هذا الذي يقوله الشيخ الجارم من وجود الإسناد في الفعل المتأخر ، وهو هنا يرى رأي البصريين من الأقدمين وهو أن الفعل إن لم يَرْفع ظاهرًا فلابد أن يرفع ضميرًا يرجع على ظاهر متقدم . وكأن الجارم قد شعر في نهاية عرضه أن للكوفيين رأيًا . ينافي ما ذهب إليه فقال : (حقًّا إن الكوفيين أجازوا تقديم الفاعل على الفعل ، وأن مثل قولك : « الرجل قام » لا يتضمن الفعل فيه ضميرًا على رأيهم وأنه كقولك « قام الرجل » تماما) . ولكن الجارم لا يميل إلى الأخذ بهذه المقالة الكوفية السهلة الواضحة فيعدل عنها إلى قوله : (ولكنى أرى أن نحيزة العربي ألا يخلى فعلا من فاعله ،سواء أكان هذا الفاعل ظاهرا أم ضميرًا بارزًا أم مستترًا ، وأن ذَوْقه العامّ يقتضيه أن يقدم الفعل على الفاعل ، كما تراه في الكثير من لغة العرب) . ورأيُ الكوفيين في هذه المسألة مقبول وذلك لقربه من المنهج الوصفي الواقعي)[٤] .

– ولي على هذا التفنيد تعقيب ، هو على الترتيب :

---

(١) (الفعل زمانه وأبنيته) للدكتور السامرائى : ٢٠٦ . وهو يشير إلى ما رواه يونس بن حبيب عن أبى عمرو بن العلاء، أنه قال : (ما انتهى إليكم مّما قالت العرب إلى أقلّه ، ولو جاءكم وافرًا لجاءكم علمٌ وشِعْرٌ كثيرٌ) وهو (بطبقات فحول الشعراء) لابن سلام الجمحى ٢٥/١.

(٢) (الفعل زمانه وأبنيته) ص٤٠٦.

(٣) (الفعل والنظام الفعلى) للسامرائى ص٣٨١.

(٤) (الفعل زمانه وأبنيته) للسامرائى ص٢٠٩ .

أولا - للدكتور السامرائي بحث آخر نقلت عنه فيما سبق أنه رأى (غلبة الجملة الفعلية على كلام العرب) من اهتمامها بالفعل . وقد نقل بعد ذلك الكلام ما قاله الجارم ، وإن رواه محرفًا : (ان العقلية العربية تقتضى أن تكون ...)[١] .

إن الدكتور السامرائي في هذا البحث يقدر أنه لو أجرى إحصاء لصدَّق دعواه ، ثم يوجب على الجارم في كتابه الآخر (الفعل زمانه وأبنيته) أن يثبت كلامه بالاستقراء الوافي الشافي لكلام العرب كله ما عُرف منه وما لم يعرف !

وهذا تناقض في الحقيقة ، فانه ان كان كتب ذلك البحث بعد هذا الكتاب فقد كان ينبغى له ألا يقول هذا الرأي الموافق لرأي الجارم إلا أن يعترف بسداده وأنَّه سيصنع ما لم يصنعه الجارم لإثبات هذا الرأي من خلال استقراء كلام العرب كله أو ما تيسر منه بعد أن يعتذر عما أبداه من تشدّد في طلب الاستقراء غير المستطاع .

وان كان كتب هذا الكتاب بعد ذلك البحث فقد كان ينبغي له ألا يطلب أي شكل من أشكال الاستقراء لأنه لم يصنعه .

وقد قام بحثي هذا باستقراء الأمثال التي هي أوثق كلام العرب القديم ، وانتهى إلى تصديق مقالة الأستاذ الجارم . وكذلك نقلت عن الرضى قوله معللا قول النحاة بأصلية الإسناد في الفعل دون الاسم -وهو يعنى أن الجملة الفعلية الأصل- (لأن الاسم يصلح لكونه مسندا ومسندا إليه والفعل مختص بكونه مسندا لا غير ؛ فصار الإسناد لازمًا له دون الاسم)[٢] . ومنه يتبين أن الجارم لم يُحاوِلْ بِدْعًا من القول .

ثانيا - إن هذه المقالة التي قالها الجارم مأخوذة من كلام الجرجاني في (دلائل الاعجاز) حقًّا ، وهو قد صرّح بهذا ، ونقل من كلام الشيخ الجرجاني ما يُعَضِّدُ رأيَه .

أما أن هذه المقالة ليست من البحث النحوي فليس بحق ؛ فالنحاة منذ الخليل وسيبويه لا يفتأون يبحثون التراكيب في ضوء دلالتها . وأمّا أنّ النحاة المحدثين لا يصنعون هذا فَلِتَهَيُّبِهِمْ من مجال الدلالة التركيبية ، ويرجع هذا - كما يقول الدكتور محمد حماسة- (إلى الصعوبات الكامنة في تحديد الدلالة التركيبية للجملة ؛ فإن الجملة قد تصاغ بصيغة معينة وتحتمل عدة معان مختلفة ، بعضها بطريق التضمن ، وبعضها بطريق الالتزام ، وبعضها بطريق الدلالة المباشرة ، وبعضها بطريق الإيحاء أو الرمز إلى آخره ، وتزداد الصعوبة إذا انتقلنا إلى مجال الأدب)[٣] .

ويبدو لي أن الدكتور السامرائي كان بما قال يدفع عن نفسه اتهام النحاة المحدثين بالانصراف

---

(١) هذا تحريفٌ منكر، لأن أصل كلام الأستاذ الجارم (تقتضى العقلية العربية أن تكون ...) وهو دليل تطبيقى - ربما كان عفويًا تلقائيا - على قضيته ورأيه .

(٢) (شرح الكافية) للرضى ١٠٩/١ .

(٣) (النحو والدلالة) للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ص١٠ .

عن موضوعات علم المعانى التي هُمْ أولى بها، إلى العناية بالإعراب والبناء[١].

ثالثا – الذي يبدو لي أنها ليست تعليلات فلسفية، بل واقعية أثبتتها الأمثال الحوارية التي تعرضتُ لها من قبل، ولكن الدكتور ابراهيم يريد إحصاءاتٍ لا شيء وراءها، ويبدو لي أنه لم يعد من قيمةٍ – كما قال الدكتور محمد أبو موسى – (للقول بأنه تَكْثُر عنده صفةٌ كذا ما لم يكن ذلك مرتبطًا بمدلوله)[٢].

رابعا – لم يكن الجارم – فيما يبدو لى – موفّقًا في وقوفه في الحكم بأن العربي لا يُخلى فعلًا من فاعله، عند نحيزة العربي؛ فقد أخذ الدكتور السامرائي الطرف الآخر ورأى رأى الكوفيين وأنه أقرب للمنهج الوصفي. والحقيقة -فيما يبدو لي- أن حكم البصريين بأن الفاعل مستتر فى بعض التراكيب آتٍ من نظرتهم لتراكيب اللغة العربية جميعها فقد دَلَّهُم بعضُها على بعض.

ت م٢– إن الارتباط الحتمى بين (فعل الأمر) مسندًا و (ضمير الخطاب) مسندًا إليه، يقف وراء إرباء نسبة هذا التركيب على غيرها من نسب التراكيب الأخرى لجملة المثل الحواري الفعلية.

لذلك رأيت أن التركيب الآخر (فعل ماض «مسندا»، ومعرف بأل «مسندا إليه») أَجدر بكونه الصورة الأكثر تردّدًا.

ويبدو لي أن هذا التردّد مقبول لأن المتكلم يتكلم عن حدث مضى فعُهد هو ومُحْدثُه، فكان إخراج الكلام بحيث يكون المسند فعلا ماضيا والمسند إليه معرفا بأل العهدية، مقبولا.

من الأمثال الحوارية:

١– (سَبَقَ السَّيْفُ العَذَلَ)[٣]
٢– (حالَ الجَرِيضُ دُونَ القَرِيضِ)[٤]
٣– (صارَتِ الفِتْيانُ حُمَمًا)[٥]
٤– (مَحا السَّيْفُ ما قالَ ابْنُ دارة أجمعا)[٦]

فالمثل الاول كلام رجل قَتَلَ قاتلَ ابنِه في الأشهر الحُرُم، فَلِيمَ، فقالَ هذا القول، والمثل الثاني كلامُ ابنٍ نَبَغَ في الشعر فنهاه أبوه عنه، فجاش به صدره، ومرِضَ حتى أشرف على الهلاك، فأذن له أبوه في قول الشعر، فقال هذا القول. والمثل الثالث كلام عجوز أمر عمرو بن هند بإحراقها

---

(١) هذا كلام الدكتور أحمد مطلوب مُواطِنِ الدكتور إبراهيم السامرائى فى كتابه (أساليب بلاغية) ص ٦، وقال بعده: (سنظَلُّ نُؤمِنُ بأن هذه الدراسة من البلاغة حتى تعود إلى النحو أصالتُه وحتى نجد أساتذة النحو يغيّرون طرق تدريسه)، وقال الدكتور محمد أبو موسى فيمن أخذ الطرف الآخر المقابل للدكتور إبراهيم: (كان من الصعب على من يتصدى لدراسة الجملة دراسة بلاغية أن يفصل بحثه عن الدراسة النحوية أو أن يحدد بين اللونين تحديدًا كاملًا وتامًّا. ولا عبرة بقول من يقول: إن المباحث النحوية قد داخلت الدراسة البلاغية وأفسدتها، فهذا كلام فاسد وهو من كلام الرواد!!) (البلاغة القرآنية) ٣٢٤.

(٢) (دلالات التراكيب) ص٩.
(٣) (مجمع الأمثال) ٩٧/٢.
(٤) نفسه ٢٤١/١ والجريضُ الغُصَّةُ والقريضُ الشعر.
(٥) نفسه ٢١٦/٢.
(٦) نفسه ٢٧٠/٣.

فلما نظرت إلى النار قالت : « ألا فتىً مكانَ عَجوزٍ » فذهبت مثلا ، ثم مكثَتْ ساعة فلم يَفْدِها أحدٌ ، فقالت هَيْهاتَ صارت الفتيانُ حُمَمًا ، والمثل الرابع بعض شعر قاله الكميت في سالم بن دارة الذي هجا فزارة فقتله بعضها .

إنها أحداث وقعت ، فهي ومحدثُها معهودان للمتكلم والسامع .

ت م٣- قال الدكتور بدوي طبانة : (إذا عُرِّف أحد ركني الجملة الخبرية باللام الدالة على الجنس دلَّ ذلك غالبًا على أنه مقصور على غير المعرف بها قَصْرًا حقيقيًا لإفادة الاستغراق الحقيقي أو العرفي ، أو قَصْرًا غير حقيقي للمبالغة)[1]

من الأمثال الحكمية :

١- (العَجْزُ رِيبَةٌ)[2] ٢- (النَّدَمُ تَوْبَةٌ)[3]

٣- (الحَرْب خُدْعَةٌ)[4] ٤- (الصَّمْتُ حُكْمٌ وقليلٌ فاعِلُهُ)[5]

إن الحكيم الذي أخرج المعنى الحكمي في بناء الجملة الاسمية لتأكيده وإثباته ، أَكْثَرَ من هذه الصورة من أجل إقناع المُتَلقّي ، لأن قَصْر المسند إليه على المسند بما فيه من مبالغة ، دافع للمتلقّى لكي يترك أدْنى قدر من العجز ويتشبث بأيّ قدر من الندم ، ويستخدم ما استطاع من الخدع ويلزم أي قدر من الصمت . فهي صورة مناسبة من أجل التمكين للمعنى الحكمي .

ت م٤- إن نسبة تردّد هذه الصورة في الأمثال التعبيرية كبيرة جدًّا حتى بالقياس إلى نسبتي الصورتين الأكثر ترددًا في الأمثال الحوارية والحكمية . وإنما يرجع هذا إلى أن التناسب بين الأمثال التعبيرية - وأساسُها الوصف - والجملة الاسمية كان أكبر منه في غيرها .

والذي أدّى إلى كثرة هذه الصورة (ضمير غيبة « مسندا إليه » ، ونكرة « مسندا ») بخاصة ، شِياع أمثال (أفعل من) وأفعل لا تفارق التنكير فيها وموقعها المسند ، واعتماد المبالغة سبيلًا للتمكين للوصف ، فلم تبق كاف الجر والتشبيه قبل المشبه به إلا قليلا جدا وهي التي رأي الجرجاني فيما سبق - أن مجرورها الأشهر فيه أن يعرف بأل . فلذلك خرج التركيب في صورة تشبيه بليغ دون أداة ، وكان المشبه به هو الخبر الذي أصله التنكير .

أما ضمير الغيبة فقد سبق أنه تدخُّلٌ من جامعي الأمثال لشرح كيفية استعمال العرب لجزء الوصف ، وهو إيقاعه مسندا[6] .

من الأمثال التعبيرية :

---

(١) (معجم البلاغة العربية) للدكتور بدوى طبانه ص ٤١٨ .

(٢) (مجمع الأمثال) ٣٨٢/٢ . (٣) نفسه ٢/ ٣٨٦ .

(٤) نفسه ٣٥٠/١ . (٥) نفسه ٢/ ٢٢٩.

(٦) راجع فى هذه الفقرة ما سبق فى الفصلين الأول والثانى من حديث عن نوع المسند إليه ونوع المسند المفرد الاسم ونوع المسند شبه الجملة الحرفى .

١- (هُوَ أَذَلُّ مِنْ حِمارٍ مُقَيَّدٍ)[١]   ٢- (هو أَشَدُّ حُمْرةً من المُصَعة)[٢]

٣- (هُوَ حُوَّاءَةٌ)[٣]   ٤- (غُلٌّ قَمِلٌ)[٤]

ففي المثلين الأولين الخبر (أفعل) التفضيل ، وهو لا يفارق التنكير في الأمثال التعبيرية لأن الوصف مقترن به وفي المثلين الآخرين - وإن حُذِف المسند إليه من الأخير فهو مقدر بدليل رفع الجزء الباقي ، وبدليل المعنى المقصود وطريقة الأمثال التعبيرية في أدائه -الخبر مشبَّه به دون أداةٍ مبالغةً في التشبيه .

ت م٥- قال ابن مالك : (الأصل تعريف المبتدأ وتنكير الخبر ، وقد يعرفان ، وقد ينكران بشرط الفائدة والمعرفة خبر النكرة عند سيبويه في نحو : كَمْ مالُك ؟ واقصِدْ رجلًا خَيرٌ منه أبوه)[٥] .

إن الأمثال العربية القديمة تؤكد هذا الأصل الذي ذكره ابن مالك ؛ فقد كانت نسبة ورود التركيب (معرفة « مسندًا إليه » ، ونكرة « مسندًا ») فيها (٦١, ٧٦٪) من الجمل الاسمية ذات المسند المفرد الاسم . وتأتى بعدها نسبة التركيب (معرفة ، ومعرفة) وكانت (٨٨, ١٥٪) ثم تلتهما نسبة التركيب (نكرة ، ونكرة) فكانت (٤٩, ٣٪) . وهذا وَفْق ما رتَّبه ابن مالك ؛ فقد قال : (قد يعرفان) و (قد) تفيد التقليل هنا غالبًا ؛ فهذه الحال أقلُّ من التي قبلها ، ثم قال (قد ينكران بشرط الفائدة) وتقييده التقليل هنا (بشرط الفائدة) أفاد أن هذا الشكل أقل من الشكل القليل الذي سبقه لأن تعريف الخبر ليس مُشْكلًا كتنكير المبتدأ الذي يبنى عليه الكلام ويحكم عليه كما قال النحاة ، بالخبر .

وربما كان الرضى قد طالع هذه النسب في كلام العرب ، فقال ردًّا على النحاة : (أما قول النحاة ، أصل الخبر التنكير لأن المسند ينبغى أن يكون مجهولًا ، فليس بشيءٍ ، لأن المسند ينبغي أن يكون معلومًا كالمسند إليه ، وإنما الذي ينبغي أن يكون مجهولًا هو انتساب ذلك المسند إلى المسند إليه ، فالمجهول في قولك : زيد أخوك ، هو انتساب أُخوَّةِ المخاطَب إلى زيد وإسناده إليه لا أُخُوَّتُه)[٦] .

أما عكس الأصل بأن يكون التركيب (نكرة « مسندا إليه » ، ومعرفة « مسندا ») فقد أخره ابن مالك ولم يذكر في إثباته غير أن سيبويه رأى المعرفة خبرًا للنكرة في تركيبين واردَيْن . ونسبة هذا الشكل في الأمثال وهي (٥٨, ٠٪) ضئيلة جدًّا بحيث تؤكد تأخير ابن مالك لها وإفراده

---

(١) (مجمع الأمثال) ٣/ ٤٧٩.

(٢) نفسه ٤٨٩/٣ ، والمصعة ثمر العوسج أحمر ناصع الحمرة .

(٣) نفسه ٤٨٩/٣، والحواءة من الأحرار، ولها زهرة بيضاء، وكأن ورقها ورق الهندبا يتسطح على الأرض . يضرب مثلا للرجل الذي لا يبرح مكانه.

(٤) نفسه ٤١٨/٢، أي قيد ذو قمل، يضرب للمرأة السيئة الخلق، وكل ما يلى منه شدة.

(٥) (شرح التسهيل) ٢٨٩/١.   (٦) (شرح الكافية) للرضى ١/ ١٠٩.

رأى سيبويه في بعضها .

ولقد جاء ابن عصفور فجعل الإخبار بالمعرفة عن النكرة من ضرائر إبدال حكم من حكم – فقال : (منه الإخبار بالمعرفة عن النكرة . ولا يجوز في الكلام إلا عكسه ، لكن الشاعر لما اضْطرَّ حَكَمَ للنَّكِرة بدلًا من حكمها بحُكْم المعرفة ، فأخبر عنها بالمعرفة)[١] .

وقال ابن يعيش : (إذا اجتمع معك معرفةٌ ونكرةٌ فحَقُّ المعرفة أنْ تكون هي المبتدأ وأن يكون الخبر النكرة ، لأنك إذا ابتدأت بالاسم الذي يعرفه المخاطب كما تعرفه أنت فإنما ينتظر الذي لا يعلمه ، فإذا قلت : قائمٌ أو حكيم فقد أَعْلَمْته بمثل ما عَلِمت مما لم يكن يعلمه حتى يشاركك في العلم ، فلو عكست وقلت : قائم زيد فقائم منكور لا يعرفه المخاطب ، لم تجعله خبرًا مقدّمًا يستفيده المخاطب ، ولا يصح أن يكون زيدٌ الخبر لأن الأسماء لا تستفاد ، ولا يساوى المتكلم المخاطب لأن النكرة ما لا يعرفه المخاطب وإن كان المتكلم يعرفه)[٢] .

ويبدو لي أن هذا التركيب المعكوس قد جاء في الأمثال مقبولًا : من هذه الأمثال :

١- (ما هذا البِرُّ الطارِقُ)[٣] ٢- (ما هذا الشَّفَقُ الطارِفُ حُبَّى)[٤]

٣- (إن خَيْرًا مِن الخَيْرِ فاعِلُهُ وإنَّ شَرًّا مِنَ الشَّرِّ فاعِلُه)[٥]

فالتركيب في المثلين الأولين كالذي ذكره ابن مالك عن سيبويه (كمْ مالُك) المبتدأ اسم استفهام نكرة ، والخبر معرفة ، والتركيب في المثل الثالث كالذي رواه ابن مالك عن سيبويه (خيرٌ منه أبوه) ، وقد علل ابن مالك رأى سيبويه قائلا : (لأن وقوع ما بعد أسماء الاستفهام نكرةً وجملةً وظرفًا أكثرُ من وقوعه معرفةً ، وعند وقوعه غير معرفة لا يكون إلا خبرًا نحو : من قائمٌ؟ ومنْ قامَ؟ ومن عِنْدَك؟ فحكم على المعرفة بالخبرية ليجرى الباب على سَنَنٍ واحد ، وليكون الأقلُّ محمولًا على الأكبر ، والكلامُ على أفعل التفضيل كالكلام على أسماء الاستفهام)[٦] .

وقد لاحظت على التركيب (معرفة « مسندًا إليه » ، ومعرفة « مسندا ») ملاحظتين :

الأولى – علّل ابن مالك كون المعرفة أصل المبتدأ والنكرة أصل الخبر ، بأنه كان لكيلا يُتَوَهَّمَ – إذا وردا معرفتين– كونُهما موصوفًا وصفةً[٧] .

وقد ورد في هذا التركيب ما يوهم هذا ، كما في الأمثال التالية :

---

(١) (ضرائر الشعر) لابن عصفور ص ٢٩٥.

(٢) (شرح المفصل) لابن يعيش ٨٦/١.

(٣) (مجمع الأمثال) ٢٦٢/٢، ويضرب في الإحسان يستبعد من الإنسان .

(٤) نفسه ٢٨٣/٣، و(حبي) امراة والطارف الجديد وهو قريب من السابق .

(٥) نفسه ٩٨/١.

(٦) (شرح التسهيل) ٢٩٦/١.

(٧) نفسه ٢٢٠/١.

١- (هذا الذي كُنْتِ تَخْبَئِينَ)[١] ٢- (هذا التَّصافي لا تَصَافي المِحْلَبِ)[٢]
٣- (هذا الجَنَى لا أَنْ يُكَدَّ المُغْفُرُ)[٣] ٤- (الحَسَدُ هُوَ المَلِيلَةُ الكُبْرَى)[٤]

وقد تحدث النحاة عن ضمير الفصل (أو العِماد) الذي يأتي لغرض (فصل الخبر عن النعت)[٥] غير أنني لم أجده إلا في هذا المثل الرابع[٦] وهو مثل حكميٌّ.

ويبدو لي أنّ استخدام ضمير الفعل كان في مَرْحلة غَيرِ ضاربةٍ في القِدَم، لأنه كما قال النحاة -يأتي لغَرضِ إفهام أنّ هذا ليس نعتًا بل خَبَرًا، فهو احتيالٌ لحَلِّ مُشْكِلةٍ، ولا رَيْب في أنّ المشكلة تقعَ قبل حلِّها. ويؤكد هذا أن الرضى قال في هذا الضمير: (إنه اتُّسِع في الفصل فأُدْخِل حيث لا لَبْسٍ بدونه أيضًا)[٧]، وكلامه دليل على أن استخدامه مرّ بأطوارٍ، وهذا التطور دليل على أنه لم يكُنْ ثم كان. وقد استخدم هذا الضمير للتأكيد، ويبدو لي أن هذا المثل الحكمي الرابع الذي استخدمه أراد تأكيد المعنى الحكمي.

الثانية - ورد هذا التركيب (ضمير غيبة «مسندا إليه»، وضمير غيبة «مسندا») في مثلين هما:

١- (إنَّه لَهُوَ أَو الجِذْلُ)[٨] ٢- إنّهُمْ لَهُمْ أو الحَرَّةُ دَبِيبًا)[٩]

ويبدو لي أنهما يقدمان استخداما لم يَلْتفت إليه بعض النحاة، قال سيبويه: (مثل ذلك أنت أنت، وإن فَعَلْتَ هذا فأَنتَ أنتَ، أي فأنت الذي أعرف، أو أنت الجَوادُ والجَلْدُ، كما تقول: الناسُ الناسُ، أي الناسُ بكلِّ مكانٍ وعلى كُلِّ حالٍ كما تَعْرِفُ)[١٠]. وزاد الرضى الأمرِ تحديدًا فقال: (لنذكر طرفًا مما يتعلق بخبر المبتدأ إذا كان مفردًا، فنقول: هو إما مشتقٌّ أو جامِد، وكلاهما إما أنْ يغايرَ المبتدأ أَوْلا ... والثاني الذي لا يغاير المبتدأ لفظًا يُذْكَرَ للدلالة على الشهرة أو عدم التغيّر كقوله: أنا أبو النَّجْم وشعرِى شِعْرِى، أي هو المشهور المعروف بنفسه لا بشيء آخر كما يقال مثلا: شِعْرى مليحٌ وتقول: أنا أنا ما تغيّرت عما كنت، قال:

رَفَوْنِى وقالوا يا خُوَيْلِدُ لا تُرَعْ فَقُلْتُ وَأَنْكَرْتُ الوُجوهَ: هُمُ هُمُ)[١١]

---

(١) (مجمع الأمثال) ٤٦٣/٣.

(٢) نفسه ٤٧٥/٣، والمحلب وعاء الحلب.

(٣) نفسه ٤٩٠/٣، والمغفر، صمغ ويضرب في تفضيل الشيء على جنسه ولمن يصيب الخير الكثير.

(٤) نفسه ٢٨٢/١.

(٥) راجع (شرح الكافية) للرضى ٢٤/١.

(٦) أما رواية الرضى للمثل (الدين هو النصيحة) ٢٥/١، فإنما الرواية (الدين النصيحة)، راجِعْ (مجمع الأمثال) ٤٧٧/١.

(٧) (شرح الكافية) للرضى ٢٥/١.

(٨) (مجمع الأمثال) ١١/١، والجِذل أصل الشجرة، يضرب إذا أشكل عليك الشيء فظننت الشخص شخصَيْن.

(٩) نفسه ١١١/١، كالسابق، والحرَّةُ أرْض ذاتُ حجارةٍ نَخِرةٍ سُودٍ.

(١٠) (الكتاب) ٣٥٩/٢. (١١) (شرح الكافية) ٩٦/١ - ٩٧.

فإعادة المبتدأ لفظًا ومعنى تكون عند سيبويه ومن تبعه كالرضى إما للدلالة على الشهرة أو عدم التغير كما شرح الرضى وفاته ما طرحه المثلان السابقان .

إنهما تَدُلُّ نسبة المسند إلى المسند إليه فيهما على الإثبات فقط ، فهذا كلامٌ أصله فيما أفهم أن ناظرًا رأى شخصًا من بُعدٍ وكان الناظر يحادِثُ آخر معه عن احتمال كونِ هذا الشخص فلانًا وهؤلاء القوم أولئك الذين يُظَنُّون ، فقال المتكلم هذين المثلين اللذين يدل شطراهما (إنّه لَهُو -إنّهُمْ لَهُمْ) على إثبات أن ذلك الشخص البعيد -ومثله الأشخاص- هو المتكلم عنه ، غير أنه أَتْبَعَ هذين الشطرين معطوفين (بأو) ليدل على أنّ شيئًا من الشّكّ يثور داخِله .

* * *

(ب) طول الجملة :

ويكون بطول ركنيها وامتدادهما ، مع عَدِّ المسند الجملة طويلًا ؛ فهذا يقابل طول المسند إليه بكونه مركّبًا إسناديًّا .

وفيما يلى جدولان يوضِّح أوّلُهما طولَ المسند إليه وامتدادَه ، وثانيهما طولَ المسند وامتدادَه :

الجدول الأول

بيان المسند إليه / جملته	طــوله	امتداده	المجموع
جملة المثل الحوارى	١٨٩	٦٥	٢٥٤
جملة المثل الحكمى	٣٢٥	٧٥	٤٠٠
جملة المثل التعبيرى	١٦٦	١٠٦	٢٧٢
المجموع	٦٧٠	٢٤٦	٩٢٦

الجدول الثاني

بيان المسند / جملته	طــوله	امتداده	المجموع
جملة المثل الحوارى	٢٥٩	٢١٣	٤٧٢
جملة المثل الحكمى	٥٠١	٢٧١	٧٧٢
جملة المثل التعبيرى	١٣٧٥	٦٤٠	٢٠١٥
المجموع	٢١٣٥	١١٢٤	٢٢٥٩

– يمكننا استخلاص هذه المعطيات من الجدولين السابقين :

م١– بلغت نسبة طول الجملة في الأمثال (٤٦,١٦٪) .

م٢– بلغت نسبة طول المسند وامتداده في جملة المثل العربي (٧١,٨٩٪)، على حينَ بلغت نسبة طول المسند إليه وامتداده (٢٠,٤٢٪) .

م٣– بلغت نسبة طول الجملة في الأمثال الحوارية (٣٧,٣٨٪)، وفي الأمثال الحكمية (٥٤,٥٦٪)، وفي الأمثال التعبيرية (٤٥,٩٦٪) .

– كما يمكننا أن نفسرها بما يأتي مرتَّبًا :

ت م١– الإيجاز صفة أساسية في الأمثال ، وبها تحدث لها السيرورة التي تنقلها إلى حالها هذه بعد أن كانت كلاما كغيره ، والإيجاز (اندراج المعاني المتكاثرة تحت اللفظ القليل)[1] وقبل

---

(١) (الطراز) للعلوى ٢/٨٨.

هذا الكلام قال العلوي : (أَوْجَزَ في كلامه ، إذا قصّره ، وكلام وجيز أي قصير)[1] . وقِصَر الكلام يكون بأن يدل على معان كثيرة تودى في العادة بكلام أطول ، فيكون بهذا قصيرا ، أو بأن يُحْذف بعضُه اتّكاءً على دلالة المقام أو المقال أو دلالتهما معا .

وما يقدمه هذا (المعطى) يؤكد صفة الإيجاز في الأمثال لأنها تميل إلى القصر في الجملة . وقد لاحظ هذا بعض الباحثين –رغم ثورة شكه– فقال : (الأمثالُ بطبيعتها أدبٌ شعبيٌّ مضطرب متطورٌ ، يصحُّ أن يُؤخذ مقياسًا لدَرْس اللغة ومقياسًا لدرس الجملة القصيرة كيف تتكوّن)[2] .

وهذا (المعطي) يؤكد ما وصل إليه بعض اللغويين بمقارنته اللغة العربية بأخواتها الساميات من أجل تبيّن ملامح اللغة السامية الأولى ، قال : (يبدو أن اللغة السامية الأولى لم تكن ذات جمل طويلة ، بل كانت تسودها ظاهرة التوازي أي أن الجمل كانت قصيرة وترتبط الجملة بالأخرى عن طريق الواو ، فهذه الجمل القصيرة تتوازى الواحدة بجانب الأخرى . ونجد في اللغة العبرية القديمة ظاهرة التوازي ، ونجدها أيضا في اللغة العربية في نصوصها القديمة إلى حد كبير . فالجمل قصيرة ، والواو تربط بين جملة قصيرة وأخرى)[3] .

لكن ميل الجملة في الأمثال إلى القصر لم يمنع الطول ، فهناك (١٦, ٤٦٪) من الطول في هذه الجملة . وقد لاحظ هذا بعض الباحثين ، فكأنه اضطربت لديه صورة الأمثال الموجزة ، فقال : (يدفعنا هذا إلى البحث عن مدلول أوسع لكلمة الإيجاز ، وفي ظنى أن المقصود بها التعبير عن الفكرة في أضيق حيّز ممكن)[4] .

ولا أرى فرقًا بين المقصود الذي وضّحه وكلام العلوى السابق . ولكن الذي يبدو لي أن الأمثال التي بين أيدينا مجموعة دون اعتبار زمنها فلم يكن يعني جامعيها فصلُ جاهليّها عن إسلاميّها بل عناهم – أو بعضهم – أن يفصل أمثال عصر الاستشهاد القديمة عن المولدة ، ولذا حق لبعض الباحثين أن يقول : (أنا أرى معك أن طائفةً غيرَ قليلة من الأمثال يجب أن تكون جاهليةً ، ولكن تحقيق هذه الأمثال الجاهلية التي لم تُستحدَثْ في الإسلام ليس بالشىء اليسير)[5] ؛ فقد يفصِلُ بَيْن مَثَلٍ وآخرَ قُرونٌ ، ولا يمرُّ الزَّمَنُ دون أنْ يُدرِكَ اللغةَ بَعْضُ آثار مَرِّهِ ، وقد قال بعض الباحثين (نلاحظ بمُضِيِّ الوقت أن اللغة السامية أخذت تكوّن شيئًا فشيئًا جُملًا طويلة معقّدة ، فالجملة العربية تعقدت مع تطور الفكر وُرقيّه تعقيدا كبيرًا)[6] . فلا شكّ أن بعض الأمثال نِتاج قرائحَ جاءَتْ بعد تطور الحياة العربية وتشابكها فتعقّد تفكيرها ، فتطورت اللغة التي هي وعاؤه

---

(١) (الطراز) ٨٨/٢.

(٢) (في الأدب الجاهلي) للدكتور طه حسين ص ٣٥٤.

(٣) (علم اللغة العربية) للدكتور محمود فهمى حجازي ، ص ١٤٧.

(٤) (الأمثال العربية القديمة) للدكتور عفيف عبدالرحمن ٢٠.

(٥) (في الأدب الجاهلي) للدكتور طه حسين ٣٥٤.

(٦) (علم اللغة العربية) للدكتور محمود حجازي ١٤٧.

وطالت فلم يَنْفِ عنها طولُها صفةَ الإيجاز ، لأنه لم ينتف انطباق معناه عليها وهو اندراج المعانى المتكاثرة تحت اللفظ القليل .

ت م٢- ينبغى إذن أن يستقر لدينا أن الجملة العربية القديمة إن طالت اتخذت المسند طريق هذا الطول ، وينبغى كذلك أن نؤمن بأن كلام النحاة بأن المسند موطن الفائدة ، كان معتمدًا على ملاحظة كلام العرب ومطالعته ، وهو يثبت هذا .

ت م٣- ينبغي كذلك التفريق بين أنواع الأمثال - التي هي نماذج لغيرها من الكلام - على أساس أن الأمثال الحكمية التي تهدف إلى الوعظ أو النصح عن طريق شرح حقائق الأشياء محتاجة إلى قدر من الطول في الجملة أكثر من غيرها ، وأنّ الأمثال التعبيرية التي تهدف إلى الوصف محتاجة إلى قدر من الطول في الجملة أكثر من غيرها ، وهو إن كان أقل من طول جمل الأمثال الحكمية ، فلأن تركيزه على المسند وحده في أغلب الأحيان ، وتركيز الأمثال الحكمية على المسند إليه والمسند جميعًا . أما الأمثال الحوارية فطبيعي أن تكون الأقل طولَ جملةٍ لأنها كلام سريع في خلال مقال ومقام[1] ، والسرعة ودلالة المقام والمقال مفضيتان إلى اجتزاء المتكلم ببعض الكلام ، ثم يأتي الناس فيروون المختار من كلام هذا المتكلم المجتزئ ، فلا غرو أن تكون الأمثال الحوارية أقصر .

* * *

(١) راجع (المثل المقارن بين العربية والإنكليزية) لممدوح حقى ، ص ١٩؛ فقد أشار إلى ما في الأمثال من سرعة وتلميح .

(جـ) امتداد الجملة :

وفيما يلى جدول يوضح امتدادها ، تشير مَحالّه الرأسية إلى الجملة الممتدة ، من أي الأمثال ؟ وتشير مَحالّه الأفقية إلى امتدادها ثم إلى طريقة الامتداد (العلاقة بين الممتدّة والممتدة إليها) :

امتدادها / الجملة الممتدة	جملة فعلية	طريقة الامتداد إليها	جملة اسمية	طريقة الامتداد إليها	المجموع
جملة المثل الحوارى	٢٧٨	٩٨ بالعطف ٤٠ بالترتّب الشرطى ١٨ بالترتب الطلبى ٢ بالترتب الطلبى بالحرف ١ بالتوكيد اللفظى ٧ بالاعتراض ١١٢ بالاستئناف	٨٢	٤١ بالعطف ٩ بالترتب الشرطى ١ بالتوكيد اللفظى ٣١ بالاستئناف	٣٦٠
جملة المثل الحكمى	١٥٥	٤٤ بالعطف ٤٨ بالترتب الشرطى ٢٩ بالترتب الطلبى ١ بالتوكيد اللفظى ٢ بالاعتراض ٣١ بالاستئناف	٤٤	٣١ بالعطف ٣ بالترتب الشرطى ١ بالاعتراض ٩ بالاستئناف	١٩٩
جملة المثل التعبيرى	١٢٨	٩٦ بالعطف ٩ بالترتب الشرطى ٣ بالاعتراض ٢٠ بالاستئناف	١٩	١٢ بالعطف ٧ بالاستئناف	١٤٧
المجموع	٥٦١	٢٣٨ بالعطف ٩٧ بالترتب الشرطى ٤٧ بالترتب الطلبى ٢ بالترتب الطلبى بالحرف ٢ بالتوكيد اللفظى ١٢ بالاعتراض ١٦٣ بالاستئناف	١٤٥	٨٤ بالعطف ١٢ بالترتب الشرطى ١ بالتوكيد اللفظى ١ بالاعتراض ٤٧ بالاستئناف	٧٠٦

- و لهذا الجدول معطيات قدمها للبحث، وهي :

م١- بلغت نسبة امتداد الجملة في الأمثال (٥٧, ١٥٪) على حين كانت نسبة طولها (١٦, ٤٦٪).

م٢- كان امتدادها إلى الجملة الفعلية بنسبة (٤٦, ٧٩٪)، والى الجملة الاسمية بنسبة (٣٨, ٢٠٪).

م٣- كان امتدادها عن طريق العطف بنسبة (٤٦, ٤٥٪)، عن طريق الاستئناف بنسبة (٧٤, ٢٩٪)، وعن طريق الترتب الشرطي بنسبة (٤٣, ١٥٪)، وفي خلال هذا تتفاوت أنواع الأمثال.

م٤- كانت نسبة امتداد الجملة في الأمثال الحوارية (٠٧, ٣٧٪) وفي الأمثال الحكمية (٥٢, ١٨٪) وفي الأمثال التعبيرية (٩٠, ٥٪).

- ولكل (معطى) من هذه المعطيات دلالة وتفسير، يلي طرحها على الترتيب :

ت م١- يبدو لي أن المعنى كان يقتضى امتداد الجملة بنسبة (٧٣, ٦١٪) غير أن المتكلم آثر اطالة الجملة بنسبة (١٦, ٤٦٪) ومال اليها وبقيت هناك حالات اقتضى التركيب امتداد الجملة فيها فكان بنسبة (٥٧, ١٥٪)، فما زالت (النزعة الموقعية) مستمرّةً مع الجملة أيضًا بحيث يميل العربي إذا اقتضى المعنى بَسْط الكلام إلى إطالة الجملة لا مَدِّها.

وما هذا إلا لأن الامتداد طول إلى طول - إذا جاز هذا - فلا يناسب الأمثال من طريقيها :

الطريق الأول – الابتكار، فالقائل الأول يكون في حال من السرعة والانفعال -في أغلب أحواله- لا تمكنه إلا من أن يَقْذِفَ بجملةٍ يُسرِّى بها عن نفسه.

الطريق الثاني – الاستعمال، فالقائل الثاني لا يقول المثل الا إذا حلت به حالٌ كحال القائل الأول، فلذلك يكرر كلامه، وربما أتى التكرار على بعض أجزاء المثل.

من أجل هذا وصف المثل بالإيجاز، فقلّة طول الجملة ليست كافية ومن ثم تكملها قلّة امتدادها، فتُصْبحُ كحَدِّ السَّيف قَطْعًا.

ت م٢، ٣ ترجع نسبة الامتداد الكبيرة إلى الجملة الفعلية إلى أنّ أكثر الامتداد كان من جملة فعلية كذلك بنسبة (٧٠, ٦٧٪)، وإلى أن أكثره كان عن طريق العطف.

وقد نقل ابن هشام تحت (عطف الاسمية على الفعلية والعكس) ثلاثة أقوال :

أحدها – الجواز مطلقا وهو المفهوم من قول النحويين في باب الاشتغال في مثل (قام زيدٌ وعَمْرًا أكرمته) : إن نصْب (عمرا) أرجح لأن تناسُب الجملتين أولى من تخالفهما.

والثاني – المنع مطلقا حكى عن ابن جنى

والثالث – لأبي على أنه يجوز في الواو فقط)[1].

---

(١) (مغنى اللبيب) ٢/ ١٠٠ - ١٠١، وقد سبق كشف بعض اللغويين أنّ الجمل القصيرة كانت الأشيع فى العربية وأن الواو كانت تربط بينها، والأمثال كما لا يخفى تؤكد هذا. راجع (علم اللغة العربية) للدكتور محمود حجازى ١٤٧.

فهم مجمعون على أن العطف على الفعلية الأكثر مناسبة له أن يكون بفعلية مثلها ، وهذه الأمثال تؤكد هذا غير أنها تردُّ القول الثاني مما سبق ، وتوافق قول ابن هشام بعد ما سبق (وأضعف الثلاثة القولُ الثاني)[١] .

أما أنّ الفعلية كانت الأكثر امتدادًا فلفَرْقٍ ما بينها وبين الاسمية ، وتوضحه الأمثال التالية :

١- (إنَّ الحَماةَ أُولِعَتْ بالكَنَّةِ وأُولِعَتْ كَنَّتُها بالظِّنَّة)[٢]

٢- (مَنْ أَكْثَرَ أَهْجَرَ)[٣]   ٣- (صَرَرْنا حُبَّ لَيْلى فانْتَثَرَ)[٤]

٤- (لَوْ كُوِيتُ على داءٍ لَمْ أَكْرَهْ)[٥]

فالمعنى في الأمثال الأربعة اقتضى بسط الكلام ، وكما سبق في بحث طول الجملة يُؤْثِرُ العربي جعل المسند طريق هذا البسط لأنه الحكم ولأنه موطن الفائدة .

وقد كان الأمر ميسورا في الجملة الاسمية كالمثلين الأول والثاني ؛ فالمسند جملة فعلية مدّها المتكلم وظلت الجملة الكبرى واحدة ، ولكن الجملة الفعلية مختلفة ؛ فمدُّ المسند بالعطف عليه لم يحدث في الأمثال ، وهو في أصله قليل مشروط ، ولا يصلح كل وقت[٦] ، ومن ثمّ كان السبيل مدَّ الجملة الفعلية كلها . ففي المثل الأول احتاج المعنى فضل بيان فامتد المسند ، وفي المثل الثالث احتاج المعنى فضل بيان فامتدت الجملة .

وأسلوب الشرط دليل ظاهر على هذا ، فعندما تكون أداة الشرط اسما مسندا إليه يمتد المسند (الشرط) ليحقق معنى الترتّب الشرطي ، وعندما تكون أداة الشرط حرفا تمتد الجملة (الشرط) إلى جملة أخرى (جواب الشرط) لتحقيق المعنى نفسه .

وبمقارنة (م ٣) بالجدول السابق يتبين أن أكثر طول جملة المثل الحواري كان عن طريق الاستئناف (٧٢, ٣٩٪) ، وأكثر طول جملة المثل الحكمي كان عن طريق العطف والترتب الشرطي (٣١, ٦٣٪) ، وأكثر طول المثل التعبيري كان عن طريق العطف (٤٦, ٧٣٪) .

ويبدو لي أن هذا راجع إلى ما سبق في بحث نوع الجملة ؛ فهما مستويان من الكلام ، تلقائي حواري ، ومقصود من أجل غرض ما .

والأمثال الحوارية هي التلقائية التي هي عبارة عن جمل مقتطعة من حوار سريع الوقع تتتابع فيه الجمل وفاقًا لما يقتضيه الحوار ، فمسوغ تتابعها الوحيد هو اقتضاء الحوار ، أما الجمل في الأمثال

---

(١) (مغنى اللبيب) ٢/ ١٠١.

(٢) (مجمع الأمثال) ١٦/١، والحماة أمُّ زوج المرأة ، والكَنّة امرأةُ الابن وامرأة الأخ أيضا ، والظنة التهمة ، ويضرب في الشر يقع بين قوم هم أهل لذلك .

(٣) نفسه ٣٠٦/٣، والاهجار الافحاش ، يضرب لمن يأتى فى كلامه بما لا يعنيه .

(٤) نفسه ٢٤٠/٢، والمعنى صُنّاه فضاع ، يضرب لما يتهاون به .

(٥) نفسه ٢/ ١٣٨، يعنى لو عوتبتُ على ذنب ما امتعضتُ .

(٦) راجع (النحو الوافى) لعباس حسن ٣/ ٦٤٢.

الحكمية فمسوغ تتابعها شرح المعنى الحكمي ، وأما الجملة في الأمثال التعبيرية فمسوغ تتابعها شرح المعنى الوصفي .

فالأمثال الحوارية وحدها التي تُتوقّع بها كثرة استئناف الجمل لاختلافها عن بعضها لأنها ليست محكومة بقصد واحد كغيرها .

من الأمثال الحوارية :

١- (عَرَفْتَنِي نَسَأَها اللهُ)[١]   ٢- (لَمْ تُفَاتِي فَهَاتِي)[٢]

٣- (اِرْمِ فَقَدْ أَفَقْتَهُ مَرِيشًا)[٣]   ٤- (اِرْبِطْ حِمارَكَ إِنَّه مُسْتَنْفِرٌ)[٤]

ومن الأمثال الحكمية :

٥- (لِكُلِّ صارِمٍ نَبْوَةٌ ، ولِكُلِّ جَوادٍ كَبْوَةٌ ، ولِكُلِّ عالِمٍ هَفْوَةٌ)[٥]

٦- (لِكُلِّ قضاءٍ جالِبٌ ولِكُلِّ دَرٍّ حالِبٌ)[٦]

٧- (إِنْ لَمْ تَغْلِبْ فاخْلُبْ)[٧]   ٨- (إِنْ كُنْتَ كذوبًا فَكُنْ ذَكورًا)[٨]

ومن الأمثال التعبيرية :

٩ - (تَشْتَهِي وَتَشْتَكِي)[٩]   ١٠- (يَشُجُّ ويأسُو)[١٠]

١١- (لا حاءَ ولا ساءَ)[١١]

١٢- (ما أَصْغَيْتُ له إِناءً ولا أَصْفَرْتُ لَهُ فِناءً)[١٢]

ففي المثل الأول اقتضى المقام أن يستأنف المتكلم جملةً إنشائية دعائية ، وكذلك في الثاني وإن كانت المستأنفة أمريّة ، فأما الثالث فقد استأنف بعد الأمر جملة فعلية ماضوية سببية ، وكذلك الرابع وإن كانت المستأنفة اسمية سببية ، فقد استدعى الحوار جملا مختلفة فاستأنفها .

أما في المثلين الخامس والسادس ، فقد أراد الحكيم شرح المعنى وتأكيده فعطف على الجملة

---

(١) (مجمع الأمثال) ٣٢٨/٢ أي أخّر الله مُدّتها وأُجلها .

(٢) نفسه ١٢٣/٣ أى لم يَفُتْك ما تطلبين فهاتى ما عندك .

(٣) نفسه ٦٧/٢ وأفقت السهم أى وضعت فُوقَه – وهو مجرى الوَتَر منه – فى الوتر ، ويضرب لمن تمكن من طلبته .

(٤) نفسه ٦٤/٢ ومستنفر أى نافر ، يضرب لمن يؤذى قومه .

(٥) نفسه ١٠٣/٣.

(٦) نفسه ٣/ ١٣٥.

(٧) نفسه ١/ ٥٦ أى فاخدع واحتِلْ.

(٨) نفسه ١/ ١٢٨.

(٩) نفسه ١/ ٢٥٢.

(١٠) نفسه ١/ ٥٢١.

(١١) نفسه ١٩٥/٣ أى لم يأمر ولم ينه ، يقال لمن بلغ النهاية فى السن.

(١٢) نفسه ٢٧٦/٣ وأصغى الإناء كبّه ، وأصفر الفناء أخلاه ، والمعنى ما أخليت إناءك من اللّبن ولا فناءك من الإبل ، أى لم أضُرّك .

مثلها لتأكيد المعنى. وفي المثلين السابع والثامن استخدم الحكيم أسلوب الشرط من أجل تقديم المعنى الحكمي في شكل مقدمة منطقية يبنى عليها المتلقى مقدمةً أخرى ثم يستخرج النتيجة[١] فطريقنا امتداد جملة المثل الحكمي مناسبتان للمعنى الحكمي تماما.

أما الأمثال الباقية فقد أراد الوصّاف تقديم وصف مركب، ولم يكن ليستطيع دون العطف على الجملة من أجل تقديم جانبي الوصف سواء أكان مُثبتًا كالمثلين التاسع والعاشر، أو منفيًّا كالمثلين الحادي عشر والثاني عشر، مع ملاحظة أنّ مجيء جزء الوصف جملة فعلية قليل جدًّا ولهذا قلّ امتداد جملة المثل لتعبيري.

ت م٤- كانت جملة المثل الحواري الأكثر امتدادًا لأنها كانت الأقل طولًا، فسدّ امتدادها ما فاتها من الطول المطلوب، وقد سبق أن الجملة الفعلية كانت الأكثر امتدادًا من أجل طبيعتها المختلفة عن طبيعة الجملة الاسمية، وكذلك سبق في بحث نوع الجملة أن الجملة الفعلية هي الأكثر في الأمثال الحوارية فلا غرو أن تكون جملة المثل الحواري الأكثر امتدادًا.

أما جملة المثل الحكمى فكانت أوسط الثلاثة من أجل أنها بين حالين: الأولى أن المعنى الحكمى يقتضى التفصيل والبيان، والثانية أنها كانت أميل إلى الطول. من أجل هذا كله كانت نسبة امتدادها وسطًا لتفصّل من المعنى الحكمي ما لم يفصله الطول.

أما جملة المثل التعبيري فقد ندر امتدادها لأن الوصف بغير المسند المفرد الاسم قليل أيضا.

ولا يخفى أنه عندما امتدت الجملة في الأمثال الحكمية والتعبيرية حدث بينها وبين الممتدة إليها رباط آخر غير العطف أو الترتب الشرطي، هو ما بينها من سَجْع متوازنٍ[٢]، وفي المجموعة السابقة مثال ذلك لهما.

وقد أشار الدكتور عابدين إلى هذه الظاهرة في الأمثال الحكمية، وعدها عندهم (أداة من أدوات الصنعة، ومظهرًا من مظاهر التأنق في التعبير، ووسيلة فعالة من وسائل التعليم فهو يعين على تلقّف الذهن للكلمات وكان هذا المبدأ معروفًا لدى العرب القدماء... ومما ساعد على ذلك ما عرف به العرب من التلذّذ الذوقي باللغة من حيث جرس الألفاظ ورنينها ووزن لحنها الموسيقى)[٣].

وقد لاحظ وجود ذلك في الأمثال التعبيرية وهي التي ضمها إلى ما سماه المثل الشعبي، فقال: (السجع ظاهرة قديمة يشترك فيها المثل الشعبي والمثل الكتابي، غير أنه في المثل الشعبي

---

(١) راجع الفصل الثانى بحث امتداد المسند الجملة الفعلية؛ فالطريقة واحدة غير أنّ ما هناك مدٌّ مسندٍ، وما هنا مَدُّ جملةٍ.

(٢) السجع المتوازن (المتوازى) هو (ما اتفقت فيه أعجاز الفواصل فى الحرف مع اتفاق الوزن) (معجم البلاغة العربية) للدكتور بدوى طبانه ص٧١٧.

(٣) (الأمثال) للدكتور عبد المجيد عابدين ١٥٤.

أقرب إلى البساطة وأدلّ على الفطرة)[١].

ويبدو لي أن الذي أَقْدَمَه على وصفه هنا بالبساطة والعفوية (أدل على الفطرة) على حين وصفه في المثل الحكمي بغير هذا، اختلافُ طبيعة المثلين التعبيريِّ والحِكَميِّ.

إن هذا التفكير العميق الذي قدّم معنى حكميا في جملة محكمة ثم عطف عليها مثلها ليؤكدها بما هو كالتوكيد اللفظي، يختلف عن الوصف الذي لا يقدم معنى عميقًا ولكن تشبيهات وكنايات. إنه يستخدم السجع المتوازن هنا من أجل تحقيق الوصف والتسميع بالموصوف[٢].

لقد أوضح هذا المعطى أن جملة المثل الحواري الأكثر امتدادًا، وهذه الجملة لا تُخالف ما ذكرتُه في تفسير (م ٢) وهو أن الجملة الفعلية كانت أكثر من الاسمية امتدادًا في الأمثال العربية وكان أكثر امتدادها إلى مثيلتها.

امتدت جملة المثل الحواري الفعلية (٢٧٠) مرة من (٥٨٥) بنسبة (١٥, ٤٦٪)، وكان امتدادها إلى فعلية مثلها (٢٢٥) مرة بنسبة (٣٣, ٨٣٪).

وفي الصفحة القادمة جدول يوضّح امتدادها إلى مثيلتها:

- ولهذا الجدول معطيات قدمها للبحث، هي:

* كانت نسبة امتداد جملة المثل الحواري الفعلية الماضوية (٥٣, ٣٢٪) من (٣٣٢)، ونسبة امتداد المضارعية (٦٧, ٢٨٪) من (١٣٦) ونسبة امتداد الأمرِّية (٦٦, ٦٦٪) من (١١٧).

* وكانت نسبة امتداد جملة المثل الحواري الفعلية الأمرية إلى الماضوية (٦٩, ٧٪) وإلى المضارعية (٩٤, ٦٧٪) وإلى الأمرية (٣٥, ٢٧٪).

* وكانت نسبة امتداد جملة المثل الحواري الفعلية الأمرية إلى المضارعية عن طريق الاستئناف (٨٣, ٥٢٪) وعن طريق الترتب الطلبي (٠٧, ٣٢).

- ولهذه المعطيات من الدلالات والتفاسير ما يأتي:

إن المتكلم بالجملة الأمرية في خلال حوار ذي أطراف، يفتقر إلى أن يتبع أمره بما يحدد المأمور لكيلا يذهب أمره أدراج الرياح.

ويبدو لي - من خلال امتداد جملة المثل الحواري الفعلية الأمرية - أن العربي القديم كان يُحقِّقه بمدِّ هذه الجملة إلى جملة النداء التي هي عند جمهرة النحاة مضارعية، عن طريق الاستئناف الذي هو الطريق الوحيد في الأغلب لامتداد الجملة إلى النداء، إلا أن يعترض النداء بين أجزاء الجملة فتكون طريقة الامتداد عندئذ الاعتراض.

---

(١) (الأمثال) ١٥٣-١٥٤.

(٢) راجع ما ناقشته فى بحث امتداد المسند إليه فى المثل التعبيرى فى الفصل الاول.

الجملة الممتدة / امتدادها	ماضوية	طريقة الامتداد إليها	مضارعية	طريقة الامتداد إليها	أمرية	طريقة الامتداد إليها	المجموع
جملة المثل الحوارى الفعلية الماضوية	٦٧	٤٠ بالعطف ١٨ بالترتيب الشرطى ٩ بالاستئناف	١٧	٤ بالعطف ٤ بالترتب الشرطى ١ بالاعتراض ٨ بالاستئناف	٢٤	١٠ بالترتب الشرطى ١٤ بالاستئناف	١٠٨
المضارعية	٥	١ بالعطف ٤ بالاستئناف	٢٩	١٩ بالعطف ٥ بالترتب الشرطى ٢ بالترتب الطلبى بالحرف ٣ بالاستئناف	٥	٢ بالعطف ١ بالترتب الشرطى ٢ بالاستئناف	٣٩
الأمرية	٦	بالاستئناف	٥٣	٣ بالعطف ١٧ بالترتب الطلبى ٥ بالاعتراض ٢٨ بالاستئناف	١٩	١٨ بالعطف ١ بالتوكيد اللفظى	٧٨
المجموع	٧٨	٤١ بالعطف ١٨ بالترتب الشرطى ١٩ بالاستئناف	٩٩	٢٦ بالعطف ٩ بالترتب الشرطى ١٧ بالترتب الطلبى ٢ بالترتب الطلبى بالحرف ٦ بالاعتراض ٣٩ بالاستئناف	٤٨	٢٠ بالعطف ١١ بالترتب الشرطى ١ بالتوكيد اللفظى ١٦ بالاستئناف	٢٢٥

من أجل هذا كانت النسب السابقة، والأمثال التالية توضح ما ذكرت:

١- (اِرْعَيْ فَزارَةُ لا هناكِ المَرْتَعُ)[١]   ٢- (اِعْذِرْ عَجَبُ)[٢]

٣- (رُوغِي جَعَارِ وانْظُرِي أيْنَ المَفَرّ)[٣]   ٤- (شاكِهْ أبا يَسارِ)[٤]

٥- (أُشْدُدْ حُظُبِّي قَوْسَكَ)[٥]   ٦- (مَسِّي سُخَيْلُ بَعْدَها أوْ صَبِّحِي)[٦]

ففي هذه الأمثال كانت الجملة الأولى فعلية أمرية، فامتدت إلى مضارعية (نداء)، وكان امتدادها في الأمثال الأربعة الأولى عن طريق الاستئناف بعد أن انتهت، وفي الأخيرين عن طريق الاعتراض بين الفعل وفاعله المستتر فيه وبين مفعوله - كما في الخامس - وبينهما وبين ظرف الزمان المتعلق بالفعل -كما في السادس.

فقد تبين أن هنا تداعيا بين الجملتين اقتضاه البيان.

وقد ذكر الأنباري ناقلًا عن الكوفيين في خلال احتجاجهم لاسمية (نعم وبئس) أنهم قالوا: (يدلّ عليه أن النداء لا يكاد يَنْفَكُّ عن الأمر أو ما جرى مجراه من الطلب والنهي، ولذلك لا يكاد يوجد في كتاب الله تعالى نداء ينفكّ عن أمر أو نهى، ولهذا لما جاء بعده الخبر في قوله تعالي: ﴿يا أيّها الناس ضرب مثل﴾ شفعه الأمر في قوله: ﴿فاستمعوا له ...﴾)[٧] ثم رد الأنباري قائلا: (لا نسلمُ، بل يكثر مجيءُ الخبر والاستفهام مع النداء كثرة الأمر والنهي، أما الخبر فقد قال تعالى: ﴿يا عبادي لا خَوْفٌ عليكمُ اليوم ولا أنتُمْ تَحْزَنون﴾ ... وأما الاستفهام فقد قال تعالى: ﴿يا أيها النبى لم تُحرِّم ما أحلّ الله لك﴾ ... إلى غير ذلك من المواضع، فإذا كثر مجيء الخبر والاستفهام كثرة الأمر والنهي فقد تكافآ في الكثرة، فلا مزّية لأحدهما عن الآخر)[٨].

وفي ردِّه تحامل، لأنه ذكر أنّ الخبر والاستفهام كالأمر كثرةً، وقد ذكر ناقلا عنهم أنهم يرون النداء لا ينفك عن الأمر أو ما جرى مجراه من الطلب والنهي، والاستفهام طلبٌ، فكيف يدّعى عليهم أنهم لا يرون الاستفهام كالأمر في عدم انفكاك النداء عنه؟ ثمّ إنّ قَصْد الكوفيين من عَدَم انفكاك النداء عن الأمر أو ما جرى مجراه من الطلب والنهي، أنهم تتبعوا الجملة الفعلية المضارعية (النداء) فوجدوها إذا امتدّت امتدّت إلى جملة فعلية أمرية، أو إلى غيرها مما يظهر فى صورة الطلب أو النهي أو معناهما. فكلامهم يؤكد أن بين الجملتين التداعى الذي ذكرتُ، غير أنهم تحدثوا عن امتداد المضارعية، وتحدثتُ عن امتداد الأمرية وهما قريبٌ من قريب، وقد جعلت

---

(١) (مجمع الأمثال) ٢٨/٢.   (٢) نفسه ٣٦١/٢.

(٣) نفسه ٢٧/٢.   (٤) نفسه ١٥٠/٢.

(٥) نفسه ١٧٢/٢.   (٦) نفسه ٣٠٢/٣.

(٧) (الإنصاف فى مسائل الخلاف) للأنبارى ١٠٣/١.

(٨) نفسه ١٢٠/١-١٢١.

الحديث عن المضارعية المحذوفة (النداء) ضمن حال حذف الجملة، فيما سيأتي.

ولكن مراجعة امتداد جملة المثل الحواري المضارعية المحذوفة تفيد أنها امتدت (٢١) مرة وكان امتدادها في (١٧) مرة منها إلى أمرٍ غالبًا وإلى طلب أحيانًا، وكان امتدادها في الأربعة الباقية إلى ما يمكن أن يفهم منه معنى الأمر، ومن نماذجها:

١- (يا بَعْضِي دَعْ بَعْضًا)[1] ٢- (يا إبِلى عُودِى إلى مَبْرَكِكِ)[2]

٣- (يا شَنُّ أَثْخِنِى قاسِطًا)[3] ٤- (يا عمّاه، هَلْ كُنْتَ أَعْوَرَ قَطُّ)[4]

٥- (حِدَأَ حِدَأَ وراءَك بُنْدُقَةُ)[5] ٦- (يا نَعامُ إنّى رَجُلٌ)[6]

فقد امتدت في الثلاثة الأولى إلى أمر، وفي الرابع إلى طلب، وفي الآخرين إلى ما يفهم منه التحذير، وهو أمر. قال الميداني في شرح الخامس: (يضرب في التحذير)، والمعنى المفهوم (يا حِدَأَ احذَرِى وراءك بندقةُ)، وقال في شرح السادس: (يضرب عند الهُزْء بالإنسان لا يَحْذَر ما يُحَذَّر)، والمعنى المفهوم (يانعامُ احذرِى إنّى رجلٌ).

أما امتداد الأمرية إلى المضارعية عن طريق الترتب الطلبي فقد كان لتخفيف حدة الأمر أحيانًا ببيان العاقبة، ومنها:

١- (أَرْخِ عِناجَهُ يُدالِكَ)[7] ٢- (أَخْبِرْها بعابِها تَخْفَرْ)[8]

فالمتكلم يأمر السامع في حوارهما بالرفق بالبعير ويتبع الأمر - في المثل الأول - العاقبةَ الحسنةَ، ويأمره أن يجترئ على المرأة الجريئة فيكشف لها عيبها، ويتبع الأمر - في الثاني - أنها ستخفَرُ وتترك جرأتها.

وهذا الشكل هو الوحيد الذي يحقق هذا الغرض في أخصر لفظ، فلا يمكن تحقيقه إلا عن طريق الترتب الشرطي وعندئذ سيطول الكلام فيكون المثل الثاني هكذا: (أخبرها بعابها إنك إن تُخْبِرْها بعابها تَخْفَرْ) مثلًا.

* * *

---

(١) (مجمع الأمثال) ٥١٣/٣ ويضرب فى تعاطف ذوى الأرحام.

(٢) نفسه ٥٢٠/٣ ويضرب لمن ينفر من شى لا بدله منه.

(٣) نفسه ٥١٨/٣ وشن وقاسط بعض العرب، أثخن أوهن، أى أكثرى قتلهم حتى توهنيهم.

(٤) نفسه ٥٢٩/٣ يضرب لمن يستدل على بعض أخلاقه بهيئة وشارته.

(٥) نفسه ٣٥٧/١ وحدأ وبندقة إما قبيلتان من العرب تقاتلتا، وإما الحدأ الطير والبندقة ما يصاد به، والتحذير واردٌ فى كلٍّ.

(٦) نفسه ٥٣١/٣ وهو كلام رجل نُصح ألّا يكشف نفسه لنعامة صادها قومه، فتصدى لها وقال المثل فنفرت.

(٧) نفسه ٥٣/٢ والعناج ثَنْى الزِّمام والمدالاةُ الرِّفْقُ أى ارْفُقْ به ينابعْك.

(٨) نفسه ٤١٩/١ يضرب للمرأة الجريئة، والعابُ العَيْبُ أى أخبرها بعيبها تكسِر من جراءتها..

ثانيا – حال حذف الجملة :

يتضح من ملاحظة المذكور من هذه الجملة المقصودة بالبحث وهو (٤٥٣٣)، وعدد الأمثال بعامة وهو (٤٧٢٦)، أن المحذوف (١٩٣) جملة، بنسبة (٤,٠٨٪). لجملة المثل الحواري منها (٣٨) بنسبة (٣,٧٦٪)، ولجملة المثل الحكمي (٢٦) بنسبة (٢,٣٦٪)، ولجملة المثل التعبيري (١٢٩) بنسبة (٤,٩٢٪)[1]

– ويبدو لي أن هذه النسب تثير الأسئلة الآتية :

م١– كانت نسبة حذف المسند إليه وحده (٢٦,٣٨٪)، وربما كانت كثرتها عن نسبة حذف الجملة راجعة إلى أن المسند إليه بعض هذه الجملة، وهو إن حذف فالجملة باقية لبقاء المسند.

إذا كان ذلك كذلك، فكيف تكون نسبة حذف الجملة أكثر من نسبة حذف المسند وحده، وهي (٢,٠١٪)؟.

م٢– المقصود من المثل التعبيري هو الوصف الذي كان بجزء من الجملة غالبًا يؤدَّى – وكان المسند المفرد الاسم غالبا هو ذلك الجزء – وبالجملة قليلًا، وفي الحالين الجملة مذكورة، فكيف تكون نسبة حذف الجملة في الأمثال التعبيرية أكثر من نسبته في الأمثال الحوارية المقتطعة من مقال ومقام يدلان على المحذوف إن حذف؟.

م٣– كانت نسبة حذف الجملة في الأمثال الحكمية أقل النسب، من أجل ما يقتضيه شرح المعنى الحكمي من تفصيل وبيان ينافيهما الحذف، ولكن ألا يكون خرقًا لمقتضى شرح المعنى الحكمي وجود هذه النسبة من الحذف وإن كانت قليلة؟

– وفيما يلي محاولة للإجابة على هذه الأسئلة مرتبةً :

ت م١– تشيع في اللغة تراكيب كثيرة تعلقت الفائدة فيها بحذف الجملة، أما إذا ذكرت الجملة فالفائدة فيها على العموم متعلقة بالمسند، لهذا كانت نسبة حذف الجملة أكثر من نسبة حذف المسند وحده.

إن طلب الفائدة أَقْدَمَ المتكلم على حذف الجملة وقد كثر بعض هذا الحذف حتى ارتبطت الفائدة به فوجب وصار الذكر مرفوضًا. قال ابن يعيش في حذف الجملة في التحذير وجوبًا : (تقول إذا كنت تحذِّر: إياكَ، ومثله أن تقول: نَفْسَكَ، وهو منصوب بفعل مُضْمَرٍ، كأنك

---

(١) تؤخذ النسبة بقياس مرار الحذف إلى عدد أمثال النوع المقصود، فحذوف المثل الحوارى (٣٨)، ونسبتها بالقياس إلى (١٠٠٩) هو عدد الأمثال الحوارية : (٣,٧٦٪)، وهكذا بقية النسب، وهى طريقة أخذ النسب فى البحث بعامة.

قلت : إياك باعِدْ ، أو إياكَ نَحِّ ، واتّقِ نَفْسَكَ ، فحَذَفَ الفعل واكتفَى بإياكَ ذلك محذوفًا حتى لزِمَ الحذف وصار ظهور العامل فيه من الأصول المرفوضة)[١].

والأمثال بعض هذه اللغة ، وفيما يلى تناول لما وقع بها من حذف للجملة وجوبًا وجوازًا ، بَدْءًا بالواجب لأنه الأكثر انحصارا .

أولا – حذف الجملة وجوبًا ، وكان من أجل تحقيق الأساليب الآتية :

أ – القسم : قال ابن هشام : (حذف جملة القسم كثير جدًّا وهو لازم مع غير الباء من حروف القسم وحيث قيل : لأفعلنّ أو لقد فعل ، أو لئِن فعل ، ولم يتقدم جملةُ قسم ، فثَمَّ جملةُ قَسَمٍ مُقدَّرَةٌ)[٢].

ولم يقع بجملة المثل الحكمي لأنه مرتبط بموقف ومقام والمثل الحكمي مرسل بنفسه غالبًا ، فهو مناسب للمثل الحواري ، وأما المثل التعبيري فقد كان وقع بجملته عندما كانت تؤخذ من سياق ومقام .

من الأمثال الحوارية : (تاللهِ لَوْلا عِتْقُهُ لَقَدْ بَلِيَ)[٣]

من الأمثال التعبيرية : (لَتَجِدَنَّ فُلانًا أَلْوَى بَعِيدَ المُسْتَمَرِّ)[٤]

فالمثل الأول منهما ظاهر عليه أنه مقتطع من حوار عن ثوب أو ما أشبهه ، فقاله المتكلم ردًّا على مُحاوِرِه ، أما الثاني فجزء الوصف فيه هو : (ألوى بعيدُ المستمرّ) أي قويُّ الخصومة صَعْبُ المراس ، ولكن جامعى الأمثال رَوَوْه مستعملًا في أسلوب قسم ، وربما لما فيه من تأكيد الوصف رَوَوْه .

ب– النداء : قال الزمخشري متحدّثًا عن المنصوب اللازم إضماره : (منه المنادى ، لأنك إذا قلت : يا عبدَ الله فكأنَّك قلت يا أريد أو أعنى عبدالله ولكنه حُذف لكثرة الاستعمال)[٥].

ولم يقع بجملة المثل الحكمي لارتباطه بمقام ، والمثل الحكمي مُرْسَلٌ بنفسه غالبا . أما المثل الحواري فيكون في حوار لا يبْعُدُ أنْ ينادِى أحدُ أطرافِه غيرَه ، وأما المثل التعبيري فقد استخدم النداء بما يناسب الوصف .

من الأمثال الحوارية : (مازِ رَأْسَكَ والسَّيْفَ)[٦]

من الأمثال التعبيرية : (يا قِرْفَ القِمَعِ)[٧]

---

(١) (شرح المفصل) لابن يعيش ٢/ ٢٥.   (٢) (مغنى اللبيب) ٢/١٧٤.

(٣) (مجمع الأمثال) ٢١٨/١ ويضرب للصبور على الشدائد.

(٤) نفسه ١١٤/٣ والألوى الشديد الخصومة واستمر استحكم ، يعنى لتجدنه قويًا فى الخصومة لا يسأم.

(٥) (شرح المفصل) لابن يعيش ١٢٧/١.

(٦) (مجمع الأمثال) ٢٧١/٢ يضرب فى التحذير.

(٧) نفسه ٥٣٤/٣ يقال للقَذِر.

فأولهما الحوار فيه بيّنٌ؛ إذ ينادي المتكلم مازنًا محذرًا إياه، ولكن الثاني مختلف.

إن هذا المنادي (قِرْف القِمَع) - ومعناه قِشْر القمع وهو أبدًا وسخ مما يلزَقُ به، وقِشْره هنا ما يعلوه من الوَسَخ - لا يختلف عن جزء الوصف الواقع مسندًا مفردًا اسمًا -وقد سبق[١]- كقولهم: (زِيادَةُ الكَرِشِ)[٢]، وإذا كان الأول وصفًا بالقذارة فالثاني وصف بانعدام الخَيْر والفائدة. والذي حدث أنّ المستعمل استخدم جزء الوصف منادًى لما فيه من تحقيق الوصف وتثبيته في الموصوف، وذلك لأن نداء الشخص يكون باسمه لينتبه لمناديه، فالوصّاف هنا ناداه بما أراد وصفه به ليَدَّعي عليه أنّه صار اسمًا له وعلامّة عليه حتى إنه ليحُلُّ بَدَل اسْمِهِ.

وقد لاحظ بعض هذا الدكتور عابدين، فقال: (كثير من أمثال النداء يدخل في باب الهجاء الموجز فهي نَبْزٌ بالألقاب في صيغة النداء يدعو المرء صاحبه بما يكرهه من اسم أو صفة. وقد يكون ذلك على سبيل الدُّعابة أو سبيل الجِدّ، مثال ذلك قولهم: «يا جَهيزةُ»، «يا مُهَدِّر الرَّخَمَة»، «يا قِرْفَ القِمَعِ»)[٣].

ويبدو لي أن هذا الاستخدام قد خفِي على بعض الباحثين فلم يتعرضوا له من قريب أو بعيد، كزلهايم وقطامش[٤].

(جـ) الدعاء: قال الزمخشري: (المصادر المنصوبة بأفعال مضمرة على ثلاثة أنواع: ما يستعمل إظهارُ فعلِه وإضمارُه، وما لا يستعمل إظهارُ فعلِه، وما لا فعل له أصلًا، وثلاثتُها تكون دعاءً وغيرَ دُعاء... والنوع الثاني قولك: سقيًا ورعيًا وخَيْبةً وجَدْعًا وبؤسًا ....، والنوع الثالث نحو: وَفْرًا وبهرًا وأُفّة وتُفَّةً ووَيْحَكَ ووَيْسَكَ ووَيْلَكَ ووِيْبَكَ، وقد تَجْرِى أسماءٌ غيرُ مصادر ذلك المجرى وهي على ضربين: جواهر نحو قولهم: تُرْبًا وجَنْدلًا وفاها لفيك، وصفات نحو قولهم: هَنيئًا مريئًا ...)[٥].

ولم يقع بجملة المثل الحكمي لمنافاته للمعنى الحكمي المقدم في كلام مرسل مستقل. وقد وقع قليلا بجملة المثل الحواري، فمواقف الدعاء ليست كثيرة بحيث يشيع في الأمثال الحوارية، وكان أكثرَ في جملة المثل التعبيري لأنه كان يحدُثُ بتغيير مسير الوصف إلى الدعاء، وكلام الزمخشري السابق فيه إشارة إلى مثل هذا، هي (ثلاثتها تكون دعاء وغير دعاء)؛ فقد كان الكلام خالصًا للوصف ثم دخله معنى الدعاء، ولهذا جعلتُه من الأمثال التعبيرية، ولم أطرحه عن أن يكون مثلا كما فعل زلهايم وقطامش، فقد جعلاه من الأقوال السائرة والعبارات التقليدية غير

---

(١) راجع الفصل الثاني، بحث المسند المفرد الاسم، والفصل الأول بحث حذف المسند إليه.

(٢) (مجمع الأمثال) ٢/٩٠.

(٣) (الأمثال) للدكتور عبد المجيد عابدين ص١١٤.

(٤) راجع (الأمثال العربية القديمة) لزلهايم ص ٣٠- ٣٥، و(الأمثال العربية) للدكتور قطامش ص٢١.

(٥) (شرح المفصل) لابن يعيش ١/١١٣، ١٢٠، ١٢٢.

الأمثال[١] .

من الأمثال الحوارية : (حَوْبَكَ هَلْ يُعْتَمُ بالسِّمارِ)[٢]

من الأمثال التعبيرية :

١- (آهةً ومِيهَةً)[٣]   ٢- (فاها لِفيكَ)[٤]

فالمثل الحواري كلام رجل أبطأ عليه قاريه ثم جاءه بلبن كثير الماء ، فقال له هذه الكلمة التي فسرها الميداني قائلا : (حوبك من قولهم : حوب ، وهي كلمةٌ تُزْجرُ بها الإبل ، فكأنه قال : أَزْجُرُكَ زَجْرًا) ، ولكننى أرى المتكلم استخدمها كما يستخدِمُ (ويلك) تمامًا ، دعاءً على صاحبه .

أما المثلان اللذان أخرجهما بعض الباحثين من الأمثال ، فهما عندى معدولان عن الوصف إلى الدعاء :

أما المثل الأول منهما فقد فسروا فيه (الآهة) بأنها الحصبة و (الميهة) بأنها الجدرى ، ويبدو لي أن أصله كان كطريقة قولهم : (جَرْعٌ وأَوْشالٌ)[٥] في الوصف بالمسند المفرد الاسم ، الممدود من أجل تحقيق الوصف المركب ، فأصله مثلا : (هذا آهة وميهة) أي غاية الشر ، وشرّ بعضه فوق بعض . ويؤكد هذا أن الزمخشري رواه بالرفع : (آهَةٌ وأَمِيهَةٌ)[٦] .

أما قول ابن يعيش في قول العرب الذي رواه الزمخشري « تُرْبًا وجَنْدلًا » : (ربما رَفَعَتْ العرب هذا فقالوا : تُرْبٌ له ، فرَفْعُهُ بالابتداء ، قال الشاعر :

لَقَدْ أَلَّبَ الواشُونَ أَلْبًا لَبَيْنِهِمْ   فَتُرْبٌ لأَفْواهِ الوُشاةِ وجَنْدَلُ

وتُرْبٌ مبتدأ والخبر لأفواه الوشاة وفيه معنى المنصوب في الدعاء كما كان في قولك : سلامٌ عليك ، معنى الدعاء)[٧] - فقد زاد فيه عما رواه الزمخشري الجار والمجرور (له) وهو الذي يبقى على معنى الدعاء ، أما مثلنا فليس فيه الجار والمجرور .

أما المثل الثاني فهو دعاء بالخيبة ، وأرى أن أصلَه مرفوعًا وصفٌ بالخيبة ، وأنه ليس ببعيد من المثل التعبيري : (مِلْحُهُ على رُكْبَتِهِ)[٨] في الوصف بسُرْعة الغضب .

ويؤيد هذا قول الرضى في مثلنا : (قد جاءت الجملة قائمةً مقام المصدر ، وهي « فاهًا لِفِيكَ » أي فا الداهية ، والمعنى دُهِيتَ دَهْيًا ، والأصل : فوها لفيك ، أي إلى فيك ، واللام بمعنى إلى ، كما

---

(١) راجع (الأمثال العربية القديمة) لزلهايم ص ٣٥، و(الأمثال العربية) لقطامش ، ص٢١.

(٢) (مجمع الأمثال) ٣٥٩/١ والإعتام الإبطاء والسمار اللبن الكثير الماء .

(٣) نفسه ٧٨/١ يضرب فى دعاء الشر .

(٤) نفسه ٤٣٩/٢ أى الأرض .

(٥) نفسه ٣٠٧/١ والجرع الشرب الكثير والأوشال الماء القليل ، يضرب للمبذر .

(٦) (المستقصى) للزمخشرى ٩/١.

(٧) (شرح المفصل) لابن يعيش ١٢٢/١.

(٨) (مجمع الأمثال) ٢٥٢/٣.

تقول في الحال كَلَّمْتُهُ فاه إلى فيّ أىْ مشافِهًا ، ويجوز أن تكون هذه أيضًا بمعنى المصدر أى كلّمته مشافَهةً ، إلا أنّه لا يجب حذفُ ناصبه كما وجب ذلك في (فاها لفيك) ، ثم جُعلَت الجملةُ التي هي « فوها لفيك » بمعنى المصدر أي إصابة داهيةٍ ، فانمحى عنها معنى المبتدأ والخبر)[١] .

د- الأمر : قال ابن عقيل في حذف عامل المصدر وجوبا : (إذا وقع المصدر بدلا من فعله ، وهو مقيس في الأمر والنهى)[٢] .

ولم يقع بجملة المثل التعبيري ، وربما كان هذا لمنافاة الأمر للوصف . أما المثل الحواري فلا يمتنع أن يأمر أحد أطراف الحوار فيه غيره ، وأما المثل الحكمي فقد كان مناسبًا له من أجل أن الحكيم يأمر مستنصحه بالمعنى الحكمي وإن كان هذا قليلاً كما سبق[٣] .

من الأمثال الحوارية :

١- (ضَرْبًا وَطَعْنًا أَوْ يموتَ الأَعْجَلُ)[٤]

من الأمثال الحكمية :

١- (حَمْدًا إذا اسْتَغْنَيْتَ كانَ أَكْرَمَ)[٥]

٢- (صَبْرًا وإِنْ كانَ قَتْرًا)[٦]

فقائل المثل الأول يقاتل عدوه ويأمره رَدْعًا وتخويفًا ، بهذا الأمر . أما المثلان الآخران فنُصْحٌ من الحكيم لمن استنصحه ، ويجوز أن يكون تذكيرًا من مستعمل المثل الحكمي لنفسِه على سبيل التجريد[٧] .

هـ- الإغراء : قال ابن عقيل : (هو أمر المخاطب بلزوم ما يحمد به ، وهو كالتحذير في أنه إن وجد عطف أو تكرار وجب إضمار ناصبه ، وإلا فلا ، ولا تستعمل فيه « إيا »)[٨] ، ولم يقع بجملة المثل التعبيري ، وربما كان هذا لمنافاة الإغراء للوصف ، أما المثل الحواري فطبيعة الحوار تحتمل أن يغرِىَ طَرَفٌ آخرَ بلزوم ما يفيده ، غير أن ما ورد لم يكن الحذف فيه واجبا . أما المثل الحكمي فمن طرق الوعظ والنصح المقدَّمة أن يُغْرى الحكيم المستنصِح بلُزوم ما يفيده وما ينبغى أن يلزمه .

من الأمثال الحكمية :

---

(١) (شرح الكافية) للرضى ١٢٦/١-١٢٧.

(٢) (شرح ابن عقيل) ١٧٧/٢.

(٣) راجع فى الفصل الأول بحث نوع المسند إليه .

(٤) (مجمع الأمثال) ٢١٦/٢ ويضرب للعدو أى نتجاهد حتى يموت أعجلنا أجلا .

(٥) نفسه ٣٥٨/٢.

(٦) نفسه ٢٣١/٢ ويضرب عند الشدائد والمشاق ، والقتر شدة العيش .

(٧) راجع فى الفصل الأول بحث نوع المسند إليه .

(٨) (شرح ابن عقيل) ٣٠١/٣.

(أخاكَ أخاكَ إنَّ مَنْ لا أَخا لَهُ   كساعٍ إلى الهَيْجا بغيْرِ سِلاحِ)[١]

قال الميداني في شرحه: (نصب قوله «أخاك» بإضمار فعل أي الزَمْ أخاك، أَوْ أَكْرِم أخاك).

و – **التحذير**: قال ابن عقيل: (التحذير تنبيه المخاطب على أمر يجب الاحتراز منه. فإن كان بإياك وأخواته وجب إضمار الناصب، وإن كان بغير «اياك» وأخواته فلا يجب إضمار الناصب، إلا مع العطف أو التكرار)[٢].

وقد وقع بجمل الأنواع الثلاثة جميعا: أما المثل الحواري فلا تمنَعُه طبيعته، وأما المثل الحكمي فكما يكون النصح بالأمر يكون بالنهي، وكما يكون بالإغراء يكون بالتحذير، فغَرَض المعنى الحكمي متحققٌ في كلٍّ، وأما المثل التعبيري فقد استخدمه بما يناسِبُ الوَصْف.

من الأمثال الحوارية:

١- (اللَّيْلَ وأَهْضامَ الوادِى)[٣]   ٢- (أَهْلَكَ واللَّيْلَ)[٤]

ومن الأمثال الحكمية:

١- (إيّاكَ والبَغْيَ فإنّه عِقالُ النَّصْرِ)[٥]   ٢- (إيّاكَ وأَعْراضَ الرِّجالِ)[٦]

ومن الأمثال التعبيرية:

١- (إيّاكَ وعَقِيلةَ المِلْحِ)[٧]   ٢- (إياكَ وقَتِيلَ العَصَا)[٨]

قال الميداني في شرح المثل الحواري الأول: (يضرب في التحذير من الأمرين كلاهما مَخوفٌ ... وينصبان على إضمار فعل، أي احذر الليل وأهضام)[٩]، وكذلك قال في الثاني: (يضرب في التحذير والأمر بالحزم)، ولكن المثل الثاني من التحذير الذي يعطف فيه المحذر منه على المحذر، فالمتكلم لا يحذره من أهله بل من الليل، فهو إذن كقول النحاة (اياك والأسد) الدائر في كتبهم، وقد حرره الشيخ خالد، فقال: (اختُلف في إعراب ما بعد الواو فقيل: هو معطوف على إياك، والتقدير: احذر نفسَك أنْ تَدْنوَ من الأسد والأسدَ أن يَدْنوَ منك، وهذا مذهب كثيرين منهم السِّرافي واختاره ابن عصفور... وذهب ابن طاهر وابن خروف إلى أن ما بعد الواو منصوب بفعل آخر محذوف فهو عندهما من قبيل عطف الجمل، واختار ابن مالك قولًا ثالثًا وهو أن يكون معطوفًا عطف مفرد لا على التقدير الأول بل على تقدير: اتّقِ تلاقِيَ نَفْسِك والأسدِ)[١٠]. ولكن المثل الحواري الثاني ليس من هذا القبيل في حقيقته. إن المتكلم يأمر السامع

---

(١) (مجمع الأمثال) ٣٥/١.   (٢) (شرح ابن عقيل) ٣٠٠/٣.

(٣) (مجمع الأمثال) ٩٧/٣ وأهضام جمع هَضْم، وهو ما اطمأن من الأرض.

(٤) نفسه ٨٦/١.   (٥) نفسه ١٠٢/١.

(٦) نفسه ١٠٨/١.   (٧) نفسه ١٠٥/١.

(٨) نفسه ١١٣/١.

(٩) نفسه ٩٧/٣ وهكذا وردت (أهضام)، وكذا في طبعة بولاق.

(١٠) (شرح التصريح على التوضيح) للشيخ خالد الأزهرى ١٩٣/٢.

بأن يلحق بأهله وبأن يحذر الليل، فكأنه جَمَع في تركيبٍ واحدٍ أسلوبي الإغراء والتحذير، قال ابن إياز: (أمره أن يسابق الليل إلى الأهل ليكون عندهم قبله)[١].

من أجل هذا توقف النحاة فيه واختلفوا. قال سيبويه مقارنًا بينه وبين (إياكَ والأسد) : (مثل ذلك « أهْلَكَ والليْلَ »، كأنه قال: بادِرْ أهْلَكَ قبل اللَّيلِ، وإنّما المعنى أن يحذِّره أن يدركه الليل. والليل مُحذَّرٌ منه، كما كان الأسد مُحْتَفَظًا منه)[٢]. وقد ردّد فَهْمَ سيبويه ابنُ عصفور وابنُ اياز والجرميُّ[٣]. وقال ابن دَرَسْتَوَيْه مفنّدًا هذا الفهم: (يريد الحق أهلك، لأنه لا يجوز أن يعنى « بادِرْ أهلك »، إنما يبادر الليل ويسابقه. و « الليل » منصوب بفعل آخر، كأنه قال: وسابق الليل، أو احذر الليل، فأما قوله قبل الليل فهو معنى الكلام، وليس تقدير الإعراب عليه، ولو كان التقدير عليه لكان « الليل » مجرورًا، ولكن إذا سابقْتَ الليلَ، ولَحِقْتَ أهلَكَ فمعناه أنك لحِقتَهُم قَبْلَ الليل)[٤].

ويبدو لي أن فهم ابن درستويه الأقرب إلى الصواب[٥].

أما المثلان الحكميان فواضح فيهما أن الحكيم يعظ مستنصحه بتحذيره من البغي ومن اغتياب الرجال وهتك أعراضهم.

أما المثلان التعبيريان فقد صنع الوصّافُ فيهما قريبًا مما صنعه في النداء. إن جزء الوصف هو (عقيلة الملح) – أي المرأة الحسناء في المنبت السّوءِ – و (قتيل العصا) – أي قتيل الفتنة تُفارق فيها الجماعة – وقد استُعمل في أسلوب التحذير تعريضًا؛ فالمتكلم يريد أن يصف امرأة بالمثل الأول ورجلًا بالمثل الثاني فيحادث غيرَهُما من باب: « إياك أعنى واسمعى يا جارة »، ولا يخفى ما في هذا الأسلوب من إضفاء السخريّة على الوصف، وهي ليست بغريبة عن طريقة المثل التعبيري[٦].

كذلك لا يخفى أن مما يؤكد هذا الفهم أن المثل التعبيري لم يتخذ أسلوب الإغراء لأنه لا يصلح للسخريّة من الأوصاف الخبيثة المكروهة.

ز– **التوبيخ**: قال سيبويه: (مما ينتصب فيه المصدر على إضمار الفعل المتروك إظهاره، ولكنه فى معنى التعجب، قولك: كَرَمًا وصَلَفًا)[٧]. وقال الرضى: (من المصادر الواجب حذف فعلها قياسًا أيضا كل ما كان توبيخًا، مع استفهام كان أوْلا، نحو قوله: « أرضى وذُؤْبانُ الخُطوبِ تَنوشُنى » و« أمَكْرًا وأنْتَ في الحَديدِ »، وإنما وجب حذف الفعل حرصًا على انزجار الموبَّخ عما

(١) (الفصول الخمسون) لابن معطٍ ص١٩٥ حاشية المحقق.
(٢) (الكتاب) ٢٧٥/١.
(٣) راجع (المقرب) ص٢٧٩، و(الفصول الخمسون) ص١٩٥، و(جمهرة الأمثال) ١٩٦/١.
(٤) (جمهرة الأمثال) ١٩٦/١.
(٥) وقد وافق الرضى هذا الفهم فى (شرح الكافية) ١٣٠/١.
(٦) راجع فى سخرية المثل التعبيرى (الفصل الثانى) بحث المسند المفرد الاسم.
(٧) (الكتاب) ٣٢٨/١.

أُنكِر عليه ، وقد استُعْملت الصفات مقام المصادر في التوبيخ نحو : أقائمًا وقد قَعَدَ الناس ، وأقائمًا قد علم الله وقد قعد الناس ، وكذا قولهم : أَتَمِيميًا مرّةً وقَيْسيًا أُخرى ، وقد قيل إنها أحوال)[١] .
وقال سيبويه موضحًا المثال الأخير الوارد في كلام الرضى : (إنما هذا أنك رأيتَ رجلًا في حال تلون وتنقل ، فقلت : أتميميًا مرة ، وقيسيًا أخرى ، كأنك قلت : أَتَحَوَّلُ تميميًا مرةً وقيسيًا أخرى ، فأنت في هذه الحال تعمَل في تثبيت هذا له وهو عندك في تلك الحال في تلوُّن وتنقل ، وليس يسأله مسترشدًا عن أمر هو جاهلٌ به ليُفهِمَه إياه ويخبره عنه ، ولكنه وبَّخه بذلك)[٢] .

ولم يقع بالمثل الحكمي ولا بالتعبيري ، أما الأول فلمنافاة التعجب والتوبيخ لطريقته الغالبة في تقديم المعنى الحكمي وإرساله بنفسه ، وأما الآخر فلأنه كان يؤثر تقديم الوصف في موقع المسند ، ولأن ارتباطه بالسياق أقلُّ كثيرا من المثل الحواري الذي لا ينفكّ عنه . لذلك وقع بالحواري فقط لأنه مرتبط بمتعجِّب ومتعجَّب منه ، أو موبِّخ وموبَّخ ، وسببِ التعجب والتوبيخ وكلُّها أمورٌ حواريةٌ ، حتى إن ما ورد من الأمثال في كلام النحاة استشهادًا على هذا الأمر ، كان من الأمثال الحوارية .

فمنها :

١- (أَمَكْرًا وأَنْتَ في الحَدِيدِ)[٣]   ٢- (أَرَوَغانًا يا ثُعالُ وقَدْ عَلِقْتَ بالحِبالِ)[٤]

٣- (أَحَشَفًا وسُوءَ كِيلَةٍ)[٥]   ٤- (كَشفًا وإمْساكًا)[٦]

فالمتكلم بهذا الكلام يوبّخ السامع – وإن كان في المثل الثاني مجازًا – لمكره وهو مأمور ، وروغانه وهو مربوط وجمعه التمر الردىء والكيل السيِّئَ ، وجمعه العُبوسَ والبُخْل ، وقد كان التوبيخ مع أداة الاستفهام في الأمثال الثلاثة الأولى ،و لكنها حذفت من الرابع .

وقد تحدث البلاغيون عن استعمال أدوات الاستفهام في غير الاستفهام ، فقال محمد الجرجاني : (من معانيها الإنكارُ ، إمّا للتوبيخ بمعنى : يَنْبغى ألّا يكون ، نحو : أَعَصَيْتَ رَبَّكَ؟ أي : لا تَعْصِهِ ... أو للتكذيب بمعنى : لَمْ يَكُنْ)[٧] .

وقد ذكرت نص سيبويه السابق لأنه تناول كلامًا كهذا فوصفه بأن المحذوف فيه ، حُذِف وجوبًا للتعجب (كرمًا وصلفًا) وقال بعده : (كأنه قال : أَلْزَمَكَ الله وأدام لك كرمًا وأُلْزِمْت

---

(١) (شرح الكافية) للرضى ١٢٦/١.
(٢) (الكتاب) ٣٤٣/١.
(٣) (مجمع الأمثال) ٣٢٦/٣ يضرب لمن أرد أن يمكر وهو مقهور.
(٤) نفسه ٥٣/٢ يضرب لمن يراوغ وقد وجب عليه الحق.
(٥) نفسه ٥٦٧/١ والحشف تمر ردىء، يضرب لمن يجمع بين خصلتين مكروهتين.
(٦) نفسه ٤٠/٣ يضرب للبخيل العبوس.
(٧) (الإشارات والتنبيهات) للجرجانى ص ١١٠، وراجع (عقود الجمان) للسيوطى ص٥٤.

صَلَفًا، ولكنهم خَزلوا الفعل ههنا كما خزلوه في الأوّل، لأنه صار بدلًا من قولك: أَكرِمْ به وأَصْلِفْ به)[١]. وهذا التقدير (كأنه قال) لا يؤدّى معنى التعجب بل معنى الدعاء وقد سبق، وسيبويه يشير بقوله (كما خزلوه في الأول) إلى أسلوب الدعاء الذي تناولتُه وتناولتُ كلامه فيه.

والذي يبدو لي أن (كرمًا وصلفًا) من أساليب الاستفهام التوبيخي كقولهم: (كسفًا وإمساكًا) تمامًا، غير أن أمرين به أقدما سيبويه - فيما يبدو لي - على ما قال، هما: اعتماد التوبيخ هنا على التنغيم وحده، وقُرْبُ ما بين التوبيخ والتعجّب.

هذه هي الأساليب التي لم تكن لتتحقق بذكر الجملة (الفعل والفاعل) المحذوفة، وقد تنبه النحاة قديمًا وحديثًا لهذا؛ فقد ذكر الدَّنَوْشريُّ أنّ بعض النحاة علل لزوم الحذف في التحذير بضيق الوقت عن ذكره[٢]، بل إن الدكتور أحمد كشك دعا إلى دراسة أسلوب التحذير والإغراء في ضوء دراسة اسم الفعل تناسيًا للمحذوف الذي لا يذكر، فقال: (ترى ماذا يحدث لهذا العابر لو أن المتكلم وجه ذهنه وباله صوب تأويل ذلك الناصب المحذوف؟ ما أعتقد إلا أن ضياعًا للهدف المقصود من التحذير أمرٌ حاصل، ولعل هذا قد أوضح أنّ المراد بهذه الوسائل هو المراد المفهوم من دلالة اسم الفعل نفسِها. فإذا كانت «صهْ» مساوية «لاسكتْ» فإن «القطارَ» مساوية «لاحذَرْ»)[٣].

ثانيا - حذف الجملة جوازا: تحدث سيبويه عن إضمار الجملة جوازا فقال: (من ذلك أيضًا أن ترى رجلا قد أوقع أمرًا أو تعرّض له فتقول: «مُتَعرِّضًا لعَنَنٍ لَمْ يَعْنِهِ» أى دنا من هذا الأمر مُتعرضًا لعنن لم يعنه، وترك ذكر الفعل لما يرى من الحال)[٤].

فهى حالٌ المتكلمُ فيها بالخيار، يذكر الجملةَ ويحذفها. فهو إذا حذف فلدلالة المقال أو المقام على المحذوف، وإذا ذكر كان تأكيدًا أو كالتأكيد.

قال ابن يعيش: (إن قرائن الأحوال قد تغنى عن اللفظ؛ وذلك أن المراد من اللفظ الدلالة على المعنى، فإذا ظهر المعنى بقرينة حالية أو غيرها، لم يحتج إلى اللفظ المطابق، فإن أُتى باللفظ المطابق جاز وكان كالتأكيد، وإن لم يُؤتَ به فللاستغناء عنه)[٥].

وإذا كانت الأمثال قد استخدمت حذف الجملة وجوبًا من أجل تحقيق الأساليب السابقة، فإنها استخدمت حذفها جوازًا من أجل تحقيق الإيجاز الذي هو صفتها الأولى.

وقد قال العلوي: (اعلم أن مدار الإيجاز على الحذف، لأن موضوعه على الاختصار،

---

(١) (الكتاب) ٣٢٨/١.

(٢) راجع (شرح التصريح) ١٩٢/٢.

(٣) (من وظائف الصوت اللغوى) للدكتور أحمد كشك ص٩٦.

(٤) (الكتاب) ٢٧٣/١.

(٥) (شرح المفصل) لابن يعيش ١٢٥/١.

وذلك إنما يكون بحذف ما لا يُخلُّ بالمعنى ولا ينقُص من البلاغة ، بل أقول لو ظهر المحذوفُ لنزلَ قَدْرُ الكلامِ من علوِّ بلاغَتِه)[١] .

ويبدو لي أن بعض النحاة قديمًا وحديثًا تجاوزته الدقة عندما جعل حذف الجملة الجائز واجبًا ، فكان كل حذف وقع في الأمثال عنده بهذا واجبا لأنها أمثال والأمثال لا تغير .

قال ابن مالك : (إن كان الذي اقتصر فيه على المفعول مثلا أو جاريًا مجرى المثل في كثرة الاستعمال امتنع الإظهار ولزم الاقتصار ، والمثل كقولهم « كلَّ شيء ولا شَتيمةَ حر » أي ايتِ ولا تَرْتَكِبْ . و« هذا ولا زعماتِك » أي ولا أتوهّمُ . و« كلَيْهما وتَمْرًا » أي أَعْطنى وزِدْنى)[٢] وقد تابعه السيوطي وقباوة والحموز[٣] .

وقد سبق مثل هذا النهج في مجيء المبتدأ نكرة ، وقد نقلت فيه رأى الحسن اليوسى الذي كان أدقَّ ، وهو أنّ النكرة تجيء مبتدأ بالتخصيص أو التعميم ، وقال : (هو أحسن من التعبير بأن المسوغ كونه مثلًا ؛ إذ لا يكون مثلا إلا بعد حين ، وهو مفتقر أولَ وَهْلة إلى المسوغ ، مع أنّ كونه مثلًا وإن حصل ابتداءً ، لا يناسب أن يكون مسوغًا بوجه كما لا يخفى)[٤] .

وقد ذكر سيبويه في بعض الأمثال التي ذكرها أصحاب هذا الرأي ، أن الحذف فيها لدلالة المقام والمقال ، فقال : (ذلك قولك : « هذا ولا زعماتِك » أي ولا أتوهّم زعماتك ولم يذكر : ولا أتوهم زعماتك ، لكثرة استعمالهم إياه ، ولاستدلاله مما يرى من حاله أنه ينهاه عن زعمه . ومن ذلك قول العرب : « كليهما وتمرا » ، فهذا مثل قد كثر في كلامهم واستعمل ، وترك ذكر الفعل لما كان قبل ذلك من الكلام ، كأنه قال : أَعطنى كليهما وتمرا)[٥] .

فهذا الحذف جائز لدلالة المقام والمقال عليه ، أمّا أنّ الأمثال لا تُغيّر وأن كلَّ حَذْف بها من أَجل هذا واجبٌ ، فَخَلْطٌ لأنها لا تكون أمثالًا إلا بعدَ حينٍ كما قال الحسن اليوسى ، ولأن جُمودَ المثل متعلّقٌ به كلِّه لا بالحَذْف وحدَه ، ولا يمنع من تناول الحذف على حدة لأنه ظاهرة لغوية غير خاصة بالأمثال .

ولأن الحذف الجائز غير منحصر ، أتناوله من جهات ثلاث هي : الحذف لدلالة المقام والمقال جميعا ، والحذف لدلالة المقام وحده ، والحذف لدلالة المقال وحده .

---

(١) (الطراز) ٩٢/٢.
(٢) (شرح التسهيل) ١٥٨/٢ وراجع ص٣٥١ كذلك .
(٣) راجع (همع الهوامع) للسيوطى ١٨/٣- ١٩، و(إعراب الجمل وأشباه الجمل) للدكتور فخر الدين قباوة ص٢٩٢، و(الحذف في المثل العربى) للدكتور عبد الفتاح الحموز ص٢٥١.
(٤) (زهر الاكم) للحسن اليوسى ١٨٥/٢.
(٥) (الكتاب) ٢٨٠/١.

أولا – الحذف لدلالة المقام والمقال جميعًا :

وقد وقع بالأمثال الحوارية فقط وهو أمر مقبول ؛ إذ إن الحكمية مرسلة بنفسها والتعبيرية تكاد تشبهها في هذا .

ومن الأمثال الحوارية : (جَعْجَعَةً ولا أَرى طِحْنًا)[1]

فقائله سمع وَعْدًا قوليًّا ولم ير وفاءً فِعْليًّا ، فقال هذا المثل الذي دل مقامُه على أنه يريد (أَسْمع جعجعةً) ودل الفعل (أرى) على المحذوف ، لأن الرؤية تستدعى السمع وكذلك العكس ، فكان ذكر أيٍّ مهما دالًّا على الآخر .

ثانيا – الحذف لدلالة المقام وحده :

وقد وقع بالأمثال كلها ، أما الحوارية فارتباطها بالحوار والموقف يتوقع معه هذا ، وأمّا التعبيرية فقد ورد فيها جزءُ الوصف مستعمَلًا وهذا قليل ، وأما الحكمية فقد وَرَدَ فيها عندما وَعَظ الحكيم مستنصِحَه ، ونَصَحه آمرا ، تاركًا الفعل والفاعل مُبْقِيًا المفعول به الذي يريد من المستنصح أن يتركه .

من الأمثال الحوارية :

١- (الكلابَ على البَقَرِ)[2]　　　٢- (الظِّباءَ على البَقَرِ)[3]

٣- (وأَهْلُ عَمْرٍو قَدْ أَضَلُّوهُ)[4]　　　٤- (لكِنْ حَمْزَةُ لا بَواكِيَ لَهُ)[5]

إن المثلين الأول والثاني دائران في كتب النحاة . وقد قال في شرح الأول الميدانيُّ -وهو نحوي[6]- : (نصب « الكلاب » على معنى أرسل الكلاب) ، وقال في شرح الثاني : (نصب « الظباء » على معنى اخترتُ أو أَختارُ الظباءَ على البقر) .

وقد تعرض سيبويه للمثل الثاني ضمن ما جاء من الأمر والنهى على إضمار الفعل المستعمل إظهاره إذا علمت أن الرجل مستغن عن لفظكَ بالفعل -وهذا دليل على أن هذا الحذف الواقع بالأمثال جائز لا واجب : (منه قول العرب : « أَمْرَ مُبْكِياتِكِ لا أَمْرَ مُضْحِكاتِكِ » ، و« الظباءَ على البَقَر » يقول : عليكِ أَمْرَ مُبْكياتكِ ، وخَلِّ الظِّباءَ على البَقَرِ)[7] .

وقد تابعه بعض النحاة في هذا التقدير الذي يبنى على معرفة المقام ، فلا دليل في المقال على

---

(١) (مجمع الأمثال) ٢٨٥/١ والطِّحْن الدقيق .
(٢) نفسه ٢٢/٣.
(٣) نفسه ٣١٠/٢.
(٤) نفسه ٤٣٦/٣.
(٥) نفسه ١٢١/٣.
(٦) راجع التمهيد.
(٧) (الكتاب) ٢٥٦/١ .

المحذوف عَيْنِهِ.

ويبدو لي أن التشابه التركيبي بين هذين المثلين أقدم سيبويه على حمل الحذف في الثاني عليه في الأول، وهما مختلفان كما ذكر الميداني في شرح الأول: (يضرب عند تحريش بعض القوم على بعض من غير مبالاة، يعنى لا ضرر عليك فخلهم)، وقال في شرح الثاني: (كان الرجل في الجاهلية إذا قال لامرأته: «الظباءَ على البقر» بانت منه، وكان عندهم طلاقًا والبقر كناية عن النساء)، فالمقامان مختلفان بحيث يقدر المحذوف في الأول «خلِّ أو أَرْسِلْ» وفي الثاني «أَخْتارُ» أو «اخترْتُ»، فهو من سيبويه قياسٌ مع الفارق.

أما المثل الثالث فقد عجب الميداني من الواو التي فيه فقال: (قالوا: هو عمرو بن الأحوص بن جعفر بن كلاب، قاله أبوه لما قتل عمرو فلم يرجع إليه، والمثل هكذا يضرب مع الواو في «وأهل» لما أهلكه صاحبه بيده). والميداني معذور لخفاء مقام المثل عليه، غير أنّ العسكري عرفه فقال: (أصله أن عمرو بن الأحوص العامري غزا بنى حنظلة، فقال الأحوص -وهو شيخ بنى عامر يومئذٍ- لقومه: إن أتاكم طفيل بن مالك وعوف بن الأحوص يتحدّثان إلى عرصة الحي فقد ظفِر أصحابكم، وإن جاءا يتسايران إلى أدنى البُيوتِ، ثم تفرّقا، فهي الفضيحة. فجاءا إلى أدنى الحي ثم تفرّقا، فعرّف إليه أهلهما الشر، فأرسل إليهما الأحوص، فأخبراه أن عمرًا قتل، فكان أحبُّ ولده إليه، فبكاه حتى هلك، فكان كلما سمع باكيةً قال: «وأهلُ عمرٍو قد أضلّوه» أي أصيبَ أهلُ عمرٍو بمثل ما أُصيبَ به)[1]. وقد أدّته معرفة مقام المثل إلى معرفة استعماله دون عَجَبٍ من الواو التي في أوله، فقال: (يقولُه الرجل يصاب بمكروه، فيرى من أصيب بمثله، فيريد أن يعرّفه أنّ حاله مثل حاله)[2] فالواو عطفت الجملة المذكورة على جملة محذوفة دل عليها المقام وتقديرها «أَنْتُمْ أَضْلَلْتُمْ صاحبَكُمْ» أو مثل هذا.

أما المثل الرابع ففيه (لكن) التي تستدعي مستدركًا عليه، وهو غير مذكور، وقد ذكر الميداني في شرحه مقامه قائلًا: (قاله النبي ﷺ لما وجد نساء المدينة يبكين قتلاهُنّ بعد أحد)[3] فهنا دليل على أن الكلام في الأصل هكذا: (قتلاكن لهم بواكٍ لكن حمزة لا بواكيَ له) فيكون المقام قد أغنى عن ذكر الجملة الاولى.

ولا يخفى أن ذكر المحذوف يذهب بما في المثل الأول من إسراع إلى التحوّش، وما في المثل الثاني من كيد للمرأة المطلقة، وما في الثالث والرابع من إظهار التحرّق.

ومن الأمثال التعبيرية:

---

(١) (جمهرة الأمثال) ٢/٣٤٣-٣٤٤.

(٢) نفسه ٢/٣٤٣ وهكذا فهمه الزمخشرى فقال: (يضرب فى تأسى المصاب بالمصاب) (المستقصى) ٢/٣٧١.

(٣) (مجمع الأمثال) ٣/١٢١.

١- (غَضَبَ الخَيْلِ على اللُّجُمِ)[١] ٢-(مواعِيدَ عُرْقُوب)[٢]

٣- (نَظَر المَرِيض إلى وُجوهِ العُوَّدِ)[٣] ٤- (نَظَرَ التُّيوسِ إلى شِفارِ الجازِرِ)[٤]

لقد تعرض سيبويه للمثل الأول ضمن إضمار الجملة جوازًا، فقال: (مثله «غضبَ الخيل على اللُّجُم» كأنه قال: غَضِبتَ غضب الخيل على اللجم ومن العرب من يرفع فيقول: غضبُ الخيل على اللُّجُم)[٥]. وتعرّض ابن يعيش للمثل الثاني فقال: (أي وعدتني مواعيدَ عرقوب، فهو مصدر منصوب بوعدتني، ولكنه ترك لفظه استغناء عنه بما فيه من ذكر الخُلْف واكتفاءً بعلم المخاطب بالمراد)[٦] ومثلهما غيرهما.

إن المستعمل هذه الأمثال أراد وصف ما وصف دون أن يجابه الموصوف بالمحذوف (غضبتَ - وعدتَ- نظرتَ- نظرتَ)، ويؤكد هذا أن الوصف فيها غير مَرْضِيٍّ، فهو في الأول وصفٌ بالغضب لا يُنْتَفَعُ به ولا مَوْضِعَ له، وفي الثاني بإِخْلاف الوعد، وفي الثالث بالاضطرار إلى النظر، وفي الرابع بالنظر المقهور. ويؤكد أن هذه أمثال تعبيرية لَم يُخْرِجْها استعمالُها عنها لأن أصلها الإرسال لا الاقتطاع من السياق -أنها تُروى برفع هذه المنصوبات، وعندئذ تكون مسنداتٍ وتستقيمُ طريقةُ المثل التعبيري بوقوع جزء الوصف مسندًا.

ومن الأمثال الحكمية: (إمْرءًا وما اخْتارَ وإنْ أَبَى إلّا النارَ)[٧]

فالحكيم ينصح برفض من لم يقبل النصح، فهو قد استغنى بذكر المأمور بتركه لدلالة مقام النصح عليه. وقد رواه الزمخشري هكذا: (دَعِ امرءًا وما اخْتارَ)[٨] وهو يؤكد أن المعنى الحكميَّ يميل إلى التفصيل والبيان بالذكر لا الحذف، فإن حُذف جزء فللدلالة عليه التي يسهلها أن المحذوف ذُكر أحيانًا، وقد قال سيبويه في قول العرب: (اللهمَّ ضَبُعًا وذِئْبًا) يعنون (اجمع أو اجعل) في الغنم ضبعا وذئبًا: (إنما سهُل تفسيره عندهم لأن المضمر قد استعمل في هذا الموضع عندهم بإظهار)[٩].

ولكنى وجدت هذه الأمثال الثلاثة:

---

(١) (مجمع الأمثال) ٢/٤١٢.
(٢) نفسه ٣/٣٣٠.
(٣) نفسه ٣/٣٨٢.
(٤) نفسه ٣/٣٨٣.
(٥) الكتاب ١/٢٧٣.
(٦) (شرح المفصل) ١/١١٣.
(٧) (مجمع الأمثال) ١/٩١.
(٨) (المستقصى) للزمخشرى ٢/٧٩.
(٩) (الكتاب) ١/٢٥٥.

١ - (وهَلْ يُغْنِى من الحَدَثان لَيتُ)[١]

٢- (وَمَوْرِدُ الجَهْلِ وَبِيُّ المَنْهَلِ)[٢]

٣- (ولا جِنَّ بالبَغْضاءِ والنَّظَرِ الشَّزْرِ)[٣]

ومعناها حكميٌّ مستقل على وَفْق طبيعة الأمثال الحكمية التي لا تُفارق الاستقلال عن المقام إلا إذا نصح الحكيم مستنصِحه ، أو استعمل أحدٌ المثل الحكمي استنصاحًا على طريقة التجريد . الاستفهام في الأول للنفي ، والمعنى الحكمي عدم غَناء التمنى ، وفي الثاني سوء مغبّة الجهل ، وفي الثالث أنْ لاخَفاءَ لنظر المُبْغِض . فهذا كلام بدأه الحكيم ليقدِّم هذه المعانى الحكمية ، مستقلٌ عن طلب مقام أو مقال ، فمن ثمّ تبدو غريبةً هذه الواوات العاطفات في أوله ولا معطوفاتٍ عليها قبلها .

لقد تعرض النحاة للواو التي جاءت في الشعر ولا معطوف عليه قبلها ، فجعلها ابن عصفور زائدة لضرورة الشعر[٤] ، وقال ابن جنى في قول أبي نواس :

(وبلدة فيها زَوَرْ صعراء تخْطَى في صَعَر)

: (قوله « وبلدة » ، قيل في هذه الواو قولان : أحدهما أنها للعطف ، والآخر أنها عوض من رب ، فكأنهم إنما هربوا من أن يجعلوها عاطفة ، لأنها في أوّل القصيدة ، وأوّل الكلام لا يعطف ، ولا يمتنع العطف على ما تقدم من الحديث والقصص ، فكأنه كان في حديث ثم قال : « وبلدة » ، فكأنه وَكَلَ الكلام إلى الدلالة على الحال)[٥] .

وهذه الواو تشبه إلى حد ما الواو التي في الأمثال من حيث إنها لا معطوفَ عليه قبلها وإنما بدئ بها الكلام . ويبدو لي أن القول الأول الذي عرضه ابن جنى هو الصالح هنا .

فهذه الأمثال الثلاثة من كلام بعض حكماء الشعراء ، قدمها في شعره ولكن جامعى الأمثال لم يشيروا ، غير أن الميداني ذكر في شرح الثالث أن (الشعر لأبي جندل الهذلي ، وأوله : تحدثني عيناك ما القلب كاتم)[٦] ، وقد وجدت أن المثل الأول من قول الذّبياني :

(ألا يـا لَـيْـتَنِى والمَرْءُ مَـيْـتُ وما يُغْنى مِنَ الحَدَثانِ لَيتُ)[٧]

وإن وقع به تَغَيُّرٌ هيّنٌ ، والواو على اعتبار هذين المقالين استئنافية أو عاطفة .

---

(١) (مجمع الأمثال) ٤٣٩/٣.

(٢) نفسه ٤٤٣/٣.

(٣) نفسه ٢٠٢/٣.

(٤) راجع (ضرائر الشعر) لابن عصفور ٧١.

(٥) (تفسير أرجوزة أبى نواس) لابن جنى ص ١٠.

(٦) (مجمع الأمثال) ٢٠٢/٣.

(٧) (ديوان النابغة الذبيانى) ص ١٧٣.

ولكن عادة العرب في إرسال الأمثال إذا أخذوها من شعر وكانت كهذه الأمثال الثلاثة ، أن يطرحوا حرف العطف ، لتأصل طبيعة تركيب المثل الحكمي فيهم ، وهي أنه مرسل بنفسه ليبدو كالقاعدة المسلمة ، مستقلٌ عن الارتباط بمقام أو مقال .

لقد أحصيت ما أخذه العرب من الشعر وكان معطوفًا فحذفوا حرف العطف ، فكان (٨٠) مثلا في (مجمع الأمثال) ، صرح الميداني في (١٠) منها تقريبًا بهذا الحذف أو بما يفيده ، فقال في المثل الحكمي : (لا قرارَ زَأْرٍ من الأَسَدِ)[١] : (هو من قول النابغة :

نُبِّئْتُ أنّ أبا قابوسَ أَوْعَدَنى ولا قَرارَ على زَأْرٍ من الأَسَدِ)

وفي المثل الحكمي : (مِنَ اللَّجاجَةِ ما يَضُرُّ ويَنْفَعُ)[٢]: (أوّل من قال ذلك الأَسْعَرُ بن أبي حمران ... فقال :

أَهْلَكْتُ مُهرى في الرِّهانِ لجاجةً ومِنَ اللَّجاجَةِ ما يَضُرُّ ويَنْفَعُ)[٣]

وفي المثل الحكمي : (النَّفْسُ مُولَعَةٌ بِحُبِّ العاجِلِ)[٤] : (هذا المثل لجرير بن الخطفى حيث يقول :

إنِّى لأَرْجو منك شَيْئًا عاجِلًا والنَّفْسُ مُولَعَةٌ بحُبِّ العاجِلِ)[٥]

وهكذا ؛ فمن ثَمّ تكون نسبة ذكر العاطف (٣: ٨٠) أي (٦١, ٣٪) ، وهي نسبة ضئيلة .

ويبدو لي أن الذي أقدم العرب على ذِكْر العاطف في الأمثال الثلاثة هو الذي أقدم الشاعر على ارتكاب الضرورة فيما يأتي :

قال ابن عصفور : (مثْلُ ذلك :

أَبيتُ على معارِىَ فاخراتٍ بِهِنَّ مُلَوَّبٌ كدَمِ العِباطِ

ولو أنشد على (معارٍ) لكان البيت مستقيمًا ، غير أنّه يصير مزاحَفًا ، لأنَ الخبن على مفاعلتن من الوافر ، فيسكن خامسه فيصير على مفاعيلن . ويسمى هذا الزحاف العَصْبَ . فلما كره الزحاف أثبت الياء ، إجراءً للمعتلّ مُجرى الصحيح . وذكر المازني أنه سمع أعرابيًا يُنشد : أبيت على معارٍ فاخراتٍ ، فاحتمل قُبْح الزحاف لاستواء الإعراب)[٦] .

وقد أفاض في شرح هذا المعنى ابن جنى من قبل في الخصائص[٧] ، ولكنّ كلام ابن عصفور على هذا البيت بهذه الطريقة أشد مناسبة لما هنا .

---

(١) (مجمع الأمثال) ١٧٥/٣.
(٢) نفسه ٣٢٨/٣.
(٣) (مجمع الأمثال) ٣٢٨/٣.
(٤) نفسه ٣٧٢/٣.
(٥) نفسه ٣٧٢/٣.
(٦) (ضرائر الشعر) ٤٣- ٤٤.
(٧) راجع (الخصائص) ٣٣٥/١.

فالمثل الأول من بحر الوافر والثاني من بحر الرجز والثالث من بحر الطويل، وحذف العاطف وإن كان كالخرم المقبول في ابتداء الطويل، مُضْعِفٌ موسيقا الكلام. ولا ضير على هذا الرأى من ضآلة نسة الأمثال الثلاثة إلى غيرها مما حذف من أوله العاطف، فقد سَخِر المعرى من كلام النحاة على البيت السابق قائلا: (يزعم النحويّون أن قوله: مَعَارِيَ بفتح الياء، حمله عليه كراهةُ الزحاف، وهذا قول يَنْتَقِضُ، لأن في هذه (الطائيّة) أبياتًا كثيرةً لا تخلو من زحاف، وكلُّ قصيدة للعرب غَيْرِها على هذا القَرِيِّ)[١]، ومعناه أن كراهة الزحاف -التي هي ككراهة حذف العاطف- قليلة في القصيدة نفسها وغيرُها مثلها -كما كان إثبات العاطف ضئيلًا في الأمثال.

ورغم ذلك ذكر ابن عصفورٍ الآتى بعد المعرى هذا الرأي. وعندى أن رَأْى ابن جني وابن عصفور أَقْوى لأنّه يفسر ما حدث برغبة الشاعر عن الزحاف، والشعر موسيقا ولا يَبْعُدُ أَنْ يريد الشاعر نغمةً بعينها لشيء في نفسه.

أمّا كلامُ المعرى فقد أَنْطَقَ به حيّةً عالمة من حيّات الجنّة، تريد أن تحتج لما وقع بقراءَة حمزةَ ابن حبيب من أشياء ينكرها عليه أصحاب العربيةِ، بأنّ العرب لم يكونوا يحفِلون بطَرْح الإعراب، ويقوّى حجتها ألّا يكون الأمر في البيت السابق على ما رأى ابن جنى وابن عصفور بل أن يكون من طَرْح الواجب الذي تحتجّ له. وقد غاب عنها أن جميع ما احتجت به شِعْرٌ لا نثر، وهو موضع ضرورة[٢].

فالأمر راجع -فيما أرى- إلى الإحساس بالموسيقا، وأنّ من روى المثل مع العاطف كان أَمْيل إلى الموسيقا ممن لم يُثْبت العاطف.

وربما أكد هذا أن المثل السابق (لا قرارَ على زأرٍ من الأسد) رواه الزمخشري بإثبات الواو (ولا قرارَ على زَأْرٍ من الاسد)[٣].

ثالثا - الحذف لدلالة المقال وحده:

وقد وقع بالمثلين الحواري والحكمي، وإنما وقع بالحكميّ لأنه نوع من الحذف الجائز القريب من الواجب، وربّما لم يقع بالتعبيري لمنافاة طبيعة الوصف له.

من الأمثال الحوارية: (كَيْفَ بغُلام أَعياني أَبوهُ)[٤]

من الأمثال الحكمية: (كيفَ لي بِأَنْ أُحْمَدَ ولا أُرْزَأَ شَيْئًا)[٥]

---

(١) (رسالة الغفران) لأبى العلاء المعرى ص ٣٦٩.

(٢) يبدو أنها كانت حيةً أُنْثى لا ذَكَرًا!

(٣) (المستقصى فى أمثال العرب) للزمخشرى ٢/ ٣٨٠، وهذا طربٌ من المستعيل وبُعْدٌ عن الجفاء الذى تَحَدّث عنه ابن جنى فى الخصائص ٣٣٥/١ .

(٤) (مجمع الأمثال) ١٧/٣.

(٥) نفسه ٤٤/٣.

واستخدام هذا الأسلوب مقبول في الأمثال الحوارية، وتخريجه في الثاني أن المستعمل للمعنى الحكمي أراد توبيخ نفسه، وقد قال الرضى: (قوله: «وإن كان الفعل معنى» الفعل المعنوي على ضربين، لأنه إما أن يكون في اللفظ مُشْعِرٌ به قوىّ أَوْلا، الأول نحو: ما لَكَ، لأن الجار والمجرور متعلّق بالفعل أو بما فيه معناه)[1]. والتركيب (ما لك) محذوف المسند الجملة الفعلية، والتركيب (كيف بغلام - لي) مثله، محذوف الجملة، وكلام الرضى يوضح أن اللفظ دال عليه، وإنما جاءت دلالته من الارتباط الذي بين الجار والمجرور وبين الفعل أو ما أشبهه. ورأيت المحذوف (الفعل والفاعل)،و التقدير في الأول (كيف أصنع)، وفي الثاني (كيف أحظى) أو ما أشبه هذا.

ت م٢- [2] لقد قدمت الحديث عن هذه الحذوف من أجل بيان أن المثل التعبيري كان يستخدم حذف الجملة وجوبًا وجوازًا من أجل التمكين للوصف والتسميع بالموصوف كما سبق في استخدام جزء الوصف منادى، وقد شرحت ما فيه من تأكيد حلول الوصف بالموصوف، وفي استخدامه مُحَذِّرًا منه، وقد شرحت ما فيه من تعريض بالموصوف، وقد تبين أن هذه الحذوف إنما وقعت بالأمثال التعبيرية التي نقلها جامعو الأمثال مستعملة مقتطعة من سياق. ولأن جزء الوصف يكون في الأغلب جزءا من جملة، وقعت هذه الحذوف استغناءً عن المحذوف واكتفاء بالمذكور الذي هو جزء الوصف، وهو المقصود.

من أجل هذا كان الحذف في الأمثال التعبيرية أكثر منه في الأمثال الحوارية لأن الأخيرة لا يصرِّف بناءها قصدٌ واحد، بل تختلف سياقاتها ومقاماتها فتختلف أبنيتها.

ت م٣- [3] وقد قدمت الحديث عن هذه الحذوف من أجل بيان أن النسبة القليلة التي وقعت منها في الأمثال الحكمية كانت بين حذوف واجبة لابد للحكيم من استخدامها لتحقيق أسلوب ما، وبين حذوف قريبة من الواجبة.

أما غير ذلك فقد فصّلت الأمر فيه بحيث تبين أن طبيعة بناء المثل الحكمي لم تتغير، وهي الاستقلال وعدم الافتقار إلى قرائن المقام والمقال.

بقى أن أشير إلى ما يأتي:

لقد رُوى عن العرب في استعمالها للأمثال التي حُذفت الجملة (الفعل والفاعل) فيها وبقى بعدها اسمٌ منصوب، رَفْعُ هذا الاسم كثيرًا.

من الأمثال الحوارية:

---

(١) (شرح الكافية) للرضى ١٩٦/١.

(٢) راجع أول الحديث عن حال حذف الجملة فى هذا الفصل.

(٣) راجع أول الحديث عن حال حذف الجملة فى هذا الفصل.

١- (كِلَيْهِما وتَمْرًا)[١]
٢- (أَمْرَ مُبْكِياتِكِ لا أَمْرَ مُضْحِكاتِكِ)[٢]
٣- (غُدَّةً كَغُدَّةِ البَعيرِ ومَوْتًا في بَيْتِ سَلُولِيَّةٍ)[٣]
٤- (رَزَمَةً ولا دِرَّةً)[٤]

ومن الأمثال الحكمية :

١- (العِتابَ قَبْلَ العِقابِ)[٥]
٢- (الرَّفيقَ قَبْلَ الطَّريقِ)[٦]

ومن الأمثال التعبيرية :

١- (حَذْوَ القَذَّةِ بالقُذَّةِ)[٧]
٢- (غَضَبَ الخَيْلِ عَلَى اللُّجُم)[٨]
٣- (نَزْوَ الفُرارِ اسْتَجْهَلَ الفُرارا)[٩]
٤- (آهَةً وَمِيهةً)[١٠]

وقد انتبه النحاة لهذا ، فقال سيبويه : (من ذلك قول العرب « كليهما وتمرًا » ، فهذا مثل قد كثر في كلامهم واستُعمل ، وترك ذكر الفعل لما كان قبل ذلك من الكلام ، كأنه قال : أعطني كليهما وتمرًا ... ومن العرب من يقول : « كلاهما وتمرًا » ، كأنه قال : كلاهما لي ثابتان وزدني تمرًا)[١١] ، وقال ابن يعيش : (من العرب من يرفع هذا كله فيقول للقادم من سَفَر : « خَيْرُ مقدم » أي قدومك خير مقدم ، فيكون خير مقدم خبر مبتدأ محذوف ، وكذلك « مواعيدُ عرقوب » أي عِداتُك مواعيد عرقوب ، ومثله « غضبُ الخيل على اللجم » أي غضبك غضب الخيل على اللجم)[١٢] .

ولا يخفى أن نصب هذا الاسم يجعل الجملة فعلية (وإن حُذف ركناها) ، ورفعه يجعلها

---

(١) (مجمع الأمثال) ٣٨/٣ ورواه بالرفع أيضًا .
(٢) نفسه ٤٩/١ ورواه بالرفع أيضا .
(٣) نفسه ٤١٣/٢ ورواه بالرفع أيضا .
(٤) نفسه ٥٨/٢ ورواه بالرفع أيضا .
(٥) نفسه ٣٦٨/٢ ورواه بالرفع أيضا .
(٦) نفسه ٥٢/٢ ورواه بالرفع الزمخشري في (المستقصى) ٣٢٣/١.
(٧) نفسه ٣٤٧/١ ورواه بالرفع أيضا .
(٨) نفسه ٤١٤/٢ ورواه الزمخشري بالرفع، انظر (المستقصى) ١٧٧/٢.
(٩) نفسه ٣٧٥/٣ ورواه بالرفع أيضا.
(١٠) نفسه ٧٨/١ ورواه الزمخشري بالرفع هكذا (آهةٌ وأَميهةٌ) (المستقصى) ٩/١.
(١١) (الكتاب) ٢٨٠/١-٢٨١ .
(١٢) (شرح المفصل) لابن يعيش ١١٣/١.

اسمية ، وهو التنقل الذي جعل الدكتور محمود شرف الدين يصفه بأنه (نوع من « الحياديّة » التي ألاحظها على بعض أمثلة الجملة العربية ، فالتركيب ينتمي إلى الجملة الفعلية مرة ، وإلى الجملة الاسمية أخرى)[١] .

وهو يفسر هذه الحيادية في مكان آخر قائلا : (التخفف من الأفعال ونصب الأسماء على (الفعلية) ورفعها على (الاسمية) أمرٌ مبناه على التسهيل ، فإن العرب لمّا لم تلزم نفسها بوضع تركيبيٍّ معين : جملة فعلية ، جملة اسمية ، أعطت لنفسها الحرية في نطق كلماتها واعتبارها مرةً من النمط الأول ، وأخرى من النمط الثاني ، لأن النمطين في العُمْق التركيبي يكادان يحلان محلًّا واحدًا متقارب المكانة إن لم يكن متساويها)[٢] .

وكان قد تحدث قبل ذلك عن المصدر الصائر بدلًا من فعله وأنه يُرفع والمعنى واحد –وقد ناقشت ذلك في حذف الجملة وجوبًا– فقال : (المعنى العام الذي يؤخذ من الرفع أو النصب واحد ، لكن الرفع يدل على الدوام والاستمرار ، أما النصب فيدل على الانقطاع والحدوث ، والفعلية على النصب صريحة وإن كانت مقدرة ، لكنها على الرفع ضمنية)[٣] .

وكان الدكتور محمد حماسة جعل هذا التركيب الأخير من (الجمل الاسمية الموجزة) سواءٌ أكان منصوبًا أَمْ مرفوعًا[٤] .

والذي يبدو لي في هذا الأمر من خلال الأمثال ، ما يأتي :

أولًا – الرفع هو الأصل فيما وقع من هذه الظاهرة في الأمثال الحكمية والتعبيرية . ففي المثلين الحكميين السابقين قدم المعنى الحكمي أولًا في بناء مستقل مرسل بنفسه يهدف إلى الوعظ والنصح عن طريق إثبات أن الأفضل في العتاب أن يكون قبل العقاب إبقاءً على المودة ، وأن الأفضل في اختيار الرفيق أن يكون قبل بدء السفر اتقاءً لسوء المُنْقَلَب . ثم استعمله مستعملُه ناصحًا غيره أو نفسه على طريق التجريد . وفي الأمثال التعبيرية الأربعة قدم جزء الوصف في موقع المسند الذي هو الأكثر مناسبة له من أجل تحقيق الوصف وإثباته ، سواء أذكر المسند إليه الموصوف قبله أم لم يذكر ، ثم استعمله مستعمله آمرًا غيره بأن يكون على هذا الوصف ، كما في المثل الأول ، أو واصفًا فعله كما في المثلين الثاني والثالث ، أو داعيًا عليه بهذا الوصف . وقد سبق أن هذا كله يمكن إشرابُه معنى الدعاء .

ثانيا – النصب هو الأصل فيما وقع من هذه الظاهرة في الأمثال الحوارية ، لأنه مقتضى مقاماتها ومقالاتها . وهما يقتضيان إذا توحّدا شكلًا واحدًا . وقد قال ابن يعيش في المثل

---

(١) (صوتيات فعليات بين العوض والبدل) للدكتور محمود شرف الدين ص٢٤٨.

(٢) نفسه ٢٦٨.

(٣) نفسه ٢٥٥-٢٥٦.

(٤) (العلامة الإعرابية فى الجملة بين القديم والحديث) للدكتور محمد حماسه عبد اللطيف ٩٤-٩٥.

الحواري : (إلّا حَظِيّةً فلا أَلِيّةً)[١] المروي برفع (حظية) أيضا : (لو عنت بالحظية نفسها لم يكن إلا نَصْبًا ؛ إذ التقديرُ إلّا أَكُنْ حَظِيّةً ، فيكون منصوبًا لأنه خبر كان)[٢] . والذي حدث أن العربي الذي استعمل هذه الأمثال الحوارية فيما بعد افتقد المقال والمقام الدقيقين المتضمنين المثل ، وهو قد اعتاد الاسم مرفوعًا في أول الجملة ، فلما ردد هذا الكلام مال لسانه إلى ما تعوّده .

* * *

(١) (مجمع الأمثال) ٣٠/١ ويضرب فى الأمر بمداواة الناس ليدرك بعض ما يحتاج إليه منهم ، وأليّة أى مُقَصِّرة .
(٢) (شرح المفصل) لابن يعيش ٨٢/١.

تعقيب

إن التعقيب على هذا الباب كمدخله، ضرورى، لأنه يوجه نظر الملاحظ إلى أنه سار في طريق كشف مداخل إيجاز الأمثال وملامح اللغة العربية القديمة، شوطًا ما، وأكّد كثيرًا من آراء العلماء قدامى ومحدثين، وضَعَّفَ أُخرى أو أكملَ بَعْض النَّقْصِ فيها.

لقد كان مما أكّده:

- أن الأوّليّة في الاستعمال للأسماء الظاهرة قبل الضمائر.
- أنّ الأصل في الإسناد الفعل دون الاسم.
- أن نقص الأفعال متحول عن تمامها.
- أن التركيب الأساس في الجملة الفعلية هو (الفعل والفاعل والمفعول أو الجار والمجرور).
- أن الأعرف الأشهر في المشبَّه به -إذا كان التشبيه صريحًا بالكاف- أن يكون معرفةً.
- أن الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر.
- أن الجملة الفعلية أغلب على كلام العرب في الأحوال العادية، وأن العربي يستخدم الاسمية إذا قصد الإثبات أو إزالة الشكّ.
- أن أصل المبتدأ أن يكون معرفة وأصل الخبر أن يكون نكرة.
- أن الجملة القصيرة كانت سمة اللغة العربية القديمة.
- أن السجع والمتوازن الرابط بين الجملة الأولى في المثل الحكمي وما امتدت إليه، من وسائل تعليم العربي، لما بينهما وبين العربي من ألفة لتلذُّذِه بهما.
- أن النداء لا ينفكّ عن الأمر أو ما جرى مجراه من الطلب والنهي.

إلى غير ذلك مما ذُكر في خَلَلِ البحث.

وكان مما ضعّفه:

- أن مسوغ تنكير المبتدأ في جملة المثل، كونه في مثل.
- أن الازدواج الحادث بين المسند إليه وما امتد إليه بالعطف في الأمثال التعبيرية، من المظاهر اللغوية البدائية كلعب الأطفال بتكرار الألفاظ المتشابهة الجرس.
- منع مجيء الخبر علمًا للوصف.
- أن الأكثر في التشبيه باسم تتصل به بعده جملة هي غرض التشبيه، أن يكون اسما موصولا.
- أن إعادة المبتدأ لفظًا ومعنى تكون للدلالة على الشهرة أو عدم التغير فقط.

إلى غير ذلك مما ذُكر في خَلَل البحث.

كذلك كشف الباب أن للاتفاقات والاختلافات بين أنواع الأمثال[١]، أثرًا في بنائها النحوي.

أما الاتفاقات فقد أثّرت في بنائها مجتمعةً، ومن آثارها:

- ميلُ المسند إليه إلى القَصر.
- ميلُ المسند إليه إذا تجاوزَ القصر إلى الطول أكثر من الامتداد.
- ميلُ المسند إليه إلى الطول عن طريق التركب الإضافي.
- ميل المسند المفرد الاسم إلى تجاوز القصر.
- ميل المسند المفرد الاسم إلى الطول أكثر من الامتداد.
- ميل المسند المفرد الاسم إلى الطول عن طريق عمل الفعل.
- ميل المسند المفرد الفعل إلى تجاوز القصر.
- ميل المسند المفرد الفعل إلى الامتداد أكثر من الطول.
- ميل المسند المفرد الفعل إلى الامتداد إلى المفعول به والجار والمجرور.
- ميل المسند الجملة الفعلية إلى تجاوز القصر.
- ميل المسند الجملة الفعلية إلى الطول أكثر من الامتداد.
- ميل المسند الجملة الفعلية إلى الطول عن طريقة المسند فيها.
- ميل المسند شبه الجملة الحرفي إلى تجاوز القصر.
- ميل المسند شبه الجملة الحرفي إلى الطول أكثر من الامتداد.
- ميل المسند شبه الجملة الحرفي إلى الطول عن طريق طول المجرور أكثر من امتداده.
- ميل المسند شبه الجملة الظرفي إلى تجاوز القصر.
- ميل المسند شبه الجملة الظرفي إلى الطول أكثر من الامتداد.
- مشاركة المسند إليه والمسند في البناء مذكورين ومحذوفين، وإن قلّ الحذف لتعلق الفائدة بالذكر، وقلة حذف المسند بالقياس إلى حذف المسند إليه.
- ميل الجملة إلى القصر.
- ميل الجملة إذا تجاوزت القصر، إلى الطول أكثر من الامتداد.
- ميل الجملة إلى الطول عن طريق المسند.
- ميل الجملة عند الامتداد، إلى الامتداد إلى الجملة الفعلية.

إلى غير ذلك من الآثار المذكورة في خَلَل الباب.

وأما الاختلافات فقد أثّرت في بنائها النحوي مفترقةً، ومن آثارها:

---

(١) راجع فى تفصيلها التمهيد.

– ميل جملة المثل الحكمي إلى استخدام المعرف بأل والنكرة مسندا إليه أكثر من غيرها، وميل جملة المثل التعبيري إلى استخدام ضمير الغيبة مسندًا إليه أكثر من غيرها، وميل جملة المثل الحواري إلى استخدام ضمير التكلم مسندًا إليه.

– خُلُوّ جملة المثل الحكمي من العلم واسم الإشارة مسندا إليهما، على حين استخدمتهما جملتا المثلين الحواري التعبيري.

– كون المسند إليه أكثر طولا في جملة المثل الحكمي منه في غيرها، وأكثر امتدادا في جملة المثل التعبيري منه في غيرها.

– كون جملة المثل التعبيرى أكثر حذفًا للمسند إليه من جملة المثل الحواري، أما جملة المثل الحكمي فلم يحذف بها قط[1].

– استخدام جملة المثل التعبيري النكرة مسندًا مفردًا اسمًا أكثر من غيرها.

– استخدام جملتى المثلين الحواري والتعبيري العلمَ مسندًا مفردًا اسمًا، على حين لم تستخدمه جملةُ المثل الحكمي كذلك قط.

– كون نسبة طول المسند المفرد الاسم وامتداده في جملة المثل التعبيري أكثر منها في غيرها.

– كون امتداد المسند المفرد الاسم بنعتِهِ والعطفِ عليه في جملة المثل التعبيري أكثرَ منه في غيرها.

– كون طول المسند المفرد الاسم بكونه اسمًا موصولا في جملة المثل الحكمي أكثر منه في غيرها.

– استخدام جملة المثل التعبيري الماضي مسندًا مفردًا فعلًا أكثر من غيرها، واستخدام جملة المثل الحكمي المضارع مسندًا مفردًا فعلًا وكذلك الأمر، أكثر من غيرها.

– كون المسند المفرد الفعل في جملتى المثل التعبيري والمثل الحكمي أكثر طولا منه في جملة المثل الحواري.

– استخدام جملة المثل الحكمي المسند الجملة الاسمية أكثر من غيرها.

– كون المسند في الجملة الفعلية الواقعة مسندًا، فعلًا مضارعًا في جملة المثل التعبيري أكثر منه في غيرها.

---

(١) يمكن القول إن الدكتور على القاسمى توصل إلى قريب من هذا بقوله: (إن المثل جملة كاملة أما التعبير الاصطلاحى فقلما يكون جملة مستقلة بذاته، بل غالبا ما يشكل جزءًا من جملة فمن بين آلاف التعابير الاصطلاحية التى تجمعت لدينا لم نعثر إلا على بضعة تعابير يمكن أن تكون جملا مستقلة، مثل «اختلط الحابل بالنابل») (التعابير الاصطلاحية) له ص٣١. مع ذكر أنه يعنى بالتعابير الاصطلاحية (الأمثال التعبيرية) وبالأمثال (الأمثال الحوارية والحكمية)، وقد سبق تفصيل هذا فى التمهيد. إن قوله بجزئية هذا النوع بالقياس إلى غيره، موافق لقول البحث: إن (المسند المفرد الاسم) هو الموقع المتحمل جزء الوصف غالبًا فى الأمثال التعبيرية، وهو موافق كذلك لهذا الاثر (كون جملة المثل التعبيرى أكثر حذفًا للمسند إليه).

- كون المسند في الجملة الفعلية أكثر طولًا في جملة المثل التعبيري منه في غيرها .
- كون المسند الجملة الفعلية أكثر امتدادًا في جملة المثل الحكمي منه في غيرها .
- استخدام المسند شبه الجملة الحرفي (الكاف) جارًا في جملة المثل التعبيري أكثر من غيرها .
- استخدام المسند شبه الجملة الحرفي (اللام) و(من) جارّيْن في جملة المثل الحكمي أكثر من غيرها .
- كون المسند شبه الجملة الحرفي أكثر طولًا وامتدادا في جملة المثل التعبيري منه في غيرها .
- كون المسند شبه الجملة الظرفي للمكان في جملة المثل التعبيري أكثر من غيرها .
- كون المسند شبه الجملة الظرفي أكثر طولًا وامتدادًا في جملتى المثل الحكمي والمثل التعبيري، منه في غيرها .
- كون جملة المثل الحواري أكثر حذفًا للمسند وتقديمًا للمذكورمنه، من غيرها .
- كون الجملة الفعلية الأغلب على المثل الحواري، والجملة الاسمية الأغلب على المثلين الحكمي والتعبيري .
- كون التركيب (معرف بأل «مسندا إليه»، ونكرة «مسندا») أكثر صور الجملة الاسمية تردّدًا في الأمثال الحكمية، والتركيب (ضمير غيبة «مسندًا إليه»، ونكرة «مسندا») أكثر صورها تردّدًا في الأمثال التعبيرية .
- كون الجملة أكثر طولا في الأمثال الحكمية منها في غيرها .
- كون الجملة أكثر امتدادًا في الأمثال الحوارية منها في غيرها .
- كون المثل التعبيري أكثر حذفًا للجملة من غيره .

إلى غير ذلك مما سبق في خَلَل البحث .

يبدو لي أن الاتفاقات التي وجهت بناء الأمثال جميعها، والاختلافات التي ميّزت بناء كل نوع من غيره، كانت راسخةً في ذهن العربي القديم . ولا غَرْو فهو الذي اختار كلامًا بعينه ليردّده، وهو الذي جعل بعضه للاحتجاج (الأمثال الحوارية)، وبعضه للوَعْظ والنُّصْح (الأمثال الحكمية)، وبعضه لإثبات الوصف (الأمثال التعبيرية) .

وقد أكّد هذا أن أبا العتاهية المولود سنة ثلاثين ومائة للهجرة[1]، المتوفى سنة ثلاثَ عشرةَ ومائتين، حاول صُنْعَ أمثال جديدة فلم يخالف ما سبق أن كَشَفْتُه من البناء النحوي للأمثال .

لقد صنع أُرجوزةً سماها «ذات الأمثال» قيل إن له فيها أربعة آلاف مثل[2]، غير أن القائل لم يَذْكُرْ عدد أبياتها، والمذكور منها في (الأغاني) ثلاثةٌ وعشرون بيتًا تضمّنت اثنين وثلاثين

(١) (الشعر العباسى) للدكتور محمد أبو الانوار ص٢١٠.

(٢) (الأغانى)للأصفهاني ٤/١٢٥٠.

مثلًا ، والمذكور منها فيما تيسر لى من طبعات ديوانه سبعة وأربعون بيتًا بعدها شطرٌ منفرد ، تضمّنت ستةً وستين مثلًا .

وسوف أتعرّض لهذه الأرجوزة برواية الديوان[١] دارسًا أمثالَها كدَرْسي أمثال العرب القديمة ، لبيان مدى صدق ما انتهى إليه هذا الباب ومدى رُسوخه في ذهن العربي :

قال أبو العتاهية :[٢]

(حَسْبُكَ مِمّا تَبْتَغِيهِ القُوتُ) (ما أَكْثَرَ القُوتَ لِمَنْ يَمُوتُ)

(أَلْفَقْرُ فِيما جاوَزَ الكَفافا) (مَن اتَّقى اللهَ رجا وخافا)

(إنْ كانَ لا يُغْنِيكَ ما يَكْفِيكا فَكُلُّ ما في الأَرْضِ لا يُغْنِيكا)

(إنَّ القَليلَ بالقليلِ يَكْثُرُ) (إنَّ الصَّفاءَ بالقَذى لَيَكْدُرُ)

هِيَ المَقاديرُ فَلُمْنِي أَوْ فَذَرْ (إنْ كُنتُ أَخطَأْتُ فَما أَخطَا القَدَرْ)

(ما انْتَفَعَ المَرْءُ بِمِثْلِ عَقْلِهِ) (وَخَيْرُ ذُخْرِ المَرْءِ حُسْنُ فِعْلِهِ)

(إنَّ الفَسادَ ضِدُّهُ الصَّلاحُ) (وَرُبَّ جِدٍّ جَرَّهُ المُزاحُ)

(يُغْنِيكَ عَنْ كُلِّ قَبيحٍ تَرْكُهُ) (يَرْتَهِنُ الرَّأْيَ الأَصيلَ شَكُّهُ)

(لِكُلِّ قَلْبٍ أَمَلٌ يُقَلِّبُه يَصْدُقُهُ طَوْرًا وَطَوْرًا يَكْذِبُهْ)

(يا رُبَّ مَنْ أَسْخَطَنا بِجُهْدِهِ قَدْ سَرَّنا اللهُ بِغَيرِ حَمْدِهِ)

(مَنْ لَمْ يَصِلْ فارْضَ إذا جَفاكا) (لا تَقْطَعَنَّ لِلْهَوَى أَخاكا)

(لَنْ يَصْلُحَ النّاسُ وأَنْتَ فاسِدُ) هَيْهاتَ ما أَبْعَدَ ما تُكابِدُ

(لِكُلِّ ما يُؤْذِي وإنْ قَلَّ أَلَمْ) (ما أَطْوَلَ اللَّيلَ على مَنْ لَمْ يَنَمْ)

(لا تَطْلُعُ الشَّمْسُ ولا تَغِيبُ إلّا لأَمْرٍ شَأْنُهُ عَجِيبُ)

(لِكُلِّ شَيْءٍ مَعْدِنٌ وَجَوْهَرُ وَأَوْسَطٌ وأَصْغَرٌ وأَكْبَرُ)

(وكُلُّ شَيْءٍ لاحِقٌ بِجَوْهَرِهْ أَصْغَرُه مُتَّصِلٌ بِأَكْبَرِهْ)

(مَنْ لَكَ بالمَحْضِ وكُلٌّ مُمْتَزِجْ وَساوِسٌ في الصَّدْرِ مِنْه تَخْتَلِجْ)

(ما زالَتِ الدُّنْيا لنا دارَ أَذَى مَمْزوجةَ الصَّفْوِ بأَلوانِ القَذَى

اَلْخَيْرُ وَالشَّرُّ بِها أَزْواجُ لِذا نِتاجٌ ولِذا نِتاجُ)

(مَنْ لَكَ بالمَحْضِ ولَيْسَ مَحْضُ) (يَخْبُثُ بَعْضٌ ويَطِيبُ بَعْضُ)

(لِكُلِّ إنْسانٍ طَبِيعَتانِ : خَيْرٌ وشَرٌّ وهما ضِدّانِ)

(إنَّكَ لَوْ تَسْتَنْشِقُ الشَّحِيحا وَجَدْتَه أَخْبَثَ شَيْءٍ رِيحا)

---

(١) (ديوان أبى العتاهية) ص٤٩٣-٤٩٦.

(٢) القوسان علامةٌ على أنّ ما بينهما مثلٌ واحدٌ مستقلٌ غير مُفْتَقِرٍ إلى غَيْرِهِ .

(وَالخَيْرُ والشَّرُّ إذَا ما عُدَّا ... بَيْنَهُما بَوْنٌ بَعيدٌ جِدًّا)

عَجِبْتُ حَتّى غَمَّني السُّكوتُ ... صِرْتُ كَأَنّى حائِرٌ مَبْهوتُ

كذا قَضَى اللهُ فَكَيْفَ أَصْنَعُ ... (الصَّمْتُ إنْ ضاقَ الكلامُ أَوْسَعُ)

(اَلتَّرْكُ للدُّنْيا النَّجاةُ مِنْها) ... (لَمْ تَرَ أَنْهى لَكَ مِنْها عَنْها)

(مَنْ لاحَ في عارِضِهِ القَتيرُ ... فَقَدْ أَتاهُ بالْبِلَى النَّذيرُ)

(مَنْ جَعَلَ النَّمّامَ عَيْنًا هَلَكا ... (مُبْلِغُكَ الشَّرَّ كباغِيهِ لكا)

(المَكْرُ والعَتْبُ أَداةُ الغادِرِ) ... والْكَذِبُ المَحْضُ سِلاحُ الفاجِرِ)

(سامِحْ إذا سِمْتَ ولا تَخْشَ الغَبَنْ) ... (لَمْ يَغْلُ شَيْءٌ هُو مَوْجودُ الثَّمَنْ)

(مَنْ عاشَ لَمْ يَخْلُ مِن المُصيبَهْ ... وَقَلَّما يَنْفَكُّ عَنْ عَجيبَهْ)

يا طالِبَ الدُّنْيا بِدُنْيا الهِمَّهْ ... (أَيْنَ طَلَبْتَ اللهَ كانَ ثَمَّهْ)

(يُوَسِّعُ الضِّيقَ الرِّضا بالضِّيقِ) ... (وإنَّما الرُّشْدُ مِن التَّوْفيقِ)

أَسْتَوْدِعُ اللهَ أُمُورى كُلَّها ... إنْ لَمْ يَكُنْ رَبّى لها فَمَنْ لَها

(ما أَبْعَدَ الشَّيْءَ إذا الشيءُ فُقِدْ) ... (ما أَقْرَبَ الشَّيْءَ إذا الشَّيْءُ وُجِدْ)

(يَعيشُ حَيٌّ بِتُراثِ مَيْتِ) ... (يُعْمَرُ بَيْتٌ بِخَرابِ بَيْتِ)

(صُلْحُ قَرينِ السُّوءِ لِلْقَرينِ ... كَمِثْلِ صُلْحِ اللَّحْمِ والسِّكّينِ)

(لَمْ يَصْفُ لِلْمَرْءِ قَرينٌ يَمْذُقُهْ) ... (لَيْسَ صَديقُ المَرْءِ مَنْ لا يَصْدُقُهْ)

(مَعْروفُ مَنْ مَنَّ بِهِ خِداجُ) ... (ما طابَ عَذْبٌ شابَهُ أُجاجُ)

ما عَيْشُ مَنْ آفَتُهُ بَقاؤُهْ ... (نَغَّصَ عَيْشًا طَيِّبًا فَناؤُهْ)

إنّا لَنَفْنى نَفَسًا وطَرْفا ... (لَنْ يَتْرُكَ المَوْتُ لإلْفٍ إلْفا)

(ولِلْكَلامِ باطِنٌ وظاهِرُ) ... (في ساعةِ العَدْلِ يموتُ الجائِرُ)

(إنَّ الشَّبابَ والفَراغَ والجِدَهْ ... مَفْسَدَةٌ لِلْعَقْلِ أَيُّ مَفْسَدَهْ)

(إنَّ الشَّبابَ حُجَّةُ التَّصابى) ... (رَوائِحُ الجَنَّةِ في الشَّبابِ)

(اصْحَبْ ذوى الفَضْلِ وأَهْلَ الدِّينِ) ... (فالمَرْءُ مَنْسوبٌ إلى القَرينِ)

(إيّاكَ والغِيبَةَ والنَّميمَهْ ... فإنَّها مَنْزِلَةٌ ذَميمَهْ)

(لا تَذْهَبَنَّ في الأُمورِ فَرَطا) ... (لا تَسْأَلَنَّ إنْ سَأَلْتَ شَطَطا)

(وَكُنْ مِنَ النّاسِ جَميعًا وَسَطا)

ينبغي أن أشير –قبل عرض الدراسة– إلى أمور:

١– مُبتكرُ هذه الأمثال أبو العتاهية العائِش عامَّةَ حياته في عصر الاستشهاد، قريبًا من مستعملى الأمثال وجامعيها، فهو– لا شَكَّ– واعٍ لما يُحيط به ولا سيما أنه شاعر مُفْلِقٌ، لتركيب الكلام عنده أَثَرٌ.

٢- عندما أراد أبو العتاهية تضمين ما يبتكره من أمثال شعرًا ، انصرف إلى الرجز ، وقد تبين لي من تتبع الأمثال الشعرية أن الرجز غلب على أوزانها ؛ فقد كان بنسبة (١٤, ٥٣٪) منها[١] . وهذا فيما يبدو لي -أول آثار وعي أبي العتاهية لطريقة العرب في إرسال أمثالها .

٣- جعل أبو العتاهية ما جاء به (أمثالا) على إطلاق الاسم ، والدليل تسميته أرجوزته (ذات الأمثال) كما روى الأصفهاني[٢] ، وهذا فيما يبدو لي - وعي منه آخر لنظرة قدامى اللغويين وجامعي الأمثال ومن تبعهم ، إلى هذه الأقوال ، فقد جعلوا (الحِكَم) ضمن (الأمثال) ، وما جاء به أبو العتاهية (حِكَمٌ) أو (أمثالٌ حكميّةٌ) كما رأى البحث .

٤- تضمنت هذه الأبيات الثمانية والأربعون - على اعتبار الشطر الأخير بيتا - سبعة وستين مثلا . فقد كان أبو العتاهية حريصًا في كثير من الأبيات على ألا يتجاوز المثل شطر البيت ، وهذا - فيما يبدو لي - لما رسخ في ذهنه من إيجاز المثل الذي يؤهله للانتشار . والشاعر لا يعمل شعره لنفسه بل لينتشر ، فإذا كان هذا الشعر أمثالا كان طلبه الانتشارَ أَجَدَّ .

وفيما يلى عرض نتائج درسى هذه الأمثال بما درستُ به أمثال العرب القديمة ، مع ملاحظة نتائج درسى الأمثال الحكمية خاصة ، لأن أمثال أبي العتاهية من نمطها .

* * *

---

(١) راجع ما يأتى فى مدخل الباب الثانى .

(٢) راجع (الأغانى) ٤/١٢٥٠.

(المسند إليه)

أولا – حال ذكر المسند إليه :

بلغ المذكور من المسند إليه (٦٦) بنسبة (٩٨,٥٠٪)[١]

(ا) نوع المسند إليه : استخدمت جملة المثل العتاهي (النكرة) و(المعرف بأل) مسندًا إليه (٤٥) مرة بنسبة (٦٨,١٨٪)[٢].

(ب) طول المسند إليه : طال (١٣) مرة بنسبة (١٩,٦٩٪) وقد طال بالتركب الإضافى في عشر منها أي بنسبة (٧٦,٩٢٪)[٣]

(ج) امتداد المسند إليه : امتد (١٤) مرة بنسبة (٢١,٢١٪)، وقد امتد بالنعت والعطف في إحدى عشرة مرة منها بنسبة (٧٨,٥٧٪)[٤].

ثانيا – حال حذف المسند إليه :

لم يحذف المسند إليه وحده قطُّ[٥].

(المسند)

أولا – حال ذكر المسند :

بلغ المذكور من المسند (٦٤) بنسة (٩٥,٥٢٪)[٦].

القسم الأول – المسند المفرد :

(١) المسند المفرد الاسم :

بلغ المذكور من المسند المفرد الاسم (١١) بنسبة (١٧,١٨٪).

(ا) نوع المسند المفرد الاسم : استخدمت جملة المثل العتاهي (النكرة) مسندا مفردا اسما (٤) مرات بنسبة (٣٦,٣٦٪).

---

(١) كانت نسبة هذا في الأمثال الحكمية العربية القديمة (٩٧,٦٣٪).
(٢) كانت نسبة هذا في الأمثال الحكمية (٧١,٦١٪).
(٣) كانت نسبة هذا في الأمثال الحكمية (٧٩,٠٧٪).
(٤) كانت نسبة هذا في الأمثال الحكمية (٦٥,٣٣٪).
(٥) كذلك لم يحذف المسند إليه وحده في جملة المثل الحكمي العربي القديم.
(٦) كانت نسبة هذا في الأمثال الحكمية (٩٦,٩٠٪).

(ب) طول المسند المفرد الاسم :طال (١٠) مرات بنسبة (٩٠, ٩٠٪) وقد طال في خَمْسٍ منها بعمل الفعل[١] .

(ج) امتداد المسند المفرد الاسم :امتد مرة واحدة أي بنسبة (٠٩, ٩٪)[٢] وقد كانت بالتعدد[٣]، إلى مسند جملة اسمية .

(٢) المسند المفرد الفعل :

بلغ المذكور من المسند المفرد الفعل (٢٦) بنسبة (٦٢, ٤٠٪)[٤] .

(ا) نوع المسند المفرد الفعل : استخدمت جملة المثل العتاهي (المضارع) مسندًا مفردًا فعلًا (١٦) مرة بنسبة (٥٣, ٦١٪)[٥] .

(ب) طول المسند المفرد الفعل: طال (٤) مرات أي بنسبة (٥٣, ١٪)[٦]

(ج) امتداد المسند المفرد الفعل : امتد (١٧) مرة أي بنسبة (٢٧, ٧٧٪) وقد امتد إلى المفعول به والجار والمجرور (١٦) مرة بنسبة (١١, ٩٤٪)[٧] .

القسم الثاني – المسند الجملة :

بلغ المذكور من المسند الجملة (١٧) بنسبة (٥٦, ٢٦٪)[٨]، منها (٣) كان فيها جملة اسمية[٩]

(ا) نوع المسند الجملة : أما المسند الجملة الاسمية فقد كان المسند إليه فيها (نكرة) مرتين و(مضافا إلى ضمير غيبة) مرة ، وكان المسند مفردًا اسمًا (معرفًا بأل) مرة ، و(شبه جملة حرفيًا) مرة و(ظرفيًا) مرة . أما المسند الجملة الفعلية فقد كان المسند إليه فيها (ضمير غيبة) (١٠) مرات[١٠]، و(معرفا بأل) (٣) مرات و(ضمير خطاب) مرة ، وكان المسند (فعلًا ماضيًا) في (٩) مرات منها ، و(مضارعا) في (٤) مرات .

(١) كانت نسبة هذا في الأمثال الحكمية (١٤, ٥٣٪) .
(٢) كانت نسبة هذا في الأمثال الحكمية (١٠, ١٤٪) .
(٣) كانت نسبة امتداد مسند جملة المثل الحكمي العربي القديم بالتعدد (٢٢, ٢٢٪) .
(٤) كانت نسبة هذا في الأمثال الحكمية (٦٢, ٤٠٪) كذلك .
(٥) كانت نسبة هذا في الأمثال الحكمية (٧٥, ٤٣٪) وكانت أعلى النسب .
(٦) كانت نسبة هذا في الأمثال الحكمية (٤٠, ٧٪) .
(٧) كانت نسبة هذا في الأمثال الحكمية (٣٤, ٩٠٪) .
(٨) كانت نسبة هذا في الأمثال الحكمية (٦٤, ٣٢٪ .
(٩) كانت نسبة هذا في الأمثال الحكمية (٣٤, ٢٪) .
(١٠) كانت نسبة هذا في الأمثال الحكمية (٠٦, ٨٢٪) .

(ب) طول المسند الجملة : يُعَدُّ المسند الجملة طويلا بالقياس إلى المسند المفرد والمسند شبه الجملة .

(ج) امتداد المسند الجملة : لم يمتد إلا المسند الجملة الفعلية ، وقد امتد (٦) مرات بنسبة (٨٥, ٤٢٪)[١] إلى جملة فعلية بالترتب الشرطي[٢] .

القسم الثالث – المسند شبه الجملة :

بلغ (١٠) مرات بنسبة (٦٢, ١٥٪) ، وكانت كلها لشبه الجملة الحرفي[٣] .

(ا) نوع المسند شبه الجملة الحرفي : كان الجار (اللام) في (٥) منها[٤] ، والمجرور نكرة في (٣) و(معرفا بأل) في (٣)[٥] .

(ب) طول المسند شبه الجملة الحرفي : كان طويلا في (٧) مرات عن طريق طول المجرور الذي طال في (٦) بالتركب الإضافي[٦] ، وفي مرة واحد بكونه اسما موصولًا .

(ج) ولم يمتد هذا المسند[٧] .

ثانيا – حال حذف المسند :

حذف وحده مرتين[٨] ، بنسبة (٩٨, ٢٪) وكان حذفه من الجائز القريب من الواجب (من لك – من لك) .

(تقديم المسند وتأخير المسند إليه)

بعد إخراج المسند المفرد الفعل ، يبقى لدينا (٣٩) مسندًا قابلا للتقدم من (٦٤) .

وقد بلغت حالات التقديم والتأخير (٥) حالات بنسبة (٨٢, ١٢٪)[٩] كان المسند المقدم فيها كلها شبه جملة حرفيا[١٠] . وكان المسند إليه في (٣) منها نكرة المسوغ لها تقديم المسند ، وفي المرتين الباقيتين نكرة معطوفًا عليها .

---

(١) كانت نسبة هذا في الأمثال الحكمية (٦٧, ٣٩٪) .
(٢) كانت نسبة هذا في الأمثال الحكمية (٧٨, ٩١٪) .
(٣) كانت نسبة هذا في الأمثال الحكمية (٩٪) على حين كانت نسبة المسند شبه الجملة الظرفي (٨٧, ١٪) .
(٤) كانت نسبة هذا في الأمثال الحكمية (٣٠٪) وكانت أعلى النسب .
(٥) كانت نسبة مجيء المجرور نكرة ومعرفًا بأل في الأمثال الحكمية (٨٣, ٧٠٪) .
(٦) كانت نسبة هذا في الأمثال الحكمية (٧٨, ٨٣٪) .
(٧) كانت نسبة امتداده في لأمثال الحكمية (٠٨, ٢٪) .
(٨) كانت نسبة هذا في الأمثال الحكمية (٧٢, ٠٪) .
(٩) كانت نسبة هذا في الأمثال الحكمية (٩٩, ٨٪) .
(١٠) كانت نسبة هذا في الأمثال الحكمية (٦٨, ٧٣٪) .

(الجملة)

أولا – حال ذكر الجملة :

ذكرت الجملة الأولى المقصودة بالبحث في الأمثال العتاهية (٦٦) مرة بنسبة (٩٨,٥)[١] .

(أ) نوع الجملة : كانت اسمية (٤٠) مرة بنسبة (٦٢,٥ ٪)[٢] ، وكان التركيب (نكرة « مسندًا إليه » ، وجملة فعلية « مسندا ») أكثر صورها تردّدًا بنسبة (٣٢,٥ ٪)[٣] ، وقد بدا لي أن الذي أكثره ، تحقيق أسلوب الشرط المناسب لهذه الأمثال .

(ب) طول الجملة : بلغت نسبة طول الجملة (٦٧,٤٢ ٪)[٤] ، وكانت في أكثرها عن طريق طول المسند وامتداده .

(ج) امتداد الجملة : امتدت (٩) مرات بنسبة (١٣,٦٣ ٪)[٥] ، وقد امتدت إلى الفعلية (٨) مرات بنسبة (٨٨,٨٨ ٪)[٦] فقد كانت الجملة الممتدة فعلية في (٧) مرات من (٩) ، وكان امتدادها إليها في (٥) مرات بالعطف والترتب الشرطي ، أي بنسبة (٦٢,٥ ٪)[٧] .

ثانيا – حال حذف الجملة :

حذفت الجملة بحذف ركنيها وجوبًا مرة واحدة لتحقيق أسلوب التحذير المتناسب لهذه الأمثال ، أي بنسبة (١,٤٩)[٨] من عدد الأمثال (٦٧) مثلا .

قد تبين بهذا العرض وما قابَلَه ممّا كان في الأمثال الحكميّة ، أن ما وصل إليه البحث من نتائجَ مُتعلّقةٍ ببناء الأمثال النحوي ، راسِخٌ في ذِهْن العربيّ ، حتى إنّه لَيستمرُّ في كلامِه الذي يَرْمِي به إلى ما كانتِ الأمثالُ القديمةُ تَرْمِي .

---

(١) كانت نسبة هذا في الأمثال الحكمية (٩٧,٦٣٪) .
(٢) كانت نسبة هذا في الأمثال الحكمية (٥٩,٥٩٪) .
(٣) كانت نسبة هذه الصورة في الأمثال الحكمية (٨,٧٥٪) .
(٤) كانت نسبة هذا في الأمثال الحكمية (٥٤,٥٦٪) .
(٥) كانت نسبة هذا في الأمثال الحكمية (١٨,٥٢٪) .
(٦) كانت نسبة هذا في الأمثال الحكمية (٧٧,٨٨٪) .
(٧) كانت نسبة هذا في الأمثال الحكمية (٥٩,٣٥٪) .
(٨) كانت نسبة هذا في الأمثال الحكمية (٢,٣٦٪) وكانت لتحقيق مثل هذا الأسلوب .

الباب الثاني
شُذوذُ الأمثال النحويُّ
مَدْخلٌ

قال الأصمعي : (إن الأمثال تحتمل ما لا يحتمل غيرها وتزال كثيرا عن القياس)[١] ، وقال الأخفش : (المثل يجيء على خلاف الباب)[٢] ، وقال ابن برهان : (الأمثال تشذ كثيرا)[٣] ورأى في مكان آخر أن الأمثال (ترك فيها القياس)[٤] .

وقد تكلم ابن جنى عن الاطّراد والشذوذ لغة ، ثم قال : (جعل أهل علم العربية ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره في مواضع الصناعة مطّردا ، وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذا ، حملا لهذين الموضعين على أحكام غيرهما . ثم اعلم من بعد هذا أن الكلام في الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب :

مطرد في القياس والاستعمال جميعا ، وهذا هو الغاية المطلوبة والمثابة المنوبة ، وذلك نحو : قام زيد ، وضربت عمرا ، ومررت بسعيد .

ومطرد في القياس ، شاذ في الاستعمال ، وذلك نحو الماضي من يذر ويدع ... ومما يقوى في القياس ويضعف في الاستعمال مفعول عسى اسمًا صريحًا ... منه المثل السائر «عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا» .

والثالث المطرد في الاستعمال ، الشاذ في القياس ، نحو قولهم أَخْوَصَ الرِّمْثُ ... ومنه استحوذ ، وأَغْيَلَت المرأةُ ، واسْتَنْوَقَ الجَمَلُ ...

والرابع الشاذ في القياس والاستعمال جميعا وهو كتتميم مفعول ، فيما عينه واو؛ نحو : ثوب مَصْوُون ... وكل ذلك شاذ في القياس والاستعمال . فلا يسوغ القياس عليه ، ولا ردُّ غيره إليه ، ولا يحسن أيضًا استعماله فيما استعملته فيه إلا على وجه الحكاية .

واعلم أن الشيء إذا اطرد في الاستعمال وشذ عن القياس ، فلا بد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه ، لكنه لا يتخذ أصلا يقاس عليه غيره ، فإن كان الشيء شاذًّا في السماع مطردا في القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك ، وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله . من ذلك

---

(١) (الأشباه والنظائر) للسيوطى ١٠٥/١.

(٢) (مجالس العلماء) للزجاجى ص٨٢.

(٣) (شرح اللمع) لابن برهان العكبرى ص٧٠.

(٤) راجع السابق ص٤٩.

امتناعك من : وذر وودع ، لأنهم لم يقولوهما ، ولا غرو عليك أن تستعمل نظيرهما؛ نحو : وزن ووعد لو لم تسمعهما)[١] وخلاصة كلام أولئك العلماء أن الأمثال تشذ كثيرا عن القياس ، فهي من الضرب الثالث أو الرابع مما ذكره ابن جني .

ورأى المبرد أن الأمثال (تجرى في الكلام على الأصول كثيرا)[٢] وهو يعنى الأصول المتروكة ، فهي تراجعها ، فتكون من الضرب الثاني مما ذكره ابن جني .

فكلامهم يفيد أنه يكثر بالأمثال مجيء الأضرب الثلاثة (الثاني والثالث والرابع) الشاذة التي ذكرها ابن جني ، بل إن ابن جنى نفسه ذكر ضمن أمثلة الضرب الثاني المطرد في القياس الشاذ في الاستعمال ، قولهم : (عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا) وهو مثل[٣] ، وذكر ضمن أمثلة الضرب الثالث المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس قولهم : (إِسْتَنْوَقَ الجَمَلُ) ، وهو مثل[٤] .

ولا يخفى أن كثرة الشذوذ في الأمثال -وهي نثر- غريبة؛ إذ إنها كافية لأن تَدْحَضَ عما ورد بها أن يسمى شذوذًا غير مقبول . ولكن علماءنا القدامى -وقد فهموا هذا الاعتراض- رأوا أن الأمثال كالشعر ، محل ضرورة ، ويقع بها الشذوذ فيقبل :

قال المبرد : (الأمثال يستجاز فيها ما يستجاز في الشعر)[٥] ، وقال ابن جنى الذي أرسى قاعدة الاطراد والشذوذ فيما سبق : (الأمثال عندنا وإنْ كانت منثورة تجرى في تحمل الضرورة لها مجرى المنظوم في ذلك)[٦] . وقال المرزوقي : (استجيز من الحذف ومضارع ضرورات الشعر فيها ما لا يستجاز في سائر الكلام)[٧] ، وقال أبو عبيد البكري : (قد ورد فيها من التوسع والحذف ما لم يجئ مثله إلا في أشعارهم)[٨] .

لقد كثرت مخالفة المطرد في الشعر ؛ فنفس الشاعر والمعانى التي تجيش بها وضيق مجال الكلام في الشعر ، وتقيُّده بقيود الوزن والقافية ، كلُّ هذا يدفع الكلام أحيانا إلى تلك المخالفة ، وقد قال سيبويه : (ليس شيءٌ يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها)[٩] .

والكلام البديعي المسجوع عندهم كالشعر ، قال ابن عصفور : (اعلم أنه يجوز في الشعر وما

---

(١) (الخصائص) ١/ ٩٨، ٩٩، ١٠٠، وفيه الضرب الأول هكذا (ومطرد) والضرب الثانى هكذا (مطرد) ، والصواب ما أثبتّ من أجل استقامة العطف والكلام .

(٢) (المقتضب) للمبرد ٣/ ٢٨٠.

(٣) راجع (مجمع الأمثال) ٢/ ٣٤١.

(٤) راجع السابق ٢/ ٤٧٨، وروايته مع (قد) فى أوله .

(٥) (المقتضب) ٤/ ٢٦١.

(٦) (المحتسب) لابن جنى ٢/ ٧٠.

(٧) (المزهر) للسيوطى ١/ ٤٨٧.

(٨) (فصل المقال) للبكرى ص١٠٧ .

(٩) (الكتاب) لسيبويه ١/ ٣٢.

أشبهه من الكلام المسجوع ما لا يجوز في الكلام غير المسجوع، من رد فرع إلى أصل، أو تشبيه غير جائز بجائز، اضطر إلى ذلك أو لم يضطر إليه، لأنه موضع قد أُلفت فيه الضرائر)[١]، وقال: (ألحقوا الكلام المسجوع في ذلك بالشعر، لما كانت ضرورة في النثر أيضًا هي ضرورة النظم)[٢].

فمخالفة المطرد مقبولة في الشعر وما أشبهه من الكلام البديعي المسجوع، وقد اشتهرت (بالضرورة الشعرية).

وأولئك العلماء وصفوا ما وقع بالأمثال من مخالفة المطرد بأنه (ضرورة) كذلك، وهو الذي أثار الدكتور محمد حماسة فقال: (هكذا نجد أن النحاة لم يحددوا مدلول (الضرورة) تحديدًا واضحًا حتى اختلط عليهم أمرها بالشاذ، فقالوا بالضرورة حيث لا وزن ولا قافية يلجئان المتكلم إلى ارتكاب ما سموه ضرورة شعرية)[٣].

ويبدو لي ضروريا أن أشير إلى أن (الضرورة) و(الشذوذ) قد اختلف النظر إليهما واختلط في غير ما يخص الأمثال[٤]. أما فيما يخص الأمثال فالذي يبدو لي أنهم لم يخلطوا ولم يلقوا الكلام على عواهنه، فهم قد رأوا أن الأمثال كالشعر، شَكْلٌ لغويٌّ خاصٌّ، ولي على هذا دليلان:

أولهما - أن أولئك العلماء الذين وصفوا ما وقع بالأمثال من مخالفة المطرد بأنه (ضرورة) كالشعر، لاحظوا كثرة تلك المخالفة في الأمثال ككثرتها في الشعر، وفي النصوص السابقة ما يثبت هذا.

ثانيهما - أنهم عللوا وقوع تلك «الضرورة» (مخالفة المطرد) بالأمثال -رغم أنها خاصة

---

(١) (المقرب) لابن عصفور ص٥٦٣.

(٢) (ضرائر الشعر) لابن عصفور ص١٣.

(٣) (الضرورة الشعرية) للدكتور محمد حماسة ص ٢٠٤.

(٤) راجع (الاطراد والشذوذ فى النحو بين القدامى والمحدثين) لمحمد أحمد العمروسى ص ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢. فقد حاول الباحث إبانة العلاقة بين الشذوذ والضرورة فأوضح أن أقوال النحاة تضاربت، فكان منهم من فرق بين الشذوذ والضرورة، فجعل الشذوذ مختصًا بالنثر والضرورة خاصة بالشعر، وذكر ابن عصفور والأشمونى والصبان، وقد وجدت الشيخ خالدًا فى (شرح التصريح ١٦٥/٢)، والبغدادى فى (خزانة الأدب ٣١/١) يريان الرأى نفسه. وكان منهم من رأى الضرورة عامة تشمل الشاذ وغيره من القليل والنادر والممتنع، وقد ذكر منهم السيوطى وابن يعيش وابن جنى. وكان منهم من خلط بين الضرورة والشذوذ بحيث لا يكاد فَرْقٌ بينهما يَبِيْن، وقد ذكر منهم الأشمونى كذلك، وابن الأنبارى. ثم ختم الباحث بقوله :(هكذا فان مصطلح الضرورة يستعمله النحاة أحيانا بمعنى الشاذ وأحيانا أخرى يجعلونه أعم من الشاذ، وأحيانا ثالثة يفرقون بينه وبين الشاذ فيخصونه بالشعر، ويجعلون الشذوذ خاصًا بالنثر، وربما يخلط البعض منهم بين الشذوذ والضرورة فلا يكاد يتميز أحدهما من الآخر) ص ٧٢، ولم يُعقِّب بشيء، وإذا كان لى من تعقيب فهو أن إطلاقهم (الضرورة) أحيانا على ما وقع بالأمثال لم يكن تضاربًا، فينبغى فصل كلامهم فيه عن غيره.

بالشعر – بأن الأمثال تشبه الشعر ، وعندئذ يكونان من واد واحد ، يُقبل ما يقع بهما قبولا واحدا .

وهم لم يقفوا عند هذا التشبيه ، بل ذكروا أوجه الشبه ، وفيما يلي تفصيلها :

أولا – كثرة الاستعمال ؛ فقد رأى المبرد أن العلة وراء أن الأمثال يستجاز فيها ما يستجاز في الشعر هي (كثرة الاستعمال لها)[١] وهو ما يمكن فهمه على وجهين :

الوجه الأول – أن المتكلمين خالفوا بالأمثال المطرد ليكثر استعمالها كالشعر الكثير الاستعمال ، وعندئذ تشبه (كثرةُ الاستعمال) (التَّسيير) الذي قال به الفارسي ، وسيأتي تفصيله في (ثانيا) .

الوجه الآخر – أن الأمثال كثر استعمالها فخالفت المطرد . وقد قال المبرد : (الحذف موجود في كل ما كثر استعمالهم إياه)[٢] . ومنه يفهم أن مخالفة المطرد المبنية على كثرة الاستعمال لا تتجاوز حدود الحذف ، ويؤكد هذا أن المبرد قدم تلك العلة (كثرة الاستعمال) ، خلال تناوله لحذف حرف النداء من المنادى النكرة المقصودة ، وكان مقصورا على الشعر ، فرأى أن للأمثال خصوصية من قِبَلِ أنها كثيرة الاستعمال . ورأيه هذا وجيه جدا ، ومقبول عند القدماء والمحدثين من اللغويين جميعا :

قال سيبويه : (ما حذف في الكلام لكثرة الاستعمال كثير)[٣] . وبنى السيوطي في (الأشباه والنظائر) فصلا على أن (كثرة الاستعمال اعتمدت في كثير من أبواب العربية)[٤] فلم تخرج نماذجه عن الحذف . وقال ابن عصفور : (العرب تحذف التنوين من الاسم العلم الموصوف (بابن) المضاف إلى العلم لالتقاء الساكنين ، وهما التنوين وباء (ابن) مع كثرة الاستعمال الداعية إلى التخفيف . فأما حذفه فيما عدا ذلك ، فإنما سببه مجرد التقاء الساكنين ، وهو غير جائز إلا في الضرورة)[٥] . وقال في معرض الكلام على حذف الجار وبقاء عمله : (لا يجوز شيء من ذلك في سعة الكلام ، إلا في اسم الله تعالى في القسم ، فإنه قد يحذف منه حرف الجر ويبقى عمله تخفيفا لكثرة الاستعمال)[٦] .

فكثرة الاستعمال تربط بين الكلام والمقصود منه بحيث يصير إذا ذكر بعضه كفى ، وهي كذلك تقتضى التخفف من الكلام الكثير الاستعمال ليسهل استعماله . وهذه الظاهرة معروفة عند

---

(١) راجع (المقضب) للمبرد ٢٦١/٤.

(٢) نفسه ١٤٦/٢.

(٣) الكتاب ١٣٠/٢.

(٤) (الأشباه والنظائر) للسيوطى ٣٣١/١.

(٥) (ضرائر الشعر) لابن عصفور ص ١٠٦.

(٦) نفسه : ١٤٥، وراجع (الخاطريات) لابن جنى ، فقد قال فيما يحذف لأسباب : (منه ما يكون حذفه لكثرة الاستعمال فى أمثاله أعذب فى اللفظ من إتمامه ، لاسيما والمعنى شاهد المحذوف ودال عليه . ولأجل ذلك حذف ما كثر استعماله فاطرد حذفه حتى ثقل إتمامه) ٦٧، ٦٨.

علماء اللغة المحدثين بالبلى اللفظي وهو يتناول الكلمات والعبارات. قال فندريس: (كثرة الاستعمال تبلى الكلمات في معناها وفي صيغتها)[١] وقال: (الكلمات القصيرة كثيرًا ما تقاوم الانحرافات التي تصيب الكلمات الطويلة باطراد. أما الكلمات الطويلة فعلى العكس من ذلك، تقدم لنا في بعض الأحيان انحرافات خاصة ناجمة من طولها. هذه بوجه خاص هي الحال بالنسبة للكلمات كثيرة الاستعمال، ومن ثم يمكن فهمها قبل النطق بها إلى حد أن المتكلم يستطيع أن يعفى نفسه من توضيح النطق بها، مكتفيًا بنطقها في صورة مختصرة. هذه الألفاظ في عمومها إما آلات مساعدة في اللغة، وإما عبارات محفوظة متداولة، ولذلك ليست في حاجة إلى وضوح النطق الذي تقتضيه الرغبة في الإفهام)[٢].

والأمثال داخلة ضمن ما سماه (عبارات محفوظة متداولة) تخالف بها كثرةُ الاستعمال، المطردَ من الكلام، فيأتي الحذف عليها. فإذا كان ما يحدث بالشعر من الحذف غير المطرد، أثرًا لقيود ضيق مجال الكلام والوزن والقافية، فما يحدث بالأمثال أثر لكثرة الاستعمال. والأمثال دون غيرها كثيرة الاستعمال. قال بعض الباحثين: (الحق أن المثل يفوق الشعر، ذلك لأن الشعر له طبقة خاصة تنطق به فهو أرقى من مستوى العامة، أما المثل فعام تنطق فيه أسرار الحياة كلها، وتشترك فيه جميع الطبقات)[٣]. ولا غرو فكثرة الاستعمال صيّرت ذلك الكلام بعينه دون غيره، مثلًا[٤].

من أجل هذا كان سديدا وضع ابن عصفور ما حدث لكثرة الاستعمال بإزاء ما حدث لضرورة الشعر، حتى لو سمينا النوع الأول (ضرورة الكلام الكثير الاستعمال) لم تكن متجاوزين الدقة، ولم يكن للدكتور محمد حماسة أن يصف ما فعله أولئك العلماء بأنه «اختلاط».

ثانيًا – التّيسير، فبعد أن قرر ابن جنى أن الأمثال عنده كالشعر في تحمل الضرورة، نقل عن أبي على الفارسي علة ذلك قائلا: (قال أبو على: لأن الغرض في الأمثال إنما هو التسيير، كما أن الشعر كذلك، فجرى المثل مجرى الشعر فى تجوز الضرورة فيه)[٥]. وقد كان كلامه في خلال حديثه عن حذف حرف النداء من المنادى النكرة المقصودة، فربما كان قصده أن العرب تحذف وتغير من الأمثال ليكثر استعمالها.

ومثل هذا ما قاله ابن برهان: (الأمثال تشِذُّ كثيرًا وتُشَوَّهُ لتسير)[٦]؛ فصرح بأن المتكلمين

---

(١) (اللغة) لفندريس ص ٢٧٤.

(٢) نفسه ص ٨٩.

(٣) (اللهجات العربية فى التراث) للدكتور أحمد علم الدين الجندى ١/ ١٢٤.

(٤) راجع (العقد الفريد) لابن عبد ربه ٣/ ٣؛ فقد قال فى الأمثال: (لم يسر شيء سيرها، ولاعم عمومها).

(٥) (المحتسب) ٢/ ٧٠.

(٦) (شرح اللمع) لابن برهان ص ٧٠.

يبالغون في مخالفة المطرد فيشوّهون كلامًا ما ليكثر استعماله ويسير في الناس. وقريب من هذا قول الزمخشري: (لَمْ يَضْربوا مثلًا ولا رَأَوْه أَهْلًا للتَّسْيير ولا جَديرًا بالتَّداوُل والقَبولِ إلّا قَوْلًا فيه غَرابةٌ مِنْ بَعْضِ الوُجوه)[١]. ويمكن تفسير (الغرابة) في قوله، بأنها مخالفة المطرد وذلك التشويه الذي ذكره ابن برهان. وقد قال ابن الدهان في (الغرة): (ذهب الأخفش إلى أن ما غُيِّر لكثرة استعماله، إنما تصوّرتْه العرب قبل وضعه وعلمت أنه لابد من استعماله فابتدأوا بتغييره، علمًا بأنْ لابد من كثرة استعماله الداعية إلى تغييره، كما قال:

رَأَى الأَمْرَ يُفْضِي إلى آخِرٍ فَصَيَّرَ آخِرَهُ أَوَّلا)[٢].

فأهل هذا الرأي يعقدون التشبيه بين الأمثال والشعر من حيث إن قائل الكلام يُحَبِّرُه ويتصرف فيه من أجل إشاعته. وقد ذهب بعض من يرون هذا الرأى إلى أن معنى قولهم: (مَثَلٌ شَرودٌ وشارِدٌ) (ما لم يكُنْ له نظيرٌ كالشاذّ والنادر)[٣].

فالمتكلم بناء على هذا يتعمد الإغراب بالحذف والتغيير ليشيع كلامه في الناس. ولكن إذا كان هذا مقبولا في حال الشعر لأن له طريقةً إذا اتبعها المتكلم، قال شعرًا، فليس بمقبول في حال الأمثال لأنه لا طريقة لها ولا يدرى أي الكلام سيصير مثلا، وقد قال العسكري: (قد يأتي القائل بما يحسن أن يُتَمثّل به؛ إلا أنه لا يتّفقُ أنْ يسير فلا يكون مثلًا)[٤].

وقد رد الحسن اليوسي تسويغ تنكير المبتدأ بكونه في مثل، بأن شرح المسوغ الحقيقي ثم قال: (هو أحسن من التعبير بأن المسوغ كونه مثلا؛ إذ لا يصير مثلا إلا بعد حين. وهو مفتقرٌ أولَ وهلةٍ إلى المسوِّغ)[٥].

فلا يعقل أن يبدأ متكلم فيقول: سأشوِّهُ هذا الكلام لأننى أريد أن يذهب مثلا، فليس مبنى الأمثال على ما يريده بل على ما يريده الناس ويصلح لهم.

ثالثًا - قِلّةُ الدَّوْر، فقد نقل السيوطي عن الأصمعي في تعليل احتمال الأمثال ما لا يحتمله غيرها، وإزالتها عن القياس كثيرا، أنه (احتُمل ذلك فيها لقلة دورها في الكلام)[٦].

وهو غريب؛ إذ إنها -كما أجمع قدامى العلماء ومحدثوهم- أكثر الكلام دورًا واستعمالا. وربما كان معنى كلامه أن العرب قبلت شذوذ الأمثال؛ لأن كلامها كله ليس أمثالا كما أنه ليس شعرا، بل قليل منه كذلك، وإن كانت الأمثال -على قلتها بالقياس إلى الكلام بعامة- كثيرة الاستعمال.

---

(١) (الكشاف) للزمخشرى ١/١٩٥.

(٢) (الأشباه والنظائر) للسيوطى ١/٣٣٥ .

(٣) (العمدة) لابن رشيق ١/٢٨٠.

(٤) (جمهرة الأمثال) ١/٧.

(٥) (زهر الأكم فى الأمثال والحكم) ٢/١٨٥.

(٦) (الأشباه والنظائر) للسيوطى ١/١٠٥.

هذا ما أدّاه كلام علمائنا القدماء، وقد حاول بعض الباحثين المعاصر أن يفسروا تَحَمُّلَ الأمثال للضرورة وشَبَهَها بالشعر -أي أن يفسروا كلام العلماء القدماء، وفيما يلي تفصيل ما أدَّوْه:

المحاولة الأولى- تعرّض الدكتور عبدالمجيد قطامش لخروج الأمثال عن القياس، فقال: (الأمثال كالشعر، يتحملان الضرورات، ويُتسامح فيهما ما لا يُتسامح في غيرهما من أنواع الكلام. أما الشعر فلأنه محكوم بوزن معين، وقافية معينة، قد يضطران الشاعر إلى الخروج عن قياس اللغة والنحو. وأما الأمثال فلأن العرب كانوا حريصين على أن يوفروا لها ضروبا من الحلى اللفظية، كالسجع والازدواج وغيرهما، حتى تكون أوقع في النفس، وأخف على السمع، فكان هذا يضطرهم أحيانا إلى الخروج عن القياس، والتضحية بما جرت به عادة اللغة. ومن ناحية أخرى كان بعض الأمثال يصدر عن فئات من الأمّة، لا تُحْكِم أمر اللغة، ولا تُتْقِن قواعدها كالعامة والنساء، فيقع اللحن في تلك الأمثال، ثم تسير بين الناس بلحنها دون التعرض لها بالاصلاح، لأن الأمثال لا تغير عما جاءت عليه عن العرب حتى ولو كانت ملحونة)[١].

فهو يرى أن الضرورة (الشذوذ) دخلت الأمثال من طريقتين:

الأولى: أن الأمثال من الكلام البديعي المسجوع وقد سبق أنه ملحق بالشعر في تحمل الضرورة. ويبدو لي أنه اعتمد في هذا على قول ابن جنى في الاحتجاج لعناية العرب بألفاظها: (أوّلُ ذلك عنايتها بألفاظها، فإنها لما كانت عنوان معانيها، وطريقًا إلى إظهار أغراضها ومراميها، أصلحوها ورتّبوها، وبالغوا في تَحْبيرها وتحسينها، ليكون ذلك أوقع لها في السمع، وأذهب بها في الدلالة على القصد، ألا ترى أن المثل إذا كان مسجوعًا لذّ لسامعه فحفظه، فإذا هو حفظه كان جديرًا باستعماله. ولو لم يكن مسجوعًا لم تأنس النفس به، ولا أَنِقَتْ لِمُستمعه، وإذا كان كذلك لم تحفظه، وإذا لم تحفظه لم تطالب أنفسها باستعمال ما وضع له، وجيء به من أجله)[٢].

وقد رأي العسكري مثل ذلك فقال: (لما عرفت العرب أن الأمثال تتصرف في أكثر وجوه الكلام وتدخل في جُلّ أساليب القول، أخرجوها في أقواها من الألفاظ؛ ليخف استعمالها ويسهل تداولها)[٣].

ورغم أن في هذا الرأي ما في القول بالتسيير من أن طريقة المثل غير خاضعة لأحد ولا

---

(١) (الأمثال العربية) للدكتور قطامش ص٢٠٨.

(٢) (الخصائص) ١/٢١٦-٢١٧.

(٣) (جمهرة الأمثال) ١/ ٤، وقد أورد الدكتور قطامش هذين النصين فى كتابه السابق فى ص ٢٧٢، ٢٧٣، وهذا يؤكد أنهما معتمده فى ذلك الرأى، ثم ناقش الدكتور شوقى ضيف فى ٢٧٧- ٢٧٨؛ فقد كان رأى أن أكثر الأمثال مغسول من كل فن وبيان (لأنها من لغة الشعب وقلما نمّق الشعب لغته) (الفن ومذاهبه فى النثر العربى)، ص ٢٤- ٢٦، وقد كان يفصِلُ خلافهما أن يميزا الأمثال الحكمية من غيرها كما فعلت فيما بعد.

يستطيعها، يبقى له بعض الصواب فيما يخص الأمثال الحكمية؛ فقد سبق في الباب الأول أن الحكيم كان يخرج المعنى الحكمي أحيانا في بناء بديعي مسجوع ليقبله المتلقي ويحفظه، وقد كان بعض ما يقوله ذاك الحكيم يصير أمثالًا حكمية. ولكن الأمثال الحكمية - كما سبق في التمهيد - (٢٣,٢٧٪) من مجموع أمثال البحث.

والطريقة الثانية لدخول الضرورة (الشذوذ) إلى الأمثال - كما رأى الدكتور قطامش -: خطأ فئات لا تحكم أمر اللغة يصير مثلا. ويبدو لي أنه اعتمد فيه على ما نقله السيوطي عن بعض العلماء في بعض الأمثال، قالوا: (هكذا جاء الكلام وإن كان ملحونًا لأن العرب تجرى الأمثال على ما جاءت، ولا تستعمل فيها الإعراب)[١].

المحاولة الثانية: تعرض الدكتو محمد حماسة لتفسير تحمل الأمثال (النثر غير المسجوع) للضرورة، فقال: (هناك احتمالان لأصل المثل يدعو إليهما الظن والافتراض لا البحث والاستقصاء:

أحدهما – أن يكون المثل مقتطعًا من بيت من الشعر، وهم -كما رأينا- يلزمون المثل حاله التي ورد فيها لا يغيرون منها شيئا «لأن العرب تجرى الأمثال على ما جاءت ولا تستعمل فيها الإعراب»، وعلى هذا فإن بعض الأمثال قد يكون من بيت جرى فيه ما يعدّ ضرورة شعرية.

وثاني الاحتمالين: أن يكون المثل مُقْتضبًا من سياق كلام عادي، ليس شعرًا، وحينئذ تكون دلالة المثل على الوضع اللغوي الذي يمثله خطيرة «لأنه يجيء في الأمثال ما لا يجيء في غيرها» ويستطيع - إذن - من يتتبع أصول الأمثال أن يثبت أن العرب لم يكونوا يلتزمون الإعراب الذى قعد له النحاة فيما بعد، فى مخاطباتهم اليومية، ولذلك قال الزجاجي: «الأمثال قد تخرج عن القياس فتحكى كما سمعت ولا يطّرد فيها القياس فتخرج عن طريقة الأمثال» كما أن هذا يثبت في الوقت نفسه أن نحاتنا لم يعبأوا إلا بمستويات خاصة في التقعيد النحوي. ولعل مجيء كثير من الأمثال من النوع الأول هو الذي دعا النحاة إلى أن يقولوا: إن «الأمثال يستجاز فيها ما يستجاز في الشعر»)[٢]. وبعد أن بدأ كلامه بأنّ احتماليْه مبنيان على الظن والافتراض، ختمه بقوله: (أرى أن دراسة أصول الأمثال تحتاج إلى بحث متخصص يقوم على التتبع والمقارنة والإحصاء حتى يعطى نتائج دقيقة، وما قمت به هنا محاولة لتفسير السبب الذي دعا النحاة إلى أن يجيزوا في الأمثال ما لا يجوز إلا في الشعر)[٣].

ولا يخفى أن (ثاني الاحتمالين) عند الدكتور محمد حماسة، قريب جدا من (الناحية الأخرى) عند الدكتور قطامش، غير أن الدكتور حماسة قدمه احتمالًا، والدكتور قطامش قدمه

---

(١) (المزهر) للسيوطى ٤٨٧/١.

(٢) (الضرورة الشعرية) للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ٢٠٢-٢٠٣.

(٣) نفسه ٢٠٣ الحاشية ٤.

تأكّدًا وُثوقًا . وربما رجع هذا الاختلاف إلى أن بحث الدكتور قطامش في الأمثال ، فكان عليه أن يقطع الحكم فيما هو مجال بحثه ، أما بحث الدكتور حماسة ، فكان في الضرورة الشعرية ، وما تعرُّضُه للأمثال إلا ليثبت أن مصطلح (الضرورة) عند علمائنا لم يكن محددا بل قد اختلط الأمر عليهم ، فعرض له أن يفسر ما من أجله شبّهوا الأمثال بالشعر في تحمل الضرورة ، تفسيرًا مبنيًّا على الظن والافتراض -كما صرح- وبنيهما اختلاف آخر من حيث إن الدكتور قطامش نسب اللحن إلى بعض الفئات التي لا تحكم أمر اللغة على حين عمم الدكتور حماسة احتمال عدم الالتزام بالإعراب الذي قعد له النحاة ، في الكلام اليومي العادي . وربما رجع هذا الاختلاف إلى اعتماد الدكتور قطامش - كما ذكرت منذ قليل - على ما نقله السيوطي عن بعض العلماء ؛ فقد كان ما نقله عنهم خاصًّا ببعض كلام النساء ، وأما الدكتور حماسة فقد أراد أن يفسر الظاهرة برمتها دون انحصار في نموذج .

وليس (أول الاحتمالين) عند الدكتور حماسة بغريب ، وفيما يلي نقاش له مفصل :

أولا - ثبت لدى علمائنا القدماء أن بين الأمثال والشعر تقارضًا؛ فقد أُخرجت الأمثال شعرًا ، وأَخرج الشّعرُ متضمّنًا أمثالًا . قال الحسن اليوسى : (اعلم أن المثل معروف الحقيقة مما قدمنا فيه ، وهو يكون نثرًا تارةً ، وذلك أكثرُه ، وقد يكون نظما ، فإن المثل ، وإن كان سائرًا ، لكنه إذا نظم كان أسير له وأسهل على اللسان وأحسن)[١] . وقال حمزة الأصبهاني : (أبيات الشعر كثّرت أمثال العرب وزادت على أمثال سائر الأمم أضعافًا مضاعفة ... فتفرد العرب بين الأمم بكثرة الأمثال إنما هو بمادة الأشعار التي هي نامية بالتوالد على مدى الأيام كنماء السلِ في الأنام)[٢] .

وهذا منطقى جدًّا وبخاصة في حال الأمثال الحكمية والتعبيرية ، فالشاعر مفكرٌ وهو من أجل هذا يسقط كثيرًا على حقائق الأشياء فيقول حِكَمًا يذهب بعضها أمثالا حكمية ، وقد كثر هذا من بعض الشعراء حتى سمّوه (الحكيم) .

والشاعر وصّاف ، حتى إنهم عدوا حسن الوصف في الكلام المنثور ، بداءة الشعر ، ومن أجل هذا يرسل الشاعر ضمن شعره أوصافًا يذهب بعضها أمثالا تعبيرية .

قال ابن منظور : (قال الجوهري هنا وفي المثل : مَتَى كانَ حُكْمُ اللهِ في كَرَبِ النَّخْلِ؟ قال ابن برّي : ليس هذا الشاهد الذي ذكره الجوهري مثلًا ، وإنما هو عُجز بيت لجرير ، وهو بكماله :

أَقولُ ولَمْ أَمْلِكْ سَوَابِقَ عَبْرَةٍ مَتَى كانَ حُكْمُ اللهِ في كَرَبِ النَّخْلِ

قال ذلك لما بلغه أن الصَّلَتانَ العبديّ فضّل الفرزدق عليه قلت : هذه مشاحّة من ابن برى للجوهري في قوله : ليس هذا الشاهد مثلًا ، وإنما هو عجز بيت لجرير . والأمثال قد وردت شعرًا

---

(١) (زهر الأكم في الأمثال والحكم) للحسن اليوسى ٥٢/١.

(٢) (الأمثال الصادرة عن بيوت الشعر) لحمزة الأصبهاني ، المقدمة ، عن (الأمثال العربية) للدكتور قطامش ص ٢٨٢، ٢٨٣.

وغير شعر، وما يكون شعرا لا يمتنع أن يكون مثلا)[١].

ونَقْلُه يوضح أنّ بعض العلماء اختلط عليهم الأمر حين وجدوا الكلام شعرًا، أينسبونَه إلى الأمثال أم إلى الشعر؟ وكأنهم قد ثبت لديهم أن الأمثال من الكلام المنثور، فنسبوا الموزون إلى الشعر، وليس يمتنع - مع نسبته إلى الشعر كما بيّن ابن منظور - أن يكون مثلا.

وأما تضمّن الشعر للأمثال فمشهور حتى إنهم جعلوا من الأساليب البلاغية (التَّذْيِيل)، وهو أن يُلْحق الشاعر بكلامه مثلًا -أو كالمثل- يؤكّده ويوضّحه[٢]. بل إن الشعراء عقدوا شعرهم أحيانا على أمثال، يذكرون قصصها في شعرهم ثم يختمونها بالمثل نفسه، كما صنع النابغة الذبياني بالمثل: (كيفَ أُعاوِدُكَ وهذا أَثَرُ فأسِكَ)[٣].

وقد لاحظت أن هذه الطريقة تكثر في شعر الكميت بن زيد.

وقد قال الدكتور قطامش: (مثلما أخذ الناس الأمثال من الشعراء أخذ الشعراء الأمثال النثرية، وضمنوها شعرهم وهكذا تفاعل النثر والشعر في فن الأمثال العربية، وأخذ كلٌّ منهما من الآخر، فنتج عن تفاعلهما أمثال جديدة، وأبيات جديدة، وهكذا أيضا أسهم الشعر في الجاهلية والإسلام بنصيب موفور في تكاثر الأمثال كثرة مفرطة)[٤].

ثانيا - لم يكن جامعو الأمثال يصرحون دائمًا بأن هذا المثل أو ذلك شعر أو بعض شعر، رغم دلالة بعض القرائن على ذلك، وربما كان هذا بقيّةً مما رآه ابن برى ونقله عنه ابن منظور فيما سبق، فكأنّ كون الأمثال في الأكثر -كما قال الحسن اليوسي فيما سبق- نثرا، جعلهم يعاملونها على أنها نثر، وأن الأصل فيها النثر، وإن كانت موزونة تدل ببعض القرائن على أنها شعر أو بعض شعر. وربما كان هذا منهم لتوهمهم أن يكون الشاعر ضمّنها شعرا لا أنها شعر أصلًا.

في المثل (أَعْطِ القَوْسَ بارِيَها) قال العسكري: (هو من قول القائل:

يا بارِيَ القَوْسِ بَرْيًا لَسْتَ تُحْكِمُهُ لا تَظْلِم القَوْس أَعْطِ القَوْسَ بارِيَها)[٥]

ثم جاء الميداني فسكت عن هذا[٦]، ثم جاء شارح أبيات كتابه ابن المُسْتَوْفِي، فقطع بأن

---

(١) (لسان العرب) لابن منظور، مادة (كرب).

(٢) راجع (الطراز) للعلوى ١١١/٣ وما بعدها.

(٣) راجع (مجمع الأمثال) ٢٧/٣ وما بعدها، و(ديوان النابغة) ص ١٥٤ وما بعدها. بل قد تبارى الشعراء في هذه الطريقة؛ ذكر الأصفهاني عن بشار قوله: (دعاني عُقبةُ بن سَلْم ودعا بحماد عجرد وأعشى باهلة، فلما اجتمعنا عنده قال لنا: إنه خطر ببالي البارحة مثل يتمثله الناس: «ذهبَ الحِمارُ يطلُبُ قَرْنَيْنِ فجاء بِأُذُنَيْنِ» فأخرِجوه من الشعر، ومن أخرجه فله خمسة آلاف درهم، وإن لم تفعلوا جلدتكم كلكم خمسمائة) ثم عجزوا وقَدَرَ بشار فانصرف بالجائزة. (الأغاني) ١٠٥١/٣ - ١٠٥٢/١.

(٤) (الأمثال العربية) للدكتور قطامش ٢٨٨، ٢٩٠.

(٥) (جمهرة الأمثال) للعسكري ٧٦/١.

(٦) راجع (مجمع الأمثال) ٣٤٥/٢.

المثل نثر ينبغى أن يفصل بينه وبين ما جاء في البيت السابق[١].

وفي شرح الميداني للمثل (تصامَّ الحُرُّ إذَا سُنَّ القَدَعُ): (حقه أن يقال (تصامّ) لكنه فك الإدغام ضرورةً)[٢] ورغم تصريحه بأنه ضرورة لم يصرح بأن المثل -وهو موزون شطر من الرجز- شعر أو بعض شعر.

والمثل (شَغَلَ الحَلْيُ أَهْلَهُ أَنْ يُعارا)[٣] موزون من الخفيف، دلّ بقاء إشباع الراء على أنه بعض شعر، وغم هذا لم يصرح الميداني في شرحه بأن المثل كذلك. ومثل هذا كثير[٤] وكان جامعو الأمثال يصرّحون في أحيان بأن هذا المثل أو ذاك شعر أو بعض شعر:

ذكر الميداني في شرحه المثل: (أَنْصُرْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا) قول المفضل: إنه من قول الشاعر:

(يا أَيُّها المَرْءُ الكَرِيمُ المَشْكومْ أَنْصُرْ أَخاكَ ظالِمًا أَوْ مَظْلُومْ)[٥]

وقال في شرحه المثل (ليتنى وفلانًا يُفْعَلْ بنا كذا، حتّى يموتَ الأَعْجَلُ): (هو من قول الأغلب العجلي في شعر له، وهو: ضربًا وطعنًا أوْ يموتَ الأعجل)[٦].

ومثل هذا كثير[٧].

وخلاصة هذا الأمر أن تصريح جامعي الأمثال بأن هذا المثل أو ذاك شعر أو بعض شعر، غير حتمى، لأنهم لم يعتنوا بهذا ولا جعلوه من وكدهم.

ثالثا - خفِى على بعض جامعى الأمثال أحيانا أن هذا المثل شعر أو بعض شعر، وأدركه غيرهم. وأقوى شاهد على هذا ما ذكره أبو عبيد البكرى في شرحه لكتاب الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام؛ فقد كان يكشف أن هذا المثل خفى على ابن سلام أنه شعر، أو يثبت دون غيره -أن المثل كذلك. وفيما يلى نماذج لهذا:

أ - قال البكري: (قال أبو عبيد: من أمثالهم في ذلك: «أسائِر اليوم وقدْ زالَ الظهر» يقول

---

(١) راجع (خزانة الأدب) ٣٥٠/٨.

(٢) (مجمع الأمثال) ٢٥٦/١.

(٣) نفسه ١٨٠/٢.

(٤) راجع (مجمع الأمثال) ١٥٤/١ (المثل رقم ٢٩٢) و١٢٠ (رقم ٣٥٥)، و١٢٨/٢ (رقم ١٨٦٠)، و٣٦٢ (رقم ٢٤٩٤) و٣٨٥ (رقم ٢٥٨٨) و١٧٦ (رقم ٢٠١١)، و٢١٤/٣ (رقم ٣٧٠١) و٤٨٦ (رقم ٤٤٩٣) و٥٢٨ (رقم ٤٨٩٠)، وغير ذلك.

(٥) (مجمع الأمثال) ٣٧٥/٣ وما قبلها.

(٦) نفسه ١٠٩/٣.

(٧) راجع (مجمع الأمثال) ٢٤٩/٢ (المثل رقم ٢١٧٧) و٢٥١ (رقم ٢١٨٣) و(رقم ٢١٨٤) و٢٥٢ (رقم ٢١٨٦) و٢٩٦ (رقم ٢٣١٣) و٢٩٧ (رقم ٢٣٢١) و٢٩٨ (رقم ٢٣٢٢، ٢٣٢٣)، و١٨٢/٣ (رقم ٣٢٣٠)، وغير ذلك.

أتطمع فيما بعد وقد بان لك الياس .

ع[١] : هكذا أورد أبو عبيد المثل على أنه لفظ منثور وإنما أحفظه شطرين موزونين ، قال :

أسائرُ اليومِ وقدْ زالَ الظُّهرْ دونكَ فاربَعْ إنّ ذا سَيْرٌ نُكُرْ)[٢]

ب- قال البكري : (قال أبو عبيد : ومنه قولهم : (ومحترسٌ مِنْ مِثْلِهِ وهو حارسٌ) .

ع : هذا نصف بيت من شعر عبدالله بن همام السلولي ، يقوله في الحُمارس -رجل كان على شُرَط الكوفة للحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة المعروف بالقُباع- قال :

فساعٍ مع السُّلطان يَسْعَى عليهمُ ومُحْتَرَسٌ مِنْ مِثْلِهِ وَهُوَ حارِسُ)[٣]

ج- قال البكري : (قال أبو عبيد : قال الأصمعي وأبو زيد : فإذا ظهر الأمر الظهور كله حتى لا يستتر منه شيء قيل : « قَدْ بَيَّنَ الصُّبْحُ لِذِي عَيْنَيْنِ » .

ع : ذكروا أن (بيّن) هنا بمعنى (بان) و(تبيّن) ، وإنما تأتي بمعنى واحد وقد أنشد بعض العلماء هذا المثل رجزا وصَلَ به شطرًا آخر وهو :

قَدْ بَيَّنَ الصُّبْحُ لِذي عَيْنَيْنْ أَنَّ الطَّريقَ قَبَلُ النَّشْزَيْن)[٤] .

ويجدر أن أشير إلى أن الميداني كابن سلام- خفي عليه أن هذه الأمثال السابقة بعض شعر[٥] .

وخلاصة هذه الفكرة أن جهل جامع الأمثال بأن مثلا ما شعر أو بعض شعر ، لا يرُدُّ احتمال كونه كذلك ، فربما خفي هذا عليه أو عليهم جميعا .

رابعا – بناءً على جميع ما سبق وزنت الأمثال التي أقمت عليها بحثي جميعها تَقَصّيًا لمدى علاقتها بالشعر ، وإن كانت احتمالية وفيما يلي بيان هذا :

بلغ ما كان من الأمثال شعرًا ، وسواء أكان بيتًا أو أكثر منه أو أقل ، (١٢٢٥) مثل من عدد الأمثال المبحوثة وهو (٤٧٢٦) أي بنسبة (٢٥,٩٢٪) . وهي -رغم أنها غير قليلة- تؤكد كلام الحسن اليوسى السابق نقله وهو أن أكثر الأمثال نثر .

وفيما يلى جدول يفصّل حال المثل الشعري ، بحيث تشير مَحالّه الرأسية إلى وزنه من أي بحر هو؟ وتشير مَحالّه الأفقية إلى طوله : أبيت هو أم أكثر منه أم أقل؟

وينبغى أن أشير أولا إلى أن جامعي الأمثال لم يكونوا يلزمون طريقة واحدة في رواية الشعر عندما يصير مثلا ؛ فهم يحذفون العاطف وما أشبهه من أوله ، وفي نماذج البكرى السابقة مثال

---

(١) هذا الحرف (ع) اختصار الشارح الذي وافَقَت كنيتُه كنيةَ ابن سلام المؤلف ، وهكذا ورد .
(٢) (فصل المقال) ٣٥٢، ٣٥٤.
(٣) نفسه ص ٦١.
(٤) نفسه ص ٩٤.
(٥) راجع (مجمع الأمثال) ٢/١٠٨، ٤٨٧، ٣/٣٤٨.

ذلك ، فقد روى الميداني المثل الثاني دون واو هكذا : (مُحْتَرَسٌ مِنْ مِثْلِهِ وَهوَ حارِسٌ) على حين سبقته الواو في البيت[١] .

وهم أحيانا لا يُطْلقون آخر المثل (وهو الروى في الأصل الشعري) رغم أنهم يصرحون بأن هذا المثل بعض شعر ويروون الشعر فيظهر أنه كان مُطْلَقًا ، كما فعل الميداني في شرحه المثل : (لَوْ تُرِكَ القَطَا لَيْلًا لَنَامَ)[٢] فقد كشف أنه شطر بيت هو قول حذامِ المُصَدِّقَةِ المشهورة :

أَلا يا قَوْمنا ارْتَحِلُوا وسِيرُوا فَلَوْ تُرِكَ القَطا لَيْلًا لَنامَا

فلما ذهب عجزُ البيت مثلًا ، ذهب العاطفُ من أوّله وألفُ الإطلاق من آخره التي تسمى (وصلا) .

وفي أحيان أخرى يحدث العكس ، بأن يطلقوا وهو في الأصل الشعري غير ذلك ، كما سبق في المثل (أُنْصُرَ أَخاكَ ظالِمًا أَوْ مَظْلومًا) فهو من قول الشاعر :

يا أَيُّها المَرْءُ الكَرِيمُ المَشْكُومْ أُنْصُرْ أَخاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومْ

وفي أحيان أخرى يروُون المثل بالإطلاق كما هو في أصله الشعري كما سبق في المثل : (شَغَلَ الحَلْى أَهلَه أَنْ يُعارا) فهو شطر وافٍ من الخفيف[٣] .

- ويمكن لهذا الجدول القادم فى الصفحة التالية أن يقدم هذه المعطيات :

م١- أكثر الأوزان ترددًا الرجزُ ، فقد تردد (٦٥١) مرة أي بنسبة (١٤, ٥٣٪) .

م٢- أكثر الأطوال ترددًا شطرُ البيت ، فقد تردد (١٥٦) مرة أي بنسبة (٢٠, ٨٦٪) .

م٣- أكثر الأشطار تردّدًا شطرُ البيت التام ، فقد تردد (٨٢٤) مرة أي بنسبة (٧٨,٠٣٪) .

- ولكل معطى منها دلالة وتفسير ، يلي طرحهما على الترتيب :

ت م١- قال بعض الدراسين : (كاد الباحثون المحدثون يتفقون على أن الرجز هو أقدم الأوزان الشعرية في الأدب العربي وأنه حلقة وصل بين النثر المسجوع والأوزان الشعرية الأخرى غير أنهم غالبا لا يبرهنون على صحة ما ذهبوا إليه)[٤] . غير أن هذا (المعطى) الأول ، يقدّم

---

(١) راجع (التدوير في الشعر) للدكتور أحمد كشك ، فقد لاحظ شياع (الخرم) في بحر الطويل ، ومنه هذا المثل المحذوفة منه الواو ، ودرس هذه الظاهرة وتتبعها ، ص ٤٣ الحاشية .

(٢) راجع (مجمع الأمثال) ٨٢/٣.

(٣) سبق في بحث حذف الجملة في الفصل الثالث من الباب الأول ، أن فسرت هذه الاختلافات بأنها راجعة إلى اختلاف الناس أنفسهم؛ فمنهم المتطلع إلى الوزن ، المعنيّ بموسيقا الكلام ، ومنهم المعنيّ بدلالته دون اهتمام لموسيقاه ووزنه ، فأما الأول فيتمّ المثل كما هو في أصله الشعري ، وأما الآخر فربّما أهمل إتمامه .

(٤) (دراسة لغوية في أراجيز رؤبة والعجاج) للدكتورة خولة تقى الدين الهلالي ١٦/١، وراجع (في علم القافية) للدكتور أمين على السيد .

البرهان الناقص، فأكثر الأمثال الشعرية رجز، والأمثال نفسها (أقدم ما وصل إلينا من أساليب اللغة العربية)[١].

طوله / وزن المثل	ثلاثة أبيات مشطورة	بيت واف أو تام	ثلاثة أبيات منهوكة	بيت مجزوء	بيتان منهوكان	شطر بيت واف أو تام أو بيت مشطور	شطر بيت مخلع	شطر بيت مجزوء	بيت منهوك	بعض شطر بيت واف أو تام	المجموع
طويل	–	٣	–	–	–	٣١	–	–	–	٥	٣٩
مديد	–	–	–	–	–	٧	–	–	–	–	٧
بسيط	–	٢	–	–	–	٣٣	٣	–	–	٣	٤١
وافر	–	١	–	–	–	٤٦	–	١٠	–	٣	٦٠
كامل	–	–	–	١	–	٤٠	–	٣١	–	٣	٨٣
هزج	–	٢	–	–	–	٧	–	–	–	–	٩
رجز	١	٩	١	٦	–	٤٧٧	–	١٥٢	٣	٢	٦٥١
رمل	–	–	–	١	–	٢١	–	٢٨	–	١	٥١
سريع	١	٤	–	–	–	٧٧	–	–	–	٢	٨٤
منسرح	–	١	–	–	٢	١٤	–	–	٨٥	–	١٠٢
خفيف	–	–	–	١	–	١٢	–	–	–	٢٥	٣٨
مقتضب	–	–	–	–	–	٣	–	–	–	–	٣
مجتث	–	–	–	–	–	٣٠	–	–	–	–	٣٠
متقارب	–	–	–	–	–	١٧	–	–	–	–	١٧
متدارك	–	–	–	–	–	٩	–	–	–	١	١٠
المجموع	٢	٢٢	١	٩	٢	٨٢٤	٣	٢٢٩	٨٨	٤٥	١٢٢٥

فالبرهان الذي يقدمه (المعطى الأول) يعتمد على أساسين:

الأول كثرة وزن الرجز.

والآخر أن الموزون أمثال وهي أقدم الأساليب.

من أجل هذا حق لبعض الباحثين أن يقول: (هكذا يجد المتتبع لنشأة هذه الأوزان المتعددة المتفرعة أنها اشتقت اشتقاقًا واستخرجت استخراجًا من بحر الرجز الذي يكاد يتفق الباحثون على أنه أقدم الأوزان)[٢].

ت م٢- قال بعض الباحثين (إذا حللنا الأبيات الشعرية التي صدرت عنها الأمثال أمكننا أن

(١) (تاريخ اللغات السامية) لولفنسون ص٢١٢.

(٢) (المدارس العروضية في الشعر العربي) لعبدالروف بابكر السيد ص٧٠.

نصنفها على النحو التالي : ١- أبيات يتمثل بها كلها ، صدرًا وعُجزًا ، وهذا هو الغالب الأعم)[١] .

ولكن هذا (المعطى الثاني) يثبت غير ذلك . وما يثبته مقبولٌ عقلا من حيث إن الايجاز صفة أصلية في الأمثال ، وشطر البيت أوجز من البيت .

ت م٣- يبدو أن هذا (المعطى الثالث) راجع إلى أمور :

أولها - أن بعض الأبحر لا يستخدم مجزوءًا لأنه كالمجزوء .

ثانيها - أن استخدام الشعراء للبحر تاما أكثر من استخدامهم له مجزوءا ، يثبت ذلك تصفّح أشعارهم من خلال (المفضليات) مثلا ، وربما كان هذا لقصره مجزوءًا عن تحمّل ما يريدون .

ثالثها - أن نغمة شطر البيت التام أظهر وموسيقاه أقوى وأبين ، ولا شك أن أهل الميل الموسيقيّ سيؤثرون ما موسيقاه أبين .

لقد تبيّن مما سبق وَجاهةُ (أول الاحتمالين) في محاولة الدكتور حماسة تفسير تحملْ الأمثال للضرورة ، وأنه لم يكن غريبًا على علمائنا القدامى ، وأن كون المثل بعض شعر لا يعنى أن يكون بيتًا كاملا ، وأن الزعم بأن هذا هو الأكثر ، غير ثابت وكذلك استبانت بالجدول بعض الأفكار .

المحاولة الثالثة : تعرض الدكتور عبدالحكيم راضى لمستوى لغة الشعر ، وفَهِمَ منْ رَبْط بعض العلماء بين الشعر والأمثال في تحمل الضرورة (أن الأمثال أقرب إلى الشعر من الكلام المرسل)[٢] ، ثم فسر هذا القرب بأن الأمثال من نماذج اللغة الاضطرابية (الانفعالية) التي لا تلتزم قانون النحو[٣] . ويفهم من كلامه أن وجه الشبه بينها وبين الشعر سيطرة الاضطراب عليهما .

أما الشعر فسواءٌ أقاله الشاعر في وقت ثورته أم قاله في وقت آخر مستحضرًا تلك الثورة ، تتشابك المعاني وتتقاطع العواطف فتبقى من ذلك كلّه في نسيج الشعر علامةٌ يأباها العلماء .

(فما يعده عبدالقاهر وغيره من البلاغيين بناء على معانى النحو فسادًا في التأليف وخللا في النظر ليس الا صورة من صور التركيب توخّاها الشاعر فى اللغة ، والنحو بأحكامه أعجز عن أن يستوعب أسرار اللغة الشعرية ووجوهها التي يدق فيها النظر ، فهو يقيم منها أصولا عامة يجريها على أشياء متباينة لا تكاد تتضح معها الخصائص المتفردة للكلام)[٤] .

وأما الأمثال على هذه الرؤية - فسواء أسيطر الاضطراب على قائل المثل أم سيطر على مستعمله ، يضطرب المتكلم عَصبًا فيضطرب كلامًا .

---

(١) (الأمثال العربية) للدكتور قطامش ص٢٨٣.

(٢) (نظرية اللغة والنقد الأدبي) للدكتور عبدالحكيم راضى ص ٥٠.

(٣) راجع السابق ص ٥٠ وما بعدها .

(٤) (التركيب اللغوي للأدب) للدكتور لطفى عبدالبديع ص١٠.

وقد ثبت لدى الباحثين المعاصرين علاقة اضطراب الكلام باضطرابات الجهاز العصبي[١]، وثبت لديهم السمت الخاص لكلام الاضطراب.

فقد تحدث فندريس عن اللغة الاضطرابية التي تنفجر تلقائيا من النفس تحت تأثير اضطراب شديد، قائلا: (في هذه الحالة يضع المتكلم الألفاظ الهامة في القمة؛ إذ لا يتيسر له لا الوقت ولا الفراغ اللذان يجعلانه يطابق فكرته على تلك القواعد الصارمة، قواعد اللغة المُتَروِّية المنظمة، وعلى هذا تتعارض اللغة الفجائية مع اللغة النحوية)[٢].

وبعد أن تحدث برجشتراسر عن أشكال الجمل، قال: (هذا ما يوجد من هذا النوع في الكلام العادي الهادئ، وأما عند هَيَجان النفس، فيستعمل في غير التركيبات المذكورة أيضا)[٣].

ثم فصّل ما سماه (كلام الهيجان) وهو يرادف (كلام الاضطراب) فقال: (الكلام الخاص بِهَيَجان النفس جنسان:

أحدهما – متكون من كثير مما يتكلم به بين الناس، في مساعيهم اليومية، وتعاطيهم شئون الحياة، وخصوصا عند أقوام البلاد الجنوبية والسامية من بينها، فإنا نراها أكثر حدة وتحرّكًا من شعوب الشمال.

والجنس الثاني من الهيجان: هو إلهام الشعر، فنرى الشعر يميل إلى مثل ما يميل إليه الكلام الخاص بهيجان النفس من ترك الربط)[٤].

وكلامه صريح في تشابه الشعر وكلام الاضطراب الذي جعل الدكتور راضى الأمثال منه، ورمبا كان قريبا من كلام الاضطراب وهيجان النفس ما سماه الدكتور تمام حسان «الأساليب الإفصاحية»[٥]. وربما كان قريبا ما يمكن تسميته «كلام العَجْز» أخذا من قول جون لاينز: (هناك بطبيعة الحال نوع آخر غير نحوي وغير مقبول بسبب شرود الذهن أو النسيان غير المتعمد أو عجز من نوع ما في الإخراج الحقيقي للعلامات اللغوية)[٦].

فاضطراب المتكلم وهيجانه يحجزانه عن إقامة كلامه ويُضِلّانه. وأظهر آثار الاضطراب، إسراع النطق، وهي صفة أثبتها بعض الباحثين للأمثال[٧]. وأظهر آثار إسراع النطق (سقوط بعض

---

(١) راجع (سيكلوجية اللغة والمرض العقلي) للدكتور جمعة سيد يوسف ص١٥٩ وما بعدها.
(٢) (اللغة) لفندريس ص ١٩٥.
(٣) (التطور النحوي للغة العربية) لبرجشتراسر ص ١٢٨.
(٤) نفسه ١٢٨.
(٥) راجع (اللغة العربية) للدكتور تمام حسان ١١٦ – ١١٧.
(٦) (اللغة والمعنى والسياق) لجون لاينز ص ١٩٥، وهو يقصد نوعًا من الأعمال الكلامية.
(٧) راجع (المثل المقارن) لممدوح حقى ص١٩.

الأصوات من الكلمات في أثناء النطق بها)[1]، غير أن للاضطراب آثارًا أخرى.

ذكر الميداني أن امرأة دخلت على سيدنا عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - وهو حاسر الرأس وكان أصلع (فدُهِشَتْ المرأةُ فقالتْ: أبا غَفْرٍ، حَفَصَ اللهُ لَكَ، وأرادَتْ أَنْ تقولَ: أَبا حَفْص غَفَرَ اللهُ لَكَ، فقال عُمَرُ - رضى الله عنه -: ما تَقولِينَ؟ فَقالت: صَلِعْتُ مِنْ فَرْقَتِكَ، وأرادت أَنْ تقولَ: فَرِقْتُ مِنْ صَلْعَتِكَ)[2] فقد اضطربت المرأة مما رأت وكان سيدنا عمر مَهيبًا، وقول الميداني -ولا شك أنه روى الخبر عن غيره فلم يشهده -: «فدُهِشَتْ» دليل على ذلك؛ فالدَّهَشُ كما ذكر ابنُ منظور (ذَهابُ العَقْلِ مِنَ الذّهلِ والوَلَهِ وقيل من الفَزَع)[3].

فما حدث نموذج من نماذج كلام الدهش وهو قريب من كلام الاضطراب وهيجان النفس والإفصاح والعجز[4].

لقد أحسّ الناظرون في الأمثال قديمًا وحديثًا، بخصوصية لغتها ومجاراتها للشعر حتى لقد حكموا بأنها تحملت من الضرورة ما تحمله الشعر.

وتنبغى الإشارة إلى أن كلامهم -وقد سبق نقله- يعنى أن هذه الضرورة (الشذوذ) تقبل فيها لخصوصيتها، ولا تباح كما يفهم من قول الدكتور محمد حماسة: (هناك صيغ نحوية مقبولة، وصيغ غير مقبولة، وبعضها مسموح به في الشعر دون النثر، وبعضها مسموح به في بعض أنواع التعبير كالأمثال)[5].

وقد كان القول بخصوصية لغتها مفتقرًا إلى تفسير - في الوقت الذي لا تخفى فيه خصوصية لغة الشعر - وقد قدم علماؤنا القدماء ما رأوه، ونظر الباحثون المحدثون في كلامهم وفي الأمثال - كل على حسبه - فقدموا ما رأوه، فحصل لدىّ أنّ تحمل الأمثال الضرورة (الشذوذ) كان لما يأتي:

١- كثرةِ استعمالها: وهو رأي المبرد.
٢- تَسْيِيرِها: وهو رأي أبي على الفارسي.
٣- قِلّةِ دَوْرها: وهو رأى الأصمعي.

---

(١) راجع (في اللهجات العربية) للدكتور ابراهيم انيس: ١٣٤.
(٢) (مجمع الأمثال) ٣٣٥/١.
(٣) (لسان العرب) مادة (دهش).
(٤) عايَنْتُ مثل هذا النموذج؛ فقد ركبت قطارًا فحدثَ بين المُحصِّل (الكمسرى) وإحدى الراكبات- وقد اصطحبت جملًا ثقيلًا تريد معه أن تدفع قليلا - جِدالٌ، فأعنفَ كلامه واحتجّ عليها بأنّ ما يحدث لها سيحدثُ لغَيْرِها، قائلًا: «العَدْلُ في الظُّلْمِ مُساواةٌ». وقَدْ عِلِم السامعونَ أنّه يريد «المساواةُ في الظُّلْمِ عَدْلٌ» وأنه لم يصرفه عن طريقة الكلام- وهو مَثلٌ حكميّ مُوَلّد- إلا فَرْطُ غَضَبِهِ وثورة اضطرابه.
(قطار (منوف - طنطا) رحلة الساعة ٣,٣٠ عصر الجمعة ١٠/٤/١٩٩٢م).
(٥) (النحو والدلالة) للدكتور محمد حماسة ص ٥٣.

٤- سجعِها وتَحْسينِ ألفاظها : وهو رأى الدكتور عبدالمجيد قطامش .

٥- خطأٍ ممن لا يُحْكم أمر اللغة : وهو رأى الدكتور قطامش والاحتمال الثاني عند الدكتور محمد حماسة قريب منه .

٦ - اقتطاعِها من شعر : وهو الاحتمال الأول عند الدكتور حماسة .

٧ - أنَّها كلامُ اضطراب : وهو رأى الدكتور عبدالحكيم راضى .

وقد بدا لي احتمالُ أن يكون ما وقع بالأمثال مما يعد شذوذًا (ضرورة) ، لأمر ثامن :

٨- قِدَمِها : فيمكن أن يكون ذاك الشذوذ (الضرورة) أثرًا لُغويًّا من آثار النظام اللغوي المتروك .

فالأمثال قديمة جدا ، بل هي (أقدم ما وصل إلينا من أساليب العربية)[١] ، وقد قال فيها المبرد : (الأمثال تَجْرى على الأصول كثيرًا)[٢] ، ويمكن أن نفهم من كلامه أنها تَحْفظ بعض سمات النظام اللغوي القديم التي تُركت وهُجرت ، من قَبيل (التنبيه على الأصل) المعروف عند علمائنا . وصارت – في وصف علمائنا القدماء – من الأصول المتروكة التي هي على ضربين :

(**أحدهما** – ما إذا احتيجَ إليه جاز أن يُراجع .

والآخر - ما لا تُمكن مراجعته ، لأن العرب انصرفت عنه فلم تستعمله)[٣] .

فقد يكون وصفهم لها بتحمل ضرائر الشعر راجعًا إلى أنها حفظت الأصل المتروك ، على حين راجَعَه الشعر فعد ضرورة ، والشبه عندئذ بين الأمثال والشعر ظاهر لأن المحصّلة واحدة .

هذه ثمانية تفاسير لتحمل الأمثال مخالفة المطرد المسماة في الشعر غالبا (ضرورة) ، قابلةٌ الصواب والخطأ؛ لأنها لم تُشفع بالتطبيق ، عرضْتها وأضفتُ ما يمكن أن يوضحها ويقويها أو يبين مبلغ حظها من الدقة .

وقد حاولت في هذا الباب أن أُتمّ ذلك النقص وأضيف التطبيق المفتقد . فلا يخفى أنّ علماءنا عندما لاحظوا مخالفة الشعرِ المطردَ كثيرا أكملوا ملاحظتهم وأضافوا التطبيق الذي بلغ أن تفرد بكتب في ضرائر الشعر وما يجوز للشاعر في الضرورة وما يجوز للشاعر دون الناثر .

ولكنهم رغم تشبيههم الأمثال بالشعر في إكثارها مخالفة المطرد ، لم يُتمّوا التشبيه بمثل ما صنعوه مع الشعر . ويبدو لي أن ذلك راجع إلى أن تشبيه الأمثال بالشعر في الإكثار من مخالفة المطرد ، لم يرد إلا من قليل من العلماء ذكرتهم فيما سبق -رغم أن كثيرًا منهم لاحظ كثرة شذوذ الأمثال- الذين لمسوا وجه الشبه الخفى .

---

(١) (تاريخ اللغات السامية) لولفنسون ص ٢١٢، وراجع (تاريخ الأدب العربي) لبروكلمان ، ١/ ١٣٠، وما بعدها .

(٢) (المقتضب) للمبرد ٢٨٠/٣.

(٣) (الخصائص) لابن جنى ٣٤٩/٢.

ولهذا نفسه سمّيت هذه الخطوة من البحث ، بحث شذوذ لا بحث ضرورة ، وهنا سبب آخر أن رأى من رأى خص (الضرورة) بمخالفة المطرد في الشعر ، يظل الأدق المأخوذ به في بحث ما يحدث بالشعر سواء أكان الباحث قديما أم حديثًا .

ومبنى هذا التطبيق على ما يأتي :

أ - استخراج مخالفات المطرد ، التي منعها النحاة أو بعضهم ، وسواء أأجازوها في الشعر ضرورة أم لم يجيزوها ، التي وقعت بالأمثال .

ب- عرض كلام النحاة ومناقشته والاعتماد في نقاشه على كلامهم هم أيضا وعلى الاستشهاد بالكلام الفصيح المقبول عندهم كذلك .

ج- ذكر الأمثال المتحملة ذاك الشذوذ (مخالفة المطرد) مع شرح مقام ما احتاج منها إلى هذا ، ومحاولة صنع مقام لما افتقد منها مقامه وافتقر إليه .

د- ذكر ما يمكن أن يكون تفسيرا للشذوذ ، ولا سيما ما ذكره العلماء في المثل المتعرِّض لشذوذه .

هـ- بناء مسائل الشذوذ على وَفْق ما جرى البحث عليه في الباب الأول فهو البناء النحوي المطرد العام ، وما هنا الشذوذ النحوي الخاص .

و- جمع ما تكرر من أشكال الشذوذ ، عن أول ورود له ، فإذا تكررت مسألة من الشذوذ في (امتداد الجملة) وكان أول ورودها في (امتداد المسند) ، ضُمّت مع ما في (امتداد المسند) لأنه الأسبق وأُشيرَ إلى هذا .

* * *

الفصل الأول

المسند إليه

أولا – حال ذكر المسند إليه :

(أ) نوع المسند إليه :

وقعت خلاله بعض حالات الشذوذ ، فيما يلى عرض لها وتحليل :

(وقوع الجملة مسندًا إليه)

لا تقع الجملة مسندًا إليه ، لأنه (محكوم عليه ، والمحكوم عليه لا يكون إلا مفردا ، بخلاف الأحكام ، فإنه يعبر عنها بالمفرد تارة والجملة أخرى ، وإنما كان ذلك لاتساعهم في الأحكام ، ألا ترى أنهم وضعوا جملة باب الأفعال مشروطة بأن تكون أحكامًا لغرض الاتساع فيها والاختصار ، ولم يوضع المحكوم عليه ذلك الوضع . ومن ثم لم يقع الفاعل ولا المبتدأ جملة)[1] .

وقد لاحظ النحاة أن هذا الممتنع وقع ببعض الأمثال العربية ، وفيما يلى عرض للأمثال التي لاحظوا هذا عليها والأمثال التي أشبهتها ولم يذكروها ، ثم تناوُلٌ لها :

١- (تَسْمَعُ بالمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ)[2]

٢- (لَيْسَ كُلَّ حِيْنٍ أَحْلُبُ فَأَشْرَبُ)[3]

٣- (بِئْسَ مَقَامُ الشَّيْخِ أَمْرِسْ أَمْرِسْ)[4]

٤- (أَهْدِ لِجَارِكَ أَشَدُّ لِضَغْنِكَ)[5]

٥- (تَمَنَّعِي أَشْهَى لَكِ)[6]

٦- (وراءَكَ أَوْسَعُ لَكَ)[7]

---

(١) (أمالى ابن الحاجب) ٢/٨٨٢.

(٢) (مجمع الأمثال) ١/٢٢٧ ويضرب لمن خَبَرُهُ خَيْرٌ مِنْ مَرْآه .

(٣) نفسه ٣/١١١ ويضرب في كل شيء يمنع من المال وغيره .

(٤) نفسه ١/١٦٩ ويضرب لمن يحوجه الأمر إلى ما لا طاقة له به ، أو يربأ به عنه . يقال : مَرَسَ الحَبْلُ يَمْرُسُ ، إذا وقع في أحد جانبى البكرة ، فإذا أعدتَه إلى مجراه قلت : أَمْرَسْتُهُ .

(٥) نفسه ٣/٤٦٥.

(٦) هذه رواية الزمخشري (بالمستقصى) ٢/ ٣٢، ورواية الميداني (تَمَنَّعي أَشْهَى لَكَ) غير أن شرحه له يفيد رواية الزمخشرى ، فقد قال : (أصله أن رجلا قال لامرأته : تمنعى إذا غازلتك يكن أشهى) مجمع الأمثال ١/٢٢١.

(٧) (مجمع الأمثال) ٣/٤٣٩.

٧- (فَرَقًا أَنْفَعُ مِنْ حُبٍّ)[١]

فظاهر هذه الأمثال مُفْضٍ إلى وقوع ذلك الممتنع ، فكلٌّ من (تَسْمَعُ) ، و(أمرس) ، و(أهد) ، و(تمنعى) جملة فعلية مبتدأ ، و(أحلب) جملة فعلية اسم ليس ، و(وراءك) جملة اسمية مبتدأ ، و(فَرَقًا) دل على جملة فعلية مبتدأ .

ويبدو لي أن هذه الأمثال مختلفة فيما بينها من حيث وقوع ذلك الممتنع بها :

أما المثل الأول فقد دار كلام النحاة فيه على رأيين :

الأول – أن قبل (تسمع) (أن) محذوفة مُرادةً معنىً ، فلما حذفت رفع الفعل ، لأنها ضَعُفتْ بالحذف على غير قياس ، والحرف عاملٌ ضعيفٌ أصلًا . وهي مرادة معنى من أجل أن يخرج من الفعل معها مصدرٌ يصحّ وقوعُه مبتدأ .

والآخر – أن الفعل (تسمع) مفرغ من دلالته على الزمن ، خالص للدلالة على الحدث ، فهو في حكم المصدر ، ومن ثم وقع الموقع الذي يقعه المصدر .

وقد رأى ابن جنى في (سر الصناعة) الرأى الأول وذكر أن الذي سهل هذا أنه قد بقى في الجملة على كل حال ، اسم ، وهو الذي يطلبه بناء الجملة الذي يتركب من جزأين : إما اسم واسم ، وإما فعل واسم . لكنه ذكر في (الخصائص) الرأي الثاني[٢] .

ورأى ابن مالك الرأي الأول قائلا : (قد تحذف أن قبل المضارع في غير المواضع المذكورة ، فتلغى غالبا ، كقولهم : تَسْمَعُ بالمُعَيْدى خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ)[٣] .

وقال السهيلي : (فلما حذف « أن » ارتفع الفعل ، وبقى الكلام يتضمن معناها)[٤]

ونقل البغدادي الرأي الثاني وبيّنه قائلا : (هذا من باب التجريد ، وذلك بأن تجرد الفعل عن أحد مدلوليه وهو الزمان فيتمحّض للحدث ، كما قيل في قولهم : « تسمع بالمعيدى خير من أن تراه » على رواية الرفع ، فيكون (تسمع) مبتدأ ، وخير خبره)[٥] .

وقد رأى ابن عصفور الرأى الأول وأورد المثل في ضرائر إبدال كلمة بكملة قائلا : (قد يجيء مثل هذا في الكلام ، نحو قولهم : « تسمع بالمعيدي خير من أن تراه » . الا أن ذلك يقل في الكلام ويكثر في الشعر ، فلذلك أوردناه في جملة ما يختص به الشعر)[٦] .

---

(١) (مجمع الأمثال) ٢/٤٤٩.

(٢) راجع (سر صناعة الاعراب) لابن جنى ١/ ٢٨٤، ٢٨٨، و(الخصائص) ٢/٤٣٥ - ٤٣٦.

(٣) (شرح التسهيل) لابن مالك ٤/٥٠.

(٤) (أمالى السهيلي) ص ٨٤.

(٥) (شرح أبيات المغنى) للبغدادي ٦/٢٧٨.

(٦) (ضرائر الشعر) لابن عصفور ص٢٦٥.

وكذلك رأى ابن هشام الرأى الأول ثم قال: (الذي حسّن حذف «أن» الأولى ثبوت «أن» الثانية، وقد روى «أنْ تسمعَ» بثبوت «أن» على الأصل، و«أن» والفعل في تأويل مصدره أي سماعك؛ فالإخبار في الحقيقة إنما هو عن الاسم)[١].

ونقل السيوطي الرأيين جميعًا على هِجِّيراهُ[٢].

ويُعدُّ كلام ابن هشام مدخلًا إلى تقديم رأى مَبْنيٍّ على روايات هذا المثل:

ذكر الميداني في شرح هذا المثل أنه يروى («لأن تسمع بالمعيدي خير»، و«أن تسمع»، ويروى «تسمعَ بالمعيدى لا أن تراه» والمختار «أن تسمع»)[٣]

وقال البكري راويا عن ابن سلام: (قال الكسائي: من أمثالهم في هذا «أن تسمع بالمعيدي خير من أن تراه»ز قال أبو عبيد: كان الكسائي يُدخل فيه «أن» والعامة لا تذكر فيه «أن»، ووجه الكلام ما قال الكسائى ... ع: حذف «أن» من المثل أشهر عند العلماء، فيقولون: تسمعُ بالمعيدى -بضم العين- وتسمعَ -بنصبها- على إضمار أن، وأكثرهم أيضا يقول: لا أن تراه)[٤]

فروايات المثل هي (لأَنْ تَسَمَعَ -أَنْ تَسْمَعَ- تَسْمَعَ- تَسْمَعُ) ولم أُغَيِّرْ ترتيب الميداني لها غير زيادة رواية المتن الأخيرة.

ولا يخفى أن هذا الترتيب منه حكيم جدًّا، فكأنه قدم الأثقل على اللسان وأخر الأخفّ، وفي هذا إشارة إلى إيثار اللسان الأخف عليه عند الاستعمال ولا سيما الاستعمال الكثير.

قال ابن يعيش: (اعلم أن اللفظ إذا كثر في ألسنتهم واستعمالهم آثروا تخفيفه وعلى حسب تفاوت الكثرة يتفاوت التخفيف)[٥].

وقائل المثل في البدء واحد ثم أكثر، والتخفف في المثل كان من جزء ثم أكثر، فقد طرح مستعمل المثل لام التأكيد أوّلًا، ثم (أن) المصدرية ثانيا والنصبُ باقٍ، ثم طرح النصب ومال إلى رفع المضارع الذي هو في لسانه مرفوع إلا إذا غَيّره مغيِّر.

فهذا نموذج من نماذج التحول اللغوي الذي يجرى قانونه على (أن) المصدرية كما جرى على (لام التأكيد).

قال ابن هشام اللخمي: (من روى «لأنْ تَسْمَعَ بالمعيدي خير من أن تراه» كانت اللام لام

---

(١) (شرح شذور الذهب) لابن هشام ص ١٩.

(٢) راجع (همع الهوامع) للسيوطى ١/ ١٢ - ١٣.

(٣) (مجمع الأمثال) للميداني ١/ ٢٢٧، والعجب منه كيف يصف (أن تسمع) بأنها المختارة وهو قد أثبت في المتن (تَسْمَعُ)؟

(٤) (فصل المقال) للبكرى ص ١٣٥، ١٣٦، و(ع) اختصار البكري، ورد كذلك، فكنيته ككنية صاحب المتن ابن سلام.

(٥) (شرح المفصل) لابن يعيش ٩٤/٩ وأشير هناك إلى أن قائل هذا المثل الأول -كما ذكر الميداني في شرحه- المنذر بن ماء السماء، فهو ضارب في الجاهلية، بحيث مرّ زمنٌ كافٍ لأن يصل بالمثل إلى حاله الأخيرة.

الابتداء، لأنها مع الفعل بتأويل المصدر، والتقدير: لسماعُك، بالمعيدي: متعلّق بالسماع، وخبر: خبر السماع، ومن روى (تَسْمَعَ بالميعدى) بنصب الفعل، أضمر أن ونصب بها وموضع (أن) مع الفعل رفع كما قدمنا)[1].

ولكن النحاة أَكْبَرُوْا نصب الفعل مع طرح (أن) كما أَكْبروا رفعه. وكان ينبغى لهم -مع إدراكهم معنى التطور هنا دون لفظه بدليل كلامهم السابق- غيرُ ذلك.

ولكن الإشكال هنا أنهم لا يقبلون بقاء الفعل المضارع منصوبا بعد حذف (أن)، ويرونه من ضرائر الشعر، ويستحضرون قول طَرَفة:

أَلَا أَيُّهذا اللَّائِمِى أَحْضُرَ الوَغَى وأَنْ أَشْهَدَ اللَّذات هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِى[2]

وأرى أن المثل مختلف، فهو متطور عن (لَأَنْ تَسْمَعَ) ثُم (أَنْ تَسْمَعَ) وليس مقولا في البدء (تسمعَ). فيبدو لي أن كلامهم إنما ينطبق على المقول في البدء لا التحول عن حال أولى أو ثانية، لأن المتحول كالمثل، لا يستحيل معه (تسمعَ)، فهذا نطْقٌ شَغَلَ زمنًا ما، والرواية الواردة من هذا الزمن، فكان ينبغى ألا يُكْبرها النحاة ويتناكروها.

وحكمهم بارتفاع المضارع بعد حذف (أن) دليل على ما فعلتْه حين جعلت (تسمعُ) النُّطْق الأخير. وتبقى نقطتان:

الأولى- هي أن العامة في كلام ابن سلام الذي ذكره البكري، غير مقصود بهم المولدون وضعاف الألسن، بل هم جمهرة المجتمع، وقد أدرك هذا بعض الباحثين[3]، وربما أكد هذه النقطة أن ابن سلام نفسه قضى عامة حياته في القرن الثاني الهجري أي في عصر الاستشهاد[4].

والنقطة الأخرى- أن بعض الباحثين استشهد بالنُّطْق الأخير في مسير هذا المثل، وهو (تسمعُ بالمعيدي خير من أن تراه) لتقديم المبتدأ للمعنى الفعلي. قال الدكتور محمود شرف الدين: (لا تستمد الفعلية من الخبر فقط؛ بل ان المبتدأ يقدم لنا هذا المعنى بوضوح في بعض الأمثلة، التي قد تخالف ما انتهت إليه اللغة في تراكيبها، فالمثل العربي المشهور «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه» يقع فيه الفعل المضارع في موقع المبتدأ، وأعربه النحويون على أنه مرفوع بحذف الناصب «أن». وسواء روى «تسمع» بالرفع أم بالنصب - على قلة- فمن الواضح أن موقع المبتدأ شُغل بعنصر فعلي، إما صريح كما ورد في المثل -على الرفع- أو مؤول كما ذهب إليه النحويون؛ إذ قالوا: المراد سماعك؟ فالمصدر «سماع» فيه أيضًا طاقة فعلية)[5].

---

(١) (شرح الفصيح) لابن هشام اللخمي ص ٢٢٣.

(٢) راجع (همع الهوامع) للسيوطي ١٢/١ - ١٣، و(شرح التسهيل) لابن مالك ٥٠/٤.

(٣) راجع (دراسات في المثل العربي المقارن) لعبد الرحمن التكريتي ص٧٠.

(٤) راجع (الأمثال العربية) للدكتور قطامش ص ٧٢.

(٥) (الإعراب والتركيب) للدكتور محمود شرف الدين ص٢٨٩.

والذي يبدو لي هنا قريب مما بدا لي فيما روى بالنصب والرفع في بحث حذف الجملة في الباب السابق ، لقد مال اللسان العربي إلى ما تعوده ، وهو رفع المضارع الذي لم يسبقه ناصب أو جازم ، ثم إن النحاة نظروا إلى الفعل (تسمع) على أنه هنا اسم حكمًا ، لتجرده من الدلالة على الزمن ، فكان ينبغي أن يستشهد بالمثل لتقديم الفعل للمعنى الاسمي لا العكس ، وقد صنع الدكتور محمود شرف الدين لهذا فصلًا كما صنع لذاك .

وربما كان حسنًا أن أوكد الفكرة الأخيرة التي رأيتها الأحرى ، بما ذكره ابن مالك في قوله : (من كلام بعض العرب : أَذْهَبُ إلى البيتِ خَيْرٌ لي ، وتَزورُني خَيْرٌ لَكَ ، وتَسْمَعُ بالمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ لا أَنْ تراه)[١] ، فابن مالك الذي رأى حذف (أن) فيما سبق ، روى هذا الكلام ، وكأنه يقول إن بعض العرب يحذف (أن) ويرفع المضارع بعدها[٢] .

إن بعض العرب -وهو فهمي من كلامه- يقصِد هذا الفعل اللغوي قَصْدًا ، وقد فسرت ما جاء بالمثل على أنه تحول أكدته روايات المثل وترتيب الرواة لها ترتيبًا حكيمًا ، ولكن كلام ابن مالك يفهمني رغبة بعض العرب أداء معنيين متناقضين بتركيب واحد .

إن قائل « تزورُني خيرٌ لك » أراد الاثبات الذي في الجملة الاسمية والتجدد الذي في الجملة الفعلية ليؤدّيا له المعنى المراد وهو تأكيد خيريَّة استمرار الزيارة وأنه لا ينفِر منها كما ينفر الناس ، فلم يجد مؤدّيًا المعنى غير هذا الشكل (تزورني خير لك) ، وكذلك غيره .

أما المثل الثاني (ليس كل حين أحلب فأشرب) فقد قال فيه بعض الباحثين : (ظاهر هذا المثل يدل على أن « أحلب » اسم « ليس » و« فأشرب » معطوف عيله ، أي ليس الحلب فالشرب كلَّ حين ، والمانعون يحملون الكلام على حذف « أن » وارتفاع الفعل بعد ذلك لئلا تقع الجملة الفعلية اسمًا للفعل الناسخ)[٣]

ولم يخف هذا الظاهر على القاسم بن سلام ، فشرح هذا المثل قائلا : (يقول : ليس كلَّ حينٍ أَقولُ : أحلبُ فأشربُ)[٤] .

---

(١) (شرح التسهيل) لابن مالك ١/٢٣٥.

(٢) راجع (مدخل إلى تاريخ نشر التراث) للدكتور محمود محمد الطناحي ص ٩٤ - ٩٥، فقد عضد فيه نهجًا للشيخ أحمد شاكر اعتمد فيه حذف الشافعيّ (لأن) قبل المضارع ، فذكر الدكتور محمود مواضع لذلك من كلام الشافعي في « الرسالة » كقوله : (كما عليه يتَعَلَّمُ الصلاةَ والذكرَ فيها) ، ثم وقع على كلام لمجد الدين بن الأثير في هذه المسألة ، قال فيه (ما أكثر ما رأيتُها واردة في كلام الشافعي) ، وقد كان الشافعي -رحمه الله- حجةً في اللغة ، فربما كان من (بعض العرب) الذين أشار اليهم ابن مالك فيما سبق .

(٣) (الحذف في المثل العربي) للدكتور عبدالفتاح الحموز ص ١٧٠، وقوله : («فأشرب» معطوف عليه) غير دقيق؛ فالمعطوف هو (أشرب) وحده . وهذا الباحث يجيز وقوع الجملة مسندًا إليه مطلقا ، كما صرح في الصفحة ١٦٩ من هذا الكتاب ، ولذا جعلت الذي نقلته هنا رأيه .

(٤) (كتاب الأمثال) لأبي عبيد القاسم بن سلام ، ص ١٩٢.

ويبدو أنه جعل (ليس) حرف نفي ، وهو رأي جماعة من النحاة[١] . وقد جاء الزمخشري ففسره هكذا : (أي ليس كلَّ وقتٍ قولي هذا)[٢] .

ويبدو لي أن قائل المثل -وهو سعيد بن جبير وكان سئل عن حديث- أراد أن يقول : (لستُ كلَّ حينٍ أحلبُ فأشربُ) أي ليس الأمر ميسورًا مواتيًا في كل وقت ، غير أنه أراد تنبيه السائل إلى هذا المعنى وحثّه على طلب العلم ، فاستخدم ضمير الشأن مسندًا إليه بدلًا من ضمير التكلم ، قصْدًا إلى الإبهام ثم التفسير (والقصد بهذا الإبهام ثم التفسير تعظيم الأمر وتفخيم الشأن)[٣] .

ويؤكد هذا الفهم شرح العسكري وفيه (يقول : لست أجد كلّ أوان حلوبةً أحلبها وأشربُ لبنها)[٤] . وقد تعرض الفارسي لمثل هذا ، وهو قول أسماء بن خارجة :

أَوَ لَيسَ مِنْ عَجَبٍ أُسائِلُكُمْ   ما خَطْبُ عاذِلَتى وما خَطْبِى

فقال : (القول في فاعل « ليس » أنه يحتمل أمرين ،

أحدهما : أَنْ تُضمر الحديث .

والآخر : أن تريد « أن » وتحذفها ، كأنه : أو ليس من عجب أن أسائلكم ، فتحذف « أن » .

قال أحمد بن يحيى : يُعْجِبُنى تَقُومُ ، كان هشامٌ يقوله . والفراء قال : مُحالٌ ، لأنه لا صاحِبَ للإعجاب . والقولُ في ذلك قولُ هشام)[٥] .

أما المثل الثالث (بِئْسَ مقامُ الشَّيْخِ أَمْرِسْ أَمْرِسْ) فقد قال فيه الميداني : (تقدير الكلام : بئس مقام الشيخ المقام الذي يقال له فيه : أمرس ، وهو أن يعجِز عن الاستقاء لضعفه)[٦] .

إنه يريد أن يصحح الكلام بالتأويل ، وتأويله مؤكّد أن (أمرس) الأولى مسند إليه على القول بتأخيره ، وهي المخصوص بالذم ، فلما كان الكلام هكذا شاذًّا أوّلَهُ .

ويبدو لي بعيدًا فهمُ بعض الباحثين من كلام الميداني أنه (على أن جملة « أمرس » الأولى في موضع نصب على الحال من « الشيخ »)[٧] . ولكن يمكن له أن يكون مأخوذًا من كلام الأنباري دون إشارة . لقد تعرض الأنباري لهذا المثل مفسّرا (أمرس) بأنه مقول قول محذوف يعرب حالا من (الشيخ) ، فقال : (أراد بئس مقام الشيخ مقولا فيه أمرس أمرس . ذمّ مقامًا يقال له فيه)[٨] . ولكن الأنباري نفسه يشير إلى أن هذه التقديرات لفهم المعنى ، وقد قال ابن عصفور في مثل هذا :

---

(١) راجع (مغني اللبيب) لابن هشام ٢٢٧/١.
(٢) (المستقصى في أمثال العرب) للزمخشري ٣٠٧/٢.
(٣) (شرح الكافية) للرضى ٢٧/٢.
(٤) (جمهرة الأمثال) للعسكري ١٩١/١.
(٥) (كتاب الشعر) للفارسي ٥٢١/٢.
(٦) (مجمع الأمثال) ١١١/٣.
(٧) (الحذف في المثل العربي) للدكتور عبدالفتاح الحموز ص٢٥٥.
(٨) (الإنصاف) للأنباري ١١٧/١.

(قد يمكن أن يُحمل ذلك على إضمار القول ، فيكون التقدير ... إلا أنّ ذلك لفهم المعنى)[١] من أجل أن الأمر لا يكون حالًا .

والذي يبدو لي في هذا المثل ، أنه من باب الشعر ولغته ، فهو شطر رجز لم يعرفه الميداني ، وعرفه الأنباري وابن منظور ، وهو :

(بِئْسَ مَقامُ الشَّيْخِ أَمْرِسْ أَمْرِسِ إمّا على قَعْوٍ وإمّا اقْعَنْسِسِ)[٢]

أما المثلان الرابع والخامس فقد بد لي أنهما من طريق واحدة هي طريق المثل السادس ؛ فقد تعرض له سيبويه قائلًا : (مما ينتصب في هذا الباب على إضمار الفعل المتروك إظهاره : ﴿ انْتَهُوا خَيْرًا لكم ﴾ و« وراءَكَ أَوْسَعَ لك » ، وحسبُك خيرًا لَكَ ، إذَا كنتَ تأمُرُ. ومن ذلك قول الشاعر وهو ابن أبي ربيعة :

فواعِديهِ سَرْحَتَيْ مالِكٍ أو الرُّبا بَيْنَهُما أَسْهَلا

وإنما نصب خيرًا لك وأوسعَ لك ، لأنك حين قلت : « إنْتهِ » فأنت تريد أن تخرجه من أمر وتدخله في آخر)[٣] .

فالمثل السادس فيما يبدو لي -قيل بنصب (أوسع) لأن الكلام أمر ، والفعل مع فاعله محذوفان حذفًا واجبًا سبق تعرّضّ له[٤] ، ولكن كثرة الاستعمال والاضطراب وسرعة الأداء جنحت باللسان إلى رفع (أوسع) الذي خرج مخرج الخبر ، وقد تعود اللسان العربي رفع مثل هذا الاسم خبرًا ، وكذلك المثل الرابع . أما المثل الخامس فقد ضممته إليهما لموافقته لهما في المعنى الدلالي ، رغم خفاء العلامة على آخر (أشهى) .

وقد تعرض سيبويه للمثل السابع خلال كلامه على اضمار الفعل المستعمل إظهاره ، فقال : (من ذلك قولك : أو فَرَقًا خيرًا من حُبٍّ ، أي أو أفرقُك فرقًا خيرًا من حُبٍّ ، وإنما حمله على الفعل ، لأنه سئل عن فعله فأجابه على الفعل الذي هو عليه . ولو رفع جاز ، كأنه قال : أو أَمْري فرقٌ خيرٌ من حب . وإنما انتصب هذا النحو على أنه يكون الرجل في فعل فيريد أن ينقله أو ينتقل هو إلى فعل آخر ، فمن ثم نصب أو فرقا ، لأنه أجاب على أفرقك وترك الحب)[٥] .

---

(١) (ضرائر الشعر) ص٢٥٩.

(٢) راجع (الانصاف) للأنباري ١/ ١١٦، و(لسان العرب) مادة (مرس) .

(٣) (الكتاب) ٢٨٢/١ - ٢٨٣.

(٤) راجع بحث حذف الجملة في الفصل الثالث من الباب السابق .

(٥) (الكتاب) ٢٦٨/١ - ٢٦٩، قال المحقق في حاشية الصفحة ٢٦٨ الثالثة (قد ضبطت واو « أو » في طبعة بولاق فقط بإسكان الواو في هذا الموضع وما يتلوه ، والوجه فتحه كما في طبعة باريس ، فإنها همزة الاستفهام تلتها واو العطف على محذوف . أو هو من باب تقديم الاستفهام على واو العطف) ، والذي بدا لي من مطالعة معنى المثل الدلالي أنه يقتضي اسكان الواو ، (فأو) حرف عطف كما ضبطت في طبعة بولاق للكتاب . والعجب للمحقق كيف ذهب عنه معنى المثل وقبل كلامه هذا نقل كلام السيرافي في شرح المثل نفسه؟!.

وقد شرح السيرافي هذا المثل قائلا : (هذا كلام تكلم به عند الحجاج ، رجل قد فعل له فعلًا فاستجاده ، فقال الحجاج : أَكُلَّ هذا حُبًّا؟ أي فعلت كل هذا حبًّا لي؟ قال الرجل مجيبًا له : أَوْ فَرَقًا خيرًا من حب؟ أي أوْ فعلتُ هذا فرقًا فهو أَنْبَلُ لك وأَجَلُّ)[1] فقد تخفف الاستعمال من (أو) ورفع (خيرا) -التي رواها الميداني (أنفع)- على قطع النعت المؤكد لأنفعيّة الفَرَق ، والدليل على هذا المعنى الدافع للرفع أن رواية ابن سلام والعسكري والزمخشري جميعًا لهذا المثل هي : (رُبَّ فَرَقٍ خَيْرٌ من حُبٍّ)[2] والميداني نفسه في شرحه لهذا المثل يقول : (يضرب في موضع قولهم : « رَهَبُوتٌ خَيْرٌ مِنْ رَحَمُوتٍ ، أي لأَنْ يُفْرَقَ منك فَرَقًا خَيْرٌ من أَنْ تُحَبَّ)[3] .

فأصل الكلام من خلال مقامه ومقاله ، لا غبار عليه ، ولكن الاستعمالَ أَغْرَبَ به ، وجَعلُه من قطع النعت مقبول جدا في ضوء روايات العلماء .

هذا الفهم الذي قدمته مبنى على كلام سيبويه القارن المثل بمقامه ومقاله ، ولكن يبدو أن بعض الباحثين لم يطلع على كلام سيبويه فقال : (« أَهْدِ لجارك أشدُّ لمضغك » . « أهد » فعل أمر وفاعله مستتر وجوبًا ، والجملة الفعلية في محل رفع على الابتداء والخبر أشدّ ، والمانعون يقدرون « أن » مصدرية قبل الفعل : أي أن أهد أشد لمضغك ، ويجوز أن يكون المبتدأ محذوفا أي : القول أهد لجارك أشد لمضغك ، ويجوز أن يكون المبتدأ محذوفا أي : القول أهد لجارك أشد لمضغك ... ومن ذلك حذف (أن) والفعل المضارع ، ومنه قولهم : « فَرَقًا أنفعُ من حب » أي : لأن يفرق منك فرقا خير من أن تحب ، ويجوز تقدير الفعل وحده حملا على إجازة وقوع الجملة الفعلية مبتدأ ، أي : تُفرق فرقًا أَنفعُ من حب)[4] .

وقال في المثل الخامس : (قولهم : « تَمَنَّعى أشهى لك » أي : إن تَمَنَّعى يكُنْ أشهى لك)[5] وعلى كلامه ملاحظات :

الأولى – أن النحاة إنما يقدرون (أن) قبل المضارع في مثل المثل الأول ، أما (أن) المصدرية الداخلة على الأمر فتكون في مثل ما حكاه سيبويه : (كتبتُ إليه بأَنْ قُمْ) وهي موطن خلاف[6] .

الثانية – أن جعل المبتدأ قولًا محذوفًا فاسدٌ من أجل أن الإهداء للجار هو الأشدّ للمضع لا القول . والكلام نُصْحٌ بإطعام الجار .

الثالثة – أن تفسير تركيب المثل (فَرَقًا) فيه تجاهل للمقام والمقال في كلام سيبويه والسيرافي ،

---

(١) (الكتاب) ٢٦٨/١ حاشية المحقق.

(٢) راجع (كتاب الأمثال) لابن سلام ص ٣٠٩، و(جمهرة الأمثال) للعسكري ٤٨٧/١، و(المستقصى) للزمخشري ٩٧/٢.

(٣) (مجمع الأمثال) ٤٤٩/٢.

(٤) (الحذف) للدكتور الحموز ص ١٧١.

(٥) نفسه ص٢٦٦.

(٦) راجع (مغنى اللبيب) لابن هشام ٢٧/١.

والذي ذكراه هو الأوْجَهُ ، وما أورده الميداني من مقام ومقال فيه اضطراب ظاهر : ذكر الميداني أن الحجاج أحضر بعض الخارجين عليه ، فلما دخل قال له الحجاج : (إنك لسمين ، قال الغضبان : من يكن ضيف الأمير يسمن ، فقال : أأنت القائل لأهل العراق : تعشّوا الجَدْى قبل أن يتغدّاكم؟ قال : ما نَفَعَتْ قائلَها ولا ضرَّتْ من قيلت فيه ، فقال الحجاج : «أَوْ فرقًا خَيْرٌ من حب» فأرسلها مثلا)[1] فرواية المتن (أنفع) ورواية الشرح (خير) ، وفي المتن تفضيل على الحب ، ولا ذكر له ولا لما يتصل به في المقام والمقال السابقين ، فكان ينبغى للباحث أن يعرف سياق المثل قبل أن يحكم على تركيبه .

الرابعة – أن تقدير المثل (تمنّعى أَشْهى لك) (بإن تَمَنّعى يكُنْ أشهى لكِ) فاسِدٌ ، فلا مَدْخل للشرط على الأمر ، وربما التبس عليه (تَمَنّعى) الأمر (بتَمَنَّعى) المضارع المخفف المجزوم ، فعالج الجزم بتقدير أداة الشرط الجازمة .

فقد تبين أن كثرة الاستعمال والاضطراب الذي تصحبه سرعة الأداء كلاهما كان تفسيرًا وجيها لما حدث بأمثال خمسة (١، ٤، ٥، ٦، ٧) ، وأن الاقتطاع من شعر كان تفسيرًا وجيهًا لما حدث بالمثل الثالث . أما المثل الثاني فقد غمض فيه قصدُ تركيبٍ خاصٍّ جائز فوضّح البحث غموضه .

* * *

---

(١) (مجمع الأمثال) ٢/٤٤٩.

(وقوع « الكاف » مسندًا إليه)

ذكر ابن عصفور ضمن ضرائر إبدال حكم من حكم (استعمال الحرف اسمًا للضرورة ، نحو قول الأعشى :

أَتَنْتَهونَ ولا يَنْهَى ذَوِى شَطَطٍ كالطَّعْنِ يَذْهَبُ فيهِ الزَّيْتُ والفُتُلُ

فجعل الكاف فاعلة (لينهى) ، وقول امرئ القيس :

وإنَّكَ لَمْ يَفْخَرْ عَلَيْكَ كَفاخِرٍ ضَعيفٍ ولَمْ يَغْلِبْكَ مِثْلُ مُغَلَّبِ

فجعل الكاف فاعلة (بيفخر) . والدليل على أنها فاعلة في البيتين أنه لا بد للفعل من فاعل . فلا يجوز أن يكون الفاعل محذوفًا ويكون تقديره في البيت الأول : ناهٍ كالطعن ، وفي البيت الثاني : فاخرٌ كفاخر ضعيف ، لأنه لا يخلو بعد الحذف أن يقام المجرور مقامه أو لا يقام ، فإن لم يقم مقامه لم يجز ذلك ، لأن الفاعل لا يحذف من غير أن يقام شيء مقامه ، وإن قدر قائمًا مقامه لزم أن يكون المجرور فاعلا ، والمجرور الذي حرف الجر فيه غير زائد لا يكون فاعلا ، فلما تعذر حذف الفاعل على التقديرين لم يبق إلا أن تكون الكاف هي الفاعلة : عوملت معاملة « مثل » لأن معناها كمعناه ، وحكم لها بحكمه بدلا من حكمها للضرورة)[١] .

وقد جاء مثل هذا في مثلهم : (ما صَلَّى عَصاكَ كَمُسْتَدِيمٍ)[٢] .

فليس للفعل (صلى) فاعل غير (الكاف) ، وفي هذه المسألة أمران :

أولهما – أن كثيرًا من النحاة أجاز مجيء الكاف الجارة اسما ، منهم الأخفش والفارسي والزمخشري وابن جنى ، قال أبو الفتح : (الكاف هنا (يقصد بيت الأعشى السابق في نص ابن عصفور) موضع اسم مرفوع ، فكأنه قال : ولن ينهى ذوى شطط مثل الطعن ، فيرفعه بفعله)[٣] .

ثم ناقش آراء غيره وختم بقوله : (فقد صح بما قدمنا أن كاف الجر قد تكون مرة اسمًا ومرة حرفًا ، فجوّز فيها الأمرين ، وذلك نحو قولك : زيد كعمرو ... واعلم أنه كما جاز أن تُجعل هذه الكاف فاعلة في بيت الأعشى وغيره ، فكذلك يجوز أن تُجعل مبتدأة)[٤] .

ثانيهما – أن الميداني قال في شرحه هذا المثل : (الاستدامة : ترك العجلة ، أي ما ثَقَّفَكَ عاقلٌ ، فلذلك جهلتَ ، قال :

فَلا تَعْجَلْ بِأَمْرِكَ واسْتَدِمْهُ فَما صَلَّى عَصاكَ كَمُسْتَدِيمِ

---

(١) (ضرائر الشعر) لابن عصفور ص ٣٠١ - ٣٠٢.

(٢) (مجمع الأمثال) ٢٨٧/٣.

(٣) (سر صناعة الاعراب) لابن جنى ٢٨٣/١.

(٤) السابق نفسه ، وراجع (مغنى اللبيب) ١/ ١٥٤؛ فقد ذكر من أصحاب ما رآه ابن عصفور ، سيبويه والمحققين .

يقال : صلّيت العصا ، إذا ليّنتها وقوّمتها بالنار)[١] فلم يصرّح بأن المثل شطر هذا البيت قد طرحت الفاء من أوله .

وقد أورد ابن منظور هذا البيت لقيس بن زهير وقال : (أي ما أَحْكَمَ أَمْرها كالتأنّى) ثم لم يذكر المثل[٢] .

ويبدو لي أن المثل هو عجز البيت ، طرحت الفاء من أوله كعادة العرب في أخذ الأمثال من الشعر بهذه الطريقة[٣] .

فقد تبين أن في هذه المسألة تفسيرين وجيهين ، كونها خلافية أيَّدَ المثلُ رأى بعض فيها على بعض ، وكون المثل مقتطعًا من شعر .

* * *

---

(١) (مجمع الأمثال) ٣/٢٨٧.

(٢) (لسان العرب) لابن منظور ، مادة (د وم) .

(٣) راجع بحث حذف الجملة في الفصل الثالث من الباب الأول ، ومدخل هذا الباب الثاني .

(قَلْبُ الإِعْراب)

ذكر ابن عصفور ضمن ضرائر إبدال الحكم من الحكم: (قلب الاعراب أو غيره من الأحكام، لأن اللفظ إذا قُلب حكمه أُعطى بدله حكم غيره، نحو قول خداش بن زهير:

وَتُرْكَبُ خيلٌ لا هوادةَ بيننا   وتَشْقى الرماحُ بالضّياطرةِ الحُمْرِ

يريد: وتشقى الضياطرة الحمر بالرماح، فجعل إعرابَ «الرّماح» للضياطرة وإعراب الضياطرة للرماح. والقلب مقيس في الشعر بلا خلاف لكثرة مجيئه فيه. وقد جاء في الكلام: حكى أبو زيد: «إذا طَلَعَتِ الجوزاءُ انتصبَ العُودُ في الحِرباءِ» يريد: انتصب الحرباء في العود، وحكى أبو الحسن «عرضتُ الناقةَ على الحَوْض، وعرضتُها على الماءِ» يراد بذلك، عرضت الماءَ والحوضَ عليها. وحكى أيضا من كلامهم: «أَدْخلتُ القَلَنْسُوةَ في رأْسي»، يريدون: أدخلتُ رأسي في القلنسوة. إلا أن ذلك لم يكثر في الكلام كثرته في الشعر، فلم يجز لذلك القياس عليه)[1].

وذكره الحيدرة اليَمَنيّ ضمن الضرورات المتوسطة بين الحُسْن والتناهي في الرداءة: (قلب الفاعل مفعولًا والمفعول فاعلًا إذا عُرف المعنى، وشاهده قول الأخطل:

مثلُ القنافذِ هدّاجونَ قَدْ بَلَغَتْ   نَجْرانَ أَوْ بلغَتْ سوءاتِهِمْ هَجَرُ)

وقال ابن هشام: (من فُنون كلامهم القلبُ وأكثرُ وقوعِه في الشعر)[3].

وقد أباح السيرافي والقزاز للشاعر قلب الإعراب إذا اضطُرّ وكان المعنى مفهومًا[4]، ووصف الأزهري ما جاء من ذلك في النثر بالشذوذ[5]. وقد لاحظ العلماء وقوع هذا القلب ببعض الأمثال، وفيما يلي عرض ونقاش لما لاحظوه وما أشبهه مما لاحظتُه:

١- (كَفَى قَوْمًا بِصاحِبِهِمْ خَبِيرًا)[6]   ٢- (قَدْ تَقْطَعُ الدَّوِّيَّةُ النَّابَ)[7]

٣- (جَلَّى مُحِبٌّ نَظَرَهُ)[8]   ٤- (أَبْدَى الصَّرِيحُ عَنِ الرَّغْوةِ)[9]

٥- (جَلَّ الرِّفْدُ عَنِ الهَاجِنِ)[10]   ٦- (بَرِئَتْ قَائِبَةٌ مِنْ قُوبٍ)[11]

---

(١) (ضرائر الشعر) لابن عصفور ٢٦٦ - ٢٧١.
(٢) (كشف المشكل في النحو) للحيدرة اليمنى ٢/٥٣٩.
(٣) (مغنى اللبيب) ٢/١٩٩.
(٤) راجع (الضرورة الشعرية) للدكتور محمد حماسة ص ٤١٠، ٤١١.
(٥) راجع (شرح التصريح) ١/ ٢٦٩.
(٦) (مجمع الأمثال) ٣/٥١ والمعنى أعلم الناس بالرجل صاحبه ومخالطه.
(٧) نفسه ٢/٤٩٧.   (٨) نفسه ١/ ٢٨٤.
(٩) نفسه ١/١٧٩.   (١٠) نفسه ١/٢٩٢.
(١١) نفسه ١/١٧٠ ويضرب في معنى (لا عُهدة عليّ) والقائبة البيضة والقوب الفرخ.

قال ابن جنى في المثل الأول: (هذا من المقلوب، ومعناه: كفى بقوم خبيرًا صاحبهم، فجعل الباء في الصاحب، وموضعها أن تكون في «قوم» إذ هم الفاعلون في المعنى)[١].

وقال الميداني في شرح المثل الثاني: (الدوّ والدويّة المفازة والناب الناقة المسنة. يضرب للشيخ فيه بقية)[٢] وظاهرٌ أن المراد: قد تقطَعُ النابُ -وهي المشبّه بها الشيخُ- الدوية، فهو صريح في القلب.

وقال الزمخشري في المثل الثالث: (هذا من مقلوب الكلام كقولهم: «أبدى الصريح عن الرغوة» والأصل: جلى محبا نظره، بمعنى أظهر محبته نظره)[٣]. وفيه إشارة إلى وقوع القلب بالمثل الرابع كذلك.

والميداني يرى في المثل الثالث رأى الزمخشري، وهذا مستفاد من قوله في شرح المثل «رب عينٍ أنمّ من لسان»: (هذا كقولهم «جلى محب نظره»)[٤].

وقال الميداني في شرح المثل الخامس: (الرفد القدح والهاجن البكْرة تنتج قبل أن يطلع لهاسن، ويراد جلت الهاجن عن الرفد)[٥].

وقال العسكري في المثل السادس -وقد رواه «تخلّصَتْ قايبةٌ من قُوب» والروايتان قريبتان-: (معنى تخلصت قايبة من قوب- على هذا- تخلصت البيضة من الفرخ. يضرب لمن انفصل من صاحبه وعليه ففي المثل قَلْب، لأن الذي يتخلص هو الفرخ لا البيضة)[٦].

وقد بدا لي أن بين هذه الأمثال اختلافًا من حيث وقوع القلب بها. ولكن لهذه المسألة -قلب الإعراب- وجهًا آخر غير الذي تقدم في كلام ابن عصفور والحيدرة والأزهرى، فأُقدّم به لمناقشة الأمثال السابقة.

قال ابن عقيل: (قد يرفع المفعول وينصب الفاعل عند أمن اللبس، كقولهم: «خَرَقَ الثوبُ المسمارَ» ولا يَنْقاسُ ذلك، بل يُقتصر فيه على السماع)[٧].

وتعرض ابن جنى لما وقع من القلب في القرآن، فقال: (ومن ذلك قراءة طلحة بن مصرف: «أُكْتُتِبَها»... فمعنى «اكتتبها» إنما هو اسْتُكْتِبَها، وهو على القلب، أي «استكتبَتْ له» ومثله في القلب قراءةُ من قرأ: «قُدِّروها تَقْديرًا»، أي: قُدِّرَتْ لهم، والقلب باب، وشواهده كثيرة)[٨].

ويبدو لي أن وقوعه بالقرآن أَقْدمَ ابنَ الطراوة على جعله مقيسًا مطردا[٩]. وفي القاعدة

---

(١) (سر صناعة الإعراب) ١٣٦/١.
(٢) (مجمع الأمثال) ٤٩٧/٢.
(٣) (المستقصى) للزمخشرى ٥٤/٢.
(٤) (مجمع الأمثال) ٧١/٢.
(٥) نفسه ٢٩٢/١.
(٦) (جمهرة الأمثال) للعسكري ٢٨٠/١.
(٧) (شرح ابن عقيل) ١٤٧/٢.
(٨) (المحتسب) لابن جنى ١١٨/٢.
(٩) راجع (شرح التصريح) للشيخ خالد الأزهري ٢٧٠/١.

العاشرة من الأمور الكلية التي يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية التي أنهى بها ابن هشام كتابه المغنى ، ناقش (القلب) وأورد نماذجه من الشعر وكلام العرب المنثور والقرآن ، وأورد تأويل مانعي القلب لما أورده منه في القرآن . وقد جعل منه في الشعر قول رؤبة :

وَمَهْمَهٍ مُغْبَرَّةٍ أرجاؤُهُ كَأنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ

وقال : (أي كأن لون سمائه لغبرتها لون أرضه فعكس التشبيه مبالغةً وحذف المضاف)[١] .

وقد نقل بعض الباحثين في البلاغة مدْح السكاكي وقوع القلب في الكلام بأنه يورثه حلاوة ويصل به إلى كمال البلاغة ، وحُكْم القاضي الجرجاني على القلب بأنه كثير في شعر العرب ، ووصْف الآمدي له بأنه جاء في كلام العرب على السّهْو ، وأن المتأخّر لا يرخّص له به لأنه لا يتبعهم فيما سهَوْا فيه . ونقل عنه تأويله لما جعله غيره من القلب في القرآن وحكمه على القلب بأنه يلجأ إليه الشعراء للضرورة .

ثم تطوّع الباحث بقوله : (ونحن لا نرى فيه إلا نوعًا من التكلف السقيم ، والتعقيد الشنيع الذي يؤدى إلى اللبس من جهة ويخفى الحسن من جهة أخرى ، وهو إن ترك أثرًا في النفس فإنما هو أثر الزهد فيه ، والانصراف عن سماعه ، حتى إن بعض النقاد مثل قُدامة والمرزُبانى قد اعتبرت القلب من عيوب ائتلاف المعنى والوزن معا في شعر العرب)[٢] .

ولكننى أرى أن عبدالقاهر الجرجاني أكثر إنصافا في قوله الذي لم يتعرض له الباحث السابق : (قد يقصد الشاعر ، على عادة التَّخْييل ، أن يوهم في الشيء هو قاصرٌ عن نظيره في الصفة ، أنه زائد عليه في استحقاقها ، واستيجاب أن يجعل أصلًا فيها ، فيصح = على موجب دعواه وسرفه = أن يجعل الفرع أصلا ، وإن كنا إذا رجعنا إلى التحقيق ، لم نجد الأمر يستقيم على ظاهر ما يضع اللفظ عليه)[٣] .

لقد قال الجرجاني هذا الكلام بعد أن منع - لكى يستقيم عكس التشبيه- أن تقصد المبالغة في إثبات الصفة للشيء ، وإيهام أن الناقص كالزائد . فهو في كلامه المنقول فيما سبق يخرج العكس الذي لا يعبث به الشاعر .

وعكس التشبيه من القلب كما تقدم في كلام ابن هشام ، وقد تعرضت له لأن مبنى قلب اعراب الفاعل والمفعول في رأى بعض العلماء على المجاز والمبالغة كمبنى التشبيه المعكوس . قال العسكري في المثل السادس : (غير أنه يصح إسناده إلى البيضة باعتبار ، كما تقول : تخلّصت الحاملُ من ذي بطنها)[٤] فقد وقع القلب في هذا المثل مقصودًا مبالغةً عن طريق الاستعارة ؛ فكأن

---

(١) (مغنى اللبيب) ٢/٢٠٠.

(٢) (أثر النحاة في البحث البلاغي) للدكتور عبدالقادر حسين ص ١٠٦ وراجع ما قبلها .

(٣) (أسرار البلاغة) للجرجاني ٢٢٣.

(٤) (جمهرة الأمثال) للعسكري ١/٢٨٠.

البيضة ملت الفرخ لطول مكثه بها فبرئت وتخلصت منه. وهذا المثل يقوله -كما شرح العسكري- من انفصل عن صاحبه. فكأنه يقول له: لقد ملّت البيضة وهي جمادٌ، الفرخ فكيف بي معك وقد طالت الصحبة السيئة؟ فلتفارِقْني.

أما المثل الأول فشطر بيت من الوافر ذكره ثعلب وابن جنى، هو:

(إذا لاقَيْتِ قَوْمِي فاسأَلِيهِمْ كفَى قَوْمًا بصاحِبِهِمْ خَبيرًا)[1]

ورواية ابن جنى (إذا لاقيت قومًا فاسأليهم) وأَسَدُّ منها رواية ثعلب في أماليه، وهي التي قرأها ابن جنى، ولكن أدركها التحريف.

فالمعنى -كما قال ثعلب- (قومي خُبراءُ بي)، وصحيح أن ظاهر الشطر الثاني وقوع القلب به، غير أنني أرى أن الشاعر ربما قصد أن يقول لصاحبته: إذا أردت معرفة قيمتى ومكانى فاسألى قومي فهم خبراء بي وأنا خبير بأنهم خبراء بي أي هم يعرفون مكاني وقيمتى وأنا أعرف هذا منهم في سلوكهم معي.

أحسب أن الشاعر أراد هذين المعنيين اللذين يحتاجان تركيبين منفصلين، فأخرجهما هذا الإخراج لأن الشعر حاكِمُهُ.

أما المثل الثالث (جلى محب نظره) فقد رواه الميداني (جلى محبا نظره) كذلك، وقد خطّأ البكرى الأولى -وقد رواها ابن سلام- وصوب الثانية -وقد رواها هو- قائلا: (أي أبدى لك نظرهُ ما ينطوى لك عليه. وعلى هذا يصح أن يوضع مع المثل الذي قبله: «شاهد البغض اللحظ»)[2].

والذي يبدو لي أن كثرة الاستعمال وسرعة الأداء كانتا الدافع إلى مصير (جَلّى مُحِبًّا نظرُهُ) إلى (جَلّى مُحبٌّ نَظرَهُ)، فمعهما يميل المتكلم إلى ما يقتضيه الموقع في الأكثر. فالأكثر أن يلى الفاعل الفعل ثم يأتى المفعول به، فإذا ما كرر المتكلمون كلامًا تقدم المفعول به فيه على الفاعل، وأكثروا من تكراره في اضطراب وسرعة -كما هي حال الأمثال- مالت ألسُنُهم إلى ما تعودته[3].

وقد نقل الشيخ يس عن بعض النحاة ما يقوى هذا، قال: (قال الزرقاني: يمكن أن يقال إن الثوب مرفوع بالضمة لأنه قام مقام الفاعل والمسمار منصور بالفتحة لأنه قام مقام المفعول)[4].

هذا ما أراه ولا أستسيغ الركون إلى (أمن اللبس) في غير الشعر. فما حدث من هذا في كلام العرب المنثور، فهو عندي أثر للاضطراب وسرعة الأداء، وما حدث منه في الأمثال خاصةً فأثرٌ كثرة الاستعمال مضافًا اليها الاضطراب وسرعة الأداء.

ولا يخفى أن هذا يخص ما ورد مما لم يقصد فيه المتكلم القلب قصدًا على طريقة عكس

---

(١) راجع (مجالس ثعلب) ١/ ٢٧٢، و(سر صناعة الاعراب) لابن جنى ١٣٦/١.

(٢) (فصل المقال) للبكرى ص٤٨٦.

(٣) راجع مثل هذا في بحث الجملة في الفصل الثالث من الباب الأول.

(٤) (حاشية الشيخ يس العليمي على شرح التصريح) ٢٦٩/١ - ٢٧٠.

التشبيه ، بدليل اختلاف ما في المثلين الأول والسادس عما في هذا الثالث .

ومن ثم لا يسلم للدكتور شعبان صلاح قوله في القلب من خلال تناوله له في شعر أبي تمام : (لا بد أن يكون لهذه المخالفة -كما سبق أن بينا في بيتى أبي تمام- تأثير بلاغي ؛ إذ هي كسر للمألوف في اللغة ومعانيها المعجمية والعلاقات بين مفرداتها ، وفي هذا الخروج على المألوف -على أقل تقدير- إثارة للانتباه وحرص على تركيز ذهن المتلقى كي يفهم المراد ويتلقى ما أريد له أن يتلقاه)[١] .

فإن كان عمم ضرورة التأثير البلاغي ، فقد كان بعض البلاغيين عمم أن القلب سهو وضرورة كما سبق ، والصواب التفصيل .

أما المثل الثاني : (قد تقطعُ الدويةُ النابَ) فلا يبعد أن يكون (كجلى محب نظرَه) وفيما يلى تأكيد ذلك :

روى الميداني مثلًا آخر قريبًا من هذا المثل هو (نابٌ وقد تَقْطعُ الدَّوّيّةَ)[٢] وقال في شرحه : (يضرب للمسن وقد بقيت منه بقية يصلح أن يعوّل عليها) . ولا فرق بين شرح هذا وشرح ذاك إلا أن في هذا تفصيلا . ثم إن العسكري -وهو أسبق من الميداني- روى هذا المثل : (نابٌ وقد يَقْطَعُ الدويةَ النابُ)[٣] ، وشرحه الشرحَ نفسَه ، ثم إن الزمخشري -وهو معاصر الميداني- روى هذا المثل : (نابٌ وقَدْ تقطَعُ الدويةَ النابُ)[٤] وشرحه الشرحَ نفسَه .

ولا يخفى أن الميدانى أخرج من المثل الواحد مثلين ، وربما نقل هذا عن الناس ، فميلهم إلى التخفف من الكلام الكثير الاستعمال قد يجعل بعضهم يطرَحُ من أوّله وبعضهم يطرحُ من آخِرِه ، ولا سميا أن المعنى متحقق في الأحوال كلها ، وهذا بيان :

١- (نابٌ وقَدْ تَقْطَعُ الدَّوّيّةَ النابُ)

ولا يخفى أن هذا شطر من البسيط ، ذهب مثلا ، ويبدو أن الذي رواه كاملا حريص على تحقيق موسيقاه .

٢- (نابٌ وقَدْ تَقْطَعُ الدَّوّيّةَ) - (قَدْ تَقْطَعُ الدَّوّيّةَ النّابُ)

وقد سبق أن المعنى واحد فيهما ، ويبدو أن الذي اقتطع أحد الجزأين فرواه ، كان حريصًا على تخفيف الكلام أكثر من حرصه على موسيقا البسيط .

٣- (قَدْ تَقْطَعُ الدَّوّيّةُ النابَ)

ولا يخفى كذلك أن هذا الجزء كان قابلا للقلب من أجل وقوع التقديم والتأخير ؛ فقد مال اللسان العربي نتيجة كثرة الاستعمال والاضطراب وسرعة الأداء إلى ما تعوده ، وهو إيلاء المرفوع الفعل .

أما المثل الرابع (أبدى الصريحُ عن الرغوة) فقد رُد القول بالقلب فيه بأن (أبدى) لازم

---

(١) (شعر أبي تمام : دراسة نحوية) للدكتور شعبان صلاح ١٨٧.

(٢) (مجمع الأمثال) ٣٧٥/٣.

(٣) (جمهرة الأمثال) ٣٠٧/٢.

(٤) (المستقصى) ٣٦٥/٢.

ومتعد، فإن كان لازمًا في المثل فمعناه (بدا) وإن كان متعديا فمفعوله محذوف أي (أبدى الصريح عن الرغوة نفسه)[١].

أما المثل الخامس (جَلَّ الرَّفْدُ عَنِ الهاجِنِ) فلا يبعد أن يكون قلبا مقصودًا مجازًا؛ فالجلل في اللغة ضِدٌّ، أي الكبير والصغير، فإذا كان الميداني قد حكم بقلبه عن (جلت الهاجن عن الرّفد) من أجل أن المعنى أنها صغرت عن الحلب وقَدَحِهِ، وأن المثل يضرب لمن يصغر عن الأمر ولا يقوى عليه، فإنّ (جل الرفد عن الهاجن) مقبول مجازا والمعنى أن قَدَح الحَلْب كبر عن أن تحلب فيه البِكْرة الصغيرة. وهذا من المجاز المنطوى على سَخَرٍ من الصغير لا يتحقق (بجلت الهاجن عن الرفد)، ويضرب للغرض نفسه.

فقد تبين أن لما في هذه الأمثال الستة السابقة تفاسير وجيهة:

أولها – كون المسألة من أصلها خلافية وهذا كاف لقبول الأمثال الستة.

وثانيها – غموض معنى بعض أجزاء الكلام وهو ما حدث في المثل الرابع. وقد وضحه البحث.

وثالثها ورابعها – كثرة الاستعمال والاضطراب الذي تصحبه سرعة الأداء، وكانا تفسير ما حدث بالمثلين الثاني والثالث.

وخامسها – الاقتطاع من شعر وكان تفسير ما حدث بالمثل الأول.

وقد تبين بالبحث أن قبول (قلب الإعراب) لأمن اللبس في الكلام المنثور العادي، يفيد أن قائلى ذلك الكلام المقلوب قصدوا القلب وحده قصدًا، وقد كان في التعرض لبعض الأمثال السابقة في ضوء كلام النحاة، تضعيف لهذا رغم قول نفر منهم به قديمًا وحديثا[٢].

وقد كان سيبويه دقيقا عندما وصف مثل هذا بأنه (جرى على سعة الكلام، والجيد أُدخلَ فاه الحجرُ)[٣]. فلا يبعد أن نفهم من (سعة الكلام) مقتضى السرعة والاضطراب وكثرة الاستعمال. والنموذج الذي ذكره مثال لذلك.

(فأُدخل فاه الحجرُ) إذا لحقتها سرعة الأداء مع كثرة الاستعمال أو دونها، مال المتكلم فيها إلى رفع (فاه) الوالي الفعلَ المبنيَ للمجهول، ولن يتخلّف عن هذا الميل الا المفكّرون المتأنّون من المتكلمين.

* * *

(١) (مجمع الأمثال) للميداني ١/١٧٩، وراجع (فصل المقال للبكري) ص٦٠ – ٦١.

(٢) أعنى من المحدثين الدكتور تمام حسان (في اللغة العربية) ص٢٣٤.

(٣) (الكتاب) ١/١٨١.

(ب) طول المسند إليه:

وخلاله وقعت بعض حالات شذوذٍ، يلي عرضها وتحليلها:

(إقحامُ اللام بينَ المتضايِفَيْنِ)

قال الزمخشري: (تقول: لا أَبَ لَكَ، قال نهارُ بن توسعة:

أَبى الإسلامُ لا أبَ لي سِواهُ   إذا افْتَخروا بقيسٍ أو تميمِ

ولا غلامينِ لَكَ ولا ناصرينِ لَكَ؛ وأما قولهم: لا أبا لك ولا غلامَيْ لَكَ ولا ناصرَيْ لك، فمُشبهٌ في الشذوذ بالملامح والمذاكير ولَدُنْ غدْوة، وقصدهم فيه إلى الإضافة وإثبات الألف وحذف النون لذلك، وإنما أقحمت اللام المضيفة توكيدًا للإضافة ألا تراهم لا يقولون: لا أبا فيها ولا رقيبَي عليها ولا مجيرَيْ منها، وقضاء من حق المنفى في التنكير بما يظهر بها من صورة الانفصال)[1]. وقد وقع مثل هذا ببعض الأمثال، وفيما يلي عرض لها ونقاش (وقد ضممت المثل الثاني لموافقته للأول في وقوع الإقحام وإن كان من امتداد الجملة):

١- (لا يَدَيْ لِواحِدٍ بِعَشَرَةٍ)[2]

٢- (لا تَعْقِرْها لا أَبا لَكَ إمّا لنا وإمّا لَكَ)[3]

فالزمخشري في كلامه السابق يجعل اللام مقحمة شذوذا بين (أيدى) و (واحد) وبين (أبا) و (ك). وقد نقل ابن هشام رأيا لبعض النحاة في مثل هذا التركيب، يجعل (لواحد) و (لك) خبرين، ويجعل (أبا) على لغة من يقصرونه في جميع أحواله، ويجعل حذف النون شاذًّا[4]. ولكن سيبويه من قبلهم تعرض لمثل هذا ولم يشذذه، فقال: (تقول: لا يدينِ بها لَكَ، ولا يدين اليومَ لكَ، إثبات النون أحسن، وهو الوجه. وذلك أنك إذا قلت: لا يدي لك ولا أبا لك، فالاسم بمنزلة اسم ليس بينه وبين المضاف إليه شيء، نحو: لا مثل زيد؛ فكما قبح أن تقول: لا مثل زيد فتفصل، قبح أن تقول: لا يدي بها لك، ولكن تقول: لا يدين بها لك، ولا أب يوم الجمعة لك، كأنك قلت: لا يدين بها ولا أب يوم الجمعة، ثم جعلت الله خبرا، فرارًا من القبح)[5]. فسيبويه يجعل اللام مقحمة بين المضاف والمضاف إليه، غير معتبرة، فهي كلا شيءٍ، ولكنه يقبّح الفصل بغيرها (بها)، ويرى إثبات النون عندئذ الوجه، لأنه لن يصلح معه بقاء تركيب الإضافة.

---

(١) (شرح المفصل) لابن يعيش ١٠٤/٢.
(٢) (مجمع الأمثال) ١٦٠/٣ والمعنى (لا قدرة).
(٣) نفسه ١٩٨/٣.
(٤) راجع (مغنى اللبيب) ١٨١/١.
(٥) (الكتاب) ٢٧٩/٢.

ولكن يبدو لي أن التركيب في المثلين ليس إضافيًا وليست اللام مقحمة، وأنه (اسم وخبر) كما رأى من نقل عنهم ابن هشام.

وقد رد ابن الحاجب كلام الزمخشري في مثل تركيبي المثلين قائلا: (ذلك غير مستقيم، لأنه لو كان مضافًا لكان معرفة، ولو كان معرفة لم يصح دخول (لا) عليه على ما هو عليه من كونه لم يكرر، وأيضا فإن معنى (لا أبالك) معنى (لا أب لك) ولا خلاف في أن (لا أب لك) نكرة، فيجب أن يكون (لا أبا لك) نكرة، لأن التنكير أمر معنوي .. وإذا ثبت أنه غير مضاف بطل جميع ما ذكره بناء على ذلك، فتقول: إنما أعطى أحكام المضاف على الوجه الشاذ لأنه أشبه المضاف لمشاركته له في أصل معناه، لأن قولك: غلامك وغلام لك مشتركان في أصل النسبة، وإن كانا مختلفين في الأخصّية عند حذف اللام، والأعمّيّة عند وجودها، فلما كان بينه وبين المضاف هذه المناسبة أعطى حكم المضاف لفظا على هذا الوجه الشاذ)[1].

وقد حار أبو على الفارسي في قول العرب: (لا أبا لك) لأن فيه تقديرين مختلفين لمعنيين مختلفين، وذاك أن ثبات الألف في (أبا) دليل الإضافة والتعريف، وثبات اللام في (لك) وعمل (لا) في الاسم يقتضى التنكير والفصل. وكان مَخْرجه من حيرته (أن قولهم: (لا أبا لك) كلام جرى مجرى المثل... وإذا كان الأمر كذلك علم أن قولهم (لا أبا لك) إنما فيه تعادى ظاهره، واجتماع صورتي الفصل والوصل، والتعريف والتنكير لفظا لا معنى... ويؤكد عندك خروج هذا الكلام مخرج المثل كثرته في الشعر، وأنه يقال لمن له أب ولمن ليس له أب)[2].

والذي عندي في هذين المثلين أن أصل الأول (لا يَدَيْنِ لِواحدٍ بِعَشَرَةٍ) وأصل الثاني (لا أبَ لَكَ).

قال أبو على: (لَمْ يُرِد بقوله (يدان) التثنية التي هي أنقص من ثلاثة، ولكن بالغ في نفى القوة عنه، وأخبر عن اعْتِيَاصِهِ عليه وقلة انقياده له، وعلى هذا قولهم: لا يدين بها لك)[3] ثم حذفت نونُ (يدين) تخفيفًا للمثل الذي أكثروا استعماله، وبهذا قال بعض النحاة[4]، وزيد (أب) ألفًا بعده عند الاضطراب رغبة في التَّشجيع، وبخاصة أن الغرض الدعاء على المخاطب، قال ابن جنى: (هذا الكلام دعاء في المعنى لا محالة، وإن كان في اللفظ خبرا)[5]. وهذه الألف - فيما يبدو لي - قريبة من الألف التي زيدت آخر المندوب للغرض نفسه.

---

(١) (الإيضاح في شرح المفصل) لابن الحاجب ٣٨٨/١.

(٢) (الخصائص) لابن جنى ٣٤٤/١، ٣٤٥، وراجع (لسان العرب) لابن منظور، مادة (أبى).

(٣) (كتاب الشعر) للفارسي ١٣٢/١.

(٤) راجع (حاشية الأمير على مغنى اللبيب لابن هشام) ١٨١/١.

(٥) (الخصائص) ٣٤٥/١، وراجع (اللغة العربية معناها ومبناها) للدكتور تمام حسان؛ فقد قال فيه (إن حروف العلة تؤدي مهمة جليلة في اللغة العربية، حيث تعتبر أساسًا لقوة الاسماع في هذه اللغة الراسخة القدم في تاريخ المشافهة) ص ٧١، وهو بعينه ما لاحظت أنه وراء زيادة الألف على (أب) في (لا أبا لك).

وقد أحسن الشيخ أبو علي في خروجه من حيرته بأن الكلام جار مجرى المثل، فمثل هذا يصنعه الاضطراب الذي هو أصيل في المثل، كما فعلت كثرة الاستعمال - وهي أصيلة فيه - بالمثل الأول الحذف. وربما لم يحكم سيبويه على هذين التركيبين بالقبح أو الشذوذ -كما حكم عليهما مع الفصل- لأنهما شائعان في الكلام العربي الفصيح.

فقد تبين أن لما في المثل الأول تفسيرا وجيها هو كثرة الاستعمال، ولما في المثل الثاني تفسيرا وجيها هو الاضطراب.

* * *

(حذف العائد المبتدأ من الصلة القصيرة)

جعل ابن عصفور من ضرائر نقص الكلمة: (حذف الضمير الرابط للصلة بموصول غير «أي»، أو للصفة بالموصوف إذا كان الضمير مبتدأ مخبرًا عنه باسم غير ظرف ولا مجرور، ولم يكن في الصلة ولا في الصفة طول)[1] وقد رأى بعض الباحثين أن في مثلهم:

(تَرْكَ الخِداعَ مَنْ أَجرَى مِنْ مائةٍ)[2]

هذا الحذفَ فقال: (لقد أجاز النحويون حذف عائد الموصول المرفوع إن كان مبتدأ، بقيود تحدثت عنها في مؤلف آخر، وحذف العائد المرفوع في المثل العربي يكاد يكون نادرا، ومن ذلك قولهم: (ترك الخداع من أجرى من مائة) أي: من هو أجرى من مائة غلوة، على أن (أجرى) أفعل تفضيل، لأن صلة الموصول لا تكون مفردًا)[3] ولي على هذا الكلام تعقيب:

أولا – ذكر سيبويه أن من طول الصلة كون خبرها اسم تفضيل تعلق به جار ومجرور، فقال: (اعلم أنه يقبح أن تقول هذا مَنْ مُنْطَلِقٌ إذا جعلت المنطلق حشوًا أو وصفًا، فإن أطلت الكلام فقلت من خَيْرٌ منك، حسُنَ في الوصف والحشو)[4]. والحشو عنده الصلة.

ثانيا – اعتمد الباحث على رواية الميداني الذي شرح له مقام المثل ومقاله بحيث يبعد أن يفهم من المثل ما فهم؛ قال الميداني: (هذا من كلام قيس بن زهير، قاله لحذيفة بن بدر يوم داحس، أي لو كان قصدي الخداع لأجريتُ من قريب)[5]. وقال في شرح المثل «قد وقع بينهم حرب داحس والغبراء»: (قال قيس: وأخيرك بين ثلاث، فإن ابتدأت فاخترت فلى منه خصلتان، قال حَمَل: فابدأ، قال قيس: فإنّ الغاية مائة غَلْوة... قال قيس: يا حذيفة أعطوني سبقي، قال حذيفة: خدعتك، فقال قيس: ترك الخداع من أجرى من مائة)[6].

فالمثل من كلام قيس بن زهير في يوم سباق داحس فرسِه والغبراء فرس حذيفة بن بدر، وكان قيس قد اقترح المسافة الطويلة ثقةً بما عنْدَ فرسِه، فلما انكشف أمرُ السباق ظهر داحسُ سابقًا فأَكْمَنَ له حذيفة من يصرِفه عن الوجهة، فلهذا قال لقيس: (خدعْتك)، ولهذا قال له قيس المثل، فهو يقول: إن من اقترح المسافة الطويلة فأجرى فرسه من مائة غلوة، لا حاجةَ له

---

(١) (ضرائر الشعر) لابن عصفور ١٧٢ – ١٧٣.

(٢) (مجمع الأمثال) للميداني ٢١٤/١.

(٣) (الحذف في المثل العربي) للدكتور عبدالفتاح الحموز ص ٢١، والغلوة قدر رمية سهم.

(٤) (الكتاب) ١٠٨/٢.

(٥) (مجمع الأمثال) ٢١٤/١.

(٦) نفسه ٥٠٨/٢ وفي طبعة أبي الفضل (اخْتُدعتك)، ولا وجه لها بضم التاء، وفي طبعة بولاق ما أثبت وهو الصواب إن شاء الله.

بالخداع . (فأجرى) في صلة الموصول في المثل، فعل ماض، ولا يمكن لمن طالع (مجمع الأمثال) أن يفهم أنه اسم تفضيل . بل لا يمكن لمن قال : (أي هو أجرى من مائة غلوة) أن يفهمه كذلك، لأنّ مُحالًا أن يفضل (حيوانا يجرى) على (مسافة تقاس) .

فقد تبين أن لا مخالفة بالمثل، لكن غموض وضحه البحث .

* * *

(جـ) امتداد المسند إليه:

وخلاله وقعت هذه الحالات الشاذة التالية:

(حذف العائد المبتدأ من الصفة القصيرة)

رأى كثير من النحاة في تركيب (رب، واسم مجرور، و ...) أن (رب) تدخل على الاسم فتجره ويتعلقان بفعل بعدهما أغلب أحواله ألا يذكر. ومن أجل هذا ناب عن المتعلق به وصف (مجرور رب) بصفة لازمة. قال ابن يعيش: (لأنهم لما حذفوا العامل فكثر ذلك عنهم ألزموها الصفة لتكون الصفة كالعوض من حذف العامل)[1].

وقد سبق في تحليل حذف خبر المثل الحكمي (رُبَّ مُسْتَغْزِرٍ مُسْتَبْكِئٍ) ذِكْرُ أنّ الخليل جعل جواب رب محذوفًا لفهم المخاطب المعنى[2].

وقد شرح ابن يعيش كيفية علم المخاطب وفهمه هذا فقال: (إنما حذف الفعل العامل فيها كثيرًا لأنها جواب لمن قال لك: ما لَقِيتُ رجلًا عالمًا، أو قدّرت أنه يقول، فتقول في جوابه: ربّ رجل عالم أي لقد لقيت، فساغ حذف العامل؛ إذ قد علم المحذوف من السؤال فاستغنى عن ذكره بذلك)[3].

وعندما يلي المجرور جملة سواء أكانت فعلية أم اسمية، يجعلونها نعتًا له وإذا وليه غيرها معها كان الجميع نعوتًا. فهذا العكبري يقول في قول الشَّنْفَرَى:

(وَيَوْمٍ مِنَ الشِّعْرَى يذوبُ لُعابُهُ   أفاعِيه مِنْ رَمْضائِهِ تَتَمَلْمَلُ)

(من الشعري: نعتٌ ليوم ... يذوب: نعت ليوم ... أفاعيه مبتدأ ويتململ خبره ... والجملة نعت ليوم)[4]. ولكن جاء بعد المجرور اسم مرفوع، فجعلوه خبرا لمبتدأ محذوف ضرورة لقصر الصفة، فقد جعل ابن عصفور من ضرائر نقص الكلمة، قول ثابتِ قُطْنةَ:

(إنْ يَقْتُلُوكَ فإنّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ   عارًا عَلَيْكَ وَرُبَّ قَتْلٍ عَارُ)

قال: (يريد: وربَّ قَتْلٍ هُوَ عارٌ)[5]. وقد سبق تعرض لحذف العائد المبتدأ في الصلة والصفة مثلها، وحكم سيبويه على مثل هذا بالقبح[6].

---

(١) (شرح المفصل) لابن يعيش ٢٨/٨.

(٢) راجع بحث حذف المسند في الفصل الثاني من الباب الأول.

(٣) (شرح المفصل) ٢٩/٨.

(٤) (شرح لامية العرب) لأبي البقاء العكبري ص ٥٨.

(٥) (ضرائر الشعر) ص١٧٣.

(٦) راجع (الكتاب) ١٠٨/٢.

وقد وقع هذا بالأمثال ؛ فقد قالت العرب :

١- (رُبَّ لائمٍ مُليمٌ)[١]
٢- (رُبَّ حَثِيثٍ مَكِيثٌ)[٢]
٣- (رُبَّ حَمْقاءَ مُنْجِبَةٌ)[٣]
٤- (رُبَّ رأسٍ حَصيدُ لِسانٍ)[٤]
٥- (رُبَّ مُكْثِرٍ مُسْتَقِلٌّ لِمَا في يَدِهِ)[٥]
٦- (رُبَّ نَعْلٍ شَرٌّ مِن الحَفَاءِ)[٦]
٧- (رُبَّ عَيْنٍ أَنَمُّ مِنْ لِسانٍ)[٧]
٨- (رُبَّ حالٍ أَفْصَحُ مِنْ لِسانٍ)[٨]
٩ - (رُبَّ طرْفٍ أَفْصَحُ مِنْ لِسانٍ)[٩]
١٠- (رُبَّ زارعٍ لِنَفْسِهِ حاصِدٌ سِواهُ)[١٠]
١١- (ربَّ شَبْعانَ مِنَ النِّعَمِ غَرْثانُ مِنَ الكَرَمِ)[١١]
١٢- (رُبَّ عالِمٍ مَرْغوبٌ عَنْه وجاهلٍ مُستمعٌ مِنْه)[١٢]
١٣- (رُبَّ مُؤْتَمَنٍ ظَنِينٌ ومُتَّهمٍ أَمينٌ)[١٣]

ويدور نقاشي لهذه المسألة حول أمرين :

الأول – أن هذه الأمثال كما لا يخفى ، حكميّةٌ ، أراد قائلها الحكيم أن ينصح ويعظ بشرح بعض الحقائق ، وقد بان من قبل أنها ترسل بنفسها غير مرتبطة بسياق ، قاعدةً مسلمةً لتحدث أثرها في المتلقى . من أجل هذا لا يصلح معها أن تكون جوابًا لكلام قاله المخاطب أو كأنه قاله كما رأى ابن يعيش .

لقد سبق في الفصل الأول من الباب الأول تناول المثل الحكمي : (لَحْظٌ أَصْدَقُ من لَفْظٍ) الهادفِ إلى اتخاذ الملاحظة طريقًا لمعرفة دخائل الناس كالمُلاقَطَة . و (لحظ) مبتدأ و (أصدق) خبره ، وقد كان يمكن أن يدخل الحكيم (رب) على المبتدأ قائلا : (رب لحظٍ أصدقُ من لفظ) فيستخدم دلالة (رب) على التكثير في تقوية المعنى الحكمي الذي أراده . وعندئذ لا يخفى أن (أصدق) الخبر ، ويبعد أن تَقْلِب (رب) التركيب لتصير (أصدق) خبرًا لمبتدأ محذوف ، وهما معًا جملة وقعت صفة (للحظ) .

الثاني – أنّ من النحاة من جعل المجرور في (رُبَّ قتلٍ عارٌ) (في محل مبتدأ مرفوع وعار

---

(١) (مجمع الأمثال) ٢/٤٤ أي إن الذي يلوم المسك هو الذي قد ألام في فعله، لا الحافظ له.
(٢) نفسه ٢/٤٩ يضرب لمن أراد العجلة فحصل على البطء.
(٣) نفسه ٢/٦١ أنجبت المرأة ولدت نجيبًا.
(٤) نفسه ٢/٥٨.
(٥) نفسه ٢/٤٢.
(٦) نفسه ٢/٤١.
(٧) نفسه ٢/٧١.
(٨) السابق نفسه .
(٩) نفسه ٢/٥٧.
(١٠) نفسه ٢/٦٩.
(١١) نفسه ٢/٦٥ والغرثان الجائع.
(١٢) السابق نفسه .
(١٣) السابق نفسه أي رب مؤتمن هو أحق بالظنة، ومتهم هو أحق بالائتمان.

خبره، وما في رب من معنى التكثير هو المخصص لابتدائيةقتل)[1].

وقد أحسن ابن هشام في قوله في (رب): إنها (زائدة في الإعراب دون المعنى فمحل مجرورها في نحو (ربّ رجلٍ صالحٍ عندي) رفع على الابتدائية، وفي نحو (ربّ رجلٍ صالحٍ لَقِيتُ) نصب على المفعولية وفي نحو (رب رجلٍ صالحٍ لقيتُهُ) رَفْعٌ أو نَصْبٌ)[2].

فقد تبين أن هذه المسألة خلافية أيدت الأمثال الثلاثة عَشَرَ، رأى بعض فيها على بعض وبيّنت ما فيه من الوجاهة.

* * *

(١) (خزانة الأدب للبغدادي) ٩/ ٥٧٦، وراجع (مغنى اللبيب) ١١٨/١، و (الجنى الداني) للمرادي ص ٤٥٣.

(٢) (مغنى اللبيب) ١٢٠/١.

(مَجِيءُ الحالِ مَعْرِفةً)

قال سيبويه : (إذا كان الاسم حالًا يكون فيه الأمر لم تدخله الألف واللام ولم يضف)[١] .
وقال ابن مالك : (وقد يجيء الحال معرفًا بالألف واللام أو بالإضافة ، فيحكم بشذوذه وتأوله بالنكرة)[٢] . وقال ابن يعيش في قول لبيد بن ربيعة :

فَأَرسَلَها العِراكَ وَلَمْ يَذُدْها ... وَلَمْ يُشفِقْ على نَغَصِ الدِّخالِ

(جعل العراك في موضع الحال وهو معرفة إذ كان في تأويل نكرة ، وذلك شاذ لا يقاس عليه)[٣] .

وقد وقع هذا الممتنع ببعض الأمثال ، وقد تعرض لها النحاة ، أعرضها وما قالوه فيما يأتي (وقد ضممت اليها المثل الرابع وإن كان من امتداد المسند المفرد الفعل ، لموافقته لها في الشذوذ) :

١- (جاءَ القَوْمُ قَضُّهُمْ بقَضِيضِهِمْ)[٤]   ٢- (ذَهَبُوا أَيْدِى سَبَا)[٥]

٣- (أَفْلَتَ فلانٌ جُرَيْعَةَ الذَّقَنِ)[٦]   ٤- (مَرَرْتُ بِهِم الجَمّاءَ الغَفيرَ)[٧]

تحدث سيبويه عن المثل الأول -وإن خالف الرواية قليلا- ضمن المصادر المضافة الواقعة أحوالا ، قائلا : (مررت بهم قضهم بقضيضهم ، كأنه يقول : انقضاضًا . فهذا تمثيل وإن لم يُتكلم به)[٨] .

وتحدث عن المثل الرابع ضمن المصادر المعرفة بالألف واللام الواقعة أحوالًا ، فقال : (قولك : مررت بهم الجمّاءَ الغفيرَ ، الناس فيها الجماءَ الغفير . فهذا ينتصب كانتصاب العِراك . وزعم الخليل - رحمه الله - أنهم أدخلوا الألف واللام في هذا الحرف وتكلموا به على نية ما لا تدخله الألف واللام)[٩] .

وقال ابن مالك في المثل الثاني - وإن خالف الرواية قليلا - (قد يجيء الحال معرفًا بالألف واللام أو بالإضافة ، فيحكم بشذوذه وتأوله بالنكرة ... ومن المعرف بالإضافة مؤولا بالنكرة قولهم : تفرقوا أيدى سبأ أي متبدِّدين تبددًا لابقاءَ معه)[١٠] .

وقال الميداني في المثل الثالث : (أفلت : يكون لازما ومتعديا ، وهو هنا لازم ، ونصب (جريعة) على الحال ، كأنه قال : أفلت قاذفًا جريعة ، وهو تصغير جرعة ، وهي كناية عما بقى

---

(١) (الكتاب) ٣٧٧/١.
(٢) (شرح التسهيل) ٣٢٦/٢.
(٣) (شرح المفصل) ٦٢/٢.
(٤) (مجمع الأمثال) ٢٨٦/١ والنصب رواية.
(٥) نفسه ٤/٢.
(٦) نفسه ٤٣٧/٢.
(٧) نفسه ٢٥٧/٣.
(٨) (الكتاب) ٣٧٤/١ - ٣٧٥.
(٩) نفسه ٣٧٥/١.
(١٠) (شرح التسهيل) ٣٢٦/٢.

من روحه يريد أن نفسه صارت في فيه وقريبًا منه كقرب الجرعة من الذَّقَن)[١] .

وفيما سبق نقاش يلي مُرتَّبًا :

أولا – إن مجيء الحال معرفة لم يقتصر على الأمثال ، بل ورد في كلام العرب شعره ونثره :

أما الشعر فكقول لبيد السابق (فأرسلها العراك) ، وكقول الشماخ :

(أَتَتْني سُلَيْمٌ قَضُّها بقَضِيضِها تُمَسِّحُ حَوْلي بالبَقِيعِ سِبالها)[٢] .

وقد روى قول الشماخ سيبويه ، وربما خرج منه المثل الأول .

وأما النثر فكقول العرب : (أُدْخُلُوا ، الأَوّلَ فالأَوّلَ)[٣] ، و (رَجَعَ عَوْدَهُ على بَدْئِهِ)[٤] ، و(جَلَسَ وَحْدَهُ)[٥] ، و (فعل ذلك جُهْدَهُ وطاقَتَهُ)[٦] ، و (مَرَرْتُ بهِمْ خَمْسَتَهُمْ)[٧] ، و(جاءَت الخيلُ بَدَادِ)[٨] ، وقول بعض نساء الصحابة – على الجميع رضوان الله – (ما لنا أَكْثَرَ أَهْلِ النارِ)[٩] بل قد قُرِئَتْ آية (المنافقون) : ﴿ ليخرجن الأعز منك الأذل ﴾ بما فيه (الأذل) حال وهو معرفة . قال أبو حيان الأندلسي : (الحسن وابن أبي عيلة والسبي في اختياره (لنُخْرِجَنَّ) بالنون ونصب الأعز والأذل ، فالأعز مفعول والأذل حال . وقرأ الحسن فيما ذكر أبو عمرو الداني (لَنَخْرُجَنّ) بنون الجماعة مفتوحة وضم الراء ونصب الأعز على الاختصاص كما قال (نحن العربَ أَقْرى الناس للضيف) ونصب الأذل على الحال . وحكى هذه القراءة أبو حاتم وحكى الكسائي والفراء أن قوما قرأوا (لَيَخْرُجَنّ) بالياء مفتوحة وضم الراء ، فالفاعل الأعز ونصب الأذل على الحال . وقرئ مبنيًا للمفعول وبالياء الأعز مرفوع به ، الأذل نصبًا على الحال)[١٠] .

فهذه إحدى عشرة حالًا معرفةً ، تتغير جملُها وتظل معارف ، فربما قال العربي : (دخلوا الأولَ فالأولَ) ، وقد قال أهل الحجاز : (جاء القوم ثلاثَتَهم وأربعَتَهم والنساء ثلاثَهُنّ وأربعَهنّ إلى عشرتَهُم وعشرَهن) فنصبوا هذا كله كما نقل ابن مالك[١١] .

ثانيا – أن أكثر النحاة يشذذون مجيء الحال معرفة ، ويجتهدون في تأوّل ما ورد منها كذلك ، وقد سبق تأويل سيبويه (قضهم) و (الجماء) ونقله تأويل (الجماء الغفير) عن الخليل أنه في نية طرح الألف واللام ، ولهذا قال السيرافي : (الحال إذا كان اسما غير مصدر لم يكن بالألف واللام ، فأحوج ذلك سيبويه والخليل أن جعلا الجماء الغفير في موضع المصدر كالعراك ، كأنك

---

(١) (مجمع الأمثال) ٤٣٧/٢.
(٢) راجع (الكتاب) ٣٧٤/١.
(٣) نفسه ٣٩٨/١.
(٤) راجع (شرح التسهيل) ٣٢٦/٢ و (شرح التصريح) ٣٧٣/١.
(٥) راجع (شرح التسهيل) ٣٢٦/٢.
(٦) السابق نفسه.
(٧) (راجع الكتاب) ٣٧٨/١.
(٨) راجع (شرح التسهيل) ٣٢٧/٢.
(٩) السابق نفسه.
(١٠) (البحر المحيط) لأبي حيان الأندلسي ٢٧٤/٨.
(١١) راجع (شرح التسهيل) ٣٢٧/٢.

قلت : مررت بهم الجمومَ الغُفَرَ ، على معنى مررت بهم جامين غافرين)[١] .

وقد أخذ ابن مالك هذا فقال في ألفيته :

(والحالُ إنْ عُرِّفَ لَفْظًا فاعْتَقِدْ   تَنْكِيرَهُ مَعْنًى كَوَحْدَكَ اجْتَهِدْ)

فالحال فيما سبق على صورة المعرفة وليس معرفة عند الجمهور كما قال الشيخ خالد[٢] .

فتقدير الحال في المثل الأول والرابع (جميعًا) وهو التقدير الذي قدمه ابن مالك لكلام الحجازيين السابق . والتقدير في المثل الثاني (مُتَبَدِّدِينَ) ، وكذلك كلام العرب والآية . أما المثل الثالث فَتَيْرُ فَهْم الميدانيّ أدَقُّ فيما بدا لي .

لقد روى الزمخشري المثل الثالث هكذا : (أَفْلَتَ بِجُرِيْعَةِ الذَّقَنِ) قائلا : (الباء للتعدية ، يقال : أفلت به ، إذا نجّاه ، والمعنى أنه لم يبق من نفسه إلا قليل شبهُ الجريعة ... ويروى : جريعة الذقن – بحذف الباء وإيصال الفعل كقوله -عز وجل- : ﴿ واختار موسى قومه ﴾)[٣] . وهذا هو المعنى الذي قدمه الميداني نفسه ويبعد معه أن يكون (جريمة الذقن) حالا .

وينبغي أن أشير إلى أن اعتقاد أن الحال المعرفة نكرةٌ ، لا يخول المتكلم عند جمهور النحاة ، أن يأتي بالأحوال معارف ، فهذا ابن يعيش يرد قول من جعل الألف واللام في الحال المعرفة بهما ، في نية الطرح قائلا : (غير سديد؛ إذ لو جاز مثل هذا لجاز مررت به القائمَ فتنصبه على الحال وتنوى بالألف واللام الطرح وذلك غير جائز)[٤] .

ثالثا – إن عدم اقتصار مجيء الحال معرفةً على الأمثال والشعر ، وعدمَ إباحة النحاة تعريف الحال مع أنهم قرروا أنها عندئذ معرفة صورةً نكرة معنًى ، وحكمَهم بأن ما جاء من ذلك يسمع ولا يقاس عليه حتى في آية (المنافقون)[٥] ، هذا كله مُحوج إلى النظر .

إذا كان تنكير الحال للفرق بينها وبين الصفة في بعض مواضع الالتباس ، ولأن المقصود من الحال بيان الهيئة ، والهيئة – كما يقول ابن الحاجب – (تحصل بالنكرة كما تحصل بالمعرفة الا أن النكرة أولى لخفتها لفظًا وتقديرًا . أما اللفظ فلأن قولك : قائم أخف من قولك : القائم ، وأما التقدير فلأن أصل الأسماء التنكير ، وما كان أصلا كان أخف)[٦] – فإن تعريفها ، عندما جاء ، لم يوقع في الالتباس ، وأبان الهيئة .

وقد بدا لي أن تعريفها فعل لغوي خاص ، وخصوصيته من أن المتكلم ذو إحساس لغوي خاص ومن أن السامع كذلك . فعندما قرأ القارى : (ليخرجن الأعز منها الأذل) كان من البصر باللغة بحيث يفهم في (الأذل) الحالية ، وكان متلقى القراءة مثله . ودليل هذا أن الذين عرفوا

---

(١) (الكتاب) ٣٧٥/١ حاشية المحقق.
(٢) (شرح التصريح) ٣٧٣/١.
(٣) (المستقصى) ٢٧٤/١.
(٤) (شرح المفصل) ٦٣/٢.
(٥) راجع (مشكل إعراب القرآن) للقيسي ٧٣٧/٢.
(٦) (أمالي ابن الحاجب) ٤٠٠/١.

وفهموا ووقعوا على الأحوال المعارف ، أهل بصر اللغة . وربما كان هذا المعنى وراء اجازة بعض النحاة مجيئ الحال معرفة[١] . ولكن خصوصية هذا الفعل اللغوي كانت وراء حكم جمهور النحاة بشذوذه والاقتصار عليه ، وهذا الحُكم حِكْمةٌ منهم لأن استعمال الحال عام غير خاص .

فقد تبين أن لما حدث بالأمثال السابقة تفاسير وجيهة : أولها أن المسألة خلافية في الأمثال الثلاثة (الأول والثاني والرابع) ، وثانيها احتمال المثل الأول الاقتطاع من شعر ، وثالثها غموض بعض الكلام في المثل الثالث ، وقد وضحه البحث .

* * *

(١) راجع (ارتشاف الضرب) لأبي حيان ٢/٣٣٧ وهو مذهب يونس والبغداديين.

(اقترانُ الحال الجملة الفعلية المضارعيّة بالواو)

تحدث الشيخ خالد الأزهري عن صور امتناع الواو رابطًا لجملة الحال فقال : (تمتنع الواو في سبع صور ... الخامسة – المضارع المنفى « بلا » نحو : ﴿ وما لنا لا نُؤْمِنُ بالله ﴾ فجملة (نؤمن بالله) حال من الضمير المجرور باللام ولم تقترن بالواو لأن المضارع المنفى « بلا » بمنزلة اسم الفاعل المضاف إليه « غير » ، فأجرى مجراه في الاستغناء عن الواو ، ألا ترى أن معناها ما لنا غير مؤمنين ... السادسة – المضارع المنفى (بما) كقوله :

عَهِدْتُكَ لا تَصْبو وفيكَ شَبِيبَةٌ   فما لَكَ بَعْدَ الشَّيْبِ صَبًّا مُتَيَّمًا

... فجملة « تصبو » حال من الكاف في عهدتك ، ولم تقترن بالواو لما تقدم في « لا » السابعة – المضارع المثبت المجرّد من « قد » كقوله تعالى : ﴿ ولا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ ﴾ فجملة « تستكثر » حال من فاعل « تمنن » المستتر فيه ، ولم يقترن بالواو لأنه يشبه اسم الفاعل في الزِّنَةِ والمعنى والواو لا تدخل اسم الفاعل فكذلك ما أشبهه ... وأما نحو قوله –وهو عنترة العبسي :

عُلِّقْتُها عَرَضًا وأَقْتُلُ قَوْمَها   زَعَمًا لَعَمْرُ أَبِيكَ لَيْسَ بِمَزْعَمِ

فجملة « وأقتل قومها » حال من التاء في « علقتها » وهي مقترنة بالواو مع المضارع المثبت ، واختلف في تخريجها ، فقيل : ضرورة ، وقيل : الواو عاطفة لا واو الحال ، والمضارع مؤوّل بالماضي ... وقيل : هي واو الحال والمضارع خبر مبتدأ محذوف أي وأنا أقتل قومها ، والجملة من المبتدأ والخبر هي الحال)[1] . وقال ابن عقيل : (الجملة الواقعة حالًا إن صدّرت بمضارع مثبت لم يجز أن تقترن بالواو ، بل لا ترتبط الا بالضمير ، فإن جاء من لسان العرب ما ظاهره ذلك أوّل على إضمار مبتدأ بعد الواو؛ ويكون المضارع خبرًا عن ذلك المبتدأ؛ وذلك نحو قولهم : « قُمْتُ وأَصُكُّ عَيْنَهُ » وقوله :

فَلَمّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ   نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُم مالِكا

« فأصكُّ » و« أرهنُهم » خبران لمبتدأ محذوف؛ والتقدير : وأنا أصك ، وأنا أرهنهم)[2] .

وقد وقع الأمران بالأمثال العربية ، ولاحظ بعضها العلماء ، وفيما يلى عرض ذلك :

١- (أَنْجُ ولا إِخالُكَ ناجِيًا)[3]

---

(١) (شرح التصريح) ١/٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣ وفيه (لأن المضارع المنفى « بلا » منزلة الفاعل) و(لم تقترن ولما تقدم في « لا ») والصواب إن شاء الله ما أثبتّ.

(٢) (شرح ابن عقيل) ٢/٢٧٩-٢٨٠، وراجع (حاشية الصبان على شرح الأشموني) ٢/١٨٨ ؛ فالأشموني يمنع الواو من المضارع المنفى (بلا) ، ويؤول ما جاء من ذلك بأن قبل الفعل مبتدأ محذوفًا والجملة الاسمية الحال.

(٣) (مجمع الأمثال) ٣/٣٨١.

٢- (يَذْهَبُ يَوْمُ الغَيْمِ ولا يُشْعَرُ بِهِ)[١] ٣- (نَجَوْتُ وأَرْهَنُهُمْ مالِكًا)[٢]
٤- (دُوْنَ ذا وَيَنْفُقُ الحِمارُ)[٣] ٥- (لا أُحِبُّ رِئْمانَ أَنْفٍ وأَمْنَعُ الضَّرْعَ)[٤]
٦- (يَحْمِلُ شَنٌّ وَيُفَدَّى لُكَيْزٌ)[٥]

فجملة (لا إخالك ناجيًا) حال من ضمير الخطاب في فعل الأمر في المثل الأول، وجملة (لا يشعر به) -عند بعض الباحثين[٦]- حال من (يوم الغيم) في المثل الثاني، وجملة (أرهنهم مالكا) حال من ضمير المتكلم في المثل الثالث، وجملة (ينفق الحمار) - كما ذكر الميداني في شرح المثل الرابع - حال من اسم الاشارة (ذا)، وجملة (أمنع الضرع) - كما ذكر بعض الباحثين بحق[٧] - حال من ضمير المتكلم في الفعل في المثل الخامس، وجملة (يفدى لكيز) - عند بعض الباحثين[٨] - حال من العلَم (شن) في المثل السادس. وفيما سبق نقاشٌ يلي مُرَتَّبًا:

أولًا - لم يقتصر اقتران الحال الجملة الفعلية ذات المضارع المثبت أو المنفى بلا أو ما، بالواو على الأمثال، بل جاء في كلام العرب شعره ونثره، والقرآن الكريم.

أما الشعر فمنه قول عنترة السابق: (عُلِّقْتُها عَرَضًا وأَقْتُلُ قَوْمَها) وقول عبدالله بن همام السلولي، السابق: (فلما خَشِيت... نجوتُ وأرهنُهُمْ مالِكا) وقول زهير:

(بَـلِـيْنَ وَتَحْـسَـبُ آيـاتِـهِـنّ عَنْ فَرْطِ حَوْلَيْنِ رَقًّا مُحِيلا)[٩]

وقول غيره: (وَكُنْتُ ولا يُنَهْنِهُني الوَعِيدُ)[١٠]

وأما النثر فمنه قولهم: (قُمْتُ وأَصُكُّ عَيْنَهُ)[١١] السابق.

وأما القرآن الكريم فمنه قول الحق سبحانه: ﴿إنّ الذين كفروا ويَصُدُّونَ عن سبيل الله﴾[١٢]. وقراءة غير نافع: ﴿ولا تُسْأَلُ عَنْ أصحاب الجَحيم﴾[١٣]، وقراءة ابن عامر: ﴿ولا تَتَّبِعانِ سبيلَ الذين لا يعلمون﴾ بتخفيف النون وكسرها، قال ابن يعيش: (قوله: «لا تتبعان» في موضع الحال)[١٤].

ثانيًا - قال ابن مالك: (قد تصحب الواو المضارع المثبت أو المنفى «بلا» فيجعل على

---

(١) نفسه ٥٢٢/٣.
(٢) نفسه ٣٨٨/٣ وهي رواية، ولا يخفى أنه مأخوذ من البيت السابق في نص ابن عقيل، وقد ذكره الميداني.
(٣) نفسه ٤٦٥/١. (٤) نفسه ١٦٠/٣.
(٥) نفسه ٥١٧/٣.
(٦) (الحذف في المثل العربي) للدكتور عبدالفتاح الحموز ص ٣٢.
(٧) نفسه ص٣١. (٨) السابق نفسه.
(٩) راجع (شرح التسهيل) ٣٦٧/٢. (١٠) راجع (شرح التصريح) ٣٩٢/١.
(١١) راجع (شرح التسهيل) ٣٦٧/٢. (١٢) (الحج) من الآية: ٢٥.
(١٣) (البقرة) من الآية: ١١٩، وراجع (شرح التسهيل) ٣٦٧/٢.
(١٤) (يونس) من الآية: ٨٩، وراجع (شرح المفصل) لابن يعيش ٦٧/٢.

الأصح خبر مبتدأ مقدر)[١] . وقال ابن يعيش : (علم أن الفعل الماضي إذا اقترن به « قد » ، والفعل المضارع إذا دخل عليه ناف ، ووقع كل واحد منهما حالا كنت مخيرا في الإتيان بواو الحال وتركها)[٢] .

فالمسألة خلافية فيما يخص المضارع المنفى . أما المثبت فالجميع يؤولون بحذف مبتدأ ، ولكن كلام ابن مالك يُفْهم أنه يأتي كذلك رغم أنه يؤول .

ثالثًا – عدَمُ اقتصار اقتران الحال الجملة الفعلية ذات المضارع المثبت والمنفى (بلا) أو (ما) ، بالواو على الشعر أو الأمثال ، وإجازةُ كثير من النحاة لبعض هذا أن يستعمل في الكلام العادي ، ولبعضه أن يستعمل ولكن بتأول بحذف مبتدأ قبل الفعل ، هذا كله مُحوج إلى إنعام النظر .

إن قول عنترة : (عُلِّقْتُها عَرَضًا وأَقْتُلُ قَوْمَها) ليس ضرورةً عند ابن مالك ، ولكنه يقول بتأويله : (وأنا أقتل قومها) .

لقد كان ابن مالك بين دافعين :

الأول – ورود مثل هذا التركيب في الشعر وكلام العرب المنثور والقرآن .

والآخر – عدم إساغته هذا التركيب ، وربما كان عدم إساغته اياه لما ذكره الشيخ خالد من قبل وهو مشابهة المضارع لاسم الفاعل . بيان ذلك :

(علِّقْتها عَرَضًا قاتلًا قَوْمَها)

(عُلِّقْها عَرَضًا أَقْتُلُ قَوْمها)

بِغَضّ النظر عن اقضاء الوزن (بحر الكامل) ، يمكننى أن أوافق ابن مالك على عدم إساغته ، ولكن يبدو أن إدخال (الواو) يكون مقصودًا من أجل معنى لا يكون بغيرها .

فإذا طَبَّقْتُ على كلام عنترة بانَ ما يأتي :

– أراد عنترة أن يقول إنه أَحبّها رغم أنه قَتَلَ قومَها من قبل ، وكان حَقُّ هذا المعنى : (عُلِّقْتُها وقَتَلْتُ قَوْمَها) .

– وأراد أن يقول إنه أحبها رغم أنّه يقتلُ قومها الآن ، وكان حَقُّ هذا المعنى : (عُلِّقْتُها أَقْتُلُ قَوْمَها) .

فطبيعةُ المُحبّ أَقْدَمَتْهُ على إرادة المعنى الأول ، وطبيعةُ الفارس أَقْدَمَتْهُ على إرادة المعنى الثاني ، فقد غلب الحُبُّ على ما بينه وبينَ قومِها من عَداوة ، وغلبَتْ أَنَفَةُ الفارسِ على ما بَيْنَهُ وبَيْنها من حُبٍّ ، وكانَ إطارُ الكلام ضيقًا فأَخْرجَه هذا الإخراج – أعنى إدخال الواو على المضارع المثبت – الذي يحمل من كلٍّ شيئًا ، فالواوُ من آثار إرادة المعنى الأول ، والمضارعُ المثبت من آثار إرادة المعنى الثاني .

---

(١) (شرح التسهيل ٢/٣٦٧).

(٢) (شرح المفصل ٢/٦٧).

رابعا – ما أدرى كيف جعل بعض الباحثين المثلين (يَذْهَبُ يَوْمُ الغَيْمِ ولا يُشْعَرُ به) و(يَحْمِلُ شَنٌّ ويُفَدَّى لُكَيْزٌ) من الحال الجملة الفعلية المضارعية المقترنة بالواو، وكلاهما من عطف الجمل، وبخاصة الثاني الذي ليس في الجملة التي جعلها الباحث حالا به، ضمير يعود على صاحب الحال، فهي غير مرتبطة به، والواو لا تكفي وحدها بل تأتي -رغم منع البعض- مع الضمير ؟!

وكذلك يأبى مقام المثل ومقاله اللذان ذكرهما الميداني، ذلك ؛ (فشن ولكيز) أخوان سافرا بأمهما، وقد (فدّت لكيزا ودعت شنا ليحملها، فحملها وهو غضبان، حتى إذا كانوا في الثنيّة رَمَى بها عن بعيرها فماتت، فقال: (يحمل شن ويفدى لكيز)[1]، فهو يستفهم منكرًا والاستفهام موجه إلى الفعلين فلا وجه لجعل (يفدى) حالًا من (شن).

وكذلك المثل الأول منهما، فيوم الغيم يذهب ولا يشعر به، لا أنّه يذهب وحاله عدم الشعور به، فالأول الأولى الذي يؤدّيه التركيب، ولكن الباحث أراد بهذين المثلين وكثير مثلهما أن يحتج على النحاة وأن يطلق مجيء الجملة الفعلية المضارعية حالا دون شرط ليقاس على ما ورد، ولكنه لم يكن موفقًا في جميع ما أورد وفهمه له.

فقد تبين أن المسألة خلافية فيما يخص المثل الأول، وأن بالمثلين الثاني والسادس غموضًا وضحه البحث، وأن المثل الثالث يحتمل الاقتطاع من شعر، وأن المثلين الرابع والخامس كبيت عنترة أفضى إلى ما فيهما الاضطرابُ.

* * *

---

(١) راجع (مجمع الأمثال) ٥١٧/٣.

(حذفُ المضافِ إليه من خَبر «لاتَ»)

قال الشيخ خالد في (لات): (مذهب الجمهور أنها تعمل عمل (ليس) فترفع الاسم وتنصب الخبر، وله عندهم شرطان: كون معموليها اسمَيْ زمان، وحذف أحدهما، والغالب في المحذوف كونه المرفوع نحو ﴿لات حينَ مناص﴾ بنصب حين على أنه خبرها واسمها محذوف، وهي بمعنى «ليس» و«مناص» بمعنى فرار، أي ليس الحين حين فرار)[1].

وقد وقع بمثلٍ حذفُ المضاف إليه في خبرها، وهو قولهم:

(طَلَبَ أَمْرًا ولاتَ أَوانٍ)[2].

وقد تناول النحاة بيتًا شبيهًا ووصف بعضهم تنوين (أوان) فيه بأنه ضرورة، وهو قول أبي زبيد الطائي:

(طَلَبوا صُلْحَنا ولاتَ أَوانٍ   فَأَجَبْنا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقاءِ)

وقد اختلف النحاة في قبول جر (أوان) وتنوينه.

فرأى بعضهم أن (أوان) مجرور (بلات) فهي حرف جر عند بعض العرب، ورأى بعضهم أنه مجرور (بمن) الاستغراقية المضمرة قبله الباقي عملها، ورأى بعضهم أنه قُطع عن الإضافة فبُني على الكسر ثم نون ضرورة، ورأى بعضهم أنه قُطع عن الإضافة فنُون تنوين عوض، ورأى بعضهم أنه مضاف إليه حذف قبله المضاف (حين) وبقي مجرورا[3].

وهم في خلال هذا يختلفون ويردّون كلام غيرهم بما يرون من حجج قد تكون قوية كما قد تكون ضعيفة. والذي يعنينا هنا أن هذا المثل فيما يبدو -مأخوذٌ من هذا البيت.

إنه مثل تعبيري جزء الوصف فيه (لات أوان). لقد أخذ العرب هذا التركيب الطريف المُشْكل من البيت، وردّدُوه مثلا تعبيريًا، والدليل أن المطلوب مُنْكرٌ مُبهم (أمرا) من أجل تمكين المستعمل من أن يطرح (أمرا) ويضع ما يريد. أما في البيت الذي أراه الأصل فقد كان المطلوب صريحًا (صلحنا).

فتفسير ما في المثل راجع إلى الاقتطاع من شعر، فالتّبِعة على خصوصية لغة الشعر، أما التمثّل فأمر آخر لاحق.

* * *

---

(١) (شرح التصريح) ٢٠٠/١.   (٢) (مجمع الأمثال) ٢٨٨/٢.

(٣) راجع (شرح المفصل) لابن يعيش ٣٢/٩، و (شرح الكافية) للرضى ٢٧١/١، و (الخصائص) لابن جنى ٢/ ٣٧١، و(مغنى اللبيب) لابن هشام ٢٠٤/١، و (خزانة الأدب) للبغدادي ١٨٣/٤، و(التبيان في إعراب القرآن) للعكبرى ١٠٩٧/٢، و (لسان العرب) لابن منظور، مادة (لات).

(حذفُ مَعمولَيْ «لاتَ»)

قال ابن هشام في عمل (لات): (في ذلك ثلاثة مذاهب ... وعلى كل قول فلا تذكر بعدها إلا أحَد المعمولين، والغالب أن يكون المحذوف هو المرفوع، واختلف في معمولها: فنص الفراء على أنها لا تعمل إلا في لفظة الحين، وهو قول سيبويه، وذهب الفارسي وجماعة إلى أنها تعمل في الحين وفيما رادفه)(١).

وقد ورد مَثَلٌ تحمّلَ حذفَ معموليها، هو قول العرب:

(حَنَّتْ ولاتَ هَنَّتْ وأَنَّى لَكِ مَقْرُوعٌ)(٢).

لقد رد البغدادي على صاحب اللباب قائلا: (في هذا المثل شيء لم يتنبه له، وهو أن «لات» فيه لا اسم لها ولا خبر، لأنها دخلت على فعل ماض، فتكون مهملة)(٣).

ولكنّ للميداني شرحًا يُفْهم غير هذا، قال: («لات» مفصولة من «هنت»، أي لات حين هنت، فحذف «حين» لكثرة ما يستعمل «لات» معه، وللعلم به)(٤). وهذا هو الأشد مناسبة لمقام المثل ومقاله؛ فقد كانت الهيجمانة بنت العنبر بن عمرو بن تميم، تعشق عبشمس بن سعد، وكان يلقب بمقروع، فأراد أن يغير على قبيلة الهيجمانة؛ وعلمت بذلك الهيجمانة، فأخبرت أباها، فقال مازن بن مالك بن عمرو: حنت ولات هنت، أى اشتاقت، وليس وقت اشتياقها، ثم رجع من الغيبة إلى الخطاب فقال: أنى لك مقروع؛ أي من أين تظفرين به)(٥).

فالمعنى يقتضى (لات) الداخلة على الأحيان، لأنه كما قال بعض فضلاء العجم: (اشتاقت إلى من تحبه وليس الوقت وقت الحنين والاشتياق إليه، لظهور العداوة بيننا)(٦).

ومن ثم يبدو لي ضعيفًا قول البغدادي رادًّا على صاحب القاموس: (إن أراد أن الزمان المحذوف معمولها، فهذا غير صحيح، لأنه لا يجوز حذف معمولي (لات) كما لا يجوز جمعهما)(٧).

إن معمولها الثاني -الذي يبقى غالبا- قد حذف، وحذفه عند الميداني لكثرة الاستعمال، وأرى أن للاضطراب وسرعة الأداء دورًا في إسقاط المعمول الثاني الوحيد، فعندئذ لا فِكْرَ في تركيب الكلام وترتيبه كما تقتضى طرق اللغة.

فقد تبين أن كثرة الاستعمال، والاضطراب المُصاحِبَةُ سرعةُ الأداء كليهما، واردٌ في تفسير ما في هذا المثل من مخالفة.

---

(١) (مغنى اللبيب) لابن هشام ٢٠٤/١.

(٢) (مجمع الأمثال) للميداني ٣٤٣/١ يضرب لمن حَنّ إلى مطلوبه قبل أوانه.

(٣) (خزانة الأدب) ٢٠٣/٤.

(٤) (مجمع الأمثال) ٣٤٤/١.

(٥) نفسه ٣٤٤/١.

(٦) (خزانة الأدب) للبغدادي ٢٠١/٤.

(٧) نفسه ٢٠٣/٤.

(تقديم الحال على العامل وصاحب الحال)

منع بعض النحاة تقدم الحال ، ونافح عنهم بعض أتباعهم بأنهم يمنعون تقدم الحال على صاحبها المرفوع الظاهر مع تقدم الفعل عليها مثل : (قام مسرعًا زيد) ، فهذا لا يمنعونه ، وإنما يمنعون (مُسْرِعًا قام زيدٌ)[١] . وقد وردت أمثال تحمّلت ذا الممتنع ، هي :

١- (شَتَّى تَئُوبُ الحَلَبَةُ)[٢]

٢- (كارِهًا حَجَّ بَيْطَرٌ)[٣]

٣- (كارهًا يَطْحَنُ كَيْسانُ)[٤] .

(فشتى) و (كارهًا) ، و (كارهًا) أحوال من الفاعلين .

وقد رَدّ على المانعين غيرُهم بجواز هذا ، واحتجوا بورود بعض هذه الأمثال ، فلم تكن المسألة خلافية فحسب ، بل كانت حجة المجوزين ورود هذه الأمثال ، وهذا احتجاج نادر!

قال ابن مالك : (إن كان المرفوع ظاهرًا لم يجز عند الكوفيين تقديم حاله . وبعض العلماء يزعم أن الكوفيين لا يمنعون تقديم حال المرفوع الظاهر إذا كان الفعل متقدمًا نحو : قام مسرعًا زيد ، وإنما يمنعون تقديم حال المرفوع إذا كان الفعل متأخرًا نحو : مسرعًا قام زيد . والصحيح جواز تقديم حال المرفوع مطلقًا ، فمن تقديمه والفعل متقدم قول الشاعر :

يطير فِظاظًا بينهم كلُّ قَوْنَسٍ ... وتَتْبَعُها منهم فَراشُ الحَواجِبِ

... ومن تقديمه والفعل متأخر قول العرب : « شَتَّى تئوبُ الحلبة » أي مُتَفَرِّقِينَ يَرْجِعُ الحالبونَ)[٥] .

فتفسير ما بهذه الأمثال الثلاثة يئوب إلى كون المسألة خلافية أيّدت الأمثال رأى بعض فيها على بعض .

* * *

(١) (شرح التسهيل) ٢/ ٣٤١، وراجع (المقتضب) ١٦٩/٤ حاشة المحقق .

(٢) (مجمع الأمثال) ١٥٠/٢.

(٣) نفسه ص٥٤.

(٤) نفسه ٦١/٣.

(٥) (شرح التسهيل) ٣٤١/٢ - ٣٤٢.

ثانيًا – حال حذف المسند إليه :

منع أكثر النحاة حذف الفاعل أو نائبه وحدهما ، وكان أبو على الفارسى يُغْلِظُ فى هذا ويُكبره ويَتَناكَرُهُ ويقول : الفاعل لا يحذف[1] .

ومنعه ابن هشام ذاكرًا : (ألّا يكون ما يُحذف كالجزْء)[2] وشَرح الشيخُ خالد ذاكرًا من أحكام الفاعل : (أنه عُمدة لا بد منه لأن المسند حُكْم ولابدّ للحكم من محكوم عليه)[3] . وقال ابن مالك : (لا يحذف الفاعل إلا مع رافعه المدلول عليه)[4] .

ولكن وردت أمثال تحمّلت هذا الحذف الممتنع ، أعرضها فيما يأتى وأناقشها ضاما إليها المثلين الرابع والخامس لموافقتهما لها فى الشذوذ وإن كان مكانُ الأول المسنَد والثانى الجملةَ :

١- (حُقَّ لِفَرَسٍ بِعِطْرٍ وأُنس)[5] ٢- (حَيثُ ما ساءَكَ فالعُكْليُّ فِيهِ)[6]

٣- (ذَهَبَ كاسِبًا فَلَجَّ بِهِ)[7] ٤- (شجَرٌ يَرِفُّ)[8]

٥- (إنْ كُنتَ عَطْشانَ فَقَدْ أَنَى لَكَ)[9]

٦- (كَفَى قَوْمًا بِصاحِبِهِمْ خَبيرًا)[10]

٧- (هيهاتَ تَضْرِبُ فى حَدِيدٍ بارِدٍ)[11]

٨- (هيهاتَ طارَ غِرْبانُها بِجِرْذانِكَ)[12]

فى استخدام الفعل (حُقّ) قال ابن منظور : (حُقّ لك أن تفعل)[13] ، وقال صاحب القاموس : (حق لك أن تفعل ذا)[14] ، ومن ثم شرح الميدانى المثل الأول قائلا : (تقدير المثل حُقّ لِفَرَسٍ أنْ يُتحَفَ بعِطْر وأنس)[15] فقد حذف المسند إليه نائب الفاعل الذى يكون فى هذا التركيب مصدرًا مُؤَوّلًا من أن والمضارع ، وبقى الجار والمجرور المتعلقان بالمحذوف . وليس للفعل ساء ، فى المثل الثانى فاعل مذكور ، وكذلك الفعل (لجّ) فى المثل الثالث ، وليس مستترًا ، فلم يتقدم ما يفسره . وقد قال الميدانى فى شرح المثل الثالث : (لَجَّ به الشرُّ حتى أهلكه وأوقعه فى شر

---

(١) راجع (الخصائص) ٢/٤٣٥.
(٢) (مغنى اللبيب) ٢/١٥٨.
(٣) (شرح التصريح) ١/٢٧١.
(٤) (شرح التسهيل) ٢/١١٨.
(٥) (مجمع الأمثال) ١/٣٧٧.
(٦) نفسه ١/٢٥٨.
(٧) نفسه ٢/١٢.
(٨) نفسه ٢/١٥٩.
(٩) نفسه ١/٩٣.
(١٠) نفسه ٣/٥١.
(١١) نفسه ٣/٤٦٦.
(١٢) نفسه ٣/٤٦٧.
(١٣) (لسان العرب) لابن منظور مادة (حقق).
(١٤) (القاموس المحيط) لمجد الدين الفيروز آبادي مادة (حقق).
(١٥) (مجمع الأمثال) ١/٣٧٨.

إما غَرَقٍ أو قتل أو غيرهما)[١] فهو يفهمنا أنه محذوف ولكنه قدره (بالشر). وقال فى المثل الرابع: (شجرٌ يرفّ: أى يهتز نضارة، ويجوز يرِفُ - بالتخفيف - من وَرِفَ الظِّلُّ إذا اتَّسَعَ، وحقه أن يذكر معه الظل، أى شجرٌ يرِفُ ظِلُّهُ)[٢]. فقد حذف المسند إليه على الرواية التى جوّزها، وقدره (بظله). وقال أيضا فى الخامس: (يضرب لطالب الثأر، أى قد أنى لك أن تنتصر)[٣]، فقد أشار إلى حذف الفاعل ولكنه قدره (بأن تنتصر). وقال فى المثل السادس: (قال غيره: فاعل كفى محذوف، أى كفى قومًا علمهم خَبيرًا بصاحبهم)[٤]. وقد جوز بعض الباحثين أن يكون الفاعل فى المثلين السابع والثامن لاسم الفعل، محذوفًا لخلوّ الجملة من المفسّر، وأن يكون ضميرًا مستترًا والمفسر مفهوم من المعنى العام للمثلين[٥].

وفيما سبق نقاش إجماله فى أمور:

الأول - لم يقتصر خلو الجملة الفعلية من الفاعل على الأمثال، بل ورد فى كلام العرب شعره ونثره، وفى القرآن الكريم.

أما الشعر فمنه قول الفرزدق:

(تَمْشِى تَبَخْتَرُ حَوْلَ البَيْتِ مُنْتَخِيًا ... لَوْ كُنْتَ عَمَّ ابنِ عبدِ اللهِ لَمْ يَزِدِ)[٦]

فاعل (لم يزد) محذوف وقول آخر:

أأدرِكُ مِنْ أُمِّ الحُوَيْرِثِ غِبْطَةً ... بها خَبَّرَتْنى الطيرُ أَمْ قَدْ أَنَى لها)[٧]

فاعل (أنى) محذوف وقول آخر:

وأُكرِمُ الضيفَ والجارَ الغَريبَ إذا ... هَبَّتْ شآمِيَةٌ واشتدّت القررُ)[٨]

فاعل (هبت) محذوف.

وأما النثر فمنه قول الرسول ﷺ: (لا يَزْنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن، ولا يشرَب الخمرَ حين يشربُها وهو مُؤْمِن)[٩] ففاعل (يشرب) محذوف.

وأما القرآن فمنه قول الحق سبحانه: ﴿إذا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يراها﴾[١٠] ففاعل (أَخْرَجَ)

---

(١) (مجمع الأمثال) ١٢/٢.

(٢) نفسه ١٥٩/٢ وفي طبعة أبي الفضل (يرفُّ ظله)، والصواب (يرفُ) كما أثبتّ ودلّ كلام الميداني، ثم إن بها خطأً إملائيًا هو ذكر (أي) التفسيرية بعد (:) النقطتين الدالتين على مثل دلالة (أي) وإحداهما التي تذكر، وهو خطأ فاش.

(٣) نفسه ٩٣/١. (٤) نفسه ٥١/٣.

(٥) راجع (الحذف في المثل العربي) للدكتور عبدالفتاح الحموز ص٥٢.

(٦) راجع (شرح التسهيل) ١٢١/٢.

(٧) نفسه ١٢٢/٢.

(٨) نفسه ١٢٤/٢.

(٩)نفسه ١٢٣/٢، وراجع (أوضح المسالك) لابن هشام ٣٣٩/١.

(١٠) (النور) من الآية (٤٠) وراجع (شرح التسهيل) ١٢٣/٢.

محذوفٌ، وقوله سبحانه : ﴿ كلا إذا بلغَتِ التَّراقىَ ﴾[١] ففاعل (بلغَتْ) محذوف ، وإنما كان الفاعلون محذوفين فيما سبق لأنه لا مرجع مفسرًا إذا جعلناهم ضمائر مستترة .

الثانى – أوجب أكثر النحاة أن يظهر الفاعل – وكذلك نائبه وما أشبههما كاسم كان – فى اللفظ ، وإلا فهو – كما يقول ابن هشام : (ضمير مستتر راجع ، أما لمذكور « كزيد قام » كما مر ، أو لما دل عليه الفعل كالحديث : «ولا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن» أى : ولا يشرب هو ، أى : الشارب ، أو لما دلّ عليه الكلام أو الحال الشاهدة ، نحو : ﴿ كلا إذا بلغت التراقى ﴾ أى : إذا بلغت الروح)[٢] .

وقال ابن مالك : (ويرفع توهم الحذف إن خفى الفاعل جعله مصدرًا منويًّا أو نحو ذلك)[٣] ، وقال فى قول الفرزدق السابق : (أى لَمْ يزدِ انتخاؤُكَ . كذا قال أبو على)[٤] ، وفى قول التالى له : (من الإسناد إلى مدلول عليه ... أى أنى لها ألا أدرك ، لأن ذكر أم بعد الهمزة التى وليها أحد الضدّين مشعر بأن ثانيهما مراد)[٥] ، وقال فى قول التالى لهما : (نصب « شآمية » وأضمر الريح وإلى هذا الموضع وأشباهه أشرت بقولى : «ويرفع توهم الحذف إن خفى الفاعل جعله مصدرًا منويًّا ونحو ذلك)[٦] ، وقد كان قال فى آية النور : (فاعل «أخرج » ضمير الواقع فى البحر الموصوف ، ولم يجر له ذكر ، لكن سياق الكلام يدل عليه)[٧] ولكن من النحاة من أجاز حذف الفاعل تمسكًا بما سبق ولم يؤول ، قال أبو حيان : (ذهب الكسائى إلى جواز حذفه وحده دون عامله)[٨] . وقال ابن جنى : (منه قوله :

فإنْ كانَ لا يُرْضِيكَ حَتّى تَرُدَّنِى ... إلى قَطَرِىٍّ لا إخالُكَ راضِيا

حمله الفراء على المعنى ، قال لأن معناه : لا يرضيك إلا أَنْ تردنى فجعل الفاعل متعلقًا على المعنى . وكان أبو على يُغْلِظُ فى هذا ويكبره ويتناكُره ، ويقول : الفاعل لا يحذف . ثم إنه فيما بعد لان له ، وخفض من جناح تَناكُره . وعلى كل فإذا كان الكلام إنّما يصلحه أو يفسده معناه ، وكان هذا معنى صحيحًا مستقيمًا لم أر به بأسا . وعلى أن المسامحة فى الفاعل ليست بالمرضيّة ، لأنه أصعب حالًا من المبتدأ)[٩] فابن جنى يرى أن الفاعل يحذف إذا فهم لدلالة قرائن المقام و

(١) (القيامة) من الآية (٢٦) ، وراجع (أوضح المسالك) ٣٣٩/١.
(٢) (أوضح المسالك) ٣٣٩/١.
(٣) (شرح التسهيل) ١١٨/٢.
(٤) نفسه ١٢٢/٢.
(٥) السابق نفسه .
(٦) نفسه ١٢٤/٢.
(٧) نفسه ١٢٣/٢.
(٨) (ارتشاف الضرب) لأبي حيان ١٨٢/٢ وما بعدها، وراجع (أوضح المسالك) لابن هشام ٣٤١/١.
(٩) (الخصائص) لابن جنى ٤٣٥/٢.

المقال عليه، وقد دلت عليه فيما أورده النحاة بدليل قدرتهم على تقديره. فيبدو لى أن الخلاف غير مشكل، فالمانعون يقدرون ضميرًا مستترًا والمجيزون لا يقدرون.

الثالث– رغم ما سبق أرى أن الأمثال مختلفة عن غيرها ومختلفة فيما بينها، وفيما يلى تناول لواحدٍ واحدٍ منها:

أما المثل الأول فقد ذكر الميدانى فى شرحه أنه كلام امرأة كان لها زوج يقال له فرس، وكان يكرمها، فمات وخلفه عليها شيخ لم يشبهه، فخرجا فمرّا بقبر فرس زوجها الأول، فحنت لزمانه وعرّضت ببخل زوجها الشيخ، فدفعها عن البعير فسقط وعاء طيبها على القبر، فقالت المثل. قال الميدانى: (يضرب للرجل الكريم يثنى عليه بما أولى وتقدير المثل حق لفرس أن يتحف بعطر وأنس، فثقل للازدواج)[1] مشيرا إلى تثقيل (أُنُس)[2]، وفى طىّ كلامه أنّ حذف الفاعل كان لإحكام الازدواج، والحقيقة أن الجزأين (حق لفرس) و (بعطر وأنس) لا يتفقان وزنًا، فربما أراد بالازدواج (فرس) و (أنس) فقط، وإن لم يكونا متجاورين. لكن الذى أراه أن هنا موانع نفسيةً حذفت الفاعل: هذا الخوف من الزوج القاسى وهذا الاضطراب الذى يحدثه دَفْعُها وهى راكبة. فالأمر الأول يجعلها تُخفى مدح زوجها السابق، والأمر الثانى يجعلها لا تعى كيف تركّب كلامها كما تقتضى اللغة.

أما المثل الثانى فقد قال الميدانى: إن قائله الزِّبْرقان بن بدر (وكانت أمه عُكْلِيّة، وكان الزبرقان فى أخواله يرعى ضَئِينًا، فقال خاله يوما: لأنظرن إلى ابن أختى إذا راح ممسيًا، أعنده خير أم لا؟ فلما راح مظلمًا أدخل خاله يديه فى يدى مِدْرَعتِهِ فمدّها، ثم قام فى وجهه، فقال الزبرقان: من هذا؟ تَنَحَّ، فأبى أن يتنحّى، فرماه فأَقْصَدَه، فقال قَتَلْتَنى، فدنا منه الزبرقان فإذا هو خاله، فقال هذا القول، فذهب مثلا)[3]. فهنا موانع من ذكر الفاعل: هذا الاهتياج والتأذى مما حدث، وهذا الضيق بخاله، فالأمر الأول يُعجِلُه عن أن يُخرج الكلام تامّ التركيب، والأمر الثانى يُقْدِمُه على حذف الفاعل ليعمّ القصد فإنه (حيث ما ساءك مكان أو زمان أو أمر من الأمور فالعكلىّ فيه سبب فساده وسوئه). ولا غرو فالقاتل – الزبرقان – شاعر يعرف الكلام أورد له الأصفهانى شعرًا معروفًا[4]، بل إن هذا المثل شطر من الرمل ربما كان بداءة شعر ينفس به الزبرقان عن نفسه ضيقها، واقتضى الشعر حذف الفاعل.

أما المثل الثالث فبناء على شرح الميدانى له – وقد سبق – يكون أصله (ذَهَبَ كاسبًا فلَجّ به الشرُّ) ولا يبعد أن يكون الفاعل قد ذكر فى أَوَّلِيَّةِ المثل، ثم تخفف منه مستعملوه لكثرة

---

(١) (مجمع الأمثال) ٣٧٨/١.

(٢) الكلمة في طبعة أبي الفضل (أُنس)، والصواب من طبعة بولاق ما أثبتّ.

(٣) (مجمع الأمثال) ٣٥٨/١.

(٤) راجع (الأغاني) ١٣٦٢/٦، و (العمدة) لابن رشيق ١٠٩/١.

استعمالهم له ليسهل على ألسنتهم، وقد كان من حجة من رأى أن الأولى حذف الخبر فيما يحتمل حذف المبتدأ وحذف الخبر، أن (التجوز فى أواخر الجمل أسهل)[١]، وقد عرف علماء اللغة المعاصرون هذا (بالبلى اللفظى) كما سبق فى المدخل[٢].

أما المثل الرابع فقد جوز الميدانى فيه الرواية (شَجَر يَرِفُ) ولأن فى نسبة (يرِفُ) إلى الشجر غرابة، قَدّر الميدانى فاعلًا محذوفًا كان حقه - عنده - أن يُذْكر. ولكن الذى يبدو لى أن المثل (شَجَر يرِفّ) أصابه التخفيف، فقد كان ثقيلًا على اللسان تضعيف (يرف) فوقف عليه (يرفْ) دون تضعيف، فظنه الميدانى من الوريف وهو من الرفيف. إن سرعة أداء المثل تُعْجل المتكلم عن تضعيف الفاء، وهنا شيء آخر، هو تحقيق موسيقا التفعيلة (متفاعلن) التى يكسرها التضعيف. وقد تحدث النحاة عن تخفيف المشدد فى القوافى لتحقيق موسيقا البحر، وكذلك فعلوا بقول امرئ القيس:

(لا وأبيكِ ابنةَ العامرىّ م   لا يدّعِى القومُ أنىّ أفِرْ[٣])

فقد جعل الفعل (أَفِرُّ) (أفِرْ) بدلا من (أَفِرّ)، وهذا كثير فى قصيدته هذه[٤].

أما المثل الخامس: (إنْ كُنتَ عَطشانَ فَقَدْ أَنَى لَكَ)، فقد كان الفاعل مفهومًا أكثر من الأمثال الأخرى، فلن يذهب على السامع أن المعنى أن المتكلم يخاطب غيره، وأنه يقول له: إن كنت عطشان فقد أنى (حان) لك أن تَرْوَى، وقد قدره الميدانى - كما سبق - (أنى لك أن تنتصر) أخْذًا مما يستعمل فيه هذا الكلام مجازًاوهو الاثّار، فالمتكلم يقول لطالب الثأر إن كنت مظلوما فقد آن لك أن تنتصر، ولكنه أخذ المثل ليكون أبلغ، فتقدير الميدانى ليس على أصل الكلام - وهو مخاطبة عطشان - بل على مضربه - وهو مخاطبة طالب ثأر. وليس يبعد أن يكون الاستعمال الكثير السريع قد طرح من آخر المثل الفاعل الذى كان مذكورا.

أما المثل السادس: (كفى قوما بصاحبهم خبيرا) فرأىُ من رأى حذف الفاعل وتقديره (علمهم بصاحبهم) بعيد جدا إلى ما سبق أن عرضته فى (قلب الإعراب)، وهو ضَرْب من تَكْليف علم الغيب وتقدير لما معنى الكلام مستغنٍ عنه، أو كما قال ابن هشام[٥].

أما المثل السابع فهو كما قال الميدانى[٦]، عجزُ هذا البيت:

يا خادِعَ البُخلاءِ عَنْ أَمْوالِهِمْ   هَيْهاتَ تَضْرِبُ فى حَديدٍ بارِدِ

---

(١) راجع (مغنى اللبيب) ١٦٢/٢ وهو رأي العبدي.

(٢) راجع مدخل هذا الباب، و (اللغة) لفندريس ص ٢٧٤.

(٣) راجع (ضرائر الشعر) لابن عصفور ١٣٢، وهذا التخفيف من البِلَى اللفظي أيضا.

(٤) راجع (ديوان امرئ القيس) الصفحات ١٥٤، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦.

(٥) راجع (مغنى اللبيب) ٧٩/٢.

(٦) راجع (مجمع الأمثال) ٤٦٦/٣.

وفاعل اسم الفعل مفهوم من سياق الكلام ، أى هيهات ما تفعل ، ويُضْرب لمن لا مَطْمَعَ فيه .

أما المثل الثامن فقد قال فيه الميداني : (يضرب للأمر الذى فات فلا مطمع في تلافيه)[١] ، فهو بمعنى (قُضِى الأمر) ، ويفهم الفاعل فيه بإدراك أنه يقوله المتكلم لمن يحاول إدراك ما فاته أى هيهات ما تحاول .

والإشكال هنا أن المثل مقتطع من سياقه ، وهذا يوقع الباحث فى تركيبه ، كثيرًا فى مأزِقٍ لا يخرجه منه إلا محاولته صنع سياق ملائم[٢] .

فقد تبين أن كون المسألة خلافية ، يفسر ما وقع بالأمثال الثمانية كلها ، غير أن الاضطراب الذى تصحبه سرعة الأداء يمكن أن يفسر ما حدث بالأمثال الثلاثة (الأول والثانى والرابع) ، وغير أن كثرة الاستعمال يمكن أن تفسر ما حدث بالمثلين الثالث والخامس , وغير أن الاقتطاع من شعر يمكن أن يفسر ما حدث بالمثل الثانى ، وغير أن الغموض - على أيةِ صورةٍ كان - يمكن أن يفسر ما فهم أنه حدث فى الأمثال الثلاثة (السادس والسابع والثامن) ، وقد وضحه البحث .

* * *

(١) راجع (مجمع الأمثال) ٤٦٧/٣.

(٢) سيأتي في الباب الثالث حديث مفصل لهذا الأمر.

الفصل الثاني

المسند

أوّلًا – حال ذكر المسند :

القسم الأول – المسند المفرد :

(١) المسند المفرد الاسم :

(أ) نوع المسند المفرد الاسم :

وفي خلاله وقعت حالات شذوذ، أعرضها محللا، فيما يأتي :

(وقوعُ اسمِ التّفضيلِ على غَيْرِ وَجْهِهِ مُسندًا)

شغل (اسم التفضيل) مسندا نصف الأمثال التعبيريّة الواردة، حتى لقد خصه بعض العلماء بالتأليف، وقد كان هذا مقصودا لأن غاية المثل التعبيري التي هي إثبات الوصف عن طريق التشبيهات والكنايات متحققةٌ مع اسم التفضيل بل مبالغٌ فيها[١].

وبعد أن جمع سيبويه بين أفعل التعجب وأفعل التفضيل وبيانه أن الجائز والممتنع في أيهما جار على الآخر، يقول : (هذا باب ما تقول العرب فيه : ما أفعله، وليس له فعل، وإنما يحفظ هذا حفظًا ولا يقاس... وهذه الأسماء التي ليس فيها فعل ليس القياس فيها أن يقال أفعل منه ونحو ذلك وقد قالوا : فلانٌ آبَلُ مِنْه)[٢].

وقال ابن يعيش : (اعلم أن هذا البناء لا يكون إلا من فعل ثلاثي دون ما زاد عليه)[٣]، ويشرح الرضى : (لو لم يكن ثلاثيًا بل كان رباعيا نحو «دحرج»، أو لم يكن مجردا بل كان ذا زائدٍ «كاستخرج» و «أخرج» لم يمكن بناء «أفعل» منه، أما إن أردت بناءه من غير حذف شيء منه فواضح الاستحالة، لأن «أفعل» الثلاثي مزيد فيه الهمزة للتفضيل، وأما إن أردت البناء مع حذف حرف أو حرفين فإنه يلتبس المعنى؛ إذ لو قلت في «دَحْرَج» «أَدْحَرُ» لم يعلم أنه من تركيب «دحرج» وكذا لو قلت : في «أَخْرَجَ» : «أَخْرَجُ» بحذف الهمزة لالتبس «بأَخْرَجُ» من الخُروج، وكذا في غيره من المتشعبة)[٤].

---

(١) راجع التمهيد وبحث (طول المسند المفرد الاسم) فى (الفصل الثانى) من (الباب الأول). .

(٢) (الكتاب) ١٠٠/٤ .

(٣) (شرح المفصل) لابن يعيش ٩١/٦.

(٤) (شرح الكافية) للرضى ٢١٣،٢١٢/٢، وفيه (كذا لو قلت فى «أخرج»: «خرج» بحذف الهمزة لالتبس «باخرج» من الخروج وكذا فى غير من المتشعبة) والصواب – إن شاء الله – ما أثبت.

وقال ابن يعيش: (لا يبنى «أفعل من كذا» إلا ممّا يقال فيه ما أفعله وأفعل به، فكما لا يتعجب من فعل ما بُنى للمفعول من الأفعال نحو: ضُرِب وشُتِم، فلا يقال: «ما أَضْرَبَه» ولا «أَضْرِبْ به» وقد وقع به الضرب، فكذلك لا يقال: «هو أَضْرَبُ من فلان» ويكون مضروبًا، لأنهم لو فعلوا ذلك لوقع لبس... وقد جاء من ذلك ألفاظ يسيرة تحفظ حفظًا ولا يقاس عليها... من ذلك قولهم في المثل: «أَشْغَلُ من ذاتِ النِّحْيَيْنِ»)[١].

وقال الرضى: (إنما كان القياس في الفاعل دون المفعول لأنهم لو جعلوه مشتركًا بين الفاعل والمفعول لكثر الاشتباه لاطراده)[٢].

وقال الزمخشري: (تعتورهُ حالتان متضادتان: لزوم التنكير عند مصاحبة (من) ولزوم التعريف عند مفارقتها، فلا يقال: (زيد الأفضل من عمرو)، ولا (زيد أفضل) وكذلك مؤنثه وتثنيتهما وجمعهما، لا يقال: فضلى ولا أفضلان ولا فضليان ولا أفاضل ولا فضليات ولا فُضَل بل الواجب تعريف ذلك باللام أو بالإضافة كقولك: الأفضل، والفضلى، وأفضل الرجال، وفضلى النساء)[٣].

هذه بعض شروط بناء اسم التفضيل، وقد خالفتها الأمثال كثيرا وفيما يلى عرض نماذج ذلك ومناقشتها:

١- (آبَلُ مِنْ مالِكِ بْنِ زَيْدِ مناةَ)[٤]
٢- (أَلَصُّ مِنْ شِظَاظٍ)[٥]
٣- (أَفْسَدُ مِنَ السُّوسِ)[٦]
٤- (أَفْلَسُ مِنَ ابْنِ المُذَلَّقِ)[٧]
٥- (أَنْتَنُ مِنْ ريح الجَوْرَبِ)[٨]
٦- (أَظْلَمُ مِنْ لَيْلٍ)[٩]
٧- (أَكْسَى مِنْ بَصَلَةٍ)[١٠]
٨- أَجَنُّ مِنْ دُقَّةَ)[١١]
٩- (أَشْغَلُ مِنْ ذاتِ النِّحْيينِ)[١٢]
١٠- (أَزْهَى مِنْ ضَيْوَنٍ)[١٣]
١١- (اَلْأَمْرُ سُلْكَى ولَيْسَ بِمَخْلُوجَةٍ)[١٤]

أما المثلان (١، ٢) فقد بُنى فيهما مما لا فعل له اسم تفضيل، (فآبل) من (الإِبِل)، وقد ذكره سيبويه فيما لا فعل له، و (ألص) من اللِّص)، وقد ذكره ابن هشام فيما شذ بناؤه مما لا فعل له[١٥].

---

(١) (شرح المفصل) ٩٤/٦.
(٢) (شرح الكافية) ٢١٤/٢.
(٣) (شرح المفصل) لابن يعيش ٩٥/٦ المتن.
(٤) (مجمع الأمثال) ١٤٨/١.
(٥) نفسه ٢٣٠/٣.
(٦) نفسه ٤٦٢/٢.
(٧) نفسه ٢٦١/٢.
(٨) نفسه ٤٠٩/٣.
(٩) نفسه ٣١٥/٢.
(١٠) نفسه ٧١/٣.
(١١) نفسه ٣٣٣/١ و (دقة) رجل.
(١٢) نفسه ١٨٤/٢.
(١٣) نفسه ٩٥/٢ والضيون القط.
(١٤) نفسه ٥٧/١.
(١٥) راجع (شرح التصريح) ١٠١/٢.

وأما الأمثال الأربعة (من ٣ إلى ٦) فقد بُنى فيها مما زاد على ثلاثة أحرف ، فهي من الأفعال (أفسد ، وأفلس ، وأنتن ، وأظلم) وقد جمعتُ منها من خلال (مجمع الأمثال) وحده ، (٤٠) مثلا ، وقد نقل حمزة الأصبهاني عن المازني : (قد جاءت أحرف كثيرة مما زاد فعله على ثلاثة أحرف ، فأدخلت العرب عليه التعجب)[١] والتفضيل قرين التعجب عند النحاة .

وأما الأمثال الأربعة (من ٧ إلى ١٠) فقد بُنى فيها من (فُعِل) المبنى للمجهول ، فأفعاله هي (كُسِيَتِ البصلة ، وجُنَّ دقة ، وشُغِلَتْ ذاتُ النحيين -وقد سبق كلام النحاة عليه - ، وزُهى ضيون) .

وأما المثل لأخير فقد جاء فيه اسم التفضيل نكرة ، ولم تتبعه (من) وقد سبق في كلام الزمخشري اشتراطها .

وفيما يلى نقاش لهذه الأمثال وكلام النحاة من خلالها :

أما المثل الأول فقد ذكر صاحب القاموس لاسم التفضيل فيه فعلا قال : (أَبَلَ كنَصَرَ وفَرِحَ ، أَبالةً وأَبلًا ، فهُو آبِلٌ وأَبِلٌ : حَذِقَ مَصْلحة الإبل والشاءِ وإنه من آبل الناس : من أشدِّهم تأنّقًا في رعيتها)[٢] .

وأما المثل الثاني فقد ذكر ابن القطّاع لاسمه فعلا : (يقال : لَصّ اذا أخذ المال خفْيةً)[٣] .

فقد تبين أن لهما فعلين عرفهما بعض العلماء وجهلهما بعضهم ، فلا يبعد أن يكون جميع ما جاء من هذا النمط ، ولا يبعد أن تكون الأفعال ماتت وهُجرت وبقِيت أسماء التفضيل منها .

ولكن من النحاة من رأى للجواب على ما في (آبل) وجهين: (أحدهما: أنه شاذ . وثانيهما : أن تقول : المراد أن «أفعل» التفضيل الذي يبنى من الفعل ، شرطه أن يكون فعله ثلاثيًا ، إلا أنّه لا يرد النقض على الحد المذكور؛ لكونه غير مشتق من الفعل)[٤] .

ويعنينا هنا الوجه الثاني لأنه التفسير ، وعليه تعليقان :

أولهما - أن هذا النحويّ لم يبلغه منع سيبويه مجيء اسم التفضيل مما لا فعل له .

ثانيهما - أنه لا يشترط هذا الشرط بدءًا فلم يعرض له لذلك ، فاذا قبلنا الثاني كان فيه تفسير لما حدث بالمثلين السابقين وما أشبههما .

وأما الأمثال الأربعة (من ٣ إلى ٦) فقد تعرض لها العلماء من وجهين :

الأول - أجاز بعض النحاة بناء (أفعل) التفضيل من الثلاثي المزيد بالهمزة ، وأجاز آخرون بناءه من جميع الثلاثي المزيد ، قياسًا . قال الرضى : (عند سيبويه هو قياس من باب «أفعل» مع

---

(١) (الدرة الفاخرة فى الأمثال السائرة) لحمزة الأصبهانى ٥٧-٥٨.

(٢) (القاموس المحيط) مادة (أبل).

(٣) راجع (شرح التصريح) ١٠١/٢.

(٤) راجع (ركن الدين الحسن الإستراباذى) لعبد المقصود محمد ٢٠٤/١.

كونه ذا زيادة ، ويؤيده كثرة السماع ... ومجوزه قلة التغيير ، لأنك تحذف منه الهمزة وترده إلى الثلاثي ثم تبنى من «أفعل» التفضيل فتخلف همزة التفضيل همزة الإفعال ، وهو عند غيره سماعي مع كثرته ، ونقل عن المبرد والأخفش جواز بناء «أفعل» التفضيل من جميع الثلاثي المزيد فيه «كانفعل» و«استفعل» ونحوها قياسا)[1] وهذه الأمثال الأربعون ترجح مذهب سيبويه ، لأنها بنى اسم التفضيل فيها من الثلاثي المزيد (أفعل) دون غيره من المزيد[2] . وربما كان هذا دافع الرضى إلى قوله في مذهب غير سيبويه : (ليس بوجهٍ لعدم السماع وضعف التوجيه فيه بخلاف «أفعل»)[3] .

الآخر – كشف بعض العلماء أن بعض أسماء التفضيل المبنية عند غيرهم من (أفعل) إنما هي من ثلاثي مجرد لم يعرفه هؤلاء الآخرون ؛ فقد بين الميداني أن في بعض لغات العرب (نَتَنَ)[4] ، وقد جاء منه (أنتن) على وجهه ، وبين الزمخشري في شرحه للمثل (أظلم من ليل) أنه يكون (من قولهم : ظلم الليل بمعنى أظلم)[5] فعلى هذا جرى (أفعل) التفضيل على وجهه ، وهكذا ما بقى ... ويفهم من كلامهم أن ما جاء من هذا القبيل فينبغى أن يبحث له عن أفعال ثلاثية ، فقد تكون مهجورةً أو من لهجات القبائل .

أما الأمثال الأربعة (من ٧ إلى ١٠) فقد وجدتُ بعض النحاة يجيز بناء اسم التفضيل من المبنى للمجهول من أوجه ثلاثة :

أولها – أنه وردت أفعالٌ لزمت صيغة البناء للمجهول ، فهذه لا اعتراض على بناء اسم التفضيل منها لعدم اللبس قال ابن مالك : (لو كان مما لازم بناء ما لم يُسمّ فاعله ، أو غلب عليه ، لم يتوقف في جوازه لعدم اللبس وكثرة النظائر «كأَزْهى»)[6] . وهو من (زُهِي) الجائي مبنيًّا للمجهول .

ثانيها – أن المعنى مفهوم والمقصود بالتفضيل ، وهو المفعول ، قد فُهم فجاز الكلام لعدم اللبس . قال ثعلب : (قال أبو عثمان المازني : قالت العرب : زُهي الرجل وما أزهاه ، وشُغل وما أشغله ، وجُنّ الرجل وما أجنّه . وقال المازني : وهذا الضرب شاذٌّ أيضًا ، يُحفظ حفْظًا ، قال أبو العباس : وهذا غَلَطٌ ، هذا كثر في الكلام حتى صار مَدْحا وذمًّا فتعجبت العرب من المفعول لأنه صار مَدْحا وذمًّا ، وإنما يُتعجّب من الفاعل)[7] ، والتعجب كالتفضيل في بناء (أفعل) ، ومن ثم

---

(١) (شرح الكافية) ٢/٢١٣-٢١٤ وفيه (وهو عند غير سماعى مع كثرته) والصواب إن شاء الله ما أثبت.

(٢) راجع هذه المسألة، فقد ذكرت أننى أحصيت ما ورد من (أفعل) التفضيل فى (مجمع الأمثال) مبنيا من الثلاثى المزيد بالهمزة (٤٠) مثلا، وليس هذا قليلا.

(٣) (شرح الكافية) ٢/٢١٤.

(٤) (مجمع الأمثال) ١/١٤٤.

(٥) (المستقصى) ١/٢٣٤.

(٦) (شرح التسهيل) ٣/٥٢.

(٧) (مجالس ثعلب) ١/٢٧٢.

يتناول كلامه الأمثال الثلاثة (٨، ٩، ١٠) السابقة .

وقد قال ابن مالك مميزًا بين طريقتين في بناء (أفعل) من المبنى للمجهول ، إحداهما التي ذكرها ابن يعيش وشرحها الرضى فيما سبق ، والأخرى التي ذكرها ثعلب منذ قليل ، ويشرحها هو : (« أفعل » التفضيل من فعل المفعول لا يحكم بشذوذه إلا فيما يلتبس فيه قصد المفعول بقصد الفاعل . وذلك إذا كان الفعل مستعملًا بالبناءين كثيرا ، ولم يقارن « أفعلَ » ما يمنعه من أن يراد به الفاعلية ، كقولك : هذا أضرب من ذلك ، وأنت تريد أن الضرب الواقع به أشد من الواقع بغيره ؛ فإن هذا لا يجوز؛ لأن المراد به لا دليل عليه ، بل السابق إلى ذهنِ مَنْ يسمعه التفضيل في الفاعلية . فإن اقترن بما يمنع قصد الفاعلية جاز وحسن ومنه قولهم : « أَكْسَى من بصلة » و « أشغَل من ذات النحيين »)[1] .

ثالثها – أن يكون اسم الفضيل قد بُنى بالنظر إلى صفات المفضلين ، فيكون بناء (أكسى) مثلًا منظورًا فيه إلى (بصلة كاسية) أي ذات كسوة ، قال التبريزي في شرح ديوان أبي تمام عندما تعرض لقوله :

فَطَلْعَةُ الشِّعْرِ أَقْلَى في عُيُونِهِمُ وفِي صُدُورِهِمُ مِنْ طَلْعَةِ الأَسَدِ

وفيه (أقلى) من (قُلى) المبنى للمجهول- : (قد جاءوا بأشياء يتأول لها وجوه . ومن ذلك قولهم : ما أَلْوَمَهُ ، أي أحمله لِلّائِمة ، وكذلك : أنت أَلْوَمُ من فلان ، أي أحق باللائمة ، وهذا يُحمل على أنهم بنوه على مثل قولك : فلان لائِمٌ ، أي ذو لَوْم ، كما يقال : فلات تامِرٌ ، أي ذو تَمْر)[2] وثمرة هذا الكلام كله أن مدار بناء اسم التفضيل من الفعل المبنى للمجهول ، على فهم المعنى وأمن اللبس ، وهو مفهوم فيما سبق من أمثال بدليل استعمالهم لها في معانيها على إرادة المفعول . فعندما يقول العربي : أنا أشغل من ذات النحيين ، يفهم أنه مَشْغول لا شاغِلٌ ، لأن ذات النحيين امرأة شُغلت بِنِحْيِيها عن نفسها ، وكذلك البصلة مكسوة ودقة مجنون والضيون مزهوّ .

أما المثل الحادي عشر ، فقد قال فيه الميداني : (أَنَّثَ على تقدير الجمع ، أو على تقدير : الأمْرُ مثلُ سُلْكَى ، أي مثل طَعْنةٍ سلكى ، وإن كان لا يوصف بها النكرة ؛ فلا يجوز : امرأة صُغْرى ، وجارية طولى ، وقد عِيب على أبي نواس قوله : « كأنّ صُغْرَى وكُبْرى من فَواقِعها » إلا أن يجعل اسمًا كقوله : « وإن دعوتِ إلى جُلَّى ومكرُمةٍ » ، قالوا الجلى الأمر العظيم ، فكذلك السلكى الأمر المستقيم)[3] . وقد قال ابن يعيش في الاعتذار عن أبي نواس صاحب (كَأَنّ صُغْرى) : (الاعتذار عنه أنه استعمله استعمال الأسماء لكثرة ما يجيء منه بغير تقدم موصوف نحو : صغيرة وكبيرة ، فصار (كالصاحب) و (الأجرع) و (الأبطح) فاستعمله لذلك نكرة ، ويجوز أن يكون لم يرد

---

(١) (شرح التسهيل) ٥٢/٣، بل لقد حكم باطراده لعدم الضائر وكثرة النظائر فى ٤٥/٣.

(٢) (ديوان أبى تمام) ٣٣٩/٤ نقلا عن (شعر أبى تمام) للدكتور شعبان صلاح ص ١٠٢.

(٣) (مجمع الأمثال) ٥٧/١.

فيه التفضيل بل معنى الفاعل كأنه قال: كأن صغيرة وكبيرة من قواقعها، على حد قوله تعالي: ﴿هو أَهْوَنُ عليه﴾ في أحد القولين)[١]. بقى أن هذا المثل تعبيريّ مأخوذ من قول امرئ القيس:

(نَطْعَنُهُمْ سُلْكَى ومَخْلُوجَةً   كَرَّكَ لأَمَيْنِ على نابِلِ)[٢]

كما أشار الميداني نفسه في شرحه. ومن أجل هذا تحمل فوات المطابقة الواجبة بين المبتدأ والخبر (الأمر سلكي). فجزء الوصف فيه (سلكي) -وهي الطعنة المستقيمة أما المخلوجة فالطعنة المعوجّة وهو وصفٌ بالاستقامة وعدم ضدّها- وهو لا يتغير وان تغير الموصوف.

وفي ختام مسائل اسم التفضيل في الأمثال، يأتي كلام حمزة الأصبهاني؛ فقد عرض لتشذيذ النحاة، وجادل بما بدا له، ثم قال: (إنما قدمت ما حكيته من قياس النحويين، ومجاز اللغويين، لئلا يطعن طاعن بقياس النحو على مثال مثل شذ عن قياسهم، ولتقوى مُنَّةُ المتسعين في مجاز اللغة، والمسامحين للعرب فيما تكلموا به على الجِبِلَّة)[٣].

إنه يطلق القياس على ما وَرَدَ، فضلًا عن قبوله.

فقد تبين أن تفسير ما حدث بخمسين مثلا - على التقريب - دائرٌ حول كون هذه المسائل خلافية أيدت الأمثال رأى بعض فيها على بعض.

* * *

---

(١) (شرح المفصل) ١٠٣/٦.

(٢) راجع (مجمع أمثال) ٥٧/١، و(ديوان امرئ القيس) ص ١٢٠، والرواية فيه للعجز: (لفتك لأمين على نابل).

(٣) (الدرة الفاخرة) لحمزة الأصبهانى ٥٩/١ وراجع ما قبلها.

(نصب خبر « ليت »)

جمهور النحاة على أن المبتدأ بعد (إنّ وأخواتها) -ومنها (ليت)- منصوب والخبر مرفوع ، وقد منعوا أن ينصب خبرها[١] غير أن مثلًا قديمًا تحمّل هذا الممنوع ، هو قولهم :

(لَيْتَ القِسيَّ كُلَّها أَرْجُلًا)[٢]

ويمكن معرفة آرائهم في هذا الأمر من خلال ما قالوه في شطر -أو بيت مشطور- من الرجز ، هو قول العجاج :

(يا لَيْتَ أيّامَ الصِّبا رَواجِعَا)

فقد رأى أكثر النحاة أن الخبر محذوف تقديره : (أقبلت) تعلق به (رواجعا)[٣] ، بل لقد قال الزمخشري في المثل السابق قائسًا : (انتصاب « أرجُلًا » بإضمار « فعل » أصله « أنْ تكون أرجلًا »[٤] ورأى بعض النحاة أن نصب المبتدأ والخبر « بليت » لهجة تميم تشبيهًا لها « بوددتُ » و« تمنّيتُ » لأنها في معناها ، وهي لغة بني تميم ، يقولون : ليت زيدًا قائمًا ، كما يقولون : ظننت زيدًا قائمًا ، وعليه الكوفيون)[٥] . وقد ردّ ابن مالك الرأي الثاني المبنى على ما ورد من شواهد وإن كانت قليلة – قائلًا : (لا حجة في شيء من ذلك لإمكان رده إلى ما أجمع على جوازه)[٦] ، وما أجمع على جوازه – في كلامه – هو تقدير محذوف ، كما سبق في البيت ، وغير ذلك من التقديرات في غير البيت . ورد البغدادى استشهاد أبي حنيفة الدينوري بالمثل السابق لكون نصب الجزأين (بليت) لهجة تميم ، وروى عن ابن الأعرابى أن المثل المذكور بيت ، وأن خبر (ليت) فيه الجار والمجرور ، لا كما رواه أبو زياد ، فإنه مُغَيّر ، من هذا والله أعلم[٧] .

ولي على كلام البغدادي تعقيبان :

الأول – أن رواية ابن الاعرابي لا تردُّ رواية غيره ، وقد روى الميداني والزمخشري في متنيهما الرواية التى ردّها البغدادي ، وأوردا في الشرح الرواية الأخرى على أنها شطر رجز ، فما أورده البغدادي (ليس فيه طعن على رواية غيره)[٨] كما قال ابن عصفور في مثل هذا المقام .

---

(١) راجع (حاشية الصبان) ٢٦٩/١.

(٢) (مجمع الأمثال) ١٠٤/٣.

(٣) راجع (مغنى اللبيب) ٢٢٢/١.

(٤) (المستقصى) للزمخشرى ٣٠٢/٢.

(٥) (شرح المفصل) لابن يعيش ١٠٤/١، وراجع (مغنى اللبيب) ٢٢٢/١.

(٦) (شرح التسهيل) ٩/٢.

(٧) راجع (خزانة الأدب) ٢٣٦/١٠، وأحسب أن صواب (أبو زياد) هو (أبو حنيفة) كما يدل السياق.

(٨) (ضرائر الشعر) لابن عصفور ١٣٨.

الثاني – أنه ربما كان المثل تغييرًا لرواية ابن الأعرابي، من أجل الشعر، فهو شطر سريع لم يشر الميداني ولا الزمخشري إلى أنه بعض شعر، ولا ضير به؛ فربما غاب عنهما وعن غيرهما[١]. فيكون النصب عندئذ من أجل القافية، وهم أكثر ما يتجوزون في القافية[٢]، ويبدو لي هذا الرأي في كثير مما أورده النحاة والإشكال فيه في حركة الروي، وبنية القافية. ويمكن هنا قبول كلام الدكتور تمام حسان؛ فقد ذكر قول الراجز (يا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبا رواجعا) ضمن التجوز في العلامة الإعرابية اعتمادًا على غيرها من القرائن (لتضافر القرائن)[٣]، فقد اقتحم الشاعر هذا من أجل تحقيق اتساق نغمة الرويّ.

فتفسير ما بهذا المثل إذن يئوب إلى أن المسألة خلافية أيّد فيها رأى بعض على بعض، وإلى أنه مقتطع من شعر فتكون التبعة على خصوصية لغة الشعر.

* * *

(١) راجع ما سبق فى مدخل هذا الباب.

(٢) راجع (القافية تاج الإيقاع الشعرى) للدكتور أحمد كشك ص ٩٥.

(٣) راجع (اللغة العربية) للدكتور تمام حسان ص٢٣٤، الحاشية.

(منع الاسم المصروف من الصرف)

الصرف التنوين، ومنه تنوين التمكين اللاحق الاسم المعرب المتصرف إعلامًا ببقائه على أصله وأنه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف[١] . فوجوده لمعنى وعدمه لمعنى آخر. من أجل هذا لم يكن من سبيل إلى حذف تنوين التمكين في النثر (منع الصرف) من الأسماء التي لم تشبه الحرف أو الفعل، بل منع كثير من النحاة حدوث هذا في الضرورة.

قال ابن يعيش: (لو جاء مثل «رجل» و«فرس» وأريد منعه من الصرف للضرورة لم يجز)[٢] وأجاز بعض النحاة أن تمنع الأعلام من الصرف في الشعر، وعدّ ذلك منهم إجازة لمنع الصرف بمانع واحد[٣] .

ولكن قالت العرب هذا المثل:

(شَهْرٌ ثَرَى وَشَهْرٌ تَرَى وشَهْرٌ مَرْعَى)[٤] .

وفيه منع (ثرى) و(مرعى) من الصرف وهما غير أعلام.

والحقيقة أن الكوفيين خالفوا غيرهم فأجازوا منع الاسم المصروف من الصرف لضرورة الشعر، وقد أيّدهم في هذا الأنباري الذي كان أكْثَرُ إنصافِه للبصريين[٥] .

وقد ألحق ابن عصفور النثر المسجوع بالشعر في تحمل الضرورة ذاكرًا المثل السابق، فقال: (ألحقوا الكلام المسجوع في ذلك بالشعر، لما كانت ضرورة في النثر أيضًا هي ضرورة النظم. دليل ذلك قولهم: «شَهْرٌ ثَرَى وشَهْرٌ تَرَى وشَهْرٌ مَرْعَى» فحذفوا التنوين من «ثرى» ومن «مرعى» إتباعًا لقولهم «ترى»، لأنه فعل فلم ينون لذلك)[٦] .

ولي على كلام ابن عصفور تعقيب:

لقد ذكر أن حذف تنوين (ثرى) و(مرعى) إتباع (لترى)، والأكثر عندما تكون الأجزاء كبيرة مثل (شهر ثرى) أن يكون الجزء الثاني تابعًا للأول، وقد أومأ ابن عصفور إلى هذا بقوله في (ترى): (فلم ينوَّنْ لذلك)، فهو يشير إلى أن المقتضى أن يُتْبَعَ (ترى) (ثرى) فينون إتباعًا، ولكن لأنه فعل لم ينون. ولكن النحاة تحدثوا عن نوع من التنوين يصيب الكلمات -والأفعال

---

(١) راجع (مغنى اللبيب) ٢٣/٢.

(٢) (شرح المفصل) ٦٩/١.

(٣) راجع (شرح المفصل) ٦٨/١، و(شرح الكافية) ٣٨/١.

(٤) (مجمع الأمثال) ١٧٣/٢.

(٥) راجع (الإنصاف فى مسائل الخلاف) للأنبارى ٤٩٣/٢.

(٦) (ضرائر الشعر) لابن عصفور ١٣-١٤.

منها- في قوافي الشعر المطلقة بدلا من حرف الاطلاق لتحقيق تَرَنُّم، فسموه (تنوين الترنّم)[١]، وقد كان الأحرى - ما دام النثر المسجوع كالشعر في تحمل الضرورة، وفواصل النثر كقوافي الشعر[٢] - أن يحدث هذا بالمثل، وجوازه رادّ لمنع ابن عصفور تنوين الفعل (ترى).

والذي عندي أن الاسم (ثرى) كان منونا ولكن كثرة الاستعمال وسرعة الأداء منعتاه من التنوين: أما كثرة الاستعمال فقد روى المبرد عن بعض العرب أنهم يقولون: (سلامُ عَلَيْكم)، فنقل ابن جنى كلامه ثم قال: (القول فيه أن اللفظة كثرت في كلامهم، فحذف تنوينها تخفيفًا)[٣]، والأمثال أكثر أقول العرب استعمالا. وأما سرعة الأداء فقد اتصف بها كلام البدو، وهذا المثل من أمثالهم لأنه حديث عن شهور رعى الربيع ويعنون كما شرح الميداني (يمطر أولا، ثم يطلع النبات فتراه، ثم يطول فترعاه النعم)[٤]، وقد قال الدكتور إبراهيم أنيس في نطق البدو: (تميل القبائل البدوية إلى السرعة في نطقها، وتلمّس أيسر السبل، فتدغم الأصوات بعضها في بعض، وتسقط منها ما يمكن الاستغناء عنه دون إخلال بفهم السامع)[٥] ثم يقول بعد أن يعلل هذا بما في البدو من كسل: (على أن أظهر نتائج السرعة في النطق، هو سقوط بعض الأصوات من الكلمات في أثناء النطق بها. ويعد هذا من مظاهر الاقتصاد في الجهد العضلي، أو إن شئت فسمه كسلا)[٦].

فقد اتفق لهذا الكلام طريقان إلى سرعة الأداء: كونه مثلا يحيط به الاضطراب الذي تصحبه سرعة النطق، وكونه من كلام البدو. والتنوين صوت يلحق آخر الكلمة. أما منع (مرعى) في آخر المثل من التنوين فلأجل الوقف عليها فالإشكال كما لا يخفى كان في (ثرى) وحدها لا في (مرعى) معها كما قال ابن عصفور أيضا.

فكثرة الاستعمال وسرعة الأداء كلتاهما وراء ما حدث بالمثل فيما بدا لي.

* * *

---

(١) راجع (مغنى اللبيب) لابن هشام ٢٤/٢.

(٢) قال ابن منظور في (اللسان) مادة (سجع): (سجع يسجع سجعًا وسجّع تسجيعًا: تكلم بكلام له فواصل كفواصل الشعر من غير وزن، قال ابن جنى: سمّى سجعًا لاشتباه أواخره وتناسب فواصله).

(٣) (سر صناعة الإعراب) ٥٤٧/٢.

(٤) راجع (مجمع الأمثال) ١٧٣/٢.

(٥) (في اللهجات العربية) للدكتور إبراهيم أنيس ص١٣٢.

(٦) نفسه ص١٣٤.

(ب) طول المسند المفرد الاسم:

وفيما يلي عرض وتحليل لحالات شذوذٍ وردت في خلاله.

(نصب اسم التفضيل للمفعول به)

منع أكثر النحاة أن ينصب اسم التفضيل المفعول به، قال ابن مالك: (ولا ينصب (أفعل) التفضيل مفعولا به)[١]، بل منعوه من العمل في كثيرٍ غيره. قال ابن هشام: (اسم التفضيل كأفضل وأعلم، ويعمل في تمييز وظرف ،وحال، وفاعل مستتر، مطلقًا، ولا يعمل في مصدر، ومفعول به، أوْله، أو معه، ولا في مرفوع ملفوظ به - في الأصح - إلا في مسألة الكُحْل)[٢].

وإنما كان هذا - عندهم - لأنه (ليس جاريًا على الفعل ولا مشبهًا به؛ إذ لم يجر مجرى اسم الفاعل في التثنية والجمع والتذكير والتأنيث على ما تقدم في قولك: زيد أفضل من عمرو لأنه الأصل)[٣].

وقد جاء مثلان تحمّلا هذا الممنوع هما:

١- (اللهُ أَعْلَمُ ما حَطُّها مِنْ رأْسِ يَسُومَ)[٤]

٢- (النَّفْس أَعْلَمُ مَنْ أَخُوها)[٥]

(فما حطها) (ما) فيها اسم موصول مفعول به لاسم التفضيل الأول، و(من أخوها) جملة اسمية استفهامية وقعت مفعولا به لاسم التفضيل الآخر.

وفيما سبق نقاش يلي مُرتَّبًا:

أولا - لم يقتصر ورود هذا العمل على الأمثال، بل ورد في الشعر والقرآن.

أما الشعر فمثل قول العبّاس بن مِرْداس:

فَلَمْ أَرَ مِثْلَ الحَيِّ حيًّا مُصَبَّحًا ... ولا مِثْلَنا يومَ الْتَقَيْنا فَوارِسا

أَكَرَّ وأَحْمى للحَقيقةِ مِنْهُمُ ... وأَضْرَبَ مِنّا بالسُّيوفِ القوانسا[٦]

(فالقوانسا) مفعول به (لأضرب)، وكقول غيره:

فما ظَفِرَتْ نَفْسُ امرئٍ يَبْتَغِي المُنَى ... بأبذلَ مِنْ يَحْمى جزيلَ المواهبِ[٧]

---

(١) (شرح التسهيل) ٦٨/٣.

(٢) (شرح شذور الذهب) لابن هشام ٤١٤.

(٣) (الإيضاح في شرح المفصل) لابن الحاجب ٦٦٣/١.

(٤) (مجمع الأمثال) ٩٩/٣ و (يسوم) جبل.

(٥) نفسه ٣٧٢/٣.

(٦) راجع (شرح التسهيل) ٦٩/٣.

(٧) نفسه وراجع (حاشية الشيخ يس على شرح التصريح) ١٠٦/٢، والرواية فيه (تبتغي).

(فجزيل المواهب) مفعول به (لأبذل).

وأما القرآن فمثل قول الحق سبحانه: ﴿هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عن سبيله﴾[1] وقوله: ﴿الله أعلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رسالته﴾[2]، وقوله: ﴿قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ مَنْ جاءَ بالهُدَى﴾[3]؛ (فمن، وحيث، ومن) مفاعيل أسماء التفضيل.

ثانيا – وقف النحاة مما ورد من هذا العمل مواقف:

أول أكثرهم التركيب على أن المفعول به منصوب بفعل محذوف دل عليه اسم التفضيل، قال ابن مالك: (إن ورد ما يوهم نصب مفعول به «بأفعل» نسب العمل لفعل محذوف، وجعل «أفعل» دليلا عليه)[4] فبعد (أَضْرَبَ) (يَضْرِبُ)، وبعد (أَبْذَلَ) (يَبْذُلَ)، وبعد (أَعْلَمَ) (يَعْلَمُ)[5].

وأول بعضهم التركيب على حذف الخافض، قال البغدادي: (قال بعض من شرح أبيات المفصل: المراد بالبيت أضرب منا بالسيوف للقوانس، فحذف اللام لضرورة الشعر. «فمن» لابتداء الغاية متعلق «باضرب» تعلق الظرف، و«بالسيوف» تعلق الآلة، و«اللام» تعلق المفعول به)[6]. ووصف هذا التأويل بأنه أولى من الأول.

ولكن اذا كان هذا لضرورة الشعر، فماذا يكون ما جاء في غير الشعر؟

وأوّلَ بعضهم اسم التفضيل باسم الفاعل وجعله الناصب، قال البغدادي: (فان أولته «بعالم» جاز أن ينصبه في رأى بعضم)[7] ويبدو لي أن (بعضهم) في كلامه هم الذين أشار إليهم ابن مالك في قوله: (أجاز بعضهم أن يكون (أعلم) مجردًا عن التفضيل ويكون هو العامل)[8].

ثالثا – إن عدم اقتصار هذا الأمر على الشعر والأمثال، وإصرار أكثر النحاة على منع نصب اسم التفضيل للمفعول به، وتأويل ما ورد، مُحْوج إلى النظر.

يبدو أن هنا تركيبين ينبغي أن نفرق بينهما، هما: (أفعل، ومن ومجرورها، والمفعول به) و (أفعل، والمفعول به). أما الأول فلا مجال فيه لصرفه عن إرادة التفضيل لوجود المفضل عليه، وأما الثاني ففيه احتمالا: إرادة (من) والتفضيل، وعدم إرادتها والوصف. وعلى الثاني يكون

---

(١) الأنعام من الآية (١١٧).

(٢) الأنعام من الآية (١٢٤).

(٣) القصص من الآية (٨٥).

(٤) (شرح التسهيل) ٦٨/٣.

(٥) راجع (شرح المفصل) لابن يعيش ١٠٧/٦، و (شرح الكافية) للرضى ٢١٩/٢، و (خزانة الأدب) ٣١٩/٨.

(٦) (خزانة الأدب) ٣١٩/٨.

(٧) نفسه ٨/٧.

(٨) (شرح التسهيل) ٦٩/٣.

(أعلم) بمعنى (عالم) مجرّدًا عن التفضيل كما قال بعض النحاة، وقد قالوا مثل هذا في قول الحق سبحانه: ﴿وهو أَهْوَنُ علي﴾[1] أي (هيّن). وجميع ما ورد في النثر من هذا التركيب الآخر. وربما كان هذا الورود الكثير وفَهْمُهُ هذا الفهم الذي قدّمته، وراء تغليط بعض النحاة لمن منع اسم التفضيل أن ينصب المفعول به. قال الصبان: (قال بعضهم: غلط من قال إن أفعل التفضيل لا يعمل في المفعول به، لورود السماع بذلك)[2].

فقد تبين أن المسألة في المثلين وما أشبههما خلافية، أيد المثلان رأى بعض فيها على بعض.

* * *

(١) راجع (شرح المفصل) لابن يعيش ٩٩/٦.

(٢) (حاشية الصبان على شرح الأشموني) ٥٦/٣.

(جـ) امتداد المسند المفرد الاسم:

وقد حدثت خلاله بعض حالات شذوذ، أعرضها محلّلا:

(إبدال المفرد من المثنى)

جعل ابن عصفور من ضرائر إبدال كلمة من كلمة (إبدال المفرد من التثنية ووضعه موضعها)[١] وقد ورد من أمثال العرب ما تحمّل هذه الضرورة، أعرضه فيما يأتي (ضامًّا المثل الثاني لموافقته في هذه المسألة، وإن كان مكانه المسندَ شبه الجملة):

١- (شَرّ يَوْمَيْها وأَغْواهُ لَهَا)[٢]

٢- (إذا ما القارظُ العَنزِيُّ آبا)[٣]

أما الأول فكلام امرأة مِنْ طَسْم -كما قال الميداني- يقال لها عَنْز، أُخذت سبيّةً، فحملوها في هودج وألطفوها بالقول والفعل، فعند ذلك قالت هذا المثل. قال الميداني: (تقول شَرُّ أيامي حينَ صِرْتُ أُكْرم لِلسِّباءِ) فكان حق الضمير في (أغواء) أن يثنى لعوده على يوميها.

وأما الآخر فقد ذكر الميداني عن ابن الكلبي، في شرحه: (هما قارظان، كلاهما من عَنَزة، فالأكبر منهما يَذْكُر بن عنزة لصلبه، والأصغر هو رُهْم بن عامر بن عنزة)، فقد كان حق الاسم أن يكون (إذا ما القارظان العنزيان آبا).

وفيما سبق نقاش يلي مرتبًا:

أولا – يبدو لي أن المثل الأول شطر من الرمل، ذكره ابن سلام في شرحه لهذا المثل قائلا: (فيه بيت سائر:

شَـرّ يَـوْمَـيْـهـا وأَغْـواهُ لَـهـا   رَكِبَتْ عَنْزُ بِحِدْجٍ جَمَلا)[٤]

وقد نقل الميداني كلامه، وفيه إيهام بأن الشاعر ضمّن المثل، غير أنني وجدت الزمخشري يقول في شرحه له: (هو من قول عامر بن المجنون)[٥]، وذكر البيت السابق مصرّحًا بأن المثل شطره. بل إن ابن عصفور في حديثه عن هذه الصورة قال: (قول حسان بن تبع:

شَـرّ يَـوْمَـيْـهـا وأَخْـزاهُ لَـهـا   رَكِبَتْ عَنْز بِحِدْجٍ جَمَلا...

ألا ترى أن الضمير في جميع ذلك مفرد مع أنه عائد على اثنين ولولا الضرورة لكان الوجه أن

---

(١) (ضرائر الشعر) لابن عصفور ص ٢٤٩.

(٢) (مجمع الأمثال) ١٥٢/٢.

(٣) نفسه ١٢٩/١.

(٤) (كتاب الأمثال) لابن سلام ص ٨٨.

(٥) (المستقصى في أمثال العرب) للزمخشري ١٣٠/٢.

يقال : وأخزاهما)[١]، فتعرض للمثل على أنه شعر، و(أخزاه) رواية أخرى للمثل عند البكري[٢].

أما المثل الثاني فلا يخفى أنه شطر من الوافر، وقد بقي به إشباع حركة الروى، وهذا قليل في الأمثال، راجعٌ إلى إيثار المتمثل حفظ موسيقا البحر وبقاءها[٣]. بل قد ذكر رواة المثل في شرحه، قول بشر بن أبي حازم لابنته عند موته :

(فَرَجِّى الخَيْرَ وانْتَظِرِى إِيابي   إذا ما القارظُ العَنَزيُّ آبا)[٤]

فهذا المثل -بما فيه من إشباع حركة الروى- ظاهر الاقتطاع من هذا البيت، وإن لم يصرحوا بهذا؛ فربما لأن فطنة القارئ تدركه.

ثانيا – تعرض ابن مالك للبيت الذي اقتطع منه المثل الأول، وتعرض ابن عصفور لمثل المثل الثاني، وكان في كلامهما إجازة لهما. أما ابن مالك فقد قال : (يأتي ضمير الغائبين كضمير الغائبة كثيرًا لتأولهم بجماعة، وكضمير الغائب قليلًا لتأولهم بواحد يفهم الجمع أو لسد واحد مسدهم، ويعامل بذلك ضمير الاثنين وضمير الإناث بعد «أفعل» التفضيل كثيرًا ودونه قليلًا)[٥] ثم يورد بيت المثل الأول ضمن ما يأتي فيه ضمير الاثنين بعد اسم التفضيل كثيرا[٦]. وفي هذا يقول ابن جنى ضمن حديثه عن الحمل على المعنى : (أفرد الضمير مع قدرته على جمعه. وهذا يدلك على قوّة اعتقادهم أحوال المواضع وكيف ما يقع بها؛ ألا ترى أن الموضع موضع جمع، وقد تقدم في الأول لفظ الجمع فَتَرَكَ اللفظ وموجب الموضع، إلى الإفراد؛ لأنه مما يؤلف في هذا المكان)[٧]. وقال ابن عصفور : (أما قول امرئ القيس :

وَعَيْنٌ لها حَدْرَةٌ بَدْرَةٌ   شُقَّتْ مآقيهما مِنْ أُخُرْ

يريد وعينين، ولذلك أعاد عليها ضمير الاثنين، فإن ذلك ليس من قبيل الضرائر، لأن وضع المفرد وضع الشيئين المتلازمين من نحو العينين واليدين والرجلين، جائز في الكلام والشعر)[٨].

وقد قبل ابن جنى جعل العينين عينًا، قائلا : (لكونهما كالعضو الواحد)[٩].

---

(١) (ضرائر الشعر) لابن عصفور ص ٢٥٠، ٢٥١.

(٢) راجع (فصل المقال) للبكري ص ١١٩.

(٣) راجع مدخل هذا الباب.

(٤) راجع (مجمع الأمثال) ١/١٣٠، و (كتاب الأمثال) لابن سلام ص ٣٤٥، و (المستقصى) للزمخشري ١/ ١٢٧، و (جمهرة الأمثال) للعسكري ١/١٢٥.

(٥) (شرح التسهيل) لابن مالك ١/١٢٧.

(٦) نفسه ١/١٢٩.

(٧) (الخصائص) ٢/٤٢١.

(٨) (ضرائر الشعر) لابن عصفور ص ٢٥١.

(٩) (المحتسب) لابن جنى ٢/١٨٠.

والمثل الثاني من هذا القبيل؛ لأنهما (قارظان عنزيان) فقد تلازما في العمل والنسب.
فقد تبين أن لما في المثلين تفسيرين وجيهين:
الأول- الاقتطاع من شعر، عندئذ يقع عبء المسألة على خصوصية لغة الشعر.
والآخر - أن المسألة خلافية، أيد المثلان فيها رأي بعض على بعض.

* * *

(٢) المسند المفرد الفعل :

(أ) نوع المسند المفرد الفعل :

وخلاله حدثت بعض حالات شذوذٍ فيما يلي عرضها :

(استخدام الفعل الماضي للإغراء)

قال ابن عقيل : (الإغراء هو أمر المخاطب بلزوم ما يحمد به ، وهو كالتحذير في أنه إن وجد عطف أو تكرار وجب إضمار ناصبه ، وإلا فلا ، ولا تستعمل فيه « إيّا » . فمثال ما يجب معه إضمار الناصب قولك : « أخاك أخاك » ، وقولك : « أخاك والإحسان إليه » أي الزم أخاك . ومثال ما لا يلزم معه الإضمار قولك : « أخاك » أي الزم أخاك)[١] .

هو أمر باللزوم ، ومن ثم كان غريبًا ما جاء في مثلهم :

(كَذَبَ العَيْرُ وإنْ كانَ بَرَحَ)[٢]

قال في شرحه العسكريُّ : (أي عليك بالعير ، وان كان قد أخذ من يسارك إلى يمينك ، وذلك أن الطعن على اليمين باليسار شديد)[٣] . وقال الميداني : (يجوز أن يكون « كذب » إغراء ، أي عليك العيرَ فَصِدْ وإن كان برح يضرب للشيء يُرجى وإن استصعب)[٤] . وقال أبو حيان : (أي عليك بالعير ، وهذا إغراء عند العرب ، وجاء عنهم مرفوعًا)[٥] . وقد عجِبَ ابن السكيت لهذا التركيب وقال : (هي كلمة نادرة)[٦] وتعرّض للأثر : (ثلاثةُ أَسْفار كَذَبْنَ عَلَيْكُمْ) قائلا : (كأنّ « كذبن » ههنا إغراء ، أي عليكم بهذه الأشياء . قال : وكان وجهُهُ النصب على الإغراء ، ولكنه جاء شاذًّا مرفوعا)[٧] . ولكن البغدادي يروى النصب والرفع قائلا : (مضر تنصب « بكذب » وأهل اليمن ترفع به)[٨] . وقد كشف الزمخشري غوامض هذا التركيب عندما تعرض للأثر : « كَذَبَ عَلَيْكُم الحَجُّ » ، فقال : (معنى « كذب عليكم الحج » على كلامَيْنِ ، كأنه قال : كَذَبَ الحَجُّ ، عَلَيْكَ الحَجُّ ، أي ليُرَغِّبْكَ الحجُّ ، وهو واجب عليك ، فأضمر الأول لدلالة الثاني عليه ، ومن نصب الحج ، فقد جعل (عليك) اسم فعل ، وفي (كذب) ضمير الحج ، وهي كلمة نادرة ، جاءت على غير قياس)[٩] .

فيبدو لي أن دلالة (كذب) على الإغراء ، أثر لتحوُّلٍ لَحِقَ التركيب الأول الذي كان من

---

(١) (شرح ابن عقيل) ٣٠١/٣.
(٢) (مجمع الأمثال) ٦٠/٣.
(٣) (جمهرة الأمثال) للعسكري ١٦٦/٢.
(٤) (مجمع الأمثال) ٦٠/٣.
(٥) (تذكرة النحاة) لأبي حيان ٥٢٥.
(٦) (لسان العرب) مادة (كذب).
(٧) السابق نفسه
(٨) (خزانة الأدب) ١٥/٥.
(٩) (لسان العرب) مادة (كذب).

تراكيب الإغراء المفهومة المعروفة، وهذا بيان بالمثل السابق:

١- (كَذَبَ العيرُ عَلَيْكَ العَيْرَ وإنْ كانَ بَرَح)

٢- (كذبَ عليك العيرَ وإن كان برح)

٣- (كذبَ عليك العيرُ وإن كان برح)

٤- (كَذَبَ العَيْرُ وإن كان برح)

في الخطوة الأولى أريد من (كذب العير) أنه أَخْفَى عنك نفسَهُ وما فيه من خَيْر، ومن (عليك العير) الإغراء المعروف.

وفي الخطوة الثانية أدّت كثرة الاستعمال والاضطراب المقترن بسرعة الأداء إلى التخفف من (العير) الأولى وظلت الثانية منصوبة بدليل رواية النصب.

وفي الخطوة الثالثة أدّت كثرة الاستعمال والاضطراب المقترن بسرعة الأداء، إلى ميل اللسان إلى رفع الاسم بعد الفعل لِطَلَبِهِ فاعلًا وللارتباط بينهما.

وفي الخطوة الرابعة أدت ضرورة الوزن إلى طرح (عليك) لكى يستقيم وزن بحر الرمل. فقد روى الميداني أن هذا المثل من قول أبي دواد:

قُلْتُ لمَّا نصلا من قُنَّةٍ ... كَذَبَ العَيْرُ وإنْ كانَ بَرَحْ

وَتَرَى خَلْفَهُما إذْ مَضَيَا ... مِنْ غُبارٍ ساطِعٍ قَوْسَ قُزَحْ

هذا هو تخريج مصير (كذب) إلى الإغراء، وقد دل على كثير من هذه الخطوات كلامُ الزمخشريِّ النفيسُ، ومن ثم يبدو ضعيفًا كلام بعض النحاة المحدثين في التركيب (كذب عليك كذا) إذ قال: (جرى هذا الكلام مجرى الأمر بالشيء والإغراء به والحث عليه والحض على لزومه وإتيانه، من غير التفات إلى أصل المعنى، لأنه جرى مجرى المثل، والأمثال لا يلاحظ فيها أصل معناها وما قيلت بسببه، وإنما يلاحظ فيها المعنى المجازي الذي نقلت إليه وأُشْرِبته)[1].

وضَعْفُ هذا الكلام من تفسيره استخدام (كذب) للإغراء بأنه استخدام مجازي، وإنما هو أثر من آثار التحول في الأمثال القديمة توبع في غيرها من الكلام.

فما حدث بهذا المثل راجع إلى كثرة الاستعمال والاضطراب المقترن بسرعة الأداء، فلم يتحول الماضي (كذب) في الحقيقة إلى أمر وإنْ دلالةً، ولكن تحول التركيب محتفظًا بما كان يؤديه، فمثله كمثل أية عبارة أصابها البِلى اللفظيّ الذي سبق في المدخل حديث عنه.

* * *

---

(١) (جامع الدروس العربية) لمصطفى غلاييني ٦١/١.

(توكيد المضارع)

ذكر ابن عصفور ضمن ضرائر زيادة الحرف (إلحاقهم النون الثقيلة أو الخفيفة في الفعل المضارع إذا كان مَنفيًا ، أو مقلَّلًا ، أو موجبًا لم تدخل عليه لام قسم ، أو جواب شرط أو فعل شرط غير مفصول بينه وبين أداة الشرط بما الزائدة ، نحو قوله :

قَلِيلًا به ما يَحْمَدَنَّكَ وارِثٌ إذا نالَ مِمّا كُنْتَ تَجْمَعُ مَغْنَما

وقوله :

وَأَبُوكَ بِشَرٍّ ما يفنِّد عمره وإلى بلىً ما يَرْجِعَنَّ جديدُ

أجرى الفعل المضارع في جميع ذلك مجراه في المواضع التي تلحقه النون فيها في فصيح الكلام)[1]. وقد وردت أمثال تحملت هذه الضرورة ، أعرضها مناقشًا :

١- (بِعَيْنٍ ما أَرَيَنَّكَ)[2] ٢- (بِسلاحٍ ما يُقْتَلَنَّ القَتيلُ)[3]

٣- (بأَلَمٍ ما تُخْتَنَنَّ)[4] ٤- في عِضَةٍ ما يَنْبُتَنَّ شَكِيرُها)[5]

بل تعرّض الصَّيْمَرِيُّ لهذا الأمر مصرحًا بتحمّل بعض الأمثال له ضرورةً ، قال : (أما دخول النون في الأخبار الواجبة فلا يكون إلا في ضرورة الشعر ومن أمثال العرب : « ومن عِضَةٍ ما ينبُتَنَّ شكيرُها » فأدخلوا النون في « ينبتن » وهو واجب؛ لأن الأمثال يحتمل فيها ما لا يحتمل في غيرها من الحذف والزيادة)[6].

وفيما سبق نقاشٌ يلي :

أولا – العَجَبُ للصيمري لم يذكر من الأمثال التي تحملت هذا الأمر ووصفها بتحمّل ما لا يتحمله غير الشعر ، الا هذا المثل الرابع مما سبق ، وهو شطر بيت من الطويل أورده البغدادي ، هو :

(إذا ماتَ مِنْهُمْ مَيِّتٌ سُرِقَ ابْنُهُ وَمِنْ عِضَةٍ ما يَنْبُتَنَّ شَكِيرُها)[7]

---

(١) (ضرائر الشعر) لابن عصفور ٢٩ – ٣٠، وتقليله سبقه « بربما ».

(٢) (مجمع الأمثال) ١٧٥/١، ومعناه اعْمَلْ كأني أَنْظُرُ إليك، ويضرب في الحث على ترك البطء.

(٣) نفسه ١٧٨/١.

(٤) نفسه ١٨٨/١.

(٥) نفسه ٤٤٥/٢ والعِضةُ شجرة، وشَكيرُها ما ينبت حولها، ويضرب المثل في تشبيه الولد بأبيه.

(٦) (التبصرة والتذكرة) للصيمري ٤٣٢/١.

(٧) (خزانة الأدب) للبغدادي ٢٢/٤ ورواه كذلك :

ومِنْ عِضَةٍ ما يَنْبُتَنَّ شكيرُها قديمًا ويُقْتَطُ الزِّنادُ مِنَ الزَّنْدِ.

ثم قال (لم يورد شرّاح أبيات سيبويه هذا المصراع في شواهده) ٢٣/٤، وسقوط الواو من أوله عادة الأمثال كما سبق في مدخل هذا الباب.

وهو فيه بالرواية التي رواه بها الصيمري (من عضة) لا (في عضة) كما رواه الميداني جامع الأمثال. فقد غاب عن الصيمري أنه شِعْرٌ كالذي أورده قبله.

ثانيا – رأى كثير من النحاة أن توكيد المضارع في مثل هذه الأمثال جائز لمكان (ما)، قال سيبويه: (من مواضعها أفعال غير الواجب التي في قولك: بِجُهْدٍ ما تَبْلُغَنَّ، وأشباهه. وإنما كان ذلك لمكان «ما»)[1] وقال الحيدرة: (ربما اضطر شاعر إلى تأكيد الفعل الواجب كما قال بعضهم:

رُبّما أَوْفَيْتُ في عَلَمٍ ... تَرْفَعَنْ ثَوبِي شِمالاتُ

فإذا أدخل «ما» لم يكن ضرورة؛ فمن كلام العرب: «بِعَيْنٍ ما أَرَيَنَّكَ» و«بألمٍ ما تُخْتَنَنَّه»)[2].

ثالثا – إذا تركنا المثل الرابع لأنه شطر بيت، ونظرنا في الأمثال الباقية تبين لنا أن فيها سِمَةً نحويّة أَقْدَمَتِ المتكلم على هذه السِّمَةِ الصرفيّة. إن هذه الأمثال جميعها جاءت من هذا التركيب: (ب، واسم ظاهر مجرور، وما، ومضارع مؤكد بالنون) وهو مشابه لتركيب القسم، فلو غَيّرنا المثل الأول إلى تركيب القسم لكان: (ب، واللهِ، ولَ، وأَرَيَنَّكَ)، فأدت هذه المشابهة في البناء النحوي – فيما يبدو لي – إلى توكيد المضارع الواجب –كما يقولون–: (بِ، وعَيْنٍ، وما، وأَرَيَنَّكَ).

وليس هذا ببعيد من كلام النحاة، فقد عقدوا مشابهة بين التركيبين أنفسهما ولكن من خلال (ما) و(اللام) فقط. قال البغدادي: (على أن زيادة «ما» للتأكيد بمنزلة «اللام» ولأجلها جاز تأكيد الفعل بالنون)[3]، وكذلك قارن أبو على الفارسي بين مثل تراكيب هذه الأمثال وبين (لتفعلن) وهو قسم[4]، والفعل فيه واجب التوكيد، فنزل شبهه بالتركيب إلى الجواز كما في الأمثال.

ويزيد المقارنة السابقة تأكدًا أن المثال الذي أورده سيبويه لهذا الأمر مثل تركيب الأمثال السابقة تماما، وهو: (بِجُهدٍ ما تَبْلُغَنّ) وقد جعل بعض النحاة هذا التوكيد قليلا[5]، وربما كان هذا لأن البناء النحوي السابق قليل أيضا.

فقد تبين أن كون المسألة خلافية يفسر ما وقع بالأمثال الأربعة، وأن الاقتطاع من شعر تفسير محتمل لما حدث بالمثل الرابع.

* * *

---

(١) (الكتاب) ٣/٥١٦.

(٢) (كشف المشكل في النحو) للحيدرة اليمنى ٢/١٠٧.

(٣) (خزانة الأدب) ٤/٢٢. (٤) راجع (شرح الكافية) للرضى ٢٥٥/١.

(٥) راجع (شرح التصريح) للشيخ خالد ٢/٢٠٤.

(إجراء الوقف مجرى الوصل)

تلحق (هاء السكت) الكلمة لبيان حركة أو حرف عند الوقف ، (وحقها أن تكون ساكنة وتحريكها لحن)[١] . بل قد ذكر ابن عصفور ضمن ضرائر زيادة الحرف (إثبات هاء السكت في حال الوصل ، نحو قوله :

يامَرْحَبَاهُ بِحِمارِ ناجِيَهْ   إذا أَتى قَرَّبْته للسّانيهْ)[٢]

وقد ورد مثل تحمّل هذه الضرورة ، هو قول العرب :

(خَلِّهِ دَرْجَ الضَّبِّ)[٣]

قال الميداني في شرحه : (قال أبو سعيد الضرير : معناه خله ودعه في جحره ، وذلك أنه يحفر جحره درجًا بعضه تحت بعض ، فإذا دخل فيه لم يدرك ، فهذا درج الضب . قلتُ : فعلى ما قال الهاء في « خله » للسكت ، إلا أنه أجراه مجرى الوصل ، أي خلِّ درجَ الضب ، فلا تبحث عنه ، فإنك لا تجده ، كذلك هذا الرجل فخله ودعه فإنه لا سبيل لك إلى وِداده)[٤] .

ولكن اذا كان بعض النحاة قد رد هذا وشذّذه (من جهة أنه لا يخلو من أن تجرى الكلمة على حد الوقف أو على الوصل : فإن أجراها على حد الوصل فسبيله أن يحذف الهاء وصلا لاستغنائه عنها ، وإن كان على حد الوقف فقد خالف ذلك بإثباته إياها متحركة ، وهي في الوقف بلا خلاف ساكنة ، ولا يُعلم هنا منزلة بين الوصل والوقف يرجع إليها ، وتجرى هذه الكلمة عليها)[٥] ، فإن بعض النحاة قد أجازه . قال ابن هشام : (أصلها أن يوقف عليها وربما وصلت بنية الوقف)[٦] ، وهو ما تحدث عنه ابن جنى في (الخصائص) تحت باب (الحكم يقف بين الحكمين) ، فقال : (كذلك أيضا سواء قوله :

يا مرحباهُ بحِمار ناجِيَه   إذا أتى قربته للسانيه

فثبات الهاء في « مرحباه » ليس على حد الوقف ، ولا على حد الوصل ... فثباتها إذًا في الوصل متحركة منزلة بين المنزلتين)[٧] .

فالمسألة خلافية ، ولكن يبقى أن كلام ابن هشام هو وحده الذي لم يكن متعلقًا بشعر ، فربما

---

(١) (شرح المفصل) لابن يعيش ٤٦/٩ بالمتن، وراجع (مغنى اللبيب) ٢٧/٢.
(٢) (ضرائر الشعر) لابن عصفور ٥١.
(٣) (مجمع الأمثال) ٤٢٨/١.
(٤) السابق نفسه.
(٥) (خزانة الأدب) ٤٥٨/١١.
(٦) (مغنى اللبيب) لابن هشام ٢٧/٢.
(٧) (الخصائص) ٣٦٠/٢ - ٣٦١.

كانت إجازة ابن جنى خاصة بالشعر ولا سيما أنه كان يرى منع هذا كما نقل عنه البغدادي فيما سبق، وقال: (قد رجع عن هذا في (الخصائص) كما نقلناه هناك)[1] ولا سيما أن إجازته كانت لما حدث في البيت السابق نقله.

ويبدو لي أن هذا المثل محتمل الانتساب إلى الشعر، فهو على (فاعلاتن مستفعلْ) بإشباع آخر حرف، وهو شطر من مجزوء الخفيف، فربما كان شعرًا لم يعرفه الميداني، أما حذف إشباعه فالأكثر في الأمثال عند أخذها من الشعر حذف إشباعها إذا كان.

فلِمَا بالمثل تفسيران: كون المسألة خلافية أيد المثل فيها رأى بعض على بعض، واحتمال الاقتطاع من شعر، فيكون ما به أثرًا من آثار لغة الشعر، وطريقة الشعراء.

* * *

(١) (خزانة الأدب) ١١/٤٥٨.

(إهمال « أَنّى » الشَّرْطِيَّة)

قال ابن مالك : (قد تأتي « أَنّى » بمعنى « مَتَى » ، وبمعنى « أَيْن » ، وتكون استفهاما ، وشرطًا ، وإذا كانت شرطا جَزَمت)[١] .

ولكن ورد مثلٌ أُهملت فيه وهي شرطية ، هو قولهم :

(مِنْ أَنَّى تَرْمِى الأَقْرَعَ تَشُجُّهُ)[٢] .

لم يتحدث النحاة عن إهمالها ضمن ما أهمل من أدوات الشرط الجازمة ، (كإن) و (متى) ، غير أنني وجدت البغدادي قد نقل عن الطوسي قوله : (قال الأصمعي : لَمْ أسمَعْ أحدًا يُجازِى « بأَنّى »)[٣] .

ويبدو لي - بناء على كلام الأصمعى - أن هذا المثل من ذلك الزمن الذي لم تكن (أنى) فيه قد استُخدمت شرطيةً ، بدليل أنهم يقولون : إنها كانت ظرفًا للمكان ثم ضُمِّنت معنى الشرك[٤] . فالجار والمجرور (من أنى) متعلقان بالفعل (تَشُجّ) ولكنهما رتَّبا ترتيب الشرط ، وربما كان هذا تمهيدًا لإعمالها (كأين) و(متى) .

وينبغى تذكُّرُ أنّ الأصمعى مكَثَ زمنًا لا يعرِفُ غيرَ العربية القديمة ، فإنّ في هذا تقويةً لما قدّمت .

فيكون ما بالمثل أثرًا من آثار اللغة العربية القديمة ، حُفِظ وحُمى من التغيير لحرصم على حكاية الأمثال كما هي .

* * *

(١) (شرح التسهيل) ٤/٧٠.

(٢) (مجمع الأمثال) ٣/٢٧٣.

(٣) (خزانة الأدب) ٧/٩٢.

(٤) راجع (شرح شذور الذهب) لابن هشام ص ٣٣٦.

(حذفُ حرف النفي من «ما زال»)

قال ابن عصفور: (لا تفارق (ما زال) وأخواتها أداة النفي في حال نقصانها، إما ملفوظة وإما مقدرة؛ وإنها لا تحذف منها الأداة في فصيح الكلام، إلا في الفعل المضارع في جواب القسم، قال الله تعالي: «تاللهِ تَفْتَأُ» ولا تحذفها مما عدا ذلك إلا في الشعر، نحو قوله:

فلا وأَبِى دَهْماءَ زالَتْ عَزِيزَةً   على قَوْمِها ما فَتَّلَ الزَّنْدَ قادِحُ)[١]

وجعله من ضرائر نقص الكلمة، فقال: (منه إضمار لا النافية غير الداخلة على الفعل المستقبل في جواب القسم)[٢].

كذلك فصّل ابن يعيش هذا الأمر معللًا امتناع حذف النافي في جواب القسم إذا كان غير (لا)، بأن (لم وما) عاملتان، فلا تُحذفان وتعملان في وقت معا[٣].

فقد حصلت لدينا شروط ثلاثة لحذف النافي قبل هذه الأفعال، هي:

١- أن يكون النافي (لا).

٢- وأن يكون المنفى فعلًا مضارعًا.

٣- وأن يكون هذا في جواب القسم.

ولكن جاء عن العرب هذا المثل:

(زِلْنَا وَزَالَ الدَّهْرُ فِي بُرادٍ)[٤]

قال الميداني في شرحه: (يقال: البُراد الضَّعْفُ يبقى بعد ذَهاب المرض، يريد: ما زلنا وما زال الدهر في ضعف من العيش فحذف «ما»)[٥]

فالمثل كلام من يصف نفسه ولا يدعو عليها، فالمحذوف (ما) والمنفى ماض، ولا قسم هنا، فقد خالف ما رسموه جميعه.

وفيما سبق نقاش كما يأتي:

أولا – أجاز بعض النحاة حذف النافي دون اشتراط كونه (لا) ولا كونه في جواب قسم، قال الرضى: (إنما جاز حذفها لعدم اللبس؛ إذ قد تقرر أنها لا تكون ناقصة إلا معها، قال:

---

(١) (المقرب) لابن عصفور ١٠٣، وفيه (إما ملفوظا وإما مقدرة) والصواب ما أثبت إن شاء الله.

(٢) (ضرائر الشعر) لابن عصفور ص ١٥٥.

(٣) راجع (شرح المفصل) لابن يعيش ١٠٩/٧، و (حاشية الخضري على شرح ابن عقيل) للشيخ محمد الخضري ١١١/١.

(٤) (مجمع الأمثال) ٩٠/٢.

(٥) السابق نفسه.

تَنْفَكُّ تَسْمَعُ ما حَيِيتَ م بِهالِكٍ حَتَّى تَكُونَهْ

وتحذف منها كثيرًا في جواب القسم)[١]. قال البغدادي شارحًا: (ظاهره أن حذف النافي أي حرف كان يجوز حذفه من هذه الأفعال، سواء وقعت جواب قسم كالآية والبيت الذي بعده، أم لا كهذا البيت، فانه لم يتقدمه شيء، وهو الظاهر من كلام الزمخشري في (المفصل) ومن كلام ابن هشام في شرح الشواهد)[٢]. وتعرض ابن مالك لحذف النافي دون شرط؛ فقال: (أشرت بقولي فيهما وفي أخواتهما: «منفية بثابت متصل غالبا»، إلى أن نافيها قد يحذف)[٣]. وإنما هذا لفهم المعنى.

ثانيا – هذا المثل موزون من بحر الرجز، ولا يبعد أن يكون بعض شعر لم يشر الميداني إليه لأنه لم يجعل الاشارة وكْده، فيكون ما به من آثار خصوصية لغة الشعر.

ثالثا – لا يبعد أن تكون (ما) ذكرت في أوّليّة قول المثل، ثم تخففت منها كثرة الاستعمال وسرعة الأداء، ورُكونًا إلى التّضامّ الذي بين (زال) الناقصة وبين (ما) النافية وعبر عنه الرضى منذ قليل بقوله: (إذ قد تقرر أنها لا تكون ناقصة إلا معها) وتناوله الدكتور تمام حسان ضمن ما تضافرت فيه القرائن[٤].

فقد حصل أن تفسير ما بالمثل راجع إلى كون المسألة خلافية، وإلى احتمال الاقتطاع من شعر، وإلى احتمال تأثير كثرة الاستعمال وسرعة الأداء.

* * *

(١) (شرح الكافية) للرضى ٢/٢٩٥.

(٢) (خزانة الأدب) للبغدادي ٩/٢٤٢.

(٣) (شرح التسهيل) لابن مالك ١/٣٣٤.

(٤) راجع (اللغة العربية) للدكتور تمام حسان ص ٢٣٩.

(حذف همزة الاستفهام)

جعل ابن عصفور من ضرائر نقص الحرف (حذف همزة الاستفهام إذا أُمن اللبس للضرورة)[١] ولم يفرق بين التي مع (أم) وغيرها .

وذهب جماعة إلى أن الهمزة يجوز حذفها إن كانت مع (أم) ، وإلا فلا[٢] .

وقد جاءت أمثال كثيرة حذفت فيها همزة الاستفهام غير المتبوعة (بأم) ، ومن هذه الأمثال :

١- (تَطْلُبُ ضبًا وهذا ضَبٌّ بادٍ رَأْسُهُ)[٣]

٢- (تُعَلِّمُنِى بَضَبٍّ أَنا حَرَشْتُهُ)[٤]

فالمتكلم فيهما يستفهم مُنْكِرًا ، وكان الأصل (أَتَطْلُب ضَبًا) و(أَتُعلّمني بضب) فحذفت الهمزة ولكن في هذه المسألة ما يأتي :

أولا – لم يقتصر حذف الهمزة غير المتبوعة (بأم) على الأمثال ، بل جاء في الكلام العربي كله ، أما الشعر فكقول الكميت :

(طَرِبْتُ وما شَوْقًا لى البِيضِ أَطْرَبُ ولا لَعِبًا مِنّى وذُو الشَّيْبِ يلْعَبُ؟)[٥]

يقصد : (أَوَ ذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ)؟

وأما النثر فكقوله (ص) : (يا أبا ذَرّ ، عَيَّرْتَهُ بِأُمِّه؟)[٦] أي أَعَيَّرْتَهُ؟

وأما القرآن الكريم فكقول الحقّ سبحانه : ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّها علىّ ﴾[٧] أي أَوَ تِلْكَ نِعْمَةٌ ، في بعض التفاسير .

ثانيا – أجاز بعض النحاة حذف همزة الاستفهام مطلقًا ، قال ابن هشام : (الأخفش يقيس ذلك في الاختيار عند أمن اللبس)[٨] . وقال ابن مالك : (قد كثر حذف الهمزة إذا كان معنى ما حذفت منه لا يستقيم إلا بتقديرها ، كقوله تعالي : ﴿ وتلك نعمة تمنها على ﴾ ، قال أبو الفتح وغيره : « أراد : أو تلك نعمة »[٩] .

ولا يخفى أن النغمة تقوم فيما حذفت منه همزة الاستفهام مقامها تمامًا ، فلا يفوت من معاني الاستفهام – على اختلافها – شيءٌ .

---

(١) (ضرائر الشعر) ص ١٥٨.
(٢) (خزانة الأدب) ١٢٣/١١.
(٣) (مجمع الأمثال) ٢٣٧/١.
(٤) نفسه ٢٢٠/١ وحرشته أي صِدْته.
(٥) راجع (شواهد التوضيح) لابن مالك ص ١٤٧، و (خزانة الأدب) ١١/ ١٢٣، و(ضرائر الشعر) ١٥٨.
(٦) راجع (شواهد التوضيح) ١٤٧، و(خزانة الأدب) ١٢٣/١١.
(٧) (الشعراء) من الآية (٢٢).
(٨) (مغنى اللبيب) ١٣/١.
(٩) (شواهد التوضيح) ١٤٦، ولابد من فهم قوله (لا يستقيم إلا بتقديرها) على أنه عند إرادة الاستفهام وإخراج الكلام مخرجه ، وإلا فالمحققون – كما قال ابن هشام في (المغنى) ١٣/١– على أنه ليس استفهاما.

قال الدكتور تمام حسان: (قد سبق أن ذكرنا أن أداة الاستفهام قد أُسْقِطَتْ من بيت عمر بن أبي ربيعة الذي يقول فيه:

ثُمَّ قالوا: تُحِبُّها؟ قُلْتُ: بَهْرًا عَدَدَ النَّجْمِ والحَصَى والتُّرابِ

لأن قرينة النغمة أغنت عن قرينة الأداة)[1].

ثالثًا – إذا كان حذف الهمزة والاستعاضة بالتنغيم مطلوبًا في كلام ما فهو في الأمثال أشدّ، من أجل إيجازها، ويبدو لي أنها ربما كانت مذكورة ثم حذفتها كثرة الاستعمال وسرعة الأداء المُفْضِيتان إلى التخفيف.

ولعل في رواية ابن سلام – وهو أقدم من الميداني – للمثل الثاني، تأكيدًا للفكرة السابقة، فقد رواه (أَتُعَلِّمُنى بضَبٍّ أنا حَرَشْتُه؟)[2].

فإن المسألة في المثلين وما أشبههما خلافية أبّدا فيها رأي بعضٍ على بعضٍ، وربما كانت من آثار كثرة الاستعمال وسرعة الأداء.

* * *

(١) (اللغة العربية) للدكتور تمام حسان ص ٢٣٩.

(٢) (كتاب الأمثال) لابن سلام ٢٠٢.

(وقوعُ الجملة القَسَمِيّة خبرًا «لليس»)

بيّن ابن مالك أن الجملة القسمية تقع خبرا للمبتدأ كثيرا، ولكن وقوعها خبرا (لكان) غريب، فقال في شرح قول الرسول -(ص)- : (قَدْ كانَ مَنْ قبلَكُمْ لَيُمْشَطَنَّ بِمِشَاطِ الحَدِيدِ) : (في «ليمشطن» شاهد على وقوع الجملة القسمية خبرا. لأن التقدير: قد كان من قبلكم والله ليمشطن. وهذا في خبر «كان» غريب. وإنما يكثر في خبر مبتدأ)[١].

واذا كانت المنافاة بين (كان) والقسم من أن في (كان) مُضيًّا وفي القسم استقبالا، فالمنافاة واقعة بينه وبين (ليس) لأن فيها نفيًا وحالًا، فهي لنفى الحال كما قال أكثر النحاة[٢]. ولكن ورد عن العرب قولهم في الأمثال:

(لَيْسَ جِدُّ الجِدِّ لَيُوَلِّيَنَّهُ لَمِيسَ)[٣]

قال الميداني في شرحه: (قالوا: ليس اسم للاست، أي ليولينه استه)[٤]، فجملة (ليولينه لميس) كناية عن العرب بدليل أن الميداني أورد في شرحه قول الشاعر متحدثًا عن خصمه: (فَفَرَّ وولّانا لَميسَ ...) ولم يزد الميداني - راوى المثل الوحيد - على هذا الشرح.

إن بعض النحاة يجيز نفى (ليس) للحال، كما في قول الأعشي:

(له نافلاتٌ ما يُغِبُّ نَوالُها وليس عطاء اليوم مانعه غدا)[٥]

ولكن لا يستقيم نفيها اذا كان خبرها الجملة القسمية لما بينهما من تناقض، ولقد كان ابن مالك مُحِقًّا في وصفه ما ورد في الحديث بالغرابة، ولكنّ المعنى في الحديث مفهومٌ مع جَعْل الجملة القسمية خبرًا (لكان) على كل حال، وغيرُ مستقيم في المثل.

والذي بدا لي أن في هذا المثل حذفًا لخبر (ليس)، وأن المثل كلامُ أحدِ رجلين متحاورَيْن في شأن آخرَيْن متنازعَيْن، قال أحد الرجلين محاورًا صاحبه: إن فلانًا -من المتنازعَيْن- قد تَهَدَّدَ فلانًا وتوعّدَه، فقال الرجل الآخر: (لَيْسَ جِدُّ الجِدِّ، لَيُوَلِّيَنَّهُ لَمِيسَ) أي ليس جد الجد حاصلا بتهددِهِ وتوعدِه، ليولينه لميس إذا لقِيَه أي لَيَهْرُبَنَّ منه.

وقد اختصت (ليس) بجواز حذف خبرها كثيرا - كما يقول الرضى والبغدادي[٦] - دون قصر ذلك على كون اسمها نكرة، فالبغدادي يقول في ذلك في شرح قول لبيد رضى الله عنه:

---

(١) (شواهد التوضيح) لابن مالك ٢٢١.

(٢) راجع (شرح المفصل) لابن يعيش ١١١/٧ وما بعدها.

(٣) (مجمع الأمثال) ١٢٧/٣.

(٤) السابق نفسه.

(٥) راجع (مغنى اللبيب) لابن هشام ٢٢٧/١.

(٦) راجع (شرح الكافية) للرضى ٣٠٠/٢ و (خزانة الأدب) ٢٩٦/٩.

(إنّما يَجْزِي الفَتَى لَيْسَ الجَمَلْ)

: (أي ليس الجمل جازيًا أو يجزى)[1]، ولم يخصه بالشعر لكون هذا القول شطر بيت، بل عممه.

فما بالمثل بعض آثار غموضه، وقد أوضحه البحث.

---

(١) (خزانة الأدب) ٩/٢٩٦، وهذا الشطر مَثَلٌ أيضا، ورد (بمجمع الأمثال) ١/٣٩.

(دخولُ « أَنْ » خَبَرَ « كادَ »)

قال ابن يعيش : (أصل « كاد » أن لا يكون في خبرها « أنْ » لأن المراد بها قرب حصول الفعل في الحال)[1] . وقال سيبويه : (يضطر الشاعر فيقول : كدت أن ... و« كدت أن أفعل » لا يجوز إلا في الشعر ، لأنه مثل كان في قولك : كان فاعلا ويكون مفعولا . وكأن معنى « جعل يقول » ، و« أخذ يقول » ، قد آثر أن يقول ونحوه . فمن ثم منع الأسماء ، لأن معناه معنى ما يستعمل « بأن » فتركوا الفعل حين خزلوا « أن » ، ولم يستعملوا الاسم لئلا ينتقضوا هذا المعنى)[٢] . وقال المبرد : (يقال : كاد يفعل ذلك ، وجعل يفعل ذلك ، وكرب يفعل ذلك ... ولا تقع بعد واحدة منهما « أن » إلا أن يضطر شاعر)[٣] . وقال ابن عصفور ضمن ضرائر زيادة الكلمة : (من ذلك ، عند بعض النحويين ، دخول « أن » في خبر « كاد »)[٤] .

ولكنْ وَرَدَ المثلْ :

(كادَ العَرُوسُ أَنْ يَكُونَ مَلِكًا)[٥]

ونقاشي لما سبق ، من وجوه :

أولا – لم يقتصر دخول (أن) خبر (كاد) على الأمثال ، بل ورد في كلام العرب شعره ونثره .

أما الشعر فكقول الشاعر :

(أَبَيْتُمْ قَبولَ السلْمِ منّا فكِدْتُمُ لَدَى الحَرْبِ أَنْ تُغْنُوا السُّيُوفَ عَنِ السَّلِّ)[٦]

وأما النثر فكقول الرسولَ – ﷺ- : (كادَ الفقرُ أنْ يكونَ كُفْرًا)[٧] وكقول سيدنا عمر – رضي الله عنه- : (ما كدتُ أن أُصلّيَ العَصْرَ حتّى كادّتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ)[٨] .

ثانيا – أجاز بعض النحاة –تمسكًا بما ورد– أن تدخل (أن) خبر (كاد) ، ووصفه ابن مالك بالقلة في موضع ، فقال : (الشائع في خبر « كاد » وروده غير مقرون « بأن » كقوله تعالى :

---

(١) (شرح المفصل) لابن يعيش ١٢١/٧.

(٢) (الكتاب) ١٢/٣.

(٣) (الكامل) للمبرد ١٩٥/١.

(٤) (ضرائر الشعر) لابن عصفور ٦٠.

(٥) (مجمع الأمثال) ٢/ ٥٠، وهذه رواية الزمخشري (بالمستقصى) ٢٠٣/٢.

(٦) راجع (شرح التسهيل) ١/ ٣٩١، و (شواهد التوضيح) ص ١٦٠.

(٧) راجع (خزانة الأدب) ٣٥٠/٩، و (شواهد التوضيح) ص ١٦٠.

(٨) راجع (شرح التسهيل) ٣٩١/١، و (شواهد التوضيح) ص ١٦٠.

﴿ كادوا يكونون عليه لِبَدا ﴾ ، ووروده مقرونًا (بأن) قليل)[١] ، ولكنه وصفه بالاطراد في موضع آخر ، فقال في قوله الشاعر :

فَلَمْ أَرَ مِثْلَها خُبَاسَةَ واحِدٍ ونَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَ ما كِدْتُ أَفْعَلَهْ

: (في هذا إشعار باطّراد اقتران خبر « كاد » « بأن »؛ لأن العامل لا يحذف ويبقى عمله إلا إذا اطرد ثبوته)[٢] يقصد حذف أن ونصب الفعل في (كدت أفعلَه) . وقال : (تضمنت هذه الأحاديث وقوع خبر كاد مقرونا « بأن » وهو ما خفى على أكثر النحويين ، أعنى وقوعه في كلام لا ضرورة فيه)[٣] . ونقل البغدادي ردّ عليّ بن حمزة على من ادعى أن (كاد أن) لا يقولها عربي ، قال : (هذا مذهب جماعة النحويين ، والجماعة مخطئون)[٤] .

ثالثًا – يحتمل هذا المثل أن يكون بعض شعر ؛ فهو موزون ، شطر من بحر الرجز التام ، وروايته (بمجمع الأمثال) دون (أن) ، فلا يبعد – فيما يبدو لي – أن يكون الشاعر أدخل (أن) ليستقيم له وزن الرجز ، وإن لم يشر إلى ذلك الميداني ولا الزمخشري ، فلم تكن الإشارة من وكدهما ، وربما لم يبلغهما ما اقتطع منه المثل[٥] .

فالمسألة في المثل خلافية يؤيد المثل فيها رأى بعض على بعض ، ويحتمل الاقتطاع من شعر كذلك .

---

(١) (شرح التسهيل) ٣٩١/١.

(٢) شواهد التوضيح ١٦١.

(٣) نفسه ص ١٥٩.

(٤) (خزانة الأدب) ٣٤٩/٩.

(٥) راجع مدخل هذا الباب ؛ فقد استبان فيه ما بين الأمثال والشعر من تقارض. وكذلك استبان احتمال عدم وقوف جامع الأمثال على أصلها.

(خلوُّ خبر « عسى » من « أن »)

قال الزمخشري فى (عسى) : (لها مذهبان : أحدهما أن تكون بمنزلة (قارب) ، فيكون لها مرفوع ومنصوب ، إلا أن منصوبها مشروط فيه أن يكون (أن) مع الفعل متأوّلا بمصدر كقولك : عسى زيد أن يخرج ، في معنى : قارب زيد الخروج)[1] . وقال ابن عصفور ضمن ضرائر نقص الكلمة : (منه استعمال الفعل الواقع في موقع خبر « عسى » بغير « أن » ... وقول الآخر :

فَأَمَّا كَيِّسٌ فَنَجا ولكِنْ   عَسَى يَغْتَرُّ بِي حَمِقٌ لَئِيمُ

وكان الوجه أن يقال ... عسى أن يغترَّ بي)[2] . وقال الأعلم في هذا البيت السابق وغيره : (الشاهد في هذه الأبيات : إسقاط « أن » ضرورة ، ورفع الفعل ، والمستعمل في الكلام أن يكون كما قال تعالى : ﴿ عسى أَنْ يَبْعَثَكَ ربُّك ﴾)[3] . وجعله الحيدرة اليمنى من الضرائر الخفيفة على القلوب الشائعة في الأسماع[4] .

وقد ورد من أمثال العرب قولهم :

(عَسَى البارِقَةُ لا تُخْلِفُ)[5]

وقد خلا خبر « عسى » فيه من (أن) وارتفع الفعل المضارع .

ولكن في مقابل الآراء السابقة أجاز سيبويه خلو خبرها من (أن) قائلًا : (اعلم أن من العرب من يقول : عسى يفعل ، يشبهها « بكاد » يفعل) ، « فيفعل » حينئذ في موضع الاسم المنصوب)[6] . فأطلق القول ولم يقيد ذلك بالشعر ، كما فهم عنه ابن عصفور[7] . وغيره من النحاة يجيزون ذلك على قلة ، قال المبرد : (« عسى » الأجود فيها أن تستعمل « بأن » كقولك : عسى زيد أن يقوم ، ويجوز طرح « أن » وليس بالوجه الجيد)[8] . وقال ابن مالك : (فعله بعد « عسى » أولى من تركه)[9] يقصد قرن خبرها (بأن) وقد وصف ابن هشام خلو خبرها من (أن) بالقلة[10] . ولا تختلف هذه الأقوال عما قاله سيبويه ، لأن ورود الأمر عن بعض العرب يعنى أنه قليل ، وإذا كان هؤلاء من غير فصحائهم المعدودين ، كان الكلام غير الأجود وغير الأولى .

فالمسألة في المثل إذن خلافّية يعَدُّ المثل فيها تأييدًا لرأى دون رأى .

---

(١) (شرح المفصل) لابن يعيش ١١٥/٧ بالمتن.   (٢) (ضرائر الشعر) لابن عصفور ص ١٥٢، ١٥٣.

(٣) (شرح أبيات المغنى) للبغدادي ٣٣٩/٣.

(٤) راجع (كشف المشكل في النحو) للحيدرة ٥٣١/٢.

(٥) (مجمع الأمثال) ٣٨٠/٢.   (٦) (الكتاب) ١٥٨/٣.

(٧) راجع (ضرائر الشعر) ص ١٥٣.

(٨) (الكامل) للمبرد ١٩٦/١، وراجع (المقتضب) ٧٠/٣.

(٩) (شرح التسهيل) ٣٩٠/١.   (١٠) راجع (مغنى اللبيب) ١٣٣/١.

(مجيءُ خَبَرِ « عسى » اسمًا منصوبًا)

سبق في كلام الزمخشري منذ قليل ، بيان ما يجب أن يكون عليه خبر عسى . وقد جعل ابن عصفور وضع الاسم موضع (أن) والفعل في خبر (عسى) من ضرائر البدل ، وقال فى قول الراجز :

أَكْثَرْتَ في العَذْلِ مُلِحًّا دائما لا تُكْثِرَنْ إِنِّى عَسِيتُ صائِما

: (كان الوجه أن يقال ... إني عسيت أَنْ أصوم ، إلا أن الضرورة منعت من ذلك)[1] .

ولكن جاء من أمثال العرب قولهم :

(عَسَى الْغُوَيْرُ أَبْؤُسَا)[2]

ولا خبر فيه غير (أبؤسا) الاسم المنصوب ، وقد قال ابن عصفور بعد كلامه السابق :

(قولهم في المثل : « عسى الغوير أبؤسا » شاذٌ ولا يقاس عليه)[3] .

وهذا المجيء - بدءًا - غريبٌ ، ولا سيما في المثل ، ولكنه في الوقت نفسه - مفهوم ، ومن ثم قلّبه علماؤنا على ما يتحمّله ، فتخرّج لهم مذهبان :

الأول - أنّ هذا الاسم (أبؤسا) خبر (عسى) .

والآخر - أنّ هذا الاسم معمول خبر (عسى) المحذوف .

وفي كلٍّ تفصيلٌ أعرضه فيما يأتي :

حوى المذهب الأول نظرات أربعًا :

الأولى - أن استخدام هذا المثل (لعسى) وخبرها ينتمي إلى (التنبيه على الأصل المتروك) ، وفيه دليل على أن أصل خبر (عسى) النصب .

قال ابن مالك : (من عادة العرب في بعض ما له أصل متروك وقد استمرّ الاستعمال بخلافه ، أن ينبهوا على ذلك الأصل لئلا يُجهل فمن ذلك جعل بعض العرب خبر « كاد » و« عسى » مفردًا منصوبًا كقول الشاعر في أصح الروايتين : فَأُبْتُ إلى فَهْمٍ وما كِدْتُ آئِبًا ... ومثال جعل خبر (عسى) مفردًا منصوبًا قول العرب : عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُسَا ، وقال الراجز :

أَكْثَرتَ في العَذْلِ مُلِحًّا دائِما لا تُكْثِرَنْ إنِّى عَسِيتُ صائما)[4]

وقال ابن يعيش في قولك : عسى زيدٌ أن يقوم : (« زيد » اسم « عسى » ، وموضع « أَنْ » مع

---

(١) (ضرائر الشعر) لابن عصفور ٢٦٦.

(٢) (مجمع الأمثال) ٣٤١/٢.

(٣) (ضرائر الشعر) ص٢٦٦.

(٤) (شرح التسهيل) ٣٩٣/١.

الفعل نَصْبٌ لأنه خبر، والذي يدل على ذلك قولهم في المثل: «عسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا»... فقد انكشف الأصل)[١]. فهذا أَصْلُ خبر (عسى)، ولكنه أصل مهجور متجاوَزٌ في الاستعمال، لذا جعله ابنُ جنى من المطرد في القياس والشاذ في الاستعمال، فقال: (مما يقوى في القياس ويضعف في الاستعمال مفعول «عسى» اسمًا صريحًا، نحو قولك: عسى زيد قائمًا أو قيامًا؛ هذا هو القياس؛ غير أن السماع ورد بحظره والاقتصار على ترك استعمال الاسم ههنا، وذلك نحو قولهم: عسى زيد أنْ يقوم... وقد جاء عنهم شيء من الأول... منه المثل السائر: «عسَى الغُوَيْر أبؤسًا»)[٢].

وهذه النظرة وجيهة جدا، لأنها توافق كون الأمثال أقدم الكلام العربي الموثّق[٣]. فلا يبعد ان يكون هذا الاستخدام من طرائق اللغة العربية القديمة، حفظته الأمثال.

وللمبرد قَوْلة تشير إلى مثل هذا، قال: (الأمثال تجرى في الكلام على الأصول كثيرا)[٤] فهي ليست مُوَكَّلةً دون كلام العرب، بالخروج على المستعمل والإشارة إلى ما كان يستعمل، ولكنها هي بقية مما كان يستعمل.

ومن ثم يبدو قول ابن يعيش: (فقد انكشف الأصل) أحرى بالقبول من قول ابن مالك: (من عادة العرب في بعض ما له أصل متروك وقد استمر الاستعمال بخلافه أن ينبهوا على ذلك الأصل لئلا يجهل). فبهذا المثل القديم وما أشبهه ينكشف الأصل، ولا يعقل أنْ يَعْمِدَ العرب به إلى كشف ذلك الأصل.

النظرة الثانية – أن في هذا الاستخدام (لعسى) حملًا لها على (كان).

قال سيبويه: (هذا مثلٌ من أمثال العرب أَجْرَوْا فيه «عسى» مجرى «كان»)[٥] وقد حصره بهذا المثل فقال: (جعلوا «عسى» بمنزلة «كان» في قولهم: «عسى الغُوير أبؤسًا».. ومن كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضع على غير حاله في سائر الكلام)[٦]. فكلامه يوحى بشذوذ هذا الحمل، غير أن ثَعْلبًا – فيما نقل عنه – يجعله طريقة بعض العرب، قال: (من العرب من يجعلها في معنى «كان» فيقول عسى زيدٌ قائمًا، ولهذه اللغة جاء الخبر عن عمر بن الخطاب رحمه الله أنه قال للرجل الذي وجد منبوذًا: «عسى الغوير أبؤسا» أي عسى الأمر جاء من

---

(١) (شرح المفصل) لابن يعيش ٧/ ١١٦، وكذلك قال البغدادي في (خزانة الادب) ٣١٧/٩.
(٢) (الخصائص) ١/ ٩٨ – ٩٩.
(٣) راجع (تاريخ اللغات السامية) لولفنسون ٢١٢، و (تاريخ الأدب العربي) لبروكلمان ١٣٠/١ ومدخل هذا الباب.
(٤) (المقتضب) للمبرد ٢٨٠/٣.
(٥) (الكتاب) ١٥٨/٣.
(٦) نفسه ٥١/١.

قبلك)[١].

ولم ينقل غيره أنّ هذا كلام بعض العرب، ولا ورد منه غير المثل والشعر وكذلك القرابة في المعنى إنما هي بين (عسى) و(لعل) والأخيرة تنصب الاسم وترفع الخبر، والأمر هنا معكوس. وكذلك المثل ليس من كلام سيدنا عمر -رضي الله عنه- كما بيّن جامعو الأمثال.

النظرة الثالثة – أن هذا الاستخدام فيه إضراب عن (عسى) إلى (صار)، فقد بدئ الكلام بترَجٍّ وتَوَقُّعٍ ناسبتهما (عسى)، ثم ختم بتأكُدٍ مما حدث ناسبته (صار). قال السهيلي: (قولهم: «إنها لإبلٌ أمْ شاء؟» أضرب عن اليقين ورجع إلى الاستفهام حين أدركه الشك. ونظيره قول الزبّاء حين تكلمت «بعسى»، ثم أدركها اليقين، فقالت: «عسى الغوير» وهي متوقّعة شرًا، ثم غلب على ظنّها الشر فختمت الكلام بِحُكْمِ ما غلب على ظنها لا بحكم «عسى»، لأن «عسى»، لا يكون خبرها اسما غير حدث، فكأنها قالت: «صار الغوير أبؤسا»)[٢].

وضعف هذا النظرة من أن الكلام لم يطل بحيث يضرب عن بعض إلى بعض، ولا دليل على هذا، وفي القول الآخر دليل. ولكن قُوّةَ هذه النظرة من هذا التفكير اللغوي في الكلام وسياقه ومحاولة صنع مقامٍ نَفْسيٍّ له يدفع إليه، وهذا طريف.

ولا تستقيم هذه النظرة إلا بالحكم بأنه كانت هناك وقفةٌ بين (عسى الغوير) و(أبؤسا) شُغلت فيها قائلة المثل بما يحدث في (الغوير)، ثم أضربت عما قالته أو صارت كأنها لم تبدأ (بعسى)، بل (بصار) ذُهولًا منها.

النظرة الرابعة – أنّ هذا الاستخدام خطأٌ، ومن الثابت لدى علمائنا أن الأمثال تبقى الخطأ على حاله، فقد قال السيوطي: (هكذا جاء الكلام وإن كان ملحونًا، لأن العرب تُجرى الأمثال على ما جاءت ولا تستعمل فيها الإعراب)[٣].

والخطأ هنا من أمرين:

الأول – أن المثل كلام امرأة عجمية، لا علم لها بالعربية، قال البغدادي في هذا المثل:

---

(١) (تذكرة النحاة) لأبي حيان الأندلسي ص ٥٢٤، وقد رأى ذلك أبو علي، راجع (كتاب الشعر) ٤٩٦/٢. ولكن أبا علي رجع إلى القول بأن النصب على أصل الباب في ٤٩٧/٢، ورأى البكرى هذا الرأي في (فصل المقال) ص٤٢٤ وكذلك رأى ابن خالويه في (إعراب القراءات السبع وعللها) ١/ ٩٦.

(٢) (نتائج الفكر) للسهيلي ٢٦٠، وقد ذكر المحقق في الحاشية أن لابن الطراوة في الإفصاح (ورقة ١٠) مثل هذا الفهم، ونقل قوله: (هذا التحول في المقام الواحد من حال إلى حال في كلام العرب واستعمال العامة أكثر من أن يحصى، وأعم وأشهر من أن يشهر وينمى) وهو مؤكد لما قدمت. وقد وجدت للأعلم الشنتمري ما يمكن عدُّه تمهيدًا لفهم السهيلي، راجع (النكت في تفسير كتاب سيبويه) ١٨٨/١.

(٣) (المزهر) للسيوطي ٤٨٧/١.

(تكون الزباء تكلّمت به تمثلا . وهذا حسن لأن الزباء فيما زعموا روميّة ، فكيف يحتج بكلامها)[١] .

إنه يشير إلى هذا الاحتمال من حيث إنها روميّة ، وقد قال فيها الميداني : (كانت من أهل باجرمى)[٢] ، وقال : (هي امرأة من العماليق ، وأمها من الروم ، وكانت ملكة الحيرة تغزو بالجيوش)[٣] .

وقد بحث الدكتور جواد على ، شخصيةَ (الزبّاء) الملكة في ملوك مملكة (تدمر) ، وقال في أصلها : (للمؤرخين آراء في أصل « الزباء » ونسبها وأسرتها ، فمنهم من ذهب إلى أنها مصرية ، ومنهم من ذهب إلى أنها من العماليق ومن هؤلاء المؤرخ « آيشهورن » وقد أخذ هؤلاء آراءهم من الكتب العربية على ما يظهر . ففي هذه الكتب أن والد « الزباء » هو « عمرو بن الظرب بن حسان ابن أذينة بن السميدع بن هوبر العملقي » ويقال « العمليقي » من عاملة العماليق ، فهو من العماليق . والعماليق في الطبقة الأولى من طبقات العرب على رأى الأخباريين ، وذهب المؤرخ اليهودي « كريتس » إلى أنها « أدومية » من نسل « هيرودس » وأنها يهودية الدين . ورأى « رايت » و « أوبردلهن » وآخرون أنها من أب عربي ولكنها من دم مصري من ناحية الأم . والذي عليه أكثرهم هو أنها عربية الأصل . ولا يعنون بذلك أنها من العمالقة أو من قبيلة أخرى معينة على نحو ما يورده الأخباريون فحديث الأخباريين كلام لا يستند إلى كتابة تدمرية ولا نص جاهلي قديم مدون ، وإنما هو رواية من الروايات المألوفة التي يقصها علينا الأخباريون . وقد ذكر « المسعودي » أن بعض المؤرخين كانوا يزعمون أنها « رومية » تتكلم العربية . ولعله يقصد أولئك الذين رووا أنها من نسل الملكة « قالوابطرى » « قلبطرة » « كليوبطرة » وقد زعم أن « الزباء » كانت تقول هذا القول)[٤] .

وكان الدكتور جواد قد بحث ادعاء الزباء أنها مصرية ، فقال : (قد بلغتنا روايات تفيد أن الملكة ادعت أنها من مصر ، من سلالات الملوك ، وأنها من نسل الملكة الشهيرة « قلبطرة » « كليوبطرة » وأنها كانت نفسها تتكلم المصرية بطلاقة ، وأنها ألفت في تأريخ مصر . ولعلها أرادت بتأليفها في تأريخ مصر تأييد نسبها هذا ، وإثبات أنها من سلالات ملوك مصر ، ولعلها كانت تبغى من وراء هذا النسب تحقيق أمور سياسية منها التقرب إلى الروم والرومان بادعائها أنها من أصل يوناني ، وأنها لم تكن بدوية بعيدة عن الحضارة والعمران ، أو اكتساب ود المصريين

---

(١) (خزانة الأدب) للبغدادي ٣٢٠/٩، وراجع (الديباج) لأبي عبيدة ص ١١١، فقد قال أبو عبيدة في الزباء: (وكانت لا تَكلّمُ بالعربية).

(٢) (مجمع الأمثال) ٤١٧/١.

(٣) نفسه ٣٨٩/٢.

(٤) (تاريخ العرب قبل الإسلام) للدكتور جواد على ١٠٤/٣ - ١٠٥.

بادعائها أنها من أصل مصري ، فيسهل عليها حينئذ تحقيق مشروعها الخطير الذي رسمته لنفسها ، وهو الاستيلاء على مصر . وربما لا يكون هذا ولا ذاك ، وإنما أمر آخر هو رغبة الملكة في إلباس أسرتها لباس القدم والأصالة في الملك)[١].

فخلاصة كلامه أن (الزباء) عربية ، ولكنه لا يقبل أن تكون لغتها هي لغة القرآن الكريم ، وقد ضعّف ما روى عنها من حكم وأمثال وشعر يوافق عربية القرآن ، بل ضعّف قصتها مع جذيمة وقصير وعمرو بن عدى المروية في كتب الأمثال وغيرها ، كلّها[٢] .

فهذا البحث المستفيض يرد حكم البغدادي على المثل بأنه خطأ لأن قائلته عجمية ، ويقوّى النظرة الأولى لأن قائلته اذا صحت النسبة -قديمة جدًّا .

والأمر الآخر الذي يرجع إليه احتمال الخطأ ، أن المثل كلام حواري سريع الأداء ، أعجلت السرعة والاضطراب قائله عن أن يخرج الكلام كما تقتضى اللغة ، ويفهم هذا من قول المبرد : (أما قولهم في المثل : « عسى الغُوير أبؤسًا » فإنما كان التقدير : عسى الغوير أن يكون أَبْؤسًا ، لأن « عسى » إنما خبرها الفعل مع « أن » أو الفعل مجردًا ، ولكن لما وضع القائل الاسم في موضع الفعل كان حقه النصب)[٣] .

فالاسم هنا موضوع موضع الفعل ، وهذا الوضع غير مقبول بدليل قوله : (لأن « عسى » إنما خبرها الفعل مع « أن » أو الفعل مجردا) وهذا الوضع شاذ كما قال ابن عصفور في أول هذه المسألة ، مربوط بما حدث في البيت وهو ضرورة .

فيبدو لي أن هذا الكلام مُفْضٍ إلى أن ما حدث بالمثل أثر من آثار الاضطراب وسرعة الأداء .

أما المذهب الثاني - فقد اختلف أصحابه في تقدير المحذوف : فقدره بعضهم (أن ، والمضارع) وقدره آخرون (المضارع دون « أن ») ، أما الأولون فقدروه على الغالب على خبر « عسى » ، وأما الآخرون فقدروه على حسب الوجه الأقل -حذف « أن » - لتفادي إضمار الموصول ثم هم مختلفون في المضارع المقدر نفسه : فبعضهم قدره (يكون) وآخرون قدروه (يصير) وفي كلِّ الاسم المنصوب خبر المضارع الناسخ ، وبعضهم قدره (يَأْتى) وعليه الاسمُ المنصوبُ مفعولٌ به ، وقدره آخرون (يَبْأَسُ) وعليه الاسم المنصوب مفعول مطلق[٤] .

فقد جاء الكلام شاذًّا مفهومًا ، فجعله بعض النحاة من الإخبار بالاسم ، وجعله غيرهم - وهم الأكثر - من حذف الخبر وأوّلوا . أما الأولون فقد حكموا بظاهر الكلام وأَكْثرُوا حذف

---

(١) نفسه ١٠٣/٣.

(٢) راجع السابق نفسه ١٠١/٣.

(٣) (المقتضب) للمبرد ٧٠/٣.

(٤) راجع (مجمع الأمثال) ٣٤١/٢، و (جمهرة الأمثال) للعسكرى ٢/ ٥١، و(لسان العرب) مادة (غور)، و(مغنى اللبيب) ١٣٣/١، و (شرح الكافية) للرضى ٣٠٣/٢، و (خزانة الأدب) ٣٢١/٩.

(أن) ، و(المضارع) ، وأما الآخرون فقد أوّلوا ظاهر الكلام بالحذف وحاول بعضهم الإفلات من (إضمار الموصول) بتقدير المحذوف على وجه خُلُوّ خبر (عسى) من (أن) . وكان الدافع إلى هذا وذاك أن العرب استخدمت هذا المثل وفهِمَتْه أو كما قال البغدادي بعد أن رأى أن المثل خطأ (قد يقال : وجه الحجة أن العرب تمثلت به بعدها)[1] أي بعد الزباء العجميّةِ عنده .

فقد تبين أن لِمَا بالمثل تفاسير وجيهة سبق منها احتمال كون ما به أثرًا من آثار النظام اللغوي القديم ، حفظته الأمثال الحافظة ، وكذلك سبق احتمال رجوع ما به إلى تأثير الاضطراب . وأشير هنا إلى احتمال المثلِ الاقتطاعَ من شعر ، فهو موزون شطرٌ من مجزوء الرجز ، فلا يبعد أن يكون ما حدث به بعض آثار لغة الشعر ، ويدعَمُ هذا أن للمثل مقامًا آخر غير هذا المشهور له[2] .

* * *

(١) (خزانة الأدب) ٣٢٠/٩.

(٢) راجع (لسان العرب) مادة (غور).

(جـ) امتداد المسند المفرد الفعل:

وقد حدثت خلاله بعض حالات الشذوذ، أعرضها فيما يأتي محللا:

(تَعَدِّى فِعْلِ الضَّميرِ المتّصلِ إلى ضَميرِهِ المتّصلِ)

قال سيبويه: (لا يجوز لك أن تقول للمخاطب: اضْرِبْكَ، ولا اقْتُلْكَ، ولا ضَرَبْتَكَ، لما كان المخاطب فاعلا وجعلت مفعوله نفسه، قبح ذلك)[١]. وقال ابن هشام في قولِ الحقِّ: ﴿ يجعلونَ للهِ البنات سبحانَهُ ولهُم ما يَشْتَهُون ﴾[٢] وتمثيل بعضهم به لاعتراض جملة (سبحانه) بين المعطوف (لهم) والمعطوف عليه (لله): (ذلك ممتنع في الظاهر إذْ لا يتعدى فعل الضمير المتصل إلى ضميره المتصل إلا في باب «ظَنّ» و«فَقَدَ» و«عَدِمَ» نحو ﴿ فلا تَحْسَبُنَّهُمْ بمفازةٍ من العذاب ﴾ فيمن ضم الباء، ونحو ﴿ أَنْ رآهُ اسْتَغْنى ﴾ ولا يجوز مثل: زَيْدٌ ضَرَبَهُ، تريد ضرب نفسه، وإنما يصح في الآية العطف المذكور إذا قدّر أن الأصل «ولأنفسهم» ثم حذف المضاف، وذلك تكلّف، ومن العجيب أن الفراء والزمخشري والحوفي قدروا العطف المذكور ولم يقدروا المضاف المحذوف ولا يصح العطف إلا به)[٣]. فلا يكون المفعول إلا غير الفاعل أو في حكمه كما قال ابن يعيش[٤].

وقد جعل ابن عصفور من ضرائر البدل قول الشاعر:

قَدْبِتُّ أَحْرُسَنى وَحْدِى ويَمْنَعُنِى   صَوْتُ السِّباعِ به يَضْبَحْنَ والهامِ

قائلًا: (الوجه أنْ يقول: أحرُسُ نفسى، كما قال تعالى: ﴿ إنى ظلَمْتُ نَفْسِى ﴾ فوضع الضمير المتصل موضعه لما اضطر إلى ذلك)[٥].

ولكن ورد من أمثال العرب قولهم:

١- (أَخْلُ إليكَ ذِئْبٌ أَزَلُّ)[٦]   ٢- (سِرْعَنْكَ)[٧]

تعدى فعل الأمر إلى ضمير الخطاب بوساطة الحرف، وتَحَمَّلَ ما منعَهُ ابنُ هشام أنْ يكون بالآية. وقد شعر الميداني بما بهما، فقال مؤوّلًا في الأول: (قوله: «إليك» يريد: «أَخْلُ ضامًّا إِلَيْكَ أَمْرَكَ وشأْنَكَ»)[٨]، وقال في الثاني: (قيل: معناه دعنى واذهب عني، وقيل: معناه لا تربع على نفسك، واذا لم يربع على نفسه فقد سار عنها، وقيل: العرب تزيد في الكلام «عن» فتقول: دع عنك الشك أي دع الشك، وقيل: أرادوا «بعنك» لا أبا لك فعلى هذا معناه: سر لا

---

(١) (الكتاب) ٣٦٦/٢.

(٢) (النحل) من الآية (٥٧).

(٣) (مغنى اللبيب) ٥٥/٢.

(٤) راجع (شرح المفصل) لابن يعيش ٥٥/٢.

(٥) (ضرائر الشعر) ص ٢٦٢.

(٦) (مجمع الأمثال) ٤٣٢/١.

(٧) نفسه ١١٩/٢.

(٨) نفسه ٤٣٢/١.

أبا لك ، على عادتهم في الدعاء على الإنسان من غير إرادة الوقوع)[1] .

والذي يبدو لي أن ما حدث بالمثلين بعض آثار الاضطراب وسرعة الأداء .

أما المثل الأول ، فيضرب - كما قال الميداني في شرحه - في التحذير ، ومورده كذلك تحذير ؛ فالمتكلم يحذر السامع من الذئب ، فلم ينتظر أن يقول له : (اخْلُ إِلَى نَفْسِكَ فَهَذا ذِئْبٌ أَزَلُّ) أو (اخْلُ ضامًّا إِلَيْكَ أَمْرَكَ وشَأْنَكَ ، فإنّ هذا ذِئْبٌ أَزَلُّ) كما قَدّر الميداني ، بل أخرج الكلام في هذه الصورة ليكون أسرع ، كما أن الياء في (إليك) - وهي مُفْتَقَدَةٌ في (إلى نفسك)- تُعِينُ على الجَهْر بالتحذير وتُمكِّن له .

أما المثل الثاني فيضرب -كما شرح الميداني- في التَّغابِي والتغاضى عن الشيء ، وهو كلامُ رجلٍ مَخونٍ في زوجه ، يقوله للخائن الذي فَجَرَ بزَوْجِهِ ثم حكى له ما صنَعَ بها ، وهو يَسْمعُ ويَشْتَعِلُ ويقول له بين حِكاياتِهِ (سِرْعَنْكَ) .

يبدو لي أنه أراد أن يقول له : (سِرْعَنِّي) ، فقد كان يقول هذه الجملة بعد أن يحكى له الخائنُ طَرَفًا من فُجوره يَهْجُمُ على نفسه فيضيق به ذرعًا فيريدُهُ على أنْ يسكت ليخفَّ ما به ، وكذلك أراد أن يقول له بعد حكايته (دع عنك) ليغير حديث فجوره بزوجه .

أراد هذين المعنيين وهو مشتعلٌ كَمَدًا وغضبًا ، فأدخل تركيبَي المعنيين في بعضهما اضطرابًا منه ، فأخذ من الأول (سِرْ) ومن الثاني (عَنْكَ) ، فقال : (سِرْعَنْكَ) ، وقد أحسّ هذا المعنى من نقل عنهم الميداني فيما سَبَقَ ، فقالوا مثل هذا متفرّقًا .

ولكن بقى أن العكبري تعرض لآية سورة النحل التى تعرض لها ابن هشام فيما سبق ، ووقف عند ما منعه ابن هشام قائلا : (ضعف قوم هذا الوجه ، وقالوا : لو كان كذلك لقال : ولأنفسهم؛ وفيه نظر)[2] . فكأنه لا يمنع مثل هذا التعدى .

فيكون تفسير ما بالمثلين راجعًا إلى الاضطراب المقترن بسرعة الأداء ، وآثاره ، وإلى احتمال كون المسألة خلافية .

* * *

(١) (مجمع الأمثال) ١١٩/٢.

(٢) (التبيان في إعراب القرآن) للعكبرى ٧٩٩/٢.

(إِبدالُ المُثَنَّى من المفرد)

جعل ابن عصفور من ضرائر إبدال كلمة من كلمة : (وضع التثنية موضع المفرد ، وجعلها بدلا منه ، نحو قول الفرزدق :...

وعنْدِى حُسامَا سَيْفِهِ وحمائله

يريد : حسامُ سيفِهِ ، وقوله أيضا :

عشيّة سال المِرْبدانِ كلاهما   سحابة موت بالسيوف الصوارم

وإنما هو مربد البصرة)[١] واحد . وقال الفراء : (قد يكون في العربية : جَنّة تثنّيها العرب في أشعارها ، أنشدنى بعضهم :

ومَهْمَهَيْنِ قَذَفَيْنِ مَرْتَيْن   قَطَعْتُهُ بالأَمِّ لا بالسَّمْتَيْن

يريد : مهمهًا وسمتًا واحدًا ، وأنشدنى آخر :

يَسْعَى بكَبْداءَ ولَهْذَمَيْن   قَدْ جَعَلَ الأَرْطاة جَنَّتَيْن

وذلك أن الشعر له قوافٍ يقيمها الزيادة والنقصان ، فيحتمل ما لا يحتمله الكلام)[٢] .

ولكن جاء عن العرب هذا المثل :

(تَسْأَلُنى بِرَامَتَيْنِ سَلْجَمًا)[٣]

وإنما هي رامة واحدة ، موضع بقرب البصرة .

وفي هذا نقاش :

أولا – لا يبعد أن يكون هذا المثل شعرًا ، فهو شطر رجز ، يقع إذن تحت آثار لغة الشعر التى أشار إليها الفراء فيما سبق . بل إن ابن عصفور ذكر ضمن شواهده السابقة : (قول الآخر : تَطْلُبُ لى برامَتَيْنِ سَلْجَما يريد : رامة)[٤] على أنه شطر رجز أو بيت من مشطوره ، ولا يخفى أن المثل مغيَّر تغييرًا لا يقطع الصلة (تسألنى – تطلب لي) وهما يحققان المعنى نفسه وهو طلب الشيء في غير موضعه ، وهما متفقان وزنًا كذلك .

ثانيا – ذكر ابن جنى ضمن أشكال الحمل على المعنى الفاشية قول جرير :

بانَ الخَلِيطُ بِرامَتَيْنِ فَوَدَّعوا   أَوَ كُلَّما ظَعَنُوا لِبَيْنٍ تَجْزَعُ

ثم قال : (إنما رامة أرض واحدة معروفة)[٥] ولم يجعله ضرورة . وقال الميداني في شرحه

---

(١) (ضرائر الشعر) ص ٢٥٣.

(٢) (معانى القرآن) لأبي زكريا الفراء ١١٨/٣.

(٣) (مجمع الأمثال) ٢١٩/١ والسلجم نبت.

(٤) (ضرائر الشعر) ص٢٥٣.

(٥) (الخصائص) ٤٢٢/٢.

المثل: (ضم رامة إلى موضع آخر هناك فقال: «برامتين»)[1].

فيكون تفسير ما بالمثل أن المسألة خلافية يؤيد المثل فيها رأيا، وأنه يحتمل الاقتطاع من شعر فيكون ما به أثرًا من آثار خصوصية لغة الشعر.

* * *

(١) (مجمع الأمثال) ٢١٩/١.

(استخدام « إذا » لما مَضَى وإضافتُها إلى الجملة الاسمية)

قال المرادي : (الذي صحّحه المغاربة أن « إذا » لا تقع موقع « إذْ » ولا « إذْ » موقعها . وتأوّلوا ما أوهم)[١] ، وقال الزمخشري : (« إذْ » لما مضى من الدهر و« إذا » لما يستقبل منه ، وهما مضافتان أبدًا ، إلا أن (إذ) تضاف إلى كلتا الجملتين ، وأختها لا تضاف إلا إلى الفعلية)[٢] .
وقال السيوطي مفرقًا بينهما : (انفردت « إذا » بإفادتها معنى الشرط دون « ما » وأنها لا تضاف الا إلى الجمل الفعلية)[٣] .

ولكن وَرَد من أمثال العرب قولهم :

(أَفْنَيْتُهُنّ فَاقَةً فاقَةً إِذَا أَنْتِ بَيْضَاءُ رَقْرَاقَةٌ)[٤]

قال الميداني في شرحه : (الكناية (يقصد الضمير) ترجع إلى الأموال ، وفاقة : طائفة ، والرقراقة : المرأة الناعمة التي تترقرق ، أي تجيء وتذهب سِمَنًا . هذا شيخ يقول لامراته : أفنيت أموالى قطعة قطعة على شبابك . يضرب للذي يهلك ماله شيئًا بعد شيء)[٥] . فقد حصل به استخدام (إذا) لِمَا مضى من الزمان ، وإضافتها إلى الجملة الاسمية .

أما الشرط الأول من المسألة ، ففيه يقول ابن مالك : (كما استعملت « إذْ » بمعنى « إذا » استعملت « إذًا » بمعنى « إذْ » كقوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تكونوا كالذين كفروا وقالوا لإخوانهم إذا ضربوا في الأرض أو كانوا غُزًى لو كانوا عندنا ما ماتوا وما قتلوا ﴾ ، وكقوله تعالى : ﴿ ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد ما أحملكم عليه ﴾ وكقوله تعالى : ﴿ وإذا رأوا تجارة أو لهوًا انفضوا إليها ﴾ ، لأن « لو كانوا عندما ماتوا وما قتلوا » و« لا أجد ما أحملكم عليه » ، مقولان فيما مضى . وكذلك الانفضاض المشار إليه واقع أيضا فيما مضى . فالمواضع الثلاثة صالحة « لإذ » وقد قامت « إذا » مقامها)[٦] .

وأما الشطر الثاني من المسألة فقد أجاز بعض النحاة إضافة (إذا) إلى الجملة الاسمية ، منهم الأخفش وابن جنى وابن مالك ، قال ابن جنى : (من ذلك أن يستدل بقول ضيغم الأسدي :

إذا هُو لَمْ يَخَفْنى في ابن عَمّى وإنْ لَمْ أَلْقَهُ - الرجلُ الظَّلُومُ

---

(١) (الجنى الداني) للمرادي ص٣٧١.
(٢) (شرح المفصل) لابن يعيش ٩٥/٤ بالمتن.
(٣) (الأشباه والنظائر) للسيوطي ٢٣٦/٢.
(٤) (مجمع الأمثال) ٤٣/٢.
(٥) السابق نفسه.
(٦) (شواهد التوضيح) ص ٦٣، وراجع (شرح التسهيل) ٢١٢/٢.

على جواز ارتفاع الاسم بعد «إذا» الزمانية بالابتداء، ألا ترى أن «هو» من قوله: «إذا هو لم يخفني» ضمير الشأن والحديث، وأنه مرفوع لا محالة، فلا يخلو رفعه من أن يكون بالابتداء كما قلنا، أو بفعل مضمر. فيفسد أن يكون مرفوعًا بفعل مضمر، لأن ذلك المضمر لا دليل عليه، ولا تفسير له، وما كانت هذه سبيله لم يجز إضماره وفي هذا البيت تقوية لمذهب أبي الحسن في إجازته الرفع بعد «إذا» الزمانية بالابتداء»[1].

ومما قوى إضافتها إلى الاسمية في هذا المثل أنها جاءت بمعنى (إذ) وهذه تضاف إلى الاسمية.

فقد تبين أن المسألة في هذا المثل خلافية يعدّ المثل مؤيدًا لرأى بعض فيها على بعض.

* * *

(١) (الخصائص) ١/١٠٥، ١٠٦، وراجع (شرح التسهيل) ٢/٢١٣.

(تَعْرِيفُ التمييز)

قال ابن يعيش : (شرط التمييز أن يكون نكرة جنسا مقدرا (بمن) ، وإنما كان نكرة لأنه واحد في معنى الجمع)[١] . ونقل البغدادي عن أبي عليّ قوله : (إن التفسير لا يجوز أن يكون معرّفًا)[٢] .

ورغم هذا ورد عن العرب هذا المثل :

(ما ماتَ فُلانٌ كَمَدَ الحُبارَى)[٣]

وفي شرح الميداني له قال : (قد مر الكلام عليه في باب الكاف عند قولهم : « أكمد من الحبارى ») ، وفي شرح هذا الأخير قال : (أكمد من الحبارى : ويقال في مثل آخر : (مات فلان كمد الحبارى) وذلك أن الحبارى تلقى عشرين ريشة بِمَرَّةٍ واحدة ، وغيرها من الطير يلقى الواحدة بعد الواحدة ، فليس يُلْقى واحدةً إلا بعد نباتِ الأخرى ، فإذا أصاب الطير فزعٌ طارت كلها وبَقِي الحبارى ، فربما مات من ذلك كمدًا)[٤] . (فكمد الحبارى) إذن - كما أكّد آخرُ كلام الميداني - تمييز ، وهو معرفة لأنه مضاف إلى معرفة .

وفي هذه المسألة نقاش :

أولا - لم يقتصر مجيء التمييز معرفة على الأمثال ، بل جاء في الشعر والنثر والقرآن الكريم .

أما الشعر فكقول راشد اليشكري :

(رَأَيْتُكَ لمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجوهَنَا صَدَدْتَ وطِبْتَ النَّفْسَ يا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو)[٥]

فالنفس تمييز معرف بالألف واللام .

وأما النثر فكقولهم : « غُبِنَ فُلانٌ رَأْيَهُ »[٦] و« أَلِمَ رَأْسَهُ »[٧] .

وأما القرآن الكريم فكقول الحق سبحانه : ﴿ فإنّه آثمٌ قَلْبَهُ ﴾[٨] .

ثانيا - أوّلَ كثيرٌ من النحاة ما جاء من هذا ، فالمعرف بأل محمول على زيادة (أل)[٩] ، والمضاف إلى معرفة فيه توجيهات :

التوجيه الأول - أن تجعل الإضافة فيه منوية الانفصال ويحكم بتنكير المضاف .

---

(١) (شرح المفصل) لابن يعيش ٧٠/٢. (٢) (خزانة الأدب) ٤٧٠/٣.

(٣) (مجمع الأمثال) ٢٥٧/٣. (٤) نفسه ٧٢/٣.

(٥) (شرح التسهيل) ٣٨٦/٢، وراجع (شرح التوضيح) ٣٩٤/١.

(٦) راجع (شرح التسهيل) ٣٨٦/٢.

(٧) السابق نفسه .

(٨) (سورة البقرة) من الآية ٢٨٣ وهي قراءة، راجع (شرح التسهيل) ٣٨٧/٢.

(٩) راجع (شرح التصريح) ٣٩٤/١.

والتوجيه الثاني – أن ينصب مفعولا به بالفعل الذي قبله مضمنًا معنى فعل متعد، كأنه قيل: شكا رأسَه في (أَلِمَ رأسَه).

والتوجيه الثالث – أن ينصب بإسقاط حرف الجر، كأنه قيل: غُبِنَ في رَأْيِهِ.

والتوجيه الرابع – أن ينصب على التشبيه بالمفعول به، حملا للفعل اللازم على الفعل المتعدى[1].

وقال مكيّ في الآية السابقة: (أجاز أبو حاتم نصب (قلبَه) بآثِم ثم نصبه على التفسير، وهو يعيد لأنه معرفة)[2]. وقال العكبرى: (أجاز قوم (قلبه) بالنصب على التمييز؛ وهو بعيد؛ لأنه معرفة)[3] وقدّم ابن مالك كلمةً جامعة في هذا الشأن، فقال: (يعرِضُ لمميّز الجملة تعريفه لفظًا فيقدر تنكيره، أو يؤوَّل ناصبه بمتعدٍ بنفسه أو بحرف جر محذوف، أو ينصب على التشبيه بالمفعول به لا على التمييز)[4].

وكلامه يشير إلى أن التمييز قد يعرف، ولكنه –كما كان في الحال– يعتقد تنكيره ويحتال في أغلب الأحوال ليخرجه عن أن يكون تمييزًا.

غير أن الكوفيين وابن الطراوة كَفَوا أنفسهم هذا العناء وأجازوا تعريف التمييز تمسّكًا بما ورد[5].

ثالثًا – روى الميداني في شرحه (أكمد من الحبارى) مثلنا هكذا (مات فلان كمد الحبارى) وهو موزون شطرٌ من الرجز، فربما كان أصل الكلام: مات فلان كمدًا ككمد الحبارى، أو كالحبارى كمدًا، ثم أدى قصد الوزن إلى بعض الحذف ليصير الكلام إلى حاله التي هو عليها.

فقد تبين أن المسألة بالمثل خلافية كان فيها مؤيِّدًا لرأى على رأى، وأنه يحتمل كذلك الاقتطاع من شعر فيكون ما به من آثار لغته.

* * *

---

(١) راجع (شرح التسهيل ٣/٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨.

(٢) (مشكل إعراب القرآن) لمكي بن أبي طالب ص١٤٦.

(٣) (التبيان في إعراب القرآن) للعكبرى ١/٢٣٣.

(٤) (شرح التسهيل) ٣/٣٨٥.

(٥) راجع (شرح التصريح) ١/٣٩٤، و (شرح التسهيل) ٣/٣٨٥.

(زيادةُ « الباء » في نائب المفعول المطلق)

تزاد الباء للتأكيد في الفاعل والمفعول به والمبتدأ والخبر والنّفس والعَيْن ، والحال المنفية ، ولم يرد أنها زيدت في نائب المفعول المطلق[١] .

بل ذكر ابن عصفور ضمن ضرائر زيادة الكلمة : (زيادة حرف الجر في المواضع التي لا تزاد فيها في سعة الكلام)[٢] ثم قال : (بالجملة لا تنقاس زيادة الباء في سعة الكلام إلا في خبر (ما) وخبر (ليس) وفاعل (كفى) ومفعوله وفاعل (أَفْعِلْ) بمعنى ما أفعله ، نحو قولك : ما زيدٌ بقائمٍ ، وليس عمرٌو بذاهب ، و﴿ كفى بالله شهيدًا ﴾ ، أي كفى اللهُ شهيدًا ، وكفى بنا حبك ، وأحسِنْ بزيد ، تريد : ما أحسنه . ويلزم زيادتها في فاعل (أفعِل) بمعنى ما أفعله . وما عدا هذه المواضع لا تزاد فيه الباء الا في ضرورة أو شاذ من الكلام يحفظ ولا يقاس عليه)[٣] .

ورغم هذا ورد هذا المثل :

(لِيَوْمِهَا تَجْرِى مَهاةٌ بِالعَنَقِ)[٤]

فالعَنَقُ ضرب من السير ، والمهاة تجرى - كما بين الميداني في شرحه- ليوم حَتْفِها هذا الضَّرْبَ من السير المُنْبَسِطِ -كما بين ابن منظور-[٥] فالأصل (تجرى العنق) وهو نائب عن المصدر كما قال العيني في قول أبي النجم العجلي الراجز (يا ناقُ سِيْرِى عَنَقًا فسِيحَا) : (« عَنَقًا » نصب على أنه نائب عن المصدر أو صفةُ مصدر محذوف : أي سيرًا عَنَقًا)[٦] . و(تجرى العنق) مثل (تجرى عنقا) المنصوب فيهما نائب مفعول مطلق ، لكن زيدت فيه في مثلنا الباء على غير أحوال زيادتها .

والذي يبدو لي في هذا أنه من أجل تحقيق موسيقا الرجز ، فالمثل شطر من الرجز إذا وقف على آخره ، وقد لاحظت من قبل أن جامعي الأمثال لا يهتمون لإثبات نسبة الأمثال إلى الشعر ، بل ربما ذكروها ضمن شعر ولم يشيروا إلى أنها مأخوذة منه خشيةَ أنْ يكون مضمنًا لها ، ثم هم إذا رووها تركوا إشباعَ رويِّ القافية وتقييدَهُ كليهما غالبًا ، وحرّكوا آخر الكلام على أنه نثر كالنثر[٧] .

---

(١) راجع (سر صناعة الإعراب) ١٣٣/١، و (مغنى اللبيب) ٩٩/١، و (الجنى الداني) ص ٤٨.

(٢) (ضرائر الشعر) ص ٦٢.

(٣) نفسه ص ٦٤.

(٤) (مجمع الأمثال) ١٤٢/٣.

(٥) راجع (لسان العرب) مادة (عنق).

(٦) (حاشية الصبان) ٣٠٢/٣.

(٧) راجع مدخل هذا الباب ، ففيه تفصيل هذا الأمر.

إن هذا المثل فيما يبدو لي -بعض شعر لم يشر جامعو الأمثال إليه ، وقد احْتَمَلَ الشاعرُ الزيادةَ ولمْ يَحْتَمِلِ الزِّحافَ ، فالمثل وزنه بالوقف على آخره (متفعلن مستفعلن مستفعلن) ، ووزنه دون الباء الزائدة : (متفعلن مستفعلن متفعلن) مع كسر تنوين (مهاة) المخلِّص من التقاء الساكنين (التنوين ولام «العنق»)[1] .

فما في هذا المثل السابق راجع إلى اقتطاعه من شعر ، وأن ما به بعض آثار لغة الشعر الخاصة .

(١) راجع بحث حذف الجملة في الفصل الثالث من الباب الأول ، ففيه تفصيل هذا الأمر.

(صَرْفُ الممنوع من الصرف)

يمنع الاسم من الصرف إذا أشْبه الفعل - كما يقول ابن هشام -[١] فيكون منعه من الصرف علامة على هذا الشبه ، ولا يجوز صرفه . ولكنهم أجازوا للشاعر أن يصرف الممنوع من الصرف ، واتفقوا على هذا وجعلوه من أحسن الضرورات وأَخَفِّها على القلوب فلا ينقُصُ شعرًا ولا يُذَمُّ به شاعر؛ لأنه رجوع إلى الأصل[٢] . وقال ابن عصفور (صرف ما لا ينصرف في الشعر أكثر من أن يحصى)[٣] .

ولكن ورد من أمثال العرب قولهم (وقد ضممت إلى المثل الأول ما بعده وإن كان مكانُه المسندَ الجملة الفعلية ، لموافقته في هذه المسألة) :

١- (لاقَيْتُ أَخْيَلًا)[٤]
٢- (صِئبانُ ثَوْبٍ لُقِّبَتْ هَرانِعا)[٥]
٣- (عُثَيْثَةٌ تَقْرِمُ جِلْدًا أَمْلَسا)[٦]
٤- (أَعْلامُ أَرْضٍ جُعِلَتْ بطائِحا)[٧]

(فأخيل) ممنوع من الصرف للعلمية ووزن (أفعل) ، و(أملس) ممنوع للوصفية ووزن (أفعل) ، و(هرانع وبطائح) ممنوعان لأنهما على صيغة منتهى الجموع ، ولكن هذه الكلمات وردت مصروفة في هذه الأمثال .

وقد رد ابن عصفور على اعتراض بأن الأخفش روى عن بعض العرب صرف الممنوع من الصرف في الكلام قائلًا (الجواب أن صرف ما لا ينصرف في الكلام إنّما هو لغة لبعض العرب . قال أبو الحسن: فكان ذلك لغة الشعراء ، لأنهم قد اضطروا اليه في الشعر فصرفوه ، فجرت ألسنتهم على ذلك . وأما سائر العرب فلا يجيزون صرف شيء منه في الكلام ، فلذلك جعل من قبيل ما يختص به الشعر)[٨] .

---

(١) راجع (مغنى اللبيب) ٢٣/٢.

(٢) راجع (كشف المشكل) للحيدرة ٥٢٨/٢، ٥٢٩.

(٣) (ضرائر الشعر) ص٢٤.

(٤) (مجمع الأمثال) ٩٣/٣ والأخيل طائر يتطير العرب به . هذا المثل -كما يقول الميداني- لفظة يتكلم بها عند الدعاء على المسافر.

(٥) نفسه ٢٣٧/٢ والصئبان بيض القملة، والهرانع القمل الكبير جمع هُرْنُوع. يضرب لمن يظهر جِدَةً والناس يعلمون أنه سيئ الحال.

(٦) نفسه ٣٦٢/٢ والعثيثة دويبة تأكل الأدم. يضرب للرجل لا يؤثِّر وللرجل المحتقر.

(٧) نفسه ٣٨٥/٢ والأعلام الجبال والبطائح المنخفضات، يضرب لأشراف قوم صاروا وضعاء. ولمن كان حقه أن يُشْكَرَ فَكُفِر.

(٨) (ضرائر الشعر) ص٢٥.

وكون صرف الممنوع من الصرف من لغة الشعراء -وهم بعض العرب في كلام آخر- لا يُخرج هذا الفعل اللغوي عن أن يكون ضرورة؛ فقد صارت لغتهم كشعرهم وغلبَتْ على كلامهم طريقةُ شعرهم، فينبغي أن يُعَدَّ ما يحدثونه في كلامهم ضرورة، وأن يسمى (ضرورةً شاعِرِيَّةً) ليجارى (الضرورة الشعرية)[1].

فقد كان يمكن أن يكون ما حدث بالأمثال ضرورة شاعرية؛ لأن الشعراء بعضُ من يردِّد الأمثال ولكننى أوثر -لما سيأتي- أن يكون ما حدث بها ضرورة شعرية؛ لأن الشعر أكثر أنواع الكلام إصدارًا للأمثال[2].

أما المثل الأول فقد ذكر الميداني في شرحه قول الفرزدق:

(إذا قَطَنَا بَلِّغْتِنِيه ابنَ مُدْرِكٍ فلاقَيْتِ مِنْ طَيْرِ العراقيبِ أَخْيَلَا)[3]

ولم يصرح بأنه مأخوذ منه، ولا يخفى أنه كذلك.

وأما الأمثال الأخرى فهي أشطار من بحر الرجز، لا يبعد أن تكون بعض أراجيز، وإن لم يصرح الميداني بذلك، فما أكثر هذا منه.

فما بهذه الأمثال الأربعة راجع إلى الاقتطاع من شعر وآثار خصوصية لغته.

---

(١) إذا كانت (الضرورة الشعرية) هي ما وقع بالشعر، مما يخالف طريقة النثر، (فالضرورة الشاعرية) هي ما وقع بكلام الشعراء المنثور مما خالف كلام الناس وأشبه ما وقع بشعرهم.

(٢) راجع مدخل هذا الباب.

(٣) (مجمع الأمثال) ٩٣/٣.

(خُلُوُّ الحال الجملة الفعلية الماضوية مِنْ « قَدْ »)

رأى كثير من النحاة وجوب اقتران الجملة الفعلية الماضوية الواقعة حالا (بقد) قبل الفعل، قال ابن يعيش : (لأن « قد » تقرِّبُهُ من الحال، ألا تراك تقول قد قامت الصلاة قبل حال قيامها ولهذا يجوز أن يقترن به الآن أو الساعة فيقال قد قام الآن أو الساعة فتقول : جاء زيد قد ضحك وأقبل محمد وقد علاه الشيب ونحوه)[1].

ولكن ورد من أمثال العرب قولهم :

(ذَكَّرتَنِي الطَّعْنَ وَكُنتُ ناسِيًا)[2]

فجملة (كنت ناسيًا) حال من ضمير التكلم في (ذكرتني).

ولكنّ في هذا نقاشًا :

أولا – لم يقتصر خلو الحال الجملة الفعلية الماضوية من (قد)، على الأمثال، بل ورد في الشعر والقرآن.

أما الشعر فكقول أبي صخر الهذلي :

(وإنِّى لَتَعْرُونِى لِذِكراكِ هِزَّةٌ   كما انْتَفَضَ العُصْفورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ)[3]

فجملة (بلله القطر) حال خلت من (قد). وكقول غيره :

(وطَعْنٍ كَفَمِ الزِّقِّ   غَذا والزِّقُّ مَلآنُ)[4]

فجملة (غذا) حال خلت من (قد).

أما القرآن الكريم فكقول الحق سبحانه : ﴿ كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتًا ﴾[5]، وكقوله : ﴿ نادى نوحٌ ابنَه وكان في مَعْزِلٍ ﴾[6]، فالجملتان (كنتم وكان) حالان خَلَتا من (قد).

ثانيا – قال هؤلاء النحاة الموجبون اقترانها (بقد) : إنّ (قد) مضمرة مقدرة في جميع ما ورد من هذا التركيب[7]. ولكن أجاز غيرهم خلوّها من (قد) ولا يخفى أنه اعتماد على ما ورد وهو كثير[8]، ونافَحَ ابنُ مالك وجادل الأولين قائلا : (زعم قوم أن الفعل الماضي لفظًا لا يقع

---

(١) (شرح المفصل) لابن يعيش ٢/٦٦.

(٢) (مجمع الأمثال) ٢/١٠.

(٣) راجع (شرح التسهيل) لابن مالك ٢/٣٧٢.

(٤) راجع (شرح المفصل) لابن يعيش ٢/٦٧.

(٥) صدر الآية (٢٨) من (سورة البقرة)، وراجع (شرح التسهيل) ٢/٣٧٢.

(٦) (سورة هود) من الآية (٤٢)، وراجع (شرح التسهيل) ٢/٣٧٢.

(٧) راجع (مغنى اللبيب) ٢/١٧٠، و (شرح المفصل) لابن يعيش ٢/٦٦، و (شرح التسهيل) ٢/٣٧٢.

(٨) راجع (مغنى اللبيب) ٢/١٧٠.

حالاً وليس (قد) ظاهرة إلا وهي قبله مقدرة. وهذه دعوى لا تقوم عليها حجة؛ لأن الأصل عدم التقدير؛ ولأن وجود (قد) مع الفعل المشار إليه لا يزيد معنى على ما يفهم به إذا لم توجد. وحق المحذوف المقدر ثبوته أن يدل على معنى لا يدرك بدونه)[1].

وقد أقام الأنباري مسألة على خلاف البصريين والكوفيين في هذا الأمر. فالبصريون يمنعون والكوفيون يجيزون[2].

ثالثا – هذا المثل بعض شعر، فهو شطر من الرجز، أو بيت من الرجز المنهوك، وقد صرح الميداني بذا راويًا عن المفضّل أن هذا المثل من قول رهيم بن حزن الهلالي:

رُدُّوا على أَقْرَبِها الأَقاصِيا إنَّ لها بالمَشْرَفِيِّ حادِيَا

ذَكَّرْتَنِي الطَّعْنَ وَكُنْتُ ناسِيًا[3]

فَلِمَا بالمثل تفسيران وجيهان: أن المسألة خلافية أصلًا أيّد المثل رأى بعض فيها، وأن المثل مقتطع من شعر فيكون ما به بعض آثار خصوصية لغة الشعر.

* * *

---

(١) (شرح التسهيل) ٢/٣٧٢ - ٣٧٣.

(٢) راجع (الإنصاف) للأنباري ١/٢٥٢.

(٣) راجع (مجمع الأمثال) ٢/١٠.

(حذفُ الفتحة من آخر المنقوص)

قال سيبويه : (سألتُ الخليل عن الياءات ، لم لم تنصب في موضع النصب إذا كان الأول مضافًا ، وذلك قولك : «رأيتُ معدِ يْكرب» و«اختَمَلُوا أَيادِىْ سَبأ»؟ فقال : شبهوا هذه الياءات بألف مثنى حيث عرّوها من الرفع والجر ، فكما عروا الألف منها عروها من النصب أيضا ، فقالت الشعراء حيث اضطروا ، وهو رؤبة :

سَوّى مساحِيهِنَّ تَقْطِيطُ الحُقَقْ

وقال بعض السعديين :

يا دارَ هِنْدٍ عَفَتْ إلّا أَثافِيْها .

ونحو ذلك ؛ وإنما اختصّت هذه الياءات في هذه المواضع بذا لأنهم يجعلون الشيئين ههنا اسمًا واحدًا ، فتكون الياء غير حرف إعراب ، فيسكنونها ويشبهونها بياء زائدة ساكنة نحو ياء دَرْدَبِيس ومفاتيح)[١] . وكذلك قال الأخفش ولم يقصر الأمر على المضاف[٢] . وجعله ابن عصفور من ضرائر نقص الحركة ، فقال : (من هذا النوع أيضا حذف الفتحة التي هي علامة إعراب من آخر الاسم المعتل ، تخفيفًا وتشبيهًا للمنصوب بالمرفوع والمخفوض)[٣] . وذكر مثل تلك الأمثلة ولم يقصر الأمر على المضاف ، وكما يبدو لم يعلل ما حدث كتعليل سيبويه . وهذه الضرورة من الضرائر الكثيرة المستحبة كما قال الحيدرة[٤] .

وقد جاء من أمثال العرب قولهم :

(أَعْطِ القَوْسَ بارِيْهَا)[٥]

وفيه حق (باريها) النصب ، لكن الفتحة حذفت .

وفيما سبق نقاش يلى مرتّبًا :

أولا – قال الميداني في شرح هذا المثل : (أي استعن على عملك بأهل المعرفة والحِذْق فيه ، ويُنشد :

يا بارِىَ القَوْسِ بَرْيًا لَسْتَ تُحْسِنُها لا تُفْسِدَنْها وَأَعْطِ القَوْسَ بارِيْهَا)[٦]

فلا يخفى أن هنا احتمالًا كبيرًا لأن يكون المثل قد أخذ من البيت ، غير أن الميداني لم يصرّح

---

(١) (الكتاب) ٣/٣٠٦ - ٣٠٧.

(٢) راجع (كتاب العروض) للأخفش ص ٩١ وما بعدها.

(٣) (ضرائر الشعر) ص٩١.

(٤) راجع (كشف المشكل) للحيدرة ٢/ ٥٣٥، و (كتاب الشعر) للفارسي ٢/٥١٩.

(٥) (مجمع الأمثال) ٢/٣٤٥. (٦) السابق نفسه .

ولم يلمّح ، لكن العسكري – وهو سابق الميداني – قال في شرحه : (أي استعن على عملك بمن يحسنه ، وهو من قول القائل :

يا بارِيَ القَوْسِ بَرْيًا لَسْتَ تُحْكِمُهُ   لا تَظْلِمِ القَوْسَ أَعْطِ القَوْسَ بارِيْها)[1]

فصرح بالأخذ ، وإن كانت الرواية ، على حُسْنها ، مختلفة قليلا .

ويمكن أن نستخرج من هذا دلالتين :

الأولى – أن جامعي الأمثال كانوا لا يعتنون كثيرا بإثبات أن المثل شعر أو بعض شعر؛ لأن الأمثال هي الأهمّ وما سواها فرع ، وفي هذا تقوية لما تقدم في المدخل .

والأخرى – أن المثل بهذا بعض شعر ، متحمل لآثار لغة الشعر ، والأمثال تروى كما قيلت ، فإذا أُخذت من الشعر رويت متحملة للضرورة ، وكذا إذا كانت ملحونة وَفْقًا للقاعدة (الأمثال لا تغير) .

لذلك ذكر الزمخشري أن الرواية عن العرب (بارِيْها بسكون الياء لا غير)[2] .

ولكن يبدو أن شارح أبيات (مجمع الأمثال) لم يدرك ذلك ، فقال رادًّا كلام الزمخشري : (قرأتُه على شَيْخنا أبي الحرم مكيّ بن ربان (في الأمثال لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني) : أَعْطِ القَوْسَ بارِيَها بفتح ، ولعل الزمخشري إنما أراد بالمثل آخر هذا البيت المذكور ، فأورد على ما قاله الشاعر ، لا على ما ورد من المثل في النثر ، فإنه ليس بمحل ضرورة)[3] .

وفي كلامه ضَعْفٌ من أنه كأنه ينكر أخذ الأمثال من الشعر ، وثباتَ الأمثال ، وكلاهما مُتَعالَم مشهور في الأمثال عند علمائنا القُدامى .

ثانيا – لم يقتصر حذف الفتحة على الأمثال ، بل ورد في الشعر كما سبق ، وورد في القرآن الكريم ، ومنه قراءةُ جعفر بن محمد – رضى الله عنهما –: ﴿مِنْ أَوْسَطِ ما تُطْعِمُونَ أَهالِيْكُمْ﴾[4] بسكون الياء وقريب منه قراءة الحسن والشعبي وأبي نهيك : ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُوْنَ أَوْ يَعْفُوْ الذي بيده عُقْدَةُ النكاح﴾[5] بسكون الواو –وإن كان فعلا .

ثالثا – أجاز بعض النحاة حذف هذه الفتحة في السعة ، قال أبو على الفارسي : (تسكين الياء في موضع النصب كثير ، وقد جاء بعض ذلك في الكلام)[6] . وذكر ابن يعيش الفريقين قائلا : (منهم من يجعل ذلك لغة ومنهم من يجعله ضرورة)[7] . وقال أبو حيان في الآية

---

(١) (جمهرة الأمثال) للعسكري ٧٦/١.

(٢) (المستقصى في أمثال العرب) للزمخشري ٢٤٧/١.

(٣) (خزانة الأدب) للبغدادي ٣٥٠/٨.

(٤) (المائدة) من الآية (٨٩)، وراجع (شرح التسهيل) ٥٧/١.

(٥) (البقرة) من الآية (٢٣٧)، وراجع (شرح التسهيل) ٥٧/١.

(٦) (كتاب الشعر) للفارسي ٥٢٠/٢.   (٧) (شرح المفصل) لابن يعيش ١٠١/١٠.

السابقة : (وأما تسكين الياء في (أهاليكم) فهو كثير في الضرورة. وقيل في السعة شبهت الياء بالألف فقدرت فيها جميع الحركات)[١]. وقال الصبان : (الأصح جوازه في السعة بدليل قراءة جعفر الصادق (من أوسط ما تطعمون أهاليكم) بسكون الياء)[٢]. وذكر الرضى أن النصب يقدر محتجًا بالمثل السابق، فقال : (قد يقدر أيضا في السعة كثيرا كقولهم في المثل : «أَعْطِ القَوْسَ بارِيْها»)[٣]. ولم يحتجّ بغيره.

فالمسألة خلافية، يؤيد المثل رأي بعض فيها على بعض، ولا يبدو غريبا عند الجميع إذا عد بعض شعر، فما حدث من أحسن الضرورات، لأنه تخفيف على اللسان كما قال ابن عصفور فيما سبق، ولعل قصد التخفيف كان وراء وجود هذا الحذف في بعض العرب، كما أن هنا شيئا ربما أَقْدَمَهُمْ على الحذف، هو فهم الكلام مع طرح الحركة، فلو لم يفهموا ما حذفوا، فقد أغنت القرائن الأخرى - غير العلامة الإعرابية - عنها كما قال الدكتور تمام حسان[٤].

* * *

(١) (البحر المحيط) لأبي حيان الأندلسي ١٠/٤.
(٢) (حاشية الصبان على شرح الأشموني) ١٠١/١.
(٣) (شرح الكافية) للرضى ٢٣٠/٢.
(٤) راجع (اللغة العربية) للدكتور تمام حسان ٢٣٦.

(حذفُ صلة الاسم الموصول)

يلزم بعد الاسم الموصول صلة توضِّح إبهامه ، وقد قال ابن مالك في ألفيته :

وكُلُّها يَلْزَمُ بَعْدَها صِلَةْ

ومن ارتباط الموصول بصلته جعلوا سبب بنائه أنه أشبه الحرف شَبَهًا افتقاريًا ؛ فكما افتقر الحرف إلى مدخوله ، افتقر الاسم الموصول إلى صلته .

ولا تحذف هذه بحال ، إلا إذا دل عليها دليل – وهو مع هذا قليل – قال الرضى : (يجوز قليلا حذف صلة الاسم الموصول غير الألف واللام إذا علمت)[١] .

وقد جاء من أمثال العرب قولهم (وقد ضممت إلى الأولِ الثانى لاتفاقهما في المسألة وإن كان مكانه المسندَ شبه الجملة) :

١- (جاءَ بصعْدَ اللَّتَيَّا وَالَّتِى)[٢]   ٢- (بَعْدَ اللَّتَيَّا والَّتِى)[٣]

والمعنى جاء بعد شِدَّةٍ . واللتيا تصغير التي ، قصد (باللتيا) الداهية المتناهية ، فالتصغير هنا للتكبير . وقصد (بالتي) الداهية التي لم تبلغ النهاية[٤] .

والظاهر هنا أن صلتى الموصول محذوفتان ولا دالٌ عليهما ، ولكن هذا عند بعض النحاة إبهام مقصود .

قال الشيخ خالد : (يجوز حذف الصلة إذا دل عليها دليل أو قصد الإبهام ... والثاني كقولهم : (بعد اللتيا والتي) أي بعد الخطة التي من فظاعة شأنها كَيْتَ وكَيْتَ ، وإنما حذفوا ليوهموا أنها بلغت من الشدة مَبْلغًا تقاصرت العبارة عن كُنْهه)[٥] .

وتجويز الحذف هنا لقصد الإبهام غير مقبول ؛ لأن الذهن لن ينصرف وحده إلى أن المقصود الشدة ، ولذا قال الرضى : (قد التُزم حذفها مع « اللتيا » معطوفًا عليها « التي » إذا قصد بهما الدواهي ليفيد حذفها أن الداهيتين الصغيرة والكبيرة وصلتا إلى حَدٍّ من العظم لا يمكن شرحه ولا يدخل في حيز البيان ؛ فلذلك تركتا على إبهامهما بغير صلة مبينة)[٦] .

فَشَرَطَ قصد الدواهي ، فلى أن أسأل : أين القصد هنا وليس فى المثل ما يوحى به بَلْهَ ما يصرح ؟

ربما كان الميدانى أَسدَّ منهما فى قوله : (هما عَلَمان للداهية ولهذا استغنيا عن الصلة)[٧] .

---

(١) (شرح الكافية) ٢/٦٠.
(٢) (مجمع الأمثال) ١/٢٩١.
(٣) نفسه ١/١٥٩.
(٤) نفسه ١/٢٩١.
(٥) (شرح التصريح) ١/١٤٢.
(٦) (شرح الكافية) ٢/٦٠ – ٦١.
(٧) (مجمع الأمثال) ١/٢٩١.

ولكن يبقى سؤال : كيف صارا علمين على الداهية؟

والذي يبدو لي أن هذا المثل مأخوذ من قول العجاج :

(دافَعَ عَنِّي بِنَقِيرٍ مَوْتَتِي
بَعْدَ اللَّتَيَّا واللُّتَيَّا والَّتِي
إذا عَلَتْها أَنْفُسٌ تَرَدَّتِ)[١]

وقد تعرض له ابن هشام ضمن حذف الصلة لدلالة صلة أخرى عليها ، والصلة هنا هي الجملة الشرطية الأخيرة ، فهي صلة (التي)[٢] .

فقد أخذ المثل من شعر الحجاج ، وأسقط مستعملوه أحد الموصولين الأولين لما يأتي :

أولا – آثرت كثرة الاستعمال وسرعة الأداء اللتان هما أصليتان في الأمثال ، التخفف من أحدهما .

ثانيا – إذا كان تكرار (اللتيا) يحفظ الوزن ، فاقتطاع المثل من سياقه يفصله عن ذلك الوزن الذي كان ، ولكنه يُبقى له وزنًا آخر أخف هو (مستفعلن مستفعلن) ، فالمعنى – وهو بعد الدواهي صغيرها وكبيرها – متحقق مع الحذف وكذلك الوزن .

إن القول بأن المثل مأخوذ من كلام العجاج السابق ، هو وحده – فيما يبدو لي – الذي يفسر فهمهم المثل على أنه : بعد الدواهي كبيرها وصغيرها ، فقد أعطاه ذلك السياق هذا المعنى ، ثم اقتطع وظل فيه معناه حتى صار علمًا كما قال الميداني .

فليس المثل على هذا شاذًّا كما قال التبريزي ،[٣] ولا كلام العجاج شديدًا كما قال سيبويه[٤] .

بل أصاب أبو زيد في قوله : (هذا مثل سائر قد عُلم المحذوف منه فلذلك حذفت الصلة ، ولولا ذلك لم يجز ؛ إذ كانت الصلة تمام الاسم . والمثل بمنزلة الإشارة ، وإنما يعلم المراد به على هيئته فإن غيّر فسدت الدلالة وبطل المعنى)[٥] .

فقد تبين أن ما بالمثل راجع لغموضٍ وضحه البحث .

* * *

---

(١) (لسان العرب) لابن منظور مادة (لتا).

(٢) راجع (مغنى اللبيب) ١٦٦/٢.

(٣) راجع (شرح ديوان أبي تمام) للتبريزي ٣١٢/١، نقلا عن (شعر أبي تمام) للدكتور شعبان صلاح ص ١٣١.

(٤) الكتاب ٣٤٧/٢ وقد ذكر سيبويه من كلام العجاج : (بعد اللتيا واللتيا والتي) وحكم عليه بالشدة، لأنه حذف تمام الاسم.

(٥) (النوادر في اللغة) لأبى زيد الأنصاري ص ٣٧٦.

(إضافة «حيث» إلى جملة محذوفة مقدرة)

قال ابن مالك في الظرف (حيث): (هو مبنى على الضم في أكثر الكلام، وقد يفتح، وقد يكسر، وقد يقال: حَوْث، وسبب بنائه لزوم اقترانه إلى جملة يضاف إليها، وندرت إضافته إلى مفرد وأندر من إضافته إلى مفرد إضافته إلى جملة مقدرة، كقول الشاعر:

إذا رَيْدَةٌ مِنْ حَيْثُ ما نَفَحَتْ له　　أَتاها بِرَيَّاها خَلِيلٌ يُواصِلُه

أراد: ريدة نفحت من حيث ما هَبّت له أتاه برياها خليل، فحذف (هبت) للعلم به وجعل (ما) عوضا كما جعل التنوين في حينئذ عوضا)[1].

وقد ورد من أمثال العرب قولهم:

(أُطْلُبْهُ مِنْ حَيْثُ وَلَيْسَ)[2].

قال الميداني في شرحه: (وضع (أي ليس) موضع لا، يعنى اطلب ما أمرتك من حيث يوجد ولا يوجد، وهذا على طريقة المبالغة، يقول: لا يفوتنّك هذا الأمر على أي حال يكون وبالغ في طلبه)[3].

فكلامه يوضح أن المضاف إليه محذوف، وهذا المضاف إليه معطوف عليه في الوقت نفسه، والمعطوف محذوف كذلك لم تبق منه غير (ليس) وهي - كما وضح الميداني - حرف نفي (كلا) وهذا وارد لها معروف عند النحاة[4].

ولا دليل على شيء من هذا الذي حذف، وقد سبق فيما حذف في البيت أنه مفهوم من السياق وأن (ما) عوض عنه.

وقد بين ابن عقيل أن المعطوف عليه قد يحذف للدلالة عليه[5]، وبيّن ابن هشام أن المعطوف قد يحذف للدلالة عليه كذلك، ولكن يجب عندئذ أن يتبعه العاطف[6].

والذي في المثل - على حسب شرح الميداني - أنه لا دليل على المحذوف، وأن العاطف لم يحذف. وقد قال أبو على الفارسي في تناوله البيت السابق: (ما أضيف إليه «حيث» محذوف، كما يحذف ما يضاف إليه «إذْ» في «يومئذ» للدلالة عليه، وأنه قد عُلم أن المعنى: إذا نفحت

---

(١) (شرح التسهيل) ٢/٢٣٢ - ٢٣٣.

(٢) (مجمع الأمثال) ٢/٢٩٤.

(٣) نفسه.

(٤) راجع (مغنى اللبيب) ١/٢٢٨ و (شرح الكافية) للرضى ٢/٣٧٨.

(٥) راجع (شرح ابن عقيل) ٣/٢٤٣.

(٦) راجع (مغنى اللبيب) ٢/١٦٧.

من حيث ما نفحت ، ومثله في حذف ما أضيف إليه « حيث » ما حكاه أحمد بن يحيى : « من حيث وليس »[١] .

فهو يؤكد كلام الميداني ، ولكنه لم يقل في المثل شيئا ولا سيما أنه يختلف عن البيت في أن لا دليل على المحذوف ولا عوض عنه ، وأن المضاف إليه المحذوف هو في الوقت نفسه معطوف عليه لا يحذف إلا بدليل .

والذي عندي في هذا المثل أنه كان في أوله (أُطْلُبْهُ مِنْ حَيْثُ يُوجَدُ وَلَيْسَ يُوْجَدُ) ثم خفَّفَتْ منه كثرةُ الاستعمال ، ولا سيما أنّ بين (حيث) و (ليس) ازدواجًا يمكن أن يُرْغَبَ فيه .

فالمقبول في تفسير ما بالمثل السابق أن يكون أثرًا من آثار كثرة الاستعمال الأصيلة في الأمثال .

* * *

(١) (كتاب الشعر) للفارسي ٤٨٧/٢.

(حذفُ اسم « لَيْتَ » وخبرِها ، وحذفُ « لا » واسْمِها)

قال بعض الباحثين : (في جواز حذف اسم « إنّ » وأخواتها مذاهب :

١- الجواز مطلقا ، وهو مذهب كثير من النحويين .

٢- الجواز في الشعر .

٣- أنه حسن في الشعر وغيره ، وهو مقيد بألا يلى هذه الأحرف فعل ، ومن غيره يعد قبيحًا في الشعر والكلام .

٤- أنه حسن في الشعر وغيره وهو مقيد بألا يلى هذه الأحرف اسم يصح أن تعمل فيه ، كقولنا : إن في الدار قام زيد .

٥- أن هذا الحذف مقيد بكون الحرف الناسخ « إنّ » ، وهو مذهب الكوفيين ، ويكثر حذف هذا الاسم إذا كان ضمير شأن .

أما حذفه في المثل العربي فيكاد يكون نادرًا ؛ إذ لم أوفق في الاهتداء إلى موطن من ذلك إلا قولهم : « حَنَّتْ ولاتَ هَنَّتْ وَأَنَّى لكِ مَقْرُوعُ »[1] في أحد التأويلات .

ولقد وقفت على موضعين حُذف في أحدهما الاسم والخبر ، وحذف في الثاني الحرف الناسخ والاسم .

والأول : قولهم : « ما نَزَعَها مِنْ لَيتَ »[2] أي ما نَزَعَ عنها من قول النادم : لَيْتَنِي لم أَفْعَلْ ، أي لم يتركها وهو نادم .

والثاني قولهم : « بَيْنَ العَصَا ولِحائِهَا »[3] أي لا مَدْخَلَ بَيْنَ العصا ولحائِها ، ولعلّ ما يعزّزُ هذا الحذف رواية أخرى لهذا المثل « لا مَدْخَلَ بَيْنَ العَصا ولحائِها »[4])[5] .

ولي على هذا الكلام تعقيب :

أولا – ما في المثل (ما نزعها من « ليت ») داخل ضمن امتداد المسند المفرد ، وهذا مكانُه .

ثانيا – سبق في الفصل الأول بحث المثل (حنت ولات هنت وأنى لك مقروع) ضمن امتداد المسند إليه .

ثالثا – لم يعتمد الباحث في فهم المثل (ما نزعها من « ليت ») إلا على الميداني ، والميداني نفسه قال في شرحه : (أراد ما نزع عنها ، فحذف (عن) وأوصل الفعل ، وقوله : « من ليت » أي

---

(١) المثل (بمجمع الأمثال) ١/٣٤٣.

(٢) نفسه ٣/٢٩٠.

(٣) نفسه ١/١٦٠.

(٤) السابق نفسه .

(٥) (الحذف في المثل العربي) للدكتور عبدالفتاح الحموز ١٠٧ - ١٠٨.

لم يترك تلك الفعلة من الندم ، وهو قول النادم : ليتنى لم أفعل ، يريد لم يندم على ما فعل)[١] ؛ ففهم الباحث ما فهم ولا أردى كيف فهمه؟!

فهذا الذي شرحه الميداني هو معنىالكلام ، أما (ليت) فيه فمحكية غير مقصود فيها عملها ، بل هي مستخدمة عَلَمًا على الندم هنا أي تَمَنّى عدم الفعل ، وهذا استخدام مشهور .

قال البغدادي : (أنشد :

لَيْتَ شِعْرِى وَأَيْنَ مِنّى لَيْتٌ   إِنَّ لَـوًّا وَإِنَّ لَـيْـتًـا عَـنَـاءُ

على أن الكلمة المبنية إذا أريد بها لفظها فالأكثر حكايتها على ما كانت عليه ، وقد تجىء معربة كما في البيت)[٢] .

رابعا - أما حكمه بأن في المثل (بين العصا ولحائها) حذف (لا) النافية للجنس واسمها ، بدليل المثل (لا مدخل بين العصا ولحائها) فيرده ما سبق بحثه في الباب الأول ، وهو أن أساس المثل التعبيري - وهو الوصف - ينحصر غالبًا في جزء من الجملة ، يكون غالبا المسند ، ويمكن للمستعملين أن يضعوا هذا الجزء فيما شاءوا من جمل ، وكان جامعو الأمثال في رواية الأمثال التعبيرية يذكرون جزء الوصف غالبًا طارحين الموصوف ، وهذا متحقق في (بين العصا ولحائها) .

فليس في الجمع بين المثلين دلالة على أن في الأول حذف (لا) واسمها ، وقد سبق تفصيل هذا الأمر[٣] ، والدليل على ذلك أن هذا المثل قد روى أيضا (لا تَدْخُلْ بَيْنَ العصا ولِحائِها)[٤] بل إن الباحث نفسه قال من قبل ، ضمن صور حذف المبتدأ ، إن منها حذف المبتدأ والخبر شبه جملة ، ثم قال : (أما كون الخبر ظرفًا في هذه المسألة فلم يطالعني في « مجمع الأمثال » إلا شواهد قليلة ، ومن ذلك قولهم : « بَيْنَ الحُذَيّا والخِلْسَةِ » أي عطاؤه بين الحُذَيّا والخِلسة ... وقولهم : « بَيْنَ العصا والحائها » أي « هو بين العصا ولحائها »)[٥] .

فقد تبين أن ما بالمثلين مما رآه بعض الباحثين ، إنما هو لغموض بعض الكلام وبعض طرائق الأمثال ، وقد وضح البحث ذلك .

* * *

(١) (مجمع الأمثال) ٢٩٠/٣.

(٢) (خزانة الأدب) للبغدادي ٣١٩/٧.

(٣) راجع بحث حذف المسند إليه في الفصل الأول من الباب الأول.

(٤) (مجمع الأمثال) ١٦٠/١.

(٥) (الحذف) للدكتور الحموز ١٩.

القسم الثاني – المسند الجملة :

(١) المسند الجملة الاسمية :

(أ) نوع المسند الجملة الاسمية :

وخلاله حدثت بعض حالات شذوذٍ فيما يلي عرضها :

(وقوعُ «الجملة الطلبية» خبرًا)

منع بعض النحاة وقوع الجملة الطلبية خبرا ، قال ابن مالك : (منع أبو بكر بن الأنباري ومن وافقه الإخبارَ بجملة طلبية ، نظرًا إلى أن الخبر حقه أن يكون محتملا للصدق والكذب ، والجملة الطلبية ليست كذلك)[١] .

وقد ورد من أمثال العرب قولهم :

(إِنَّه لَوَاهًا مِنَ الرِّجالِ)[٢]

و (واهًا) اسمُ فعل للتعجب[٣] ، و (إذا نوّنت فكأنك قلت : استطابةً)[٤] ؛ فهو على هذا اسم فعل أمر معناه (اعْجَبْ) وقد وقعت جملته – كما يدل ظاهر المثل – خبرا (لإن) ، واقترن باللام المزحلقة .

وفيما سبق نقاش أجمله فيما يأتي :

أولا – لم يقتصر هذا الأمر على الأمثال ، بل ورد في كلام العرب نثره وشعره .

أما النثر فكمثال بعض النحاة : (زَيْدٌ اضْرِبْهُ)[٥] .

وأما الشعر فكقول بعض طيئ :

(قُلْتُ مَنْ عِيلَ صَبْرُهُ كَيْفَ يسْلُو ... صالِيًا نارَ لَوْعَةٍ وغَرامِ)[٦]

وكقول الجميح :

(وَلَوْ أَرادَتْ لَقالَتْ وَهْيَ صادِقَةٌ ... إِنَّ الرِّياضَةَ لا تُنْصِبْكَ للشَّيبِ)[٧]

ثانيا – أَوَّلَ المانعون ما ورد من هذه الأمر بأنه مقول قول محذوف يقع هو خبرًا[٨] . وقد سبق ذكر تصريح ابن عصفور بأن هذا يكون لفهم المعنى[٩] .

---

(١) (شرح التسهيل) ٣٠٩/١.

(٢) (مجمع الأمثال) ٢٨/١.

(٣) راجع (خزانة الأدب) ١٨٢/٦.

(٤) (لسان العرب) مادة (ويه) رواية عن ابن جنى.

(٥) راجع (الأشباه والنظائر) للسيوطي ٣٠٤/٢.

(٦) راجع (شرح التسهيل) ٣١٠/١.

(٧) راجع (خزانة الأدب) ٢٤٦/١٠.

(٨) راجع (الأشباه والنظائر) للسيوطي ٣٠٤/٢، و (خزانة الأدب) للبغدادى ٢٤٧/١٠ .

(٩) راجع (ضرائر الشعر) لابن عصفور ٢٥٩.

وقد أجاز غير أولئك من النحاة وقوع الجملة الطلبية خبرًا ، وردّ ابن مالك على المانعين قائلًا : (هذا نَظَرٌ واهٍ ، لأن خبر المبتدأ لا خلاف في أن أصله أن يكون مفردًا ، والمفرد من حيث هو مفرد لا يحتمل الصدق والكذب ؛ فالجملة الواقعة موقعه حَقِيقةٌ بأن لا يشترط احتمالها للصدق والكذب ، لأنها نائبة عما لا يحتملها . وأيضا فإن وقوع الخبر مفردًا طلبيًا نحو : كيفَ أنتَ؟ ثابت باتفاق ، فلا يمتنع ثبوته جملة طلبية بالقياس لو كان غير مسموع ، ومع ذلك فهو مسموع سائغ في كلام العرب)[1] .

وقال البغدادي : (أما الجملة غير المحتمِلَة للصدق والكذب ففي وقوعها خبرًا لهذه الحروف (يقصد « ان » وأخواتها ومثلنا من هذا) خلاف ، والصحيح أنها تقع في موضع خبرها ولم يصب ابن هشام في النقل عن النحويين أنهم منعوا وقوع الطلبيّة خبرًا ، وأضمر القول)[2].

ثالثا – يبدو لي أن المثل استخدم اسم الفعل محكيًا مقصودًا لفظه ، بمعنى (إنه لعجيبٌ من الرِّجال) مثلًا ، كما سبق في استخدام (ليت) ، والدليل أن الميداني في شرحه له قال : (أي إنه لمحمود الأخلاق كريم)[3] ، كما أن أصل استخدام هذا الاسم أن يكون (واهًا لفِلان) كما ذكر ابن منظور ونقل قول الراجز : (واهًا لريّا ثم واهًا واها)[4] . فلو كان غير محكيٍّ مقصودٍ لفظه ، لكان (إنه لواهًا لَهُ رَجُلًا) مثلا .

فهذا الاستخدام يخرجه عن أن يكون قد قصد به اسم فعل الأمر وتركيبه ، وبهذا لا يكون المثل متحملا هذه الطريقة من الإخبار .

لقد تبين أنْ ليس بتركيب المثل إلا غموض وضحه البحث .

* * *

---

(١) (شرح التسهيل) ٣٠٩/١ – ٣١٠.

(٢) (خزانة الأدب) ٢٤٧/١٠.

(٣) (مجمع الأمثال ٢٨/١.

(٤) (لسان العرب) مادة (ويه).

(٢) المسند الجملة الفعلية

(أ) نوع المسند الجملة الفعلية :

وفي خلاله حدثت بعض حالات شذوذ ، أعرضها فيما يأتي محللا :

(زيادةُ لام التأكيد المُزَحلقة في خبر المبتدأ)

تزاد لام التأكيد في المبتدأ ، ولا تزاد في الخبر إلا إذا قُدم ، أو دخل على المبتدأ (إنّ) المؤكدة ، فعندئذ تُزحلق اللام إلى الخبر[١] .

قال ابن جنى : (أما الضرورة التي تدخل لها اللام في خبر غير «إنّ» فمن ضرورات الشعر ، ولا يقاس عليها ، قرأت على أبي على بإسناده إلى يعقوب :

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ ... تَرْضَى مِنَ الشَّاةِ بِعَظْمِ الرَّقَبَةْ

والوجه أن يقال : لأم الحليس عجوز شهربه ، كما تقول : لزيد قائم ، ولا تقول : زيد لقائم)[٢] ، وجعل ابن عصفور زيادة هذه اللام في خبر المبتدأ من ضرائر زيادة الكلمة[٣] .

ولكن ورد من أمثال العرب قولهم :

(كُلُّكُمْ لَيَحْتَلِبُ صَعُوْدًا)[٤]

والصَّعُودُ الناقة . وظاهره أن تلك اللام زيدت في المضارع الواقعةِ جملُته خبر المبتدأ .

وقد ناقش بعض الباحثين هذه المسألة ، وحَمَلَ النحاة ما ورد منها على زيادة اللام أو دخولها على مبتدأ محذوف ، ثم قال : (في المثل العربي من هذه المسألة موضع واحد اقترنت فيه هذه اللام بالفعل المضارع الواقع خبرًا ، وهو قولهم «كُلُّكُمْ لَيَحْتَلِبُ صَعُودًا» أي لهو يحتلب صعودا)[٥] .

فلم يُبح المسألة كعادته ، ولكنه قدر مبتدأ محذوفًا ، من أجل أنه كان بصدد استقصاء أشكال حذف المبتدأ في المثل العربي . ولو أنه خرّج زيادتها على توهم ذكر (إن) كما رأى صاحب اللباب في (أُمُّ الحُلَيْس لَعَجُوزٌ)[٦] لكان يمكن أن يُعَدَّ هذا منه استحضارًا لطبيعة الأمثال ، وهي القِدَم وكثرة الاستعمال المؤدية إلى التخفف من بعض أجزاء الكلام . ورغم هذا لا يصلح أن تكون هذه اللامُ المؤكِّدةَ المُزَحلَقَةَ ؛ لأن هذا المثل كلامُ غلامٍ (كان له صعود ، وكان يلعب مع غلمان

---

(١) راجع (سر صناعة الإعراب) ١/٣٧٠.
(٢) نفسه ١/٣٧٨.
(٣) راجع (ضرائر الشعر) لابن عصفور ٥٩.
(٤) (مجمع الأمثال) ٣/١٤.
(٥) (الحذف في المثل العربي) للدكتور عبدالفتاح الحموز ٣٤.
(٦) راجع (خزانة الأدب) ١٠/٣٢٦.

ليس لهم صعود ، فقال مُستطيلًا عليهم هذا القول)[1] ، فلا يمكن أن يؤكد لهم احتلابهم وهم لا صعود لهم . وربما خطر ببال الباحث هذا التناقض ، فعاد بعد صفحات ، ليرى في المثل رأيًا آخر ؛ لقد رأى أن المثل جاء على أسلوب القسم وأن فيه قَسَمًا على فعل الحال وهو لا يجوز ، قال : (ذكر النحويون أنه لا يجوز القسم على فعل الحال ، ولذلك يقدرون مبتدأ ، لتصير الجملة اسمية ، ولذلك أوجبوا في هذه المسألة أن يكون المضارع مؤكدًا بإحدى نوني التوكيد ومصدرًا بلام جواب القسم ...، ومما يمكن حمله على هذه المسألة قولهم : « كلكم لَيَحْتَلِبُ صعودا » . يفهم القسم من مناسبة هذا المثل ، وهي أن غلامًا كان له صعود ، وكان يلعب مع غلمان ليس لهم صعود ، فأقسم مستطيلًا عليهم : ليحتلبُنّ صعودًا ، وتقدير الكلام كلكم لهو يحتلب صعودا)[2] .

وعلى هذا الكلام تعقيب فيما يلي :

أولا – اعتمد الباحث (مجمع الأمثال) في فهم مناسبة المثل ، بل في كتابه كله ، فقد قال في بداءته : (لقد رأيت أن أتخذ عمدتي في هذا البحث كتاب « مجمع الأمثال » للميداني ؛ لكونه فيما يتراءى لي أكثر استقصاء وجمعًا للمثل العربي ورواياته المختلفة)[3] .

ثانيا – سبق في كلام الميداني أن الغلام (قال مستطيلًا عليهم هذا القول) لا كما قال الباحث (أقسم مستطيلا عليهم ليحتلبُنّ صعودًا) رائيًا أنه (يفهم القسم من مناسبة هذا المثل) ولا قسم هنالك ! كيف يستطيل الغلام على أقرانه إذا كان أقسم ليحتلبن كل منهم صعودًا؟ إلى ما في هذا من حذف نون التوكيد !

ثالثا – يبدو لي أن الباحث أراد إضافة نوع من أنواع حذف المبتدأ إلى استقصائه الكبير ، فلم يعبأ بغير هذا ، ولا بأنه أفاد من المثل نوعًا من قَبل ؛ فالتُّمْرةُ إلى التَّمْرَةِ تَمْرٌ ، وهذا مثل أيضا !

أما الذي يبدو لي أنه مقتضى سياق هذا المثل ، فأنه متطور عن أصل هو (كلكم لا يحتلب صعودا) ؛ إذ الجدير بغلام مستطيل على أقرانه بامتلاكه دونهم صَعودًا يحتلبها ، أن يقول غائظًا لهم : (كلكم لا يحتلب صعودا) أي أنا وحدى أحتلب . والذي حدث أن كثرة الاستعمال وسرعة الأداء أفضتا إلى إسقاط ألف المد ، فبدا الكلام في السمع (ليحتلب) .

وقد جعل ابن عصفور من ضرائر نقص الأحرف ، الاجتزاء بالفتحة عن الألف ، قال : (أما الألف الكائنة في آخر الكلمة فإن حذفها والاكتفاء بالفتحة منها قليل ، ومنه قل رؤبة :

وَصَّانِيَ العَجَّاجُ فِيما وَصَّنى

يريد : فيما وصاني . وإنما قال ذلك فيها لخفتها)[4] .

---

(١) (مجمع الأمثال) ١٤/٣.

(٢) (الحذف في المثل العربي) للدكتور عبدالفتاح الحموز ٣٨.

(٣) نفسه ، المقدمة.

(٤) (ضرائر الشعر) لابن عصفور ١٢٢.

وعلى هذا الكلام تعقيب يلي إجماله :

أولا – تعرض ابن جنى لما تعرض له ابن عصفور ، ولكلام رؤبة ، وجعله من حذف الحروف للتخفيف ، ولم يقصره على الشعر[١] .

ثانيا – من الثابت لدى علمائنا أن اللسان العربي يميل إلى تخفيف ما يكثر استعماله ليسهل عليه ، قال ابن يعيش : (اعلم أن اللفظ إذا كثر في ألسنتهم واستعمالهم آثروا تخفيفه وعلى حسب تفاوت الكثرة يتفاوت التخفيف)[٢] . وقد تحدث ابن عصفور نفسه عن بعض هذا ، فقال : (العرب تحذف التنوين من الاسم العلم الموصوف « بابن » المضاف إلى العلم لالتقاء الساكنين ، وهما التنوين وباء « ابن » ، مع كثرة الاستعمال الداعية إلى التخفيف . فأما حذفه فيما عدا ذلك ، فإنما سببه مجرد التقاء الساكنين ، وهو غير جائز إلا في الضرورة)[٣] .

فهو هنا يتحدث عن تخفيفٍ بالحذف ، وهو يجعله إما لضرورة الشعر أو لضرورة الكلام الكثير الاستعمال – إذا جاز هذا – فإذا كثر الكلام أَحْوَجَ اللسان إلى تخفيفه ، وعندئذ يقبل الحذف ، هذا ما أفاده كلام ابن عصفور نفسه .

وإذا كان كلامٌ كثير الاستعمال فالأمثال أكثر استعمالًا ، وإنما صارت أمثالا بكثرة الاستعمال . قال ابن مالك : (أصل « وَيْلُمِّهِ » وَيْ لِأُمِّهِ ، فحذفت الهمزة تخفيفًا ، لأنه كلام كثر استعماله ، وجرى مجرى المثل)[٤] . إنه هنا يفسر حدثًا كالذي بمثلنا ، فقد صار (لأُمِّهِ) (لُمِّهِ) كما صار (لَا يَحْتَلِبُ) (لَيَحْتَلِبُ) ، بل إنه يجعل ما حدث بهذا القول إنما كان لأنه أَشْبَهَ المثلَ في كثرة الاستعمال ثم في جموده على الشكل الذي أَفْضَتْ إليه كثرة الاستعمال ، فهو أقل من الأمثال درجةً ، فكيف بها هي ؟

ثالثا – هذا المثل من كلام البدو بدليل ذكر الناقة (الصعود) والاحتلاب ، والقبائل البدوية تميل إلى السرعة في نطقها ، و (أظهر نتائج السرعة في النطق ، هو سقوط بعض الأصوات من الكلمات في أثناء النطق بها)[٥] .

قد تبين إذنْ أنّ ما بالمثل إنما هو أثر كثرة الاستعمال والاضطراب المقترن بسرعة الأداء .

* * *

---

(١) (الخصائص) ٣١٩/٢.

(٢) (شرح المفصل) لابن يعيش ٩٤/٩.

(٣) (ضرائر الشعر ١٠٦.

(٤) (شواهد التوضيح) ٢١٤.

(٥) (في اللهجات العربية) للدكتور ابراهيم أنيس ١٣٤، وراجع ١٣٢ منه.

(ب) طول المسند الجملة الفعلية :

وخلاله حدث ما يأتي :

(نَصْبُ فِعْلِ التعجّب مفعولًا به غيرَ المتعجَّب منه)

ينصب فعل التعجب المتعجب منه والظرف والحال والتمييز ، ولا ينصب مفعولًا به[١] ، ولكن جاء من أمثال العرب قولهم :

(مَا أَعْرَفَنِى كَيْفَ يُجَزُّ الظَّهْرُ)[٢]

وفيه الجملة (كيف يجز الظهر) مفعول به ثان ، والفعل قبل صيغة التعجب هو (عرف) الذي يتعدى لمفعول واحد .

وفي حال كون أصل فعل التعجب أن يتعدى إلى مفعول واحد وأن يكون مُفْهِمًا عِلْمًا أو جَهْلا ، يُجَرّ المفعول بالباء[٣] .

وفي هذه الحال يشبه فعل التعجب اسم التفضيل ، وقد سبق بحثه[٤] ، وعندئذ يجعل بعض النحاة في التركيب فعلا محذوفًا - دل عليه المذكور - ينصب المفعول به ، ويجعله آخرون منصوبًا بفعل التعجب نفسه[٥] .

ولكن يبدو لي أن أصل مثل هذا التركيب (ما أعرفنى بِكَيْفَ يجز الظهر) والمقصود : (ما أعرفنى بطريقة جَزّ الظهر) ، فهو غير خارج على ما حكموا ، لكن حذف الباء قبل جملة الاستفهام ، وليس هذا غريبًا .

فإن كان لما بالمثل تفسير ، فهو غموض التركيب على بعض ملاحظيه ، وقد وضحه البحث .

* * *

---

(١) راجع (شرح التسهيل) لابن مالك ٤٣/٣، و (حاشية الصبان) ٢٥/٣.

(٢) (مجمع الأمثال) ٢٥٠/٣، يضرب لرجل يعيبك وسط قوم، وأنت تعرف منه أخبث مما عابك به.

(٣) راجع (شرح التسهيل) ٤٣/٣، و (حاشية الصبان) ٢٥/٣.

(٤) راجع شذوذ طول المسند المفرد الاسم بهذا الفصل.

(٥) راجع (شرح التسهيل) ٤٣/٣، و (حاشية الصبان) ٢٥/٣.

(إِبْدالُ المُفْرَد من الجَمْع)

جعل ابن عصفور من ضرائر إبدال كلمة من كلمة (إبدال المفرد من الجمع ووضعه موضعه حيث لا يجوز ذلك في الكلام)[١] .

وقد ورد من أمثال العرب قولهم :

(عُرَاضَةٌ تُورِى الزِّنادَ الكائِلَ)[٢]

قال الميداني في شرحه : (الزند الكائل : الكابي ... وإنما قيل : « الزناد الكائل » ولم يقل الكائلة لأن الزناد وإن كان جمع زند فهو على وزن الواحد مثل الكتاب والجدار)[٣] .

فقد وصف (الزناد) وهو جمع - كما شرح الميداني - بمفرد مذكر ، وجمع التكسير يوصف بجمع المؤنث (الكائلات) ، وبالمفرد المؤنث (الكائلة) ، ووضع المفرد المذكر هنا يعد ضرورة في رأي ابن عصفور ، وقد حاول الميداني تعليله .

ولكن يبدو لي تعقيب يلى مُرَتَّبًا :

أولا - هذا المثل فيما يبدو لي بعض شعر ، فهو موزونٌ شطرٌ من الرجز بالوقف على آخره ، أو بإشباعه ، وقد سبق أن جامعي الأمثال يروون الأمثال الموزونة - ومنها التي عرف أنها بعض شعر - في الأغلب دون إشباع ، وأنهم لا يعتنون بإثبات كونها بعض شعر[٤] .

وعندئذ يكون ما بالمثل بعض آثار لغة الشعر ، ولا سيما أن المسألة هنا بالقافية ، وهي التجوّزُ فيها كثيرٌ .

ثانيا - أجاز بعض النحاة وضع المفرد موضع الجمع[٥] فتكون هذه المسألة خلافية .

ثالثا - نقل ابن منظور عن كراع أن (الزناد) (كالزند)[٦] فيكون الكلام مستقيمًا ، وربما كانت لهجة بعض العرب .

فيفسر ما بالمثل أنه مقتطع من شعر ، وأن المسألة خلافية ، وأن الكلام غامض لخفاء (زناد) بذلك المعنى ، وقد وضحه البحث .

* * *

---

(١) (ضرائر الشعر) ٢٥١.

(٢) (مجمع الأمثال) ٣٨٦/٢ والعراضة الهدية. يضرب لمن يخدع الناس بحسن منطقه ، وفي تأثير الرّشا عند استغلاق المراد.

(٣) نفسه.

(٤) راجع مدخل هذا الباب.

(٥) راجع (خزانة الأدب) ٥٦١/٧، ٥٦٢.

(٦) راجع (لسان العرب) مادة (زند).

(جـ) امتداد المسند الجملة الفعلية:

وحالات الشذوذ التالية حدثت خلاله، أعرضها وأحلل ما بها:

(وقوعُ المضارعِ المرفوعِ جوابًا لأداةِ شرطٍ عاملة)

في خلال استقصائه لمواضع حذف المبتدأ في المثل العربي قال بعض الباحثين: (مما يمكن عدّه من هذه المسألة، المضارع المرفوع في جواب شرط جازم إذا لم يكن فعل الشرط ماضيًا لفظًا ومعنى، ومن ذلك قولهم: «مَنْ يَبْغِ في الدِّينِ يَصْلَفُ» أي: فهو يصلف، وهذا المثل محمول على قراءة طلحة بن سليمان: ﴿أينما تكونوا يدرِكُكُمُ الموتُ﴾ برفع يدرككم، وفيه من الأوجه ما في هذه القراءة. وقولهم: «مَنْ يَجْتَمِعْ يَتَقَعْقَعُ عَمَدُه». ومما جاء فيه المضارع مرفوعًا في جواب شرط فعله ماض أو مضارع مسبوق (بلم) قولهم: «من نامَ لا يَشْعُرُ بِشَجْوِ الأَرِقِ»)[1].

وعلى كلامه التعقيب التالي:

أولا - رواية الميداني -الذي هو معتمد الباحث- للمثلين الأول والثاني هي: (مَنْ يَبْغِ في الدِّينِ يَصْلَفْ)[2] و (مَنْ يَجْتَمِعْ يَتَقَعْقَعْ عَمَدُهُ)[3]، وكذلك رواية ابن سلام[4]، والعسكري[5]، وكذلك رواية الزمخشري[6] وإن كان روى ثانيهما برفع (يتقعقعُ)، غير أن المحقق أثبت في الحاشية رواية (يجتمعُ)[7] بالرفع، فعلى هذا تكون (من) موصولة في رواية الزمخشري.

بل إن الباحث قال في الحاشية: «لقد روي هذا المثل بجزم «يصلف»)[8]!

ثانيا - (من) في المثل الثالث موصولة بمعنى الذي، وقد أشار الميداني إلى هذا بقوله في شرحه (يضرب لمن غفل عما يعانيه صاحبه من المشقة)[9].

ثم إن المضارع الواقع جوابًا يجوز رفعه إذا كان الشرط ماضيا[10]، لو افترضنا أن (من) في

---

(١) (الحذف في المثل العربي) للدكتور عبدالفتاح الحموز ص ٢١ - ٢٢، وفيه (مما يمكن عد من هذه) والصواب ما أثبت، وذاك خطأ طبع، وقوله (برفع يدرككم) أصوب منه (برفع يدرك).

(٢) (مجمع الأمثال) ٣/٣٤٩.

(٣) نفسه ٣/٣٣١.

(٤) راجع (كتاب الأمثال) للقاسم بن سلام ١٥٩، ٣٣٦.

(٥) راجع (جمهرة الأمثال) لأبي هلال العسكري ٢/٢٤٨، ٢٧٣.

(٦) راجع (المستقصى في أمثال العرب) لأبي القاسم الزمخشري ٢/٣٦١.

(٧) نفسه، حاشية المحقق.

(٨) (الحذف) ص ٢٠ الحاشية.

(٩) (مجمع الأمثال) ٣/٣٤٤.

(١٠) راجع (شرح التسهيل) لابن مالك ٤/٧٣.

المثل شرطية .

ثالثا - قال الباحث فيما سبق : (مما جاء فيه المضارع مرفوعا في جواب شرط فعله ماض أو مضارع مسبوق (بلم) قولهم ...) ثم لم يذكر غير المثل الأخير مما سبق ، فهل فعل الشرط فيه ماض ومضارع مسبوق (بلم) في وقت واحد ؟

لقد وجهت الباحث الرغبةُ في الاستقصاء وشغلته !

فإن كان بالأمثال الثلاثة من شيء فهو غموضها على بعض ملاحظيها ، وقد وضحه البحث .

* * *

القسم الثالث – المسند شبه الجملة :

(١) المسند شبه الجملة الحرفي :

(أ) نوع المسند شبه الجملة الحرفي :

وخلاله حدثت حالات الشذوذ التالية :

(دخول باء البدل والمقابلة على المأخوذ)

من المعاني التي تفيدها الباء الجارة ، المقابَلَةُ ، وهي (دفع شيء من جانب في نظير أخذ شيء يقابله من جانب آخر)[١] . ولتحقيقه تدخل الباء على الأعْواض نحو : اشتريته بألف ، وكافأت إحسانه بضعف[٢] !

ولكن ورد من أمثال العرب قولهم :

(رَأْسٌ بِرَأْسٍ وزيادةِ خَمْسمائَةٍ)[٣]

وقد ورد بجر (زيادة) في مجمع الأمثال ، وقد قابلت طبعة أبي الفضل التي أرجع اليها ، بطبعتي بولاق ومحمد محي الدين فوجدت فيها كلها جر (زيادة)[٤] .

وعلى الجر تكون (زيادة خمسمائة) معطوفة على (رأس) المجرورة وينبغي أن يكون المعنى أخذ رأس مقابل دفع رأس وخمسمائة . ولكن مقام المثل كما رواه الميداني ، يفيد العكس ، قال : (أوّلُ من تكلم به الفرزدق في بعض الحروب ، وكان صاحب الجيش قال : من جاءنى برأس فله خمسمائة درهم ، فبرز رجل وقتل رجلا من العدو ، فأعطاه خمسمائة درهم ، ثم برز ثانية فقُتِل ، فبكى أهليه عليه ، فقال الفرزدق : أما ترضون أن يكون رأس برأس وزيادة خمسمائة ، فذهبت مثلا)[٥] .

فمقام المثل ومقاله دالّان على أن المعنى : أخذ رأس وخمسمائة مقابل دفع رأس .

يبدو لي أن ما حدث بالمثل محتمل أمرين :

الأول – أن يكون من الجر على الجوار ، كقراءة من قرأ (أرجلِكم) بالجر في قوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهَكم وأيديَكم إلى المرافق وامسحوا

---

(١) (النحو الوافي) لعباس حسن ٤٩٢/٢.

(٢) (مغنى اللبيب) لابن هشام ٩٧/١.

(٣) (مجمع الأمثال) ٢٩/٢.

(٤) راجع (مجمع الأمثال) بطبعة بولاق ٢٥٤/١، وبطبعة محمد محيى الدين ٢٩٠/١.

(٥) (مجمع الأمثال) ٢٩/٢.

برءوسِكم وأرجلِكم إلى الكعبين﴾[١]؛ قال العكبري: (يقرأ بالجر، وهو مشهور أيضا كشهرة النصب. وفيها وجهان:

أحدهما: أنها معطوفة على الرءوس في الإعراب، والحكم مختلف، فالرءوس ممسوحة والأرجل مغسولة؛ وهو الإعراب الذي يقال هو على الجوار، وليس بممتنع أن يقع في القرآن لكثرته...

والوجه الثاني: أن يكون جر الأرجل بجار محذوف، تقديره بأرجلكم غسلا، وحذف الجار وإبقاء الجر جائز)[٢].

والذي في المثل قريب مما في الآية.

الأمر الآخر– أن يكون الكلام في الأصل برفع (زيادة)، ثم أفضت كثرة الاستعمال وسرعة الأداء إلى جرها، لأن اللسان قد اعتاد أن يلي المعطوفُ المعطوفَ عليه، وأن يتشابها، ثم إن مقام المثل ومقاله – أي سياقه – غير قائمين به بل بأذهان الناس وهي لا تظل حافظة؛ فمن ثم مال اللسان إلى ما تعوده.

ومن أدلة هذا أن العسكري – وهو سابق الميداني – والزمخشري – وهو معاصره – رويا المثل: (رأسٌ برأسٍ وزيادةُ خمسمائة)[٣] برفع (زيادة) وسياقه عندهما كما عند الميداني.

فتفسير ما بالمثل راجع إلى غموضٍ أنّ به جرًّا على الجوار، أو إلى أثر كثرة الاستعمال وسرعة الأداء.

* * *

---

(١) (المائدة) من الآية (٦).

(٢) (التبيان في إعراب القرآن) للعكبري ١/٤٢٢/ ٤٢٤.

(٣) راجع (جمهرة الأمثال) ١/٤٨٨، و (المستقصى) ٢/٩١.

ثانيًا – حال حذف المسند :

وهذه حالاتُ شذوذٍ وقعت خلاله :

(حذفُ الفعلِ بَعْد لو)

منع بعض النحاة أن يقال (لو زيد قام) إلا في الشعر أو الندور، قال ابن هشام : (عن البصريين أنه لا يجوز «لو زيد قام»، إلا في الشعر أو الندور نحو : «لَوْ ذاتُ سِوارٍ لَطَمَتْنى»[١]. ورُوى هذا الرأي لابن عصفور)[٢].

لقد وصفوا بالندرة ما وقع بالمثل :

(لَوْ ذاتُ سوارٍ لَطَمَتْنى)[٣].

ولكن أكثر النحاة على أن حذفه جائز مطرد لدلالة المذكور بعده عليه، قال ابن هشام : (يطّردُ حذفه مفسرًا)[٤].

وقد رد المرادي على ابن عصفور قائلًا : (الظاهر أن ذلك لا يختص بالضرورة والنادر. بل يكون في فصيح الكلام، كقوله تعالى : ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزائِنَ رَحْمَةِ رَبِّى﴾ حذف الفعل فانفصل الضمير)[٥]

وقال ابن يعيش في مثلنا : (الاسم الذى هو ذات سوار مرتفع بعد لو بفعل متروك دل عليه لطمتنى، والتقدير لو لطمتنى ذات سوار لطمتنى)[٦].

وقد رأى بعض الباحثين في البلاغة أن في هذا التركيب في مثلنا دلالة على الاختصاص، فهو مقصود لمعنى لا يكون بغيره[٧].

فالمسألة في المثل خلافية يؤيد فيها رأي بعض على بعض.

* * *

---

(١) (مغنى اللبيب) ١٦٩/٢.

(٢) (الجنى الداني) للمرادي ٢٧٨ وهذا مقبول لأن ابن عصفور وصف الأمثال بأنّها (نادِرُ الكلامِ) في (المقرّب) كثيرًا، راجع مثلا ص ١٠٩، ١٩٥.

(٣) (مجمع الأمثال) ٨١/٣.

(٤) (مغنى اللبيب) ١٦٩/٢.

(٥) (الجنى الداني) ٢٧٩.

(٦) (شرح المفصل) لابن يعيش ٨٢/١.

(٧) راجع (البلاغة القرآنية) للدكتور محمد أبو موسى ٢٥٨.

(حذفُ « الفعل » دون دليل)

أوضح ابن هشام أن الفعل يجوز حذفه إذا دل عليه دليل[١] . وقد ورد من أمثال العرب قولهم :

(قَصِيرَةٌ عَنْ طَوِيلَةٍ)[٢]

شرحه الميداني راويه الوحيد قائلًا : (قال ابن الأعرابي : القصيرة التمرة والطويلة النخلة . يضرب لاختصار الكلام)[٣] .

وينبغى أن يكون أصله – على شرح ابن الأعرابي – تُنتِجت تمرةٌ قصيرةٌ عَنْ نَخْلَةٍ طويلةٍ . ولكننى أرى أصله – من خلال استصحاب أنه يضرب لاختصار الكلام – : نابَتْ قصيرةٌ (أي كلمة قصيرة أو أي شيء قصير) عن طويلة .

فالمثل حكميٌّ يهدف إلى النصح باختصار الكلام وإقلاله – وقد وردت أمثال كثيرة بهذا المعنى – عن طريق بيان حقيقة هي أن الكلمة القصيرة – ويمكن أن يتوسع في التفسير فكل شيء قصير ناب عن طويل كان الألزم – نابَتْ عن الطويلة وكفَتْ صاحبها عناء التطويل ، فمن أَكْثَرَ أَهْجَرَ كما قالوا .

وفي هذا التقدير أمران مشكلان :

أولهما – أنه حذف دون دليل ، فليس في الكلام قرينة تدل على المحذوف غير ما ذكره الميداني أنه مضرب المثل .

آخرهما – أن الحذف من المثل – وهو حكمي – غريب ؛ لأن الحكيم – كما سبق[٤] – مفتقر إلى الذكر أكثر من الحذف ليوضح المعنى الحكمي .

ويبدو لي أن المثل كان في أوَّليَّته هكذا : (أَغْنَتَ « نابت » قصيرة « كلمة قصيرة » عن طويلة) – ثم أتت عليه كثرة الاستعمال وسرعة الأداء ، فحذفت منه بعد أن ارتبط الكلام بمدلوله ومضربه وأصبح قابلا لأن يحذف منه فلا يُخِلُّ هذا باستعماله .

وهنا احتمال آخر ، هو أن يكون ما بالمثل بعض آثار لغة الشعر ، فهو شطر من المجتث بالوقف على آخره ، لا يبعد أن يكون ضُمِّن شعرًا حذف منه ، أو أخذ من شعر محذوفًا منه .

فتفسير المسألة أن تكون من آثار كثرة الاستعمال وسرعة الأداء ، وأن تكون من آثار لغة الشعر باقتطاع المثل منه .

* * *

---

(١) راجع (مغنى اللبيب) ١٦٩/٢. (٢) (مجمع الأمثال) ٤٩٩/٢.

(٣) نفسه.

(٤) راجع بحث (حذف المسند إليه) في الفصل الأول من الباب الأول.

(حذفُ الخبر مع وجود حال صالحة)

من مواطن حذف الخبر وجوبًا (أن يكون المبتدأ إما مصدرًا عاملًا في اسم مفسر لضمير ذي حال، لا يصح كونُها خبرًا عن المبتدأ المذكور، نحو «ضربي زيدا قائما»، أو مضافا للمصدر المذكور نحو: «أكثرُ شُرْبِى السَّوِيقَ مَلْتُوتًا»، أو إلى مؤول بالمصدر المذكور نحو: «أكثرُ ما يكونُ الأَميرُ قائمًا» وخبر ذلك مقدر «إذ كان» أو «إذا كان» عند جمهور البصريين، وبمصدر مضاف إلى صاحب الحال عند الأخفش، واختاره الناظم، فيقدر في: «ضربى زيدًا قائمًا» ضربه قائما، ولا يجوز «ضربي زيدًا شديدًا» لصلاحية الحال للخبرية فالرفع واجب، وشذ قولهم: «حُكْمُكَ مُسَمَّطًا» أىْ حكمك لك مثبتًا)[1].

وشرح المُصَرِّح وجه شذوذه قائلا: (شذوذه من وجهين:

أحدهما: النصب مع صلاحية الحال للخبرية.

والثاني: أن الحال ليست من ضمير معمول المصدر وإنما صاحب الحال ضمير المصدر المستتر في الخبر ولا يصح أن يكون الحال من الكاف المضاف إليها لأن الذوات لا توصف بالنفوذ)[2] وهذا القول (حكمك مسمّطًا) مثل قديم، أجمل نقاشي له، ولما قيل فيه فيما يأتي:

أولا - لم يقتصر هذا الحذف على الأمثال، بل ورد في كلام العرب شعره ونثره وفي القرآن الكريم.

أما الشعر فالقول المنسوب إلى الزبّاء:

ما لِلْجِمال مَشْيُها وَئِيدا[3]

فقد أوِّل بحذف الخبر وسد الحال مسده، وهي صالحة لأن تَكُونَهُ.

وأما النثر فقد روى الأخفش عنهم «زَيْدٌ قائمًا»[4]، وأوّله ابن مالك بحذف الخبر وسد الحال مسده وهي صالحة.

وأما القرآن الكريم فقراءة سيدنا على - كرم الله وجهه -: ﴿وَنَحْنُ عُصْبَةً﴾[5]، وقد أوّلت بحذف الخبر وسد الحال الصالحة مسده.

ثانيا - لم يَرْوِ جامعو الأمثال هذا المثل كما روّاه النحاة واستشهدوا به، فقد رواه الميداني

---

(١) (أوضح المسالك) لابن هشام ١/١٦٠.

(٢) (شرح التصريح) للشيخ خالد ١/١٨١ - ١٨٢، وراجع (حاشية الصبان) ١/٢٢٠.

(٣) راجع (أوضح المسالك) ١/٣٢٩، و (شرح التسهيل) ٢/١٠٨.

(٤) راجع (شرح التسهيل) ١/٣٢٥.

(٥) راجع (شرح التصريح) ١/١٨٢.

والعسكري؛ أما الميداني فرواه روايتين: (حُكْمُكَ مُسَمَّطٌ) و (خُذْ حُكْمَكَ مُسَمَّطًا)[١]، وأما العسكري فرواه: (حُكْمَكَ مُسَمَّطًا)[٢].

وقد أدرك هذا الشيخُ محمد محيي الدين عبدالحميد، فقال: (ما ذكره النحاة رواية ثالثة، ولعلها مركّبة من هاتين الروايتين)[٣] يقصد (حُكْمُكَ مُسَمَّطٌ) و (حُكْمَكَ مسمطًا).

ويبدو لي في هذا الأمر رأى آخر:

قال ابن منظور: (من أمثال العرب السائرة قولهم لمن يجوز حكمه، «حُكْمُكَ مُسَمطًا»؛ قال المبرد: وهو على مذهب «لَكَ حُكْمُكَ مسمطًا» أي متمّمًا، معناه لك حكمك، ولا يستعمل إلا محذوفًا)[٤].

فيبدو لي أن هذا المثل القديم مغير عن الأصل الذي ذكره المبرد؛ لقد كان (لَكَ حُكْمُكَ مُسَمَّطًا) ثم صار (حُكْمُكَ مُسَمَّطًا) ثم صار (حُكْمُكَ مُسَمَّطٌ).

أما انتقاله من الشكل الأول إلى الشكل الثاني فقد أومأ إليه المبرد، ولا يَتعاظَمُ كثرةَ الاستعمال حذفُ جزء متطرفٍ.

وأما انتقاله من الشكل الثاني إلى الشكل الثالث فقد تنبأ به بعض النحاة: نقل الشيخ يس عن اللقاني شرحه لما في المثل من إشكال آتٍ من صلاحية الحال لأن تكون خبرًا -وكلامه عن رواية النحاة (حُكْمُكَ مُسَمَّطًا)- قال: (لو نصبت على الحالية ربما وقف عليه بالسكون على لغةٍ فيتوهم أنه خبر لا حال، فالواجب الرفع إن قصد أنه خبر، وذِكْر الخبر إن قصد أنه حال)[٥].

لقد حدث ما تنبأ به هذا النحوي، فتحولت الحال إلى خبر.

ولكن جامعي الأمثال هم الذين أثبتوا الشكل الثالث الأخير، على حين بقي الشكل الثاني بكتب النحاة.

فالشكل الذي شذذه النحاة إنما فعل به هذا كثرة الاستعمال المُفْضيةُ إلى التخفّف من بعض الكلام ليسهل على اللسان.

* * *

---

(١) (مجمع الأمثال) ٣٧٦/١ والمُسَمَّط الجائزُ الذي لا يُرَدّ.

(٢) (جمهرة الأمثال) ٣٧٤/١.

(٣) (أوضح المسالك) ١٦١/١ حاشية المحقق.

(٤) (لسان العرب) مادة (سمط).

(٥) (حاشية الشيخ يس على شرح التصريح) ١٨١/١ وراجع (حاشية الصبان) ٢٢٠/١.

الفصل الثالث

الجملة

أولا - حال ذكر الجملة :

(أ) نوع الجملة :

وقد وقعت به بعض حالات الشذوذ ، أعرضها فيما يأتي محللا :

(الإخبارُ بالزّمان عن الـجُثّة)

ذهب قوم من النحاة إلى منع الاخبار بظرف الزمان عن الجثة[١] . وقال الشيخ خالد : (الصحيح المنع مطلقًا)[٢] .

ولكن ورد من أمثال العرب قولهم :

١- (اَلْيَوْمَ خَمْرٌ وغَدًا أَمْرٌ)[٣]

٢- (اَلْيَوْمَ قِحافٌ وَغَدًا نِقافٌ)[٤]

وفيهما أُخبر (باليوم) وهو ظرف زمان ، عن (خمر ، وقحاف) المؤخرين ، وهما اسما جثة .

وفي المسألة نقاش يلي أجماله :

أولا - لم يقتصر الإخبار بظرف الزمان عن الجثة ، على الأمثال ، بل ورد في الشعر والنثر .

أما الشعر فكقول الشاعر :

(أَكُلَّ عـامٍ نَـعَـمٌ تَحْـوُونَـه يُـلْـقِـحُـهُ قَـوْمٌ وتُـنْـتِـجُـونَـه)[٥]

وفيه إخبار (بكل عام) وهو ظرف زمان ، عن (نَعَم) وهو جثة .

وأما النثر فكقول الرسول - ﷺ - : « غَدًا اليَهودُ وبعد غدِ النَّصارى »[٦] .

ثانيا - ذهب أولئك المانعون إلى أن ما ورد من ذلك يؤول[٧] ، والتأويل في كلٍّ بالحذف ؛ فهو في البيت : (أكلَّ عامٍ إحرازُ نَعَمٍ) ، وفي قول الرسول - ﷺ - : « غدًا تَعْيِيد اليهودِ وبعد

---

(١) راجع (شرح ابن عقيل) ٢١٤/١.

(٢) (شرح التصريح) ١٦٨/١.

(٣) (مجمع الأمثال) ٥٢٦/٣.

(٤) نفسه ٥٣٢/٣ والقحاف جمع (قِحْف) وهو إناء يشرب فيه، والنِّقاف شقُّ الهامة عن الدماغ وهو كالسابق، أي اليوم مشاربة بالقحف وغدًا مقاتلة.

(٥) راجع (شرح التسهيل) ٣١٩/١ و (شواهد التوضيح) ٣٢.

(٦) راجع (شواهد التوضيح) ٣٢.

(٧) راجع (شرح التسهيل) ٣١٩/١، و (شرح ابن عقيل) ٢١٤/١، و (شرح التصريح) ١٦٧/١.

غدِ تعييدُ النصارى)، وفي المثل الأول (اليوم شربُ خَمْرٍ)[1]، والمثل الثاني كالأول.

وذهب غير أولئك من النحاة إلى إجازة الإخبار بظرف الزمان عن الجثة بشرط أن يفيد، وهذه الافادة متحققة بكون اسم الجثة مُشْبهًا اسم المعنى في حدوثه وقتًا بعد وقت، أو بتخصيص اسم الزمان بوصف أو بإضافة مع كونه مجرورًا بفى في الوقت نفسه، أو بتقدير اسم معنى محذوف هو المضاف واسم الجثة مضاف اليه[2].

قال ابن مالك في شكل الإفادة الأخير: (لو كان معه قرينة تدل على اسم معنى محذوف جاز، كقولك: قدوم زيد اليوم وعمرو غدًا، أي وقدوم عمرو، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه لوضوح المعنى. فكذلك يقدر قبل: «اليهود والنصارى» مضافان من أسماء المعاني، ليكون ظرفا الزمان خبرين عنهما.

فالمراد -والله أعلم- فغدا تعييد اليهود وبعد غد تعييد النصارى)[3].

وقول الرسول - ﷺ - في كلام ابن مالك كمثلينا، فإذا كان سياق قول الرسول - ﷺ - قد دل على أن الأخبار مفهوم على أنه عن اسم معنى محذوف، فكذلك سياق المثلين؛ فهما من كلام امرئ القيس بن حجر الكندي عندما أتاه خبر موت أبيه وهو يشرب[4].

فقد دلت الحال على الإخبار عن (شرب خمر) و (مشاربة قحاف) كما قال النحاة. فالمسألة خلافية.

ثالثا - قد بدا لي أن امرأ القيس -وهو شاعرٌ ملكٌ- قصد المبالغة من وراء هذا التركيب، دفعه إليها اضطرابه لموت أبيه، والاضطراب يوصل الانسان إلى المبالغة في القول والفعل. كان يشرب الخمر ثم جاءه خبر موت أبيه فقال: اليوم خمر وغدًا أمر، واليوم قحاف وغدا نقاف، مبالغا بتَمْحيض اليوم للخمر، والغد لما ينويه من أمر مُسَرٍّ، وقد ساعد على هذا تقديمه الظرف، فأشبه المبتدأ.

فقد وَضَح أن ما بالمثلين خلافي، أو أنه بعض آثار الاضطراب.

* * *

---

(١) راجع (شرح التصريح) ١/ ١٦٨، و (أمالى ابن الشجري) ١/ ٨٠ فقد قال: (كقوله: «اليوم خمر وغدا أمر» أي اليوم شرب خمر، وغدا حدوث أمر، وإنما دل على هذه المحذوفات أن ظروف الزمان لا تكون أخبارًا عن الأعيان).

(٢) راجع (شرح التسهيل) ٣١٩/١ - ٣٢٠، و (شرح ابن عقيل) ٢١٤/١ - ٢١٥ حاشية المحقق العلامة.

(٣) (شواهد التوضيح) ٣٢.

(٤) راجع (مجمع الامثال) ٥٣٢/٣ و (العقد الفريد) ٥٩/٣.

(تذكيرُ الفعلِ وفاعلُه حقيقيُّ التأنيث)

وقد جعله ابن عصفور من ضرائر البدل وإن تحدّث عنه على أنه من حذف تاء التأنيث ، ونقل : (قول جرير :

لَقَدْ وَلَدَ الأُخَيطِلَ أُمُّ سَوْءٍ   على بابِ اسْتِها صُلُبٌ وشامُ

وقول الآخر :

إنَّ امْرءًا غَرَّهُ مِنْكُنَّ واحِدةٌ   بَعْدِي وَبَعْدَكِ في الدُّنْيا لَمَغْرُورُ

ألا ترى أن التاء قد حذفت من الفعل المسند إلى « أم » في البيت الأول ، وإلى واحدة في البيت الثاني؟

وإن جاء شيء من ذلك في سعة الكلام كان شاذًا عنده يحفظ ولا يقاس عليه . وسواء في ذلك أن يُفصل بين الاسم والفعل أو لا يفصل)[١] .

وقد ورد من أمثال العرب قولهم :

(إذا أَعْياكِ جاراتُكِ فَعُوكِي عَلَى ذِي بَيْتِكِ)[٢]

وفيه تذكير الفعل (أعيى) وفاعله (جارات) مؤنث حقيقي التأنيث .

ولكن إذا كان هذا هو رأى المبرد ، وابن عصفور الذي نقل عنه ما سبق ووافقه ، وغيرِهما ، فقد أجاز غيرهم تذكير الفعل إذا فصل بينه وبين فاعله المؤنث الحقيقي التأنيث .

قال ابن جنى : (من تذكير المؤنث قوله :

إن امرءًا غَرّه مِنْكُنّ واحدةٌ   بَعْدِي وَبَعْدَكِ في الدُّنْيا لَمَغْرورُ

لما فصل بين الفعل وفاعله حذف علامة التأنيث ، وإن كان تأنيثه حقيقيًا ، وعليه قولهم : حَضَر القاضيَ امرأةٌ ، وقوله :

لَقَدْ ولَدَ الأخيطَلَ أُمُّ سَوْءٍ   على بابِ استِها صُلُبٌ وشامُ)[٣]

وكذلك قال ابن مالك وجعل منه قول الحق سبحانه : ﴿إذا جاءكم المؤمناتُ﴾[٤] قائلًا : (أما قوله تعالي : ﴿إذا جاءكم المؤمنات﴾ فمن أجل الفصل بالمفعول)[٥] .

وكذلك المثل فصل فيه بين الفعل وفاعله بالمفعول . فالمسألة خلافية .

---

(١) (ضرائر الشعر) لابن عصفور ٢٧٨، وراجع (خزانة الأدب) ٤٨٧/٩.

(٢) (مجمع الأمثال) ١٣٥/١ وعوكى أي أقبلي، والمقصود إذا أعياك الشيء من قبَلِ غيرك فاعتمدى على ما ملكك.

(٣) (الخصائص) ٤١٦/٢.

(٤) (سورة الممتحنة) من الآية (١٠).

(٥) (شرح التسهيل) ١١٣/٢.

وقد قال سيبويه مفسّرًا -من قِبَل هؤلاء- السبب وراء جواز التذكير مع الفصل: (وكلما طال الكلام فهو أحسن، نحو قولك: حضر القاضي امرأةٌ؛ لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل، وكأنه شيء يصير بدلًا من شيء)[١].

وقد أحسن الدكتور تمام فهم هذا الأمر عن النحاة -وبخاصة سيبويه- فجعل إهمال المطابقة هنا من نتائج تضافر القرائن، وإغناء بعضها عن بعض[٢]، وهو كأنه مُشتَقىً من قول سيبويه السابق: (كأنه شيء يصير بدلًا من شيء).

ولا يبعد ما في المثل عن أن يكون على لغة من قال: (قال فلانة)، وقد رواها العلماء، وذكرها ابن مالك احتمالا لما جاء من ذلك[٣].

فتفسير ما بالمثل كون المسالة خلافية أيد فيها رأى بعض على بعض.

* * *

---

(١) (الكتاب) ٣٨/٢.

(٢) راجع (اللغة العربية) للدكتور تمام حسان ٢٣٨.

(٣) راجع (شرح التسهيل) ١١٢/٢، و (الكتاب) ٣٨/٢.

(ب) طول الجملة :

وقد حدثت حالات الشذوذ التالية خلاله :

(العطفُ على معمولَي عاملَيْن مختلفَيْن)

وهو (أن تعطف بحرف واحد معمولَيْن مُخْتلفَيْن كانا في الإعراب كالمنصوب والمرفوع أو متفقَيْن كالمنصوبين أو المرفوعين ، على معمولي عاملين مختلفين)[١] . وهو ممنوع عند كثير من النحاة ، لأن (حرف العطف كالعامل ولا يقوى أن يكون حرف واحد كالعاملين)[٢] .

وقد ورد من أمثال العرب ما تحمّل هذا ، وهو قولهم :

١- (ما كلُّ سَوْداءَ تَمْرةً ولا بيضاءَ شَحْمةً)[٣]

٢- (رُبَّ عالِمٍ مَرْغوبٌ عنه ، وجاهلٍ مُسْتَمَعٌ مِنْه)[٤]

٣- (رُبَّ مُؤْتَمَنٍ ظَنِينٌ ، ومُتَّهَمٍ أَمِينٌ)[٥]

ففي المثل الأول عطف (بيضاء) على (سوداء) وهذه معمولة المضاف (كل) ، وعطف (شحمة) على (تمرة) وهي معمولة (ما) المشبهة (بليس) . وفي المثل الثاني عطف (جاهل) على (عالم) وهذا معمول (رب) ، وعطف (مستمع) على (مرغوب) وهذا معمول المبتدأ أو الابتداء والمبتدأ على الاختلاف في هذا الأمر ، ومثلُ المثل الثاني الثالثُ .

وبما سبق مواطن نقاش يلي إجماله :

أولا - لم يرو أحد من جامعي الأمثال المثل الأول كما رواه النحاة ؛ فقد رواه الميداني والزمخشري : (ما كلُّ بيضاءَ شحمةً ولا كلُّ سوداءَ تمرةً)[٦] ، ورواه العسكري : (ما كلُّ سوداءَ تَمْرةٌ) وقال في شرحه : (مثله قولهم : (ما كُلُّ بيضاءَ شَحْمةٌ)[٧] ، ورواه ابن سلمة : (ما كلُّ سوداءَ تمرةً ولا كلُّ بيضاءَ شَحْمَةً)[٨] . ورواية ابن سلمة أهمها لأنها كرواية النحاة غير أنها لم يحذف منها (كل) الثانية التي دار فيها الكلام ونشأ عن حذفها الجدال .

والذي يبدو لي أن رواية النحاة تالية في الزمن لرواية جامعي الأمثال ، وأن كثرة الاستعمال

---

(١) (شرح الكافية) للرضى ٣٢٣/١.

(٢) نفسه ٣٢٤/١، وراجع (مغنى اللبيب) ١٠١/٢، و (أمالي ابن الحاجب) ١٣٤/١، و (التبصرة والتذكرة للصيمري ٢٠٠/١، و (ضرائر الشعر) لابن عصفور ١٦٦.

(٣) جوّز سيبويه هذا الشكل ثم اتُّبع فيه: (الكتاب) ٦٦/١ وستأتى رواية الميداني.

(٤) (مجمع الأمثال) ٦٥/٢.

(٥) نفسه.

(٦) راجع (مجمع الأمثال) ٢٧٥/٢، و (المستقصى) للزمخشري ٣٢٨/٢.

(٧) (جمهرة الأمثال) للعسكري ٢٨٧/٢.

(٨) (كتاب الفاخر) لابن سلمة ص ١٥٩.

والاضطراب أفضيا إلى طرح (كل) الثانية وقد دلت الأولى عليها ولم يلتبس المعنى ، وهذا يؤكد رأى سيبويه في هذا المثل - لا في هذه المسألة - فقد رأى أنه من حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على حاله كأن المضاف ظاهر ، ثم قال : (استغنيتَ عن تثنية (كل) لذكرك إياه في أول الكلام ولقلة التباسه على المخاطب)[١] .

ثانيا - لم يقتصر العطف على معمولي عاملين مختلفين على الأمثال ، بل ورد في الشعر والقرآن الكريم ، أما الشعر فكقول أبي دواد :

أَكُـلَّ امْـرِئٍ تَحْـسَـبِـينَ امْـرءًا ونـارٍ تَـوَقَّـدُ بـالـلَّـيْـلِ نـارا)[٢]

وفيه عطف (نار) على (امرئ) و (نارًا) على (امرءًا) بالواو .

وأما القرآن الكريم فكقول الحق سبحانه : ﴿إن في السموات والأرض لآياتٍ للمؤمنين وفي خلقكم وما يبث من دابة آياتٌ لقوم يوقنون واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريفِ الرياح آياتٌ لقوم يعقلون﴾[٣] وفيها عطفت الواو (تصريف) على المجرور (بفي) ، و (آيات) الأخيرة بالرفع ، على (آيات) المرفوعة بالابتداء قبلها ، والأمر نفسه في قراءة من نصب (آيات) في المواضع الثلاثة[٤] .

ثالثا - أوَّلَ المانعون ما ورد من ذلك بحيث لا يكون عطفا على معمولى عاملين ؛ فقد قالوا في بيت أبي دواد -ومثله المثل الأول - : إنه على حذف المضاف وعدم إقامة المضاف إليه مقامه ، لأنه كأنه مظهر لدلالة (كل) الأولى عليه[٥] ، حتى لقد قال الصيمري في المثل : (تقول : ما كلُّ سوداءَ تمرةً ، ولا بيضاءَ شحمةً ، وإن شئت « شحمةٌ » بالرفع ، وتفسيره أن « كل » اسم « ما » و « سوداء » في موضع جر « بكل » و « تمرة » خبرها ، و « بيضاء » في موضع جر بتقدير « ولا كل بيضاء » الا أنك حذفت « كلًّا » الثاني من هذا لدلالة الأول عليه ، لأن الكلامين قد صارا بمنزلة جملة واحدة ، ولو نويت الانفصال لم يكن بُدٌّ من إعادة « كل » لئلا يكون عطفًا على عاملين)[٦] .

وقالوا في الآية ثلاثة أوجه - كما نقل ابن هشام - : (أحدها أن « في » مقدرة فالعمل لها ويؤيده أن في حرف عبدالله التصريح « بفي » وعلى هذا الواو نائبة مناب عامل واحد وهو الابتداء أو (إن) . والثاني أن انتصاب « آيات » على التوكيد للأولى ورفعها على تقدير مبتدأ أي

(١) (الكتاب) ٦٦/١.

(٢) راجع (الكتاب) ٦٦/١، و (شرح التسهيل) ٢٧٠/٣، ٢٧٢، ٢٩٢، ٢٩٣.

(٣) (الجاثية) الآيات (٣، ٤، ٥).

(٤) راجع (البحر المحيط) ٤٢/٨، وهي قراءة الأعمش والجحدري وحمزة والكسائي ويعقوب.

(٥) راجع (الكتاب) ٦٦/١ و (شرح التسهيل) ٢٧٠/٣.

(٦) (التبصرة والتذكرة) للصيمري ٢٠٠/١.

هي آيات وعليهما فليست «في» مقدرة. والثالث: يخص قراءة النصب وهو أنه على إضمار «إنّ» و «في»)[١].

رابعا – خالف غيرهم من النحاة، قال ابن الحاجب: (اختلف الناس في مسألة العطف على معمولي عاملين، فمنهم من يمنعه وهم أكثر البصريين، ومنهم من يجيزه وهم أكثر الكوفيين، ومنهم من يفَصّل)[٢]. ورأىُ المُفَصّل وجيهٌ جدًا ولا تخرج عنه الأمثال السابقة؛ فالعطف إذا كان مثل (في الدار زيد والحجرة عمرو) كان عنده جائزًا من أجل تساوى الكلام وتوازنه وجَرْيِ آخره على أوله كما قال المفصّل. فحقيقة الأمر هنا أن العطف كان هكذا: (في الدار زيد وفي الحجرة عمرو) ثم حذف حرف الجر وصار الشكل عطفًا على معمولي عاملين. وكذلك الأمثال السابقة، فأصل المثل الثاني – فيما أفهم – (رب عالمٍ مرغوبٌ عنه ورب جاهلٍ مستمعٌ منه) ولكن العطف – الذي يكون للجمل المتشابهة في التركيب – أَقْدَمَ المتكلمين على أن يتخفّفوا من حرف الجر لدلالة المعطوف عليه فلن يقع التباس، ومن أجل هذا قال ابن هشام: (فالحق جواز العطف على معمولى عاملين في نحو «في الدار زيد والحجرة عمرو»)[٣]. وإذا كان الغرض في الكلام العادي التخفيف – والأمثال أشد طلبا له لكثرة استعمالها – ففي هذه الأمثال السابقة – وهي حكمية – غرض آخر سبق حديث عنه[٤]. فالحكيم الذي يعظ بشرح حقائق الأشياء، أراد بهذا أن يجعل الحقيقتين المتناقضتين (الرغبة عن العالم، والاستماع من الجاهل) – وغيرُ هذا المثل مثْلُه – حقيقةً واحدة مؤكدة مسلمة، فأسقط ذلك على التركيب بالعطف على معمولي عاملين، فبه يكون ما لدينا جملة واحدة. أما إذا قال: (رب عالم مرغوب عنه ورب جاهل مستمع منه) فسيكون ما لدينا جملتين متعاطفتين، وفي هذا إضعافٌ للحسم الذي كان.

وخلاصة هذه المسألة أنها خلافية وأن الأمثال الثلاثة وغيرها من كلام العرب وما رُئى كذلك من القرآن الكريم، يؤيد رأى المجيزين وبخاصة من فَصّل، فأكثر ما ورد من ذلك كالذي جوزوه، جَرَى آخره على أوله. ومن ثم قال ابن هشام: (لا إشكال حينئذ في الآية)[٥] والرأىُ ما رَأَوْا.

* * *

---

(١) (مغنى اللبيب) ١٠٢/٢، وراجع (البحر المحيط) ٤٣/٨.

(٢) (أمالى ابن الحاجب) ١٣٤/١.

(٣) (مغنى اللبيب) ١٠٢/٢، وراجع (أمالى ابن الحاجب) ١٣٤/١، وما بعدها، و (شرح الكافية) للرضى ١/ ٣٢٣، وما بعدها، و (تحصيل عين الذهب) للأعلم الشنتمرى ٣٢/١، عن (شعر أبي تمام) للدكتور شعبان صلاح ٢١٤.

(٤) راجع بحث (امتداد المسند شبه الجملة الظرفي) في الفصل الثاني من الباب الأول.

(٥) (مغنى اللبيب) ١٠٢/٢.

(جـ) امتداد الجملة :

وقد حدثت خلاله بعض حالات شذوذ ، يلي عرض لها وتحليل :

(رَفْعُ المُضارِعِ في جَوابِ الشَّرْطِ المَجْزوم)[١]

قال سيبويه : (لا يحسُنُ «إن تأتني آتيك» من قبَلِ أنّ إنْ هي العاملة . وقد جاء في الشعر ، قال جرير بن عبدالله البَجَليّ :

يا أَقْرَعُ بنَ حابِسٍ يا أَقْرَعُ إنَّكَ إنْ يُصْرَعْ أَخوكَ تُصْرَعُ

أي إنك تصرع إن يصرع أخوك)[٢] .

ظاهر هذا الكلام أن رفع المضارع في جواب الشرط المجزوم خاص بالضرورة ، وقد فهم هذا الأشموني فقال : (صرح في بعضها بأنه ضرورة ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، فإنه قال : «وقد جاء في الشعر»)[٣] . وكذا نقل البغداديُّ عن بعض النحاة[٤] .

وقد ورد من أمثال العرب ما تحمّل هذا الأمر ، وهو قولهم :

١- (ألْوَقْسُ يُعْدِى فَتَعَدَّ الوَقْسا مَنْ يَدْنُ لِلْوَقْسِ يُلاقِى تَعْسا)[٥]

٢- (مَثَلُ جَليسِ السّوء كالقَيْنِ إلّا يَحْرِقْ ثَوْبَكَ بِشَرَرِهِ أَوْ يُؤْذِيكَ بِدُخانِهِ)[٦]

ففي المثل الأول (يلاقي) جواب شرط غير مجزوم وفعل الشرط (يدن) مجزوم .

وفي المثل الثاني ظاهر (يؤذي) - وهو مرفوع - أنه معطوف على (يحرق) وهو فعل الشرط المجزوم .

وأشير فى البدء إلى أن المعنى لا يستقيم بعطف (يؤذي) على (يحرق) ، وقد قال الميداني في شرحه : (مثل هذا قول مصعب بن سعد بن أبي وقاص : لا تجالس مفتونا فإنه لا يخطئك منه إحدى خَلَّتَيْن : إما أن يفتنك فتتابعه ، أو يؤذيك قبل أن تفارقه)[٧] .

فالمعنى في هذا المثل على هذا أن القين إن لم يحرق ثوب جليسه يؤذه بدخانه ، ورواية القاسم ابن سلام : (مثل جليس السوء كالقين إلا يحرق ثوبك بشرره يؤذيك بدخانه)[٨] دون (أو) ، ويبدو لي أن الميداني ناقل عنه -وكثيرًا فعل- حتى إن ابن سلام ذكر كلام مصعب بن سعد بن أبي وقاص الذي نقله الميداني .

---

(١) سبق في بحث الشذوذ في خلال امتداد المسند الجملة الفعلية تعرّضٌ لهذه المسألة، وقد تعرضت لها هنا لأنها حقيقة واقعة، أما هناك فكانت مُتَوَهمةً نفاها البحث.

(٢) (الكتاب) ٦٧/٣.

(٣) (حاشية الصبان على شرح الأشموني) ١٩/٤.

(٤) راجع (خزانة الأدب) ٤٨/٩.

(٥) (مجمع الأمثال) ٤٤٢/٣، والوقس الجرب، يقول: تجنب الشرار فإن شرهم يعدى كما تعدى الجربي الصحاح إذا دنت منها.

(٦) نفسه ٢٤٧/٣.

(٧) (مجمع الأمثال) ٢٤٧/٣.

(٨) (كتاب الأمثال) لابن سلام ١٣٠.

(فأو) دخيله يرفضها المعنى، وربما أدخلتها سرعة أداء المثل. ولذا أتناول المثل على أن (يؤذى) جواب الشرط لا معطوف على فعله.

وفيما يلي إجمالي نقاشي:

أولاً – لم يقتصر رفع المضارع في جواب الشرط المجزوم على الأمثال، بل ورد في كلام العرب شعره ونثره، وفي القرآن الكريم.

أما الشعر فكقول جرير بن عبدالله البَجَلي السابق في كلام سيبويه، وكقول أبي ذؤيب الهذلي:

(فَقُلْتُ تَحَمَّلْ فَوْقَ طَوْقِكَ إِنَّها　　مُطَبَّعَةٌ مَنْ يأْتِها لا يَضِيرُها)[1]

وأما النثر فكقول أُمّ حارثة – رضى الله عنها – لرسول الله- ﷺ -: (إِنْ يَكُ في الجَنَّة أَصْبِرْ وأَحْتَسِبْ وإِنْ تَكُنِ الأُخرَى تَرَى ما أَصْنَعُ)[2].

وأما القرآن الكريم فكقراءة طلحة بن سليمان: ﴿أَيْنما تكونوا يدْرِكُكُم الموت﴾[3].

(فتصرعُ) و (يضيرُ) و (تَرَى) و (يُدْرِكُ) في الشواهد السابقة، أفعال جواب مرفوعة، وأفعال الشرط مجزومة.

ثانيا – أوَّلَ أكثر النحاة ما جاء من هذه المسألة تبعا لسيبويه على وجهين:

الأول – أن بالكلام تقديمًا وتأخيرًا وأن جواب الشرط محذوف، فالتقدير في بيت جرير (إنك تصرعُ إن يُصْرَعْ أخوك) وفي بيت أبي ذؤيب: (لا يَضِيرها مَنْ يأتيها)[4].

الوجه الآخر – أن قبل المضارع المرفوع فاء محذوفة، قال سيبويه في بيت أبي ذؤيب: (لَوْ أُرِيدَ حَذْفُ الفاء جازَ)[5]. وقال ابن جنى في الآية (قال ابن مجاهد: وهذا مردودٌ في العربية. قال أبو الفتح: هو لعمرى ضعيف في العربية وبابه الشعر والضرورة، إلا أنه ليس بمردود لأنه قد جاء عنهم. ولو قال: مردود في القرآن لكان أصحَّ معنىً، وذلك أنه على حذف الفاء؛ كأنه قال: فَيُدْرِكُكُمُ المَوْتُ)[6].

ثالثًا – أجاز غير هؤلاء من النحاة هذه المسألة تمسكا بما ورد من شواهدها، ولم يخصوها بالشعر، قال ابن مالك: (قد يرفع بكثرةٍ إن كان الشرط ماضيًا، أو منفيا (بلم)، وبقلةٍ إن كان غير ذلك)[7].

---

(١) راجع (الكتاب) ٧٠/٣، و (شرح التسهيل) ٧٨/٤، و (شرح التصريح) ٢٤٩/٢.

(٢) راجع (شواهد التوضيح) لابن مالك ٢٣١.

(٣) سورة (النساء) من الآية ٧٨، وراجع (المحتسب) لابن جنى ١٩٣/١، و (شرح التسهيل) ٧٨/٤.

(٤) راجع (الكتاب) ٧١/٣، و (شرح التسهيل) ٧٨/٤.

(٥) (الكتاب) ٧١/٣.

(٦) (المحتسب) لابن جنى ١٩٣/١.

(٧) (شرح التسهيل) ٧٨/٤.

وقال في مكان آخر : (كذلك يجوز هنا رفع « ترى » لأنه جواب والجواب قد يرفع وإن كان الشرط مجزوم اللفظ ، كقراءة طلحة بن سليمان : ﴿أَينما تكُونُوا يدرِكُكُمُ المَوْتُ﴾ وكقول الراجز :

يا أَقْرَعُ بنَ حابِسٍ يا أَقْرَعُ إنَّكَ إنْ يُصْرَعْ أَخوكَ تُصْرعُ)[1].

وقال الصبان : (هذه القراءة تمنع اختصاصه بالضرورة)[2].

رابعا – يبدو أن ما حدث بالمثل الأول يحتمل أن يكون بعض آثار لغة الشعر ؛ فهو بيت من الرجز ، لو لم يترك المضارع مرفوعًا فيه لكانت تفعيلة القافية (متفعلْ) على حين أن نظيرتها في الشطر الأول (مستفعلْ) وهما أظهر التفاعيل نغمة .

ورغم أن هذا الاختلاف بينهما جائز ، لا يمتنع أن يريد الشاعر إحكامَ النَّغمة بنيهما فلا يلام ؛ من أجل أن هذا خاصٌ به وبما يراه أَلْيَقَ في كل موضع[3] .

فالمسألة في المثلين خلافية ، ويخصُّ المثل الأول الاقتطاع من شعر .

* * *

(١) (شواهد التوضيح) ٢٣٢ - ٢٣٣.

(٢) (حاشية الصبان على شرح الأشموني) ١٩/٤.

(٣) راجع بحث حذف الجملة في الفصل الثالث من الباب الأول.

(حذف المعطوف والمعطوف عليه)

قد يحذف المعطوف إذا دل عليه دليل ، وعندئذ يجب أن يتبعه العاطف ، وكذلك يحذف المعطوف عليه إذا دل عليه دليل[١] .

وقد ورد من أمثال العرب قولهم :

(خاصِمِ المَرْءَ في تُراثِ أَبِيهِ أَوْ لَمْ تَبْكِهِ)[٢] .

وشرحه الميداني قائلا : (أي إن نلت شيئًا فهو الذي أردت ، وإلا لم تغرم شيئا)[٣] .

وقد فُهم من هذا المثل ومن شرح الميداني له ، أن به حذف المعطوف والمعطوف عليه . قال بعض الباحثين ضمن حديثه عن أهمّ مواضع حذف المعطوف عليه في الأمثال : (٤- فيما فيه المعطوف والمعطوف عليه جملتان شرطيتان : ومن ذلك قولهم : « خاصم المرء في تراث أبيه أو لم تبكه » أي خاصم المرء في تراث أبيه فإن نلت شيئا فهو الذي أردت أو إن لم تنل لم تبكه ، لأنك لم تغرم شيئا)[٤] .

فقد اعتمد الباحث على فهم الميداني ، وقدّر في المثل حذوفًا كثيرة لا دليل عليها ، بل لم يلتزم كلام الميداني . الذي قال في أول كلامه : (أي) فأوضح أنه يقدم تفسيرًا للمعنى لا تحليل بناء ، فجعله الباحث تقديرًا لكلام محذوف بعد جزء المثل الأول .

وقال الميداني : (إن نلت شيئًا فهو الذي أردت وإلا لم تغرم شيئا) وجعله الباحث : (إن نلت شيئا فهو الذي أردت أو إن لم تنل لم تبكه لأنك لم تغرم شيئًا) فتعسَّفَ من أجل أن يخرج من المثل الحذف الذي أراد .

والذي يبدو لي أن بالمثل عطف جملة (لم تبكه) على جملة (خاصم المرء) وهو إن كان عطف خبرية على إنشائية فقد أجازه بعض علمائنا[٥] .

والمعنى الذي قدمه الميداني مفهوم مع هذا العطف ، وهو مفهوم كذلك مع عد جملة (لم تبكه) مستأنفة .

ولكن يبدو لي أن المعنى المقصود من وراء هذا المثل غير ما ذكره الميداني ، وأنه (أُطْلُبْ نصيبًا من تراث أبيه فقد بكيتَهُ معَه) وأنه يضرب في ادعاء المرء ما ليس له .

---

(١) راجع (مغني اللبيب) ١٦٧/٢.

(٢) (مجمع الأمثال) ٤٣٠/١.

(٣) السابق نفسه.

(٤) (الحذف في المثل العربي) للدكتور الحموز ١٤٢.

(٥) راجع (مغني اللبيب) ٩٩، ١٠٠، و (النحو الوافي) لعباس حسن ٦٥٣/٣.

وعلى هذا أرى أن أصل نطق المثل هو (خاصِمِ المَرْءَ في تُراثِ أَبيهِ أَوَ لَمْ تَبْكِهِ) على عطف الاستفهام، وأن كثرة الاستعمال وسرعة الأداء أفضتا إلى التَّخَفُّف من فتحة الواو.

لقد تحدث ابن عصفور ضمن ضرائر نقص الحركة عن (حذفهم الفتحة من عين (فَعَلَ) مبالغةً في التخفيف)[1].

وهذه المبالغة في التخفيف – عنده – لضرورة الشعر، وهي في الأمثال أثر من آثار كثرة الاستعمال، التي سميتها من قبل «ضرورة الكلام الكثير الاستعمال» وصرح بها هو أيضا.

فالواو في (أَوَ لَمْ) بمثابة العين في (فَعَل).

فهنا احتمالان لتفسير ما بالمثل؛ أن يكون الإشكال من الغموض وقد وضحه البحث، وأن يكون من تأثير كثرة الاستعمال وسرعة الأداء المصاحبة للاضطراب.

* * *

(١) (ضرائر الشعر) ٨٤.

(حذفُ المبتدأ مقرونًا بالفاء في جواب الشرط)

قال سيبويه: (سألته عن قوله: إن تأتنى أنا كريم، فقال: لا يكون هذا الا أن يضطر شاعر، من قِبَل أنّ «أنا كريم» يكون كلامًا مبتدأً، والفاء وإذا لا يكونان إلا معلقتين بما قبلهما فكرهوا أن يكون هذا جوابًا حيث لم يشبه الفاء.

وقد قاله الشاعر مضطرًا، يشبّهُهُ بما يتكلم به من الفعل. قال حسان بن ثابت:

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَناتِ اللهُ يَشْكُرَها ... والشَّرُّ بالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثلانِ

وقال الأسدي:

بَنِى ثُعَلٍ لا تَنْكَعُوا العَنْزَ شِرْبَها ... بَنِى ثُعَلٍ مَنْ يَنْكَعِ العَنْزَ ظالِمُ)[1]

وقال ابن مالك: (لكن الضرورة أباحت حذف المبتدأ المقرون بالفاء في جواب الشرط وهو أضعف، فإجازة حذف مبتدأ مقرون بواو الحال أولى. ومثال حذف المبتدأ مقرونا بالفاء قول الشاعر:

بنى ثُعَل لا تَنْكَعوا العنزَ شِرْبَها ... بنى ثعل مَنْ ينكَعِ العَنْزَ ظالمُ

أراد: فَهُو ظالمُ)[2].

وقد تعرض ابن عصفور لمثل هذا في ضرائر نقص الكلمة[3].

ولكن جاء من أمثال العرب قولهم:

١- (إنْ تَرِدِ الماءَ بماءٍ أَكْيَسُ)[4]

٢- (ما ضَرَّ نابِي شَوْلُها المُعَلَّقُ ... إنْ تَـرِدِ الماءَ بمـاءٍ أَوْثَـقُ)[5]

وفيهما حذف المبتدأ مقرونًا بالفاء في جواب الشرط؛ فالأصل فيهما: (فهو «أو فهذا» أكيس، وأوفق).

وفيما سبق النقاش التالي:

أولا - يبدو لي أن هذين المثلين شعر، فأولهما شطر رجز، والآخر بيتٌ منه، وربما أخذ قائل الثاني الشطر الأول وضمّنه شعره مغيّرًا (أكيس) إلى (أوثق)، وقد قال الميداني في شرح الثاني:

---

(١) (الكتاب) ٦٤/٣ - ٦٥.

(٢) (شرح التسهيل) ٢٨٣/١ ولا تنكعوا أي لا تمنعوا بفتح الكاف، وفيه بكسر الكاف وربما كان خطأ طَبْعٍ فالفعل هكذا بالفتح في المضارع، راجع (لسان العرب) مادة (نكع).

(٣) راجع (ضرائر الشعر) ١٦٠ وما بعدها.

(٤) (مجمع الأمثال) ٥٤/١.

(٥) نفسه ٢٦٧/٣.

(هذا مثل قولهم: «إن ترد الماء بماء أكيس»)[١].

وعلى هذا يكون المثلان متحملين بعض آثار لغة الشعر لأنهما منه، فهما مقبولان إذن في نظر أولئك النحاة.

ثانيا - لم يقتصر حذف المبتدأ مقرونًا بفاء الجواب على الأمثال والشعر، بل ورد في النثر الآخر، ومنه قول الرسول - ﷺ - لسعد - رضى الله عنه -: (إِنَّكَ إِنْ تَرَكْتَ وَرَثَتَكَ أَغْنِياءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عالةً)[٢] وقوله - ﷺ - لهلال ابن أمية: (البينةَ وإلّا حَدٌّ في ظَهْرِك)[٣] فالتقدير في الأول: (... فهو خير) وفي الثاني (أَحْضِرِ البيّنة وإنْ لا تُحْضِرْها فجزاؤُكَ حَدٌّ في ظَهْرِكَ).

ثالثًا: أجاز غير أولئك من النحاة حذف المبتدأ مقرونًا بفاء الجواب في الكلام فضلا عن الشعر.

قال ابن مالك في حديث الرسول - ﷺ - لسعد - رضي الله عنه -: (تضمن الحديث الأول حذف الفاء والمبتدأ معًا من جواب الشرط، فإن الأصل: إن تركت ورثتك أغنياء فهو خير. وهو مما زعم النحويون أنه مخصوص بالضرورة. وليس مخصوصا بها، بل يكثر استعماله في الشعر ويقلّ في غيره.

فمن وروده في غير الشعر، مع ما تضمنه الحديث المذكور، قراءة طاوس: ﴿ويسألونك عن اليتامى قل أَصْلِحْ إليهم خَيْرٌ﴾ أي أصلح إليهم فهو خير. وهذا وإن لم يصرح فيه بأداة الشرط، فإن الأمر مضمن معناها. فكان ذلك بمنزلة التصريح بها في استحقاق جواب، واستحقاق اقترانه بالفاء، لكونه جملة اسمية. ومن خص هذا الحذف بالشعر حاد عن التحقيق، وضيّق حيث لا تضييق، بل هو في غير الشعر قليل، وهو فيه كثير)[٤] ثم أورد مثل تلك الشواهد.

فرأى ابن مالك في الشواهد يرد رأيه في شرح التسهيل، وكلام الخليل وابن عصفور ومن تبعهم إنما كان في إكبار حذف الفاء حتى في نماذج حذف المبتدأ مقرونا بالفاء، وقد رأى غيرهم جواز هذا في الاختيار، كما نقل البغدادي[٥] والأشموني[٦].

وانما كان دافعهم الأول إلى الإجازة قراءة طلحة بن سليمان: ﴿أينما تكونوا يدرِكُكُم الموت﴾، فقد جعلوها - كما سبق من حذف الفاء -[٧]

---

(١) (مجمع الأمثال) ٣/٢٦٧.

(٢) راجع (شواهد التوضيح) لابن مالك ١٩٢.

(٣) راجع السابق نفسه ١٩٢.

(٤) (شواهد التوضيح) لابن مالك ١٩٢ وما بعدها.

(٥) راجع (خزانة الأدب) ٩/٥٠.

(٦) راجع (حاشية الصبان على شرح الأشموني) ٤/٢.

(٧) راجع (المحتسب) ١٩٣.

رابعا – سبق منذ قليل، أن رجحت أن يكون قائل المثل الثاني – وهو بيت رجز، أخذ المثل الأول فضمنه شعره مغيّرًا (أكيس) إلى (أوثق). وهنا أشير إلى أن الميداني روى المثل الأول بفتح همزة (ان) وكسرها، ولكنه بنى شرحه للمثل على رواية الفتح قائلا: (يعنى أن ترد الماء ومعك ماء إن احتجت إليه كان معك، خير لك من أن تفرّط في حمله ولعلك تهجُمُ على غير ماء)[1]، ولم يتعرض في شرحه لرواية الكسر ولا تعرض لها في شرحه للمثل الثاني.

والذي يبدو لي أن رواية الكسر تطور عن رواية الفتح؛ فالمثل حكميّ وقد سبق اتضاح ميل الأمثال الحكمية إلى أسلوب الشرط الذي يحقق الوعظ والنصح بطريقة غير مباشرة هي في الوقت نفسه أخصر[2].

وقد تبين كذلك أن سمات بناء الأمثال راسخة في ذهن العربي[3] والذي حدث هنا أنْ مال اللسان إلى ما هو سمة ظاهرة في الأمثال الحكمية فكسَر (إن) فبان التركيب على أن المبتدأ محذوف فيه مقرونًا بفاء الجواب، وهو مع فتح (أن) لا شيء فيه.

ففي المثلين تفاسير ثلاثة لما حدث: كون المسألة خلافية يؤيد المثلان فيها رأى بعض على بعض، والاقتطاع من شعر، وتأثير كثرة الاستعمال وسرعة الأداء المصاحبة للاضطراب.

* * *

(١) (مجمع الأمثال) ١/٥٤.

(٢) راجع بحث امتداد المسند الجملة الفعلية في الفصل الثاني من الباب الأول، وكذلك بحث امتداد الجملة في الفصل الثالث من الباب نفسه.

(٣) راجع التعقيب على الباب الأول.

(حَذْفُ ركني أسلوب التسوية)

من أشكال أسلوب التسوية ما جاء في قوله تعالى: ﴿سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم﴾[١] وهو معتمد على همزة التسوية و (أم) المتصلة.

أما همزة التسوية فهي (الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها)[٢] وأما (أم) (الواقعة بعد همزة التسوية فلا تقع إلا بين جملتين)[٢].

ولكن ورد من أمثال العرب قولهم:

(اَلشَّرْطُ أَمْلَكُ عَلَيْكَ أَمْ لَكَ)[٤]

ومعناه كما قال الحسن اليوسي: (أن ما اشترط فهو لازم وأولى أن يتبع، سواء كان ذلك الشرط عليك أم كان لك)[٥].

وقد فسره بأن المراد أسلوب التسوية غير أنه في تفسيره حَذَفَ الهمزة وفيه اختلاف بين مانع إلا في ضرورة ومجوز في الاختيار[٦]، ولكن الذي في المثل حذف (سواء) وهي الخبر في إعراب الجمهور، والهمزة وما دخلت عليه، وما عطفته (أم) وما عطفت عليه وهو المبتدأ، وبقاء الجار والمجرور (عليك، لك).

وأصل المثل فيما أفهم: (اَلشَّرْطُ أَمْلَكُ سَواءٌ أَكانَ عَلَيْكَ أَمْ كانَ لَكَ).

والذي يبدو لي أن الحكيم أخرج هذا المثل الحكمي قاصدًا هذه الحُذوف به؛ من أجل تحقيق التوازن بين شطريه، فهذا المثل شطران أولهما (الشرط أملك)، وثانيهما (عليك أمك) يكادان يتطابقان وزنًا، ولم يكن هذا التوازن ليكون دون حذف من أصل المثل كما تقدم ذكره.

وقد اتضح من قبل أن الحكيم يقصد أحيانا هذا التوازن بموسيقاه ونغمته من أجل جذب المتلقى، ثم تحفيظه وتعليمه المعنى الحكمي[٧]. وعلماؤنا يجعلون الكلام المسجوع كالشعر في تحمل الضرورة[٨]، والمتوازن أجدر من المسجوع بهذا الشبه.

فما بالمثل بعض آثار تحسين لفظه.

* * *

---

(١) (البقرة) من الآية (٦).
(٢) (مغنى اللبيب) ١/١٦.
(٣) نفسه ١/٤٠.
(٤) (مجمع الأمثال) ٢/١٦٧.
(٥) (زهر الأكم) للحسن اليوسي ٣/٢٣٠.
(٦) راجع (مغنى اللبيب) ١/٤٠، و (خزانة الأدب) ١١/١٢٣، والفصل الثاني من هذا الباب.
(٧) راجع (الأمثال) للدكتور عابدين ١٥٢، وراجع بحث امتداد الجملة في الفصل الثالث من الباب الأول.
(٨) راجع (ضرائر الشعر) لابن عصفور ١٣.

(حذفُ الضمير الرابط للخبر الجملة)

قال سيبويه : (لا يحسن في الكلام أن يجعل الفعل مبنيا على الاسم ولا يذكر علامة إضمار الأول حتى يخرج من لفظ الإعمال في الأول ومن حال بناء الاسم عليه ويشغله بغير الأول ، حتى يمتنع من أن يكون يعمل فيه ، ولكنه قد يجوز في الشعر ، وهو ضعيف في الكلام .

قال الشاعر :

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخيار تَدَّعِي عَلَيّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ

فهذا ضعيف ، وهو بمنزلته في غير الشعر ؛ لأن النصب لا يكسر البيت)[١] .

وجعل ابن عصفور من ضرائر نقص الكلمة : (حذف الضمير الرابط للجملة الواقعة خبرا بالمخبر عنه إذا كان حذفه يؤدى إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه ، نحو قول الأسود بن يعفر :

وخالِدٌ يَحْمَدُ ساداتُنا بالحَقِّ لا يُحْمَدُ بالباطِلِ

وقول الآخر : قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخيارِ...

وقول الآخر :

وَقالُوا تَعَرَّفْها المنازِلَ مِنْ مِنىً وما كُلُّ مَنْ وافَى مِنىً أنا عارِفُ...

ألا ترى أن (يَحْمَدُ) و (أَصْنَعُ) و(عارِفُ) مهيآت للعمل في المبتدآت التي هي أخبار لها وهي مع ذلك مقطوعة عن العمل فيها .

فحذف الرابط في هذه الأبيات وأمثالها يحسن في الشعر ولا يحسن في سعة الكلام ، بل إن جاء شيء حفظ ولم يقس عليه)[٢] .

ومنع بعض النحاة هذا الحذف أن يقع في الشعر وغيره كليهما[٣] . ورغم هذا ورد من أمثال العرب قولهم :

(شَهْرٌ ثَرَى وَشَهْرٌ تَرَى وَشَهْرٌ مَرْعَى)[٤]

وقد ذكره سيبويه بعد كلامه السابق فقال : (زعموا أن بعض العرب يقول : « شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى » يريد : ترى فيه فهذا ضعيف ، والوجه الأكثر الأعرف النصب)[٥] .

ولكن فيما سبق نقاش يلي إجماله :

---

(١) (الكتاب) ٨٥/١.

(٢) (ضرائر الشعر) ١٧٦، ١٧٧.

(٣) راجع (خزانة الأدب) ٣٦٠/١.

(٤) (مجمع الأمثال) ١٧٣/٢.

(٥) (الكتاب) ٨٦/١.

أولا – لا يخفى طلب السجع والازدواج وقد لاحظه السهيلي[١]؛ (فشهر ترى) بحذف الضمير الرابط طابق (شهر ثرى) تماما في الوزن ونغمة السجع. وهذا عند علمائنا كالشعر في تحمل الضرورة[٢].

ثانيا – لم يقتصر حذف هذا الرابط على الأمثال والشعر – كما سبق – بل ورد في القرآن الكريم، ومنه قول الحق سبحانه بقراءة ابن عامر: ﴿وكلٌّ وَعَدَ اللهُ الحُسْنى﴾[٣]؛ قال العكبري: (قرئ: وكلٌّ؛ أي وكلهم، والعائد محذوف؛ أي وَعَده الله)[٤].

ومنه قوله سبحانه بقراءة يحيى وإبراهيم والسلمي: ﴿أَفَحُكْمُ الجاهِلِيَّةِ يَبْغُون﴾[٥]؛ قال العكبري: (يقرأ بضم الحاء وسكون الكاف وضم الميم على أنه مبتدأ، والخبر يبغون، والعائد محذوف أي يبغونه)[٦].

ثالثا – أجاز كثير من النحاة حذف هذا الضمير الرابط إذا كان مفعولا والمبتدأ كل أو شبهه في العموم والافتقار، بل ذكر ابن مالك في التسهيل أنه اجماع[٧]. ولكنّ رأى سيبويه السابق يكسر هذا الإجماع.

ويبدو لي أن إجازة حذف الضمير الرابط إذا كان هو والمبتدأ كما سبق، إنما كانت لما فيه من معنى، إلى تخفيفِ الحذف.

لقد تناول الجرجاني (كلُّه لَمْ أَصْنَع) قائلا: (وإذا تأمَّلْتَه وجدتَهُ لم يَرْتكِبْه ولم يحمِلْ نفسه عليه إلا لحاجةٍ له إلى ذلكَ، وإلا لأنَّه رأى النَّصْبَ يَمْنَعُه ما يُريد. وذلك أنه أراد أنَّها تَدَّعى عليه ذنبًا لَمْ يصنع منه شيئًا البتةَ لا قليلًا ولا كثيرًا ولا بَعْضًا ولا كُلًّا. والنَّصبُ يمنع من هذا المعنى، ويقتضى أن يكون قد أَتَى من الذَّنْب الذي ادّعَته بعضَه)[٨].

أما إذا لم يكن المبتدأ كُلًّا فقد تأولوا ما ورد منه؛ قال ابن جنى: (إن شئت لم تجعل قوله «يبغون» خبرًا، بل تجعله صفة خبر موصوف محذوف، فكأنه قال: أفحكمُ الجاهلية حكمٌ يبغونه، ثم حذف الموصوف الذي هم حكم وأقام الجملة التي هي صفته مقامه، أعنى يبغون)[٩]. وقال الفارسي في البيت السابق: (يَحْتَمِل أن يكون خبر «وخالدٌ» قوله: لا يُحْمد

---

(١) راجع (نتائج الفكر) للسهيلي ٤٣٦.

(٢) راجع (ضرائر الشعر) لابن عصفور ١٣، و (المقرب) ٥٦٣، ومدخل هذا الباب.

(٣) (النساء) من الآية (٩٥)، وراجع (شرح التسهيل) ٣١٢/١.

(٤) (التبيان في إعراب القرآن) للعكبرى ٣٨٣/١.

(٥) (المائدة) من الآية (٥)، وراجع (شرح التسهيل) ٣١٢/١.

(٦) (التبيان في اعراب القرآن) للعكبرى ٤٤٣/١.

(٧) راجع (شرح التسهيل) ٣١٠/١.

(٨) (دلائل الاعجاز) للجرجاني ٢٧٨.

(٩) (المحتسب) لابن جنى ٢١٢/١.

بالباطل، والجملة بينهما اعتراض)[1].

ولكن ذكر ابن مالك أن بعض النحاة يجيز حذف هذا الضمير وإن لم يكن المبتدأ كلا تمسكا بما ورد[2].

رابعا – ضعف المثل عند سيبويه ومن تبعه، مِنْ أنّ (شهر ترى) عنده مبتدأ وخبر، ولكن لغيره فهما آخر أسدّ لأنه مبنى على سياق ربما خفى عليه.

قال السهيلى ناقدا فهم سيبويه لهذا المثل: (أما ما ذكر من قولهم: «شَهْرٌ تَرَى وشَهْرٌ ترى وشَهْرٌ مَرْعَى» وجعْله من هذا الباب بمنزلة «كله لم أصنع» و«زيد ضربت»، فيا بُعْدَ ما بينَهما! هذا نكرة وما بعدها صفة لها لا خبر عنها، فلم يصح نصبه بها، لأن الصفة لا تعمل في الموصوف. وحسن حذف الضمير لأن الحذف في الصفة أحسن منه في الخبر؛ وزاده حسنا ههنا ازدواج الكلام وطلب السجع، (فشهر) في هذه الكلمات مبنى على ما قبله، كأنه يقول: «السَّنَةُ شَهْرٌ تَرَى وشهرٌ تَرَى» أو «من السنة»)[3].

إن (شهر ترى) موصوف وصفة، لا لأن (شهر) نكرة لا تصلح للابتداء؛ فمن مسوغات الابتداء بالنكرة قصد التنويع، وهو قائم بالمثل[4]، بل إن ابن مالك سوغ التنكير في هذا المثل خاصة للعطف[5]، ولكن رجحان كونه موصوفًا وصفة من أن أصل سياقه – كما ذكر السهيلي – (السنة شهر... أو من السنة ...) ويؤكده شرح الميداني له قائلا: (يعنون شهور الربيع)[6].

والذي أفضى بسيبويه إلى أن ضعّف المثل أنه لم يحتمل عنده أن يكون موصوفًا وصفة لأنه لم يقف على سياقه، ولولا هذا لحكم بغير ضعفه لأنه قال في حذفه – أي الضمير الرابط – من الصفة: (هو في الوصف أَمْثَلُ منه في الخبر)[7].

فتفسير ما بالمثل أن المسألة خلافية يؤيد هو فيها رأى بعض على بعض، وأنه بعضُ آثار تحسين الكلام، وأن به غموضا أَقْدَمَ إلى فهم وقوع تلك المسألة به، وضّحه البحث.

* * *

(١) (شرح أبيات المغنى) ٢٨١/٧.
(٢) راجع (شرح التسهيل) ٣١٢/١، و (خزانة الأدب) ٣٦٠/١.
(٣) (نتائج الفكر) للسهيلى ٤٣٦، وراجع (أمالى السهيلي) ٩٠، ٩١.
(٤) راجع (همع الهوامع) للسيوطي ٢٩/٢ وما بعدها.
(٥) راجع (شرح التسهيل) ٢٩٣/١.
(٦) (مجمع الأمثال) ١٧٣/٢.
(٧) (الكتاب) ٨٧/١.

(حذفُ تمييز مخصوص « نِعْمَ » المضمر)

قال سيبويه : (لا يجوز لك أن تقول : نِعْمَ ، ولا رُبَّهُ ، وتسكت ، لأنهم إنما بدأوا بالإضمار على شريطة التفسير ، وإنما هو إضمار مقدَّم قبل الاسم ، والإضمار الذي لا يجوز عليه السكوت نحو : زيد ضربته ، إنما أضمر بعد ما ذكر الاسم مظهرًا ، فالذي تقدم من الإضمار لازم له التفسير حتى يبينه ، ولا يكون فيَ موضع الإضمار في هذا الباب مظهر)[1] .

ولكن ورد من أمثال العرب قولهم :

(إِنْ فَعَلْتَ كذا فَبِها وَنِعْمَتْ)[2]

فظاهر التركيب أن المخصوص بالمدح ضمير مستتر وأن التمييز محذوف ، وقد قال ابن هشام في حذف التمييز في مثل هذا التركيب : (هو شاذ في باب « نعم » نحو : مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الجمعة فبها ونِعْمَتْ ، أي فبالرخصة أَخَذَ ونِعْمَتْ رُخْصَةً)[3] .

لقد منع سيبويه حدوث هذا الحذف للبس والإبهام ، وشَذَّذَ ابن هشام ما وقع منه في الحديث ، والظاهر لي أن الحديث استخدم جزء الوصف في المثل التعبيري السابق ، وهو (بها ونعمت) ، فإذا كان ثم شذوذ فهو في المثل ، وإنما استخدمه غيره .

ولكن ابن مالك تعرض للحديث بعد أن قال : (يضمر ممنوع الإتباع مفسرًا بتمييز مؤخر مطابق قابل (أل) لازم غالبًا)[4] ، فقال : (قلت : غالبًا ، بعد التقييد بلازم ، احترازًا من حذف المميز في قول النبي - ﷺ - : « من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت » أي بالسنة أخذ ، ونعمت السُّنَّةُ سُنَّةً ، فأضمر الفاعل على شريطة التفسير وحذف المميز للعلم به)[5] . فلم يشذذ ما وقع بالحديث لأنه مفهوم ، ويبدو لي أنه إنما كان مفهومًا لأنه مثل تعبيري مستعمل ، وأن هذا المثل متطور عن أصل .

نقل الميداني في شرح المثل : (الهاء في « بها » راجعة إلى الوثيقة ، أي إن فعلت كذا فبالوثيقة أخذت ، ونعمت الخصلة الأخذ بها)[6] .

فقد تخفّفت كثرة الاستعمال وسرعة الأداء من هذا كله وأبقت (نعمت) هكذا بحيث يبدو

---

(١) (الكتاب) ١٧٦/٢.

(٢) (مجمع الأمثال) ١٠٧/١.

(٣) (مغنى اللبيب) ١٧٠/٢.

(٤) (شرح التسهيل) ٨/٣.

(٥) نفسه ١٣/٣ - ١٤.

(٦) (مجمع الأمثال) ١٠٧/١.

المخصوص بالمدح مستترًا ولا تمييز له.

لم يكن هذا الكلام ليفهم لولا أن له أصلا كهذا كان فيه مفهوما ثم تخفف منه وبقى مفهومًا كعادة الكلام الكثير الاستعمال. وربما أكد هذا قول ابن عصفور: (لابد من ذكر اسم الممدوح أو المذموم، ومن ذكر التمييز إذا كان الفاعل مضمرا. وقد يجوز حذف ذلك كله لفهم المعنى، ومن كلامهم: «إن فعلت كذا وكذا فبها ونعمت» أي «ونعمَتْ فعلةً» بحذف التمييز واسم الممدوح)[1].

فهو صريح في أن المثل السابق مفهوم، ولا وجه لكونه مفهومًا إلا أن يكون متحَوِّلًا عن أصل بالتخفف منه، وهذا أثَرُ كثرة الاستعمال وسرعة الأداء المصاحبة للاضطراب. أما الحديث فإنما استعمل المثل.

* * *

(١) (المقرب) لابن عصفور ٧٠ - ٧١.

(حذف حرف النداء من النكرة المقصودة)

منع كثير من النحاة حرف النداء من النكرة المقصودة في مثل: (يا رجل اقبل)، وعلل بعضهم ذاك بأن هذه النكرة (شائعة فتحتاج إلى أن يلزمها الدليل على النداء، وإلا فالكلام ملتبس)[١]. قال الرضى: (إنما لا تحذفه من المعرفة المتعرفة بحرف النداء؛ إذ هي إذن حرف تعريف، وحرف التعريف لا يحذف مما تعرف به حتى لا يظن بقاؤه على أصل التنكير، ألا ترى أن لام التعريف لا تحذف من المتعرف بها، وحرف النداء أولى منها بعدم الحذف؛ إذ هي مفيدة مع التعريف التنبيه والخطاب)[٢].

وجعله سيبويه ضرورة قائلا: (قد يجوز حذف «يا» من النكرة في الشعر، وقال العجاج:

جارِيَ لا تَسْتَنْكِرِى عَذِيرِى

يريد: يا جاريةُ)[٣].

وهو يعنى بالنكرة حال المنادى قبل النداء كما أوضح السيرافي[٤].

وعلل بعضهم ذلك بأن النكرة وصف (لأي) وقد حذفت هذه فلا يحذف حرف النداء لكي لا يجحف بها، قال ابن عصفور ضمن ضرائر نقص الكلمة: (منه حذف حرف النداء من النكرة المقبل عليها نحو قول الراجز:

جارِيَ لا تَستنكِرِى عَذِيرِى

يريد: يا جارىَ. وإنما لم يجز الحذف في سعة الكلام، لأن قولك: «يا رجل» أصله «يا أيها الرجل»، فحذفت الألف واللام و «أي» لأنها وصلة لما فيه الألف واللام، فانحذفت بحذفهما وصارت «يا» عوضًا من الألف واللام المحذوفة، وتعرف بها الاسم لنيابتها مناب أداة التعريف، فلو حذفت (يا) بعد ذلك لكثر الحذف، وكثرته أجحاف)[٥].

ورغم ذلك ورد من أمثال العرب قولهم: (وقد ضممت المثل التاسع لموافقته لما هنا وإن كان مكانه حذف الجملة).

١- (إِفْتَدِ مَخْنُوقُ)[٦] ٢- (أَصْبِحْ لَيْلُ)[٧]

٣- (أَطْرِقْ كَرَا إِنَّ النَّعامَ فِى القُرَى)[٨]

---

(١) (المقتضب) ٢٦١/٤.
(٢) (شرح الكافية) للرضى ١٥٩/١.
(٣) (الكتاب) ٢٣٠/٢.
(٤) نفسه ٢٣٠/٢ الحاشية.
(٥) (ضرائر الشعر) ١٥٥.
(٦) (مجمع الأمثال) ٤٥١/٢.
(٧) نفسه ٢٣٢/٢.
(٨) نفسه ٢٨٥/٢ وفيه النعامة، والصواب - إن شاء الله - ما أثبت.

٤- (أَطْرِقْ كرا يُحْلَبْ لَكَ)[١] ٥- (تَتَابَعِى بَقَرُ)[٢]
٦- (اِقْلِبْ قَلَّابُ)[٣] ٧- (صَهْ صاقعُ)[٤]
٨- (هَذْرًا هَذْريانُ)[٥] ٩- (أَعْوَرُ عِيْنَكَ وَالحَجَرَ)[٦]

وقد ذكر أولئك النحاة الأمثال الثلاثة الأولى، وإنما تابعوا فيها سيبويه القائل: (قال في مثل: (اِفْتَدِ مَخْنُوقُ) و (أَصْبِحْ لَيْلُ) و (أَطْرِقْ كَرَا) وليس هذا بكثيرٍ ولا بقويٍّ)[٧]. فقال المبرد: (وقالوا في مثل من الأمثال - والأمثال يستجاز فيها ما يستجاز في الشعر لكثرة الاستعمال لها -: «افتد مخنوق»، و «أصبح ليل» و «أطرق كرا»)[٨].

وقال ابن جنى: (على أن هذا قد جاء في المثل، وهو قولهم: اِفْتد مخنوق» و «أصبح ليل» و «أطرق كرا»، يريد: يا مخنوقُ ويا ليلُ، وياكرا. وعلى أن الأمثال عندنا وإن كانت منثورة فإنها تجرى في تحمّل الضرورة لها مجرى المنظوم في ذلك قال أبو على: لأن الغرض في الأمثال إنما هو التّسْيير، كما أن الشعر كذلك، فجرى المثل مجرى الشعر في تجوّز الضرورة فيه)[٩].

فلا يخفى أنهم تابعوا سيبويه في الأمثال الثلاثة وفي ترتيب ذكرها، بل في قوله قبل ذكرها: «في مثل» لا في الأمثال.

وقد ذكر ابن عصفور هذه الأمثال الثلاثة أيضا وحدها ثم قال: (إلا أن ما جاء منه شاذ يحفظ ولا يقاس عليه)[١٠].

وقال الحيدرة اليمنى: (لا يقاس على أطرق كرا لأنه مثل)[١١].

فقد كانت المسألة - كما بدا - مثيرة للنحاة، فثاروا على أن تكون الأمثال كالنثر العادي.

وفيما سبق نقاش يلي:

أولا - لم يقتصر حذف (يا) من المنادى النكرة المقصودة، على الأمثال والشعر، كما سبق، بل ورد في كلام العرب المنثور، والقرآن الكريم.

أما نثرهم فقوله - ﷺ - حكاية عن سيدنا موسى - عليه السلام - حين فر الحجر بثوبه حين وضعه عليه وذهب ليغتسل: (ثَوْبِى حَجَرُ)[١٢].

---

(١) نفسه ٢٨٥/٢. (٢) نفسه ٢٢٤/١.
(٣) وهي رواية الزمخشري بالمستقصى ٢٨٦/١، رواية الميداني لا تَرِدُ هنا، راجع (مجمع الأمثال) ٤٨٠/٢.
(٤) (مجمع الأمثال) ٢٣١/٢.
(٥) نفسه ٤٨٤/٣.
(٦) نفسه ٣٢٣/٢. (٧) (الكتاب) ٢٣١/٢.
(٨) (المقتضب) ٢٦١/٤. (٩) (المحتسب) ٧٠/٢.
(١٠) (ضرائر الشعر) ١٥٥، وراجع (المقرب) ١٩٥.
(١١) (كشف المشكل في النحو) للحيدرة ٣٥٢/١.
(١٢) راجع (المقرب) لابن عصفور ١٩٥، و (حاشية الصبان) ١٣٦/٣ بالشرح.

وأما القرآن الكريم فقول الحق سبحانه بقراءة جعفر : ﴿ قُلْ رَبُّ احْكُمْ ﴾[١] ، قال ابن جنى : (بضم الباء ، والألف ساقطة على أنه نداء مفرد)[٢] .

وقوله سبحانه بقراءة بعض القراء : ﴿ رَبُّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيّ ﴾[٣] قال ابن مالك : (أصله : يا رب ، فحذف حرف النداء)[٤] .

ثانيا – تمسكًا بما ورد في الشعر والنثر ، أجاز بعض النحاة حذف حرف النداء من اسم الجنس النكرة المقصودة ، فقد نقل الشيخ خالد عن المرادي قوله : (الإنصاف القياس على اسم الجنس لكثرته نظمًا ونثرًا) ،[٥] وبه قال الأشموني[٦] .

بل قد نُقل عن الكوفيين الحكم بقياسيته واطراده[٧] ، حتى قال الرضى : (قول الكوفيين في اسم الجنس أصح)[٨] .

والحقيقة أنه أسد وأصح ، لأن النداء مفهوم بالنغمة وشكل الاسم المنادى ، بل مفهوم من النظام أيضا ، فقد سبق أن بين النداء والطلب تداعيًا عَرَفه الكوفيون فقالوا : (النداء لا يكادُ يَنْفكُّ عن الأمر أو ما جرى مجراه من الطَّلَب والنَّهْى)[٩] .

وفي هذه الأمثال السابقةِ الأمرُ كما قالوا ، فلم ينفك النداء عن الأمر ، سبق الأمر النداء في الثمانية الأولى ، وسبق النداء الأمر في المثل الأخير .

وفي بيت سيبويه الدائر في كتب النحاة بعده الأمر كذلك : (جارى لا تستنكرى) نداء فنهى ، وفي قول الحق سبحانه (رب احكم) نداء فدعاء (أمر) ، فلم يبق غير (رب السجن أحب إلى) ، وهو يؤكد الملاحظة ولا ينفيها .

فربما كان هذا في ذهن الكوفيين فحكموا باطراد حذف حرف النداء لأنه مفهوم بالنغمة والشكل والتضام .

ولقد أحسن الدكتور تمام حسان عندما جعله من إغناء بعض القرائن عن بعضٍ (تضافر القرآن) ، فقال : (يسقط حرف النداء ويبقى النداء مفهومًا بواسطة القرائن الأخرى)[١٠] .

أما الدكتور أحمد كشك فقد بيّن الكيفية وأكّد قوة الحذف ، بقوله (إن الكلمة التي تُنادى

---

(١) سورة (الأنبياء) من الآية (١١٢).
(٢) (المحتسب) ٦٩/٢.
(٣) سورة (يوسف) من الآية ٣٣.
(٤) (شرح التسهيل) ٢٨٢/٣.
(٥) (شرح التصريح) ١٦٥/٢ والنكرة المقصودة عندهم اسم جنس معين كما قال الأشموني، راجع (حاشية الصبان على شرح الأشموني) ١٣٧/٣ بالشرح.
(٦) راجع (حاشية الصبان) ١٣٧/٣ بالشرح.
(٧) راجع (شرح التصريح) ١٦٥/٢، (حاشية الخضري) ٧٢/٢.
(٨) (حاشية الخضري على شرح ابن عقيل) ٧٢/٢.
(٩) (الإنصاف في مسائل الخلاف) ١٠٣/١، وراجع بحث امتداد الجملة في الفصل الثالث من الباب الأول.
(١٠) (اللغة العربية) للدكتور تمام حسان ٢٣٩.

نفسها تأخذ من التطويل والمط ما يقوم مقام الأداة ، فأقول في « محمّد » مثلا : « محمّاد » وتكون النغمة وحدها قرينة وعلامة على النداء ، وهنا فإن المنادى يأخذ لونًا نغميًّا معينًا حين يكون وحده يختلف عن لونه حين يكون مصاحبًا للأداة .

والذي يؤكد قيام المنادي بالدور الكامل في جملته أن نماذج وروده بعيدًا عن أداته قاربت في الحصر نماذج وروده مع الأداة)[١] .

ثالثا – لابن يعيش فهم طيب لما حدث بهذه الأمثال ، قال : (قد جاء عنهم حذف حرف النداء من النكرة المقصودة ، قالوا : « أَصْبِحْ لَيْلُ » ، وافْتَدِ مَخْنُوقُ » ، و « أَطْرِقْ كَرَا » يريد ترخيم كروان على قول من قال : يا حارُ ، بالضم ، وذلك أن هذه الأمثال معروفة فجرت مجرى العلم في حذف حرف النداء منها ، وقال أبو العباس المبرد : الأمثال يستجاز فيها ما يستجاز في الشعر لكثرة الاستعمال لها)[٢] .

فقد بنى فهمه على كلام المبرد السابق نقله ، ورأى أن كثرة استعمال الأمثال تجعلها كالأعلام وهذه يجوز معها حذف حرف النداء[٣] .

أما أن كثرة الاستعمال تجعلها كالأعلام فهذا صحيح ، بل لقد قال المبرد نفسه في المثل : (مواعيد عرقوب) : (« مواعيد عرقوب » علم لكل ما لا يصح من المواعيد)[٤] .

ولكن المثل كله يصير كالعلم لا النكرة المناداة وحدها . ولو أنه قال إن كثرة الاستعمال نفسها وسرعة الأداء أفضتا إلى إسقاط حرف النداء تخفيفًا لضرورة الكلام الكثير الاستعمال لكان أسدّ ، ولا سيما أنه القائل : (اعلم أن اللفظ إذا كثر في ألسنتهم واستعمالهم آثروا تخفيفه ، وعلى حسب تفاوت الكثرة يتفاوت التخفيف)[٥] .

فما بالأمثال التسعة خلافي أيدت فيه رأيًا على رأى ، ويحتمل أن يكون لكثرة الاستعمال والاضطراب المقترن بسرعة الأداء .

* * *

(١) (من وظائف الصوت اللغوي) للدكتور أحمد كشك ١٠٣ - ١٠٤.

(٢) (شرح المفصل) لابن يعيش ١٦/٢.

(٣) هذا عين ما قال به الأعلم الشنتمري في (النكت في تفسير كتاب سيبويه)١/ ٥٦٩؛ فقد قال: (أما الأمثال فجاز حذف حرف النداء منها لكثرة استعمالهم لها فصارت كالمعرفة فحسن جواز الحذف فيها).

(٤) (مجمع الأمثال) ٧/١.

(٥) (شرح المفصل) لابن يعيش ٩٤/٩.

(تنوين المنادى العلم)

أوضح سيبويه أن المنادى العلم المبنى يلحقه التنوين اضطرارًا وقال : (هذا بمنزلة مرفوع لا ينصرف يلحقه التنوي اضطرارًا ... فلما لحقه التنوين اضطرارًا لم يغير رفعه كما لا يغير رفع ما لا ينصرف إذا كان في موضع رفع)[١] . وهذا مذهب سيبويه والخليل والمازنى واختاره الزجاجي ، غير أنه علّل تنوينه على حاله مرفوعًا بأن العلة التي من أجلها بنى قائمةٌ بعد فيه (فينون على لفظه)[٢]. واختار أبو عمرو وعيسى ويونس والجرميّ النصب (وحجتهم أنهم ردوه إلى الأصل ، لأن أصل النداء النصب كما ترده الإضافة إلى النصب)[٣] . وسواء أكان هذا أم ذاك ، فلا يخرج الأمر عن أن يكون ضرورة جعلها ابن عصفور ضمن ضرائر زيادة الحرف قائلًا : (منها تنوين الاسم المبني للنداء ، إجراء له مجراه قبل النداء ، وإذا نون جاز فيه وجهان : أحدهما : إبقاؤه على بنائه ، والآخر نصبه ردًّا إلى أصله من الإعراب)[٤] .

وقد ورد من أمثال العرب قولهم :

(أَنْجُ سَعْدٌ فَقَدْ هَلَكَ سُعَيْدٌ)[٥]

وفيه تنوين (سعد) وهو علم منادى حرف ندائه محذوف ، وليس الكلام شعرا ولا بعض شعر . ويَطْفِرُ إلى الذهن أن هذا الأمر ضرورة الكلام المسجوع أي لتحسين اللفظ ؛ ففي المثل (سعد وسعيد) يحتمل أن تنونا لإتمام السجع . ولكن يمنع من هذا أمران :

أولهما – أن الكلمة الأولى منهما هي غير المنونة وأكثر تحرى السجع أن يقاس الثاني على الأول ، وبخاصة في كلام حواري كهذا سريع الأداء .

ثانيهما – أن الوقف يمنع أن يكون تحرى السجع معتمدًا على التنوين ، والوقف على (سعيد) آخر الكلام بالسكون ، بل إنّ هنا احتمالًا كبيرًا للوقف على (سعد) لإعلاء الصوت بالنداء ، فلا يكون للتنوين مجال .

ولكن الذي يبدو لي أن استعمال المثل خلال الكلام وما يصحبه من اضطراب وسرعة أداء ، أدى إلى تنوين (سعد) المنادى ليوافق (سعيد) . ففي مثل هذه الحال لا يلتفت كثيرا إلى ما يجب ، ولا ينتظر أن يوقف على (سعد) المنادى ، فاحتمال تنوينه كبير .

فقد بدا احتمال رجوع ما بالمثل السابق إلى تأثير الاضطراب وسرعة الأداء .

---

(١) (الكتاب) ٢٠٢/٢.   (٢) (خزانة الأدب) ١٥٠/٢.

(٣) نفسه ١٥١/٢.

(٤) (ضرائر الشعر) لابن عصفور ٢٥ - ٢٦، وراجع (شرح أبيات المغنى) للبغدادي ٥٣/٦، وما بعدها، و (الانصاف) ٣١١/١.

(٥) (مجمع الأمثال) ٣٨٣/٣ ويضرب عند استحكام الشر وفي الاستمساك على الباقي عند فوات الماضي، كما قال الزمخشري (بالمستقصى) ٣٨٤/١.

(زيادة « الفاء » في جواب الشرط)

قال النَّمِرُ بنُ تَوْلَب :

(لا تَجْزَعِي إنْ مُنْفِسًا أَهْلَكْتُهُ وإذا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذلِكَ فاجْزَعِي)[١]

فشغل النحاة بالفاءين اللتين في جواب (إذا) ؛ فلا ريب أن إحداهما فاء الجواب ، ولكن ما الأخرى ؟

لقد حكم سيبويه بأن الفاء زائدة ضرورة[٢] ، وكان لا يثبت زيادة الفاء . وكذلك قال ابن هشام في فاء (فعند)[٣] .

وجعل ابن عصفور زيادة الفاء من ضرائر زيادة الكلمة[٤] .

وقد ورد من أمثال العرب قولهم :

(إنْ كُنْتِ غَضْبَى فَعَلَى هَنِكِ فَاغْضَبِي)[٥]

وفيه ما في البيت ، وليس شعرًا ولا بعض شعر .

وقد بدا لي في هذه المسألة النقاش التالي :

أولا – أورد البيضاوي قول الحق سبحانه : ﴿ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا ﴾ نظيرًا لِبَيْت النَّمِر[٦] ، وهو جزء من الآية : ﴿ قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فليفرحوا هو خير مما يجمعون ﴾[٧] .

وقد وجدت نظيرًا لها في كلام سيبويه نفسه ، فبعد أن تحدث عما يحذف في التحقير من بنات الثلاثة من الزيادات ، قال : (فإذا لم يكن ذا فيما هو بمنزلة التصغير في أن ثالثه حرف لين لما أن ثالث التصغير حرف لين فكذلك لا يكون في التصغير . فعلى هذا فَقِسْ)[٨] .

فقوله (فَعَلَى هذا فَقِسْ) مثل قول الحق سبحانه : ﴿ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا ﴾ ، وكلاهما مثل قول النمر : (فَعِنْدَ ذَلِكَ فاجْزَعِي) ، غير أن إحدى الفاءين في قوله ، فاء الجواب ، وفي قول الحق سبحانه وقول سيبويه ، فاء الاستئناف .

ثانيا – وجه من تبع سيبويه زيادة ما أوهم الزيادة ، فوجهها صاحب (اللباب) بأنها إنما كررت لبعد العهد بالفاء الأولى[٩] .

---

(١) راجع (الكتاب) ١٣٤/١ و (كتاب الشعر) للفارسي ٧٧/١، و (خزانة الأدب) ٣١٤/١.
(٢) راجع (خزانة الأدب) ٣١٥/١، و (شرح أبيات المغنى) للبغدادي ٥٢/٤.
(٣) راجع (مغني اللبيب) ١٤٣/١.
(٤) راجع (ضرائر الشعر) ص ٧٠، ٧٣.
(٥) (مجمع الأمثال) ١/ ٩٣.
(٦) راجع (خزانة الأدب) ٣١٥/١، و (شرح أبيات المغنى) ٥٢/٤.
(٧) سورة (يونس) الآية (٥٨).
(٨) (الكتاب) ٤٢٦/٣.
(٩) راجع (خزانة الأدب) ٣١٥/١، و (شرح أبيات المغنى) ٥٢/٤.

وقال العكبرى في قول الحقّ السابق: (الفاء الأولى مرتبطة بما قبلها، والثانية بفعل محذوف، تقديره: فليعجبوا بذلك فليفرحوا)[١]

غير أن غيرهم من النحاة أجاز زيادة الفاء[٢]، وقال الفارسي في بيت النمر: (لا تكون إحدى الفاءين إلا زائدة)[٣].

ثالثا - يبدو لي أن التركيب في بيت النمر والمثل واحد، وأنه كان قبلَ أسلوبِ الشرط هكذا: (عِنْدَ ذلك فاجزعى) و (عَلَى هَنِيكِ فاغضبي)، وهو تركيب مشهور متداول، ومنه قول الحق سبحانه: ﴿ وربَّكَ فكبِّرْ وثيابَكَ فطَهِّرْ والرُّجزَ فاهْجُرْ ولا تَمْنُنْ تَستكثر ولِرَبِّكَ فاصْبِرْ ﴾[٤].

وقد قال فيه المرادي: (اختلف في الفاء الداخلة على الفعل المقدم معموله، في الأمر والنهي، فذهب قوم منهم الفارسي إلى أنها زائدة. وذهب قوم إلى أنها عاطفة، وقالوا الأصل في نحو «زَيْدًا فاضْرِبْ» تَنَبَّهْ فاضْرِبْ زيدًا، فالفاء عاطفة على «تنبه» ثم حذف الفعل المعطوف عليه، فلزم تأخير الفاء لئلا تقع صدرًا؛ فلذلك قدم المعمول)[٥].

إن هذا التركيب صار من الشهرة بحيث تأكّد لدى المرادي أنه إذا أشار إليه - كما فعل في أول كلامه - فسيعرف. فهو ثابت معروف وسيّانِ رؤية الفاء زائدة ورؤيتها عاطفة، ثم إن هذا التركيب أُخذ فوضع جواب شرط في بيت النمر والمَثَل، فلم يكن ليرتبط الجواب بالشرط إلا أنْ يقترن بالفاء، فلا يعقل أن يشذ تركيب إذا وضع في أسلوب شرط ولم يتغير فيه شيء عنه قبل سبكه في هذا الأسلوب.

فالمسألة في المثل إذن خلافية يتّخذُ المثل فيها مؤيّدًا لرأى بعض على بعض.

* * *

(١) (التبيان في إعراب القرآن) ٦٧٨/٢.

(٢) راجع (سر صناعة الإعراب) ٢٦٠/١، و (خزانة الأدب) ٣١٥/١، و (شرح أبيات المغنى) ٥٢/٤.

(٣) (كتاب الشعر) للفارسي ٧٨/١.

(٤) سورة (المدثر) الآيات من (٣ - ٧).

(٥) (الجنى الداني) للمرادي ٧٣.

(زيادةُ الواو في خبر « كان »)

جعل ابن عصفور من ضرائر زيادة الكلمة زيادة الواو ، وجعل منها قول الشاعر :

(كُنّا ولا تَعْصِى الحَلِيلةُ بَعْلَها   فاليَوْمَ تَضْرِبُهُ إذا هُوَ ما عَصَى)

فقال : (الواو زائدة في خبر كان . والتقدير : ... كنا لا تعصى الحليلة بعلها)[١] .

وقد ورد من أمثال العرب قولهم :

١- (لَقَدْ كُنتَ وما يُقادُ بِى البَعِيرُ)[٢]

٢- (لَقد كُنتُ وما أُخَشَّى بالذِّئْبِ فاليَوْمَ قَدْ قِيلَ الذِّئْبَ الذِّئْبَ)[٣]

وفيهما وقعت الواو مثلما وقعت في البيت السابق . وفي هذا نقاش ما يلي :

أولا - لقد كثر هذا التركيب ، حتى لقد وجدت نماذج له في شعر دُرَيد بن الصِّمة[٤] ، وأبي العتاهية[٥] ، والبُحتريّ[٦] ، وغيرهم[٧] .

ويبدو لي أن ابن مالك لاحظ هذه الكثرة ؛ فقد قال : (ربما شبهت الجملة المخبر بها في ذا الباب بالحال فوَلِيتْ الواو مطلقًا ... ومثال تشبيه الجملة الخبرية بالحالية في اقترانها بالواو قول الشاعر :

فَظَلُّوا ومِنْهُمْ سابِقٌ دَمْعة له   وآخرُ يَثْنِى دَمْعةَ العَيْن بالمَهْلِ

---

(١) (ضرائر الشعر) ٧٢.

(٢) (مجمع الأمثال) ٩٠/٣.

(٣) نفسه ٩٢/٣.

(٤) كقوله:

وإنِّنى رابَنِى قَيْدٌ حُبِسْتُ بِهِ   وقَدْ أَكونُ وما يُمْشَى على أَثَرِى

راجع ديوانه ص ١٠٤.

(٥) كقوله:

شَتَّتَ حُبُّ الدُّنى جماعَتَهُمْ   فيها فَقَدْ أَصْبَحُوا وَهُمْ شِيَعُ

راجع ديوانه ص ٢٦٨، و (أصبح) أخت (كان).

(٦) كقوله:

فَأَفْضَيْتُ مِنْ قُرْبٍ إلى ذى مَهابَةٍ   أُقابلُ بَدْرَ الأُفْقِ حِينَ أُقابِلُهْ

إلى مُشرفٍ في الجُودِ لو أَنّ حاتِمًا   لَدَيْهِ لأَمسى حاتِمٌ وهْوَ عاذِلُهْ

راجع ديوانه ص ١٦٠٩/٣ و (أمسى) أخت (كان).

(٧) كقول الشاعر:

أَوْفَستْ لَهُ كَيْلًا سَرِيعَ الإغْذامْ   فيه غنىً عَنْ حَفَفٍ وإعْدامْ

في سَنَوَاتٍ كُنَّ قَبْلَ الإسْلامْ   كانَتْ ولا يُعْبدُ إلا الأصْنامْ

راجع (فصل المقال في شرح كتاب الأمثال) لأبي عبيد البكري، ص ٣٢.

ومثله قول الآخر :

وكانوا أناسًا ينفحون فأصبحوا وأَكْثَرُ ما يُعْطونَه النَّظَرُ الشَّزْرُ)[١]

فهو - كما لا يخفى - يجيز هذا الأمر ولا يخصه بالشعر وإن لم يستشهد بغيره .

ثانيًا - يبدو لي أن الذي أقدم ابن عصفور على الحكم بزيادة الواو في خبر (كان) أنه يرى رأى من يمنعون دخول الواو جملة الحال الفعلية المضارعية إذا كان فعلها منفيًا ، فالخبر فيما أورده (لا تعصي) ، وكذلك المثلان السابقان .

ولكن هذا الأمر خلافي ، ومن النحاة من أجاز دخول الواو هنا ، وقد جعله ابن الناظم جائزا قليلا وأورد منه : (قول مالك بن رقية :

وكُنتُ ولا يُنَهْنِهُنِى الوَعِيدُ

وقول مسكين الدارمي :

أَكْسَبَتْهُ الوَرِقُ البِيضُ أَبًا وَلَقَدْ كانَ ولا يُدْعَى لِأَبِ)[٢]

والتركيب في الشاهدين كالذي في مثلينا وفي بيت ابن عصفور .

بل إن شرح الميداني للمثل الثاني يؤكد كون الجملة حالًا و (كان) تامة ، قال : (قال بعض العلماء : المثل لقباث بن أشيم الكناني ، عُمِّرَ حتى أنكروا عقله ، وكانوا يقولون له : الذئبَ الذئبَ ، فقالوا له يومًا ، وهو غير غائب العقل ، فقال : قَدْ عِشْتُ زمانًا وما أَخشّى بالذئب ، فذهبت مثلا)[٣]

فهذا الشرح يشير إلى أن (كان) هنا تامة وأن الجملة حال[٤] .

فما بالمثل خلافي إذا اعتبرنا الوجه الأول لفهم المثل ، وغامض أتاه الإشكال من غموضه إذا اعتبرنا الوجه الآخر ، وقد وضح البحث غموضه .

* * *

---

(١) (شرح التسهيل) ٣٥٨/١، ٣٥٩ - ٣٦٠.

(٢) (شرح التصريح) ٣٩٢/٢، وراجع (حاشية الصبان على شرح الأشموني) ١٨٩/٢ بالشرح.

(٣) (مجمع الأمثال) ٩٢/٣.

(٤) راجع بحث شذوذ امتداد المسند إليه في الفصل الأول من هذا الباب .

(استعمال « قط » في غير نفى)

قال ابن هشام : (« قط » على ثلاثة أوجه ، أحدها أن تكون ظرف زمان لاستغراق ما مضى وهذه بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومةً في أفصح اللغات ، وتختص بالنفي يقال : ما فعلته قط)[١] .

وقد ورد من أمثال العرب قولهم :

(يا عمّاه ، هَلْ كُنْتَ أَعْوَرَ قَطُّ)[٢]

وفيه (قط) ظرف زمان غير مسبوق بنفى .

والحقيقة أن هذا الشرط خلافي ، فقد قال ابن مالك : (في قوله : « ونحن أكثر ما كنا قط » استعمال « قط » غير مسبوقة بنفي ، وهو مما خفى على كثير من النحويين لأن المعهود استعمالها لاستغراق الزمان الماضي بعد نفى ، نحو : ما فعلت ذلك قط . وقد جاءت في هذا الحديث دون نفي . وله نظائر)[٣] .

ويمكن عد مثلنا هذا من هذه النظائر .

وقال الرضى : (ربما استعمل « قط » بدون النفى لفظا ومعنى نحو : كنت أراك قط أي دائما)[٤] .

فالمسألة في المثل خلافية .

* * *

(١) (مغنى اللبيب) ١٥١/١، وراجع (تقويم اللسان) لابن الجوزي ص ١٧٣.

(٢) (مجمع الأمثال) ٥٢٩/٣ ويضرب لمن يستدل على بعض أخلاقه بهيئته وشارته.

(٣) (شواهد التوضيح) لابن مالك ٢٤٨.

(٤) (شرح الكافية) للرضى ١٢٤/٢، وراجع (خزانة الأدب) ١٢٥/٧.

ثانيا – حال حذف الجملة :

وقد حدثت خلاله بعض حالات شذوذ ، أعرضها فيما يلي محللا :

(حذفُ عامل المفعول المطلق)

منع بعض النحاة حذف عامل المفعول المطلق المؤكد لما في حذفه من منافاة الغرض وهو تأكيده[١] .

قال ابن عقيل : (المصدر المؤكد لا يجوز حذف عامله لأنه مسوق لتقرير عامله وتقويته والحذف مناف لذلك ، وأما غير المؤكد فيحذف عامله للدلالة عليه جوازًا ووجوبًا)[٢] .

وقد ورد من أمثال العرب قولهم :

(مُجَاهَرَةً إِذَا لَمْ أَجِدْ مَخْتَلًا)[٣]

شرحه الميداني قائلا : (نصب « مجاهرة » على تقدير : « أجاهر مجاهرة » والقدير : أجاهر فيما أطلب مجاهرة إذا لم أجد مختلا)[٤] .

(فمجاهرة) مفعول مطلق مؤكَّد ، حذف عامله المؤكَّد .

وفي هذه المسألة النقاش التالي :

أولا – أجاز بعض النحاة حذف عامل هذا المفعول ، تَمَسُّكًا بأن سيبويه ذكر هذا المثال : (أَأَنْتَ سَيْرًا) أي تَسير سيرًا ، قال ابن الناظم : (إذا جاز أن يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر فَلأَنْ يجوز أن يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه ، أحق وأولى)[٥]

ولكن هذا الرأى – فيما يبدو لي – ضعيف :

أما اعتمادهم على ما ذكره سيبويه ، فهو اعتماد على شيء لم يذكره ، فالذي ذكره غير ما نسبوه إليه ، فقد راجعته فوجدته يتحدث عن حذف العامل في حالي التكرار ، والاستفهام (أنت سيرًا سيرًا) و (أأنت سيرًا) قائلا : (معنى هذا الباب أنه فعل متصل في حال ذكرك إياه استفهمتَ أو أخبرتَ ، وأنك في حال ذكرك شيئًا من هذا الباب تعمل في تثبيته لك أو لغيرك)[٦] .

---

(١) راجع (شرح التصريح) ٣٢٩/١، و (حاشية الخضري) ١٨٩/١.
(٢) (شرح ابن عقيل) ١٧٥/٢.
(٣) (مجمع الأمثال) ٣٢٦/٣.
(٤) نفسه ٣٢٦/٢.
(٥) (شرح التصريح) ٣٢٩/١، وراجع (حاشية الخضري) ١٨٩/١.
(٦) (الكتاب) ٣٣٩/١.

فالحذف من أجل تحقيق هذا المعنى (اتصال الحدث) و (تثبيته) وهو حذف متعلق بشكل التركيب (التكرار أو الاستفهام) وليس (أَنْتَ سَيْرًا).

وأما كلام ابن الناظم فقد ردّه الشاطبيُّ قائلا: (إذا أريد تقرير معنى العامل فقد قصد الإتيان بلفظ آخر يقرر معنى اللفظ الآخر ويؤكده، فحذفه مع هذا القصد نقض للغرض)[1].

ثانيا - يبدو لي أن المثل كان - كما ذكر الميداني في شرحه - (أجاهر مجاهرة) ثم أفضت كثرة الاستعمال إلى التخفّف من العامل لضرورة الكلام الكثير الاستعمال.

فما بالمثل أَثَرٌ من آثار كثرة الاستعمال.

* * *

(١) (شرح التصريح) ٣٢٩/١.

(نُدْبَةُ النَّكِرَة)

قال سيبويه : (هذا باب ما لا يجوز أن يُنْدَب . وذلك قولك : وارَجُلاه ويا رَجُلاه . وزعم الخليل -رحمه الله- ويونس ، أنه قبيح وأنه لا يقال .

وقال الخليل -رحمه الله- : إنما قبح لأنك أبهمت . ألا ترى أنك لو قلت : واهذاه كان قبيحًا ، لأنك إذا نَدَبْت فإنما ينبغي لك أن تفجع بأعرف الأسماء ، وأن تخُصّ ولا تبهم ، لأن الندبة على البيان ، ولو جاز هذا لجاز : يا رجلًا ظريفًا ، فكنت نادبًا نكرة . وإنما كرهوا ذلك أنَّه تَفاحَشَ عندهم أن يختلطوا وأن يتفجعوا على غير معروف . فكذلك تفاحش عندهم في المبهم لإبهامه ؛ لأنك إذا ندبت تخبر أنك قد وقعت في عظيم ، وأصابك جسيم من الأمر ، فلا ينبغي لك أن تبهم)[١] .

وقد ورد من أمثالهم :

(يا مُتَنَوِّرَاهْ)[٢]

قال الميداني في شرحه : (زعموا أنّ رجلًا علِق امرأة فجعل يتنوّرها والتنوّر التَّضَوِّى والتّضوّى ههنا من الضَّوء ، فقيل لها : إنّ فلانًا يتنوّرك ، لتحذره فلا يرى منها إلا حَسَنًا ، فلما سمعت ذلك رفعَتْ مقدّم ثوبها ثم قابلته فقالت : يا متنوراه ، فأبصرها وسمع مقالتها فانصرفت نفسُه عنها . يضرب لكل من لا يتّقى قبيحًا ولا يرعوى لحسن)[٣] . فهي تندب (متنورًا) وهو اسم نكرة .

ولكن بدا لي في هذه المسألة ما يأتي :

أولا – خالف الكوفيون رأى سيبويه والبصريين الذي سبق فأجازوا ندبة النكرة لأن الاسم النكرة يقرب من المعرفة بالإشارة فيكون كالمعرفة عندئذ[٤] .

وفي المثل (المُتَنَوِّر) جسد المرأة ، وهي قد أشارت إليه برفعها مقدم ثوبها ليراه ذلك الرجل . فقد أشبه ما في المثل ما أجازه الكوفيون .

ثانيًا – تنقسم الندبة إلى قسمين : نُدْبَة مُتَفَجَّع عليه ، وندبة متوجَّع منه[٥] ، أما ما تعرض له سيبويه وفيه اختلف الفريقان فمن القسم الأول ، وأما القسم الثاني فلم يتعرضوا لنماذجه في اختلافهم وندبة النكرة المتوجع منها معروفةحتى قال الشيخ يس معقّبًا على كلام المُصَرِّح : (قوله

---

(١) (الكتاب) ٢/ ٢٢٧، وراجع (شرح المفصل) لابن يعيش ١٣/٢ ، (شرح الكافية) للرضى ١٥٨/١.

(٢) (مجمع الأمثال) ٥٣٣/٣ وتَنَوّر تبصر ونَظَر، راجع (لسان العرب) مادة (نور).

(٣) مجمع الأمثال ٥٣٣/٣.

(٤) راجع (الإنصاف) المسألة (٥١) ٣٦٢/١ وما بعدها.

(٥) راجع (شرح التسهيل) ٤١٣/٣.

إلا أنه لا يكون نكرة ، هذا إنما هو في المتفجع عليه ، أما المتوجع منه فإنك تقول : وامصيبتاه ، وإن لم تكن المصيبة معروفة)[١] .

والمثل – وقد سبق ذكر سياقه – يمكن أن يكون من ندبة المتوجع منه ، فإن المرأة جعلتْ جسدها المُتَنَوَّرَ مُتَوَجَّعًا منه بمثابة الشيء المؤلم ، وجعلَتْ نظَرَ الرجل وتَنَوُّرَه بمثابة الألم ، تظاهرًا منها بالعفة والحياء !

فما بالمثل خلافي إذا اعتبرنا الفهم الأول ، وغامض أتاه الإشكال من غموضه إذا اعتبرنا الفهم الثاني ، وقد وضح البحث غموضه .

* * *

(١) (حاشية الشيخ يس على شرح التصريح) ١٨٢/٢.

(تنوين المندوب)

تلحق آخر الاسم المندوب ألف (لما كان يسلك في الندبة والنوح مذهب التطريب)[١]، و(قد يعوض من الألف تنوين في الشعر نحو قوله:

وَافَقْعَسًا وَأَيْنَ مِنِّى فَقْعَسُ)[٢].

وقد جعل ابن مالك هذا التنوين من مساواة المندوب للمنادى قال: (من مساواته في الأحكام أنّه إذا دعت الضرورة إلى تنوينه جاز استصحاب ضمّته وتبديلها فتحة، كقول الراجز:

وافَقْعَسًا وَأَيْنَ مِنِّي فَقْعَسُ

كذا روى منصوبًا، ولو قيل بالضمّ: وافقعسٌ، لجاز)[٣].

وقد ورد من أمثال العرب قولهم:

(وابَطِينًا بَطْنْ)[٤].

قال الميداني في شرحه: (أصله أن رجلا من العرب كانت له ابنة فخطبها قوم فدفع أبوها إليهم ذراعًا مع العضد وقال: من فصل بينهما فهي له، فعالجوا فلم يصلوا إليها حتى وقعت في يدِ غُلامٍ كان يُعْجب الجارية يسمى (بَطِينًا) فقالت: وابطينًا بَطِّنْ أي حُزّ باطنًا تُصادِف المفصل أي لا تقطعه إلا من باطنه فلما أَمَرّته طبّق المفصل، فقال أبوها: وابَطْنَكِ واهوانَكِ، يعنى سَتَرَيْنَ سَغَبَ بَطْنِكِ وإهانَتَكِ. يضرب في حسن الفهم والظفر)[٥].

وظاهر المثل أنه ندبة وأنه تحمّل تلك الضرورة الشعرية. ولكن الذي أفهمه أن هذا الأسلوب نداء لا ندبة، فكيف تَنْدُبُ الجاريةُ صاحبَها ولا شيءَ يَدْفَعُها إلى هذا؟ إنها تناديه ليطبّق المفصل وليشعر أنها معه وأنّها له مُؤْثِرة.

ولكن يقف دون هذا أمران:

أوّلهما – أنّ أكثر النحاة على أنّ (وا) حرف متعين للندبة[٦].

والآخر – أن (بطينا) علم، والمنادى العلم حقه أن يبنى على الضم ولا يُتجاوز هذا إلا في الشعر وقد سبق تفصيل هذه المسألة[٧].

---

(١) (شرح المفصل) لابن يعيش ١٣/٢.
(٢) (المقرب) لابن عصفور ٢٠٢.
(٣) (شرح التسهيل) لابن مالك ٤١٤/٣.
(٤) (مجمع الأمثال) ٤٣٨/٣.
(٥) السابق نفسه.
(٦) راجع (المقرب) لابن عصفور ١٩٢، و (مغنى اللبيب) لابن هشام ٣٨/٢، و (حاشية الصبان على شرح الأشموني) ١٣٤/٣ بالشرح.
(٧) راجع بحث (شذوذ امتداد الجملة) في هذا الفصل.

وفي الأمرين نقاش :

أما أن (وا) متعينة للندبة فهذا أمر خِلافيّ ، فقد رأى بعض النحاة أنها تستعمل في (النداء المحض) أو -في كلام آخرين- (النداء الحقيقي)[1] .

وقد ورد في الأثر : « واعَجَبًا لَكَ » ، وفيه قال ابن مالك : (فيه شاهد على استعمال (وا) في منادى غير مندوب كما يرى المبرد ورأيه في هذا صحيح)[2] .

أما تنوين المنادى العلم ، فإن المُتَكَلِّمَةَ - فيما يَبْدو - قصدت أنْ تُوهِم أباها - وكانَ مَعَها - أنّها لا تَعْرِفُ ذلك الغلام ولا أنّ اسمَه (بَطِين) ، فأَخْرَجَت الكلامَ على أنّه نداءٌ لنكرةٍ غير مقصودةٍ ، لكيلا تفتَضح ، والبطينُ العظيمُ البَطْن لغةً[3] ، ثمّ لمّا طبّق الغلام المفصل أدرك أبوها ما أرادت ، ولو كان قد عرف من قبل لَنَهَرَها عندئذ ، وكان فيما يبدو - يريد لها - على عادة الآباء - زوجًا كبيرًا غَنِيًّا ولا يقبل أن يكون فتى فقيرًا ، يدل على هذا أنه توعدها بما ستلقى إن تَزَوَّجَتْه .

فإن يكَنْ بالمثل مِنْ شيءٍ فهو غُموضِهِ الذي وَضَّحه البحثُ .

* * *

(١) راجع (مغني اللبيب) ٢/٣٨، و (حاشية الصبان) ٣/ ١٣٤.

(٢) (شواد التوضيح) ٢٦٨.

(٣) راجع (لسان العرب) مادة (بطن).

(مجيء الحال من المنادى)

منع كثير من النحاة مجيء الحال من المنادى[١]، وعلل الأنباري هذا قائلًا: (لتناقض معنى الكلام فيه، وذلك لأنا لو قلنا: «يا زيد راكبا» على معنى الحال، لكان التقدير أن النداء في حال الركوب، وإن لم يكن راكبًا فلا نداء، وهذا مستحيل، لأن النداء قد وقع بقوله: «يا زيد» فإن لم يكن راكبًا لم يخرجه ذلك عن أن يكون قد نادى زيدًا بقوله: «يا زيد» وليس ذلك في سائر الكلام)[٢].

ولكن ورد من أمثال العرب قولهم:

١- يا عَبْرَى مُقْبِلَةً وسَهْرَى مُدْبِرَةً)[٣]

٢- (يا ابْنَ اسْتِها إذَا أَحْمَضَتْ حِمارَها)[٤]

وفيهما (مقبلة) حال من المنادى (عبرى) و (مدبرة) حال من المعطوف على المنادى (سهري)، و (إذا أحمضت حمارها) حال من المنادى (ابن استها).

ولكن المبرد أجاز هذه المسألة، قال الرضى: (أجاز المبرد نصبه للحال نحو: يا زيد قائما إذا ناديته في حال قيامه، قال: ومنه قوله:

يا بُؤْسَ لِلْجَهْلِ ضَرّارًا لأَقْوامِ

والظاهر أن عامله (بؤس) الذي بمعنى الشدة وهو مضاف إلى صاحب الحال، أعنى الجهل بتقدير زيادة اللام، فهو مثل: أعجبنى مجيءُ زيدٍ راكبًا)[٥].

ولكن إذا كان هذا محتملًا في البيت والمثل الثاني فكيف بالمثل الأول؟

لقد اختُلِف في البيت كما هو ظاهر بين المبرد والرضى، وقد استحسن البغدادي رأى المبرد في البيت قائلا: (من جعل عامل الحال النداء جعل الحال من المضاف، وفيه مناسبة جيدة، فان الجهل ضارّ وبؤسه ضرّار)[٦].

---

(١) راجع (الإنصاف) المسألة (٤٥) ١/٣٢٤.

(٢) نفسه ١/٣٢٩.

(٣) (مجمع الأمثال) ٣/٥١٤ والعَبْرَى البكّاءةُ، والسَّهْرَى الأَرِقَةُ، ويضرب للأمر يكره من وجهتين.

(٤) نفسه ٣/ ٥٣١، والحِمار لا يُحمَضُ، وإنما هذا شَتْمٌ تُقْذَفُ به أمُّ الإنسان، يريد أنها أحمضت حِمارَها فَفَعَلَ بها حيث حلَّت تَحْمِيضَ الحِمارَ. والإحماض للإبل إطعامها الحمض وهو كل نبت حامض مالح. ولكن قال لِي الأستاذ محمود شاكر: إن الإحماض هنا كالتحميض، أن تَغْبِتَ المرأةُ بِجُرْذانِ الحِمارِ كصُنْعِ الرَّجُلِ بها أوَانَ حَيْضِها.

(٥) (شرح الكافية) ٢/١٣٢.

(٦) (خزانة الأدب) ٢/١٣٠.

وقد رأى الفارسي أن الجار والمجرور (بالعلياء) في قول النابغة:

يا دارَمَيّةَ بالعَلْياءِ فالسَّنَدِ   أَقْوَتْ وَطالَ عَلَيْها سالِفُ الأَمَدِ

يجوز أن يكونا متعلقين بمحذوف (فيكون في موضع حال)[1] من المنادى، وكذلك أفاد ابن جنى في المحتسب[2].

فالمسألة خلافية في المثلين، أَيّدا فيها رأى بعض على بعض، ولهما خصوصية من حيث إنهما من أمثال تعبيرية جزء الوصف فيها المنادى - كما سبق[3]- قُصِد من ندائه وصف المنادى به بحيث يبدو كأنه صار اسما له، وهو سَبٌّ لا يمتنع أن يسب به في حال دون حال، فلا يستحيل كما زعم الانباري.

* * *

(١) (خزانة الأدب) ٣٣/١١.

(٢) راجع (المحتسب ٢٥١/١، و (ارتشاف الضرب) لأبي حيان ١١٩/٣؛ فقد فصل المسألة وذكر في جواز مجيء الحال من المنادى مذاهب ثلاثة:

أحدها- الجَوازُ مطلقًا وهو مذهب المبرد وابن طاهر وابن طلحة من المتأخرين.

الثاني- المنع مطلقًا وهو مذهب الكوفيين وبعض البصريين.

الثالث - التفصيل بين أن تكون الحال مؤكّدةً أو مبيّنةً؛ فلا يجوز وهو مذهب الأخفش والمازنى والفارسي ولا نصّ عن سيبويه في إجازة ولا منع.

(٣) راجع بحث (حذف الجملة) في (الفصل الثالث) من (الباب الأول).

(تَعْقِيبٌ)

حاول هذا الباب إتمام ملاحظات الناظرين في الأمثال المثبتين لها خصوصيةً دون أنْ يَشْفعوا ذلك بتطبيقٍ يُوازن ما صُنِع بالشعر.

وقد تبين للبحث أن بالأمثال خمسًا وستّين مسألة جديرة بالتناول من حيث الشذوذ والاطراد، ورد خلالها (١٨٤) مثل من (٤٧٢٦) مثل هي مادة البحث، أي بنسبة (٣,٨٩٪).

وهذه – كما لا يخفى – نسبة قليلة إلى ما شاع عن الأمثال من امتلائها شذوذًا وتَشَوّهًا.

ولكن يبدو أنّ علّة هذا أنّه لا يَعْلَقُ بالذّهن الا الغَريبُ الطّريفُ، وأنّه ربما كان ما عَلِقَ بذهن بعض علمائنا الأوائل، من هذا الغريب الطريف من الأمثال، فَحَكَم باقترانها بالشُّذوذ فَنُقِلَ عنه ما حَكَمَ، وشاعَ وَرُوِي فَبُنِي عليه؛ فالرِّوايةُ أساس من أسس علومنا.

وقد قدم البحث التفاسير المحتملة لكل مثل من الـ (١٨٤)، بحيث احتمل ما بالمثل أكثرَ من تفسيرٍ في أحيانٍ كثيرةٍ، ومن ثَمّ حَصَلَ لدىّ (٢٦٥) تفسير.

وفيما يلي جدول موضح لهذه التفاسير ولنصيب كل منها من الورود:

رد الحكم بالشذوذ		كثرة الاستعمال	التشجيع وتحسين اللفظ	الاقتطاع من شعر	الاضطراب وسرعة الأداء	القدم	المجموع
للخلاف	للغموض						
١٣٣	٢٥	٣٤	٢	٢٩	٤٠	٢	٢٦٥

وفي بيانات الجدول هذا النقاش التالي:

أولا – رد الحكم بشذوذ المسألة الواقعة بالأمثال (١٥٨) أي بنسبة (٥٩,٦٢٪) من مجموع التفاسير المقبولة.

أما ردُّه للخلاف فربما فسره أن الأمثال مجموعة من كلام العرب دون تفريق بين القبائل، ومن ثم تحملت بعض الظواهرالتي يُنْكرها من لم يَرْوِها[1]، ومَنْ حَفِظَ حُجَّةٌ على مَنْ لَمْ يَحْفِظْ.

وأما ردُّه للغموض فَغَيْر مُسْتَغْرِبٍ إذا استحضرنا شياع (غموض الأمثال)، وعندما تغمُضُ بعضُ عناصر المعنى الدلالي يَتَخَبَّطُ الباحث في توجيه البناء النحوي. وسيأتي تفصيل لهذا الأمر.

ثانيا – فُسِّر الشذوذ في (٣١) مرة باقتطاع المثل من شعر وتحسين اللفظ، وليس الأمر عندئذ خاصًّا بالأمثال، فينبغي طرح ما فسّر بهما منها إذا أردْنا الانْتهاءَ إلى ما يخصها.

---

(١) في تحمل الأمثال الملامح لهجية راجع (الأمثال العربية) للدكتور محمد توفيق أبو على ١١٠ – ١١٥.

ثالثا - فُسِّر الشذوذ في (٧٦) مرة بكَثْرةِ الاستعمال، والاضطراب المقترن بسرعة الأداء، والقِدَمِ. وهي تفاسير فيما يبدو لي - أكثر اختصاصًا بالأمثال.

فإنْ كان لا يمتنعُ أنْ يكثر كلامٌ غيرُ مثلٍ، فالأمثال جميعُها أكثرُ الكلام استعمالًا على الإطلاق. وإنْ كانَ لا يمتنعُ أنْ يكون كلامٌ اضطرابيًا، فالأمثالُ أكثرُ الكلامِ اقترانًا بالاضطراب. والأمثالُ أَقْدَمُ ما بلغنا من أساليب اللغة العربية القديمة الموثوقة.

وإن جاز وصفُ طارحى هذه التفاسير بالدِّقَّة، جاز قبولُ قَوْل بعض الباحثين: (لُغَةُ الأمثال جديرة بأن تعتبر «لُغوةً» أخرى مستقلة عن الشعر والنثر)[1] وقول الدكتور طه حسين: (الأمثال بطبيعتها أدبٌ شعبيٌ مُضْطربٌ متطوِّر، يصحُّ أنْ يُؤْخذَ مِقياسًا لدَرْس اللغة ومقياسًا لدرس الجملة القصيرة: كيف تتكون، ومِقياسًا بنوع خاص لعَبَثِ الشّعوب بالألفاظ والمعاني)[2].

* * *

(١) (مقدمة لدراسة فقه اللغة) للدكتور محمد أحمد أبو الفرج ص ١١٦.

(٢) (في الأدب الجاهلي) ٣٥٤.

الباب الثالث

قضايا البناء والشذوذ

مدخل

تتعلق ببناء الأمثال النحوي مُطّرِدًا وشاذًّا، قضايا مُلِحَّةُ البحثِ، اقتضى تعلقها بالبناء مطردًا وشاذًّا أن يأتي بحثها أخيرًا، واقتضى استقلال كل قضية منها وخطورتُها أن تُخصّ بفصلٍ من هذا الباب.

هذه القضايا هي: (جُمودُ الأَمْثالِ)، و (غُموضُ الأمثال) و (الاستشهادُ بالأمثال).

أما (جمود الأمثال) فهو ثباتها مبنًى ومعنًى، أما ثبات المعنى فقد تعرضتُ لما يَمَسّ جموده في قضية الغموض. وأما ثبات المبنى فهو هَمُّ هذه القضية، اقتصرت في تناوله على البناء النحوي الذي هو غاية هذا البحث.

وهذا الثبات متعلق بالبناء النحوي مطّرِدًا أو شاذًّا.

أما (غموض الأمثال) فهو خفاء معنى المثل الدلالي أو تعدده، ويأتي من غموض عنصر أو أكثر، من عناصر المعنى الدلالي التي تكلمت عنها في مدخل الباب الأول.

وإنما تعرضت لهذه القضية من أجل أن الغموض يأتى أحيانا من البناء النحوي مطرِدًا كان أو شاذًّا.

وقد سبق في خلال البابين السابقين مناقشات لأقوالٍ وآراءٍ كثيرة انبنَتْ على ذاك الغموض، وكان الحَلُّ عندئذ كامنًا في توضيح الغموض.

أما (الاستشهاد بالأمثال) فهو الاحتجاج بها لمسائل شتّى معجميةٍ وصرفيةٍ ونحويةٍ، اكتفيت في بحثها بما يخصّ النحو، فراجعت ما استطعت مما يوضح نظر النحاة إلى الاستشهاد بالأمثال، مُعْتَنِيًا بسيبويه الذي اتُّبع في هذا الأمر، مستخدمًا الإحصاء، ثم حاولت تفسير ما لاحظته.

والاستشهاد - كما لا يخفى - متعلق ببناء الأمثال النحوي مُطّرِدًا وشاذًّا.

لقد شغلَتْ هذه القضايا علماءنا القدامى والمحدثين، فعرض البحث اجتهاداتِهم مناقشًا ثم محاولًا الوصول إلى القول الأقرب إلى الفَصْل، وسواء أكان مقولًا به أم غير مقول.

* * *

الفصل الأول
جمود الأمثال

دار في كلام علمائنا وصفُ الأمثال بالجمود، من خلال تلك القاعدة المشهورة بينهم (الأَمْثالُ لا تُغَيَّرُ).

ويشير إلى هذا ويصف شِياعَهُ أنّ السيوطى بنى فصلا من (الأشباه والنظائر) على أن (الأمثال لا تغير)[١].

وعدم تغيرها جمود يشمل بناءها النحوي، ومن ثم تناولته في دراستي هذه، ثم إن قضية الجمود والتحوّل (التطوّر) أساسية في تناول علم اللغة ولا سيما التاريخي منه، ورغم ذلك لم يلتفت من كتبوا فيه إلى أن تناول مسألة جمود الأمثال يمكن أن يكون مغنيًا في هذا الأمر[٢].

من أجل ما سبق أتناول قاعدة (الأمثال لا تغير) من خلال محاولتى «تأصيلها» ثم «تعليلها»، ثم «بيان تأثيرها في التقعيد النحوي» ثم «بيان مدى تصديق الاستعمال لها» ثم «التعقيب على ما سبق» مركزًا في كلٍّ على البناء النحوي الذي هو غاية بحثى.

* * *

---

(١) راجع (الأشباه والنظائر) للسيوطى ١/١٠٤.

(٢) لقد راجعت من أجل العثور على اعتناءٍ لأحد بجمود الأمثال في تناوله لقضية الجمود والتحول (التطور)، كثيرًا من مظانّها (كاللغة) لفندريس، و (أسس علم اللغة) لماريو باي، و (التطور النحوي) لبر جشتراسر، و(علم اللغة) للدكتور على عبدالواحد وافى، و (اللغة العربية) للدكتور تمام حسان، و (منهج في التطور اللغوي) للدكتور كمال بشر، ، و (التطور اللغوي) للدكتور رمضان عبدالتواب، و (التطور اللغوي التاريخي) للدكتور إبراهيم السامرائي – وغيرها فما وجدت من أفاد من كشف القدماء (الأمثال لا تغير).

أولًا - تأصِيل قاعدة «الأَمْثالُ لا تُغَيَّرُ»:

قال أبو عمرو بن العلاء: (الأمثال تُؤَدّى على ما فَرَطَ به أوّلُ أحوال وُقوعها، كقولهم: «أَطِرِّى إنَّكِ ناعِلةٌ»، و «الصَّيْفَ ضَيَّعْتِ اللَّبَنَ» و «أَطْرِقْ كَرَا»، و «أَصْبِحْ نَوْمَانُ»، يؤدى ذلك في كل موضع على صورته التي أنشئ في مبدئه عليها)[1].

وقال المبرد: (كما يكون ذلك في الأمثال، نحو: «أَطِرِّى فإنَّكِ ناعِلَةٌ»، ونحو «الصَّيْفَ ضَيَّعْتِ اللَّبَنَ»، لأن أصل المثل إنما كان لامرأة، فإنما يضرب لكل واحد على ما جرى في الأصل)[2].

وقال الزجاجي: (لا يَجُوزُ في المَثَل إلا ما حُكِى)[3] وقال مثل هذا في شرحه لأدب الكاتب[4].

ونقل ابن منظور قول ابن جنى في تأدية الأمثال على ما وضعت عليه: (يؤدى ذلك في كلّ موضع على صورته التي أنشئ في مبدئه عليها)[5].

وقال ابن عصفور: (لأن الأمثال لا تُغَيَّر عما استعملت عليه)[6]

وقال ابن هشام اللخمى: («الصيفَ» منصوب على الظرف أو على أنه مفعول على السّعَة والعامل فيه ضيّعت اللبن في الصيف، والمثل أتى على مخاطبة المؤنث، فهو يستعمل على هذه الصورة في المذكر والمؤنث، لأن المثل لا يُغَيّر)[7].

وقال المرزوقي: (المثل جملة من القول مُقْتَضَبَةٌ من أصلها، أو مُرْسَلَةٌ بِذاتها، فتتّسم بالقَبول، وتشتهر بالتداول، فتُنْقل عما وردَتْ فيه، إلى كلّ ما يصِحّ قصده بها، من غير تغيير يلحقها في لفظها، وعما يوجِبُه الظاهر إلى أشباهه من المعانى، فلذلك تُضْرب وإن جُهِلت أسبابها التي خرجت عليها)[8].

وقال الحيدرة اليمنى: (إن الأمثال موضوعة على ما سُمعت عليه لا يجوز تبديلها سواء أصابت حقيقة الأصل أو خرجت عنها)[9].

وقال العسكري: (قولهم «جاءَ يَفْرِى ويَقُدُّ» وأوردت هذا وما شاكله في باب الجيم، لأنه جاء عن العلماء كذلك، وإن جاز أن يقال: «أَتَى يَفْرِى ويَقُدُّ» إلا أن لفظ المثل عنهم

---

(١) (لسان العرب) مادة (زول).
(٢) (المقتضب) ١٤٥/٢.
(٣) (مجالس العلماء) للزجاجي ٨٢.
(٤) راجع (المزهر) للسيوطي ٤٨٨/١.
(٥) (لسان العرب) مادة (نشأ).
(٦) (المقرب) لابن عصفور ١٠٠.
(٧) (شرح الفصيح) لابن هشام اللخمي ٢٢٥.
(٨) (المزهر) ٤٨٧/٢.
(٩) (كشف المشكل في النحو) للحيدرة ٥٣١/١.

كذلك)[١] .

وقال : (قولهم : « يَعْلَمُ مِنْ أَيْنَ تُؤْكَلُ الكَتِفُ » ويجوز أن يورد في باب التاء ، وباب الألف « أعلم ، وتعلم » ولكن هكذا قرأناه في كتب الأمثال)[٢] .

وقال الزمشخري : (الأمثال يتكلم بها كما هي ، فليس لك أن تطرح شيئًا من علامات التأنيث في « أَطِرِّى فإنَّكِ ناعِلةٌ » ولا في « رَمَتْنِى بدائِها وانْسَلَّتْ » وإن كان المضروب له مذكرًا ، ولا أن تبدل اسم المخاطب من عقيل وعمرو في « أُشِبْتَ عُقَيْلُ إلى عَقْلِك » و « هذِهِ بِتِلْكَ فَهَلْ جَزَيْتُكَ يا عَمْرُو »)[٣] .

وقال الميداني : (يروى « الصَّيْفَ ضَيَّعْتِ اللَّبَنَ » والتاء من « ضيعتِ » مكسورة في كل حال ، إذا خوطب به المذكر والمؤنث والاثنان والجمع ، لأن المثل في الأصل خوطبت به امرأة)[٤] .

وقال ابن يعيش : (لم تغير الأمثال ، بل يؤتى بها على لفظها وإن قاربت اللحن نحو : « الصيف ضيعت اللبن » تقوله للمذكر بكسر التاء على التأنيث لأن أصله للمؤنث)[٥] .

وقال الرضى : (الأمثالُ لا تُغَيَّرُ)[٦] .

وقال السيوطى : (الأمثال لا تغير . من ذلك قولهم في مثل « شَرٌّ أَهَرَّ ذا نابٍ » فابتدأوا بالنكرة وجرى مثلا فاحتمل ، والأمثال تحتمل ولا تغير)[٧] .

ويبدو لي أن بعض الباحثين المحدثين قد استحضر هذه الأقوال عندما حكم على الأمثال بمثل ما حُكِم بِهِ فيها :

قال الدكتور عبد المجيد قطامش : (إن من حقِّ المثل أن تُحمى صيغته وألفاظه من التغيير ، وأن يبقى على ما جاء عليه أولًا ، مهما اختلفت المضارب والأحوال)[٨] .

وقال الدكتور محمد حماسة في جملة المثل : (آثر العرب « تَحْنِيطَ » مثل هذه الجملة ، وحكايتها كما هي)[٩] .

وجعل الدكتور تمام حسان الأمثال تراكيب مسكوكة ثابتة الصورة والمعنى[١٠] .

---

(١) (جمهرة الأمثال) للعسكري ٣١١/١. (٢) نفسه ٤٢٢/٢.

(٣) (المستقصى في أمثال العرب) للزمخشري ١/هـ من المقدمة.

(٤) (مجمع الأمثال) ٤٣٤/٢.

(٥) (شرح المفصل) لابن يعيش ١٤١/٧.

(٦) (شرح الكافية) للرضى ١٣١/١.

(٧) (الأشباه والنظائر) للسيوطي ١٠٤/١.

(٨) (الأمثال العربية) للدكتور قطامش ٢٠٧.

(٩) (الضرورة الشعرية) للدكتور محمد حماسة عبداللطيف ٢٠٢.

(١٠) راجع (اللغة العربية معناها ومبناها) للدكتور تمام حسان ١١٤، ١١٥.

وعندما درس بعض الباحثين التراكيب غير الصحيحة في كتاب سيبويه ، جعل الخروج عن العبارات الجاهزة أو المسكوكة ، صورةمنها ، ثم انتهى إلى قوله : (من خلال هذا العرض يتضح أن العبارات المسكوكة لها وجه خاص من الاستعمال يجب الالتزام به ، وإلا أصبح التركيب غير صحيح نحويًا ، وحين أشار سيبويه إلى هذا الاستعمال كان يضع « القواعد » نحو الالتزام بما ورد عن العرب ، وعدم استعمال جزء من العبارة الجاهزة دون الآخرة وعدم تعدية الفعل غير المتعدى وغير ذلك)[1] .

لقد بان أن النظر إلى الأمثال من خلال قاعدة « الأمثال لا تغير » كان كالسنة المتُّبعة ، حتى إن الخَلَفَ ليمثل بما مثل به السَّلَف في تصديق هذه القاعدة ، غيرَ حائدٍ عنه قِيدَ فِتْرٍ .

وآثر البحث بيان قولهم بجمود البناء النحوي ، من خلال اختيار ما يُحْكم بجموده من أقوالهم ، فالمسند إليه والمسند جامدان ذكرًا وحذفًا كما سبق في أمثلة السلف وتأكيد الخلف ، والجملة غير مختلفة فما هي الا الركنان[2] .

قال الدكتور كريم حسام الدين في المثل التعبيري : (إن مثل هذه التعبيرات وغيرها يتميز بالثبات وعدم التغير كما أنه يستعصى على محاولة التغيير بالاستبدال والحذف أو التقديم أو التأخير)[3] .

* * *

---

(١) (التراكيب غير الصحيحة في «الكتاب» لسيبويه) للدكتور محمود سليمان ياقوت ، ص ٢٥٤.

(٢) في مجلس للأستاذ محمود محمد شاكر نطق الدكتور محمود محمد الطناحى المثل: (رُبَّ ساعٍ لقاعِدْ) بالوقف على الدال بالسكون، فقال الأستاذ شاكر: إنّما يُنْطق: «ربَّ ساعٍ لقاعدٍ» بالكسر المشبع دونَ تَنْوين؛ لأنه مثل والأمثال لا تغير. فانظر إلى أيِّ ذهب الأستاذ في إجراء هذهَ القاعدة.

(كان هذا بمجلسه ببيته مساء الجمعة ٢١ من شوال سنة ١٤١٢ للهجرة، ٢٤ إبريل ١٩٩٢ للميلاد).

(٣) (التعبير الاصطلاحي) للدكتور كريم زكى حسان الدين ٣٩.

ثانيًا - تعليل قاعدة « الأَمْثالُ لا تُغَيَّرُ » :

رأى سيبويه أن استعمال الربيع الأسدي للمثل : « خامِرِى أمَّ عامِرٍ »[١] في قوله :

عَلَى حِيْنَ أَنْ كانَتْ عُقَيْلٌ وَشائِظًا ... وكانَتْ كِلابٌ خامِرِى أُمَّ عامِرِ

من باب الحكاية : (فإنما أراد : كانت كلاب التي يقال لها خامرى أم عامر)[٢] .

وقال في مكان آخر : (كما تقول للرجل : « أَطِرِّي إِنَّكِ ناعِلَةٌ واجمعى » أي أنت عندى بمنزلة التي يقال لها هذا)[٣] .

فبيّن أن المثل مَحْكِيٌّ ، فأخذ عنه هذا كثيرون فاهمين أنه محكيٌّ لا يُغَيَّرُ ، سبق بعض كلامهم كقول الزجاجي : (لا يجوز في المثل إلا ما حكى)[٤] .

وقد صرح فخر الدين الرازي بأن الأمثال (كلُّها حكاياتٌ لا تغير)[٥]

ولم يَكْتفِ الصَّيْمريُّ بالنقل ، بل أدى فهمًا جديدًا جيّدًا ، فقال : (إذا سَمَّيْتَ بفعل معه فاعله مضمرًا كان أو مظهرًا حكيتَه ولم تُعْرِبْه كرجل سمّيته « ضَرَبوا » إذا كانت الواو ضمير جماعة ، تقول : هذا ضربوا ورأيت ضربوا ومررت بضربوا .

وكذلك إن سميته « ضرب زيد » تقول : جاءنى ضرب زيد ، ورأيت ضرب زيد ، ومررت بضرب زيد ، كما قالوا : هذا بَرَقَ نَحْرُهُ وتأبَّطَ شرًّا .

وإنما حُكى مثل هذا لأن الاعراب في الأصل للاسم المفرد ، فإذا خرج عن حد المفرد وصار جملة يعمل بعضها في بعض لم يستحق الإعراب ، ووجب أن يحكى ، لأنهم أرادوا أن يشبهوا حال من يسمى بهذه الجمل بحال من يوصف بها ، فمتى غيرت معنى الحكاية بطل المعنى الذي قصدوه بالتسمية ، وهذا يجرى مجرى المثل الذي لا يجوز تغييره ، ألا ترى أنهم يقولون للمذكر : « أَطِرِّى فإنّك ناعلةٌ »؟

وأصل المثل لامرأة ، ثم جرى ذلك اللفظ لكل من يقال له المثل ، ولو غير لفظه لبطل معنى المثل ، فوجب أن يحكى لكل من قيل له هذا اللفظ بعينه مذكرًا كان أو مؤنثًا)[٦] .

فهو قارَنَ بين التسمية بجملة واستعمال جملة المثل ، فكما تجب حكاية الجملة الأولى لتحقيق

---

(١) (مجمع الأمثال) ٤٢٢/١.

(٢) (الكتاب) ٨٤/٢.

(٣) نفسه ٢٩٢/١.

(٤) (مجالس العلماء) للزجاجي ٨٢.

(٥) (أمثال القرآن) لنور الحق تنوير ٨.

(٦) (التبصرة والتذكرة) للصيمري ٥٤٦/٢.

القصد الذي هو تشبيه المسمى بها (بحال من يوصف بها)، تجب حكاية الجملة الثانية لتحقيق القصد الذي هو تشبيه المقام الثاني الطارئ بالمقام الأول الأصلي.

وإمعانًا في القول بالحكاية خَدَشَ ابنُ الحنبلي بيتًا للخنساء استعملت فيه المثل: (مَنْ عَزَّ بَزَّ)[1] كما استعمل الربيع مثله في كلام سيبويه السابق، وهو قولها في رثاء أهلها:

كَأَنْ لَمْ يَكُونُوا حِمىً يُتَّقَى إِذِ النَّاسُ إِذْ ذَاكَ مَنْ عَزَّ بَزَّا

قائلًا: («من عز بز» مثل سائر، واللائق أن يكون محكيًا، وأن لا يكون خبرًا عن الناس بتقدير: من عز منهم، بل بتقدير: مقول في حقهم: من عز بز)[2].

وهذا فيما بدا لي، إمعانٌ في تطبيق تلك القاعدة، وإجلال لحكاية المثل.

ثم تطور هذا الفهم حتى اصطلح البيانيون على أنّ ما كان حكايةً، استعارةٌ تمثيليّةٌ، وشاع حتى قال الحسن اليوسي: (يستعار اللفظ المستعمل في المورد الأول للشيء الشبيه بذلك. فقول القائل أولا للمرأة التي طلقها: «الصَّيْفَ ضيّعتِ اللَّبَنَ» لا يريد تشبيهها أصلا، وإنما أراد أنكِ فرطتِ في اللبن وتسببت في ضياعه عند زمن الصيف؛ إذ كنت تطلبين فراقي. ثم إنّكَ أنت اليوم إذا رأيت أحدًا فرط في حاجةٍ زمنَ إمكانها، ثم جعل يطلبها وقد أدبرت ساغ لك أن تشبه هيئته بهيئة من ترك اللبن أو محله في وقت، ثم جعل يطلبه في وقت آخر، فتقول له لأجل هذه المشابهة: «الصيف ضيعت اللبن» أي حالتك هذه حالة التي قيل لها: «الصيف ضيعت اللبن».

ولأجل هذا المعنى وهذا التقدير تنقل لفظ المثل كما قيل أولا من غير تغيير، حتى إنك في هذا المثل بعينه تكسر التاء في (ضيّعتِ) وإن كنت تخاطب ذكرا.

وهكذا سائر الأمثال، وهذا يسمى عند الأدباء «استعارة تمثيلية»، ويسمى «التمثيل على سبيل الاستعارة». وهو أحد قسمي الاستعارة التصريحية التي هي أن تشبه شيئًا بشَيْءٍ، ثم تنقلَ لفظ المشبه به وتطلقَه على المشبه لأجل هذا التشبيه إطلاقًا كأنه وضع له من غير تصريح بالتشبيه ولا بالمشبه به على وجه يشعر بالتشبيه)[3].

ولكن الزمخشري يخرج على هذا الفهم العام ليقول: (لم يضربوا مثلًا ولا رأوه أهلا للتسيير ولا جديرًا بالتداول والقبول إلا قولًا فيه غرابة من بعض الوجوه، ومن ثم حوفظ عليه وحمى من التغيير)[4].

وكلامه يفهم أن المثل إنما جمد ومنع من التغيير لحفظ ما به من غرابة، فإنه لو غير لربما انتفت الدلالة على تلك الغرابة.

---

(١) (مجمع الأمثال) ٣٢٣/٣.

(٢) (شرح أبيات المغنى) للبغدادي ١٨٧/٢.

(٣) (زهر الأكم) للحسن اليوسي ٢١/١ - ٢٢.

(٤) (الكشاف) للزمخشري ١٩٥/١.

وقد بدا هذا غريبًا للشريف الجرجاني، فقال: (الأظهر كما في المفتاح أن المحافظة على المثل إنما هي بسبب كونه استعارة فوجب لذلك أن يكون هو بعينه لفظ المشبه به، فإن وقع تغيير لم يكن مثلا بل مأخوذًا منه وإشارة إليه كما في قولك: «الصيفَ ضيعتَ اللَّبَنَ» بالتذكير)[1].

والذي يبدو لي أن الزمخشري لا يردّ كون ضرب المثل استعارة، ولكنه يفسِّرُ سببَ اختيار كلامٍ ما ليُرَدَّدَ فيصيرَ مثلًا، ويرى أنه اشتمال المثل على غرابة ما، سواء أكانت في أصواته أم كانت في بنائه النحوي أم في معناه الدلالي، وهو لم يصرح بأنه ليس استعارة.

ولكن الذي خرج بحق على هذا الفهم هو ابن برهان القائل: (... النصب لا يغير، لأن الأشياء التي ترك فيها القياس كالأمثال، يسلم فيها لفظها من غير تصرف، ولذلك قلت للرجل: «الصيفَ ضيعتِ اللبنَ»، و «أَطِرِّى فإنك ناعلة»، و «تَحْسَبُها حمقاءَ وهي باخِس»)[2].

فكلامه يفهم أن المثل إنما جمد ومنع من التغيير لخروجه عن القياس وشذوذه، وهذا غريب لا وجهَ له باديًا لي ثم إن ما مثّل به منها لم يتحمل شذوذًا ولا خرج عن القياس. غير أن قوله: (لذلك قلت للرجل: «الصيف ضيعت اللبن») يبدى لكلامه وجهًا خفيًا، هو أنه يقصد أن الأمثال التي ترك فيها القياس عند ضربها بحيث لا يذكّر مؤنثها إذا قيلت لمذكر - لا تُغَيَّرُ؛ لأنها تحكى.

وعندئذ يوافق كلامُه - وإن خَفِيَ وجْهُه- كلامَ غيره الذي انتهى به المطاف إلى فكرة «الاستعارة التمثيلية».

* * *

---

(١) (حاشية الشريف الجرجاني على الكشاف) أسفل متن السابق نفسه.

(٢) (شرح اللمع) لابن برهان ٤٩.

ثالثًا – تَأْثِيرُ قاعدة «الأَمْثالُ لا تُغَيَّرُ» :

أثّرت قاعدة (الأمثالُ لا تُغَيَّرُ) في التقعيد النحوي، ولا سيما في المسائل التي يُحْكم فيها بالوجوب أو الامتناع.

ولا يخفى قرب ما بين الوجوب والامتناع وبين الجمود؛ فالمُحَصِّلَةُ واحدة.

كان النحاة في تناولهم لهذه المسائل يستحضرون الأمثال أحيانًا إما للتقعيد لها وإما للتشبيه بها في التقعيد لغيرها.

ولم تذهب عنهم تلك القاعدة في أية مسألة من هذه المسائل، سواء أكانت تقعيدًا للأمثال، أم تقعيدًا لأشباه الأمثال.

وفيما يلي نماذج للنوعين:

(أ) التقعيد للأمثال:

بدأ سيبويه هذا النوع عند كلامه على حذف الفعل وجوبا، فقال: (من ذلك قول العرب: «كليهما وتَمْرًا» فهذا مثل قد كثُرَ في كلامهم واستعمل، وترك ذكر الفعل لما كان قبل ذلك من الكلام، كأنه قال: أعطني كليهما وتمرًا)[١].

فأشار إلى أن الفعل قد حذف لدلالة السياق عليه، ثم وجب حذفه لكثرة استعماله محذوفًا التي صيرته مثلا يحكى – كما سبق في رؤية سيبويه لعلة جمود المثل – فأدخل إلى نماذج حذف الفعل وجوبًا، ما كان من الأمثال كذلك، لجمودها.

تفسيرُ الدكتور محمد حماسة لنصِّ سيبويه:

ذكر الدكتور حماسة نص سيبويه الذي منه ما سبق، ثم قال: (قد علل سيبويه الحذف بما يدعمه من سياق الحال «لاستدلاله مما يرى من حالة أنه ينهاه عن زعمه» والسياق اللغوي «لما كان فيه من ذكر الديار قبل ذلك» و «لأنه يستدل بقوله «كلَّ شَيْءٍ» أنه ينهاه» وأضاف إلى سياق الحال والسياق اللغوي كثرة الاستعمال في الكلام، وكثرة الاستعمال في الكلام تعنى ارتباط التعبير بدلالته وإلْف هذه الدلالة حتى إنّ ذكر بعض التركيب كاف في تذكر هذه الدلالة المألوفة المقترنة به)[٢].

إن تفسيره لكثرة الاستعمال صحيح مقبول، ولكن ليس هنا؛ فليس المقصود، والدليل قول سيبويه: (هذا مثل قد كثر في كلامهم واستعمل، وترك ذكر الفعل لما كان قبل ذلك من الكلام)

---

(١) (الكتاب) ١/٢٨٠ – ٢٨١.

(٢) (من الأنماط التحويلية في النحو العربي) للدكتور محمد حماسة عبداللطيف ص ٢٥.

فلم يكن الحذف لأن كثرة الاستعمال أفضت إليه اكتفاء بالمذكور لفهم المحذوف ، بل لأن السياق فعل ذلك .

أما ما فعلته كثرة الاستعمال فهو أنها أدّت إلى الجمود ووجوب الحذف ، لأن المتكلمين اتفقوا على استعمال المثل بالحذف حتى إن ذكر المحذوف يصرف هذا الكلام عن أن يكون مثلًا .

يوضح ذلك قول المبرد : « حقيقة المثل ما جعل كالعلم للتشبيه بحال الأول ، ... فمواعيد عرقوب علم لكل ما لا يصح من المواعيد »[(١)] .

فكثرة استعمالنا (لمنصور) عند نداء شخص ما ، هي التي جعلت هذا الاسم علمًا عليه ، وكثرة استعمالنا لهذا العلم عند ندائنا لذلك الشخص هي التي جعلت بعضنا يقول : « يا مَنْصُو » ترخيمًا للتخفيف ، وإن جاز أن يكون للتحبّب في أحيان أخرى .

فهنا وجهان لكثرة الاستعمال أو وظيفتان ، أراد سيبويه أولاهما لا ثانيتهما كما رأى الدكتور محمد حماسة .

بدأ سيبويه طريق إدخال الأمثال -لجمودها- ضمن ما يخضع لوجوب الحذف ، ولا سيما حذف الفعل ، ثم قلده النحاة في التقعيد لهذا الحذف .

فتناول الرضى ضمن حذف الفعل وجوبًا قول العرب في أمثالها : « أَهْلَكَ واللَّيْلَ » ، و« كِلَيْهما وتَمْرًا » ، و « الكِلابَ على البَقَرِ » ، و « أَحَشَفًا وسُوءَ كِيلَةٍ » ثم قال : (وجوب الحذف في جميع ما ذكر وأمثالها لكونها أمثالا ... والأمثال لا تغير)[(٢)] .

وقال السيوطي في الحذف نفسه : (يجب سماعا في الأمثال التي جرت كذلك ، فلا تغير ، كقولهم : « كُلَّ شيءٍ ولا شتيمةَ حُرٍّ » أي ائت ولا ترتكب)[(٣)]

وقال : (قد يجب حذف العامل كأن جرى مثلا كقولهم : (حَظِيِّينَ بناتٍ صَلِفِينَ كَنّاتٍ) أي عرفتُهم)[(٤)] .

وقال : (لا يجوز ظهور هذا العامل ... والأمثال لا تُغَيّر وظهور عامله من التغير)[(٥)] .

فأدخلوا في تقعيدهم ما أدخله سيبويه ، وصرحوا بأن وجوب الحذف لجمود الأمثال ، ولاعتبار هذه القاعدة ، وفي كلامهم – وما سيأتي منه – تأكيدٌ لأن المقصود من كثرة الاستعمال هو غير الوجه الذي رآه الدكتور محمد حماسة – وإن كان صحيحا في نفسه .

وهم لم يكتفوا بما قاله سيبويه ، بل وسّعوا هذا التقعيد .

---

(١) (مجمع الأمثال) ٧/١.

(٢) (شرح الكافية) للرضى ١٣١/١.

(٣) (همع الهوامع) ١٩/٣.

(٤) نفسه ٦٠/٤.

(٥) (الأشباه والنظائر) ١٠٤/١.

فابن مالك يجعل من المبتدآت الملازمة للابتداء: (ما جرى مثلا، نحو قولهم: «الكلابُ على البقر»، و «العاشية تُهَيِّجُ الآبيةَ»، و «الإيناسُ قَبْلَ الإبْساسِ».

فهذه وأمثالها من المبتدآت التي وردت أمثالا لا تفارقها الابتدائية، لأن الأمثال لا تغير)[1].

وابن عصفور يجعل من المبتدآت اللازمة الإثبات: (كل مبتدأ يكون في مثل)[2].

ويجعل من الأخبار اللازمة الإثبات: (كل خبر يكون في مثل)[3].

ويتحدث عن المبتدأ والخبر من حيث التقديم والتأخير فيقول: (قِسْمٌ يلزم فيه تأخير الخبر... أو يكون المبتدأ قد استعمل خبره مؤخرا في مثل... قِسْم يلزم فيه تقديم الخبر... أو يكون الخبر قد استعمل مقدّمًا على المبتدأ في مثل)[4].

وكذلك يقول السيوطي: (يمنع تأخير الخبر ويجب تقديمه لأسباب: أحدها: أن يستعمل كذلك في مَثَلٍ، لأن الأمثال لا تغير كقولهم: «في كلِّ وادٍ بنو سَعْد»)[5].

ويجعل ابن عصفور من الأخبار اللازمة الحذف: (كل مبتدأ استعمل محذوف الخبر في مَثَل)[6].

ويتحدث الرضى عن امتناع دخول الأفعال الناقصة على مبتدأ لازم الابتدائية فيقول: (اعلم أنه لا تدخل الأفعال الناقصة على مبتدأ واجب الحذف ولا على مبتدأ واجب التصدير كأسماء الاستفهام والشرط، ولا على مبتدأ عادم التصرف «كما» التعجبية، ولا على مبتدأ يلزم الابتدائية لكونه في المثل كقولهم: «الظَّعْنُ يَظْأَرُ»)[7].

ويتحدث ابن عصفور عن تمام الأفعال الناقصة، فيقول: (كلها يجوز أن تُستعمل تامة فلا تحتاج إلى خبر، إلا «ليس» و «ما زال» و «ما فتئ» و «قعد» في المثل لأن الأمثال لا تغير عما استعملت عليه)[8].

ففي هذه النصوص دليل على أن النحاة تأثروا بتلك القاعدة المشهورة، في المرّات التي أدخلوا الأمثال فيها ضمن ما قعّدوا له؛ فلم يستحضروها إلا حينما كان الحكم بالوجوب أو الامتناع. وهو ما أردتُه بتأثيرها في التقعيد للأمثال.

---

(١) (شرح التسهيل) لابن مالك ٣٣٧/١.
(٢) (المقرب) لابن عصفور ٩١.
(٣) نفسه ٩١.
(٤) نفسه ٩٢.
(٥) (همع الهوامع) للسيوطي ٣٥/٢.
(٦) (المقرب) ٩١.
(٧) (شرح الكافية) للرضى ٢٩٧/٢.
(٨) (المقرب) ١٠٠، ويقصد بالمثل ما أورده من قبل، وهو «شَحَذَ شَفْرَتَهُ حتّى قَعَدَتْ كأنّها حَرْبةٌ».

(ب) التقعيد لأشباه الأمثال :

بعد أن رسخت القاعدة في أذهان النحاة وأثرت في تقعيدهم للأمثال، انثنت لتؤثِّر في تقعيدهم لما شبّهوه بالأمثال.

وكما بدأ سيبويه التقعيد للأمثال بدأ التقعيد لما شبهه بها فقال بعد ذلك النص الذي نقلته عنه هناك في حذف الفعل وجوبا : (ما ينتصب في هذا الباب على إضمار الفعل المتروك إظهاره : « انتهوا خيرًا لكم » و (وراءك أَوْسعَ لك » ... وإنما نصب « خيرًا لك » و (أوسع لك » لأنك حين قلت : « انته » فأنت تريد أن تخرجه من أمر وتدخله في آخر ... ونظير ذلك في الكلام قوله : انته يا فلان أمرًا قاصدًا ، فإنما قلت : انته وأتِ أمرًا قاصدًا ، إلا أن هذا يجوز لك فيه إظهار الفعل ، فإنما ذكرت لك ذا لأمثل لك الأول به ، لأنه قد كثر في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل)[1] .

فسيبويه يشبه قول الحق سبحانه : ﴿ انتهوا خيرًا لكم ﴾[2] بالمثل (وراءك أوسع لك)[3] ، في وجوب الحذف - أي الجمود - ودليل هذا أنه عندما أراد أن يوضح الحذف في ﴿ انتهوا خيرا لكم ﴾ فوضحه بمثال من عنده هو (انته يا فلان أمرا قاصدا) نبهنا إلى أن مثاله الحذف فيه جائز ، جاء به للتمثيل ، والحذف في قول الحقِّ واجبٌ لأن تركيبه أشبه الأمثال في كثرة الاستعمال .

وهذا يثبت أن كثرة الاستعمال هنا أدت إلى الجمود (وجوب الحذف) لا مجرد الحذف ، لأن مثال سيبويه تضمن الحذف نفسه ولكنه لم يكن واجبًا لأنه لم يكثر استعماله فيصير كالمثل الذي كثر استعماله فتعارف الناس على شكل جامد له لا يحيدون عنه .

وقد سوّى الزمخشرى بين قولِ الحقِّ السابقِ ومثال سيبويه في وجوب الحذف ، فردّ عليه أبو حيان قائلا : (قد غفل الزمخشري عن هذا فجعل ﴿ انتَهُوا خَيْرًا ﴾ منه و (انْتهِ أَمْرًا قاصدًا) سواء في وجوب إضمار الفعل . وقد نص سيبويه على أنه لا يجب إضمار الفعل في (انته أمرا قاصدا) وعلل ذلك بأنه ليس في كثرة الاستعمال مثل : انته خيرًا لك)[4] .

وقال سيبويه : (« أمّا » لا يذكر بعدها الفعل المضمر ، لأنه من المضمر المتروك إظهاره ، حتى صار ساقطًا بمنزلة تركهم ذلك في النداء وفي « مَنْ أنتَ زيدًا » .

فإن أظهرت الفعل قلت : أمّا كُنْتَ منطلقًا انطلقت ، إنما تريد : إنْ كنت منطلقا انطلقت ، فحذف الفعل لا يجوز ههنا كما لم يجز ثمّ إظهاره ؛ لأن (أما) كثرت في كلامهم واستعملت حتى صارت كالمثل المستعمل)[5]

---

(١) (الكتاب) ٢٨٢/١، ٢٨٣، ٢٨٤.

(٢) سورة (النساء) من الآية (١٧١).

(٣) (مجمع الأمثال) ٤٣٩/٣.

(٤) (همع الهوامع) ١٩/٣.

(٥) (الكتاب) ٢٩٤/١.

فسيبويه يشبه التركيب (أَما أنت) بالمثل في وجوب حذف الفعل (أي الجمود) لأنه قد كثر في كلامهم محذوفًا حتى وجب ، كما كثر المثل حتى جمد .

وعندما أجاز المبرد ظهور الفعل في هذا التركيب ، رد عليه الزجاجي في شرح أدب الكاتب قائلا : (القول ما قال سيبويه ، لأن هذا كلام جرى كالمثل ، والأمثال قد تخرج عن القياس ، فتحكى كما سمعت ، ولا يطرد فيها القياس ، فتخرج عن طريقة الأمثال)[1]

وقال سيبويه : (أما « دُونَكَ » فإنه لا يرفع أبدا ، وإن قلت : هو دونك في الشرف ؛ لأن هذا إنما هو مثل)[2] .

فصرح بأن (دونك) في الاستعمال مثل ، وهو يقصد أنها كالمثل فبالَغَ في التشبيه ، ويعنى أنها جمدت على حال الفتح لكثرة استعمالها هكذا .

وقال : (من يقول من العرب : « ما جاءَتْ حاجَتَكَ » ، كثير ، كما يقول : من كانت أُمَّك . ولم يقولوا : ما جاءَ حاجتَك ، كما قالوا : من كان أمّك ، لأنه بمنزلة المثل فألزموه التاء)[3] . (فجاء) هنا (ككان) اسمها ضمير الغيبة المستتر العائد على (ما) ، والمعروف أن الفعل يذكّر معه ، غير أن العرب تعارفت على تأنيثه وألزمته هذا كما ألزمت المثل شكلًا واحدًا ليعرف .

وقال في التركيب (كَأَيِّنْ مِنْ) : (فإنما ألزموها « من » لأنها توكيد ، فجعلت كأنها شيء يتمّ به الكلام ، وصار كالمثل)[4] . (فمِنْ) واجبة الذكر بعد (كَأَيِّنْ) لأن العرب تعارفوا على استعمالها هكذا فجمد تركيبها كما جمد تركيب المثل .

وقال : (من قال : نِعْمَ المرأةُ ، قال : نعْمَ البلدُ ، وكذلك هذا البلد نعْمَ الدار ، لما كانت البلدَ ذكِّرت . فلزم هذا في كلامهم لكثرته ، ولأنه صار كالمثل ، كما لزمت التاء في « ما جاءت حاجتَك »)[5] والأمر هنا مثله فيما سبق .

وقال : (وزعم الخليل - رحمه الله - أن « حبذا » بمنزلة : حَبَّ الشيءُ ، ولكن ذا وجب بمنزلة كلمة واحدة نحو لولا ، وهو اسم مرفوع كما تقول : يا ابن عم فالعم مجرورة ، ألا ترى أنك تقول للمؤنث : حبذا ، ولا تقول : حبّذِهِ ، لأنه صار مع (حب) على ما ذكرت لك ، وصار المذكر هو اللازم ، لأنه كالمثل)[6] .

فقد كانت العرب تستخدم الفعل (حب) مع أي فاعل ، والاسم (ذا) مع أي فعل ، ثم استخدَمَتْهما معا فعلا وفاعلا هكذا (حبّذا) وأكثرت استخدامهما حتى ارتبط معنى المدح بهما معا فجمدا جمود تركيب المثل ، حتى إنهم ليتْبعونهما الممدوح بعد أن كان يباشر (حب) .

---

(١) (المزهر) للسيوطى ٤٨٨/١.
(٢) (الكتاب) ٤٠٩/١.
(٣) نفسه ٥١/١.
(٤) نفسه ١٧١/٢.
(٥) نفسه ١٧٩/٢.
(٦) نفسه ١٨٠/٢.

هذه نماذج سيبويه، بدأ فيها التقعيد متأثرًا بالقاعدة (الأمثال لا تغير)، والدليل أنه لم يستحضرها على سبيل التشبيه إلا حينما كان الحكم بالوجوب أو الامتناع: (وجوب حذف الفعل العامل في ﴿انتهوا خيرًا لكم﴾، وامتناع ذكر الفعل في (أَمّا أَنْتَ) ووجوب فتح الظرف في (دُونَكَ)، وامتناع تذكير الفعل في (ما جاءَتْ حاجَتَكَ)، ووجوب ذكر (مِنْ) بعد (كأيِّنْ)، وامتناع تأنيث الفعل في (هذا البلدُ نِعْمَ الدارُ)، وامتناع تأنيث اسم الاشارة في (حبّذا) مع الممدوح المؤنث).

وقد تابع النحاة سيبويه في تقعيده لما شبهه بالأمثال التي قعد لها وفي ذهنه أنها جامدة لا تغير[١]، لكنهم وسعوا دائرة التقعيد.

فابن عصفور يضم إلى الأمثال في تقعيده للمبتدأ والخبر اللازمي الإثبات والخبر اللازم الحذف وما وجب تقديمه أو تأخيره منهما، ما جرى مجرى المثل في كثرة الاستعمال[٢].

ومنع بعض النحاة الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه بظرف أو نحوه (واحتجوا بأن التعجب يجرى مجرى الأمثال للزومه طريقة واحدة والأمثال الألفاظُ فيها مقصورة على السماع نحو قولهم: «الصيفَ ضيّعْتِ اللَّبَنَ» يقال ذلك بلفظ التأنيث وإن كان المخاطب مذكرًا)[٣].

وجعل الحيدرة اليمنى فعل التعجب لازمًا شكلًا واحدًا لأنه (بكثرة استعماله قد جرى مجرى المثل فلا يجوز تغييره بحال)[٤]. وذكر صاحب البسيط أن اسم الفعل لا يتغير، لأنه (يشبه المثل فلا يتغير لفظه مع المثنى والجمع والمذكر والمؤنث)[٥].

فزادوا على ما ذكره سيبويه ولكن من خلال التأثر بتلك القاعدة أيضًا.

وهم في جميع ما تعرضوا له - سواء ما نقلوه عن سيبويه وما زادوه - أفادونا توضيح وجه الشبه بين الأمثال وبين أشباه الأمثال وما جرى مجراها، ووجه الفرق:

قال ابن مالك في ألفيته هذا البيت:

(فأَوْلِ ذا المخصوصَ أيًّا كان لا   تَعْدِلْ بذا فَهْوَ يُضاهِي المَثَلَا)

وشرح الأشموني: (الأمثال لا تغيَّر، فتقول: حبّذا زيد، وحبذا الزيدان).

---

(١) راجع (المقتضب) للمبرد ١٤٠/٢، ١٤٥، و (شرح المفصل) لابن يعيش ١٤١/٧، و (شرح الكافية) للرضى ٢١٤/١، ٢٩٧/٢، و (شرح اللمع) لابن برهان ٣٥٦، و (الأشباه والنظائر) للسيوطى ١٠٤/١، ١٠٥، و(همع الهوامع) ١٩/٣ وما بعدها، و (شفاء الغليل في إيضاح التسهيل) للسليلى ١/ ٤٤١.

(٢) راجع (المقرب) لابن عصفور ٩١، ٩٢.

(٣) (شرح المفصل) لابن يعيش ١٤٩/٧ - ١٥٠، وراجع في إيراد هذه الفكرة واتباعها (في النحو العربي قواعد وتطبيق) للدكتور مهدى المخزومي ص ٢١٤.

(٤) (كشف المشكل في النحو) للحيدرة اليمني ٥١١/١.

(٥) (شرح المفصل لابن يعيش)، بحاشية المصحح ٣٠/٤.

وحَشّى الصبّان : (قوله : « يضاهى المثلا » أي في كثرة الاستعمال . وقوله : « الأمثال لا تغير » أي فكذا ما شابهها)[١] .

وقال الأشموني في حذف العامل : (ما كان مثلًا نحو : الكلابَ على البقر ، أي أرسل الكلاب ، أو أُجرى مجرى المثل نحو : ﴿ انتهوا خيرًا لكم ﴾) .

فَحَشّى الصبان : (قوله : « أو أجرى مجرى المثل » الفرق بينه وبين المثل كما أفاد الدنوشرى ، أن المثل مستعملٌ في غير ما وضع له للمشابهة بين ما وضع له وغيره على طريق الاستعارة التمثيلية ، وما أجرى مجراه مستعمل فيماوضع له لكن أشبه المثل في كثرة الاستعمال وحسن الاختصار فأعطى حكمه في عدم التغير)[٢] .

والأمثال وما أشبهها عند النحاة من السماعيات (وعلة وجوب الحذف في السماعيات كثرة الاستعمال ، وإنما كانت سماعية لعدم ضابط يعرف به ثبوت علّة وجوب الحذف أي كثرة الاستعمال بخلاف المنادى ؛ فإن الضابط كونه منادى)[٣] كما قال الرضى فضم أشباه الأمثال في تعليله .

ويستفاد من هذا الكلام كله أن أشباه الأمثال تراكيب مختصرة - سواء المتضمنة حذفًا وغيرها كما سبق - استحسن العرب اختصارها فأكثروا استعمالها فصار هذا الاختصار واجبًا ولازمًا يعد تغييره خطأً نحويًّا ، كما استحسن العرب جُملًا ما مختصرة فأكثروا استعمالها فيما يناسبها من المواقف ، فصار هذا الاختصار واجبًا ولازمًا يعد تغييره خطأً نحويًّا ، وصارت هذه الجمل الأخيرة أمثالا .

أما وجه الفرق فما أفاده الدنوشي ، وقد أحسن بعض الباحثين فهمه فقال : (تختلف القوالب اللفظية - بالمفهوم البسيط السابق - عن القوالب النحوية ... من حيث إن هذه القوالب الأخيرة ذات وظيفة تركيبية محضة ، ولا تتعلق بمسألة المعنى)[٤] . وتضم القوالب اللفظية - فيما أفهم من تعبيره - الأمثال ، وتضم القوالب النحوية أشباه الأمثال .

تفريق الأستاذ عباس حسن بينهما :

قال الأستاذ عباس حسن مفرقًا بين الأمثال وأشباهها : (أُلْحِق بالتحذير والإغراء في وجوب إضمار الناصب - لا في معناهما بعض الأمثال المأثورة المسموعة بالنصب ، وبعض العبارات الأخرى المسموعة بالنصب أيضا ، والتي يسمونها : « شبه الأمثال » لأنها لا تبلغ مبلغ المثل في

---

(١) (حاشية الصبان على شرح الأشموني للألفية) ٤١/٣.

(٢) نفسه ٩٤/٢ - ٩٥.

(٣) (شرح الكافية) للرضى ١٢٩/١، وراجع ٢١٤/١، ٢٩٧/٢.

(٤) (إبداع الدلالة) للدكتور محمد العبد ١٠٢.

الشهرة، وكثرة الاستعمال، والتعميم، وقد تشتمل على قيد تخاطب، أو حالة معينة)[1].

وعليه تعقيب من نواح ثلاثة:

الأولى – أنه نفى مساواة (أشباه الأمثال) للأمثال في الشهرة وكثرة الاستعمال، وما أدرى بعد هذا كيف يذكر إلحاقها بالأمثال؟ وعلى أيّ أساسٍ يكون؟ وما وجه الشبه إذن؟

الثانية – أنه جعل من اختلاف أشباه الأمثال عن الأمثال أنها تشتمل على قيد تخاطب أو حالة معينة، وربما اتضح ما قاله بما ذكره بعد ذلك من نماذج مثل: (هذا ولا زعماتِكَ) و (عَذِيرَكَ) أي أظهر عذرك أو عاذرك، و (من أنت؟ عليا) التقدير: من أنْت؟ تذكر عليًّا. يقال لمن يذكر عظيمًا جليل القدر بسوء.

ولكنّ أَقْيَاد الخطاب والتكلم والغيبة تملأ بناء الأمثال النحوي كما أوضح الباب الأول، وكذلك اقتطع كثير من الأمثال من سياق.

فلا وجه لجعل هذين الأمرين ميزتين في (أشباه الأمثال) تُفَرّقانها عن الأمثال.

الثالثة – أنه كان في سياق حكم يشمل الأمثال وأشباهها، فكان المنتظر أن يذكر وجه المشبه بينهما الذي أوقع حكم الأمثال على أشباهها – وهو ما فعله النحاة منذ سيبويه – غير أنه لم يفعل فجانبته الدقة.

وفي خلال تقعيد النحاة لأشباه الأمثال بتلك الأحكام التي لا تخرج عن الجمود – وهو ما ذكرت أنه مناسب لمقتضى التشبيه بالأمثال التي قعدوا لها من خلال جمودها – يخرج ابن مالك ليرى أن بين أشباه الأمثال والأمثال فرقًا في هذا الجمود نفسه.

قال ابن مالك رادا على رأى من رأى أن فعل التعجب في (أَفْعِلْ به) أَمْرٌ لزم الإسناد إلى ضمير المخاطب لأنه كالمثل: (لو كان أمرًا مع الإجماع على فعليته لزم إبراز ضميره في التأنيث والتثنية والجمع، كما يلزم مع كل فعل أمر، متصرفًا كان أو غير متصرف، ولا يعتذر عن ذلك بأنه مثل أو جار مجرى المثل، لأن المثل يلزم لفظًا واحدًا دون تبديل ولا تغيير في نحو «أَطِرِّى فإنّك ناعِلَةٌ»، و «خلا لك الجوُّ فَبِيضى واصْفِرِى»، والجارى مجرى المثل يلزم لفظًا واحدًا مع اعتبار بعض التغيير نحو «حَبّذا» و «لله دَرُّكَ»، فألزم لفظ «حبّذا» و «لله درك» وأجيز أن تختم الجملتان بما كان للناطق بهما غرض في الختم به، و «أَفْعِلْ» المذكور لا يلزم لفظًا واحدًا أصلًا، فليس مثلًا ولا جاريًا مجرى المثل. فلو كان فعل أمر مسندًا إلى ضمير المخاطب لبرز ضميره في التأنيث، والتثنية، والجمع، كما يلزم مع غيره من أفعال الأمر العارية من المثلية.

وقيّدتُ أفعال الأمر (بالعارية من المثلية) احترازًا من نحو: «خُذْ ما صَفَا ودَعْ ما كَدُر»

---

(١) (النحو الوافي) للأستاذ عباس حسن ١٣٨/٤ وما بعدها.

و « زُرْ غِبًّا تَزْدَدْ حُبًّا » . على أن قولهم « اذْهَبْ بذى تَسْلَمُ » أشبه بالأمثال وأحقّ بأن يجرى مجراها ، ولم يمنع ذلك من بروز فاعل الفعلين[1] في التثنية والجمع والتأنيث . فلو كان « أفعل » المذكور فعل أمر جاريا مجرى المثل لعومل معاملة « اذهب بذى تسلم »)[2] .

فهو قد لاحظ خلطًا في استحضار جمود الأمثال في التقعيد لأشباهها ، فقدم هذه الاعتبارات :

١- أن الأمثال لا يغير بها شيء من مكوناتها سواء أكان التغيير لِلَفظٍ بآخر ، أو لصيغة كلمة بغيرها ، أو لتركيب أو جزء تركيب بآخر ؛ ولذا إذا تضمن المثل فعل أمر مسندًا إلى ضمير مخاطب ، ثبت كذلك فلم يغير لفظه ولا صيغته ولا إسناده .

٢- أن أشباه الأمثال كذلك في التغيير ، غير أنها - وهذا من اختلافها عن الأمثال - تحتمل بعض التغيير في جزء من تركيبها ؛ فنحن نقول في « حبّذا » : حبّذا الإسلام ، وحبّذا المؤمنون ، وحبّذا المحسنات ، ونقول في « لله دَرُّك » : لله دَرُّكما ، ولله دَرُّكن ، وغير هذا .

٣- أن الفعل في صيغة التعجب (أفعِلْ به) ليس مثلًا ولا شبه مثل ، لأننا نغير لفظه ، فنقول : (أكرِمْ بفلان ، وأعظِم به ، وأخلِقْ) ، ولو كان مثلا ما تغير لفظه ، ولو كان جاريًا مجرى المثل (شبهَ مثل) لتغيرت نسبته وإسناده ، فأسند إلى ضمير المخاطبة والمخاطبين والمخاطبتين والمخاطبين والمخاطبات ، كما حدث في قولهم : « اِذْهَبْ بذِى تَسْلم » وهو - كما رأى ابن مالك - أشبه بالأمثال .

ويفسر ما أراده ما رواه السيوطى عن الأصمعى ، قال : (تقول العرب : « اذهب بذى تسلم » والمعنى اذهب والله يسلمك ، دعاء له بالسلامة ، و « اذهبا بذى تسلمان » والمعنى : اذهبا والله يسلمكما ، و « اذهبوا بذي تسلمون » والمعنى : والله يسلمكم)[3] .

فابن مالك يريد هذا التغير ، ولكن على كلامه تعقيبًا :

لقد بدا لي أن النحاة في تقعيدهم لأشباه الأمثال ، بأحكام لا تختلف عن الحكم بجمود الأمثال ، أرادوا الجزء الجامد في أشباه الأمثال ، وقد سبق كلام صريح لهم في (حبّذا) دون ما يتبعها و (نعم) دون ما يتبعها كذلك .

أما تناول بعضهم لفعل التعجب في (ما أَفْعَلَهُ وأَفْعِلْ بِهِ) بتلك النظرة أيضا فقد أرادوا جمود صيغته لا لفظه .

وقد لاحظ الدكتور محمد حماسة حين فرق بين النموذج : (الصيغة والبنية) والاستعمال (اللفظ) هذا الأمر فقال : (الفرق بين النموذج والاستعمال كالفرق بين اللغة والكلام ، كلٌّ من

---

(١) يقصد (بالفعلين): (اذهب) و (تسلم).

(٢) (شرح التسهيل) ٣٣/٣ - ٣٤.

(٣) (الأشباه والنظائر) للسيوطي ١٠٤/١ - ١٠٥.

النموذج واللغة نظام مخزون في أذهان المتكلمين باللغة المعينة، يجد طريقة إلى التنفيذ عند الاستعمال الحر. وفي العربية بعض النماذج النحوية التي تثبت على وضع مخصوص لأداء معنى مخصوص كصيغتي «ما أفعله وأفعل به» اللتين يتحدد تطبيقهما فيقال مثلا: ما أحسنه وأحسن به، وما أجمله وأجمل به... إلخ دون أن يتغير النموذج.

وفي العربية أيضا تعبيرات توقف بها سير الحياة وجمدت على وضع معين بحيث تستعمل نموذجًا واستعمالًا أو مثالا في الوقت نفسه، مثل: صَهْ ومَهْ وحَيّهل... إلخ.

وثمة ما يجمع بين هذين النوعين في جملة واحدة مثل «نِعْمَ الثوابُ» فأول هذين المتضامين جمد صيغةً ونموذجًا ومثالًا. وثانيهما جمد وظيفة فحسب، بحيث يمكن أن يتغير مثاله فيقال: نعم الخلق ونعم الأدب... إلخ)[1].

وهذا - فيما يبدو لي - ما رآه الخليل وسيبويه ومن تبعهما في جمود أشباه الأمثال والتقعيد له.

مما سبق يتضح أن تأثير قاعدة (الأمثال لا تغير) في التقعيد النحوي تمثّل في إدخال الأمثال طرفًا فيما يحكم فيه بوجوب أو امتناع، وكذلك تمثل في تشبيه ما يحكم فيه بوجوب أو امتناع بها، وهما ما قصدته (بالتقعيد للأمثال) و (التقعيد لأشباه الأمثال).

* * *

(١) (العلامة الإعرابية) للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ٦٣ - ٦٤.

رابعا – تَصْديقُ قاعدة « الأَمْثالُ لا تُغَيَّرُ » :

وهو مدى دلالة استعمال العرب لأمثالهم على أن قاعدة (الأمثال لا تغير) صادقة مستمرة غير مُتخَلِّفة ألبتةَ .

وتكاد المسائل السابقة (تأصيل القاعدة ، وتعليلها ، وتأثيرها) تجزم بصدق هذه القاعدة وأنها لا تحتمل نقاشًا ، غير أن هنا أمرين اقتضيا عكس ذلك :

أما أولُهما – فأن التعليل الذي وقف وراء قاعدة (الأمثال لا تغير) غير مستمر في أنواع الأمثال كلها .

وقد سبق أن ذكرت أن المثل الحواري وحده هو الذي ينطبق عليه ذلك التعليل ويشبّه مضربه بمورده[١] . وعندما قال الحسن اليوسي : (تلخيص القول في هذا المقام أن المثل هو قول يردُ أولًا لسبب خاص ، ثم يتعداه إلى أشباهه فيستعمل فيها شائعًا ذائعًا على وجه تشبيهها بالمورد الأول ؛ غير أن الاستعمال على وجهين : أحدهما : أن يكون على وجه التشبيه الصريح ، سواء صُرِّح بالأداة كقولهم : « كمُجير أُمِّ عامر » وقولهم : « كالحادِي ولَيْسَ لَهُ بَعِيرٌ » أو لم يصرح كقوهم : « تركتُهُ تَرْكَ الصَّبيِّ ظِلَّه » وهو كثير . الثاني : أن لا يكون على وجه التشبيه الصريح كقولهم : « الصَّيْفَ ضَيَّعْتِ اللَّبَنَ » ، وقولهم : « هانَ على الأَمْلَسِ ما لاقى الدَّبِر » ونحو ذلك ، وهو أكثر من الأول)[٢] – أَحَسَّ بأن بين الوجهين فرقًا فسأل نفسه قائلا : (إن قيل : فقد ظهر في الوجه الثاني أن للمثل موردًا ومضربًا ، وأن الثاني يشبه الأول ؛ وأما في الوجه الأول فإنما ذلك مجرد تشبيه سائر يشترك فيه الناس كلهم ، فأنى يكون به مورد خاص؟ وفيه معناه نحو قولهم : أَعَزُّ مِنْ مُخِّ البَعوض » و « أَكْفَرُ من حِمارٍ » ونحو ذلك وهو كثير ، فكيف يعقل في هذا كله ما ذُكر في تعريف المثل من تشبيه المضرب بالمورد حتى يشمله التعريف ؟)[٣] .

وجادل نفسه ثم أنهى قائلًا : (قد علمت بهذا أن هذا الوجه مخالف للوجه الثاني ، وأن في التعاريف السابقة ما فيها إلا على تسامح أو على أنها دائرة على هذا الوجه الثاني فقط دون الأول ، وهو بعيد إلا أن يكون ثَمَّ اصطلاح)[٤] .

وهو بهذا الإنهاء يجزم بما ذكرتُه ؛ فبين أنواع الأمثال اختلافًا في استمرار ذلك التعليل وقبوله ، حتى إن الحسن اليوسى ليدعو ضمْنًا وتلميحًا إلى الإقرار بأن ذلك التعليل – تشبيه

---

(١) راجع التمهيد.

(٢) (زهر الأكم في الأمثال والحكم) للحسن اليوسى ٢١/١، ويبدو لي أن (بترك الصبي ظله) تصحيفًا ؛ فرواية (مجمع الأمثال) ٢١٣/١ (ترك الظَّبي ظله).

(٣) (زهر الأكم) ٢٢/١.

(٤) نفسه ٢٣/١ – ٢٤.

مضرب بمورد - خاصٌّ بوجه من الأمثال دون وجه ، وأن التعاريف المشهورة للمثل غير جامعة ولا مانعة .

ولا يخفى أن سبب هذا الخلط اعتبار الأمثال كلها نوعًا واحدا ، ومن ثم يكون له تعريف واحد أو تعاريف متشابهة متحدة .

أما الأمر الآخر المقتضى بَحْثَ التصديق- فأَنَّ الأمثال أكثر الكلام استعمالا - كما لا يخفى على القدماء والمحدثين الذين وصفوها - بل إنها لم تصِرْ أمثالا إلا بكثرة الاستعمال .

ولكثرة الاستعمال وجهان - كما سبق في بحث (تأثير القاعدة) - أولهما يُصَيِّر الكلام كالعلم ، مثلًا جامدًا متعارفًا بين المتكلمين والكاتبين ، والآخر يلى ذاك ، فيكون بعد أن يتكون المثل وربما أدّى إلى التخفف منه بالحذف ليسهل على اللسان ، حتى إنه ليتعدى بالمثل حدود المطّرد إلى الشاذ كما سبق[1] .

والأمثال كذلك كلام اضطراب ، تلزمه هذه الصفة عند ابتكاره وعند استعماله ، وأظهر آثار الاضطراب في الكلام ، سرعة الأداء التي تحذف منه وتغيّره[2] .

إن اعتبار هذين الأمرين (عدم استمرار تعليل القاعدة مع أنواع الأمثال كلها ، وكون الأمثال كلامًا كثير الاستعمال اضطرابيًا) مانعٌ من الإقرار بصدق القاعدة دون نقاش وبحث .

من أجل ذلك يلى اختبار لصدق هذه القاعدة (الأمثال لا تغير) من خلال تَتَبُّعى استعمال العرب لأمثالهم ، حاصرًا اختباري هذا في إطار البناء النحوي بالكيفية التي قدمتها في الباب الأول ، فهذا البحث النحوى مبنى على ذلك .

واستعمال العرب لأمثالهم كان في الكلام غير الفني (العادي اليومي) ، والكلام الفني (الشعر والنثر الفني)

أما نماذج النوع الأول من الاستعمال فقد رأيت أن ما أورده جامعو الأمثال لها من روايات ، يقدم هذه النماذج ، فقد كانوا يجمعون الأمثال من كلام العرب ، فإذا اختلفت الروايات كان اختلافها قَدْحًا في تلك القاعدة .

وأما نماذج النوع الثاني من الاستعمال فقد جمعتها من مُتَخَيَّرِ شِعْرِهم ونثرِهم .

* * *

(١) راجع مدخل الباب الثاني.

(٢) راجع مدخل الباب الثاني.

استعمال العرب للمثل التعبيري

-حال ذكر المسند إليه: روى الميداني بعض الأمثال التعبيرية هكذا:

١- (سَمْنُكُمْ هُرِيق في أَدِيمِكُمْ)[١]

٢- (اِقْشَعَرَّتْ مِنْهُ الذَّوَائِبُ)[٢]

٣- (إِنَّهُ لَصِلُّ أَصْلالٍ)[٣]

٤- (لا أَدْرِى أَىُّ الجَرَادِ عارَهُ)[٤]

٥- (أَخطَأَتِ اسْتُهُ الحُفْرَةَ)[٥]

٦- (وَقَعَ القَوْمُ فِى سَلَى جَمَلٍ)[٦]

٧- (لا تُيْبِسِ الثَّرَى بَيْنِى وَبَيْنَكَ)[٧]

٨- (هُو يَحُطُّ في هَوَاهُ)[٨]

٩- (قَلَّبَ له ظَهْرَ المِجَنِّ)[٩]

-ولكن العرب استعملوها في كلامهم على خلاف ما رواه:

روى العسكري المثل الأول: (سَمْنُهُمْ هُرِيقَ في أَدِيمِهِمْ)[١٠]، والمثل الثاني: (اقْعَشَرَّتْ ذوائِبُهُ)[١١]، والمثل الثالث: (صِلُّ أَصْلالٍ)[١٢].

واستعمل الحريري المثل الرابع في مقاماته قائلا: (فما فينا مَنْ عَرَفَ قَرارَهُ. ولا دَرَى أَىُّ الجرادِ عارَهُ)[١٣]. والمثل الخامس قائلا: (وايمُ اللهِ لَقَدْ أَخْطَأَتِ استُكما الحُفْرةَ، وَلَمْ يُصِبْ سَهْمُكُما الثُّغْرَةَ)[١٤]

---

(١) (مجمع الأمثال) ١١٢/٢ يضرب للرجل ينفق ماله على نفسه، ثم يريد أن يمتن به.

(٢) نفسه ٥٠٢/٢ يضرب مثلا للجبان.

(٣) نفسه ٤٤/١ الصل حية تقتل لساعتها، ويضرب للداهي.

(٤) نفسه ١٧٦/٢ أي ما أدرى من أهلكه ومن دهاه وأتى إليه بما يكره.

(٥) نفسه ٣٤٣/١ يضرب لمن رام شيئا فلم ينله.

(٦) نفسه ٤١٩/٣ يضرب في بلوغ الشدة منتهى غايتها، وذلك أن الجمل لا يكون له سلى، وهو ما تلقيه الناقة إذا وضعت.

(٧) نفسه ١٨١/٣ يضرب في تخويف الرجل صاحبه بالهجر.

(٨) نفسه ٤٦٥/٢ أي يعتمد في منفعته.

(٩) نفسه ٤٩٠/٢ يضرب لمن كان لصاحبه على مودة ورعاية ثم حال عن العهد.

(١٠) جمهرة الأمثال) للعسكرى ٥١٧/١. (١١) نفسه ٤٨٨/١.

(١٢) (جمهرة الأمثال للعسكري) ٣٥٧/٢.

(١٣) (مقامات الحريري) ص١٦٢.

(١٤) نفسه ص٣٠٧.

واستعمل المعرى المثل السادس قائلًا: (وَقَعْتِ من البازِلِ في سَلًى، ما أَدْرَكْتِ الهَيْجا حَمَلًا)[1].

واستعمل جرير المثل السابع فقال:

(ولا تُوبِشُوا بَيْني وَبَيْنَكُمُ الثَّرى فإنّ الّذى بَيْني وَبَيْنَكُم مُثْرِ)[2]

واستعمل عمرُو بن الأهتم المثل الثامن قائلًا:

(ذَرِيني وَحُطّي في هَوايَ فإنَّني على الحَسَبِ الزّاكى الرَّفيعِ شَفيقُ)[3]

واستعمل الأحوص المثل التاسع قائلًا:

(قَلَبَتْ لى ظَهْرَ المِجَنِّ فَأَمْسَتْ قَدْ أَطاعَتْ مقالةَ الأَعْداءِ)[4]

– لقد غير الاستعمال حال المسند إليه المذكور في جملة المثل التعبيري، فجعل ضمير المتكلم في المثل الرابع ضمير غيبة، وضمير الخطاب في المثل السابع ضمير مخاطبين، والمضاف إلى ضمير الخطاب في المثل الأول مضافا إلى ضمير غيبة، وضمير الغائب في المثل التاسع ضمير غائبة، والمضاف إلى ضمير الغيبة في المثل الخامس مضافًا إلى ضمير خطاب، والمعرف بأل في المثلين الثاني والساس مضافًا إلى ضمير غيبة، وضمير خطاب، وحذَفَ ضمير الغيبة المسند إليه من المثلين الثالث والثامن.

– **حال حذف المسند اليه**: روى الميداني بعض الأمثال التعبيرية كما يلى:

١- (بَرَضٌ مِنْ عِدٍّ)[5] ٢- (جِذْلُ حُكَاكٍ)[6]

٣- (ذَلِيلٌ عاذَ بِقَرْمَلَةٍ)[7] ٤- (حَوْرٌ في مَحارَةٍ)[8]

٥- (أَعْلَمُ مِنْ أَيْنَ تُؤْكَلُ الكَتِفُ)[9]

٦- (كَمُبْتَغِي الصَّيْدِ في عِرِّيسةِ الأَسَدِ)[10]

– ولكن العرب استعملوها في كلامهم على خلاف ما رواه:

روى الزمخشري المثل الأول: (هذا بَرَضٌ من عِدٍّ)[11]، والثاني: (إنهُ لَجِذْلُ حُكاكٍ)[12].

---

(١) (الفصول والغايات) للمعرى ١٠٩. (٢) (فصل المقال) للبكرى ٢١.

(٣) (المفضليات) ١٢٦. (٤) (شعر الأحوص الأنصاري) ص ٩.

(٥) (مجمع الأمثال) ١٦٩/١ البرض القليل والعد الماء له مادة أي قليل من كثير.

(٦) نفسه ٢٨٥/١ الجذل أصل الشجرة تحتك به الإبل، يضرب للرجل يستشفى برأيه وعقله.

(٧) نفسه ١٠/٢ القرملة شجيرة ضعيفة، أي ذليل عاذ بذليل.

(٨) نفسه ٣٤٧/١ أي نقصان في نقصان.

(٩) نفسه ٣٨٧/٢ للعالم، وقيل للقوى.

(١٠) نفسه ٤٨/٣ يضرب مثلا لمن طلب محالًا. وفيه عرينة، والصواب – إن شاء الله – ما أثبتّ.

(١١) (المستقصى) ٢/ ٣٨٥.

(١٢) نفسه ٤٢٠/١.

واستعمل المعرى المثل الثالث قائلًا : (كأنّي بكَ في الدارِ المُحَمَّلَةِ ، وقَدْ فَزِعَ إلى العَمَلِ العَمَلَةُ ، فَكُنتَ ذَليلًا عاذَ بِقَرْمَلَةٍ)[1] ، واستعمل المثل الرابع قائلا : (تَتَرادُّ المَلامَةَ كأنّنا اثنانِ ، تِلْكَ مَحارَةٌ في حَوْرٍ)[2] . واستعمل بعض الشعراء المثل الخامس قائلا :

(إنّي على ما تَرَيْنَ مِنْ كِبَرِى   أَعْلَمُ مِنْ أَينَ تُؤْكَلُ الكَتِفُ)[3]

واستعمل ابنُ الرِّقاع المثل السادس قائلا :

(إنّكَ والشِّعْرَ إذ تُزْجِي قوافِيَه   كَمُبتَغِى الصَّيْدِ في عِرِّيسَةِ الأَسَدِ)[4]

– لقد غير الاستعمال حال المسند إليه المحذوف ، فذكر في موقعه ضمير تكلم في المثل الخامس ، وضمير خطاب في المثلين الثالث والسادس ، وضمير غيبة في المثل الثاني ، واسم اشارة في المثلين الأول والرابع .

– **حال ذكر المسند** : روى الميداني بعض الأمثال التعبيرية هكذا :

١- (يَجْمَعُ سَيْرَيْنِ في خُرْزَةٍ)[5]   ٢- (هَلْ بالرَّمْلِ أَوْشالٌ)[6]
٣- (لا حَمَّ ولا رَمَّ أَنْ أَفْعَلَ كَذَا)[7]   ٤- (جَرَحَهُ حيْثُ لا يَضَعُ الرّاقِى أَنْفَهُ)[8]
٥- (اخْتَلَطَ الخاثِرُ بالزُّبّادِ)[9]   ٦ - (صَدَقَنِى سِنُّ بَكْرِهِ)[10]
٧- (أَخْبَرْتُهُ بِعُجَرِى وَبُجَرِى)[11]   ٨- (ما ماتَ فلانٌ كَمَدَ الحُبارَى)[12]
٩- (رَفَعَ به رَأْسًا)[13]   ١٠- (تَرَكْتُهُ يَضْرِفُ عَلَيْكَ نابُهُ)[14]

– ولكن العرب استعملوها في كلامهم على خلاف ما رواه :

روى العسكري المثل الأول : (سَيْرَيْنِ في خُرْزَةٍ)[15] ، والثاني : (هل بِرَمْلِكُم أَوْشالٌ)[16] ،

---

(١) (الفصول والغايات) ٨١.   (٢) نفسه ٢٣١.
(٣) (فصل المقال) للبكرى ١٤٢.   (٤) نفسه ٣٦٣.
(٥) (مجمع الأمثال) ٥٢٤/٣ يضرب لمن يجمع حاجتين في وجه واحد.
(٦) نفسه ٤٦٠/٣ الوشَل الماء المنحدر من الجبل، ولا يكون بالرمل، يضرب عند قلة الخير، وللشيء لا يوثق به وللبخيل.
(٧) نفسه ٢٠١/٣ أي لا بد من ذلك.
(٨) نفسه ٢٨٤/١ يضرب لمن يقع في أمر لا حيلة له في الخروج منه.
(٩) نفسه ٤٢٥/١ الخاثر ما خثر من اللبن، والزباد الزبد. يضرب لقوم يقعون في التخليط من أمرهم.
(١٠) نفسه ٢١٢/٢ البكر الفتى من الإبل. يضرب مثلا في الصدق.
(١١) نفسه ٤٢٠/١ العجر والبجر عروق. يضرب لمن تخبره بجميع عيوبك ثقةً به.
(١٢) نفسه ٢٥٧/٣ وهو حزنها عندما يسقط ريشها فلا تستطيع تطير.
(١٣) نفسه ٦٢/٢ أي رضى بما سمع وأصاخ له.
(١٤) نفسه ٢٣٣/١ يضرب لمن يغتاظ عليك.
(١٥) (جمهرة الأمثال) للعسكري ٥١٤/١.
(١٦) نفسه ٣٦٨/٢.

والثالث: (لا حَمَّ ولا رَمَّ)[١]، والرابع: (حَيْثُ لا يَضَعُ الراقى أَنْفَهُ)[٢].

وفي رسالة من سيدنا على إلى سيدنا أبي موسى - رضى الله عنهما - قال مستعملا المثل الخامس: (وايْمُ اللهِ لَتُؤْتَيَنَّ حَيْثُ أَنْتَ، ولا تُتْرك حتى يختلط زُبْدُكَ بخاثرك، وذائبُكَ بجامِدِكَ)[٣].

واستعمل الحريري المثل السادس قائلا: (لمَّا مَثَلا بَيْنَ يَدَيْهِ، قال لَهُما: اصْدُقاني سِنَّ بَكْرِكُما ولَكُما الأمانُ مِنْ تَبِعَةِ مَكْرِكُما)[٤].

واستعمل المعرى المثل السابع قائلا: (كَتَبْتُ هذه الرسالَةَ أَشْكو أُمُورِى وأَبُثُّ شُقورى وأُطْلِعُه طِلْعَ عُجَرِى وبُجَرِى)[٥].

واستعمل أبو الأسود الدُّؤلي المثل الثامن قائلا:

(وَزَيْدٌ مَيِّتٌ كَمَدَ الحُبارَى   إذا زارَتْ قَرِيبَةُ أو مُلِمُّ)[٦]

واستعمل آخر المثل التاسع قائلا:

(ولا قائلٍ عوراءَ تُؤْذِى جَلِيسَهُ   ولا رافعٍ رَأْسًا بعوراءِ قائلِ)[٧]

واستعمل النابغة الذبياني المثل العاشر قائلا:

(وَلَوْ أَنِّى أَطَعْتُكَ فِى أُمُورٍ   قَرَعْتُ ندامةً مِنْ ذاكَ سِنِّى)[٨]

- لقد غير الاستعمال حال المسند المذكور، فجعل المعرف بأل في المثل الثاني مضافًا إلى ضمير خطاب، والفعل الماضي في المثلين الخامس والسابع فعلا مضارعًا، والفعل الماضي في المثل السادس فعل أمر، والفعل الماضي في المثل التاسع اسم فاعل مشتقًّا منه، وحذف المسندات من الأمثال الخمسة الباقية.

- **حال ذكر الجملة**: روى الميداني بعض الأمثال التعبيرية هكذا:

١- (ضَرَحَ الشَّمُوسُ ناجزًا بناجزٍ)[٩]   ٢- (أَعْرَضَ ثَوْبَ المُلْبَسِ)[١٠]

٣- (عَصَبَهُ عَصْبَ السَّلَمَةِ)[١١]   ٤- (بَيْنَهُمْ عِطْرُ مَنْشِمَ)[١٢].

---

(١) (جمهرة الأمثال) ٤٠٦/٢.   (٢) نفسه ٣٦٥/١.

(٣) (جمهرة رسائل العرب) لأحمد زكى صفوت ٣٣١/١.

(٤) (مقامات الحريري) ٦٧.

(٥) (رسالة الغفران) للمعرى ٢٢.   (٦) (فصل المقال) للبكرى ١٠.

(٧) (مجمع الأمثال) ٦٢/٢.

(٨) (ديوان النابغة الذبياني) ١٢٩.

(٩) (مجمع الأمثال) ٣٥٣/١ الضرح الدفع بالرجل، يضرب لمن يكابد مثله في الشراسة.

(١٠) نفسه ٣٤٧/٢ أي وسّع مظنّة التُّهَمَة.

(١١) نفسه ٣٤٢/٢ يضرب للبخيل يستخرج منه الشيء على كُرْه.

(١٢) نفسه ١٦١/١ يضرب في الشيء العظيم.

٥- (ضَرَبَهُ ضَرْبَ غَرائِبِ الإبِلِ)[١] ٦- (أُحْلُبْ حلبًا لَكَ شَطْرُهُ)[٢]
٧- (لا تَهْرِفْ بما لا تَعْرِفُ)[٣] ٨- (تَطْلُبُ أَثَرًا بَعْدَ عَيْنٍ)[٤]
٩- (أحاديثُ الضَّبُعِ اسْتَها)[٥] ١٠- (كَمُعَلِّمَةِ أُمِّها البِضاعَ)[٦]
١١- (وَحمى ولا حَبَلَ)[٧] ١٢- (أرادَ أنْ يأكُلَ بيَدَيْنِ)[٨]
١٣- (قَشَرْتُ له العَصَا)[٩] ١٤- (يَشُجُّ ويأسُو)[١٠]
١٥- (غَلِقَ الرَّهْنُ بما فِيهِ)[١١] ١٦- (أَوْدَى به الأَزْلَمُ الجَذَعُ)[١٢]
١٧- (أَكَلَ عَلَيْهِ الدَّهْرُ وَشَرِبَ)[١٣]

- ولكن العرب استعملوها على خلاف ما روى:

روى العسكري المثل الأول: (ضَرْحَ الشَّمُوسِ ناجزًا بناجزٍ)[١٤] والثاني: (عَرْضَ ثَوْبِ المُلْبِسِ)[١٥]، والرابع (دَقُّوا بَيْنَهُمْ عِطْرَ مَنْشِمِ)[١٦].

وروى الزمخشري المثل الثالث: (عُصِبَ فُلانٌ عَصْبَ السَّلَمَة)[١٧]

واستعمل الحجاج بن يوسف الثقفي المثلين الثالث والخامس في خطبته المشهورة في توعّد أهل العراق، قائلا: (أمَا واللهِ لأَلْحُوَنَّكُمْ لَحْوَ العَصَا، ولأَعْصِبَنَّكُمْ عَصْبَ السَّلَمَة، ولأَقْرَعَنَّكُمْ قَرْعَ المَرْوَةِ، ولأَضْرِبَنَّكُمْ ضَرْبَ غرائِبِ الإبِلِ)[١٨]

واستعمل الحريريُّ السادسَ فقال: (هذا رَيْعٌ أَنْتَ بَذْرُهُ، وحَلَبٌ لَكَ شَطْرُهُ)[١٩]، والسابعَ فقال: (قُلْتُ لَهُ تالله لَقَدْ أَطْرَفْتَ، وَهَرَفْتَ بِما عَرَفْتَ)[٢٠]، والعاشر فقال: (وَيْكَ أَتُعَلِّمُ أُمَّكَ

---

(١) (مجمع الأمثال) ٢٦٠/٢ يضرب في دفع الظالم بأشد ما يمكن.
(٢) نفسه ٣٤٧/١ يضرب في الحث على الطلب والمساواة في المطلوب.
(٣) نفسه ١٦٤/٣ الهَرْف الإطناب في المدح. يضرب لمن يتعدى في مدح الشيء قبل تمام معرفته.
(٤) نفسه ٢٢٥/١ العَيْن المعاينة. يضرب لمن ترك شيئا يراه ثم تبع أثره بعد فَوْت عينه.
(٥) نفسه ٣٥٦/١ يضرب للمخلِّط في حديثه.
(٦) نفسه ١٩/٣ يضرب لمن يجيء بالعلم لمن هو أعلم منه.
(٧) نفسه ٤٢٦/٣ يضرب للشره والحريص على الطعام، وللذي يطلب ما لا حاجة به إليه.
(٨) نفسه ٣٠/٢ يضرب لمن له مكسب من وجه فيَشْرَهُ لوجه آخر فيفوته الأول.
(٩) نفسه ٤٩٢/٢ يضرب في خلوص الود. أي أظهرت ما كان في نفسي.
(١٠) نفسه ٥٢١/٣ يضرب لمن يصيب في التدبير مرة ويخطئ مرة.
(١١) نفسه ٤٢١/٢ يضرب لمن وقع في أمر لا يرجو انتياشًا منه.
(١٢) نفسه ٤٣١/٣ الأزلم الدهر والجذع الذي لا يهرم. يضرب لما وَلَّى ويئس منه لأن الدهر أهلكه.
(١٣) نفسه ٦٩/١ يضرب لمن طال عمره. يريدون أكل وشرب طويلًا.
(١٤) (جمهرة الأمثال) ٨/٢.
(١٥) نفسه ٥١/٢.
(١٦) نفسه ٤٤٤/١.
(١٧) (المستقصى) ١٦٢/٢.
(١٨) (العقد الفريد) ٢٧٩/٥.
(١٩) (مقامات الحريري) ٣٩٣.
(٢٠) نفسه ص٣٣٥.

البِضاعَ وظِفَرَكَ الإرْضاعَ)[١] .

واستعمل المعرى المثل الثامن قائلا : (قَدْ تَرَى ما أَنا فيه ، لا يُطْلَبُ بَعْدَ عَيْنٍ أَثَرٌ ، وَيُرِيكَ بَشَرٌ ما أحارَ مِشْفَرٌ)[٢] ، والحادى عشر قائلا : (وَحُمَى فأمّا الحَبَلُ فَلا ، لَقَدْ عَرَفَ حُمَيْقٌ جَمَلًا)[٣] ، والثاني عشر قائلا : (علىَّ لِلْمَنايا دَيْنٌ ، والمَرْءُ يَأْكُلُ بِيَدَيْنِ ، ولا خُلُودَ لِلْفَرْقَدَيْنِ)[٤] .

واستعمل سيدنا ابن عباس المثل التاسع في كتابه إلى سيدنا ابن الزبير - رضى الله عنهم - قائلا : (ثم قلت لي : اكفف مِن غَرْبِكَ ، وارْبَعْ على ظَلْعِكَ ، وَضَرَبْتَ لى الأَمْثالَ «أَحاديثَ الضَّبُعِ» فَمَتَى رأيتنى لِعُرامِكَ هائِبًا ، ومِنْ حَدِّكَ ناكِلًا ؟)[٥] .

واستعمل ديكُ الجِنِّ المثل الثالث عشر قائلا :

(أَزْجُرْ فُؤادَكَ أَنْ يَهِيمَ بِهِمْ   إِنَّ العَصَا لَكَ قَدْ أَرَى قَشَرُوا)[٦]

واستعمل ذو الاصبع العدواني المثل الرابع عشر قائلا :

(وَقَدْ عَجِبتُ وما دَهْرِى بِذِي عَجَبٍ   يدٌ تَشُجُّ وأُخرى مِنْكَ تَأْسُونى)[٧]

وقد استعمله أيضا صالح بن عبدالقدوس وكأنه أخذ شطر بيت ذى الإصبع ، فقال :

(إِنِّى لَأُكْثِرُ مِمّا سُمْتَنِى عَجَبًا   يَدٌ تَشُجُّ وَأُخْرَى مِنْكَ تَأْسُونِي)[٨]

واستعمل زهير المثل الخامس عشر فقال :

(وَفَارَقَتْكَ بِرَهْنٍ لا فَكَاكَ لَهُ   يَوْمَ الوَداعِ ، فَأَمْسَى الرَّهْنُ قَدْ غَلِقَا)[٩]

واستعمله النُّصَيْبُ كذلك فقال :

(بَرِحْتَ فَلَمْ يَلْعَكَ النّاسُ فِيها   وَلَمْ تَغْلَقْ كما غَلِقَ الرَّهِينُ)[١٠]

واستعمل لَقِيطُ بن يَعْمرَ المثل السادس عشر فقال :

(يا قَوْم بيضَتَكُمْ لا تُفْضَحُنَّ بها   إِنِّى أَخافُ عَلَيْها الأَزْلَمَ الجَذَعَا)[١١]

واستعمل آخر المثل الأخير فقال :

---

(١) (مقامات الحريرى) ص٢٨٨.
(٢) (رسالة الصاهل والشاحج) للمعرى ص ٩٧.
(٣) (الفصول والغايات) للمعرى ص١٠٩.
(٤) نفسه ص٣٠٩.
(٥) (جمهرة رسائل العرب) ١٢٧/٢.
(٦) (ديوانه) ص ١٧٣.
(٧) (الأغاني) للأصفهاني ١٦٠/٣.
(٨) (فصل المقال) للبكرى ٤٧.
(٩) (ديوانه) ص ٦٣.
(١٠) (الأغاني) ٣٤٥/١.
(١١) (مجمع الأمثال) ٤٣١/٣.

(كَمْ رَأَيْنا مِنْ أُناسٍ قَبْلَها   شَرِبَ الدَّهْرُ عَلَيْهِمْ وَأَكَلْ)[1]

– لقد غير الاستعمال حال جملة المثل التعبيري المذكورة، فغير المسند إليه والمسند فيها في المثل الثاني والثالث والخامس والسابع والثامن والخامس عشر، وأخرها وقدم ما امتدت إليه في المثل السابع عشر، وحولها من اسمية إلى فعلية في المثل الرابع والتاسع والعاشر، ومن فعلية إلى اسمية في المثل الثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر، وغير ما امتدت إليه في المثل الحادي عشر، وحذفها في المثل الأول والسادس والسادس عشر.

– **حال حذف الجملة**: روى الميداني بعض الأمثال التعبيرية هكذا:

١- (صَنْعَةَ مَنْ طَبَّ لِمَنْ حَبَّ)[2]
٢- (غَضَبَ الخَيْلِ عَلَى اللُّجُم)[3]
٣- (جَرْيَ المُذَكَّى حَسَرَتْ عَنْه الحُمُرُ)[4]
٤- (عَلَى ما خَيَّلَتْ وَعْثُ القَصِيمِ)[5]
٥- (حَذْوَ القُذَّةِ بالقُذَّةِ)[6].

– لكن العرب استعملوها على خلاف ما رواه:

روى العسكري المثل الأول: (اِصْنَعْهُ صَنْعَةَ مَنْ طَبَّ لِمَنْ حَبَّ)[7]، والرابع: (اِفْعَلْ ذلك على ما خَيَّلَتْ)[8].

وروى الزمخشري المثل الثاني: (غَضَبُ الخَيْلِ على اللُّجُم)[9] والثالث: (جَرَى المُذَكَّى حَسَرَتْ عَنْه الحُمُرُ)[10].

وروى الميدانّي المثل الخامس: (حَذْوُ القُذَّةِ بالقُذَّةِ)[11].

– لقد غير الاستعمال حال الجملة المحذوفة، فردها في المثل الأول والرابع، وحولها إلى مذكورة من نوع آخر في المثل الثاني والثالث والخامس.

* * *

(١) (مجمع الأمثال) ٦٩/١.
(٢) نفسه ٢٢٠/٢ يضرب في التنوّق في الحاجة واحتمال التعب فيها.
(٣) نفسه ٤١٢/٢ يضرب لمن يغضب غضبًا لا ينتفع به، ولا موضع له.
(٤) نفسه ٢٨١/١ يضرب للسابق أقرانَه. والمذكّى القوى من الخيل.
(٥) نفسه ٣٤١/٢ أي لأركبن الأمر على ما فيه من الهول. و (على ما خيلت) أي على غير يقين. والقصيم الرمل.
(٦) نفسه ٣٤٧/١ والقُذَّةُ الريشة. يضرب في التسوية بين الشيئين.
(٧) (جمهرة الأمثال) ٩١/١.
(٨) نفسه ٤٨/٢.
(٩) (المستقصى) ٧٧/٢.
(١٠) نفسه ٥١/٢.
(١١) (مجمع الأمثال) ٣٤٧/١.

استعمالُ العرب للمثل الحكميّ

– **حال ذكر المسند اليه**: روى الميداني بعض الأمثال الحكمية كما يلي:

١- (بالساعِديْنِ تَبْطِشُ الكَفَّانِ)[١] ٢- الحَفِيظَةُ تُحَلِّلُ الأَحْقادَ)[٢]

٣- (اِحْفَظْ بَيْتَكَ مِمَّنْ لا تَنْشُدُهُ)[٣] ٤- (الذَّوْدُ إلى الذَّوْدِ إبِلٌ)[٤]

٥- (كُلُّ خَاطِبٍ على لِسانِهِ تَمْرَةٌ)[٥]

٦- (مَوْتٌ في قُوتٍ وعِزٍّ أَصْلَحُ مِنْ حَياةٍ في ذُلٍّ وَعَجْزٍ)[٦]

– ولكن العرب خالفوا هذه الرواية:

روى العسكرى المثل الأول: (بالساعِدِ تَبْطِشُ الكَفُّ)[٧]، والثاني: (الحفائِظُ تُحَلِّلُ الأَحْقادَ)[٨]، والثالث: (احْفَظِى بيتَكِ ممن لا تَنْشُدِينَ)[٩]، والرابع: (مِنَ الذَّوْدِ إلى الذَّوْدِ إبِلٌ)[١٠].

واستعمل المعرى المثل الخامش قائلا: (على لسانِ كُلِّ خاطبٍ تَمْرَةٌ، وفي فُؤادِ كُلِّ حزينٍ جَمْرةٌ)[١١]

واستعمل عنترة المثل الأخير قائلا:

(دَعُونى في القِتالِ أَمُتْ عَزِيزًا فَمَوْتُ العِزِّ خَيْرٌ مِنْ حياةٍ)[١٢]

– لقد غير الاستعمال حال المسند إليه المذكور في جملة المثل الحكمي، فجعل المثنى في المثل الأول مفردًا، والمفردَ في المثل الثاني جمعًا، والمذكرَ في المثل الثالث مؤنثًا، والمعرفَ بأل في المثل الرابع نكرة، والمضافَ إلى نكرة في المثل الخامس نكرة مؤخرة، والنكرةَ في المثل الأخير مضافًا إلى معرف بأل.

---

(١) (مجمع الأمثال) ١٦٥/١ يضرب في تعاون الرجلين وتساعدهما وتعاضدهما في الأمر.
(٢) نفسه ٣٦٨/١ أي إذا رأيت حميمك يُظْلم حَمِيت له، وإن كان في قلبك عليه حقد.
(٣) نفيه ٣٧٦/١ أي ممن يساكنك؛ لأنك لا تقدر أن تطلب منه المفقود.
(٤) نفسه ٦/٢ الذود يقع على قليل الإبل، يضرب في اجتماع القليل إلى القليل حتى يؤدي إلى الكثير.
(٥) نفسه ٤٠/٣ يضرب للذي يلين كلامه اذا طلب حاجة.
(٦) نفسه ٣٤٣/٣.
(٧) (جمهرة الأمثال) ٢١٥/١.
(٨) نفسه ٣٤٩/١.
(٩) نفسه ١٤٩/١.
(١٠) نفسه ٢٨٩/٢.
(١١) (الفصول والغايات) للمعرى ١١٢.
(١٢) (ديوانه) ٢٧.

– حال ذكر المسند: روى الميداني بعض الأمثال الحكمية هكذا:

١- (خَيْرُ الفِقْهِ ما حاضَرْتَ بِهِ)[١]. ٢- (وِجْدانُ الرِّقِينَ يُغَطِّى أَفَنَ الأَفِينِ)[٢]

٣- (كُلُّ شاةٍ بِرِجْلِها سَتُناطُ)[٣] ٤- (رُبَّ طَمَعٍ يَهْدِى إلى طَبَعٍ)[٤]

٥- (نَعِمَ كَلْبٌ في بُؤْسِ أهلِهِ)[٥] ٦- (إذا جاءَ الحَيْنُ حارَتِ العَيْنُ)[٦]

٧- (كُلُّ مُجْرٍ في الخَلاءِ يُسَرُّ)[٧] ٨- (الشَّرُّ يَبْدَؤُهُ صِغارُهُ)[٨]

٩ - (لا أَمْرَ لِمَعْصِيّ)[٩].

١٠- (حَسْبُكَ مِنْ غِنًى شِبَعٌ وَرِيٌّ)[١٠]

– ولكن العرب استعملوها على خلاف ما رواه:

روى العسكري المثل الأول: (خَيْرُ الفِقْهِ ما حُوضِرَ بِهِ)[١١]، والثاني: (وِجْدانُ الرِّقِينَ يُغَطِّى على أَفَنِ الأَفِينِ)[١٢]، والثالث: (كلُّ شاةٍ تُناطُ بِرِجْلِها)[١٣]، وهو الذي رواه الزمخشري: (كلُّ شاةٍ بِرِجْلِها تُناطُ)[١٤]. وقد روى الزمخشري المثل الرابع: (رُبَّ طَمَعٍ أَدَّى إلى طَبَعٍ)[١٥]، وروى الميداني المثل الخامس: (نَعِيمُ كَلْبٍ في بُؤْسِ أَهْلِهِ)[١٦]، وروى الزمخشري المثل السادس: (إذا جاءَ الحَيْنُ غَطَّى العَيْنَ)[١٧].

واستعمل عبدالملك بن مروان المثل السابع في كتابه إلى عبدالعزيز أخيه، فقال: (قَدْ أَجْرَيْتَ وَحْدَكَ وكُلُّ مُجْرٍ بالخلاءِ مَسْرورٌ)[١٨].

---

(١) (مجمع الأمثال) ٤٢٦/١ أي أنفع علمك ما حضرك في وقت الحاجة اليه.
(٢) نفسه ٤٣٢/٣ الرِّقَةُ الوَرِقُ، والأفن الحمْقُ، يضرب في فضل الغنى والجدة.
(٣) نفسه ٧/٢ النوط التعليق أي كل جان يؤخذ بجنايته.
(٤) نفسه ٥٩/٢ الطبع الدنس.
(٥) نفسه ٣٧٦/٣ يضرب هذا للعبد أو العون للقوم تصيبهم شدة فيشتغلون بها فيغتنم هو ما أصاب من أموالهم.
(٦) نفسه ٣١/١ أي إذا جاء القدر عمى البصر.
(٧) نفسه ١١/٣ أي كل مُجْرٍ خيله وحده مخدوع بعَدْوها محسنُ الظنّ.
(٨) نفسه ١٦٢/٢ قال أبو عبيد: يقول فاصفح عنه واحتمله لئلا يخرجك إلى أكثر منه.
(٩) نفسه ١٥٨/٣ أي من عُصى فيما أمر فكأنه لم يأمر.
(١٠) نفسه ٣٤٨/١ أي اقنع من الغنى بما يشبعك ويُرويك وجُدْ بما فضل.
(١١) (جمهرة الأمثال) ٤١٣/١.
(١٢) نفسه ٣٣٩/٢.
(١٣) نفسه ١٥٢/٢.
(١٤) (المستقصى) ٢٢٦/٢.
(١٥) نفسه ٩٧/٢.
(١٦) (مجمع الأمثال) ٣٧٦/٣.
(١٧) (المستقصى) ١٢٣/١.
(١٨) (جمهرة رسائل العرب) ١٤٤/٢.

واستعمل المعرى المثل الخامس أيضا قائلا: (أَخَذَ رَبُّنا بِفَضْلِهِ، وفَرِحَ الوارِثُ بِجَهْلِهِ، نَعِيمُ كَلْبٍ في بُؤْسَى أَهْلِهِ)[1]

واستعمل بعض الشعراء المثل الثامن فقال:

(اَلشَّرُّ يَبْدَؤُهُ في الأَصْلِ أَصْغَرُهُ وَلَيْسَ يَصْلَى بِحَرِّ الحَرْبِ جانِيها)[2]

واستعمل الكلحبةُ المثلَ التاسع فقال:

(أَمَرْتُكُمُ أَمْرِي بِمُنْعرجِ اللِّوى ولا أَمْرَ لِلْمَعْصِيِّ إلا مُضَيَّعَا)[3]

واستعمل أبو العتاهية المثل الأخير فقال:

(لا تُمْسِكِ المالَ واسْتَرْضِ الإلهَ بِهِ فَإِنَّ حَسْبَكَ مِنْهُ الرِّيُّ والشِّبَعُ)[4]

– لقد غيّر الاستعمال حال المسند المذكور في الأمثال الحكمية، فجعل الفعل في جملة صلة الموصول في المثل الأول مبنيًا للمجهول، وجعل المفعول في المثل الثاني مجرورًا، وأخر الجار والمجرور في المثل الثالث وحذف حرف التسويف، وفي استعمال آخر حذف الحرف وحده، وجعل الفعل المضارع في المثل الرابع ماضيًا، والفعل الماضي في المثل الخامس اسمًا مشتقًّا منه، وأبدل من الماضي اللازم في المثل السادس متعديًا وأعله، وجعل الفعل المضارع في المثل السابع اسما مشتقًّا منه، وجعل الجمع في المثل الثامن مفردًا، والمجرور النكرة في المثل التاسع معرفًا بأل، والنكرة في المثل الأخير معرفًا بأل.

– **حال ذكر الجملة**: روى الميداني بعض الأمثال الحكمية هكذا:

١- (لا يَكْذِبُ الرائدُ أَهْلَهُ)[5]. ٢- (إذا زَلَّ العالِمُ زَلَّ بِزَلَّتِهِ عالَمٌ)[6]

٣- (إنَّ الجوادَ قَدْ يَعْثُرُ)[7] ٤- (المشاوَرَةُ قَبْلَ المُثاوَرَةِ)[8]

٥- (اَلشَّرْطُ أَمْلَكُ عَلَيْكَ أَمْ لَكَ)[9] ٦- (بَعْدَ اطِّلاعٍ إيناسٌ)[10]

٧- (اَلْحَقُّ أَبْلَجُ والباطِلُ لَجْلَجٌ)[11] ٨- (رُبَّ ساعٍ لِقاعِدٍ)[12]

٩- (لَيْسَ لِما قَرَّتْ بِهِ العَيْنُ ثَمَنٌ)[13]

---

(١) (الفصول والغايات) للمعرى ١٠٧. (٢) (مجمع الأمثال) ١٦٢/٢.

(٣) (المفضليات) ٣٢. (٤) (ديوان أبي العتاهية) ٢٦٢.

(٥) (مجمع الأمثال) ١٨٨/١ يضرب فيما يخاف من غِبِّ الكذب.

(٦) نفسه ٧٣/١، لأن للعالم تبعًا فهم به يقتدون.

(٧) نفسه ١٧/١ يضرب لمن يكون الغالب عليه فعلُ الجميل، ثم تكون منه الزلة.

(٨) نفسه ٢٩٢/٣.

(٩) نفسه ١٦٧/٢ يضرب في حفظ الشرط يجرى بين الإخوان.

(١٠) نفسه ١٨٦/١ أي الاطمئنان بعد التثبت.

(١١) نفسه ٣٦٧/١ أي الحق واضح والباطل ملتبس. ولجلج أي يتردد فيه صاحبه ولا يصيب منه مخرجا.

(١٢) نفسه ٤٥/٢. (١٣) نفسه ٨٦/٣.

– لكن العرب استعملوها على غير ما رواه كذلك :

روى العسكري المثل الأول : (الرّائِدُ لا يَكْذِبُ أَهْلَه)[١] ، وروى الزمخشري المثل الثاني : (زَلَّةُ العالِمِ زَلَّةُ العالَمِ)[٢] وروى العسكري المثل الثالث : (الجوادُ يَعْثُرُ)[٣] .

واستعمل المعرى المثل الرابع قائلا : (يا نَفْسِ العِيارَ قبلَ الغِيارِ ، والمُشاورةَ قَبْلَ المُثاوَرَةِ)[٤] .

واستعمل الحريري المثل الخامس فقال : (قُلْتُ لَهُ : ما أَعْزَرَ وَبْلَكَ ! فقال : والشَّرْط أَمْلَكُ ، فَنَفَحْتُهُ بالدِّينارِ الثّاني)[٥] .

وقال بعض الشعراء مستعمِلًا المثل السادس :

(وَإِنْ أَتاكَ امْرُؤٌ يسْعَى بِكِذْبَتِهِ   فانْظُرْ فإنّ اطِّلاعًا قَبْلَ إِيناسِ)[٦]

واستعمل أبو العتاهية المثل السابع قائلًا :

(وَالحَقُّ أَبْلَـجُ لا خَـفـاءَ بِـهِ   مُذْكانَ يُبْصِرُ نُورَهُ الأَعْمَى)[٧]

وقال أيضا :

(خَلِيلَيَّ إِنّ الهَمَّ قَدْ يَتَفَرَّج   وَمَنْ كانَ يَبْغِى الحَقَّ فالحَقُّ أَبْلَجُ)[٨]

واستعمل زهير المثل الثامن قائلا :

(أَتى قَوْمَهُ مِنْهُ حِباءٌ وكُسْوَةٌ   وَرُبَّ امْرِئٍ يَسْعَى لآخَرَ قاعِدِ)[٩]

وقال آخرُ مستعملًا المثل الأخير :

(ما لِما قَرَّتْ بِهِ العَيْنانِ مِنْ هذا ثَمَنْ)[١٠]

– لقد غير الاستعمال حال الجملة المذكورة في الأمثال الحكمية ، فغير المسند إليه والمسند في المثل الثامن والتاسع ، وقدم فيها وأخر في المثل السادس ، وحذف منها في المثل الثالث ، وحول الاسمية إلى فعلية في المثل الرابع ، والفعلية إلى اسمية في المثل الأول والثاني ، وحذَفَ ما امتدت إليه في المثل الخامس والسابع .

– **حال حذف الجملة** : روى الميداني بعض الأمثال الحكمية كما يلي :

١– (إِمْرءًا وما اختارَ وإِنْ أَبَى إلا النارَ)[١١]

---

(١) (جمهرة الأمثال) ٤٧٤/١.
(٢) (المستقصى) ١١٠/٢.
(٣) (جمهرة الأمثال) ٣٠٨/١.
(٤) (الفصول والغايات) ٣٠٠.
(٥) (مقامات الحريري) ٣٣.
(٦) (مجمع الأمثال) ١١٤/١.
(٧) (ديوانه) ص٢٤.
(٨) نفسه ص١١١.
(٩) (ديوانه) ص٢٣٥.
(١٠) (مجمع الأمثال) ٨٦/٣.
(١١) نفسه ٩١/١ يضرب عند الحض على رفض من لم يقبل النصح منك.

٢- (الرّفيقَ قَبْلَ الطَّرِيقِ)[١]

٣- الجارَ ثُمّ الدّارِ[٢]

- لكن العرب استعملوها خلاف ما روى:

روى الزمخشري المثل الأول: (دَعِ امْرءًا وما اخْتارَ)[٣] والثاني: (الرفيقُ قَبْلَ الطريقِ)[٤]، والثالث: (الجارُ قَبْلَ الدارِ)[٥].

واستعمل بعض الشعراء المثلين الثاني والثالث فقال:

(يقولون قَبْلَ الدّارِ جارٌ مُوافِقٌ وقَبْلَ الطَّرِيقِ النَّهْجِ أُنْسُ رَفيقِ)[٦]

- فقد غيّر الاستعمال حال الجملة المحذوفة في هذه الأمثال، فردّها في المثل الأول، وحوّلها إلى مذكورة من نوع آخر في المثلين الثاني والثالث.

* * *

(١) نفسه ٥٢/٢ أي حصِّلِ الرفيق أولًا واخْبُرْه؛ فربما لم يكن موافقًا ولا تتمكن من الاستبدال به.

(٢) نفسه ٣٠٧/١ قريب من السابق.

(٣) (المستقصى) ٧٩/٢.

(٤) نفسه ٣٢٣/٢.

(٥) نفسه ٣٠٨/٢.

(٦) (فصل المقال) للبكرى ٣٩٢.

استعمال العرب للمثل الحواري

– حال ذكر المسند إليه: روى الميداني بعض الأمثال الحوارية هكذا:

١- (صُغْراهُنَّ شَرّاهُنّ)[١] ٢- (ثُكْلٌ أَرْأَمَها وَلَدًا)[٢]

٣- (سُرعان ذا إهالَةً)[٣] ٤- (لَوْ نَهَيْتُ الأُولى لانْتَهَتِ الثّانيةُ)[٤]

٥- (أَوْرَدَها سَعْدٌ وَسَعْدٌ مُشْتَمِلٌ)[٥] ٦- (عَرَفَ حُميقًا جَمَلُهُ)[٦]

– ولكن العرب استعملوها على خلاف هذا كذلك:

روى أبو عبيد بن سلام المثل الأول: (صُغْراها مُرّاها)[٧] وروى العسكري المثل الثاني: (الثُّكْلُ أَرْأَمَها)[٨]، والثالث: (سُرعانَ ذِ إهالةً)[٩]، والرابع: (لَوْ نُهيتَ عنِ الأولى لَمْ تَعُدْ للأُخرى)[١٠]، وروى الميداني المثل السادس: (عَرَفَ حُمَيْقٌ جَمَلَهُ)[١١]

واستعمل المعرى المثلين الخامس والسادس قائلا: (لَقَدْ عَرَفَ حُمَيقٌ جَمَلًا، أَوْرَدَها سَعْدٌ مُشْتَمِلًا)[١٢].

– لقد غير الاستعمال حال المسند إليه المذكور، فجعل المضاف إلى ضمير جمع في المثل الأول مضافًا إلى ضمير مفرد، والنكرة في المثل الثاني معرفًا بأل، واسم الاشارة إلى مذكر في المثل الثالث إشارةً إلى مؤنث، وضمير المتكلم في المثل الرابع ضمير غيبة، وأبدل الحال الجملة الاسمية في المثل الخامس حالا مفردًا مشتقًا، وقلب إعراب الفاعل والمفعول في المثل الأخير.

– حال ذكر المسند: روى الميداني بعض الأمثال الحوارية كما يلي:

١- (كُلُّكُمْ لَيَحْتَلِبُ صَعُودًا)[١٣]

---

(١) مجمع الأمثال ٢٢٣/٢.

(٢) نفسه ٢٦٨/١.

(٣) نفسه ١١١/٢ يضرب لمن يخبر بكينونة الشيء قبل وقته.

(٤) نفسه ٨١/٣ يقول: لو عاقبتك بأول ما جنيت لم تجترئ على.

(٥) نفسه ٤٢٧/٣ يضرب لمن قصر في الأمر.

(٦) نفسه ٣٣٣/٢ يضرب في الإفراط في مؤانسة الناس.

(٧) (كتاب الأمثال) للقاسم بن سلام ٣٥٥.

(٨) (جمهرة الأمثال) ٢٩٠/١.

(٩) نفسه ٥١٩/١.

(١٠) نفسه ١٩٧/٢.

(١١) (مجمع الأمثال) ٣٣٣/٣.

(١٢) (الفصول والغايات) للمعرى ١٠٩.

(١٣) (مجمع الأمثال) ١٤/٣.

٢- (ضَرِطٌ ذلِكَ)[١]

٣- (وَلِيَ حارَّها مَنْ وَلِيَ قارَّها)[٢]

٤- (شَرٌّ ما يُجِيئُكَ إلى مُخَّةِ عُرْقُوبٍ)[٣]

٥- غَمَراتٌ ثُمَّ يَنْجَلِينَ)[٤]

- ولكن العرب استعملوها أيضا كما يلي:

روى الزمخشري المثل الأول: (كُلُّكُمْ فَلْتَحْتَلِبْ صعوده)[٥]، والثاني: (ضَرِطٌ أَكْثَرَ ذاكَ)[٦]، وروى العسكري المثل الثالث: (وَلِّ حارَّها مَنْ تَوَلَّى قارَّها)[٧]، وروى الزمخشري: المثل الرابع: (شَرٌّ ما أَجاءَكَ إلى مُخَّةِ عُرْقُوبٍ)[٨]، والميداني المثل الخامس: (الغَمَراتُ ثُمَّ يَنْجَلِينَ)[٩].

- لقد غير الاستعمال حال المسند المذكور في هذه الأمثال، فغير إعراب الفعل ومفعوله في المثل الأول، وجعل اسم الاشارة الخبر في المثل الثاني مفعولًا في جملة وقعت الخبر، وجعل الفعل الماضي في المثل الثالث أمرًا، والمضارع في المثل الرابع ماضيًا، والاسم النكرة في المثل الخامس معرفًا بأل.

- **حال ذكر الجملة**: روى الميداني بعض الأمثال الحوارية هكذا:

١- (مُحْسِنَةٌ فَهِيلِي)[١٠] ٢- (مَأْرُبَةٌ لا حَفاوَةٌ)[١١]

٣- (غُدَّةٌ كَغُدَّةِ البَعِيرِ وَمَوْتٌ في بَيْتِ سَلُولِيَّةٍ)[١٢]

٤- (كِلاهُما وَتَمْرًا)[١٣]

٥- (حِلْمِي أَصَمُّ وَأُذْنِي غَيْرُ صَمَّاء)[١٤]

---

(١) نفسه ٢٦٣/٢ يضرب لما يهول منظره ولا معنى وراءه.

(٢) نفسه ٤٣٦/٣.

(٣) نفسه ١٥١/٢ يضرب للمضطر.

(٤) نفسه ٤١٥/٢ يضرب في احتمال الأمور العظام والصبر عليها.

(٥) (المستقصى) ٢٣٠/٢.

(٦) نفسه ١٤٧/٢.

(٧) (جمهرة الأمثال) ٣٣٤/٢.

(٨) (المستقصى) ١٣١/٢.

(٩) (مجمع الأمثال) ٤١٥/٢.

(١٠) نفسه ٢٤٣/٣ يضرب للرجل يعمل العمل يكون فيه مصيبًا.

(١١) نفسه ٣٣٤/٣ أي إنما يكرمك لأرَبٍ له فيك لا لمحبته لك.

(١٢) نفسه ٤١٣/٢ يضرب في خصلتين إحداهما شر من الأخرى.

(١٣) نفسه ٣٨/٣.

(١٤) نفسه ٣٤٧/١ أي أعرض عن الخنا بحلمي، وإن سمعته بأذني.

٦- (عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا)[١]
٧- (إِنَّ البُغاثَ بأَرْضِنا يَسْتَنْسِرُ)[٢]
٨- (إِنَّ مَعَ اليَوْمِ غدًا يا مُسْعِدَةُ)[٣]

- ولكن العرب في استعمالهم لها قالوا أيضا غير ذلك :

روى الميداني نفسه المثل الأول : (مُحْسِنَةٌ فَهِيلى)[٤]، والثاني : (مأربةٌ لا حفاوةٌ)[٥]، والثالث : (أغدةً كغُدَّةِ البعير ومَوْتًا في بيت سلولية)[٦]، والرابع : (كلَيْهما وتمرًا)[٧] وروى الزمخشري المثل الخامس : (حِلْمِي أصمُّ وما أُذْني بصمّاء)[٨].

واستعمل المعرى المثل السادس قائلا : (فماوَنَى عَنْهُ السير ، حتى لَحِقَ بأرضٍ فيها اعتُفِرَ عُفَيْرٌ ، كلُّ الأَبْؤُسِ في الغُوَيْرِ ، وَلَجَ القومُ السُّتَراتِ)[٩]، والمثل السابع قائلا : (أَرْتَفِعُ والقَدَرُ يَكْبُتِي ، يَأْلِبُني دائِمًا وَيَلُبُنِي ، كَمْ أَسْتَنْسِرُ وأنا مِن البُغاثِ)[١٠].

واستعمل الهمذاني المثل الأخير قائلا : (أيُّها الناس ، إنَّكم لَمْ تُتْركوا سُدىً ، وإنَّ مَعَ اليومِ غدًا)[١١].

- لقد غير الاستعمال حال الجملة المذكورة في هذه الأمثال ، فحولها إلى فعلية في المثل الأول والثاني والثالث والرابع ، وغير المسند إليه والمسند فيها في المثل السادس والسابع ، وغير المسند في الجملة التي امتدت إليها في المثل الخامس ، وحذف هذه الجملة في المثل الأخير .

* * *

(١) نفسه ٣٤١/٢ يضرب للرجل يقال له: لعلّ الشرّ جاء من قِبَلِكَ.
(٢) نفسه ١٣/١ يضرب للضعيف يصير قويًّا، وللذليل يعز بعد الذل.
(٣) نفسه ٥٠/١ يضرب مثلا في تنقل الدول على مرّ الأيام وكرّها.
(٤) نفسه ٢٤٣/٣.
(٥) نفسه ٣٣٤/٣.
(٦) نفسه ٣٣٤/٣.
(٧) نفسه ٣٨/٣.
(٨) (المستقصى) ٦٦/٢.
(٩) (الفصول والغايات) ١٠١، واعتُفِر صرع في العَفَر، وعُفَيْر هو أبو كندة.
(١٠) نفسه ٢١٦، ويألبنى يطردني ويلبنى يقابلنى.
(١١) (مقامات الهمذانى) ١٢٨.

خامسًا – التَّعْقيبُ على ما سبق :

كنتُ حريصا قدر استطاعتى – كما لا يخفى – على حصر نماذج الاستعمال في عصر الاستشهاد وما لحقه ؛ لأنه فيما أحسب عصر أصحاب هذه الأمثال ، فيكون استعمالهم دليلًا قويًّا على مدى صدق القاعدة (الأمثال لا تغير) .

وقد بدا من خلال ذاك العرض أن الأمثال لم تستعص على التغيير – وإن اختلفت نسبته باختلاف أنواعها .

وقد كان بعض جاميعها انتبه إلى هذا فأشار إليه :

قال الميداني في شرحه لبعض الأمثال التعبيرية : (الأصل في المثل ما ذكرته من حديث لَقيطِ بن زُرارة ، ثم تداولته العرب وتصرّفت فيه كما فعل حُمَيدٌ هذا)[1] .

وعندما قال ابن سلام : (قولهم : « قَدْ نَفَخْتَ لو تَنْفُخُ في فَحْم » وهذا المثل للأغلب في شعر له) ، قال البكرى معقبا : (ليس ما أورده شعرا ، ولا رجزا ، وهو شطر من رجز قاله الأغلب يوم الزويرين ... يقول فيه : « نَفَخْتُمُ لَوْ تَنْفُخُونَ في فَحَمْ »)[2].

فصرح الميداني بحدوث التغيير لكثرة الاستعمال ، وأومأ ابن سلام إليه فلم يفهم البكري عنه !

وقد تنبه بعض الباحثين إلى هذا الأمر ، وإن اختلفوا في النظر والبحث .

أما الأستاذ زلهايم فقال : (مما لا شك فيه أن البدو الهابطين على العراق ، في أعوام الفتوحات العربية الأولى الكبرى ، جاءوا معهم بأمثال ترجع إلى ما قبل الإسلام ، غير أن المثل يحرّف بسهولة ، على ألسنة الشعوب ، كما يحدث لكل العادات اللغوية . وعندما تعتمد الذاكرة على الشعر تمتد حياة المثل ، كما يظهر ذلك في تلك الأمثال ، التي نحفظ لها أبياتًا ، لبعض شعراء الجاهلية)[3] .

وهو يريد تقديم هذه الأفكار :

١– بعض الأمثال جاهلي بغير شك .

٢– المثل كغيره من العادات اللغوية الشعبية (أي الكثيرة الاستعمال) سهل التحريف .

٣– سهولة تحريف المثل تمنع تمييز الجاهلي من غيره .

٤– المثل الشعري أطول حياة من غيره ، وأعصى على التحريف .

وتشير الفكرتان الأولى والثالثة إلى انتحال بعض ما يُنسب إلى العصر الجاهلي ، وقد حاول

---

(١) (مجمع الأمثال) ٣/٢٠.

(٢) (فصل المقال في شرح كتاب الأمثال) للبكرى ٣٥٥، ٣٥٦.

(٣) (الأمثال العربية القديمة) لزلهايم ٤٥ – ٤٦.

الدكتور قطامش تمييز الأمثال الجاهلية ردا على مِثْل الزعم السابق[١].

وتؤكد الفكرة الثانية نتيجةَ ذلك العرض[٢]، فليس معقولا أن يأتي التغيير على العادات اللغوية كلها ويترك الأمثال.

أما الفكرة الرابعة فإن كان يعنى بها أن المثل الشعري لا يتغير، فقد كان ضمن نماذج الاستعمال أمثال شعرية تغيرت، وإن كان يعنى أن هذه الأمثال الشعرية تمكث زمنًا - غير معلوم - لا يمسها فيه تغير، من أجل علم الناس بسياقها الشعري، فهذا صحيح إذا كان مستعمل المثل الشعري من أهل البصر بالشعر وتذوّقه والحرص على موسيقاه، وغير صحيح إذا لم يكن كذلك.

وأما الدكتور عابدين فقد قال: (لا سبيل إلى إنكار أثر العوامل المختلفة التي تسعى إلى تطوير المثل، فقد يَعْتَور المثل، في أثناء تناقله على الألسنة في خلال العصور، بعض التغيير في مبناه، أو في معناه، أو في كليهما معا)[٣] ثم قال: (هو أمر طبيعي لا سبيل إلى إنكاره، ولا ينقص من قيمة المثل الشعبية ولا أصالته في البيئة التي نبع منها)[٤].

وهو يؤكد فكرة زلهايم عن العادات اللغوية، وكلاهما يوافق نتيجة عرض نماذج الاستعمال.

وأما السيد نور الحق تنوير فقال: (أجمع علماء الأدب واللغة على أن ألفاظ الأمثال لا تغير تذكيرًا وتأنيثًا، وإفرادًا وتثنيةً وجمعًا، بل تُجرى كما جاءت، وينظر فيها دائمًا إلى مورد المثل أي أصله. وقد يحدث تغيير طفيف لضرورة شعرية وغيرها)[٥].

فَضَمَّ تجويز التغيير إلى كلام العلماء حتى لَيُظَنّ أنه من كلامهم ولم يكن هذا منهم قط، ثم أَبْهَمَ بقوله (غيرها)، فربما كان غيرها كلامًا بديعيًّا مسجوعًا، أو عاديًّا مُصْمتًا، ويبدو أنه يخص التغيير بالشعر لأنه وصفه إذا وقع فيه بأنه تغيير طفيف جائز، فإذا كان طفيفا في الشعر كان ممتنعًا في النثر غير الفنى، إذا سمحنا به في النثر الفني.

وقد أفاد عرض نماذج الاستعمال أن التغير عامٌّ غير خاصٍّ.

وأما السيد عبدالرحمن التكريتي فقال: (بالرغم من وجود (الأمثال لا تغير) فقد حصل التغير لبعض الأمثال)[٦] ثم قال: (لابد أن نعلم أن أي مثل إذا زيدت فيه لفظة أو نقصت أو غيرت لفظة أو تقدمت أو تأخرت بعض ألفاظها، أو حصل تغير في ألفاظها وحتى تركيبها لم يعد هو المثل نفسه، ولا يمكن أخذ أحد هذه الصيغ وترك الصيغ الأخرى، ولذا فإن كل صيغة تعتبر صيغة مستقلة.

---

(١) راجع (الأمثال العربية) للدكتور قطامش ١٢٣ وما بعدها.

(٢) أعنى ما قدمته من نماذج استعمال العرب للأمثال.

(٣) (الأمثال) للدكتور عابدين ٨٦. (٤) نفسه ٨٨.

(٥) (أمثال القرآن) لنور الحق تنوير ٨.

(٦) (دراسات في المثل العربي المقارن) لعبد الرحمن التكريتي ٩٩.

ودليلنا على ما ذكرناه أن مؤلفي الأمثال أدخلوا هذه الصيغ في كتبهم . وبهذه الطريقة تحصل الزيادات التي ذكرناها ، ان هذا التغيير أضاف زيادات كثيرة للأمثال .

أما أن (الأمثال لا تغير) وهو ما يخص نقطها وحركاتها فإنها بقيت كما وردت ، كالمثل : «الصيف ضيعتِ اللبن» بكسر تاء «ضيعت» ، لأن الأصل فيه مخاطبة امرأة ، ويسرى نفس الشيء على أمثال أخرى)[1] .

وكلامه يؤدي هذه الأفكار :

١- حصل تغير لبعض الأمثال .

٢- المثل المغير - أيا كان تغيره - مثل آخر متميز عن المغير عنه ، لأن القدماء رأوه كذلك .

٣- بقى للقاعدة (الأمثال لا تغير) استمرارها في نقط الكلمات وحركاتها .

أما الفكرة الأولى فصحيحة ، فلم تتغير الأمثال كلها بالطبع . وأما الفكرة الثانية فغير صحيحة في الأغلب ، فلم يكن جامعو الأمثال - من خلال ملاحظة كل واحد على حدة - يفعلون هذا إلا نادرًا ، والدليل ما سبق في عرضى لنماذج استعمال العرب ، فقد كان ما أوردته للميداني من روايات للمثل ، مذكورًا في خلال شرحه له .

وربما أراد الباحث جامعى الأمثال جميعًا معًا ، فيكون قد أصاب وصفه لهم ، فقد كانت الأمثال تختلف بينهم كثيرا ؛ لأن كل واحد منهم اتخذ طريقًا مختلفًا في جمع الأمثال .

أما الفكرة الثالثة فغير صحيحة كذلك ؛ لقد أتى التغيير - كما سبق في عرض نماذجه - على الكلمات نقطها وحركاتها ، وهذا المثل الذي قَلَّدَ غيرَه في التمثيل به ، رواه الميداني : (في الصَّيْفِ ضَيَّعْتِ اللَّبَنَ)![2]

وأما الدكتور محمد العبد فقد لاحظ في خلال دراسة لدلالة التركيب في الشعر الجاهلي ، اعتماده على التعبيرات اللغوية ، وكان منها (التعبيرات المثلية : وهي - كما ذكرنا آنفا - تلك التعبيرات التي تعتمد في جوهر معناها على (مضرب المثل) المتعارف عليه ، ويتميز بناؤها اللغوي بقيامه على جزء من تركيب المثل ، أو على التغيير الطفيف في هذا التركيب . فهي - إذا - ليست إلا نقلًا متصرِّفًا للمثل في صورة تعبيرية)[3] .

فقد لاحظ أن الشعراء الجاهليين يغيرون المثل بحسب المقتضى ، فيقتطعون منه أو يغيرونه ثم يدخلون ما ينتج لهم في شعرهم .

---

(١) (دراسات في المثل المقارن) للتكريتى ١٠٠، وفي الأصل (يحصل تغير في ألفاظها) والصواب - إن شاء الله - ما أثبتّ ، ولعله خطأ طبع.

(٢) راجع (مجمع الأمثال) ٤٣٤/٢.

(٣) (إبداع الدلالة) للدكتور محمد العبد ١١٧.

وهو كلام صحيح كما تفيد نماذج الاستعمال، غير أنه خصّه بالشعر كما فعل السيد نور الحق تنوير، وهو عامٌّ.

أما الدكتور قطامش فقد تعرض لروايات الأمثال وحدها - وهي التي جعلها البحث نماذج لاستعمال الأمثال في الكلام غير الفني - فقال: (تعرضت الأمثال العربية لضروب من التغيير، نجم عنه أن روى كثير منها بروايات مختلفة. وإذا كان هذ التغيير قد اعترى أيضا سائر النصوص العربية القديمة فإن نصيب الأمثال منه كان النصيب الأوفى، ذلك أنها أكثر أنواع الكلام تداولا بين الناس واستخدامًا في اللغة. وقد اتخذ هذا التغيير صورًا شتى، فكان منه ما أصاب بنية الكلمة وصيغتها، وكان منه استبدال كلمة بأخرى، وكان منه التقديم والتأخير والذكر والحذف في ألفاظ الأمثال.

وأيًا ما كان الأمر فإنه يمكن أن نرد هذه الظاهرة اللغوية إلى واحد من الأسباب الآتية:

١- أمية العرب: ... فالذاكرة لا تقوى على أن تختزن كل ما تستودع من معان وألفاظ، والسمع لا يستطيع أن يحتفظ بكل مسموع، ولا أن يؤتمن عليه، ومن هنا تَسرّب النسيان والخطأ معًا إلى كثيرٍ مما كانوا يحفظون ويسمعون، ولا سيما حينما كان الزمن يتقادم، والعهد يتباعد.

٢- كثرة التداول: ... وهي في رحلاتها الطويلة والمستمرة عبر الزمان والمكان، وفي سرعة تنقلها من لسان إلى لسان، تتعرض ألفاظها لكثير من ألوان التحريف والتبديل ... ثم جاءو مدونو اللغة وجامعو الأمثال ... فجمعوا كل هذه الروايات.

٣- اختلاف اللهجات: وهذا العامل من أهم عوامل التغيير في ألفاظ الفصحى بصفة عامة، إعرابًا وبنية، وهذا أمر متفق عليه، ومفروغ منه في الدراسات اللغوية، وقد ظهر أثره في الأمثال ...

٤- التصحيف والتحريف: وهما من أدواء الكتابة قديما وحديثا ... وقد ابتليت النصوص العربية القديمة بهذين الداءين، فشوهت وخفِيَ كثير من معانيها، كما وقع في حبائلها بعض الأجِلّاء من علماء اللغة، فصدرت عنهم روايات غريبة لبعض الأشعار والأمثال ...

٥- الرواية بالمعنى: ونعنى بذلك وضع كلمة مكان أخرى بمعناها أو قريبة من معناها، وهذا أمر مألوف في النصوص قديمًا وحديثًا ...

٦- التقارب في مخارج بعض الحروف: وينتج عن هذا العامل إبدال بعض الحروف من بعض، فتنشأ كلمات جديدة، وروايات جديدة ...

٧- الاختلاف في أصل المثل: ومن ذلك قولهم: «عِنْدَ جُهَيْنَةَ الخَبَرُ اليَقينُ»، فقد روى: «وعِندْ جُفَيْنة» وعلى الرواية الأولى يذكر بعض العلماء في أصله ... وأما عن الرواية الثانية فيذكر بعضهم في أصل المثل ....، ومنه قولهم: «أَحْمَقُ مِنْ راعِي ضأْن ثَمانِينَ» فقد روى: «أَحْمَقُ من طالبِ ضَأْنٍ ثمانينَ» و «أحمق من صاحب ضأن ثمانين» و «أشقى من راعى ضأن ثمانين»

و «أشغل من موضع بهم ثمانين». فأما على الرواية الأولى فأصله أن الضأن تنفر من كل شيء)[١].

وكلامه يؤكد ما أداه عرض نماذج الاستعمال في الكلام العادي غير الفني، ولكن عليه التعقيب الآتي:

أولا – جعل الباحث همّه أن يعلل ما وجده في كتب الأمثال من اختلاف في الرواية، ولم يعتن بأن اختلاف الروايات نموذج لتغيير الاستعمال في الكلام غير الفني، للأمثال، فأدرج ضمن الأسباب: (التصحيف والتحريف) المبنيين على الكتابة وجمع الأمثال كتابة، وليس ذان الأمران من تغيير الاستعمال، ولو أصاب لاكتفى بالسبب السادس (التقارب في مخارج بعض الحروف) فهو تصحيفُ سَمْع – إذا جاز هذا – وهو الأحق بجعله تغيير استعمال.

ثانيا – جعل الباحث ضمن الأسباب (أمّية العرب) فأفاد أنه لو كانت العرب كاتبة لانتفى سبب من أسباب التغيير، وفاته أن الأمثال تراث شفوى بطبيعته، وإن كتب، فسيظلُّ شفويًّا، وهذا أمر معروف في الأمم على اختلافها[٢].

فإن كان ثمت إشكال فهو في القاعدة الحتمية (الأمثال لا تغير) لا في أن العرب أميون.

ثالثا – جعل الباحث الاختلاف في أصل المثل سببا من أسباب تغييره، ولا أدرى كيف يجد هذا فلا يعد ما أمامه أمثالا مختلفة لا مثلا واحد متغيرا.

قال حمزة الأصبهاني: (على هذا النحو لما حصلوا أخلاق ما عايشوا من البهائم، وعرفوا ما عاينوا من عاداتها، وصفوا البهيمة الواحدة بضروب من الأخلاق مختلفة، فقالوا في تعداد أخلاق الذئب:

«أغدر من ذئب»، و «أختل من ذئب» و «أخبث من ذئب»، و «أخبُّ من ذئب»، و «أخون من ذئب»، و «أحول من ذئب»، و «أغْيَثُ من ذئب»، و «أعتى من ذئب»، و «أعدى من ذئب»، من العِداء، و «أعدى من ذئب» من العداوة، و «أعدى من ذئب»، من العَدْو، و «أظلم من ذئب»، و «أعوى من ذئب»، و «أجرأ من ذئب»، و «أكسب من ذئب»، و «أجوع من ذئب»، و «أصح من ذئب»، و «أنشط من ذئب»، و «أوقح من ذئب»، و «أجسر من ذئب»، و «أيقظ من ذئب»، و «أخفّ رأسًا من ذئب»، و «أحد ضِرسًا من ذئب»... وكما أحصوا لبهيمة واحدة أخلاقًا كثيرة فقد أشركوا في خلق واحد بين بهائم مختلفة الأنواع، فقالوا: «أحمق من رَخَمةٍ»، و «أحمق من حُبارى»، و «أحمق من ضَبُع»، و «أحمق من رُبَع» ...)[٣]

فهذه أمثال مختلفة؛ فالنوع الأول مختلف (بضروب من الأخلاق المختلفة) كما قال

---

(١) (الأمثال العربية) للدكتور عبدالمجيد قطامش ٢١٦، ٢١٧، ٢٢٠، ٢٢٢، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦.

(٢) راجع (دراسات لسانية تطبيقية) للدكتور مازن الوعر ص ٨٨.

(٣) (الدرة الفاخرة في الأمثال اسلائرة) لحمزة الأصبهاني ٦٢/١ – ٦٣.

حمزة، والنوع الثاني مختلف لأنه (بين بهائم مختلفة) كما قال أيضا حمزة.

رابعا: أدرج الباحث ضمن شرحِهِ (كثرةَ التداول) قولَه: (في سرعة تنقّلها من لسان إلى لسان)، وهذه العبارة تشير إلى أثر من آثار (الاضطراب) الذي سبق بحث علاقته بالأمثال [١]، وكان ينبغي للباحث أن يفرد هذا الأثر عن (كثرة الاستعمال والتداول) لأنه مختلف عنها، فربما تغيّر المثل بسببه وإن لم يكثر استعماله.

أما الدكتور على القاسمي فقد فرق بين أنواع الأمثال في حدوث التغيير، وهذا في بحثه الذي خص به التعابير الاصطلاحية (الأمثال التعبيرية) دون غيرها، ثم وجد التفريق بين هذا النوع وغيره ضروريا فقام به، قال - والمقصود (بالمثل) في كلامه المثلان الحواري والحكمي -: (لا تتغير في المثل القرائن النحوية مثل الإعراب أو الرتبة أو الصيغة أو المطابقة أو الربط أو التضام أو الأداة. فالمثل: «الصيف ضيعت اللبن» يخاطَب به الرجل والمرأة على السواء، والفرد والجمع كذلك دون أن نغير في ألفاظه شيئًا، في حين تتغير القرائن النحوية في التعبير الاصطلاحي حسب المقام، فنقول: «أطلق ساقيه للريح» و «أطلقت ساقيها للريح» و «أطلقوا سيقانهم للريح» وهكذا)[٢].

وفي كلامه مما ينبغي التعقيب عليه ما يلي:

١- أحسن الباحث بتفريقه بين المثل التعبيري وغيره، فقد تبين لي - كما أوضحَتْ نماذج الاستعمال - أن المثل التعبيري أكثرها تغيّرًا.

أما تغيره من حيث البناء النحوي فله ما يسوغه؛ فقد كان جزء الوصف الذي هو أساس المثل التعبيري، جزءًا من جملة غالبًا، وعند استعماله يكمل المستعمل تلك الجملة، فيتغير المثل التعبيري بحسب موقعه.

٢- استخدم الباحث فكرة الدكتور تمام حسان (القرائن النحوية) دون أن يشير اليه.

٣- جمع الباحث المثلين الحواري والحكمي في الحكم بعدم التغير، وبينهما اختلاف، غير أن عدم تفريقه بين النوعين أفضى به إلى هذا الحكم.

٤- حكم الباحث بجمود بناء هذين المثلين النحوي، وقد أثبتت نماذج الاستعمال أنهما لا يستعصيان على التغيير.

أما الدكتور كريم حسام الدين فقد خص التعابير الاصطلاحية (الأمثال التعبيرية) بكتاب، تحدث في فقرة منه عن «ثبات التعبير الاصطلاحي»، فبدأها بأنه يتميز بالثبات وعدم التغير في تركيبه من ناحية وفي دلالته من ناحية أخرى، ولكنه لملاحظته ذلك التغير الذي فصّلتُ نماذجه،

---

(١) راجع (مدخل الباب الثاني).

(٢) (التعابير الاصطلاحية) للدكتور على القاسمي ٣١.

ختم بقوله: (على الرغم من ذلك، نلاحظ أن بعض التعبيرات الاصطلاحية التي تعرفها اللغة قد تسمح بنوع من التغيير ولكنها تتفاوت في إمكانات التغيير، فبعضها يقتصر على مجرد تغيير حرف جر بحرف آخر أو حذفه ... كما نجد أن بعض التعبيرات تتوسع في عملية التغيير فتجمع بين استبدال حرف جر وكلمة في آن واحد ... وبناء على ذلك فقد قسم بعض الباحثين التعبيرات إلى قسمين: قسم لا يقبل التغيير، وأطلق عليه مصطلح التعبيرات المُغْلَقَة في مقابل التعبيرات المفتوحة التي تسمح بنوع من التغيير)[١].

وقد أثبت الدكتور كريم بحث الدكتور القاسمي في مراجعه، ونقل عنه، ولكنه لم يشر إلى أنه يرى أن القرائن النحوية تتغير في التعبيرات الاصطلاحية.

ويبدو لي أن كلامه مبنيّ على تعديل هذا الرأى إلى التمييز بين نوعين من التعبيرات كما أوْضَح. وكلام الدكتور القاسمي عندى أرجح، لأن الأغلب من الأمثال التعبيرية (التعابير الاصطلاحية) يتغير لأن طبيعته لا ترفض التغير.

لقد حاول البحث فيما سبق التعرض لمن تنبه إلى ضعف صدق (الأمثال لا تغير)، من القدماء والمحدثين، فذكرتُ كلامه وحللته من أجل أن أَخلُص إلى القول الأقرب إلى الفصل.

وخلاصة ما أدّاه البحث أن للمسألة جوانب:

الأول: أنه إذا كان القدماء يعنون بقاعدتهم أن الأمثال ينبغى ألا تغير، فربما كان هذا مقبولًا فيما يخص الأمثال الحوارية وحدها من حيث انطباق ذلك التعليل (تشبيه المضرب بالمورد) عليها وحدها، وقد جادل الحسن اليوسى نفسه من قبل في هذا الشأن[٢].

أما الأمثال التعبيرية فتغيرها واسع، وأشير هنا -فيما يخص البناء النحوي- إلى أنهم يذكرون في كتب الأمثال هذا المثل التعبيري «أَكْرَمُ مِنْ حاتِمٍ» على أنه خبر مبتدأ محذوف، كما صرح الميداني في بعض الأحيان[٣]، ورغم هذا لا يمكنهم أن يمنعوا أن المتكلم إذا استعمله فقال: (رأيت رجلًا أكرمَ من حاتم) نصب «أكرم»، وهذا تغير نحوي. ومثل هذا كثير في الأمثال التعبيرية.

وأما الأمثال الحكمية فهي دائرة مع تحقيق غرضها أي الوعظ والنصح، فربما زاد المستعمل المثل الحكمي شيئًا كان محذوفًا ليتأكد من تحقيق الغرض؛ كما قالوا في (امرءًا وما اختارَ): (دَع امرءًا وما اختارَ). وربما جعل المتكلم المسند إليه في المثل الحكمي ضمير خطاب بعد أن لم يكن كذلك ليخص المخاطب بوعظه فيحقق قصده منه؛ كما قالوا في (خَيْرُ الفِقْهِ ما حُوضِرَ به): (خَيْرُ الفِقْهِ ما حاضَرْتَ به).

---

(١) (التعبير الاصطلاحي) للدكتور كريم زكى حسام الدين ٤٠، وفي الأصل: (قسم منها لا يقبل للتغيير)، والصواب - إن شاء الله - ما أثبتّ، ولعله خطأ طبع.

(٢) راجع أول بحث (تصديق قاعدة ...).

(٣) راجع بحث (حذف المسند إليه) في (الفصل الأول) من (الباب الأول).

الثاني: أنه إذا كان القدماء يعنون بتلك القاعدة أن الأمثال لم تغير ولن تغير، فهذا ما لا يصدقه الواقع ولا قوانين اللغة.

وربما كان هذا منهم لأن التنبؤ بالتغير والتحول (التطور) غير مستطاع[1].

وأضيف هنا أن المثل الحواري كان أقل الأنواع استجابة لدواعي التغيير من أجل ارتباطه بمقامه الأصلي، غير أن كثرة الاستعمال تحذف من لفظه ما لا يُخِلُّ بالإشارة إلى ذلك المقام، والاضطراب المقترن بسرعة الأداء يجعل المستعمل المثل يتأثر بالمقام الطارئ (المضرب) فيغير المثل الحواري بحسبه.

أما مثال التغيير الأول فالمثل: (ثُكْلٌ أرأَمَها وَلَدًا) الذي صار: (الثُّكْلُ أَرْأَمَها).

وأما مثال التغيير الآخر فالمثل: (سُرعان ذا إهالةً) الذي صار: (سُرعانَ ذِى إِهالةً).

فمستعمل المثل الأول وجد الأخف حذف المفعول الثاني (ولدا) وأنه لن يفقد إشارة المثل إلى تلك الأم التي أحبت ابنًا لها كانت تُبغضه لمّا فقدت إخوته، وأن المثل يضرب للرجل يحفظ خسيس ما لديه بعد فقد النفيس.

فالمقصود إفادة أن تلك الأم رَئِمَتْ وعَطَفَتْ، فالتركيب المهم هو (أرأمها) ويبقى (ولدًا) فضلةً هنا.

ومستعمل المثل الآخر أخذه الاضطراب فذَهل عن أن اسم الاشارة، للمذكر (ذا) لأنه اشارة إلى (رُغامٍ) نعجةِ رجلٍ زعم للناس أنه (وَدَكٌ)، فقال بعضهم المثل فضرب لمن يخبر بكينونة الشيء قبل وقته.

والإهالة والوَدَكُ السَّمْنُ، فهو يدّعى أن رغامَ نعجَتِه العجفاءِ الذي يسيل من مِنْخَرَيْها، سَمْنٌ، قبل أن تَسْمَنَ فتذبح فيُرى وَدَكُها وإهالتُها وسمنُها!

فعندما استعمله مستعمله في (مَضْرِبٍ) المشار إليه فيه مؤنث، أنّث اسم الإشارة ذهولًا عن أصل مقام المثل.

الثالث – أنه لا يستعصى شيء على الكلام الفني؛ فأصحابه يغيرون الأمثال جميعها كيف شاءوا معتمدين على أن المعنى مفهوم.

وقد سبقت نماذج ذلك من الشعر والنثر، وهي غير متناهية.

* * *

---

(١) راجع (التطور اللغوي) للدكتور رمضان عبد التواب، ص ٣..

الفصل الثانى

غموض الأمثال

سبق فى البابين الأول والثانى تعرض لمسائل نحوية مشكلة، جاءها إشكالُها من غموض الأمثال التى رُبِّيَتْ تلك المسائل بها، وكان توضيح ذاك الغموض حَلًّا لذلك الإشكال النحوى.

والغموض هو (تَطَرُّقُ الاحتمالِ إلى المعنى، أو خفاؤُهُ وإبهامُه)[١].

فعندما يحتمل المثل أكثر من معنى يكون غامضًا، وعندما لا يؤدى المثل المعنى ظاهرًا لنا يكون غامضًا.

إن المقصود بمعنى المثل هنا فائدته التى يؤديها، ومعناه الدلالى المعتمد فى حصوله على معنى المقال والمقام معا كما أوضح الشكل الذى قدمه الدكتور تمام حسان[٢]:

(المعنى الدلالى)

(المعنى المقالى)	(المعنى المقامى)
وهو مكون من المعنى الوظيفى، والمعنى المعجمى وهو يشمل القرائن المقالية كلما وجدت.	وهو مكون من ظروف أداء المقال وهى التى تشتمل على القرائن الحالية (وكل ذلك يسمى المقام)

فيكون نقص عنصر من هذه العناصر أو تطرق الاحتمال إليه، سببا فى غموض المعنى الدلالى.

وهو ما رآه أبو حيان فى كلمةٍ له جامعةٍ، حين قال: (الإشكالُ فى الكلام من:
غرابة لفظه،
أو من أن يكون فيه إشارة إلى خبر لم يذكره قايله على جِهَتِهِ،
أو أن يكون فى شيءٍ غير مَحْدودٍ،
أو يكون وَجيزًا فى نفسه غيرَ مَبْسوطٍ،
أو أن تكون ألفاظه مشتركة)[٣].

فهذا النص يفيد أن الإشكال (وهو الغموض فيما أفهم) يأتى من جهات:

---

(١) (العربية والغموض) للدكتور حلمى خليل ص ٢٣٠.

(٢) (اللغة العربية) للدكتور تمام حسان ٣٣٩.

(٣) (تذكرة النحاة) لأبى حيان ٥٦٣.

الأولى – المعنى الوظيفى، وهو مفهوم من قوله: (أن يكون وجيزًا فى نفسه غير مبسوط)؛ فاختزال الصوت أو البنية أو البناء – وأغلب صورة وأظهرها الحذف – مُوقع فى غموض من جهة المعنى الوظيفى الذى يتكون من:

أ – المعنى الوظيفى الصوتى: والمقصود به المعنى السلبى الفارق بين الكلمات (كما فى بعض حالات الجناس الناقص نحو: قام، نام ... وكما فى قال، قيل)[١].

ب – المعنى الوظيفى الصرفى: وهو أنواع (منها المعنى الذى ينسب إلى أقسام الكلمة كالاسمية والوصفية ... ومنها المعنى الذى ينسب إلى عناصر التصريف كالتكلم والخطاب ... ومنها المعانى المتعلقة بالصيغ المجردة، كالطلب والصيرورة ... ومنها معانى الزوائد واللواصق كالتوكيد والتصغير والتعدية ... إلخ. وكل هذه معان وظيفية تؤديها العناصر الصرفية)[٢].

ج – المعنى الوظيفى النحوى: وهو معنى الأبواب النحوية (كالفاعل ونائبه، والمفعول والحال)[٣].

الثانية – المعنى المعجمى، وهو مفهوم من قوله: (من غرابة اللفظ، ... أو تكون ألفاظه مشتركة)؛ فخفاء معنى الكلمة أو اشتباهها بغيرها معنىً، كلاهما غموض من جهة المعنى المعجمى، الذى هو معنى الكلمة المفردة فى المعجم.

الثالثة – معنى القرائن المقالية، وهو مفهوم من قوله: (أو من أن يكون فيه إشارة إلى خَبَرٍ لم يذكره قايلُهُ على جِهته)، وجهته أن يذكر ما يتعلق به من الكلام، فعدم ذكره مُوقع فى غموض من جهة معنى القرائن المقالية الذى هو ما تفيده قرائن المقال (كسياق الكلام، والتنغيم) من معنى.

الرابعة – المعنى المقامى، وهو مفهوم من قوله: (أو أن يكون فى شىء غير محدود)؛ فكون موضوع الكلام غير محدود ولا معروف للسامع، مُوقع فى غموض من جهة المعنى المقامى الذى هو دلالة الحال عند ابن هشام، فى مقابل دلالة المقال التى تشمل جميع ما سبق[٤].

ولا بد من الإشارة إلى أن مداخل الغموض السابقة متداخلة كتداخل عناصر المعنى الدلالى نفسها كما قال بعض الباحثين: (والمستويات اللغوية معقدة متشابكة، وكذلك غموضها، فالغموض فى الأصوات قد يؤدى إلى الغموض فى الكلّ، أى أن الغموض الصوتى قد يؤدى إلى الغموض فى بقية المستويات ... وهكذا)[٥].

---

(١) راجع (الأصول) للدكتور تمام حسان ص ٣٢٤.
(٢) نفسه ص٣٢٤ ، ٣٢٥.
(٣) نفسه ص٣٢٥.
(٤) راجع (مغنى اللبيب) لابن هشام الأنصارى ٢/ ١٥٦.
(٥) (الغموض فى الدلالة) لمحمد حماد ص ٨٥.

وقد لاحظ بعض الباحثين أن معنى الأمثال الدلالى يغمض كثيرا :

قال بلاشير : (إن وجود الصيغ المثلية منذ القرن السادس الميلادى أمر ثابت فى العالم العربى ، سواء أكان المقصود مثلا أو حكمة أو أقوالا مأثورة ، فإن الصفة الأساسية هى فى الشكل التعبيرى الموجز ، ثم يأتى بعد ذلك المغزى الأخلاقى والقيمة التهذيبية ، وقد يكون هذان غائبين فى بعض الأحيان .

والظاهر أن هذا الميل للصيغ المُقْتَضَبة بل الغامضة ، غائص حتى أعماق الروح العربية ، تُشعِدُه وتؤجّجه عبقرية اللغة العربية)[1] .

وقال الدكتور عفيف عبد الرحمن فى خلال حديثه عن الصعوبات التى تعترض دراسة الأمثال : (يشكل غموض المثل متمثلا فى مضمونه أو لغته أو شدة إيجازه ، عقبة لا يسهل عليها تجاوزها)[2] .

وتعرض الدكتور عبد المجيد قطامش لغموض معنى الأمثال الدلالى تحت عنوان (معانى الأمثال بين الوضوح والغموض) فقال : (تتفاوت الأمثال تفاوتا كبيرا فى وضوح المعنى وخفائه ، فبعضها يصل إلى درجة من الوضوح يفهمه معها خاصة الناس وعامتهم ، وبعضها يكون غامضا خفيًا حتى يعجز عن فهمه خاصة العلماء . وبين هذين النوعين تقع أمثال تتفاوت بدورها فى هذا الأمر . ويمكن أن نرد خفاء المعنى فى الأمثال العربية إلى واحد من أسباب ثلاثة ، هى :

١- قلة دوران المثل فى الكلام : وذلك أن تردد المثل فى كلام الناس وشدة دورانه على ألسنتهم وأقلامهم يحدث ألفة بينه وبينهم ويدعوهم إلى معرفة مرماه ومغزاه ، على حين لا يتهيأ ذلك للمثل الخامل الذى لا يدور ؛ إذ يظل غريبًا عنهم ، مبتوت الصلة بهم ...

٢- غرابة ألفاظه : فالأمثال القديمة شأنها شأن الشعر القديم ، يشتمل كل منهما على كثير من غريب الألفاظ ، وحوشى الكلمات التى لا نألفها الآن ، ولا نأنس لها ، ومن ثم تخفى علينا معانيها . . .

٣- جهل أصل المثل : وربما كان هذا العامل أهم عوامل خفاء المعنى ، بل وإشكاله فى الأمثال العربية ، وكان السبب فى عجز فطاحل علماء اللغة عن تحديد المراد من بعض الأمثال ، أو اضطرابهم فى ذلك اضطرابًا شديدًا ، ويمكن أن تقسم الأمثال التى أثر فيها هذا العامل ثلاثة أنواع :

النوع الأول : أمثال ضاعت أصولها ، وبضياعها ضل العلماء ، لأن ضياع أصل المثل يعود على المثل نفسه بالخفاء والغموض بل الإشكال . . .

---

(١) (تاريخ الأدب العربى) لبلاشير ص ٩١٤- ٩١٥.

(٢) (الأمثال العربية القديمة) للدكتور عفيف عبد الرحمن ١٣.

النوع الثانى : أمثال لها أصول باقية ، ولكن يأتيها الخفاء من ناحية جهل الناس بهذه الأصول ، وهذا النوع كثير . . .

النوع الثالث : أمثال تشتمل على ألفاظ من الغريب تحتمل أكثر من وجه ، وهذا النوع كثير أيضا)[١] .

وقد تعرض الدكتور كريم حسام الدين لغموض معنى التعابير الاصطلاحية (الأمثال التعبيرية) فقال : (نجد ظاهرة لغوية رابعة يخضع لها التعبير أيضا ، ونعنى بها ظاهرة الغموض والإبهام . . . ولا يعنى الغموض أو الإبهام فقط مجرد جهل أصل مصدر التعبيرات الاصطلاحية ، ولكنه يمتد إلى معناها أيضا ولذا يصعب تفسير بعضها)[٢] .

وقريب من هذا ما ذكره الدكتور حلمى خليل فى قوله : (من الملاحظ أن الكنايات من أغمض أنواع الكلام ، وخاصة تلك التى تخرج من صورة المثل أو العبارة الاصطلاحية التى لا ينبئنا لفظها عن المعنى المقصود إلا من خلال السياق الحضارى والاجتماعى والثقافى للأمة المتكلمة باللغة التى تدور فيها هذه العبارات الاصطلاحية أو الأمثال)[٣] .

ويبدو لى فى كلامهم ما يقتضى التعقيب بما يلى :

أولا – ليس إيجاز الأمثال ميلا من الروح العربية إلى الغموض كما رأى بلاشير ، فهو صفة أساسية فى الأمثال على اختلاف أصحابها ، وقد قال بعض الباحثين فى الأمثال المقارنة : (المثل من أنواع الكلام التى يحسن فيها الإيجاز والسرعة والتلميح)[٤] .

ولذا رد الدكتور عفيف على بلاشير قائلا : (قد عجز بعض المستشرقين عن فهم الصلة بين الإيجاز وذيوع المثل وانتشاره وأن تلك السمة تساعد على الانتقال مشافهة وكتابة بين الخاصة والعامة ، فربط بين الميل إلى الصيغ المقتضبة فى الأمثال التى قد تصل إلى درجة الغموض ، وبين الروح العربية التى تتميز بالغموض أحيانا)[٥] .

ثانيا – وقع بكلام الدكتور عفيف والدكتور كريم ، خلط فى فهم مداخل الغموض :

أما الدكتور عفيف فقد قضى بأن لهذا الغموض مظاهر ثلاثة :

الأول – (غموض المضمون) : ولعله قصد به معنى الأمثال الدلالى .

والثانى – (غموض اللغة) : وهو المتعلق بالمعنى المعجمى للمفردات .

والثالث – (غموض الإيجاز) : وهو المتعلق بالمعنى الوظيفى ولا سيما المعنى النحوى .

فجعل غموض المضمون قسيمًا لغموض اللغة والإيجاز ، وإذا صح أن غموض المضمون هو

---

(١) (الأمثال العربية) للدكتور قطامش ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤٣ ،٢٤٤.

(٢) (التعبير الاصطلاحى) للدكتور كريم زكى حسام الدين ٨٦.

(٣) (العربية والغموض) للدكتور حلمى خليل ١٦٧ وفيه (العبارة الاصطلاحية الذى) والصواب ما أثبت .

(٤) (المثل المقارن) للدكتور ممدوح حقى ١٩ ، وراجع (الأمثال العربية القديمة) للدكتور عفيف عبد الرحمن ص ١٥.

(٥) (الأمثال العربية القديمة) للدكتور عفيف عبد الرحمن ٢١.

غموض المعنى الدلالى ، فإن هذا الغموض يكون شاملا للذين جعلهما قسيميه ؛ فغموض المعنى المعجمى لمفردات المثل ، وغموض التركيب النحوى (المعنى الوظيفى النحوى) ، كلاهما يؤديان إلى غموض المعنى الدلالى .

وأما الدكتور كريم فجعل غموض التعبير الاصطلاحى (المثل التعبيرى) - وليس يعنى غير غموض معناه الدلالى - قَسِيمًا لما يشمله ، فهو قد رأى أن غموض التعبير يعنى جهل الأصل وغموض المعنى .

والأصل كما أشار فى كلام سابق على هذا يعنى السياق ، وجهله من الأسباب التى تشترك هي وغيرها فى إحداث غموض المعنى - كما سبق - وليس قسيما له .

وقد خلا كلام الدكتور حلمى من هذا الخلط ؛ فقد صرح بأن اتضاح معنى هذه الأمثال يعتمد على السياق .

ولكن يبقى أن الاثنين - الدكتور حلمى والدكتور كريم - لم يتجاوزا الأمثال التعبيرية .

ثالثا - تجاوز الدكتور قطامش الدقة فى أسباب خفاء معنى الأمثال التى قدمها ، بما يلى :

١- أنه جعل قلة دوران المثل سببًا فى غموض معناه ، فعكس ؛ إذ إن غموض المعنى هو الصارف عن الاستعمال لا العكس . يدل على هذا أن كثرة الاستعمال شرط فى الكلام ليصير مثلا ، فكل ما جمعه العلماء كثر استعماله ، غير أن بعضه غمض معناه على غير أهله فلم يستعملوه .

٢- أنه جعل غرابة ألفاظ المثل سببا مستقلا من أسباب غموض معناه ، ثم عاد فجعلها نوعًا من أنواع جهل أصل المثل . وقد صرح بما قصده (بأصل المثل) فى شرحه للنوع الثانى من أنواع جهل أصل المثل ؛ لأن هذا النوع بقى أصله ، فقال : (هذا النوع كثير ؛ إذ يشمل كل الأمثال التى ترتبط بحوادث وقصص ، فمثل هذه الأمثال لا يمكن فهمها على وجوهها الصحيحة إلا بعد الوقوف على أصولها)[1] . فأصل المثل عنده إذن هو سياقه ، فليس سديدًا أن يجعل منه غرابة الألفاظ .

٣- أنه جعل من غموض المثل لجهل أصله ، أمثالا معروفة الأصول يأتيها الخفاء - كما قال فيما سبق - من جهل الناس بهذه الأصول .

وكونها غامضة لجهل أصلها وأصلها باق ، مثارُ عَجَب ! ويبدو لى أنه يفرق فى علم أصل المثل الباقى ، بين العلماء الذين يعرفونه ، والناس الذين ربما جهلوه . وهذا مثار عجب كذلك من قبل أنه تخيَّلَ للغموض قبل حدوثه - وهو لو حدث لكان من النوع الأول من أنواع جهل أصل المثل ، وسواء أغمض على الناس أم على العلماء - وخَلَطَ بين حالَى الأمثال : حالِها إلى أن جمعت ، وهذه المعتمد فيها كتب الأمثال وفهم جامعى الأمثال لما جمعوه ، وحالِها مستعملة بعد جمعها .

---

(١) (الأمثال العربية) للدكتور قطامش ٢٤٣.

ففى الحال الأول نبحث فى كتب الأمثال عما غمض معناه وفى اعتقادنا أن الغموض عندئذ هو الغموض الأصلى الذى وقع لأصحاب هذه الأمثال أنفسهم.

وفى الحال الثانية نبحث عما يوقع معنى المثل فى الغموض إذا استخدمناه نحن، وفى اعتقادنا أن الغموض عندئذ غير أصلى لأننا لسنا أصحاب الأمثال الأصليين.

فهاتان حالا الأمثال القديمة، لكلٍّ غموضها، خَلَطَ بينهما الباحث خلْطًا يمكن أن يكون كذلك وراء جعلِهِ (قلة دوران المثل فى الكلام) من أسباب الغموض؛ فالأمثال فى حالها الأولى كثيرة الدوران فى الكلام، أما فى حالها الأخرى فليست كذلك لأن مستعمليها عندئذ قلة، يستعملونها قليلا كل بحسب ثقافته.

من أجل ملاحظة هؤلاء الباحثين وقوع الأمثال فى الغموض، وعدم بحثهم غموضها بحثا دقيقا مبنيا على تتبع عناصر تكوين المعنى الدلالى لكشف مداخل الغموض، وعدم تمييزهم بين أنواع الأمثال التى يؤثر اختلاف طبائعها فى مداخل الغموض إليها، وعدم تمييزهم بين حالى الأمثال السابقتى الذكر، يحاول بحثى - وهو نحوىّ - تحقيق هذا الأمر منطلقًا من أن غموض المعنى الوظيفى النحوى أحد مداخل غموض المعنى الدلالى، كما قال الجرجانى فى غموض قول الفرزدق :

وما مِثْلُهُ فى النَّاسِ إلا مُمَلَّكًا ... أبُو أُمِّه حَىٌّ أبوهُ يُقارِبُهْ

: (انظر أَيُتَصَوَّر أنْ يكون ذمُّك للفظه مِن حيث إنك أنكرت شيئًا من حروفه، أو صادفت وحشيًّا غريبًا، أو سوقيًّا ضعيفًا ؟ أَمْ لَيس إلا لأنَّه لم يرتِّب الألفاظ فى الذِّكْر، على مُوجِبِ تَرَتُّبِ المعانى فى الفكر، فكدّ وكدر، ومنع السامع أن يفهم الغرض إلا بأن يقدّم ويؤخّر، ثم أسْرفَ فى إبطال النظام، وإبعاد المرام، وصار كمن رمى بأجزاء تتألف منها صورة، ولكن بعد أن يُراجع فيها باب من الهندسة، لفرط ما عادى بين أشكالها، وشدة ما خالف بين أوضاعها)[1].

فالمعاظلة هنا مدخل الغموض كما قطع الجرجانى. وفيما يلى عرض هذه المحاولة.

* * *

---

(١) (أسرار البلاغة) لعبد القاهر الجرجانى ٢٠-٢١. وراجع (العربية والغموض) ص ٢١٣، فقد ذكر الدكتور حلمى خليل أنه كانت (ظاهرة غموض المعنى بسبب من التركيب النحوى من المبررات التى أيدت بها النظرية التحويلية التوليدية وجهة نظرها فى تحليل الجمل الصحيحة نحويا ولكنها غامضة دلاليا، كما كانت هذه الظاهرة أيضا من الاعتراضات الرئيسية التى قدمها تشومسكى على مدرسة التحليل إلى المكونات المباشرة للجملة أو مدرسة بلمفيلد لعجزها عن معالجة وتحليل الجمل الغامضة بسبب من بنيتها التركيبية)، ومنه تتضح خطورة بحث الغموض، فقد كان سبب نشأة نظرية نحوية ذائعة الصيت.

غموض الحال الأولى[1]

من خلال قراءة (لمجمع الأمثال) حصل لدى (٩٥) مثلًا غامضًا ثبت للبحث أن لغموضها المداخل أو الجهات التى يوضحها الجدول التالى : (تشير مَحالّه الرأسية إلى نوع المثل، ومَحالّه الأفقية إلى جهة الغموض فيه) :

جهة الغموض / نوع المثل	المعنى المقالى			المعنى المقامى	المجموع
	المعنى الوظيفى	المعنى المعجمى	معنى القرائن المقالية		
المثل الحوارى	٧	٦	٣	١١	٢٧
المثل الحكمى	٣	٦	١	-	١٠
المثل التعبيرى	١٦	٣٧	-	٥	٥٨
المجموع	٢٦	٤٩	٤	١٦	٩٥

- ويمكن لهذا الجدول أن يقدم للبحث المعطيات التالية :

م١- أتى غموض المعنى الدلالى من جهة المعنى المعجمى (٤٩) مرة بنسبة (٥١,٥٧٪) وهى الأكثر، ثم من جهة المعنى الوظيفى (٢٦) مرة بنسبة (٢٧,٣٦٪) وقد كان المعنى الوظيفى نحويا فى (١٩) مرة منها.

م٢- كان المثل الحكمى أقل الأنواع الثلاثة غموضًا ؛ إذ كانت نسبة غموضه (٠,٩٠٪) من مجموع الأمثال الحكمية وهو (١١٠٠)، على حين كانت نسبتا غموض المثل الحوارى (وهى ٢,٦٧٪) والمثل التعبيرى (وهى ٢,٢١٪) متقاربتين.

م٣- كان أكثر غموض المثل الحوارى من جهة المعنى المقامى، وأكثر غموض المثل التعبيرى والمثل الحكمى من جهة المعنى المقالى المعجمى.

- ولكل (معطى) منها دلالة وتفسير كما يلى :

ت م١- قال الدكتور قطامش فيما سبق نقله عنه إن جهل أصل المثل : (أهم عوامل خفاء المعنى، بل واشكاله فى الأمثال العربية وكان السبب فى عجز فطاحل علماء اللغة عن تحديد المراد من بعض الأمثال، أو اضطرابهم فى ذلك اضطرابًا شديدًا)[2].

و (المعطى الأول) مما سبق يفيد أن هذا ينبغى أن يكون خاصًا بالمعنى المعجمى، وهو ليس

---

(١) هى حال الأمثال فى مجاميعها وكما فهمها فشرحها جامعوها ..

(٢) (الأمثال العربية) للدكتور قطامش ٢٤٠.

غريبا فى الحقيقة ؛ فالأمثال قديمة جدًا، ولا يبعد أن تحفظ ألفاظا رغم هَجْر المتكلمين لها .

والذى يحدث أن يذهب كلام مثلا يكون متضمنا بعض ما يستخدمه المتكلمون آنئذٍ، ثم تموت كلمات وتحيا غيرها ولكن ما بالمثل لا يموت بل يظل مستعملا مفهوما فى المثل وحده، ثم يموت من يفهمه فيغمض معنى المثل الدلالى لغموض معنى تلك الكلمة المعجمى .

غموض المعنى الوظيفى النحوى :

إن وراء كون غموض المعنى الوظيفى نَحْويًا فى أغلبه فى أنواع الأمثال كلها - كما أفاد هذا المعطى الأول - سببا وجيها ؛ فقد كان غموض المعنى الوظيفى النحوى مفيدا فى الأنواع كلها، مناسبًا لها، وربما كان مقصودًا :

من الأمثال الحوارية : (اِحْتَلِبْ فَرْوَهْ)[1]

قال الميدانى فى شرحه : (زعموا أن رجلا قال لعبد له : احتلب فروه، لناقةٍ تُدْعى : فروه، فقال : ليس لها لبن، فقال : احتلب فروه، يوهم القوم أنه يأمره أن يَرْوَى من لبن الناقة، أى « فارْوَ مِنْه »، فلما وقف على « فارو » زاد هاء السكت، كما يقال : اغزه وارمه .

يضرب للمسىء الذى يرى أنه محسن)[2] .

إن التركيب النحوى الآن يحتمل أن يكون جملة واحدة من فعل الأمر (احتلب) وفاعله المستتر، والمفعول به (فروه) العلم الموقوف على آخره بتحويل التاء هاء، وأن يكون جملتين فعليتين امريتين متعاطفتين وقف على فعل الثانية بهاء السكت .

إن هذه الاحتمالية تؤدى إلى احتمالية المعنى النحوى التى تؤدى إلى احتمالية المعنى الدلالى .

وهذه الاحتمالية غموض كما سبق، ولكنه كان مفيدا للمتكلم ؛ فهو يريد أن يفهم السامعين أنه يكرم عبده، ويريد كذلك ألا يغرم شيئًا، فأخرج التركيب على هذا الشكل، فلم يكن العبد ليتأكد من أن مولاه يريد المعنى الآخر، وإن خطر له ذلك لم يكن ليُمْضيه مخافة بَطْش مولاه .

وقد صار هذا فنًّا بلاغيًا مُتَعالمًا باسم (الإبهام) و (التوجيه) وهما فى الاصطلاح : (أن يحتمل الكلام وجهين من المعنى احتمالا مطلقا من غير تقييد بمدح أو غيره .

والتوجيه عند المحدثين هو الإبهام عند المتقدمين، لأن الاصطلاح فيهما واحد)[3] .

وفى اللغة يتقارب الإبهام والغموض، فقد صار الغموض فنًّا، وهو وارد كثيرا فى الكلام الفنى - ومنه أمثال كثيرة - إذ يَفْضُلُ الوضوح بتركه مجالًا تَذْهبُ فيه النفس كل مذهب .

وقد تعرض الدكتور حلمى خليل للغموض الناتج عن التركيب النحوى أى عن غموض المعنى

---

(١) (مجمع الأمثال) ٣٦٠/١.

(٢) السابق نفسه.

(٣) (معجم البلاغة العربية) للدكتور بدوى طبانه ص٧٠٦.

الوظيفى النحوى ، فذكر أنه (من العوامل المؤثرة فى صعوبة فهمها أو غموضها)[١] يقصد الجملة التى يذكر أن تعدد معانيها يستهلك من أجل فهمها وقتًا أطول من ذات المعنى الواحد .

وكلامه يفهم أنه ضد هذا الغموض ، وهو مذهب بعض الفلاسفة واللغويين الأوربيين الذين يرون الغموض (كما لو كان حالة اضطراب عقلى بطبيعته ، ويمثل حجر عثرة فى طريق الوضوح والدقة)[٢] .

ولكن يرد على هؤلاء بعضُ الباحثين قائلا : (هذه نظرة متحيزة إلى حد بعيد وغير متزنة ، وهى ترتبط غالبًا وعلى نحو خاطئ بفكرة أن للجمل كافة معانى محددة ودقيقة ، فضلا عن أنها مبنية على افتراض خاطئ مفادُهُ أن الوضوح وتجنب الغموض والموارية مرغوب فيها على الدوام بغض النظر عن اللعبة اللغوية التى نلعبها ، وينبغى أن لا يفسر ما يقال عن الغموض فى هذا القسم أو فى أى قسم آخر من هذا الكتاب على أنه يعنى ضمنا أننا نتجنب الغموض أو ينبغى أن نتجنبه فى السياقات كافة)[٣] .

وقال الدكتور حماسة فى مثل صنيع الميدانى فى المثل السابق وفيما يأتى : (تعدد الأوجه فى حقيقته ليس غموضًا ولا تلبيسًا ولا قصورًا فى التفسير النحوى ، بل قد يكون ثراء وخصوبة فى البناء اللغوى ، وقُدْرةً على تعدد العطاء الذى يتنوع بتنوع التفسير)[٤] .

بل لقد دعا الدكتور مصطفى ناصف إلى مثل هذا الصنيع قائلا : (علينا إذن أن نتأمل أكثر من مرة فى موضوع الاحتمالات النحوية . إنه ليس نشاطا إعرابيًا فحسب ، ولكنه مدخل مهم للخبرة بلغة الشعراء . وهذه مسألة جديرة بالاهتمام)[٥] .

ومن الأمثال الحكمية قولهم : (الذِّئْبُ خاليًا أَسَدٌ)[٦]

قال الميدانى فى شرحه : (أى إذا وجدك خاليا وحدك كان أجرأ عليك ، هذا قول قاله بعضهم . وأجود من هذا أن يقال : الذئب إذا خلا من أعوان من جنسه كان أسدًا لأنه يتكل على ما فى نفسه وطبعه من الصرامة والقوة فيثب وثبةً لا بقيا معها)[٧] .

إن (خاليا) حال من (الذئب) حذف منها جار ومجرور متعلقان بها ، فأدى الحذف إلى التردد فى التقدير بين أن يكون المحذوف (بفريسته) فيكون المعنى أن الجبان إذا تمكن من الضعيف لم يرحمه ، وبين أن يكون المحذوف (من أعوانه) فيكون المعنى أن الضعيف إذا لم يجد مُعينًا

---

(١) (العربية والغموض) للدكتور حلمى خليل ٢٢١.

(٢) (اللغة والمعنى والسياق) لجون لاينز ٢٢٤.

(٣) نفسه ٢٢٤ – ٢٢٥.

(٤) (فى بناء الجملة العربية) للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ١٨٠.

(٥) (اللغة بين البلاغة والأسلوبية) للدكتور مصطفى ناصف ص ٢٥١.

(٦) (مجمع الأمثال) ٧/٢.

(٧) نفسه ٧/٢.

اتكل على نفسه وأخرج غاية ما عنده .

وهنا وجه نحوى آخر لم يذكره الميدانى هو ألا حذف وأن يكون المعنى قريبًا من قولهم : (إن البُغاث بأرضنا يستنسر) أى إن الحقير إذا لم يجد عظيمًا تعاظم ، وهو - رغم أن الميدانى لم يذكره - أَوْجَهُ الثلاثة عندى وأسبقها إلى عقل السامع .

لقد أدى احتمال تقدير المحذوف بتلك الأوجه إلى احتمال المعنى النحوى فالمعنى الدلالى أوجهًا مختلفة ، ومن ثَمَّ حدث الغموض .

وهو غموض حَمِيد هنا بل هو حكمة أخرى من الحكيم مبتكر المثل ، وإنما ذلك لأن المثل احتمل معانى حكمية لا معنى واحدًا ، فاتسعت مساحة استعماله ، وطال مجال تأثيره . ولا يبعد أن يفيد هذا فى نجاة مستعمله من مأزق ما ، لإمكان أن يكون أراد المعنى الثانى أو الثالث .

ومن الأمثال التعبيرية قولهم : (ما عِنْدَهُ أَبْعَدُ)[1]

قال الميدانى فى شرحه : (يمكن أن يحمل « ما » ههنا على معنى الذى ، أى ما عنده من المطالب أبعد مما عند غيره ، ويجوز أن يحمل على النفى ، أى ليس عنده شىء يبعد فى طلبه ، أى شىء له قيمة أو محل)[2] .

إن حذف الجار والمجرور بعد اسم (أبعد) أثّر فى المعنى النحوى فالدلالى ، بحيث احتمل معنيين ، غير أن هذا الغموض فيما يبدو لى - حَميد ؛ فالمثل تعبيرى قائم على الوصف وبه ، وهو لا يخلو من السخرية ، ولكن السخرية هنا من أن الواصف يستطيع أن يصف فلا يؤاخذ بوصفه ، فإذا وصف شخصًا بانتفاء أقل شىء ، فشعر بأن وصفه قد آذاه أذًى يرتدُّ عليه ، كان له عذر فى أن كلامه يحتمل الوجه الآخر . وكثيرا ما تَنَدَّرَ الساخرون بمثل هذا .

ت م٢- ندرة الغموض فى الأمثال الحكمية - التى يؤديها (المعطى الثانى) - أمر مقبول فيما أحسب ؛ فالذى يعظ وينصح يكون واضحًا صريحًا ليحقق غرضه ، ولا سيما إذا اسْتُنْصِحَ .

ت م٣- يُصَوِّب (المعطى الثالث) التمييز بين أنواع الأمثال فيما يقع بها من غموض المعنى الدلالى ؛ لأنه يبين أن (المعطى الأول) الذى يفيد أن المعنى المعجمى أكثر الجهات إحداثًا للغموض ، غير مستمر تفصيلًا رغم أنه كان كذلك تعميمًا .

فالمثل الحوارى يتميز بارتباطه بسياق ، فهو مقتطع منه فى أحواله كلها ولا سيما غير اللغوى ؛ فربما لم يصحب المثل كلام آخر ، غير أنه لا ينفك عن مقام (سياق غير لغوى) .

هذا المقام إنما يعرفه من حضره ، ثم يحكيه لمن لم يحضره ولا ريب فى أنه لن يعلق بذهن من لم يحضره وقد حُكى له ، كثيرا ، وإن علِق لم يأمن عادية التحريف والحكاية بالظن .

من أجل هذا كان أكثر غموض معنى الأمثال الحوارية الدلالى ، من جهة فَقْد المعنى المقامى

---

(١) (مجمع الأمثال) ٣٠٢/٣.   (٢) نفسه ٣٠٢/٣.

أو تعدده .

فمن الأمثال الحوارية قولهم : (خَشِّ ذُؤَالَةَ بالحِبَالَةِ)[١]

قال الميدانى فى شرحه : (يضرب لمن لا يُبالَى تهدده أى توعد غيرى فإنى أعرفك . وقال أبو عبيدة : إنما يقول هذا من يأمر بالتَّبريق والإيعاد)[٢] .

ولم يذكر مقام هذا المثل ، فربما فُقد أو حرّفهُ من لم يحضره فتعدد . فما ذكره الميدانى فى معناه مبنى على مقام ، وما ذكره أبو عبيدة مبنى على مقام آخر ، والمقام مفقود على كل حال .

فينبغى أن يكون مقام المعنى الأول أن رجلا يتهدد آخر بما يبدو للمهدَّد بَقْبَقَةً لا شىء وراءها ، فيقول له : خَوِّفْ بهذا الذئب أو أىَّ جبانٍ فليس يُخَوِّفنى .

وينبغى أن يكون مقام المعنى الثانى أن رجلا اجترأ على آخر فنصح صديق للمجترأ عليه بأن يردعه فهو جبان إذا خُوِّفَ لم يَعُدْ .

أما الأمثال الحكمية والتعبيرية فكلاهما - كما سبق[٣] - غير مرتبطين بمقام ولا مقال آخر ، فى أغلب أحوالهما ، فلهذا لم يخرجا عن المتوقع ، وهو أن يأتيهما الغموض من جهة المعنى المعجمى .

فمن الأمثال الحكمية قولهم : (ابْنُكَ ابْنُ بُوحِكَ)[٤]

قال الميدانى فى شرحه : (يقال : البوح النفس ... ويقال البوح الذكر ... وقيل : البوح اسم من باح بالشىء إذا أظهره ... ويقال البوح جمع باحة)[٥] .

وتعدد المعنى المعجمى مؤثِّر لا ريب فى المعنى الدلالى ، فالحكيم ينصح أبا يتعصب لابنه بأن ابنه حقًّا من أشبهه فى أخلاقه وامتزج به واختلط (هذا على أن البوح بمعنى النفس أو كشف المُسَرّ) ، أو ينصح أبًا يتعصب لشخص مدّعيًا أنه كابنه ، بأن ابنه حقًّا من وَلَده وكان من نسله (هذا على أن البوح بمعنى الذكر أو جمع باحة وهى فناء الدار) .

فقد تبين أن غموض معنى هذه الكلمة أَثّر فى معنى المثل الدلالى ولكنه كان تأثيرًا حكيمًا من الحكيم المبتكر المثل الحكمى ؛ فهو قد وضع فى المثل أسباب اتساع نطاق استعماله ، ووسائل الفرار من قصد معنى دلالى مرفوض إلى آخر محتمل حين يكون المعنى مضِرًّا بالمتكلم .

ومن الأمثال التعبيرية قولهم : (بَيْضَةُ البَلَدِ)[٦]

قال الميدانى فى شرحه : (البلد أُدْحِىُّ النَّعام ، والنعام تترك بيضها . يضرب لمن لا يُعبأ به . ويجوز أن يراد به المدح ، أى هو واحد البلد الذى يُجتمع إليه ويُقبل قوله)[٧] .

فالبلد إما أن يكون أدحى النعام وإما أن يكون محلة الناس وموطنهم . وقد أدى هذا الغموض

---

(١) (مجمع الأمثال) ٤١٢/١ وذؤالة الذئب والحبالة الشَّرَكُ .

(٢) السابق نفسه .

(٣) راجع (التمهيد) .

(٤) (مجمع الأمثال) ١٧٦/١.

(٥) السابق نفسه .

(٦) نفسه ١٦٩/١.

(٧) السابق نفسه .

إلى غموض المعنى الدلالى ، فهو على الأول ذم ؛ لأن النعام تترك بيضها - كما زعموا - فيبدو مهينًا لا قدْر له ولا اعتناء به . وهو على الثانى مدح لأن واحد بلده ومحطّ أنظار قومه ، رجل عظيم حَميد لا ريب .

ويبدو لى أن الوصاف الذى ابتكر هذا المثل التعبيري قصد هذا الغموض من أجل السخرية التى سبقت إشارة إليها .

فهو يستطيع أن يذُم من يخشى بطشه وهو آمن لأن الوصف يحتمل المدح . ويبدو أن امرأة عمرو بن عبد ودّ الذى قتله سيدنا على - كرم الله وجهه - حين رثته أرادت هذا أو أن كلامها يحتمل أن يكون كذلك .

فقد قالت ترثى زوجها :

(لَوْ كانَ قاتِلُ عَمْرو غَيْرَ قاتِلِهِ بَكَيْتُهُ ما أَقامَ الرُّوحُ فى جَسَدى
لكنَّ قاتِلَهُ مَنْ لا يُعابُ بِهِ وكانَ يُدْعَى قديمًا بَيْضَةَ البَلَدِ)[1]

فغيظها وكمدها غير منكرين ودليلهما أنها رثته ، ولكنها لا تستطيع أن تهجو قاتله لأنه حميد الذِّكْر عَلِيُّ المقام رفيع المكانة ، ولأنها إن لم تخشه وجب أن تخشى المسلمين جميعًا .

هذا هو غموض الأمثال المعتمد على مجاميعها ، وقد قرَّر بحثه ما يلى :

أ) لم يكن غموض معنى الأمثال الدلالى آتيًا فى أغلب أحواله من جهة البناء (المعنى الوظيفى) النحوى فنسبته من هذه الجهة كانت (٢٠٪) .

ب) كان الغموض فى أغلب الأحيان غموض تعدد لا خفاء .

ج) كان غموض التعدد مفيدا إن لم يكن مقصودًا ، وهذا موافق للتعريض الذى رآه الميدانى مرتبطًا بالأمثال[2] .

وهو الغموض الفنى البناء الذى سماه الدكتور على عشري زايد : (الشفيف) مقابل غموض الخفاء (الكثيف) ، فاختاره بعض الباحثين الشفيف ليخصه ببحثه عن الغموض فى العربية المعاصرة[3] .

* * *

---

(١) (مجمع الأمثال) ١/١٧٠.

(٢) نفسه ٣/١ وهو مستفاد من قوله : (يُبيرُ المُعَبِّرُ عنها حَسْوًا فى ارْتِغاء ، والمُشِيرُ إليها يَمْشِى فى خَمَرٍ ويَدِبُّ فى ضَرَاء) .

(٣) راجع (الغموض فى الدلالة) لمحمد حماد ؛ فقد قال : (أما التحديد الذى اخترناه فهو أن الغموض : تعدد المعنى الذى يفهم من الحديث اللغوى فى السياق المعين) ٣٩ ولكنه لم يستطع أن يُخْلى رسالته من نماذج غموض الخفاء (الكثيف) .

غموض الحال الثانية

تنبغى الإشارة إلى أن هذه الحال الثانية تالية للأولى ؛ ففى الأولى جُمعت الأمثال وشُرحت ببيان معانيها الدلالية والعناصر المكونة لهذه المعانى ، ولكن ندّت أمثال غمضت معانيها فتناولتها فى (غموض الحال الأولى) .

أما هذه الحال الثانية فهى حال المتكلم - أو غيره - الذى يأخذ هذه الأمثال يريد أن يستعملها بعد أن جمعت ولم تكن له بها معرفة إلا من خلال اطلاعه على ما جمعه الجامعون .

ففضلًا عن غموض الحال الأولى ينضاف إلى أعباء مستعمل هذه الأمثال المجموعة عبء المقارنة بين المقامات ليختار المثل المناسب لمقامه ، فإن استطاع كان هذا من حسن الاستشهاد ، وإن عجز وقع فى الغموض .

قال الدكتور تمام حسان بعد أن وضح دِعامتى المعنى الدلالى اللتين سبق لى عرض توضيحه لهما : (قد يستعار « المقال » المشهور « للمقام » الطارىء - وهو ما يسمى بالاستشهاد أو الاقتباس - أثناء الحديث ، والأصل فى ذلك أننا نستطيع أن نوفق بين كلام ذائع الشهرة انقضى مقامه الأصلى الذى قيل فيه وبين مقام مشابه وجدنا أنفسنا فيه الآن ، فنورد الكلام القديم الشهير فى المقام الجديد على سبيل التلفيق .

وكلما قوى التناسب بين المقام الشهير وبين المقام الطارئ كان ذلك من حسن الاستشهاد)[١] .

وعندما ينزع مستعمل المثل عنه مقامه ، يفقد معنى الكلام الدلالى أحد عناصره وهو المعنى المقامى ، فيجب أن يسرع مستعمل المثل برأب هذا الصدع ، لأن فيه تفريغًا لدلالة بعض أجزاء الكلام التى تعتمد على المقام فى تكوين دلالتها ، وأعنى هنا بعض المعارف .

قال سيبويه : (إنما صار الإضمار معرفةً لأنك تضمر اسما بعد ما تعلم أن من تحدّث قد عرف من تعنى وما تعنى وأنك تريد شيئًا يعلمه)[٢] .

فدلالة الضمير معتمدة على المقام ، ومن ثم (لا يمكن وصفه بأنه معرفه ، لأنه لا يخلو من إبهام وغموض ، ومن ثم فهو فى حاجة إلى ما يصاحبه من قرائن حالية تزيل إبهامه وتكشف عنه غموضه .

وهذه القرائن تتمثل فى الموقف اللغوى الذى ينطق فيه الضمير . فضمير المتكلم والمخاطب يفسرهما ويبين المقصود منهما وجود صاحبهما وقت الكلام ومشاهدة السامع له ، فالمتكلم حاضر

---

(١) (اللغة العربية) للدكتور تمام حسان ٣٣٩.

(٢) (الكتاب) ٦/٢.

يتكلم عن نفسه، أو حاضر يكلمه غيره.

أما ضمير الغائب وإن كان عاريًا عن المشاهدة والحضور إلا أنه يتعرف للسامع بطريق العهد الذكرى، لأنه لا يضمر إلا بعد ما يعرفه السامع)[١]

ففى المثل: (الصَّيْفَ ضيعت اللبن)[٢] صار الضمير فى (ضيعت) معرفة لأنه يشير إلى امرأة فى المقام، ثم طرح مقامه ووضع فى مقام آخر تعرف فيه بحضور مخاطب آخر، ومن ثم لم يغمض معناه فى هذه الحال الثانية، وقال فيها الميدانى: (يضرب لمن يطلب شيئًا قد فوّته على نفسه)[٣].

أما المثل: (طارَ أَنْضَجُها)[٤] فقد قال الميدانى فى شرحه: (قالها رجل اصطاد فراخ هامة، فملهن فى رماد هامد وهن أحياء، فانفلت أحدها فلم يَرُعه إلا وهو يطير، فعند ذلك قال: (طار أنضجها) فبينا هو كذلك إذ انفلت آخر منها يسعى، وبقى تحت الرماد واحد، فجعل يصأى، فقال: « اصأ صُوَيّانُ فالدُّوَيْرجانُ أَنْضَجُ مِنْكَ ».

قال أبو عمرو: وكلهن يضربن أمثالا، ولم يبين فى أى موضع تستعمل)[٥].

صار الضمير فى (أنضجها) وفى (اصأ) معرفة لتعريف المقام لهما، ثم طرح مقامهما ولم يوضعا فى غيرهما، فتنكّرا والواجب تعرفهما، فغمض المعنى الدلالى فى هذه الحال الثانية على حين لم يغمض فى الحال الأولى.

والعلم كضمير الغيبة، محتاج إلى المقام والعهد.

وأشير هنا إلى أنه لا يشترط فى استعمال المثل المطابقة بألا يشير المستعمل بالضمير فى (ضيعت) إلا إلى المخاطبة ولا بالعلم فى المثل: (أَوْرَدَها سَعْد وَسَعْد مُشْتَمِل)[٦] إلا إلى رجل فى المقام يسمى سعدًا، بل يكفى أن يوجد ما يحفظ لهذه المعارف تعرفها.

وإلى هذا أشار المعرى فى كلامٍ له دقيقٍ، فقال: (وَحْشِيَّةُ يحتمل أن يكون - آنس الله الآداب ببقائه - جعلها نائبةً عمن فقده من الإخوان، الذين عُدم نظيرهم فى الأوان.

وكذلك تجرى أمثال العرب: يكنون فيها بالاسم عن جميع الأسماء.

مثال ذلك أن يقول القائل:

فلا تَشْلَلْ يَدٌ فَتَكَتْ بعَمْرٍو   فإنّك لنْ تُذَلَّ ولَنْ تُضاما

(١) (دلالة الحال) لكمال سعد أبو المعاطى ص ١٠٨.

(٢) (مجمع الأمثال) ٢/٤٣٤.

(٣) نفسه ٢/٤٣٥.

(٤) نفسه ٢/٢٨٩.

(٥) نفسه ٢/٢٨٩- ٢٩٠.

(٦) نفسه ٣/٤٢٧.

يجوز أن يرى الرجل رجلا قد فتك بمن اسمه حسان أو عطارد أو غير ذلك، فيتمثل بالبيت، فيكون «عمرو» فيه واقعًا على جميع من يتمثل له به.

وكذلك قول الراجز:

«أَوْرَدَها سَعْد وسَعْد مُشْتَمِل»

صار ذلك مثلا لكل من عمل عملا لم يحكمه، فيجوز أن يقال لمن اسمه خالد أو بكر أو ما شاء الله من الأسماء.

ويضعون فى هذا الباب المؤنث موضع المذكر والمذكر موضع المؤنث، فيقولون للرجل: «أَطِرِّى فَإِنَّكِ ناعِلة»[1]، و«الصَّيف ضيعتِ اللبَن»، و«مُحسنة فهيلى»[2]، و«ابْدَئِيهِنَّ بعَفَالٍ سُبِيتِ»[3].

وإذا أرادوا أن يخبروا بأن المرأة كانت تفعل الخير ثم هلكت فانقطع ما كانت تفعله، جاز أن يقولوا: «ذَهَبَ الخَيْرُ مَعَ عَمْرو بن حُمَمَةَ».

وجائز أن يقولوا لمن يحذرونه من قرب النساء: «لا تَبِتْ مِنْ بَكْرِىٍّ قَرِيبًا»؛ و«البَكْرِىُّ أخوكَ فلا تَأْمَنْه».

ومثل هذا كثير)[4].

ولا يخفى أن المعرى يفهم أنه رغم جواز ترك المطابقة فى حال الأمثال الثانية (الاستعمال)، يجب أن يكون بالمقام الطارئ الثانى، ما تتعرف به الضمائر والأعلام المنزوعة المقام. وهذا مستفاد من قوله: (فيقولون للرجل: ...) ففى المقام رجل أو امرأة أو غيرهما حتمًا.

وهذا الشرط لازم فى حال استعمال الأمثال، قديمة كانت أو مولدة أو لهجيّة[5]، وعربية كانت أو عجمية.

وكما يُوقِعُ العجزُ عن رأب هذا الصدع فى غموض المعنى الدلالى، يوقع اختلاف طرق الرأب فى الغموض كذلك.

---

(١) (مجمع الأمثال) ٢٨٢/٢. (٢) نفسه ٢٤٣/٣.

(٣) نفسه ١٧٨/١. (٤) (رسالة الغفران) للمعرى ص٤٠١.

(٥) يبدو أن الأستاذ العلامة أحمد تيمور باشا ذهب عنه هذا الشرط عندما جمع الأمثال العامية المصرية فى حال استعمالها. فهو لم يفهم وجود الضمائر والأعلام فى الأمثال على أنها متعرفة بمقامها الطارئ عند الاستعمال، فقال مثلا: (٨٧١: تكون فى إيدك تِقسَمْ لِغِيرَك ... والمراد الحاجة وهى عندهم بمعنى الشىء. أضمر لها وإن لم يَجْرِ لها ذِكر) الأمثال العامية ١٤٨. (٢٠٠٥ - عِيبهُمْ قِلِّتْهُم - المراد النقود وأضمروا لها ولم يجر لها ذكر) نفسه ٣٣٩. (٢١٦٨- قالوا شَكَرْنا غَنَّامْ. غَنَّامْ طِلِعْ حَرَامِى - غنام اسم شخص وليس المقصود هنا شخصا معينًا) نفسه ٣٦٨. (٢٣٤٨- كَفَرْ زُغْرُبْ - زعرب بضم فسكون اسم لا يريدون به شخصا معينًا) نفسه ٣٩٦ وراجع المصدر نفسه صفحات ١٤٤، ٣٨٤، ٣٨٥. فكلامه يكشف أنه لا يرى أن الضمائر والأعلام تعرفت مرتين الأولى فى المقام الأصلى بوجود ما تتجه إليه، والثانية فى المقام الطارئ كذلك، ولا أن هذا حتم لكيلا يقع مستعمل المثل فى الغموض وسوء الاستشهاد.

قال العسكري في شرح مقام المثل: (كَفَى بِرُغائِها مُنادِيًا)[١]

: (أصله أن ضيفًا أناخ بفناء رجل، فجعلت راحلته ترغو، فقال الرجل: ما هذا الرغاء؟ أَضَيْف أناخ بنا فلم يعرِّفنا مكانه؟ فقدّم قِراه، فقال الضيف: « كفى برغائها مناديًا »)[٢].

ولا يخفى أن الضمير في (برغائها) راجع إلى الراحلة، وأن الذي يستعمل هذا المثل يلزمه أن يوجد في المقام الطارئ ما يعود إليه هذا الضمير لكي يتعرف وإلا غمض المعنى.

ولكن الميداني يقول في شرح المثل نفسه: (يضرب في قضاء الحاجة قبل سؤالها، ويضرب أيضا للرجل تحتاج إلى نصرته أو معونته فلا يحضرك، ويعتل بأنه لم يعلم، ويضرب لمن يقف بباب الرجل فيقال: أرسل من يستأذن لك ويقول: كفى بعلمه بوقوفي ببابه مستأذنًا لي، أي قد علم بمكاني فلو أراد أذن لي)[٣].

فقد بين الميداني أن مستعمل هذا المثل ربما أرجع الضمير السابق إلى الافتقار ويكون هو الممتن فيصير المضرب (قضاء الحاجة قبل سؤالها لظهور علاماتها).

وربما أرجع الضمير إلى الظلم ويكون هو المظلوم فيصير المضرب (عدم قضاء الحاجة رغم ظهور علاماتها).

فقد أدى الاختلاف في تعريف هذا الضمير إلى اختلاف معنى المثل الدلالي وهو من أشكال الغموض وبخاصة عندما يَسمع المثلَ مِن المظلوم مَن سمعه من الممتن، ولكنه الغموض الذي يفيد المثل دلالة إلى دلالته، ويخصب استعماله ويعين عليه كما أعان جواز فوات المطابقة الذي سبق لي شرحه.

من أجل هذا حق للدكتور عابدين أن يقول: (قد تتلقى الأجيال اللاحقة مثلا فيجري في سياق أحاديثهم ويكتسب مغزًى لم يكن له من قبل)[٤]

فغموض الأمثال في حال استعمالها يأتي من جهة عجز مستعملها عن اختيار المثل المناسب لمقامه، وعقد مقارنة بين المقامين الأصلي والطارئ لإحكام التطابق المفضي إلى حسن الاستشهاد، ويأتي كذلك من تعدد الاستعمال.

* * *

---

(١) المثل في (جمهرة الأمثال) للعسكري ١٥١/٢ و(مجمع الأمثال) للميداني ٢٢/٣ .

(٢) (جمهرة الأمثال) للعسكري ١٥١/٢ .

(٣) (مجمع الأمثال) للميداني ٢٢/٣ .

(٤) (الأمثال) للدكتور عبد المجيد عابدين ٨٧ .

الفصل الثالث

الاستشهاد بالأمثال

فى حديثه عن (أن ملكة هذا اللسان غير صناعة العربية ومستغنية عنها فى التعليم) ، قال عبد الرحمن بن خلدون : (من هذا تَعْلَمُ أن تلك الملكة هى غير صناعة العربية ، وأنها مستغنية عنها بالجملة . وقد نجد بعض المهرة فى صناعة الإعراب بصيرًا بحال هذه الملكة ، وهو قليل واتفاقى . وأكثر ما يقع للمخالطين « لكتاب » سيبويه ؛ فإنه لم يقتصر على قوانين الإعراب فقط ، بل ملأ كتابه من أمثال العرب وشواهد أشعارهم وعباراتهم ، فكان فيه جزء صالح من تعليم هذه الملكة . فتجد العاكف عليه والمحصل له قد حصل على حظ من كلام العرب ، واندرج فى محفوظه فى أماكنه ومفاصل حاجاته ؛ وتنبه لشأن الملكة فاستوفى تعليمها ، فكان أبلغ فى الإفادة)[1] .

ويمكن لهذا النص القيِّم أن يؤدى هذه الأفكار :

أولا - يتميز (الكتاب) بإكثاره من ذكر أمثال العرب ، على غيره من كتب النحاة .

ثانيا - كان أكثر استشهاد (الكتاب) بأشعار العرب وعباراتهم دون أمثالهم .

ثالثا - يعد التدرب بأمثال العرب طريقًا صالحًا إلى تعليم اللسان العربى .

وفى كلٍّ منها نقاش يلى مرتبًا :

أولا - يمكن لمن يطالع كتب النحاة أن يقف على أن لملاحظة ابن خلدون ذلك التميز فى (الكتاب) نصيبًا وافيًا من الصحة ، ودرجة مقبولة من الدقة ولا سيما أنها ملاحظة من لم يقف ليحصر الوارد من الأمثال فى كل كتاب نحو حصرًا .

فقد حاولت أن أبحث مدى صدق تلك الملاحظة ، متتبعًا تراث التأليف فى النحو منذ سيبويه ، واقفا عند أشهر تلك التآليف وما أوردته مما جمعه (مجمع الأمثال) للميدانى فحصل لدىّ ما يأتى :

أمثال (الكتاب) : أورد سيبويه خلال تأليفه (٤١) مثلا [2] .

أمثال (المقتضب) : أورد المبرد خلال تأليفه (٣٠) مثلا [3] .

---

(١) (مقدمة ابن خلدون) ٣/١٢٨٧ - ١٢٨٨.

(٢) أشير إلى أن المحقق العلامة خلط فى فهارسه بين الأمثال وغيرها من أقوال العرب .

(٣) هذا على أن محققه العلامة ذكر فى مقدمة التحقيق ٩٤/١ أنه استشهد بكثير من الأمثال .

أمثال (شرح التسهيل) : أورد ابن مالك خلال شرحه (٤٤) مثلا .

أمثال (شرح اللمع) : أورد ابن برهان خلال شرحه بضعة عشر مثلا .

أمثال (نتائج الفكر) : أورد السهيلى فى تأليفه (٧) أمثال .

أمثال (المقرّب) : أورد ابن عصفور فى تأليفه (١٨) مثلا .

أمثال (شرح المفصل) : أورد ابن يعيش فى شرحه (٤١) مثلا[١] .

وأورد ابن الحاجب فى شرحه (٢٦) مثلا[٢] .

أمثال (شرح الكافية) : أورد الرضى فى شرحها (٢٩) مثلا[٣] .

أمثال (مغنى اللبيب) : أورد ابن هشام فى تأليفه (٢٣) مثلا[٤] .

أمثال (شرح الألفية) : أورد الأشمونى فى شرحها (١٢) مثلا[٥] .

أمثال (النحو الوافى) : أورد عباس حسن فى تأليفه (٧) أمثال[٦] .

فهذا التتبع المحدود يثبت أن سيبويه فى (الكتاب) كان أكثر النحاة إيرادًا لأمثال العرب ، ودار النحاة – كما اعتادوا [٧] – فى فلكه ، إلا أن ابن مالك زاد عليه زيادة ضئيلة تثبت ملاحظة ابن خلدون ولا تنفيها .

ثانيا – إذا أخرجنا ما أورده سيبويه من عبارات يختلط المصنوع منها بالمنقول المروى ، تبين أن استشهاده دائر حول الشعر قصيدا ورجزا (وشواهده منه (١٠٦١) كما ذكر الأستاذ على النجدى ناصف[٨]) ، والقرآن الكريم (وشواهده منه (٣٧٣) كما ذكر الأستاذ على الجندى كذلك[٩]) ، والأمثال (وما أورده مما جمعه الميدانى (٤١) مثلا ، كما سبق) ، والحديث الشريف (وشواهده منه (٩) كما ذكرت الدكتورة خديجة الحديثى[١٠]) .

---

(١) استعنت (بالفهارس الفنية لشرح المفصل لابن يعيش) ص ٤٥ .

(٢) راجع فهارس (الإيضاح فى شرح المفصل) ٥٧٥/٢ .

(٣) راجع فهارس (شرح الكافية) .

(٤) راجع فهارس (مغنى اللبيب) ص٩٥٤ .

(٥) راجع (الأشمونى وكتابه) للدكتور محمد عبد المجيد الطويل ص ٨٨ .

(٦) استعنت بما قدمته لى السيدة زينب الشافعى المدرسة المساعدة بقسم النحو بكلية دار العلوم أثناء دراستها لعباس حسن .

(٧) راجع فى هذا الأمر (الاستشهاد فى النحو العربى) لعثمان الفكى بابكر ص ٣٣١ ، و(الضرورة الشعرية) للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ص ٤٩.

(٨) راجع (سيبويه إمام النحاة) ص ٢٤١ .

(٩) نفسه ص٢٤١ .

(١٠) راجع (موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف) ص ٧٧ .

وباستثناء (الحديث الشريف) اكتفاء بما قدمته الدكتورة خديجة الحديثي من بحث جيد في شأنه[١] ، و (القرآن الكريم) الذى قام البحث فى كلام العرب من أجل حفظه ، يظهر أنه إذا كان سيبويه قد أكثر من إيراد أمثال العرب فى كتابه – كما لاحظ ابن خلدون – فقد كانت نسبة ما أورده من أمثال إلى ما أورده من شعر (٣,٨٦٪) ، وهى نسبة قليلة مستمرة فى تأليف غيره ؛ (فإن الذى يطالع كتب النحو يجد أن النحاة القدماء – رحمهم الله – قد ركّزوا على الشعر أكثر من النثر فى استخراج القواعد منه لأنهم يعتقدون أن الشاعر هو صاحب الحجة ، و « الشعر هو الحجة » بل إن لفظ الشاهد – فى الغالب – إذا أطلق فى النحو أصبح المراد منه الشعر دون النثر)[٢] .

وقد كان ينبغى لهم غير ذلك ، فالنثر أصلح – ومنه الأمثال – لأنه (يعطى الباحث صورة صحيحة لروح عصره بخلاف الشعر ، لأنه يحتوى على كثير من الصيغ الفنية والعبارات المتكلفة التى تبعده عن تمثيل الحياة العادية الحقة وتنئيه عن الروح السائدة فى عصره بغير تكلف)[٣] .

وقد لاحظ الدكتور محمد عيد أن هذا الأمر كان فى كتب النحو خاصة دون المعاجم ثم علل قائلا : (يبدو أن السبب فى ذلك أن أبحاث المعاجم تتجه لمعانى الكلمات المفردة دون حاجة كبيرة إلى إيراد النصوص التى استقريت منها ، أما النحاة فاعتمادهم على التراكيب المفيدة ، فكان من الضرورى لهم أن يوردوا النصوص كاملة ، وقد جاء معظمها شعرا)[٤] .

ولكن يقف دون قبول هذا التعليل أن الأمثال كالشعر فى هذا الأمر ، بل كثير منها صالح نموذجًا لكلام الحوار الذى يفتقده الشعر غالبا ، بحيث يكفى النحاة عبء ابتكار كلام مأخوذ من سياق ثم عبء وصف هذا السياق لغويًا وغير لغوىّ . وربما كان فى الفكرة الثالثة المأخوذة من كلام ابن خلدون إشارة إلى هذا الأمر .

ويبدو لى أن وراء ضعف الاستشهاد بالأمثال بالقياس على الشعر ، أمرين :

أولهما – ابتذال الأمثال شعبيتها وشياعها بين الناس جميعا ، قال الدكتور أحمد علم الدين : (الحق أن المثل يفوق الشعر ، ذلك لأن الشعر له طبقة تنطق به ، فهو أرقى من مستوى العامة أما المثل فعام تنطق فيه أسرار الحياة كلها ، وتشترك فيه جميع الطبقات)[٥] . فقد وضع هذا من قدرها فى نظر نحاتنا منذ سيبويه فبدت – فيما أحسب – كلهجة العوام يؤنَفُ منها ويُلْجَأُ إلى تزيين

---

(١) راجع (موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف) ص ٧٧ .

(٢) (الاطراد والشذوذ) للعمروسى ص ١٨٦ ، وراجع (الاستشهاد فى النحو العربى) لعثمان فكى ص ٣٣١، و(الضرورة الشعرية) للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ص ٤٨ .

(٣) (تاريخ اللغات السامية) لولفنسون ص ٢١٢ .

(٤) (الاستشهاد والاحتجاج باللغة) للدكتور محمد عيد ص ١١٥، وفى الأصل (إلى إيرد النصوص التى استقرئت) والصواب ما أثبت .

(٥) (اللهجات العربية فى التراث) للدكتور أحمد علم الدين الجندى١/١٢٤ .

الكلام بأَنْفَسِه الذى هو الشعر عند القدماء وعبارات اللغة عند المحدثين.

ثانيهما – شذوذ الأمثال وتشوّهها، قال سيبويه فى بعض الأمثال: (ليس هذا بكثير ولا يقوى)[١]، وقال ابن برهان: «الأمثال تشذ كثيرا وتشوه لتسير»[٢].

فلا يبعد – وليس غريبا – أن يعرض النحاة عما يعتقدون أنه يشذ كثيرًا ويشبه الشعر فى مخالفته المطرد؛ إنه إن كان كذلك – وقد شاع أنه كذلك – فالشعر أولى بالاستشهاد إذن.

قال الدكتور فائز فارس: (أبو الحسن الأخفش يهمل أمثال العرب، ويخرجها من دائرة احتجاجه، وقد أصاب في ذلك، فقد صيغ كثير من هذه الأمثال بعيدا عن سنن العربية)[٣]، فتطوع بتصويب منهج الأخفش ترديدًا منه لكلام قديم.

ولاحظ هذا بعض الباحثين فقال: (تكاد الدراسات النحوية، قديمها وحديثها، تتناسى تمامًا ما فى المثل العربى من مسائل نحوية مختلفة باستثناء تلك الأمثال التى تدور فى بعض مظانّ النحو القديمة، وتطالع القارئ فى بعض المسائل النحوية، ويتراءى لى أن كثيرا منها جيء به لخروجه عما يقتضيه الأصل النحوى وقياسه)[٤].

ويحسن أن أعقب بما يؤديه تفقد الأمثال الواردة فى (الكتاب) وفى (شرح التسهيل) كذلك وهما – كما سبق – أكثر التآليف إيرادا للأمثال:

أ) تقسيم أمثال (الكتاب):

(٩) أمثال يمكن عدها مستشهدا بها لمسائل نحوية وصرفية[٥].

(١٨) مثلا يمكن عدها من نماذج نحوية وصرفية جائزة[٦].

---

(١) (الكتاب) ٢/ ١٣٢.

(٢) (شرح اللمع) لابن برهان ص٧٠.

(٣) (معانى القرآن) للأخفش سعيد بن مسعدة، بتحقيق الدكتور فائز فارس ١٠٣/١. والكلام عن الأخفش مهم هنا، فقد كان – كما قالوا – الطريق إلى كتاب سيبويه. وفى تحقيقها للكتاب نفسه ذكرت الدكتورة هدى قراعة استشهاد الأخفش بثلاثة أمثال، وهى فائدة ولكنها لا تلغى الفكرة التى ذكرها الدكتور فائز.

(٤) (الحذف) للدكتور عبد الفتاح الحموز ص ٥. ويقوى هذه الفكرة ويشير إلى بقائها إلى يومنا هذا، أننى سألت الأستاذ كمال سعد أبو المعاطى المدرس المساعد بقسم النحو بكلية دار العلوم – وكانت رسالته للماجستير فى دلالة الحال ودورها فى الدراسات النحوية ونالها بتقدير ممتاز – لِمَ لَمْ تطبّق على نماذج من الأمثال العربية القديمة؛ فهى مفيدة فى هذا الشأن؟ فقال: أوردت بعضَها، فقلت: قليل جدًّا، فقال: الأمثال مشكلة، وقد صَرَفنى عنها ما شاع من أنها تتحمل الضرورة. أو كما قال.

(٥) منها قولهم: (بِعَيْنٍ ما أَرَيَنَّكَ) (مجمع الأمثال) ١/ ١٧٥. استشهد به سيبويه لتوكيد أفعال غير الواجب لمكان ما التى كَلام القسم. (الكتاب) ٥١٧/٣، وراجع ٣١٧/١، ٣٢٩، ٣٠٦/٢، ١٥٨/٣، ٥١٧، ٥٧٨، ٦٠/٤، ٧١.

(٦) منها قولهم: (أَهْلَكَ واللَّيْلَ) (مجمع الأمثال) ١/ ٨٦. وذكره ضمن نماذج أسلوب التحذير. (الكتاب) ٢٧٥/١، وراجع ٦٥/١، ٢٣٨، ٢٥٦، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٨، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٥، ٣٢٧، ٣٣٣، ٣٧٧، ٤١٥، ٢٦٩/٣، ٢٩٢، ٤٤/٤، ١١٤.

(٥) أمثال يمكن عدها إشارات إلى حكاية الأمثال وجمودها[١] .

(٩) أمثال يمكن عدها من نماذج مسائل نحوية وصرفية شاذة[٢] .

ب) تقسيم أمثال (شرح التسهيل) :

(٩) أمثال يمكن عدها مستشهدًا بها لمسائل نحوية وصرفية[٣] .

(٢٠) مثلا يمكن عدها من نماذج مسائل نحوية وصرفية جائزة[٤] .

(١٢) مثلا يمكن عدها إشارات إلى حكاية الأمثال وجمودها[٥] .

(٣) أمثال يمكن عدها من نماذج مسائل نحوية وصرفية شاذة[٦] .

فإذا تذكرنا اتجاه ابن مالك إلى الإقلال من التشذيذ ، بدليل نهجه فى (شواهد التوضيح) ، هذا إلى أنه لم يتعد مِرارَ استشهاد سيبويه ، جاز أن نقبل ملاحظة من لاحظ إحجام النحاة عن الاستشهاد بالأمثال .

ثالثًا – تبدو لى فكرة ابن خلدون فى التدريب بأمثال العرب من أجل امتلاك ناصية اللسان العربى ، سديدةً ، وأن إحجام النحاة عنها لم يكن كذلك .

وقد أبان الباب الثانى أن نسبة ما احتمل الشذوذ كانت قليلةً ، وأن الخَلَف شُغلوا بترديد كلام بعض السلف فى شأن الأمثال ، وكان الأحرى غير ذلك .

وقد سبق منذ قليل أن ذكرت صلاحية الأمثال للاستشهاد وكان الكلام عنها بعامة ، وهنا أضيف أن الشاذ منها يصلح أن يستشهد به لخصوصية الكلام الكثير الاستعمال والكلام الاضطرابي وكلاهما يجد فى الأمثال ما لا يجده فى غيرها .

---

(١) منها قولهم : (إنَّكَ ما وَخَيْرًا) (مجمع الأمثال) ١/ ٤٨. أشار إلى لزوم (ما) لأن الكلام مثل ، وهو لا يتغير . (الكتاب) ٢/ ١٠٧، وراجع ١/ ٢٨٠، ٢٨٢، ٢٩٢، ٢٩٤....

(٢) منها قولهم : (اِفْتَدِ مَخْنُوقُ) (مجمع الأمثال) ٢/ ٤٥١. أشار فيه إلى ضعف حذف (يا) النداء من النكرة المقصودة (الكتاب) ٢/ ٢٣١، وراجع ١/ ٨٦، ٣٧٤، ٣٩١، ٢/ ٣١، ٣٤، ٢٣١، ٢٠٦، ٢٧٩ .

(٣) منها قولهم : (أَشْغَلُ من ذاتِ النِّحْيَيْنِ) (مجمع الأمثال) ٢/ ١٨٤. واستشهد به لبناء اسم التفضيل من فعل المفعول عند أمن الالتباس . (شرح التسهيل) ٣/ ٤٥، وراجع ١/ ٤٥، ٨٤، ١٤١، ١٦٠، ٢/ ٣٤١، ٣/ ٤٥، ٥٢، ٣٧٣ .

(٤) ومنها قولهم : (شَر أَهَرَّ ذا نابٍ) (مجمع الأمثال) ٢/ ١٧٢. وذكره ضمن نماذج الابتداء بالنكرة المقدر إيجابها بعد نَفْى (شرح التسهيل) ١/ ٢٩٥، وراجع ١/ ٢١٦، ٢٣٦، ٢٨٤، ٢٩٣، ٢٩٤، ٣٢٠، ٣٩٣، ٢/ ٦٧، ٧٣، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٤، ٢٠٧، ٣١٠، ٣/ ٥١، ٢٧٠، ٣١١، ٣٥٧، ٤/ ٩٨ .

(٥) ومنها قولهم : (زُرْغِبًا تَزْدَدْ حُبًا) (مجمع الأمثال) ٢/ ٨٥. وأشار فيه إلى جمود فعل الأمر فى مثل ، وهو لا يتغير . (شرح التسهيل) ٣/ ٣٤، وراجع ١/ ٣٣٧، ٢/ ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ٢٢٠، ٣٥١، ٣/ ٣٣، ٣٤، ٣٠٠ .

(٦) ومنها قولهم : (أَلَصُّ مِنْ شِظَاظٍ) (مجمع الأمثال) ٣/ ٢٣٠. وأشار إلى شذوذ بناء اسم التفضيل مما لا فعل له . (شرح التسهيل) ٣/ ٥٠ وراجع ١/ ٢٧٩، ٣/ ٢٨٣ .

تَعْقيبٌ شَرِيفٌ

وربما حَسُن أن أختم هذا الفُصَيْل بما يُجزئ عن أيِّ تعقيب آخر ؛ أن سيدنا عمر – رضى الله عنه – كتب إلى الأنصار :

« عَلِّموا أَولادَكُم العَوْمَ والفُروسَةَ ، وَروُّوهُم ما سَار مِنَ المَثَلِ وما حَسُنَ من الشِّعْرِ »

قال الحسن اليوسى : (هذا حَضّ على تعلم الأمثال خصوصًا السائرةَ ؛ فإنها أَقْطَعُ للنِّزاعِ والشَّغْبِ)[1] .

* * *

(١) (زهر الأكم فى الأمثال والحكم) ١/٣٥ .

ختام

حاول البحث أن يوفى مظاهر خصوصية لغة الأمثال حقها، التى تمثلت فى: قدمها، وإحكامها، وشذوذها، وجمودها، وغموضها أحيانا، ونفيها من الاستشهاد رغم أن المعول فيه على كلام العرب الذى هى بعضه.

وكان ينبغى تخطى صعوبة حصر الأمثال وتقسيمها وتعريفها، وقد قام التمهيد بهذا كله؛ فبعد أن حصلت لديه أربع نظرات إلى ما فى كتب الأمثال، فصّلها وقوّمها، وانتهى إلى نظرة خامسة أقرب إلى الصواب والدقة، مؤداها أن ما (بمجمع الأمثال) - وغيره مثله - ثلاثة أنواع:

النوع الأول - المَثَلُ الحِوارىّ، وهو قول موجز سائر، يشبه مضربه بمورده؛ فهو قول ذو تاريخ وقصة وموقف لغوى، قيل فى حوارٍ ما، فخرج مناسبًا بحيث اختير ليُرَدَّد.

النوع الثانى - المَثَل الحِكْمى، وهو قول موجز سائر، صائب المعنى يعبر عن تجربة من تجارب الحياة أو خبرة من خبراتها، هدفه الموعظة والنصيحة؛ فهو قول ذو تاريخ، أبدعه المفكرون البلغاء، معتمدين على كشف حقائق الأشياء، فأخرجوه فى عبارات مناسبة كاشفة موضحة مُعِينةٍ على تثبيت المعنى وتأكيده، غير مرتبطة غالبًا بسياق، فقبله المتلقون فردّدوه.

النوع الثالث - المَثَل التَّعْبِيرى، وهو قول موجز سائر، قُصد منه الوصف عن طريق التشبيه والكناية؛ فهو قول ذو تاريخ، أبدعه الوصافون البلغاء، قاصدين دقّةَ الوصف، وإفهام أشباههم الذين يعرفون مجارى الكلام، فردده الناس عنهم.

ثم حاول الباب الأول أن يبحث بناء الأمثال النحوى ليكشف سمات بناء الأقوال التى تخيرها العرب ليرددوها دون غيرها عندما يرغبون فى الاحتجاج أو الوعظ أو الوصف - ذاكرًا أنه بذلك مفسر للإيجاز الذى هُو سِمةٌ أصيلة فى الأمثال، ومشيرًا إلى بعض ملامح اللغة العربية القديمة التى ينتمى كثير من الأمثال إليها. وقد أكّد فى خلال ذلك كثيرًا من آراء العلماء قدامى ومحدثين، وضعّف اخرى أو أكمل بعض النقص فيها.

ومما وصل إليه فى هذا الشأن:

- تأكيد أنه التركيب الأساسى فى الجملة الفعلية هو (الفعل والفاعل والمفعول / الجار والمجرور).
- تأكيد أن الأعرف الأشهر فى المشبه به إذا كان التشبيه صريحًا بالكاف، أن يكون معرفة.
- تأكيد أن الجملة الفعلية أغلب على كلام العرب فى الأحوال العادية، وأن العربى يستخدم الاسمية إذا قصد الإثبات أو إزالة الشك.
- تأكيد أن الجملة القصيرة كانت سمة اللغة العربية القديمة.

– تأكيد أن السجع والتوازن الرابطين بين الجملة الأولى فى المثل الحكمى وما امتدت إليه ، من وسائل تعليم العربى ، لما بينهما وبين من ألفه لتلذذه بهما .

– تأكيد أن النداء لا ينفك عن الأمر أو ما جرى مجراه من الطلب والنهى .

– تضعيف أن مسوغ تنكير المبتدأ فى جملة المثل ، كونه فى مثل .

– تضعيف أن الازدواج الحادث بين المسند إليه وما امتد إليه بالعطف فى الأمثال التعبيرية ، من المظاهر اللغوية البدائية كلعب الأطفال بتكرار الألفاظ المتشابهة الجرس .

– تضعيف أن الأكثر فى التشبيه باسم تتصل به بعده جملة هى غرض التشبيه ، أن يكون اسما موصولا .

– تضعيف أن إعادة المبتدأ لفظًا ومعنًى تكون للدلالة على الشهرة أو عدم التغير فقط .

– اتكاء إيجاز الأمثال على ملامح بنائية ، منها ما يأتى :

* ميل المسند إليه فى جملة المثل إلى القصر ، وميله إذا تجاوز القصر إلى الطول أكثر من الامتداد ، وميله إذا طال أن يكون هذا بالتركب الاضافى .

* أن المسند المفرد الاسم الذى يميل إلى تجاوز القصر ليؤدى الفائدة ، مال إلى الطول أكثر من الامتداد .

* أن المسند الجملة الفعلية الذى يميل إلى تجاوز القصر ليؤدى الفائدة ، مال إلى الطول أكثر من الامتداد .

* أن المسندين شبه الجملة الحرفى وشبه الجملة الظرفى اللذين يميلان إلى تجاوز القصر ليؤديا الفائدة ، مالا إلى الطول أكثر من الامتداد .

* ميل الجملة إلى القصر وميلها إذا تجاوزت القصر إلى الطول أكثر من الامتداد .

– تأثير اختلاف ما حواه (مجمع الأمثال) بحيث انقسم إلى أمثال حوارية وأمثال حكمية وأمثال تعبيرية ، معنًى فى اختلافه مبنى ، ومن مظاهر ذلك ما يأتى :

* ميل جملة المثل الحكمى إلى استخدام المعرف بأل والنكرة مسندًا إليهما أكثر من غيرها ، وميل جملة المثل التعبيرى إلى استخدام ضمير الغيبة ، وجملة المثل الحوارى إلى استخدام ضمير التكلم .

* خلو جملة المثل الحكمى من العلم واسم الاشارة مسندا إليهما ، على حين استخدمتهما جملتا المثلين الحوارى والتعبيرى .

* كون المسند إليه أكثر طولا فى جملة المثل الحكمى منه فى غيرها ، وأكثر امتدادا فى جملة المثل التعبيرى منه فى غيرها .

* كون جملة المثل التعبيرى أكثر حذفا للمسند إليه من جملة المثل الحوارى ، أما جملة المثل الحكمى فلم يحذف بها قط .

– أن الاتفاقات التى وجهت بناء الأمثال جميعها ، والاختلافات التى ميزت بين بناء كل نوع ، كانت راسخة فى ذهن العربى القديم ، حتى إنه ليصدر عنها فيما يرمى به إلى مِثْل ما كانت الأمثال ترمي .

وحاول الباب الثانى بيان أن القدماء حين قرنوا الأمثال بالشعر فى تحملها للضرورة ، لم يكونوا يُلْقون الكلام على عواهنه ، بل لاحظوا كثرة مخالفة المطرد فيها ككثرتها فى الشعر ، فعقدوا بينهما شبهًا يجعل ما يقع فيهما من وادٍ واحد ، يُقْبل قَبولًا واحدًا .

ولم يكتفوا بالتشبيه ، بل ذكروا أوجه الشبه التى كانت ثلاثة ، هى :

كثرة الاستعمال ، والتَّسيير ، وقلة الدَّوْرِ . وقد فصّلها البحث وقومها ثم أتبعها محاولات بعض الباحثين المحدثين تفسير شَبَه الأمثال بالشعر وتحملها الضرورة لذلك ، التى كانت ثلاث محاولات قدّمت أربعة تفاسير ، هى :

سَجْعها وتحسين ألفاظها ، والخطأ فيها ممن لا يُحْكِم أمر اللغة ، واقتطاعها من شعر ، وأنها كلام اضطراب .

وقد بدا لى أن **قِدَم الأمثال** يمكنه أن يكون تفسيرا مقبولا .

وقد فصّل البحث ذلك كله وقوّمه ليخلص إلى التطبيق :

لقد تبين للبحث أن فى (مجمع الأمثال) (١٨٤) مثل متحمل شذوذًا (ضرورة) ، كونت (٦٥) مسألة ، أورد البحث تفاسيرها المحتملة سواء أكانت من الثمانية السابقة أم لا ، فحصل لديه (٢٦٥) تفسير .

رُدّ الحكم بالشذوذ فيها فى (١٥٨) مرة للخلاف فى المسألة ، أو لغموض لغة المثل ، وفُسّر الشذوذ فى (٣١) مرة باقتطاع المثل من شعر وتحسين اللفظ ، وفُسّر فى (٧٦) مرة بكثرة الاستعمال والاضطراب المقترن بسرعة الأداء والقِدَم .

وقد تبين للبحث أن التفاسير الثلاثة الأخيرة ، ألصق بالأمثال وخاصّة بها ، وأنها التى تكشف خصوصية لغة الأمثال العربية القديمة .

وحاول الباب الثالث بحث قضية (جمود الأمثال) معتنيًا بجانبها النحوى :

* فتبين له أن قاعدة (الأمثال لا تغير) قديمة ، قال بها أبو عمرو بن العلاء ، ثم رسخت وشهرت ، وأنها كانت كالسنة المتبعة حتى إن التمثيل لها ظل هو هو .

وتبين للبحث أن تعليل قاعدة (الأمثال لا تغير) بدئ بالقول بالحكاية وتطور حتى القول بالاستعارة التمثيلية .

* كذلك وصل بحث تأثير هذه القاعدة فى التعقيد النحوى ، إلى أن التأثير تمثل فى إدخال الأمثال طرفًا فيما يحكم فيه بوجوب أو امتناع ، وكذلك فى تشبيه ما يحكم فيه بوجوب أو امتناع بها ، وهو ما جعله البحث : « التقعيد للأمثال » و« التقعيد لأشباه الأمثال » .

* وتبين للبحث كذلك ضعف صدق تلك القاعدة ، فقد غَيَّرَ الاستعمال – سواء منه استعمال الكلام الفنى وغير الفنى – بناء الأمثال النحوى .

* وفى تعقيب البحث على ما سبق أشار إلى تنبه بعض القدامى والمحدثين لتغير الأمثال ، وفصل وقوم ثم انتهى إلى أن للمسألة جوانب :

الأول – أنه إذا كان القدماء يعنون بقاعدتهم أن الأمثال ينبغى ألا تغير ، فربما كان هذا مقبولا فيما يخص الأمثال الحوارية وحدها .

الثانى – أنه إذا كان القدماء يعنون بتلك القاعدة أن الأمثال لم تغير ولن تغير ، فهذا ما لا يصدقه الواقع ولا قوانين اللغة . وربما كان هذا منهم لأن التنبؤ بالتغير والتحول غير مستطاع .

الثالث – أنه لا يستعصى شىء على الكلام الفنى ؛ فأصحابه يغيرون الأمثال جميعها كيف شاءوا معتمدين على أن المعنى مفهوم .

وكذلك حاول الباب الثالث بحث قضية (غموض الأمثال) معتنيًا بجانبها النحوى :

فشرح أولا مداخل الغموض معتمدًا على كلام نفيس لأبى حيان ، ثم أشار إلى ملاحظة بعض الباحثين أن معنى الأمثال العربية القديمة يغمض كثيرا ، وفصّل وقوم ، ثم انتهى إلى تقديم محاولة فى هذا الشأن مبناها على التفريق بين حالى استعمال الأمثال : الحال الأولى هى حال استعمالها الأصلى الذى أثبتته مجاميع الأمثال ، والحال الثانية حال الاستعمال غير الأصلى وهى تالية للحال الأولى ، فيها يعتمد مستعمل الأمثال على مجاميعها .

فلكلٍّ غموضها الذى يقتضى الفصل بينهما .

وقد انتهى بحث غموض الحال الأولى إلى ما يلى :

أ) لم يكن غموض معنى الأمثال الدلالى آتيًا فى أغلب أحواله من جهة البناء (المعنى الوظيفى) النحوى فنسبته من هذه الجهة كانت (٢٠٪) .

ب) كان الغموض فى أغلب الأحيان غموض تعدد لا خفاء .

ج) كان غموض التعدد مفيدًا إن لم يكن مقصودًا ، وهذا موافق للتعريض الذى رآه الميدانى مرتبطًا بالأمثال .

وانتهى بحث غموض الحال الثانية إلى أن غموض معنى الأمثال الدلالى عندئذ مما يأتى :

أ) عجز مستعملها عن اختيار المثل المناسب لمقامه وعقد مقارنة بين المقامين الأصلى والطارئ لإحكام التطابق المُفْضى إلى حسن الاستشهاد .

ب) تعدد الاستعمال .

وحاول الباب الثالث أيضا بحث قضية (الاستشهاد بالأمثال) ، معتنيًا كذلك بجانبها النحوى :

* فأثبت أن كتاب سيبويه كان أكثر تآليف النحاة إيرادًا للأمثال ، وأن النحاة من بعده داروا

فى فلكه، وأنه إن كان ابن مالك زاد عليه فلم تكن زيادة ذات بال.

* وأثبت ضعف الاستشهاد بالأمثال وأن كتاب سيبويه لم يخل منه، وأن وراءه أمرين:

الأول – ابتذال الأمثال وشعبيتها وشِياعها بين الناس جميعا الذى وضع من قدرها فى نظر النحاة منذ سيبويه، فصارت كلهجة العوام.

الثانى – شذوذ الأمثال وتشوهها، فلا يبعد أن يُعرض النحاة عما يعتقدون أنه يشذ كثيرًا ويشبه الشعر فى مخالفة المطرد. إنه إن كان كذلك – وقد شاع أنه كذلك – فالشعر أولى بالاستشهاد إذن.

* أيد البحث ابن خلدون فى رؤيته التدرب بأمثال العرب طريقًا إلى امتلاك ناصية اللسان العربى.

وأضاف البحث أن الأغلب على الأمثال موافقة المطرد، فهذا يحسن الاستشهاد به، وأن القليل الذى خالف المطرد يحسن الاستشهاد به لطريقة بناء الكلام القديم، والكلام الكثير الاستعمال، والكلام الاضطرابى، وكلاهما يجد فى الأمثال ما لا يجد فى غيرها.

هذه إشارة إلى ما أمكنت الإشارة إليه مما صنعه البحث، ولكن هناك فى خلاله – إن شاء الله – كثيرًا مما يحسن أن يُعرف فى موضعه.

و ﴿**الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله**﴾.

* * *

فهرس الأمثال الواردة[1]

(أ)

(آبل من مالك بن زيدِ مَناة) ٢٤٩
(آخرُ البزّ على القَلوص) ١٠٣
(آخ الأكفاء وداهن الأعداء) ٥٠، ٨٢
(آكُلُ لَحْمى ولا أدعُه لآكلٍ) ٥٢
(آهَة وَمِيهَة) ١٥٩، ١٧٣
(اِبْدَئيهنّ بعفال سُبيت) ٤٢٢
(أبدى الصَّريحُ عن الرغوة) ٢١٧، ٢١٨، ٢٢١
(أبصَرُ من غُراب) ٥٩
(أبْعَد من النجم ، ومن مناط العَيُّوقِ ، ومن بيض الأنوق ، ومن الكواكب) ٢٠
(أبغض من قدح اللبلاب ، ومن الشيب إلى الغواني ، ومن ريح السَّذابِ إلى الحيات ، ومن سجادة الزانية ، ومن وجوه التّجارِ يوم الكَساد) ٢٠
(أَبَى الحَقِينُ العِذْرَةَ) ٤١
(ابنك ابن بُوحِك) ٤١٨
(أبو وَثيلٍ أبلَتْ جِمالُهُ) ٩٣
(أتبعِ السيئةَ الحسنةَ تمحها) ٨٢
(أتْرُكِ الشرّ يتركك) ٥٠
(أثبتُ رأسًا من أصمّ) ٧٤
(أجبَنّ من دُقَّةٍ) ٢٤٩
(أجوع من ذئب) ٤٠٤
(أجوع من زُرْعةَ) ٥٩
(أحاديثُ الضبعِ استُها) ٣٨٩
(احتَلِبْ فَزَوِّه) ٤١٥
(أحَشَفًا وسوءَ كِيلة) ١٦٣، ٣٧٤
(احفَظْ بيتَكَ ممّن لا تَنْشُده) ٣٩٢
(أحكمُ من لقمان) ٥٩
(أحْلُبْ حَلبًا لَكَ شطرُه) ٣٨٩
(أحمق من راعى ضأن ثمانين) ٤٠٣
(أحمقُ من رَخَمةٍ) ٤٠٤
(أحولُ من ذئب) ٤٠٤
(أخاك أخاك إن من لا أخا له كساعٍ إلى الهَيْجا بغَيْرِ سِلاح) ١٦١
(أخبرته بعُجَرى وبُجَرى) ٣٨٧
(أَخبِرْها بعابها تخفَرْ) ١٥٥
(اختلَطَ الخاثِرُ بالزُّبّاد) ٣٨٧
(أخطأت استه الحُفرةَ) ٣٨٥
(أخفُّ حِلْمًا من بَعير) ٧٤
(اخْلُ اليك ذئبٌ أزلُّ) ٢٨٦
(أخون من ذئب) ٤٠٤
(إذا أعياك جاراتُك فعُوكى على ذى بيتِك) ٣٢٦
(إذا جاءَ الحَيْنُ حارت العَيْنُ) ٣٩٣
(إذا زلّ العالِمُ زلّ بزَلَّته عالَم) ٣٩٤
(إذا ما القارِظُ العنزىُّ آبا) ٢٦١، ٢٦٢
(أذل من قَقْع بقَرْقَرَةٍ) ٦٠
(أراد أن يأكل بيدين) ٣٨٩
(اربط حمارك إنه مستنفِرٌ) ١٥٠

(١) هو معنىّ برواية (مجمع الأمثال) ، معوّل على فتوى النطق ، رامزٌ فيه (ح) إلى الحاشية .

(أَزِخ عناجه يُدالِك) ١٥٥
(ازعَى فزارة لا هَنَاكِ المرتعُ) ١٥٤
(ارمِ فقد أَفْقَتَهُ مريشًا) ١٥٠
(أَرَوَغانًا يا ثُعالُ وقد علِقتَ بالحبال) ١٦٣
(أزكن من إياس) ٥٩
(أزنى من سجاح) ٤٦
(أزهى من ضَيْون) ٢٤٩
(أسائر اليوم وقد زال الظُّهر) ١٩٧، ١٩٨
(أسَاء سمعًا فأساء جابة) ٤٩
(استنّت الفصال حتى القرعى) ١١٧
(استوت به الأرض) ٤٥
(أسرى من جراد) ٦٨
(أسرع غضبًا من فاسيةٍ) ٧٤
(أسْلَحُ من حُبارى) ٦٨
(أُشئتَ عُقَيلُ إلى عقلك) ٣٦٨
(أَشْدُدْ حُظُبَّى قَوْسَكَ) ١٥٤
(أشغل من ذات النِّحْيَيْنِ) ٢٤٩، ٤٢٨ح
(أَصْبِحْ ليلُ) ٣٤٥، ٣٤٨
(أصح من ذئب) ٤٠٤
(أصدقُ ظَنًّا من أَلْمَعِيٍّ) ٧٤
(أَطِرِّى فإنّكِ ناعلةٌ) ١٣، ٣٦٧، ٣٧٠، ٣٧٢، ٣٨٠، ٤٢٢
(أَطْرِقْ كرا إنّ النعام فى القُرى) ٣٤٥
(أطرق كرا يُحْلَبْ لك) ٣٤٦
(أُطْلُبه من حَيْثُ ولَيْسَ) ٣٠٥
(أظلم من ليل) ٢٤٩
(أعدى من ذئب) ٤٠٤
(إعْذِرْ ، عَجَبُ) ١٥٤
(أَعْرَضَ ثَوْب الْمَلْبس) ٣٨٨
(أعزب رأيًا من حاقن) ٧٤
(أعزّ من مُخّ البعوض) ٣٨٣
(أَعْطِ القوس بارِيَها) ١٩٦، ٣٠٠، ٣٠١
(أعلام أرض جُعلت بطائحا) ٢٩٦
(أعلم بمنبت القَصِيص) ٢١
(أعلم من أين تؤكل الكتف) ٢١، ٣٨٦
(أَعْوَرُ ، عَيْنَكَ والحَجَرَ) ٣٤٦
(أغدر من ذئب) ٤٠٤
(افْتَدِ مخنوقُ) ٣٤٥، ٣٤٨، ٤٢٨ح
(أفسد من السوس) ٢٤٩
(أَفْلَتَ فلانٌ جُرَيْعَةَ الذَّقَنِ) ٢٣١
(أفلس من ابن المذلّق) ٢٤٩
(أَفْنَيْتُهُنَّ فاقةً فاقةً إذا أَنْتِ بيضاءُ رَقْراقةٌ) ٢٩٠
(اقْشعرّتْ منه الذوائب) ٣٨٥
(اقلِبْ قلّابُ) ٣٤٦
(أَقلِلْ طعامَك تَحْمَدْ منامَكَ) ٤٩
(أقيلوا ذوى الهيئات عثراتهم) ٨٢
(أَكْذَبُ أحدوثةً من أسير) ٧٤
(إِكْذِبِ النفس إذا حدّثتها) ٤٩
(أكرم من حاتم) ٤٠٦
(أكسى من بصلة) ٢٤٩
(أكسب من ذئب) ٤٠٤
(أكفر من حمار) ٣٨٣
(أكَلَ عليه الدهرُ وشرِبَ) ٣٨٩
(أكمد من الحبارى) ٢٩٢، ٢٩٣
(إلا تَجِدْ عارمًا تَعْتَرِم) ٤٩
(إلا حَظِيّةً فلا أَلِيّةً) ١٧٥
(ألصّ من شِظاظ) ٢٤٩، ٤٢٨ح
(أَلْقِ دلوَكَ فى الدِّلاء) ٥٠، ٥١

(أمامها تلقى أَمَةٌ عملها) ٤٠
(أمْحَلُ من حديث خرافة) ٢٣
(امرءًا وما اختار وإن أبى إلا النار) ١٦٨، ٣٩٥
(أُمِرّ دون عبيدةَ الوَذَمُ) ٧٩
(الأمرُ سُلْكى وليس بِمَخْلوجةٍ) ٢٤٩
(أمرَ مبكياتِكِ لا أمرَ مضحكاتك) ١٦٦، ١٧٣
(أمكرًا وأنت فى الحديد) ١٦٢، ١٦٣
(أمٌّ فرشَتْ فأنامَتْ) ٥٩
(أَنْ أُصْبِحَ عند رأس الأمر أحبُّ إلىّ من أن أصبح عند ذَنَبِه) ٣٧
(أنا ابنُ بَجْدتها) ٥١
(أنت بين كبدِى وخِلْبى) ١١٢
(إنْ تَرِد الماء بماء أكيسُ) ٣٣٦، ٣٣٧
(إن تغلِبْ فاخلُبْ) ١٥٠
(أنت كبارِحِ الأروى) ١٣٤
(أنت لها فكن ذا مِرّةٍ) ١٠٤
(أَنْتَنُ من ريح الجورب) ٢٤٩
(إن جانبٌ أعياك فالْحَقْ بجانب) ١١٩
(أنا جُذَيلُها المحكّك وعُذَيقُها المرجّب) ٥١، ٥٢
(أَنجزَ حُرٌّ ما وَعَد) ٤٠، ٤١
(أَنْجُ سَعْدٌ فَقَدْ هَلَكَ سُعَيْدٌ) ٣٤٩
(أَنْجُ ولا إخالُك ناجِيًا) ٢٣٥
(أنا دون هذا وفوق ما فى نفسك) ١١٥
(أَنْشَطُ مِنْ ذئب) ٤٠٤
(أَنْصُرْ أخاكَ ظالِمًا أو مظلومًا) ١٩٧، ١٩٩
(أنا غَرِيرُك من هذا الأمر) ٦٧
(إنْ فَعَلْتَ كذا فبِها ونِعْمَتْ) ٣٤٣
(إنْ كذبٌ نجى فصدق أَخْلَقُ) ١١٩
(إنْ كنت عطشان فقد أَنَى لكَ) ٢٤٢، ٢٤٦
(إنْ كنتِ غَضْبى فعلى هَنِكِ فاغضبى) ٣٥٠
(إن كُنْتَ كذوبًا فكُنْ ذكورًا) ١٥٠
(أنَمُّ من التراب) ٢٥
(أنا منه فالج بن خلاوة) ٧٠
(إنّ خيرًا من الخير فاعلُه وإن شرًّا من الشر فاعلُه) ١٤١
(إن الشقىَّ وافد البَراجم) ٦٧
(إنك خير من تفاريق العصا) ٥٠، ٥١
(إنّكَ لتَحْدُو بجَمَلٍ ثَقالٍ وتتخطّى إلى زَلَق المراتِبِ) ٩٨
(إنك لتُكثر الحَزّ وتُخطئُ المفصِلَ) ٩٨
(إنك لعالِمٌ بمنابت القَصيص) ٥٠، ١٣٤
(إنك ما وخيرا) ١٢٠، ١٢١، ٤٢٨ح
(إن البغاث بأرضنا يستنسر) ٣٩٩
(إن الجواد عينُه فُراره) ٨٨
(إن الجواد قد يعثر) ٣٩٤
(إنّ الحَماةَ أُولعَتْ بالكَنّه وأُولعَتْ كنّتُها بالظَّــنّه) ١٤٩
(إن المقدْرة تُذهب الحفيظة) ٩١
(إن المنبتَّ لا أرضًا قطع ولا ظهرًا أبقى) ٢٤
(إنما أنت خِلافَ الضُّبعِ الراكب) ١٢٠، ١٢١
(إنما يجزى الفتى ليس الجمل) ٢٧٦
(إنما يُضَنّ بالضنين) ٤٨
(إن مع الكثرة تماسكًا ومع القلةِ تخاذلا) ١١٥
(إن مع اليوم غدًا يا مسعدةُ) ٣٩٩
(إن من ابتغاء الخير اتقاءَ الشر) ١٠٥، ١٢٧
(إنه لصِلٌّ أصلال) ٣٨٥
(إنه لغضيض الطرف) ٤٦
(إنه لمنقطع القِبال) ٦٧

(إنه لموهون الفَقَارِ) ٦٧
(إنه لنكِدُ الحَظيرة) ٤٦
(إنه لهُوَ أو الجِذْل) ١٤٢
(إنه لواهًا من الرجال) ٣٠٩
(إنهم لهم أو الحرّةُ دبيبًا) ١٤٢
(إنه يَحْمِى الحقيقةَ ويَنْسِلُ الوَدِيقةَ
ويسوقُ الوَسِيقةَ) ٩٧
(أهدِ لجارِكَ أشدُّ لمضغك) ٢٠٦، ٢١٣
(أهلَكَ والليْلَ) ١٦١، ١٦٢، ٣٧٤، ٤٢٧ح
(أودى به الأَزْلَمُ الجَذَعُ) ٣٨٩
(أودتْ أرضٌ وأودى عامرُها) ٤٢
(أودى العَيْرُ إلا ضَرِطًا) ٤٢
(أوردها سَعْدٌ وسعدٌ مُشْتَمِلٌ) ٣٩٧، ٤٢١، ٤٢٢
(أوقح من ذئب) ٤٠٤
(أيقظ من ذئب) ٤٠٤
(الإيناسُ قبل الإبساس) ٣٧٥
(إياك أعنى واسمعى يا جارة) ١٦٢
(إياك وأغراضَ الرجال) ١٦١
(إياك وعَقِيلةَ المِلْح) ١٦١
(إياك وقَتيلَ العصا) ١٦١
(إياك والبغى فإنّه عِقالُ النصر) ١٦١

(ب)

(بئس مقامُ الشيخ أمرِسْ أمرِسْ) ٢٠٦، ٢١١، ٢١٢
(بألمِ ما تُخْتَننّ) ٢٦٦
(برئت قائبةٌ من قوب) ٢١٧
(برزعمانٌ فلا تُمارِ) ٥٣
(بَرْضٌ من عِدّ) ٣٨٦
(بالساعدَيْن تبطِشُ الكفان) ٣٩٢
(بسلاحِ ما يُقْتَلَنَّ القتيل) ٢٦٦
(البِضاعةُ تُيَسّر الحاجة) ٩١
(بعد اطلاعِ إيناس) ٣٩٤
(بعد اللُّتيّا والتى) ٨١، ٣٠٣
(بعينٍ ما أرينّكَ) ٢٦٦، ٤٢٧ح
(بَقْلُ شَهْرٍ وشوْكُ دَهْرِ) ٧٥
(بلغ السيل الزُّبى) ٤٤
(بَيْضةُ البلد) ٤١٨
(بين الحُذَيّا والخِلْسة) ٣٠٨
(بين العصا ولحائها) ٣٠٧، ٣٠٨
(بين المطيع وبين المُدْبِرِ العاصى) ١١٥
(بينهم داءُ الضرائر) ٥٥، ١١٤
(بينهم عِطْرُ مَنْشِمَ) ٥٥، ١١٤، ٣٨٨

(ت)

(تتابعى بَقَرُ) ٣٤٦
(تحت جلد الضأن قلب الأَذْؤُبِ) ١١٢
(تحسبُها حمقاءَ وهى باخِس) ٣٧٢
(تخوّفنى النضيجَ من حول النّىّ) ١١٧
(تذريع حِطّانَ لنا إنذار) ٥٥
(تذكرت ريّا صبيًّا فبكت) ٧٩
(تركته يصرِفُ عليك نابهُ) ٣٨٧
(ترك الخداعَ من أجرى من مائة) ٢٢٦
(تسألنى برامتين سلجمًا) ٢٨٨
(تسمع بالمُعَيْدى خيرٌ من أن تراه) ٢٠٦، ٢٠٧
(تشتهى وتشتكى) ١٥٠
(تصامَمَ الحُرُّ إذا سُنّ القَذَعُ) ١٩٧
(تطلب أثرًا بعد عَيْنِ) ٣٨٩
(تطلب ضبًّا وهذا ضب بادٍ رأسُهُ) ٢٧٣

(تعلمنى بضب أنا حَرَشْتُه) ٢٧٣

(تالله لولا عِتقُه لقد بلى) ١٥٧

(التمرة إلى التمرة تمرٌ) ٢٥

(تمرد مارد وعزّ الأبلقُ) ٧٩

(تَمَنَّيِي أشهى لكِ) ٢١٤،٢١٣،٢٠٦

(ث)

(ثُكْلٌ أَرأَمها وَلَدًا) ٤٠٧،٣٩٧

(ج)

(جاء بإحدى بنات طِبق) ٥٦

(جاء بذات الرعد والصَّليل) ٥٦

(جاء بعد اللُّتيا والتى) ٣٠٣،٨٠

(جاء بقَرْنَىْ حمار) ٥٦

(جاء بالقضّ والقضيض) ٥٦

(جاء القوم قضُّهم بقضيضهم) ٢٣١

(جاء ناشرًا أذنيه) ٤٦

(جاء وفى رأسه خُطّةٌ) ٨٠

(الجار ثم الدار) ٣٩٦

(جاوز الحزام الطُّبْيَيْن) ٤٤، ٤٥

(جبانٌ ما يَلْوى على الصَّفِير) ٧٥

(جِذْلُ حُكاكٍ) ٣٨٦

(جَرَحه حيث لا يضع الراقى أنفه) ٣٨٧

(جَزَعٌ وأوشالٌ) ١٥٩

(جرى المذكّى حسرَتْ عنه الحمر) ٣٩١

(جعجعةٌ ولا أرى طِحْنًا) ١٦٦

(جلّى محبٌّ نظرَه) ٤٠، ٢١٧، ٢١٨، ٢٢٠

(جلّ الرِّفدُ عن الهاجن) ٢١٧، ٢٢٢

(ح)

(حال الجريضُ دون القَريض) ١٣٨

(حتى يؤلّف بين الضبّ والنون) ١٠٦

(حتى يئوب المُثَلَّمُ) ١٠٦

(حتى يرجع الدر فى الضَّرْعِ) ١٠٦

(حتى يرجع السهم على فُوقِه) ١٠٦

(حتى يرجع نَشيطٌ من مَرْوَ) ١٠٦

(جِدّاً جِدّاً وراءَكِ بُنْدُقَة) ١٥٥

(حدِّثْ عَنْ مَعْنٍ ولا حَرَجَ) ١٨

(حديثُ خرافةَ) ٢٣

(الحديث ذو شجونٍ) ٢٤

(حذو القذّةِ بالقذة) ١٧٣، ٣٩١

(الحربُ خُدعةٌ) ١٣٩

(حسبكَ من غنى شبَعٌ ورِيٌّ) ٣٩٣

(الحسدُ هو المَلِيلةُ الكبرى) ١٤٢

(حظيّينَ بناتٍ صَلِفين كناتٍ) ٣٧٤

(الحفيظةُ تحلِّلُ الأحقاد) ٣٩٢

(الحقُّ أبلجُ والباطل لجلَجٌ) ٣٩٤

(حُقّ لفَرَسٍ بعطْرٍ وأُنْسٍ) ٢٤٢

(حُكْمُكَ مُسَمَّطٌ) ٣٢٣

(حلأت حالئةٌ عن كُوعها) ٤٠، ٤١

(حلمى أصمّ وأذنى غير صمّاء) ٣٩٨

(حمدًا إذا استغنَيْتَ كان أكرم) ١٦٠

(حَمَلَهُ على قرن أعفر) ٨٠

(حنّتْ ولاتَ هَنّتْ وأنّى لكِ مقروع) ٢٤٠، ٣٠٧

(حَوْبَكَ هل يُعْتَمُ بالسَّمارِ) ١٥٩

(حَوْرٌ فى محارةٍ) ٣٨٦

(الحياءُ من الإيمان) ١٠٥

(حيث ما ساءَكَ فالعُكْلِئُ فيه) ٢٤٢

(حيَّكَ لِلّى أبا ربيع) ١٠٤

(خ)

(خاصِمِ المرءَ فى تراث أبيه أو لم تَبْكِه) ٣٣٤
(خالص المؤمن وخالق الفاجر) ٨٢
(خامرى أمَّ عامرٍ) ٣٧٠
(خذ حكمك مسمّطًا) ٣٢٣
(الخروف يتقلب على الصوف) ١٠٢
(خَشٌّ ذُؤالةَ بالحبالة) ٤١٨
(خشيةٌ خير من واد حُبًّا) ٤٠
(خلالك الجو فبيضى واصفِرى) ٣٨٠
(خُلّة أعراب ودَيْنٌ فادِحٌ) ٧٥
(خَلّه دَرْج الضب) ٢٦٨
(خيرٌ قليل وفضحت نفسى) ١١٨،١١٧
(خير الأمور أوساطها) ٦٧، ٦٩، ٧٠
(خيرُ الفِقْهِ ما حَاضَرْتَ به) ٤٠٦،٣٩٣
(خير الناس هذا النمط الأوسط) ٦٩

(د)

(الدالّ على الخير كفاعله) ٥٦
(دع عنك بُنَيّات الطريق) ٥٠
(دون ذا وينفُقُ الحمارُ) ٢٣٦
(دونه بَيْض الأَنوق) ١١٤
(ديكُهُ يلقُطُ الحَبّ) ٢٥
(الدين النصيحة) ١٤٢ح

(ذ)

(ذاك أحد الأَحَدِينَ) ٥٣
(الذئب خاليًا أسَدٌ) ٤١٦
(الذئب يُكْنى أبا جعدة) ٨٨
(ذكّرتنى الطعْن وكنتُ ناسيًا) ٢٩٩،٢٩٨
(ذلٌّ لو أجد ناصرا) ٦٢
(ذليل عاذ بقرملة) ٣٨٦،٦١،٦٠،٥٩
(ذهب كاسبًا فلجّ به) ٢٤٥،٢٤٢
(ذهبوا أيدى سبا) ٢٣١
(الذَّوْدُ إلى الذَّوْدِ إبل) ٣٩٢

(ر)

(رأسٌ برأسٍ وزيادةِ خمسمائة) ٣١٨
(الرِّباح مع السماح) ١١٣،٤١
(رب أخٍ لك لم تلده أمك) ٢١
(رب حالٍ أفصحُ من لسان) ٢٢٩
(رب حثيثٍ مكيثٌ) ٢٢٩
(رب حمقاءَ منجبةٌ) ٢٢٩
(رب رأسٍ حصيدُ لسان) ٢٢٩
(رب زارعٍ لنفسه حاصدٌ سواه) ٢٢٩
(رب ساعٍ لقاعد) ٣٦٩ح،٣٩٤
(رب شبعانَ من النعم غَرْثانُ من الكرم) ٢٢٩
(رب طرفٍ أفصحُ من لسان) ٢٢٩
(رب طَمَعٍ يهدى إلى طَبَعٍ) ٣٩٣
(رب عالم مرغوبٌ عنه وجاهلٍ مستمع منه) ٣٣٠،٣٢٨،٢٢٩
(رب عينٍ أنمُّ من لسان) ٢٢٩
(رب فَرَقٍ خير من حُب) ٢١٣
(رب قول أشد من صول) ١١٩
(رب لائم مُليمٌ) ٢٢٩
(رب مُؤْتَمن ظَنينٌ ومتهمٍ أمينٌ) ٣٢٨،٢٢٩
(رب مُسْتَغْزِرٍ مُسْتَبْكِئٌ) ٢٢٨،١١٩
(رب مُكْثِرٍ مستقلٌّ لما فى يده) ٢٢٩
(رب نَعْلٍ شرٌّ من الحَفاء) ٢٢٩
(رَبٌّ يُؤَدّب عبده) ٧٥
(رددتُ يَدَيْه فى فيه) ٥١
(رزقُ الله لاكدُّك) ١١٧

(رَزَمةٌ ولا دِرَّةٌ) ١٧٣
(رضى من الوَفاء باللَّفاء) ٨٠
(رَفَعَ به رأسًا) ٣٨٧
(الرفيق قبل الطريق) ١٧٣،٣٩٦
(رمتنى بدائها وانسلّت) ٤٩،٣٦٨
(رَهَبُوتٌ خيرٌ من رَحَمُوتٍ) ٤٠،٢١٣
(رُوغِى جَعَارِ وانظرى أين المفرّ) ١٥٤

(ز)

(زُرْ غبًّا تَزْدَدْ حُبًّا) ٣٨١،٤٢٨ح
(زِلنا وزالَ الدهر فى بُراد) ٢٧١
(زِيادةُ الكَرِش) ١٥٨
(زَيْنَبُ سُترةٌ) ٥٣

(س)

(سبق السيفُ العَذَلَ) ٢٤،١٣٨
(السّراحُ من النجاح) ١٠٢
(السر أمانة) ٤١
(سُرْعان ذا إهالةً) ٣٩٧،٤٠٧
(سِرْ عَنْكَ) ٢٨٦،٢٨٧
(سَمْنُكُم هُريق فى أديمكم) ٣٨٥
(سوءُ الظنّ من شدة الضنّ) ٥٦

(ش)

(شاكِهْ أبا يَسارٍ) ١٥٤
(شتّى تئوب الحَلَبَةُ) ٢٤١
(شجرٌ يرف) ٢٤٢،٢٤٣،٢٤٦
(شدة الحرص من سبل المتالف) ٥٥
(شرُّ الرأى الدّبَرِىُّ) ٣٦
(الشر قليله كثير) ٨٧
(شرُّ العيشة الرَّمَقُ) ٥٥
(شرٌّ أهرَّ ذا نابٍ) ٤٢،٤٣،٤٤،٤٢٨ح
(شر ما يُجيئُك إلى مُخّةِ عُرقوب)
٤٢،٤٤،٣٩٨
(الشرُّ يبدؤه صِغارُهُ) ٣٩٣
(شرّ يوميها وأغواه لها) ٢٦١
(الشرط أَمْلَكُ عليكَ أمْ لَكَ) ٣٣٩،٣٩٤
(شَرِيقةٌ تَعْلَمُ من اطَّفَحَ) ٥٣،٩٠
(شَغَلَ الحَلْىُ أهلَه أنْ يُعارا) ١٩٧
(شقّ فلانٌ عصا المسلمين) ٤٥
(الشماته لؤمٌ) ١٣٣
(شهرٌ ثَرى وشَهْرٌ تَرَى وشهرٌ مَرْعَى)
٢٥٦،٣٤٠،٣٤٢
(شَوْقٌ رَغيبٌ وزُبَيْرٌ أصْمَعُ) ٧٥
(شيخٌ يعلّل نفسه بالباطل) ٧٥
(شيطانُ الحماطةِ) ٥٩

(ص)

(صارت الفتيانُ حُممًا) ١٣٨
(صئبانُ ثَوْبٍ لُقِبت هرانعا) ٢٩٦
(صبرًا وإنْ كانَ قترًا) ١٦٠
(الصدقُ فى بعض الأمور عجز) ١٣٣
(صَدَقَنى سنَّ بكره) ٣٨٧
(صرّحتْ كَحْلِ) ٥٣
(صَرَرْنا حبّ لَيلى فانتَثَرَ) ١٤٩
(صُغْراهن شَرّاهن) ٣٩٧
(صَلْمعةُ بنُ قَلْمعة) ٧٠
(الصَّمْتُ حُكْمٌ وقليلٌ فاعلُه) ١٣٩
(صنعة من طبّ لمن حبّ) ٣٩١
(صَهْ صاقعُ) ٣٤٦
(صوتُ امرئٍ واستُ ضَبُعِ) ٧٥
(الصيفَ ضيّعت اللّبَنَ) ١٣،٢١،٢٤،٣٦٧،

٣٦٨، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٨٣، ٤٠٢، ٤٠٥،
٤٢١، ٤٢٢

(ض)

(ضَرَبَهُ ضَرْبَ غرائبِ الإِبِلِ) ٣٨٩
(ضربًا وطعنًا أو يموتَ الأعجلُ) ١٦٠،١٩٧
(ضَرَحَ الشَّمُوسَ ناجزًا بناجز) ٣٨٨
(ضَرِطٌ ذلك) ٣٩٨
(ضَرَطٌ وَرَدانُ بوادٍ قِيِّ) ٧٩
(ضُروعُ مَعْزٍ ما لها أَرْماتٌ) ٦٠

(ط)

(طار أنضجُها) ٨٦،٤٢١
(طالبُ عذرٍ كمُنْجِحٍ) ٥٦
(طالما مُتِّعَ بالغِنى) ٤٨
(طلب أمرًا ولاتَ أوانٍ) ٢٣٩
(طَلَبَ الأبلق العَقوقَ) ٨٥
(طَعْنُ اللسان كوَخز السنان) ٥٦
(الطَّعْنُ يَظْأَرُ) ٣٧٥

(ظ)

(الظِّباءَ على البَقرِ) ١٦٦،١٦٧
(الظَّفَرُ بالضعيف هزيمةٌ) ١٣٣
(الظُّلْمُ مَرْتَعُه وَخيمٌ) ٨٧

(ع)

(عادَتْ لِعِتْرِها لَمِيسُ) ٢١
(العاشِيَةُ تُهَيِّجُ الأبِيةَ) ٣٧٥
(العتاب قبل العقاب) ١١٢،١٧٣
(عُنَيْبَةٌ تَقْرِمُ جِلْدًا أَمْلَسَا) ٢٩٦
(العجز ريبة) ١٣٩
(عَذَرْتُ القِرْدانَ فما بالُ الحَلَمِ) ١١٧
(عُراضَةٌ تُورى الزِّنادَ الكائِلَ) ٣١٥
(عَرَفَتْني نَسَأَها الله) ١٥٠
(عرفَ حُمَيقًا جمله) ٣٩٧
(عسى البارقةُ لا تُخْلِفُ) ٢٧٩
(عسى الغُوَيْرُ أَبْؤُسَا) ١٨٧،١٨٨،٢٨٠،
٢٨١،٢٨٤،٣٩٩
(عَصَبَهُ عَصْبَ السَّلَمَةِ) ٣٨٨
(العقوبة ألأمُ حالات القدرة) ٦٧
(على جارتى عِقَقٌ وليس عليّ عِقَق) ١٢٦
(على ما خيَّلَتْ وَعْثُ القَصِيم) ٣٩١
(عند جهينة الخبر اليقينُ) ٤٠٣
(عند الصباح يحمد القوم السرى) ٨٤
(عن ظَهْره يحُلُّ وِقْرًا) ٤٩
(عِيٌّ أَبْأَسُ من شَلَلٍ) ٤٠

(غ)

(غُدَّةٌ كغُدَّةِ البَعير وموتًا فى بَيْتِ
سَلُولية) ١٧٣،٣٩٨
(غَرْثانُ فارْبُكوا لَهُ) ٦٢،٦٣
(غَضَبَ الخيل على اللُّجُم) ١٦٨،١٧٣،٣٩١
(غلِقَ الرَّهْنُ بما فيه) ٣٨٩
(غُلٌّ قَمِلٌ) ١٤٠
(غمراتٌ ثم يَنْجَلِين) ٣٩٨

(ف)

(فاها لفيك) ١٥٩،١٦٠
(فتى ولا كمالكٍ) ٦٢
(فَرَقًا أنفعُ من حب) ٢٠٧،٢١٣،٢١٤
(فى الطمَع المذلّةُ للرقاب) ١٠٢
(فى عِضَةٍ ما ينبتنّ شكيرها) ٢٦٦
(فى كلّ وادٍ بنو سَعْدٍ) ٣٧٥

(ق)

(قد أحزِم لو أعزِم) ٥٢
(قد بَيَّنَ الصُّبْحُ لذى عينين) ١٩٨
(قد تَقْطَعُ الدَّوِيَّةُ الناب) ٢٢١،٢١٧
(قد رَكِبَ السَّيْلُ الدَّرَجَ) ٤٥
(قد عَلِقَتْ دلوَكَ دلوٌ أخرى) ٤٢
(قد وقَعَ بينهم حَرْبُ داحس والغبراء) ٢٢٦
(قد يُؤتَى على يَدَى الحَرِيصِ) ٤٨
(قد يُمْتَطى الصَّعْبُ بعدما جمح) ١٨
(قُرْبُ الوِسادِ وطولُ السِّوادِ) ١١٧
(قُرْبَ طِبٌّ) ٤٢
(القِردانُ حتى الحَلَمُ) ١١٨،١١٧
(قَرَع له ظُنْبُوبَهُ) ٤٦
(قَشَرتُ له العصا) ٣٨٩
(قَصيرةٌ عن طويلةٍ) ٣٢١
(قَلَبَ له ظَهْر المِجَن) ٣٨٥
(القول ما قالت حَذامِ) ٦٧
(القَيْدُ والرَّتَعَةُ) ١١٧
(قيل للبغل : من أبوك ؟ قال : الفَرَسُ خالى) ٣٦

(ك)

(كاد العروسُ أن يكون مَلِكًا) ٢٧٧
(كارهًا حَجَّ بَيْطرٌ) ٢٤١
(كارهًا يَطْحنُ كَيْسانُ) ٢٤١
(كبِر عَمْرٌو عن الطَّوْق) ٧٩
(كالثّور يُضْرَبُ لمّا عافتِ البَقَرُ) ١٠٩
(كحمارَيِ العِباديِّ) ٦٠،٥٩
(كدودة القَزّ) ٦٠،٥٩
(كَذَبَ العَيْرُ وإنْ كانَ بَرَحَ) ٢٦٥،٢٦٤
(كَشفًا وإمساكًا) ١٦٣
(كصَفِيحةِ المِيسَن تَشْحَذُ ولا تَقْطَعُ) ١٠٩
(كفى برُغائها مناديًا) ٤٢٣
(كفى قومًا بصاحِبِهِمْ خبيرًا) ٢٢٠،٢١٧، ٢٤٦،٢٤٢
(الكِلابَ على البَقَر) ٣٧٤،١٦٦
(كَلاَّ لا يَكْتُمُهُ البَغيضُ) ٧٥
(كالحادى وليس له بَعيرٌ) ٣٨٣
(كالخروف أينما مال اتَّقى الأرضَ بِصُوفٍ) ١٠١
(كالخمر يُشْتهى شُرْبُها ويُخْشى صُداعُها) ١٠٩
(كالعاطِفِ على العاضّ) ١٠٨
(كالفاخرة بِحِدْجِ ربّتها) ١٠٨
(كالكَبْش يحمِل شَفْرةً وزِنادًا) ١٠٩
(كلُّ خاطبٍ على لسانه تمرةٌ) ٣٩٢
(كلُّ شاةٍ برِجْلها ستناط) ٣٩٣
(كلُّكُم لَيَحْتَلِبُ صَعودًا) ٣٩٧،٣١٢،٣١١
(كلُّ مُجْرٍ فى الخَلاءِ يُسَرّ) ٣٩٣
(كالمُتَمَرِّغ فى دَمِ القتيل) ١٠٨
(كالمَهُورة من نَعَم أبيها) ١٠٨
(كلَيْهِما وتَمْرًا) ١٦٥، ١٧٣، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٩٩
(كمُبْتَغِى الصَّيْد فى عِرِّيسة الأسد) ٣٨٦
(كمُجير أمِّ عامر) ٣٨٣
(كمُعَلِّمةٍ أُمَّها البِضاعَ) ٣٨٩
(كيف أعاودك وهذا أثر فأسك) ١٩٦
(كيف بِغُلام أعيانى أبوه) ١٧١
(كيف لى بأن أُحْمَد ولا أُرْزَأَ شيئًا) ١٧١

(ل)

(لا آتيك حتى يئوب القارظان) ١٠٦
(لا أحبُّ رِئْمان أنْفٍ وأُمْنع الضَّرْع) ٢٣٦

(لا أدرى أىُّ الجراد عارَهُ) ٣٨٥
(لا أطلب أثرًا بعد عين) ٢٤
(لا أفعل كذا ما بَلّ البحرُ صُوفةً) ١٠٦
(لا أمْرَ لمَعْصِىٍّ) ٣٩٣
(لا تَدْخُلْ بين العصا ولحائها) ٣٠٨،٨٥
(لا تسخرنّ من شَىءٍ فيحورَ بك) ٨٢
(لا تَعْقِرها لا أبالك إما لنا وإما لك) ٢٢٣
(لا تَكْرَهْ سَخَطَ من رِضاه الجَوْرُ) ٢٧
(لا تنه عن خُلُق وتأتى مثله) ٨٢
(لا تهرِفْ بما لا تعرِفُ) ٣٨٩
(لا تُيْبِسِ الثرى بينى وبينك) ٣٨٥
(لا حاءَ ولا ساءَ) ١٥٠
(لا حَمَّ ولا رَمَّ أن أفعل كذا) ٣٨٧،١٢٠
(لا غَزْوَ ولا هَيْمَ) ١٢٠
(لا فتى إلا عمرُو بن تِقْن) ٦٧
(لا فى العِير ولا فى النَّفير) ١١٠
(لا فى أسفل القِدْر ولا فى أعلاها) ١١٠
(لا قرارَ على زأر من الأسد) ١٧١،١٧٠
(لاقَيْتُ أَخْيلَا) ٢٩٦
(لكنْ بالأثلات لَحْمٌ لا يُظَلَّلُ) ١٢٦،١٠٣
(لكنْ حمزةُ لا بواكى له) ١٦٧،١٦٦
(لكنْ على بلدحَ قَوْمٌ عَجْفَى) ١٢٦
(لا مَدْخل بين العصا ولِحائها) ٣٠٨،٣٠٧
(اللهُ أَعْلَمُ ما حطّها من رأس يَسُومَ) ٢٥٨
(لا يُحْسن العبدُ الكرَّ إلا الحلْبَ والصّرّ) ٤١
(لا يَدَىْ لواحدٍ بعَشَرةٍ) ٢٢٣
(لا يكذب الرائدُ أهله) ٣٩٤
(لا ينتطحُ فيها عنزان) ٤٥،٢٤
(لأمرٍ ما جَدَع قصيرٌ أنفَهُ) ٧٩
(لتجدنّ فلانا ألْوى بَعِيدَ المُسْتَمَرّ) ١٥٧
(لحظٌ أصدق من لفظ) ٢٢٩،٤٠
(لُزّ فلانٌ بحَجَرِهِ) ٤٥
(لقد كُنتُ وما أُخَشّى بالذئب ، فاليوم قد قيل الذئبَ الذئبَ) ٣٢٥
(لقد كنتُ وما يُقاد بى البعير) ٣٥٢
(لقيتُه بين سَمْع الأرْض وبَصَرِها) ٨٥
(لقِى فلان وَيْسًا) ٤٦،٤٥
(لكَ العُتْبى ولا أعودُ) ١٢٦
(لكل أناس فى بعيرهم خبر) ١٠٤
(لكل جَنْب مَصْرعٌ) ١٠٣
(لكل جيش عَراةٌ وعَرام) ٥٦
(لكل دهر رجال) ١٢٧،١٠٣
(لكل زَغْم خَصْمٌ) ١٢٧،١٠٣
(لكل صارم نَبوةٌ ولكل جواد كَبْوَة ولكل عالم هَفْوَة) ١٥٠،٣٠
(لكلِّ قضاءٍ جالبٌ ولكلِّ دَرٍّ حالبٌ) ١٥٠
(لكل مقام مقال) ١٢٧،١٠٣
(لم تُفاتى فهاتى) ١٥٠
(لو تُرك القطا ليلًا لنامَ) ١٩٩
(لو ذاتُ سِوارٍ لَطَمَتْنى) ٣٢٠
(لو كُويتُ على داءٍ لم أكْرَه) ١٤٩
(لولا الوِئامُ لهلك اللِّئام) ١١٩
(لو نَهَيْتُ الأولى لانْتَهَتِ الثانية) ٣٩٧
(ليت حظى من العُشب خُوصُه) ٩٣
(ليت القِسِىَّ كلها أرجلًا) ٢٥٤
(ليتنى وفلانًا يُفعل بنا كذا حتى يموت الأعْجَلُ) ١٩٧
(ليس جِدُّ الجِدِّ لَيُوَلّيَنّهُ لَيسَ) ٢٧٥

(ليس عبدٌ بأخٍ لك) ٣٩
(ليس كلَّ حينٍ أحلُبُ فأشرَبُ) ٢٠٦، ٢١٠
(ليس لما قرّت به العين ثَمَن) ٣٩٤
(ليس المُزَكّرِكُ بأنْيَعِهِنّ) ٤١
(ليس يلامُ هاربٌ من حتفه) ٤٨
(الليلَ وأهضام الوادِى) ١٦١
(ليومها تجرى مهاة بالعَنَقِ) ٢٩٤

(م)

(ما أُباليه عَبَكَةً) ٥١
(ما أَصْغَيْتُ له إناءً ولا أَصْفَرْتُ له فناءً) ١٥٠
(ما أعْرَفَنى كيف يُجَزُّ الظهر) ٣١٤
(ما أَقْوَمُ بسَيْلِ تَلَعاتِك) ٥١
(ما تبِطُّ له منى حاسّة) ٤٥
(ما ذُقتُ عَدُوفًا) ٨٠
(مازِ ، رأسَكَ والسَّيْفَ) ١٥٧
(ما صلّى عصاك كَمُسْتَدِيم) ٢١٥
(ما ضَرّ نابى شَوْلُها المُعَلَّقُ
إن تَـرِد الـماءَ بماءٍ أَوْثَقُ) ٣٣٦
(ما ظلمتُه نَقِيرًا ولا فتيلًا) ٥١
(ما عدا مِمّا بدا) ٢٧
(ما عنده أَبْعَدُ) ٤١٧
(ما عنده خيرٌ ولا مَيْر) ٥٦، ١١٢
(ما عنده شَوْبٌ ولا رَوْبٌ) ٥٦، ١١٤
(ما عنده طائلٌ ولا نائل) ٤٥، ٥٦، ١١٢
(ما كلُّ سوداءَ تمرةً ولا كلُّ بيضاءَ
شحمة) ٣٢٨
(ما له ثاغيةٌ ولا راغية) ١٢٥
(ما له حابِلٌ ولا نابِلٌ) ١٠٤
(ما له حانّةٌ ولا آنّةٌ) ١٠٤
(ما له حَبَضٌ ولا نَبَض) ١٠٤
(ما له دارٌ ولا عَقار) ١٢٥
(ما له دَقِيقة ولا جَليلة) ١٢٥
(ما له سَبَد ولا لَبَد) ١٠٤
(ما له سَعْنَة ولا مَعْنَة) ١٢٥
(ما له هابل ولا آبل) ٥٦
(ما مات فلان كَمَدَ الحُبارى) ٢٩٢، ٣٨٧
(ما نَزَعَها من لَيْتَ) ٣٠٧
(ما هذا الشَّفَقُ الطارفُ حُبّى) ١٤١
(ما هذا البِرُّ الطارِقُ) ١٤١
(ما يعرفُ قبيلًا من دَبِير) ٤٧
(مَأْرُبةً لا حفاوةً) ٣٩٨
(متى كان حُكْمُ الله فى كَرَبِ النَّخل) ١٩٥
(مثلُ ابنةِ الجبل مهما يُقل تَقُلْ) ١٠٢
(مَثَلُ جليس السوء كالقَيْن إلا يَحرِقْ ثَوْبَكَ
بشَرَرِهِ أو يُؤذيك بدُخانه) ٣٣١
(مُجاهرةً إذا لم أَجد مَختلًا) ٣٣٥
(محا السيف ما قال ابن دارةَ أجمعا) ١٣٨
(محترِسٌ من مثلِه وهو حارس) ١٩٨
(مُحْسِنة فهِيلى) ٦٢، ٣٩٨، ٤٢٢
(مَخشوب لم يُنَقَّح) ٦٠
(المدحُ الذبحُ) ٦٧، ١٣٣
(مررت بهم الجماء الغفير) ٢٣١
(المُزاحة تُذْهب المَهابة) ٩١
(مسّى سُخَيْلُ بعدها أو صَبِّحى) ١٥٤
(المشاورةُ قَبْل المُثاورة) ١١٣، ٣٩٤
(مَطْله مَطْلُ نُعاسِ الكلب) ٦٧
(مِلْحُهُ على ركبتيه) ١٥٩
(من أكْثَرَ أَهْجَرَ) ١٤٩

(من أنّى ترمى الأقرع تشجُه) ٢٧٠
(مَنْ جزِع اليوم من الشر ظَلَّمَ) ٩٧
(من حَقَرَ حَرَمَ) ٢٥
(من خاصَمَ بالباطل أَنْجَحَ به) ٩١
(من دخل ظَفارِ حَمَّرَ) ٩٧
(من استرعى الذئب ظَلَم) ٩١
(من صانَعَ الحاكمَ لمْ يحتَشِم) ٩٦
(من عالَ بعدَها فلا اجْتَبَرَ) ٩٧
(من عزّ بزّ) ٣٧١
(من لا يذُد عن حَوْضه يُهْدَمْ) ٩٦
(من الخواطئ سَهْم صائب) ٥٦
(من العناء رياضة الهَرِم) ١٠٥
(من لك بأخٍ منيع حَرَجُهُ) ١١٩
(من لك بأخيك كلّه) ١١٩
(من لَكَ بذَنابَةِ لَوْ) ١١٩
(من اللَّجاجة ما يضرُّ وينفع) ١٧٠
(من مأمنه يُؤتى الحَذِرُ) ٨٢
(من نام لا يشعُرُ بشَجْو الأرِقِ) ٣١٦
(المِنّةُ تَهْدِم الصّنيعةَ) ٩١
(من يَبْغِ فى الدين يصلف) ٣١٦
(من يَجْتَمع يتقعقَعْ عَمَدُه) ٣١٦
(من يَرَ الزُّبْدَ يَخَلْه من لَبَنِ) ٩٧
(مَنْ يُرِ يَوْمًا يُرَ به) ٩٦
(مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ) ٩٦
(مواعِيد عُرقوب) ٣٤٨،١٧٣،١٦٨،٦٠
(مَوْتٌ فى قوت وعزٍّ أصلح من حياةٍ فى ذلٍّ وعَجْزِ) ٣٩٢

(ن)

(الناس كإبلٍ مائةٍ لا تجد فيها راحلةً) ٧٦،٧٥
(النّجاحُ مع الشّراحِ) ٤١
(نجوتُ وأرْهَنْتُهُمْ مالكًا) ٢٣٦،٢٣٥
(الندمُ توبةٌ) ١٣٩،٤١
(نَزِقُ الحِقاقِ) ٥٩
(نزْوَ الفُرار استَجْهَلَ الفُرارا) ١٧٣
(نَظَر التُّيوس إلى شِفار الجازر) ١٦٨
(نَظَر المريض إلى وُجوهِ العُوّد) ١٦٨
(نَعِمَ كلبٌ فى بُؤس أهله) ٣٩٣
(النفسُ أعلم مَنْ أخوها) ٢٥٨
(النفسُ مولعةٌ بحُبّ العاجل) ١٧٠

(هـ)

(هذا أحقُّ منزلٍ بتَرْكِ) ٦٠
(هذا جناى وخيارُهُ فيه) ٥٣
(هذا حظ جَدٌّ مِنَ المبْتاةِ) ٥٣
(هذا التّصافِى لا تصافى المِحْلَبِ) ١٤٢،٦٧
(هذا الجَنَى لا أنْ يُكَدّ المُغْفُرُ) ١٤٢
(هذا الذى كُنتِ تَخْبِئِينَ) ١٤٢
(هذه من مُقَدّماتِ أفاعيك) ٥٣
(هان على الأملس ما لاقى الدَّبِرُ) ٣٨٣
(هَدَمَةُ الثّعلب) ٦٠
(هذرًا هذرِيانٌ) ٣٤٦
(هل بالرّمل أوشالٌ) ٣٨٧
(هما كفَرَسَىْ رِهانٍ) ١٠١
(هُمُ المِعَى والكَرِشُ) ١٣٤،٤٦
(هو إحدى الأثافِىّ) ١٣٤
(هو أذلُّ من حمارٍ مقيّد) ١٤٠،٦٠
(هو أشدُّ حُمْرةً من المُصَعَةِ) ١٤٠،٦٠
(هو أوثقُ سَهْم فى كِنانتى) ٦٠
(هو ابنةُ الجَبَلِ) ١٠١

(هو بين حاذِفٍ وقاذفٍ) ١١٢
(هو حوّاءة) ١٤٠،١٠١
(هو السَّمْنُ لا يخِمّ) ٨٨
(هو الضَّلالُ بن بَهْلَلَ) ٧١،٧٠
(هو الفَحل لا يُقْدَحُ أنْفُهُ) ٨٨
(الهوى الهوانُ) ٦٧
(هو يخطُّ فى هَوَاهُ) ٣٨٥،٩١
(هو يخصِفُ حذاءَهُ) ٩٤،٩١
(هو يَرْقُمُ فى الماء) ٩٤،٩١
(هو يَشُوبُ ويروب) ٩٧،٤٦
(هو يَنْسَى ما يقولُ) ٩١
(الهَيْبةُ من الخيبة) ١٠٥
(هى الخمر تُكْنَى الطلاء) ٨٨
(هَيْنٌ لَيْنٌ وأَوْدتِ العينُ) ٦٢
(هيهاتَ تَضْرِبُ فى حديدٍ باردٍ) ٢٤٦،٢٤٢
(هيهاتَ طار غِرْبانُها بِجُرذانِك) ٢٤٢

(و)

(وابَطِينَا بطْنٌ) ٣٥٩
(وأهلُ عَمْرٍو قَدْ أَضَلُّوه) ١٦٧،١٦٦،٥٥
(وِجدانُ الرِّقِينَ يُغطّى أَفَنَ الأَفِين) ٣٩٣
(وَجَدَ تَمْرةَ الغُراب) ٨٥
(وجدتَنى الشَّحمةَ الرَّقّى طرفًا) ٨٠ح
(وَحْمى ولا حَبَلَ) ٣٨٩
(وراءك أَوْسعُ لك) ٢١٢،٢٠٦
(الوَقْسُ يُعْدِى فَتَعَدَّ الوَقْسا
مَنْ يَدْنُ للوَقْسِ يُلاقِى تَعْسا) ٣٣١
(وَقَعَ على الشَّحْمَةِ الرَّقّى) ٨٠
(وقع فلان فى سِيِّ رأسِهِ) ٨٥
(وقع القوم فى سَلَى جَمَلٍ) ٣٨٥
(وقع القوم فى وَرْطَةٍ) ٨٥
(ولا جِنٌّ بالبغضاء والنَّظَرِ الشَّزْرِ) ١٦٩
(الوَلَدُ للفِراشِ وللعاهِرِ الحَجَرُ) ١٠٤
(وَلِى حارّها من ولى قارّها) ٣٩٨
(وَمَوْرِدُ الجهل وَبِىّ المَنْهَلِ) ١٦٩
(وهل يُغْنِى من الحَدَثانِ لَيت) ١٦٩

(ى)

(يا إبلى عُودى إلى مَبْرَكِكِ) ١٥٥
(يا بعضى دَعْ بعضًا) ١٥٥
(يا جُهيزةُ) ١٥٨
(يا شنُّ أَثْخِنى قاسطًا) ١٥٥
(يا عَبْرَى مُقبلةً وسَهْرَى مُدْبرةً) ٣٦١
(يا عمّاه ، هل كُنْتَ أعورَ قَطُّ) ٣٥٤،١٥٥
(يا قِرْفَ القِمَعَ) ١٥٨،١٥٧
(يا مُتَنَوِّراه) ٣٥٧
(يا مُهَدِّرَ الرَّخَمَة) ١٥٨
(يا نَعامُ إنّى رَجُلٌ) ١٥٥
(يا ابن استها إذا أَحْمَضَتْ حِمارَها) ٣٦١
(يَجمع سَيْرَيْنِ فى خُرْزَةٍ) ٣٨٧
(يَحمِل شَنٌّ ويُفَدَّى لُكَيْزٌ) ٢٣٨،٢٣٦
(يدِبُّ له الضراءَ ويَمْشِى له الخَمَرَ) ٤٦
(يذهبُ يوم الغَيْم ولا يُشْعَرُ به) ٢٣٨،٢٣٦
(يركب الصَّعْبَ من لا ذَلولَ له) ٨٢
(يَشُجُّ ويأسُو) ٣٨٩،١٥٠
(اليوم خَمْرٌ وغدًا أَمْرٌ) ٣٢٥،٣٢٤ح
(اليومَ قِحافٌ وغدًا نِقافٌ) ٣٢٤

فهرس المصادر وما إليها[١]

أولا – المصادر :

- (القرآن الكريم) .
- (إحكام صنعة الكلام فى فنون النثر ومذاهبه فى المشرق والأندلس) لأبى القاسم بن محمد بن عبد الغفور الأشبيلى الكلاعى ، بتحقيق الدكتور محمد رضوان الداية ، طبعة عالم الكتب ، بيروت ، الثانية سنة ١٩٨٥م .
- (ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب) لأبى حيان الأندلسى ، بتحقيق الدكتور مصطفى أحمد النماس ، طبعة النسر الذهبى ، الأولى ، سنة ١٩٨٤م ، نشر الخانجى بالقاهرة .
- (أسرار البلاغة) لعبد القاهر الجرجانى ، قرأه وعلق عليه أبو فهر محمود محمد شاكر ، طبعة المدنى ، الأولى ، سنة ١٩٩١م ، نشر الخانجى بالقاهرة . وكذا قراءة السيد محمد رشيد رضا وتعليقه ، طبعة دار المعرفة ، بيروت . وكذا تحقيق هـ . ريتر ، طبعة المتنبى ، الثانية ، سنة ١٩٧٩م.
- (الإشارات والتنبيهات فى علم البلاغة) لمحمد بن على الجرجانى ، بتحقيق الدكتور عبد القادر حسين ، طبعة دار نهضة مصر .
- (الأشباه والنظائر فى النحو) لجلال الدين السيوطى ، بتحقيق طه عبد الرؤوف سعد ، طبعة دار الكتب العلمية ، بيروت ، الأولى ، سنة ١٩٨٤م .
- (الاشتقاق) لأبى بكر محمد بن الحسن بن دريد ، بتحقيق عبد السلام هارون ، طبعة دار الجيل ، بيروت ، الأولى ، سنة ١٩٩١م .
- (إعراب القراءات السبع وعللها) لأبى عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه ، بتحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، طبعة المدنى ، الأولى ، سنة ١٩٩٢م ، نشر الخانجى ، بالقاهرة .
- (الأغانى) لعلى بن الحسين بن محمد القرشى الأصفهانى ، بتحقيق إبراهيم الابيارى ، طبعة دار الشعب ، سنة ١٩٦٩م .
- (أمالى ابن الحاجب) لأبى عمر عثمان بن الحاجب ، بتحقيق الدكتور فخر صالح سليمان قدارة ، طبعة دار الجيل ، بيروت ، سنة ١٩٨٩م .
- (أمالى ابن الشجرى) لهبة الله بن على بن محمد الحسنى العلوى ، حققه ودرسه الدكتور محمود محمد الطناحى ، طبعة المدنى ، الأولى ، سنة ١٩٩٢م ، نشر الخانجى ، بالقاهرة .
- (أمالى السهيلى) لأبى القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسى ، بتحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا ، طبعة السعادة ، سنة ١٩٧٨م .
- (الإمتاع والمؤانسة) لأبى حيان التوحيدى ، صححه وضبطه وشرح غريبه أحمد أمين وأحمد الزين ، طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، سنة١٩٥٣ م ، نشر المكتبة المصرية ، بيروت .
- (إنباه الرواة على أنباه النحاة) لجمال الدين أبى الحسن على بن يوسف القفطى ، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، طبعة دار الكتب المصرية ، سنة ١٩٥٠م .
- (الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين) لأبى البركات بن الأنبارى النحوى ، بتحقيق

---

(١) اقتصرت هنا على ما نقلت عنه مما أفدت منه ، فأما ما أفادنى ولم أنقل عنه فكثير.

محمد محيى الدين عبد الحميد ، نشر دار الباز ، بمكة المكرمة .
- (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) لأبى محمد عبد الله بن هشام الأنصارى المصرى ، بتحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، طبعة السعادة ، بمصر .
- (الإيضاح فى شرح المفصل) لابن الحاجب ، بتحقيق الدكتور موسى بناى العليلى ، طبعة العانى ، ببغداد ، سنة ١٩٨٢م .
- (البحر المحيط) لأبى حيان الأندلسى ، طبعة دار الفكر ، ببيروت ، الثانية ، سنة ١٩٨٣م .
- (البيان فى غريب إعراب القرآن) لأبى بركات بن الأنبارى ، بتحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه ومراجعة مصطفى السقا ، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سنة ١٩٨٠م .
- (التبصرة والتذكرة) لأبى محمد عبد الله بن على الصيمرى ، بتحقيق الدكتور فتحى أحمد مصطفى على الدين ، طبعة دار الفكر ، بدمشق ، الثانية ، سنة ١٩٨٢م .
- (التبيان فى إعراب القرآن) لأبى البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ، بتحقيق محمد على بجاوى ، طبعة عيسى الهابى الحلمى ، سنة ١٩٧٦م .
- (تذكرة النحاة) لأبى حيان الأندلسى ، بتحقيق الدكتور عفيف عبد الرحمن ، طبعة مؤسسة الرسالة ، الأولى ، سنة ١٩٨٦م .
- (تفسير أرجوزة أبو نواس) صنفه أبى الفتح عثمان بن جنى ، بتحقيق محمد بهجة الأثرى ، طبعة مجمع اللغة العربية ، بدمشق ، الثانية .
- (تقويم اللسان) لأبى الفرج عبد الرحمن بن الجوزى ، بتحقيق الدكتور عبد العزيز مطر ، طبعة دار المعارف ، بمصر ، الثانية ، سنة ١٩٨٣م .
- (جمهرة الأمثال) لأبى هلال العسكرى ، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، وعبد المجيد قطامش ، طبعة دار الجيل ، ببيروت ، الثانية سنة ١٩٨٣م .
- (الجنى الدانى فى حروف المعانى) للحسن بن قاسم المرادى ، بتحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ، طبعة دار الآفاق الجديدة ، ببيروت ، الثانية ، سنة ١٩٨٣م .
- (حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل) للشيخ محمد الخضرى ، دون بيان .
- (حاشية الصبان على شرح الأشمونى) طبعة عيسى البابى الحلبى .
- (الخاطريات) صنعة ابن جنى ، حققه وعلق عليه على ذو الفقار شاكر ، طبعة دار الغرب الإسلامى ، الأولى ، سنة ١٩٨٨م .
- (خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب) لعبد القادر بن عمر البغدادى ، حققه وشرحه عبد السلام محمد هارون ، طبعة المدنى ، الثانية ، سنة ١٩٨١م ، نشر الخانجى بالقاهرة .
- (الخصائص) صنعة ابن جنى ، بتحقيق محمد على النجار ، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الثالثة ، سنة ١٩٨٦م للجزء الأول ، وسنة ١٩٨٧م للجزء الثانى ، وسنة ١٩٨٨م للجزء الثالث .
- (الدرة الفاخرة فى الأمثال السائرة) لحمزة بن الحسن الأصبهانى ، بتحقيق عبد المجيد قطامش ، طبعة دار المعارف بمصر ، سنة ١٩٧١م .
- (دلائل الإعجاز) لعبد القاهر الجرجانى ، قرأه وعلق عليه أبو فهر محمود محمد شاكر ، طبعة المدنى ، سنة ١٩٨٤م ، نشر الخانجى .
- (الديباج) لأبى عبيدة معمر بن المثنى ، بتحقيق الدكتورين عبد الله الجربوع ، وعبد الرحمن العثيمين ، طبعة المدنى ، الأولى ، سنة ١٩٩١م ، نشر الخانجى ، بالقاهرة .
- (ديوان أبى العتاهية) طبعة دار بيروت ببيروت ، سنة ١٩٨٠م .
- (ديوان البحترى) بتحقيق حسن كامل الصيرفى ، طبعة دار المعارف ، الثالثة سنة ١٩٧٧م .

- (ديوان دريد بن الصمة) بتحقيق الدكتور عمر عبد الرسول ، طبعة دار المعارف ، سنة ١٩٨٥م .
- (ديوان ديك الجن) بتحقيق الدكتور أحمد مطلوب وعبد الله الجبورى ، نشر دار الثقافة ، بيروت ، د . ت .
- (ديوان زهير) بتحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، طبعة دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الثالثة ، سنة ١٩٨٠م .
- (ديوان الشماخ بن ضرار الذبيانى) بتحقيق صلاح الدين الهادى ، طبعة دار المعارف ، بمصر ، سنة ١٩٧٧م .
- (ديوان عنترة) بتحقيق عبد المنعم شلبى وإبراهيم الابيارى ، طبعة المكتبة التجارية الكبرى ، بالقاهرة .
- (ديوان امرئ القيس) بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، طبعة دار المعارف ، الرابعة ، سنة ١٩٨٤م .
- (ديوان النابغة الذبيانى) بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، طبعة دار المعارف ، سنة ١٩٧٧م .
- (رسالة الصاهل والشاحج) لأبى العلاء المعرى ، بتحقيق الدكتورة عائشة عبد الرحمن ، طبعة دار المعارف ، بالقاهرة ، الثانية ، ١٩٨٤م .
- (رسالة الغفران) للمعرى ، بتحقيق الدكتورة عائشة عبد الرحمن ، طبعة دار المعارف ، بالقاهرة ، الثامنة .
- (زهر الأكم فى الأمثال والحكم) للحسن اليوسى ، بتحقيق الدكتورين محمد حجى ومحمد الأخضر ، طبعة دار الثقافة ، بالدار البيضاء بالمغرب ، الأولى ، سنة ١٩٨١م .
- (سر صناعة الإعراب) لابن جنى ، بتحقيق الدكتور حسن هنداوى ، طبعة دار القلم ، بدمشق ، الأولى ، سنة ١٩٨٥م .
- (شرح أبيات المغنى) للبغدادى ، بتحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق ، طبعة دار المأمون للتراث ، بدمشق ، الثانية ، سنة ١٩٨٨م .
- (شرح ابن عقيل) لبهاء الدين عبد الله بن عقيل ، بتحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، طبعة دار الاتحاد ، السابعة عشرة ، سنة ١٩٧٥م ، نشر مكتبة صبيح ، بالقاهرة .
- (شرح التسهيل) لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائى الجيانى الأندلسى ، بتحقيق الدكتورين عبد الرحمن السيد ومحمد بدوى المختون ، طبعة دار هجر ، الأولى ، سنة ١٩٩٠م .
- (شرح التصريح على التوضيح) للشيخ خالد الأزهرى ، وعليه (حاشية الشيخ يس العليمى) طبعة دار الفكر ، بيروت ، د . ت .
- (شرح شذور الذهب) لابن هشام ، بتحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، دون بيان .
- (شرح عقود الجمان فى علم المعانى والبيان) لجلال الدين السيوطى ، طبعة مصطفى البابى الحلبى ، سنة ١٣٥٨هـ - ١٩٣٩م .
- (شرح الفصيح) لابن هاشم اللخمى ، بتحقيق الدكتور مهدى عبيد جاسم ، طبعة وزارة الثقافة والإعلام ، ببغداد ، سنة ١٩٨٨م .
- (شرح الكافية) لرضى الدين الإستراباذى ، طبعة دار الكتب العلمية ، بيروت ، سنة ١٩٨٥م . وكذا تحقيق يوسف حسن عمر ، لها ، طبعة جامعة قار يونس بليبيا .
- (شرح لامية العرب) للعكبرى ، بتحقيق الدكتور محمد خير الحلوانى ، طبعة دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الأولى ، سنة ١٩٨٣م .
- (شرح المفصل) لموفق الدين يعيش بن يعيش النحوى ، طبعة المتنبى ، بالقاهرة ، د . ت .
- (شرح مقصورة ابن دريد) لابن خالويه ، بتحقيق محمود جاسم محمد ودراسته ، طبعة مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الأولى ، ١٩٨٦م .
- (شعر الأحوص الأنصارى) جمعه وحققه عادل سليمان جمال ، طبعة المدنى الثانية ، سنة ١٩٩٠م ، نشر الخانجى .
- (شفاء الغليل فى إيضاح التسهيل) لأبى عبد الله محمد بن عيسى السلسيلى ، بتحقيق الدكتور الشريف عبد الله على الحسين البركاتى ، نشر مكتبة الفيصلة بمكة المكرمة .

- (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) لابن مالك ، بتحقيق الدكتور طه محسن ، طبعة دار آفاق عربية ، بالعراق ، سنة ١٩٨٥م .
- (ضرائر الشعر) لأبى الحسن على بن مؤمن بن عصفور الأشبيلى ، بتحقيق السيد إبراهيم محمد ، طبعة دار الأندلس ، بيروت ، الثانية ، سنة ١٩٨٢م .
- (طبقات فحول الشعراء) لمحمد بن سلام الجمحى ، قرأه وشرحه محمود محمد شاكر ، طبعة المدنى ، سنة ١٩٧٤م .
- (الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز) ليحيى بن حمزة العلوى ، طبعة دار الكتب العلمية ، بيروت ، الأولى ، سنة ١٩٨٠م .
- (العقد الفريد) لابن عبد ربه ، بتحقيق مفيد محمد قميحة وعبد المجيد الترحيبى ، طبعة دار الكتب العلمية ، بيروت ، الأولى ، سنة ١٩٨٣م .
- (العمدة فى محاسن الشعر وآدابه ونقده) لأبى على الحسن بن رشيق القيروانى الأزدى ، بتحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، طبعة دار الجيل ، بيروت ، الخامسة ، سنة ١٩٨١م .
- (فصل المقال فى شرح كتاب الأمثال) لأبى عبيد البكرى ، بتحقيق الدكتورين إحسان عباس وعبد المجيد عابدين ، طبعة مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الثالثة ، سنة ١٩٨٣م .
- (الفصول الخمسون) لزين الدين أبى الحسن يحيى بن عبد المعطى المغربى ، بتحقيق محمود محمد الطناحى ، طبعة عيسى البابى الحلبى ، د . ت .
- (الفصول والغايات فى تمجيد الله والمواعظ) للمعرى ، ضبطه وفسر غريبه محمود حسن زناتى ، طبعة دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، د . ت .
- (القاموس المحيط) لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادى ، حققته وطبعته مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الثانية ، سنة ١٩٨٧م .
- (الكامل فى اللغة والأدب) لأبى العباس محمد بن يزيد المبرد ، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، طبعة دار الفكر العربى ، بالقاهرة ، د . ت .
- (الكتاب) لأبى بشر عمرو بن قنبر سيبويه ، بتحقيق عبد السلام محمد هارون ، طبعة المدنى ، الثالثة ، سنة ١٩٨٨م ، نشر الخانجى بالقاهرة .
- (كتاب الأمثال) لأبى عبيد القاسم بن سلام ، بتحقيق الدكتور عبد المجيد قطامش ، طبعة دار المأمون للتراث بدمشق ، الأولى سنة ١٩٨٠م .
- (كتاب الشعر) لأبى على الفارسى ، بتحقيق الدكتور محمود محمد الطناحى ، طبعة المدنى ، الأولى ، سنة ١٩٨٨م ، نشر الخانجى .
- (كتاب العروض) لأبى الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش ، بتحقيق الدكتور أحمد عبد الدايم ، طبعة مطبعة العمرانية ، سنة ١٩٨٩م ، نشر مكتبة الزهراء بالقاهرة .
- (كتاب الفاخر) لأبى طالب المفضل بن سلمة بن عاصم الكوفى ، بتحقيق شالس انبروس استورى ، طبعة سنة ١٩٨٢م ، الثانية ، نشر دار الفرجانى بمصر الجديدة .
- (الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل) لأبى القاسم جار الله الزمخشرى ، طبعة دار المعرفة ، بيروت .
- (كشف المشكل فى النحو) للحيدرة اليمنى ، بتحقيق الدكتور هادى عطية مطر ، طبعة الإرشاد ، ببغداد ، الأولى ، سنة ١٩٨٤م .
- (لسان العرب) لأبى الفضل محمد بن مكرم بن منظور المصرى ، طبعة دار المعارف بالقاهرة .
- (مجالس ثعلب) لأبى العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، بتحقيق عبد السلام محمد هارون ، طبعة دار المعارف

بالقاهرة ، الخامسة ، سنة ١٩٨٧م ، للجزء الأول ، والرابعة سنة ١٩٨٠م للجزء الثانى .

- (مجالس العلماء) لأبى القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجى ، بتحقيق عبد السلام محمد هارون ، طبعة المدنى ، الثانية ، سنة ١٩٨٣م ، نشر الخانجى بالقاهرة .
- (مجمع الأمثال) لأبى الفضل محمد بن أحمد الميدانى ، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، طبعة عيسى البابى الحلبى ، بالقاهرة ، سنة ١٩٧٧م للجزء الأول ، وسنة ١٩٧٨م للجزأين الثانى والثالث ، وسنة ١٩٧٩م للجزء الرابع . وكذا طبعة بولاق ، بتصحيح محمد الصباغ ، وكذا تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، المطبوع سنة ١٩٥٥م ، وكذا طبعة دار الكتب العلمية ، ببيروت ، الأولى ، سنة ١٩٨٨م ، التى قدم لها وعلق عليها نعيم حسين زرزور .
- (المحتسب) صنعة ابن جنى ، بتحقيق على النجدى ناصف والدكتور عبد الفتاح شلبى ، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، سنة ١٣٨٦هـ ، للجزء الأول ، وسنة ١٣٨٩هـ للجزء الثانى .
- (المزهر فى علوم اللغة وأنواعها) لجلال الدين السيوطى ، بتحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين ، طبعة دار التراث ، الثالثة .
- (المستقصى فى أمثال العرب) لجار الله الزمخشرى ، صححها وعلق عليها السيد عبد الرحمن خان وآخرون ، طبعة دار الكتب العلمية ، ببيروت ، الثانية ، سنة ١٩٨٧م .
- (مشكل إعراب القرآن) لمكى بن أبى طالب القيس ، بتحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن ، طبعة مؤسسة الرسالة ، الرابعة ، سنة ١٩٨٨م .
- (معانى القرآن) لأبى الحسن الأخفش ، بتحقيق الدكتورة هدى محمود قراعة ، طبعة المدنى ، الأولى ، سنة ١٩٩٠م ، نشر الخانجى بالقاهرة . وكذا بتحقيق الدكتور فائز فارس ، طبعة دار البشير والأمل بالكويت ، الثانية ، سنة ١٩٨١م .
- (معانى القرآن) لأبى زكريا يحيى بن زياد الفراء ، حقق الجزء الأول أحمد يوسف نجاتى ومحمد على النجار ، والثانى محمد على النجار ، والثالث الدكتور عبد الفتاح شلبى وراجعه على النجدى ناصف ، وطبعت الهيئة المصرية للكتاب الكتاب بين سنتى ٧٢، ١٩٨٠م .
- (معجم الأدباء) لياقوت الحموى ، طبعة عيسى البابى الحلبى ، بمصر .
- (مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب) لابن هشام الأنصارى المصرى ، طبعة عيسى البابى الحلبى ، وكذا تحقيق الدكتور مازن المبارك وسعيد الأفغانى ومحمد على حمد الله ، طبعة دار الفكر ، بدمشق .
- (مقامات الحريرى) بتحقيق يوسف بقاعى ، طبعة دار الكتاب اللبنانى ، بيروت ، الأولى ، سنة ١٩٨١م .
- (مقامات الهمذانى) بشرح محمد عبده ، طبعة مؤسسة أخبار اليوم بالقاهرة ، سنة ١٩٨٨م .
- (المقتضب) للمبرد ، بتحقيق عبد الخالق عضيمة ، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، سنة ١٣٩٩م للجزء الأول ، وسنة ١٣٨٦هـ للجزء الثانى والثالث ، وسنة ١٣٨٨هـ للرابع .
- (المقرب) لابن عصفور ، بتحقيق أحمد عبد الستار الجوارى وعبد الله الجبورى ، طبعة العانى ، ببغداد ، سنة ١٩٨٦م .
- (مقدمة ابن خلدون) لعبد الرحمن بن محمد بن خلدون ، بتحقيق الدكتور على عبد الواحد وافى ، طبعة نهضة مصر ، الثالثة .
- (المفضليات) للمفضل بن يعلى الضبى ، بتحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون ، طبعة دار المعارف ، بالقاهرة ، السابعة ، سنة ١٩٨٣م .
- (نتائج الفكر فى النحو) لأبى القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلى ، بتحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا ، طبعة دار النصر ، بالقاهرة ، الثانية ، نشر دار الرياض ، برياض السعودية .
- (النكت فى تفسير كتاب سيبويه) لأبى الحجاج يوسف بن سليمان الأعلم الشنتمرى ، بتحقيق زهير عبد

المحسن سلطان ، طبعة سنة ١٩٨٧م ، الأولى ، نشر معهد المخطوطات العربية التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .
- (النوادر فى اللغة) لأبى زيد سعيد بن أوس الأنصارى ، بتحقيق الدكتور محمد عبد القادر أحمد ، طبعة دار الشروق ببيروت ، الأولى ، سنة ١٩٨١م .
- (همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع) لجلال الدين السيوطى ، بتحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم ، طبعة دار البحوث العلمية ، بالكويت ، سنة ١٩٧٥م .
- (وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان) لأبى العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبى بكر بن خلكان ، طبعة دار الثقافة ، بيروت .

ثانيا - المراجع :

- (إبداع الدلالة فى الشعر الجاهلى : مدخل لغوى أسلوبى) للدكتور محمد العبد ، طبعة دار المعارف ، بالقاهرة ، الأولى ، سنة ١٩٨٨م .
- (أثر النحاة فى البحث البلاغى) للدكتور عبد القادر حسين ، طبعة نهضة مصر .
- (أساليب بلاغية) للدكتور أحمد مطلوب ، طبعة سنة ١٩٨٠م ، الأولى نشر مكتبة غريب بالقاهرة .
- (الاستشهاد والاحتجاج باللغة) للدكتور محمد عيد ، طبعة عالم الكتب بالقاهرة ، الثالثة ، سنة ١٩٨٨م .
- (أسس علم اللغة) لماريو باى ، ترجمة الدكتور أحمد مختار عمر ، طبعة عالم الكتب بالقاهرة ، الثالثة ، سنة ١٩٨٣م .
- (الأشمونى وكتابه منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) للدكتور محمد عبد المجيد الطويل ، طبعة مطبعة المدينة ، سنة ١٩٨٦م ، نشر مكتبة النهضة المصرية .
- (الأصول : دراسة أبستيمولوجية للفكر اللغوى عند العرب) للدكتور تمام حسان ، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الأولى ، سنة ١٩٨٢م .
- (إعراب الجمل وأشباه الجمل) للدكتور فخر الدين قباوة ، طبعة دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، سنة ١٩٨٣م .
- (الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة) للدكتور محمود عبد السلام شرف الدين ، طبعة دار مرجان بالقاهرة ، الأولى ، سنة ١٩٨٤م .
- (الأمثال العامية) لأحمد تيمور باشا ، طبعة مركز الأهرام ، بالقاهرة ، سنة ١٩٨٦م .
- (الأمثال العربية : دراسة تاريخية تحليلية) للدكتور عبد المجيد قطامش ، طبعة دار الفكر ، بدمشق ، الأولى ، سنة ١٩٨٨م .
- (الأمثال العربية القديمة) لرودلف زلهايم ، ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب ، طبعة مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الرابعة ، سنة ١٩٨٧م .
- (الأمثال العربية والعصر الجاهلى : دراسة تحليلية) للدكتور محمد توفيق أبو على ، طبعة دار النفائس ، ببيروت ، الأولى ، سنة ١٩٨٨م .
- (الأمثال فى النثر العربى القديم مع مقارنتها بنظائرها فى الآداب السامية الأخرى) للدكتور عبد المجيد عابدين ، طبعة دار المعرفة الجامعية ، بالاسكندرية ، سنة ١٩٨٩م .
- (البلاغة العربية فى ثوبها الجديد) للدكتور بكرى شيخ أمين ، طبعة دار العلم للملايين ، بيروت ، الثانية ، سنة ١٩٨٤م .
- (البلاغة القرآنية فى تفسير الزمخشرى وأثرها فى الدراسات البلاغية) للدكتور محمد أبو موسى ، طبعة دار التضامن ، الثانية ، سنة ١٩٨٢م ، نشر مكتبة وهبة ، بالقاهرة .
- (تاريخ الأدب العربى) لبروكلمان ، ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار ، طبعة دار المعارف ، بمصر ، الخامسة .
- (تاريخ الأدب العربى) لبلاشير ، ترجمة الدكتور إبراهيم كيلانى ، طبعة دار الفكر بدمشق ، الثانية ، سنة

١٩٨٤م .
– (تاريخ العرب قبل الإسلام) للدكتور جواد على ، طبعة المجمع العلمى العراقى ، ببغداد سنة ١٩٥٣م .
– (تاريخ اللغات السامية) لإسرائيل ولفنسون ، طبعة دار القلم ، ببيروت ، الأولى ، سنة ١٩٨٠م .
– (التدوير فى الشعر : دراسة فى النحو والمعنى والإيقاع) للدكتور أحمد كشك ، طبعة سنة ١٩٨٩م ، الأولى .
– (التراث فى رؤية عصرية) للدكتور محمد حسن عبد الله ، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سنة ١٩٨٨م .
– (التراكيب غير الصحيحة فى « الكتاب » لسيبويه) للدكتور محمود سليمان ياقوت ، طبعة دار المعرفة ، بالاسكندرية ، سنة ١٩٨٥م .
– (التركيب اللغوى للأدب : بحث فى فلسفة اللغة والإستطيقا) للدكتور لطفى عبد البديع ، طبعة النهضة المصرية ، الأولى سنة ١٩٧٠م .
– (التطور اللغوى) للدكتور رمضان عبد التواب ، طبعة سنة ١٩٨٣م ، الأولى ، نشر الخانجى بالقاهرة .
– (التطور اللغوى التاريخى) للدكتور إبراهيم السامرائى ، طبعة دار الأندلس بالعراق ، الثالثة ، سنة ١٩٨٣م .
– (التطور النحوى للغة العربية) لبرجشتراسر ، ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب ، طبعة المجد ، سنة ١٩٨٢م ، نشر الخانجى .
– (التعبير الإصطلاحى : دراسة فى تأصيل المصطلح ومفهومه ومجالاته الدلالية وأنماطه التركيبية) للدكتور كريم زكى حسام الدين ، طبعة سنة ١٩٨٥م ، الأولى ، نشر الأنجلو بالقاهرة .
– (التوابع بين القاعدة والحكمة) للدكتور محمود شرف الدين ، طبعة دار هجر ، الأولى ، سنة ١٩٨٧م .
– (جامع الدروس العربية) لمصطفى غلايينى ، طبعة سنة ١٩٨٧م ، العشرون ، نشر المكتبة العصرية ، ببيروت .
– (الجملة فى الشعر العربى) للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ، طبعة المدنى
، الأولى ، سنة ١٩٩٠م ، نشر الخانجى ، بالقاهرة .
– (جمهرة رسائل العرب فى عصور العربية الزاهرة) لأحمد زكى صفوت ، طبعة المكتبة العلمية ، ببيروت .
– (الحذف فى المثل العربى) للدكتور عبد الفتاح الحموز ، طبعة دار عمان بالأردن ، الأولى ، سنة ١٩٨٤م .
– (خصائص التراكيب : دراسة تحليلية لمسائل علم المعانى) للدكتور محمد أبو موسى ، طبعة دار التضامن ، الثانية ، سنة ١٩٨٠م ، نشر مكتبة وهبة بالقاهرة .
– (دراسات في المثل العربى المقارن) لعبد الرحمن التكريتى ، طبعة معهد البحوث والدراسات العربية ببغداد ، الأولى ، سنة ١٩٨٤م .
– (دراسات لسانية تطبيقية) للدكتور مازن الوعر ، طبعة طلاس ، الأولى ، سنة ١٩٨٩م .
– (دراسات نقدية فى اللسانيات العربية المعاصرة) للدكتور سعد مصلوح ، طبعة عالم الكتب بالقاهرة ، الأولى ، سنة ١٩٨٩م .
– (دراسات لغوية فى أراجيز رؤبة والعجاج) للدكتورة خولة تقى الدين الهلالى ، طبعة دار الرشيد ببغداد ، سنة ١٩٨٢م .
– (دلالات التراكيب : دراسة بلاغية) للدكتور محمد أبو موسى ، طبعة دار التضامن ، الثانية ، سنة ١٩٨٧م ، نشر مكتبة وهبة بالقاهرة .
– (سيبويه إمام النحاه) لعلى النجدى ناصف ، طبعة عالم الكتب بالقاهرة ، الثانية ، سنة ١٩٧٩م .
– (سيكلوجية اللغة والمرض العقلى) للدكتور جمعة سيد يوسف ، طبعة المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب بالكويت ، سنة ١٩٩٠م .
– (شعر أبى تمام : دراسة نحوية) للدكتور شعبان صلاح ، طبعة سنة ١٩٩١م ، الأولى ، نشر دار الثقافة ، بالقاهرة .
– (الشعر العباسى) للدكتور محمد أبو الأنوار ، طبعة سنة ١٩٨٣م ، نشر مكتبة الشباب ، القاهرة .

- (صوتيات فعليات بين العوض والبدل) للدكتور محمود شرف الدين ، طبعة سنة ١٩٨٩م ، بالقاهرة .
- (الضرورة الشعرية فى النحو العربى) للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ، طبعة دار مرجان ، سنة ١٩٧٩م ، نشر مكتبة دار العلوم ، بالقاهرة .
- (العربية والغموض) للدكتور حلمى خليل ، طبعة دار المعرفة الجامعية ، بالإسكندرية ، الأولى ، سنة ١٩٨٨م .
- (العلامة الإعرابية فى الجملة بين القديم والحديث) للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ، طبعة دار الفكر العربى .
- (علم اللغة) للدكتور على عبد الواحد وافى ، طبعة دار نهضة مصر ، التاسعة ، د . ت .
- (علم اللغة العربية : مدخل تاريخى مقارن فى ضوء التراث واللغات السامية) للدكتور محمود فهمى حجازى ، نشر دار الثقافة ، بالقاهرة ، د . ت .
- (علم المعانى) للدكتور درويش الجندى ، طبعة سنة ١٩٦٢م ، الثانية ، نشر مكتبة نهضة مصر .
- (الفعل زمانه وأبنيته) للدكتور إبراهيم السامرائى ، طبعة مؤسسة الرسالة ، ببيروت ، الثالثة ، سنة ١٩٨٣م .
- (الفن ومذاهبه فى الفن العربى) للدكتور شوقى ضيف ، طبعة دار المعارف بمصر ، الحادية عشرة .
- (فى الأدب الجاهلى) للدكتور طه حسين ، طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، الثالثة ، سنة ١٩٣٣م .
- (فى بناء الجملة العربية) للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ، طبعة دار القلم ، بالكويت ، الأولى ، سنة ١٩٨٢م .
- (فى علم القافية) للدكتور أمين على السيد ، محاضرات ألقاها على طلاب الفرقة الرابعة بكلية دار العلوم سنة ١٩٨٦م ، نشرتها مكتبة الزهراء بالقاهرة .
- (فى اللهجات العربية) للدكتور إبراهيم أنيس ، طبعة سنة ١٩٨٤م ، السادسة ، نشر مكتبة الأنجلو المصرية .
- (فى النحو العربى : قواعد وتطبيق) للدكتور مهدى المخزومى ، طبعة دار الرائد ، ببيروت ، الثانية ، سنة ١٩٨٦م .
- (الفهارس الفنية لشرح المفصل لابن يعيش) للدكتور عبد الحسين المبارك الفتلى ، طبعة عالم الكتب ، ببيروت ، الأولى ، سنة ١٩٨٨م .
- (القافية تاج الإيقاع الشعرى) للدكتور أحمد كشك ، طبعة سنة ١٩٨٣م ، بالقاهرة .
- (اللغة) لجوزيف فندريس ، تعريب عبد الحميد الدواخلى ومحمد القصاص ، طبعة سنة ١٩٥٠م ، نشر الأنجلو المصرية .
- (اللغة بين البلاغة والأسلوبية) للدكتور مصطفى ناصف ، طبعة النادى الأدبى الثقافى بجدة ، سنة ١٩٨٩م .
- (اللغة العربية معناها ومبناها) للدكتور تمام حسان ، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الثانية ، سنة ١٩٧٩م .
- (اللغة وبناء الشعر) للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ، طبعة المكتب الفنى بالقاهرة ، الأولى ، سنة ١٩٩٢م .
- (اللغة والمعنى والسياق) لجون لاينز ، ترجمة الدكتور عباس صادق الوهاب ، طبعة دار الشؤون الثقافية العامة ، ببغداد ، الأولى ، سنة ١٩٨٧م .
- (اللهجات العربية فى التراث) للدكتور أحمد علم الدين الجندى ، طبعة الدار العربية للكتاب ، بليبيا ، د . ت .
- (المثل المقارن بين العربية والإنكليزية) للدكتور ممدوح حقى ، طبعة دار النجاح ، ببيروت ، سنة ١٩٧٣م .
- (المدارس العروضية فى الشعر العربى) لعبد الرؤوف بابكر السيد ، طبعة المنشأة العامة ، بليبيا ، الأولى ، سنة ١٩٨٥م .
- (مدخل إلى تاريخ نشر التراث) للدكتور محمود محمد الطناحى ، طبعة المدنى الأولى ، سنة ١٩٨٤م ، نشر الخانجى بالقاهرة .
- (معجم البلاغة العربية) للدكتور بدوى طبانة ، طبعة سنة ١٩٨٨م ، الثالثة ، نشر دار المنار بجدة ودار الرفاعى

بالرياض .

- (المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم) وضعه محمد فؤاد عبد الباقى ، نشر مكتبة التراث الإسلامى ، بيروت .
- (مقدمات التأليف ونظرات فى المنهج) للدكتور محمود شرف الدين ، طبعة مطبعة الشباب الحر ، بالقاهرة ، الأولى ، سنة ١٩٨٨م .
- (مقدمة لدراسة فقه اللغة) للدكتور محمد أحمد أبو الفرج ، طبعة دار النهضة العربية ، بيروت ، الأولى ، سنة ١٩٦٦م .
- (من الأنماط التحويلية فى النحو العربى) للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ، طبعة المدنى ، الأولى ، سنة ١٩٩٠م ، نشر الخانجى ، بالقاهرة .
- (منهج فى التطور اللغوى) للدكتور كمال بشر ، طبعة سنة ١٩٨٦م ، نشر دار الثقافة العربية ، بالقاهرة .
- (من وظائف الصوت اللغوى : محاولة لفهم صرفى ونحوى ودلالى) للدكتور أحمد كشك ، طبعة مطبعة المدينة ، سنة ١٩٨٣م ، بالقاهرة .
- (موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف) للدكتورة خديجة الحديثى ، طبعة دار الطليعة ، بيروت ، سنة ١٩٨١م ، نشر الدار الوطنية ، ببغداد .
- (النحو الوافى) لعباس حسن ، طبعة دار المعارف السابعة للجزأين الأول والثانى ، والسادسة للجزأين الثالث والرابع .
- (النحو والدلالة) للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ، طبعة مطبعة المدينة ، الأولى سنة ١٩٨٣م .
- (نشأة اللغة عند الإنسان والطفل) للدكتور على عبد الواحد وافى ، طبعة دار نهضة مصر ، سنة ١٩٨٠م .
- (نظرية اللغة فى النقد الأدبى) للدكتور عبد الحكيم راضى ، طبعة الدجوى ، سنة ١٩٨٠م ، نشر الخانجى .

ثالثا – الدوريات والمخطوطات :

- (الاطراد والشذوذ فى النحو العربى بين القدامى والمحدثين) لمحمد أحمد العمروسى ، رسالة ماجستير محفوظة بمكتبة دار العلوم بجامعة القاهرة لسنة ١٩٧٨م .
- (الاستشهاد فى النحو العربى) لعثمان الفكى بابكر ، رسالة ماجستير محفوظة بمكتبة كلية دار العلوم لسنة ١٩٦٩م .
- (الأمثال العربية القديمة) للدكتور عفيف عبد الرحمن ، بحث بالمجلة العربية للعلوم الإنسانية الصادرة فى الكويت ، العدد العاشر ، والمجلد الثالث ، ربيع سنة ١٩٨٣م .
- (أمثال القرآن وأثرها فى الأدب العربى إلى القرن الثالث الهجرى) لنور الحق تنوير ، رسالة ماجستير محفوظة بمكتبة كلية دار العلوم ، لسنة ١٩٦٢م .
- (التعابير الاصطلاحية والسياقية ومعجم عربى لها) للدكتور على القاسمى ، بحث بمجلة اللسان العربى المغربية ، بالمجلد السابع عشر ، بالجزء الأول ، لسنة ١٩٧٩م .
- (التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة) لأبى الفتح عثمان بن جنى ، بتحقيق يسرى قاسم القواسمى ، ماجستير محفوظة بمكتبة كلية الآداب بجامعة القاهرة ، لسنة ١٩٧١م .
- (الجملة الفعلية أساس التعبير فى اللغة العربية) للأستاذ على الجارم ، بحث بمجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، بالجزء السابع ، لسنة ١٩٥٣م .
- (دلالة الحال ودورها فى الدراسات النحوية) لكمال سعد أبو المعاطى ، رسالة ماجستير محفوظة بمكتبة كلية دار العلوم ، لسنة ١٩٩٠م .
- (ركن الدين الحسن الإستراباذى وجهوده النحوية والصرفية مع تحقيق كتابه « شرح شافية ابن الحاجب ») لعبد المقصود محمد ، رسالة دكتوراه محفوظة بمكتبة كلية دار العلوم ، لسنة ١٩٩٢م .

– (شرح اللمع) لابن برهان العسكرى ، حققه ودرسه فائز فارس ، رسالة ماجستير محفوظة بمكتبة كلية الآداب ، بجامعة القاهرة ، لسنة ١٩٧٤م .
– (الغموض فى الدلالة) لمحمد أحمد محمود حماد ، رسالة دكتوراه محفوظة بمكتبة كلية دار العلوم ، لسنة ١٩٧٦م .
– (الفعل والنظام الفعلى فى العربية) للدكتور إبراهيم السامرائى ، بحث بمجلة المجمع العلمى العراقى بالمجلد السادس .
– (فلسفة الضمير) لعلى النجدى ناصف ، بحث بمجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، بالجزء العشرين ، لسنة ١٩٦٦م .
– (المركب الاسمي) للدكتور محمود شرف الدين ، بحث بمجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، بالجزء الثاني والأربعين ، لسنة ١٩٧٨م .

* * *